تطور علم اللغة
منذ ١٩٧٠م

تأليف

جرهارد هلبش

ترجمه وقدم له

أ.د/ سعيد حسن بحيري

وكيل كلية الألسن - جامعة عين شمس



بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب المصرية
إدارة الشئون الفنية

هلبش ، جرهارد
تطور علم اللغة منذ ١٩٧٠م/ تأليف
جرهارد هلبش؛ ترجمه وقدم له سعيد حسن
بحيري. – ط١.- القاهرة : زهراء الشرق،
٢٠٠٧.
٤٩٩ ص ؛ ١٧ سم
تدمك ٥ ٣١٥ ٣١٤ ٩٧٧
١- اللغة – تاريخ
٢ – اللغة – علم
أ – بحيري ، سعيد حسن (مترجم ومقدم)
ب – العنوان ٤٠٠,٩

اسم الكتاب : تطور علم اللغة منذ عام ١٩٧٠
تأليف : جرهارد هلبش
ترجمه وقدم له : أ. الدكتور / سعيد حسن بحيري
رقم الطبعة : الأولى
السنة : ٢٠٠٧
رقم الإيداع : ٢٠٨٦٦
الترقيم الدولي : I.S.B.N
977-314-315-5
اسم الناشر : زهراء الشرق
العنوان : ١١٦ شارع محمد فريد
البلد : جمهورية مصر العربية
المحافظة : القاهرة
التليفون : ٠٠٢٠٢٢٣٩١٣٨٥٩
فاكس : ٠٠٢٠٢٢٣٩١٣٣٥٤
المحمول : ٠٠٢٠١٢٣١٧٧٥١٠



هذه ترجمة عربية عن الأصل الألماني:

Helbig, Gerhard:
Entwicklung der Sprachwissenschaft seit 1970
1. Aullage
VEB Bilbiographisches Institut Leipzig, 1986



فهرس المحتوى

الموضـــــوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

الصفحة	الموضـــــــوع

الفصل الثاني

الموضـــــوع	الصفحة

الموضــــوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

تمهيد



من الصعب من وجهة نظري أن يُكتفى بتعريف القارئ العربي الكريم بالجزء الأول من هذا الكتاب الذي ترجمته بعنوان «تاريخ علم اللغة الحديث»، وصدر عن مكتبة زهراء الشرق سنة ٢٠٠٣م، إذ إن الجزء المتمم له هو هذا الجزء الثاني الذي استكمل فيه المؤلف عرض مراحل تطور علم اللغة سائرًا على النهج ذاته الذي اتبعه في الجزء الأول ولكنه هنا كان أكثر تفصيلاً ومناقشة ونقداً للأفكار والقضايا والاتجاهات اللغوية منذ سنة ١٩٧٠م حتى سنة ١٩٨٦. وقد اعتمد المؤلف هنا أيضاً على كم غير عادي من المراجع المهمة بلغاتها الأصلية المختلفة، وهو ما يدل على إحاطة غير عادية بأدوات البحث اللغوي وتعمق شديد في نظرياته وتصوراته على نحو مغاير للمداخل الأخرى إلى علم اللغة. ولا شك أنه قد ظهرت مداخل أحدث منه في علم اللغة، ولكنها تختلف عنه وتعتمد عليه اعتماداً كبيراً، إذ يعد الكتاب بجزئيه برغم أن المؤلف ذاته لم يقسمه إلى جزئين، بل بدأ برصد تاريخ علم اللغة قبل دي سوسير، وتوقف عند النحو التحويلي التوليدي في الكتاب الأول ثم استكمل الرصد في الكتاب الثاني فبدأ بالاتجاه التواصلي – البراجماتي، وهو ما يزال أحدث اتجاه لغوي معاصر وأكثر تأثيراً في الدرس اللغوي وأعقبه بالاتجاهات الأخرى. فهو مرجع أساسي لا يمكن الاستغناء عنه، وفي رأيي لم يكن من المستساغ أن أترجم الأحدث وأترك الأساس الأرسخ والأعمق.

ومن الملاحظ هنا أن المؤلف قد قسم هذا الكتاب إلى فصلين (أو بابين) كبيرين، وفصل صغير لا يزيد عن بعض صفحات، وضع له عنواناً مختصراً هو «نظرية عامة»، ولذلك آثرت ترجمة فصلين على بابين، لأن الباب يضم تفصيلاً لا يضمه الفصل الثالث. ومن ثم لا يناسبه التقسيم إلى أبواب. ويقسم الفصل الأول «الاتجاه التواصلي – البراجماتي» إلى ستة مباحث، أعرضها لها هنا بإيجاز شديد حيث تصدر المبحث الأول تعريف هذا الاتجاه التي بدأت ملامحه تتضح في الظهور في الستينيات ثم اكتمل نضجه وبلغ قمة ازدهاره في السبعينيات، وفي المبحث الثاني فَصَّل حاجات المجتمع من علم اللغة، ويتضح في الكتاب بوجه عام الربط بين علم اللغة وقضايا المجتمع من خلال الفكر العملي المادي، فمَهَّد بذلك للمبحث الثالث الذي عني ببيان العلاقة القوية بين الواقع الاجتماعي والأيديولوجيا من خلال تناول مجموعة من العوامل الداخلية التي تؤثر في تطور العلم تأثيراً فعالاً. واختص المبحث الرابع بإبراز خصوص النظرية الماركسية أو الجدلية المادية من خلال معالجة العلاقة بين اللغة كطرف أساسي من جهة بالفكر والعمل أولاً ثم بالتواصل والمجتمع ثانياً، والاهتمام بتحديد موضوع علم اللغة وبعض مظاهره وسماته وطرائقه.

ويلاحظ هنا أنه قد يعود إلى بعض قضايا عرض لها في الكتاب الأول المتقدم إذا تطلب السياق ذلك، ففي المبحث الخامس طرح تقديماً نقدياً لبعض المفاهيم والأفكار التي تأسست عليها أهم النظريات اللغوية، وتبرز هنا أفكار هومبولت ودي سوسير ولغويي براغ وكوبنهاجن وفايسجربر ولغويي البنيوية الأمريكية، واختتمه بمعالجة مفصلة لتطور نظرية النحو التحويلي التوليدي على يد تشومسكي وتلاميذه والنظريات المعارضة كنظرية الحالات الإعرابية بوجه خاص. أما المبحث السادس فقد تناول فيه نظريات ثلاثة أخرى هي النحو المقولي ونحو مونتاجو والنحو الفطري.

أما الفصل الثاني وهو الأهم والأحدث من وجهة نظري لتطرقه لموضوعات فروع علم اللغة ومناقشة بعض مسائلها الجوهرية، فقَدَّم في المبحث الأول منه عرضاً مفصلاً للاتجاه التواصلي البراجماتي في مقابل علم اللغة التقليدي أو علم اللغة البراجماتي في مقابل علم اللغة النظامي. وفي المبحث الثاني (علم لغة النص) قدم بعض دوافع ظهوره وتطوره واستقلاله ثم تعريفات للنص ومستويات وأشكال تماسكه ووسائل التنصيص وختمه بأشكاله وأنواعه وأنماطه، وخَصَّص المبحث الثالث لنظرية الفعل الكلامي، فبدأ ببعض أفكار تمهيدية مهمة ثم أهم ملامح نهج أوستن والتغيرات التي أحدثها سيرل، ثم فوندرليش وآخرين، وانتهى بتقديم لها وبإيضاح علاقتها بنظرية المجتمع لهابرماس والنحو الدلالي وتحليل النص. وفي المبحث الرابع (الوصف اللغوي الوظيفي - التواصلي) بدأ بتحديد أهم مهامه وأهدافه ومفاهيمه الأساسية ثم انتقل إلى بعض مشكلاته وقضاياه، وخَصَّص المبحث الخامس لتحليل المحادثة، وهو فرع مهم من فروع علم لغة النص حقق تقدماً كبيراً في الفترة الأخيرة، واشتمل العرض على المفاهيم الأساسية وطرائق التحليل وأدواته ووسائله. وخصص المبحث السادس لفرع من فروع علم اللغة وهو علم اللغة الاجتماعي، فقدم لنشأته وأهم مهامه ومفاهيمه وبعض قضاياه مثل: التغير والاختلاف ومفهوم المعيار ومفهوم التمايز اللغوي الاجتماعي وإشكالية الحواجز اللغوية، وختمه بتحديد وضعه في بعض الدول، ومناقشة مسألة استقلاله وعلاقته بعلم اللغة من جهة وعلم الاجتماع من جهة أخرى، وخصص المبحث السابع لفرع آخر من فروع علم اللغة وهو علم اللغة النفسي، فقدم لنشأته أيضاً ثم بَيَّن مجالاته ثم عقد مقابلة بين النموذجين السلوكي والعقلاني، وانتقل بعد ذلك إلى تحديد وضع علم اللغة النفسي في بعض الدول، واختار أن يُفَصِّل في بعض قضايا مثل: الواقع النفسي للنحو، والتمثيل العقلي للمعجم وبعض نظريات اكتساب اللغة وقضايا

الاضطراب اللغوي، وختمه بإيضاح حدود هذا الفرع، ومناقشة مسألة استقلاله وعلاقته بعلم اللغة من جهة وعلم النفس من جهة أخرى. ورأى أن يختم الفصل الثاني بمبحث ثامن خلص للتأويل في علم اللغة، فقدم لمفهوم التأويل ووظيفته، ثم انتقل إلى مشكلة الحصول على المادة أو المعلومة، وأعقبها بالمقابلة بين الفهم والشرح والتفسير، وختمه بتقديم نقدي لأهم اتجاهات تطبيقه وتحقيق أهدافه.

وهكذا يتضح أن المؤلف قد تتبع أهم التيارات اللغوية المعاصرة مستكملاً ما بدأه في الكتاب الأول، ولم يكرر أية معالجة لما سبق تناوله إلا إذا دعت ضرورة التذكير أو التمثيل أو التفصيل أو المقابلة أو الإضافة أو التقويم... الخ.

ويتميز هذا الكتاب بالتركيز في المتن، ولذا لم أر التوسع في ذكر الهوامش ولا الإضافة إلى مصطلحات المؤلف، حتى لا يتضخم الكتاب، فلم أثبت إلا بعض الهوامش الضرورية التي ربما يحتاج إليها القارئ لفهم السياق أو قصد المؤلف أو مصطلح كثير الشيوع، وقد تكون هناك صعوبة في بعض المواضع لاعتماد المؤلف على أسس فلسفية ونفسية واجتماعية لا يتوفر فهمها إلا لمن كان عارفاً بها، ولكنها مألوفة كثيرة الدوران في المؤلفات اللغوية، وحاولت قدر المستطاع إزالة أية صورة من صور اللبس، ولكن دون تدخل في النص لأن الترجمة يجب أن تكون أمينة، والمترجم لابد أن يكون محايداً قدر الإمكان في نقل لغة المؤلف التي تحمل أفكاره. وآمل أنني أكون قد استطعت تقديم ترجمة موفقة لهذا الكتاب القيم في لغة واضحة سليمة. وقد بذلت كل ما في وسعي للتغلب على كل ما قابلني من صعوبات حتى يمكن أن يفيد القارئ العربي الكريم من مادة الكتاب. وقد حرصت كعادتي على إثبات الصفحات المقابلة للترجمة بوضع أرقامها بين أقواس معقوفة حتى يسهل على القارئ العودة إلى الأصل إن أراد التأكد من شيء.

وبعد... فهذا جهدي أقدمه بين يدي القارئ العربي الذي أحرص كل الحرص على أن يقف على أهم المؤلفات اللغوية بعربية جيدة إثراءً للغته ومعارفه واصطلاحاته في الدرس اللغوي الحديث. ويسعدني بلا شك أيما سعادة أن أتلقى من القراء ملاحظاتهم وتوجيهاتهم حتى أستدرك ممتنا لهم كل الامتنان ما فاتني دون قصد وما استغلق دون تعمد عند إعادة طبع الكتاب إن شاء الله.

والله هو الموفق والهادي إلى سواء السبيل

القاهرة في ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م

سعيد حسن بحيري

مُقَدِّمَة

[١١] بهذا الكتاب ينزل المؤلف على رغبة مستخدم كتاب «تاريخ علم اللغة الحديث» (١٩٧٠م) المعبر عنها كثيراً وفي أماكن عدة، في تنقيح هذا الكتاب واستكماله قبل أي شيء، ولذلك فهو يمثل نوعاً من استئناف الكتاب السابق المذكور آنفا – الذي عرف في أثناء ذلك عدة طبعات مجازة، كما ترجم إلى اليابانية والبولندية والكورية.

ويخاطب هذا الكتاب أيضاً دائرة المستخدمين ذاتها. ويصدق على الكتابين كذلك أنهما من جهة لا يُراد منهما، ولا يمكنهما، أن يحلا محل تاريخ كامل لعلم اللغة، وأنهما من جهة أخرى يُراد منهما أن يُيسرا للباحث الناشئ والطالب توجيهاً لاتجاهات مختلفة في علم اللغة الحديث (ومدخلاً إليها). ويبدو هذا الهدف اليوم أكثر إلحاحاً منه قبل عقدين (ليس فيما يتعلق بتنوع أكثر للاتجاهات اللغوية فقط، بل بناء على الحقيقة القائلة أيضاً إن جيل الشباب من اللغويين والطلاب يواجهون في الوقت ذاته تنوعاً من النظريات – وهو ما يؤدي وفق الخبرة إلى صعوبات أكثر في العزو – في حين أن الجيل الأقدم يستطيع أن يشهد تتابع تطور هذه النظريات).

وعلى الرغم من الكتابين يشكلان وحدة، وسرعان ما اتضح أن الأمر لا يمكن أن يتعلق في هذا الكتاب بتنقيح بالمعنى المألوف ولا بمجرد مواصلة لتاريخ علم اللغة. إن ذلك كان غير ممكن لأنه منذ ١٩٧٠م تقريباً وُجد توجيه جديد جوهري لعلم اللغة، أُجْمِلَ كثيراً تحت عنوان: الاتجاه التواصلي – البراجماتي، في

علم اللغة، ورُبط بنقد أكثر حدة لعلم اللغة الحالي (السائد حتى الستينيات) القائم على النظام خاصة (تقع نظرية – النحو في مركزه في الغالب).

وقد ينتج عن هذه الحال بداهة المطلبان الرئيسيان (والأجزاء الرئيسية كذلك) لهذا الكتاب: الجزء الأول يبين أين يكمن نقل التركيز في علم اللغة، ولماذا كان ضرورياً، وأي مواضع نظرية تؤسس هذا الاتجاه، وإلى أي تقويم للآراء والنظريات اللغوية الحالية تؤدي (حيث ضُمِّن التطور اللاحق لهذه النظريات ذاته)، وفي الجزء الثاني تُعْرَض الاتجاهات الجديدة التي نتجت عن نقل التركيز وتوسيع مدار علم اللغة (على سبيل المثال: علم لغة النص [١٢]، ونظرية الفعل الكلامي، وعلم اللغة الاجتماعي، وعلم اللغة النفسي)، بوصفها بدائل مختلفة وأشكال صياغة «للاتجاه التواصلي – البراجماتي» في علم اللغة العالمي، ويرجع المؤلف في كلا الجزءين إلى بعض إسهامات سبق نشرها (مذكورة في فهرس المراجع) يمكن أن تعد أعمالاً تمهيدية لهذا الكتاب.

الفصل الأول

الاتجاه التواصلي – البراجماتي

في علم اللغة والنظريات النحوية

المبحث الأول

١-١ الاتجاه التواصلي – البراجماتي، بوصفه "تغييراً في النموذج" في اللغة

١-١-١ ما معنى "اتجاه تواصلي – براجماتي"؟

[١٣] يلاحظ منذ سنة ١٩٧٠م تقريباً في علم اللغة على الصعيد العالمي «اتجاه تواصلي – براجماتي»، أي انصرافٌ عن علم اللغة القائم أو المُركّز على النظام، وإقبال على علم اللغة القائم على التواصل، هذا الاهتمام المحوري لعلم اللغة انتقل من الخواص (التركيبية والدلالية) الداخلية للنظام اللغوي إلى وظيفة اللغة في بنية معقدة للتواصل (الاجتماعي). ونادراً ما نظر علم اللغة المتقدم وبخاصة من دي سوسير وحتى تشومسكي في العلاقات المعقدة: فقد اقتصر على النظام اللغوي الداخلي فقط تقريباً، واستبعد إلى حد بعيد مسائل استخدام النظام اللغوي في عمليات تواصل محددة (بوصفها كلاماً) من علم اللغة، ومن ثم شُغِل بموضوع مجرد ومستقل ومختصر، دون أن يكون المرء على وعي دائماً بالتجريد: لماذا ومِمَّ؟ (انظر حول ذلك بالتفصيل هارتونج وآخرين ١٩٧٤ـ، وموتش ١٩٧٤، ونويمان وآخرين ١٩٧٦).

وقد انبعث تضمين اللغة في العلاقات الأكثر تعقيداً للنشاط التواصلي (والتفاعل الاجتماعي) من رؤية متنامية؛ وهي أن أنظمة العلامات اللغوية ليست هدفاً في ذاتها، بل إنها ليست دائماً إلا وسيلة لأغراض غير لغوية، ولذلك تتحكم فيها أيضاً عوامل خارجية، ولا تُشْرَح شرحاً تاماً إلا على هذا النحو. وأدت هذه النظرية إلى انصراف عن «علم اللغة النظامي» المحض، إلى توسيع مرتبط بالتوجه التواصلي لمجال موضوع علم اللغة، لم يتجلَّ في تضمين ظواهر، خارج النظام «فحسب»، بل في نشوء فروع جديدة أيضاً، مثل علم لغة النص، وعلم اللغة البراجماتي، ونظرية الفعل

الكلامي، وعلم اللغة الاجتماعي، وعلم اللغة النفسي... الخ. هذه الاتجاهات التي دخلت مجال النظر في العقدين الأخيرين هي أجزاء من مجال موضوع معقد للغاية ولكنه موحد، يجدده توظيف للوحدات التي تصفها النظريات النحوية (أو علم اللغة النظامي) في الفعل الاجتماعي والفردي، وفي الفعل التواصلي والإدراكي (انظر نويمان وآخرين ١٩٧٧ أ، ص٢٢ وما بعدها). ولذلك ترتبط هذه الفروع بعضها ببعض أيضاً [١٤]وترتبط بالنظرية النحوية، فلا يمكن أن يُفصل بعضها عن بعض مطلقاً، ولا يحل ببساطة بعضها محل بعض أو تحل النظرية النحوية أيضاً، بل تفهم على أنها اتجاهات مندمجة، تُدْرَك فيها معارف من المجال الكلي للموضوع من خلال جانب مهيمن للنشاط اللغوي – التواصلي (من جوانب عدة).

ويُورد هذا المجال المهمل حتى آنذاك لوظائف وسائل لغوية في النشاط التواصلي في الغالب أيضاً في علم اللغة تحت مصطلح «البراجماتية». وهنا ما يزال لا يوجد حول المضمون الدقيق ومحيط ما وُصف «بالبراجماتية» إلا وضوح ضئيل، وذلك لأن مفهوم «البراجماتية» في مقابل الإطار السيميوطيقي الأصلي قد حُور تفسيره بنقله إلى لغات طبيعية وربطه بنظرية الفعل الكلامي، فصار بذلك أكثر تعقيداً أيضاً (وربما غير شفاف أيضاً) انظر هلبش ١٩٧٩ب ص٣٩١): فلم تعد علاقة المرسل والمستقبل وحدهما (علاقة مستخدم العلامة بالعلامة) تؤدي دوراً جوهرياً، بل سياقات الفعل أيضاً، بيد أن الأمر، على نحو منفصل عن أي فروع علمية نقلت منها الأحوال المفردة ومجالات الموضوع، يتعلق مع هذه الأحوال والفروع التي أنشئت حديثاً بأوجه تمييز أو تفريع لمجال الموضوع البراجماتي (بالمعنى الأوسع)، وإن كانت أوجه تفريع ذات طبيعة مختلفة ووفق جوانب (مهيمنة) متباينة.

ومع اتحاد اتجاهات لغوية مختلفة يدلي فيها الاتجاه التواصلي – البراجماتي في علم اللغة بدلوه لا تختلف هذه المداخل الجديدة فيما يتعلق بالجانب المهيمن في كل منها فحسب (على سبيل المثال: علم لغة النص، ونظرية الفعل الكلامي، وعلم اللغة الاجتماعي وعلم اللغة النفسي)، بل فيما يتعلق بالمتطلبات والواقع الاجتماعيين أيضاً، اللذين تمخضا عنها ويسخران فيها (قارن هارتونج ١٩٧٣أ، ص٨٢). ومن المؤكد أنه توجد أوجه اتفاق محددة تعد إجمالاً مميزة للاتجاه التواصلي – البراجماتي: فالاهتمام ينتقل من النظام اللغوي إلى التواصل اللغوي وإلى الوظائف الاجتماعية للغة، لأن التركيز والاقتصار على النظام (الداخلي) للعلامات قد كلفا لغة علم اللغة بقيود كبرى، وأسفر عن ذلك المطلبُ (المشترك كذلك) بأن يُماط اللثام عن مخططات فكرية موجهة إلى تقليص مجال موضوع علم اللغة (وهي مخططات البنائية والنحو التحويلي) وتخطيها في تقليصها. ولكن عند هذا التجاوز إلى المداخل الجديدة المتباينة الذي عُلّق بمنطلقات نظرية متباينة وخاصة برؤية العالم، لا يجوز أن نخدع بأوجه التشابه أيضاً في المصطلحات وأوجه الاتفاق في بعض الحجج والفروض.

ولقد أُحس في الحقيقة أن التوجه التواصلي – البراجماتي لعلم اللغة [١٥] أقوى من أن يكون اتجاهاً كلما تحدد التركيز السابق على جانب النظام بشكل أكثر وضوحاً، ونشأ من خلال تأثير حاسم للبنائية والنحو التوليدي خاصة الانطباعُ بمثل هذا التحوير في التوجيه باعتباره «اتجاها ما». ومع ذلك فإن عدداً غير قليل من علماء اللغة في الخمسينيات والستينيات لم يقنعوا بقوة بنموذج لنظرية النحو فقط، بل أكدوا آنذاك تصنيف النظام اللغوي للعلامات في سياقات تواصلية واجتماعية، ولكن حتى في هذه الاتجاهات أُنجز توجه جديد ملحوظ – ولاسيما بمعنى تحديد

منهجي وتأسيس منهجي – سار من التأمل العام للعلاقة بين اللغة والمجتمع إلى فهم أدق للغة داخل المجتمع آخر الأمر.

١-١-٢ الاتجاه التواصلي – البراجماتي بوصفه «تغييراً في النموذج»

يُستخدم كثيراً لوصف الاتجاه التواصلي – البراجماتي في علم اللغة مفهومُ «النموذج العلمي» و «تغير النموذج» الذي أورده كُون Kuhn في إطار جانب عام خاص بتاريخ العلم، نُقل – بمعنى دقيق بدرجة أكثر أو أقل (انظر حول ذلك دانر ١٩٨١أ، ص١٢٨٨ وما بعدها) - إلى علم اللغة، ويفهم كُون (١٩٦٧، ص١١ وما بعدها) تحت «نماذج» إنجازات علمية معترف بها بوجه عام، تُقدّم لجماعة من المتخصصين في وقت محدد نماذج وحلولاً، ويفهم تحت «علم عادي» هنا بحوث ترتكز على إنجازات معترف بها من جماعة من العلماء بوصفها أساساً لعمل آخر (بوصفها نموذجاً)، حيث إنه نادراً ما نُشرت، داخل هذا النموذج اختلافات صريحة في الرأي حول المبادئ الأساسية، بل إن النموذج لا يفترض تطلعاً إلى تجديدات نظرية، وإنما يعد العلم نشاطاً «جمعياً». ويعد في رأي كُون الاقتصار على نموذج وتركيز الاهتمام المرتبط بذلك على مجال صغير للمشكلات مميزاً لتطور «علم عادي»، لأن بالنموذج تكتسب الجماعة اللغوية كذلك معيارًا الاختيار مشكلات يمكن أن يفترض منها أن لها حلاً (ينظر إلى العلم قياساً على نشاط اللغز – الحل). ومع ذلك فإن الانتقال من نموذج إلى آخر ليس عمليةً جمعية، بل تحولاً للشبكة المفهومية كلها؛ يعني إعادة بناء لمجال أسس نظرية جديدة؛ «ثورة علمية» (مفهوم مكمل «للعلم العادي لدى كُون). ويعد الخلاف بين النماذج المتتابعة وفق هذه النظرة كذلك ضرورياً وغير قابل للتوفيق، لأن النماذج لا تختلف في المادة فقط، بل

في المناهج [١٦] ومجالات المشكلة ومعايير الحل أيضاً (وتقضي في الغالب أيضاً إلى إعادة تعريف للعلم الملائم). ولذلك لا تعني الثورة العلمية أيضاً تفسيراً جديداً لمواد ثابتة، لأن تلك المواد ليست ثابتة (أي مستقلة عن النموذج) بل يمكن لنشاط التغير هذا أن يحدد نموذجاً فقط، لا أن يصوبه (فمثل ذلك التصويب ليس ممكناً داخل «علم عادي»).

وحتى حين يعرف كُون مفهوم النموذج تعريفاً غامضاً حقاً بادئ الأمر، ولذلك استُخدم بمعان عدة مختلفة (انظر حول ذلك ماسترمان ١٩٧٤، وكُون ١٩٧٧، وفيتيش ١٩٧٨ب ص٧٨٦) فإنه يظل نواة «نموذج» إجماع جماعة من العلماء، اعتراف أعضاء هذه الجماعة العلمية «بقالب أو نموذج تصنيفي علمي» متكون من نماذج نظرية، وقيم منهجية، وأمثلة نموذجية للمشكلات وحلولها. وتسوغ هذا القالب العلمي بقوة الجماعةُ المعنية من العلماء في مرحلة «علم عادي»، فلا يمكن أن تفضي إلى ثورة علمية وتغير في النموذج مرتبط بذلك إلا أزمة.

ولا شك في أن فروض كُون عن دور النماذج وارتباط النظرية بعمل علمي نقلت للنقاش العالمي حوافز قيمة. وقد أدت أيضاً في علم اللغة إلى الحديث عن تلك النماذج وعلى سبيل المثال إلى التفريق بين C- Matrix (= قالب تشومسكي أو نموذجه التصنيفي)، و P- Matrix (قالب البراجماتية أو نموذجها التصنيفي) (على سبيل المثال فوندرليش ١٩٧٢ب، وكنجيسر ١٩٧٦، ص١١٦)، إنه تفريق ينبغي أن يعكس واقع «الاتجاه التواصلي – البراجماتي» في علم اللغة. وتكمن النواة العقلية لتصور كُون بشكل واضح في نهجه المضاد للوضعية، الذي صوَّب الصورة الجمعية المحضة لتطور العلم، ومع ذلك فإنه بهذا النهج ترتبط بعض مشكلات فلسفية جوهرية ومتعلقة بنظرية المعرفة، وقد أشير إليه بحق على نحو نقدي من جوانب

مختلفة (انظر بوجه خاص: بوروس ١٩٧٨، وفيتيش ١٩٧٨أ، وفيتيش ١٩٧٨ب، وبولدرك ١٩٨١، وبانر ١٩٨١أ، وبانر ١٩٨١ب)، تقيّد مفهوم كُون بشكل عام، وتحول أيضاً دون انتقال غير نقدي إلى علم اللغة. إن الأمر يتعلق هنا قبل أي شيء بالاعتراضات الآتية:

١) مع إمكانية شرح تاريخ العلم بين «المذهب الداخلي الوضعي» (أي يفسر تطور العلم على نحو باطني، من خلال العلم ذاته)، «والمذهب الخارجي الاجتماعي الدارج» (أي يفسر تطور العلم على أساس عوامل خارجية، من خلال قوى محركة للمجتمع وآلياته) (قارن بوروس ١٩٧٨، ص٣٢ وما بعدها) يظل كُون – برغم أنه يتوجه ضد البدائل الوضعية للمذهب الداخلي – داخل الفهم الداخلي، الذي ينكر فيه تأثير عوامل خارجية في [١٧] تاريخ العلم، ويرى العلم مستقلاً، نظاماً ذاتي الانضباط، ويشار إلى عوامل خارج العلم بأنها قوى محركة لتطور العلم، ولكنها ليست كاملة ولا حاسمة، فالأمر لا يتعلق إلا بتأمل سطحي للعوامل» (فيتيش ١٩٧٨ب، ص٧٩٠).

٢) يؤدي ذلك إلى موقف «متعلق بمركزية العلم»، يرى مصدر «الحركة الذاتية» للعلم بادئ الأمر في ذات النشاط العلمي، في تفاعل جماعات علمية، وبذلك يُفصل تاريخ العلم عن محددات اجتماعية منتقلة، ويختصر إلى حد بعيد في منافسة بين جماعات علمية، وتُشَكل هذه النماذج في ذوات تعمل مستقلة فكرياً، توجه سلوك جماعاتها العلمية وتهيمن عليه (الفَتِشية أو التقديس الأعمى لنظريات أو نماذج كامنة، انظر بولدراك ١٩٨١ ص٢٣٣ وما بعدها). وينشأ الانطباع كما لو أن النظريات تستخدم لتنفيذ «أهدافها الخاصة بالعلماء والجماعات العلمية في حين يتنافس باستمرار الناس الواقعيون (بوصفهم حاملي العلم الاجتماعيين) في إطار فروضهم الموجودة من قبل، وعلى أساس أهدافهم واهتماماتهم مع نتاجاتهم النظرية، ولا يمكن للتطورات الخاصة بتاريخ العلم أن تفهم إلا من خلال اقتصار على النظام

الداخلي للمعرفة، مستقل عن العمليات الاجتماعية بوصفها شروطاً وقيود تحقيق لها (انظر بانر ١٩٨١أ، ص١٢٨٧).

٣) ليست فرضية التبعية المطلقة لقالب (نموذج تصنيفي) كذلك وجيهة من جهة مواد الملاحظة التطبيقية في العلم (انظر فيتيش ١٩٧٨ب، ص٧٩٢ وما بعدها، كنجيسر ١٩٧٦، ص١١٤). وعلى هذا النحو يُوضع استمرار تطور العلم موضع تساؤل، ولا تتبع المعارف معرفة النموذج وحدها (كيف يوحى لدى كُون باستقلال مطلق للعلم في المجتمع)، بل الاهتمام الاجتماعي وإمكانات الوضع المعرفي الموجود من قبل أيضاً (قارن كذلك بولدراك ١٩٨١، ص٢٣٦ وما بعدها). ولا يتحقق تكونُ نظرية جديدة من خلال رفض تام للنظرية القديمة فقط، بل من خلال نقضها الجدلي في الغالب (لأن مواداً معينة في مجال معين – محدود غالباً – قد صورت هناك تصويراً مناسباً) وعلى هذا النحو يُحتفظ (برغم كل «ثورة علمية») باستمرار معين في تطور العلم، توجد جدلية الاستمرار وعدم الاستمرار، التي لا تمثل تناقضات مطلقة، بل هي مستلزمة من جهة تناقضها: وتحل مراحل عدم الاستمرار محل مراحل تطور فردية ذات استمرار نسبي (انظر بانر ١٩٨١أ، ١٢٨٩، وبانر ١٩٨١ب، ص١ وما بعدها).

٤) وتؤدي التبعية المطلقة لقالب (نموذج تصنفي) المتعلقة بمواد علمية لدى كُون إلى فرضية اللاتناسب أو اللاتكافؤ (Inkommensurabilität) [١٨] لنظريات متنافسة، وتتضمن فرضية اللاتناسب النسبية هذه (بولدراك ١٩٨١، ص٢٣٥) عناصر من النسبية واللاأدرية، والمثالية الذاتية (قارن فيتيش ١٩٧٨ب، ص٧٨٥، ص٧٩٥ وما بعدها)، ومع ذلك فإنها تجعل التجديد الموضوعي للنظريات، والاهتمام الاجتماعي بتطور هذه النظريات، وإمكانات حالة المعرفة الموجودة من قبل خارج النظر. وينشأ التناسب أساساً من مفهوم الصحة، أي من أن نظريات علمية تصور على نحو متباين حقائق الواقع وأحواله تصويراً مناسباً، وحتى حين لا يوجد أي فصل بسيط بين «صحيح

مطلقاً، و «خطأ مطلقاً» بل تدريج للصحة (بمعنى الجدلية بين صحة نسبية وصحة مطلقة)، فإنه لا يمكن التخلي بأية حال من الأحوال عن المعيار المحوري للصحة (بوصفه أساساً للمقارنة)، ولدى كُون فُصلت في ذلك عملية النشاط العلمي (اختزلت في تتابع نماذج غير متناسبة) آخر الأمر عن مفهوم الصحة، وبذلك وُضع أيضاً التطور في العلم (بوصفه تقدماً، يقترب باستمرار من الصحة اقتراباً شديداً) موضع تساؤل (انظر أيضاً بوروس ١٩٧٨، ص٣٧).

إن الاعتراضات الأساسية المذكورة آنفاً تقيِّد مفهوم «النموذج» تقيداً حاسماً وتَفصِله أيضاً عن المحددات الاجتماعية والفلسفية لتطور العلم التي ستبحث في ١ - ٢ و١ -٣، وينبغي على المرء أن يظل واعياً بهذا التقييد حين يُستخدَم لعلم اللغة (فهو لا يتأمل سوى خواص معينة، لا تُذكر بالنسبة لتطور نظريات علمية).

المبحث الثاني

١-٢ مطالب المجتمع من علم اللغة

علم اللغة أيضاً آخر الأمر، مثل أي علم آخر تحدده حاجات الواقع الاجتماعي ومطالبه (كيف يكون هذا من جانبه تارة أخرى انعكاساً لعلاقات اجتماعية مادية محددة)، هذا التحديد مميز للعلم في كل الأنظمة الاجتماعية، التي يرد فيها (انظر ليتكو ١٩٧٣، ص١٤١).

وبالنسبة لعلم اللغة في المجتمع الاجتماعي أُظهِرت هذه المطالب للمجتمع مراراً وبشدة في العقود الأخيرة، فالأمر يتعلق في ذلك بمطالب نظرية وعلمية: يتعلق من الناحية النظرية بتضمن علم اللغة هدفًا معينًا في عملية إعادة الإنتاج الاجتماعية، ودمجه بشدة في نظام العلوم الاجتماعية الماركسية — اللينينية. ويرتبط بذلك مهام عملية كثيرة [١٩] (على سبيل المثال لتعليم اللغة، ووساطة اللغة، والعلاج اللغوي، ومعالجة المواد اللغوية، وبناء الوعي، والثقافة اللغوية، ودعم التحريض والدعاية، والكشف عن التلاعب، والإسهام في حوار الطبقات)، لا يمكن أن تؤدي إلا من خلال تدفق نظري أطول، ومن هذه الناحية لا تتجاور مطالب نظرية وعملية دون تدرج، بل يستلزم بعضها بعضاً: فمع توجيه منطقي للمطالب المتزايدة للواقع تتصاعد أيضاً المتطلبات من بناء النظرية (انظر نويمان وآخرين ١٩٧٦، ص٧١٧)، ويمكن لعرض مترابط ومنظم لخواص وعلاقات جوهرية لمجال الموضوع «اللغة» أن يشكل وسيلة مناسبة فقط للإفادة القصوى في الواقع الاجتماعي، حين يمثل سياق الأقوال المفردة المستوعب في النظرية درجة انعكاس أعلى متغلغلة بعمق في جوهر الظاهرة أكبر مما تفعل أقوال مفردة متحصلة من الناحية التطبيقية.

ومن المؤكد أن هذه المطالب ليست جديدة مطلقاً، ولم يوضع التطلع لربط علم اللغة بمشكلات الواقع الاجتماعي ربطاً وثيقاً أيضاً موضع تساؤل من قبل (انظر هارتونج وآخرين، ١٩٧٤أ، ص٤ -٦)، بيد أن الواقع قد طرح باستمرار مشكلات جديدة، وعمليات التطور الاجتماعية ذات طبيعة شديدة التعقيد، وتتضمن أيضاً بدرجة أكثر أو أقل جوانب لغوية وتواصلية يمكن ملاحظتها بوضوح. وحتى تُشكل عمليات التطور الاجتماعية بصورة مثلى يُحتاج إلى معرفة شاملة للجوانب اللغوية والتواصلية ولموقعها الذي تشغله في العملية الكلية. لهذه المهمة لم تكن الفروض النظرية لعلم اللغة كافية. وينتج عن ذلك المطالب الجديدة والملحة للمجتمع الاشتراكي من علم اللغة. وعلى النقيض من التصورات القديمة (والبسيطة جزئياً) وجب على سبيل المثال أن يمعن الفكر من جديد في السؤال عن العلاقة بين اللغة والمجتمع، ووجب على المرء أن يُعيد طرح السؤال عن كيفية هذه العلاقة (المنقولة عبر التواصل). ولا يستطيع المرء ذلك إلا حين يهتم علم اللغة اهتماماً أشد بوظيفة اللغة في المجتمع، والعلاقة بين اللغة (وعلم اللغة) والأيديولوجيا. واحتيج كذلك إلى التغلب على النهج «الموجه للنظام» المحض، الذي أفضى إلى هوة معينة (وبخاصة في الستينيات) بين المعارف والمناهج اللغوية الخاصة، المرتبطة بالموضوع من جهة، وبين مبادئ عامة (نظرية – فلسفية وعملية – سياسية) (في نظام المجتمع الاشتراكي: للماركسية – اللينينية) من جهة أخرى.

وتوجد مقتضيات المجتمع ومطالبه من علم اللغة في المجتمع المدني أيضاً (وإن كان على نحو آخر، وبتحفيز مغاير) التي تفضي إلى توجه تواصلي – براجماتي لعلم اللغة (انظر بونتتج / بايروت ١٩٧٣، ص٦٥)، وتبين هناك أيضاً أن اقتصاراً على بحوث لغوية صغرى mikro للنظام اللغوي [٢٠] لا يكفي، وبدلاً من ذلك كان توجه (لبحوث) لغوية كبرى makro حتمياً. وبعد أن نفذت في الستينيات في الولايات

المتحدة الأمريكية مشكلات اجتماعية وسياسية للأقليات إلى وعي اللغويين (لأن لها جوانب لغوية أيضاً) دخلت قضايا التخطيط اللغوي والاحتكاك اللغوي، والمعيارية اللغوية والأهداف الاجتماعية للاكتساب اللغوي والاستخدام اللغوي والبدائل اللغوية بصورة متزايدة عامة في مجال الاهتمام اللغوي، وصار واضحاً أن المرء لا يستطيع أن يعالج هذه القضايا (مثل قضايا التغير) في إطار النظرية النحوية ولا أن يغفلها لصالح مفهوم النحوية.

ولا يجوز بالتأكيد أن يُفهم وضع علم اللغة ضمن العلوم الاجتماعية الماركسية – اللينينية (في إطار شروط اشتراكية)، كما لو تحقق في كل العلوم المفردة بالطريق ذاته على نحو دقيق وبالوضوح ذاته (انظر نويمان ١٩٧٣أ، ص٢٧٧) ولكن هناك أينما كان الحديث عن المجتمع وتطوره يكون قد تُحدِّث عن علم اللغة انطلاقاً في موضوعه، لأن النشاط اللغوي للإنسان جزء من نشاطه الاجتماعي الكلي لا يمكن التخلي عنه. وبرغم أن اللغة ذاتها ليست مرتبطة بالإيديولوجيا على النحو ذاته الذي هو في الأدب والفن والقانون مثلاً (انظر فلايشر ١٩٨١، ص١٣٢٩)، فإنها تحدد من الناحية الطبقية والاجتماعية، وعلى النقيض من ذلك فإن علم اللغة وبخاصة النظرية اللغوية مقيد من البداية أيديولوجيا (انطلاقاً من تحديد الموضوع).

وتتضح مطالب المجتمع من علم اللغة بوجه خاص في تساؤلات، تصير على هذا النحو عنصراً حاسماً في سلسلة العلاقات بين المجتمع واللغة، وينتج عنها تحديدات للموضوع واعتبارات منهجية (انظر نويبرت ١٩٧٨، ص٤٨٢ وما بعدها). ومن ثم ربما افترض ببساطة تيسير (متغير عن الجدل الموضوعي للأسباب المحركة للعلم) بأنه يمكن أن يؤدي قَصْر لغوي أصغر مستمر لزمن طويل (أي لأسباب داخلية للتطور اللغوي من خلال تغير النموذج) على أية حال إلى توجه لغوي أكبر. والنظرة الجديدة للموضوع (الحقيقة القائلة بأن موضوع اللغة قد استغل كل الجوانب التي لها أهمية

حاسمة بالنسبة لاهتمامات اجتماعية ممتدة) على أية حال هي أساساً وظيفة الضروريات الاجتماعية فيما يتعلق بدور الموضوع في العملية الاجتماعية برمتها. ومن البديهي أن هذه المهمة الاجتماعية سلسلة استدلال وسيطة مراراً، ولا يجوز أن تبسط من جهة آليتها. إن المجتمع يعني أساساً بإيضاح كل جوانب محيط الموضوع «اللغة»، ولكن ما جعل علم اللغة بناءً على ذلك المدار الخاص لدراستها في زمن بعينه هو محصلة الضروريات الاجتماعية ووضع التطور المتحقق للعلم. وعلى هذا النحو لم يحفز التساؤلات اللغوية الكبرى الجديدة (المرتبطة بالتوجه التواصلي – البراجماتي لعلم اللغة) اهتمام لغوي فقط وبشكل أساسي، [٢١] بل إنها نشأت بوصفها «مهمة اجتماعية» للضروريات الاجتماعية، للثورة العملية – التقنية خاصة (على سبيل المثال مشكلات الإبلاغ، وأنظمة موجهة ذاتياً، واكتساب اللغة، والترجمة، وعلم نفس التفكير، ودور اللغة في الحركة العالمية، والتأثير اللغوي، والتوجيه اللغوي، والتخطيط اللغوي، والثقافة اللغوية، والعناية اللغوية، وتطور الوعي والاستعمال). هذه القضايا تطرح على اللغويين في أنظمة متباينة للمجتمع. ولما كان كل علم يبدأ بمشكلات لدى الناس (ليس بملحوظات أو حقائق في ذاتها) أي ناتجة عن حاجات البشر، عن حاجة مجتمع ما إلى الاستيضاح، فإنه يجب ألا تتحدد إمكانية إنجاز النظريات آخر الأمر بمعايير داخلية للنموذج ولا بحاجة العلماء إلى الاستيضاح، بل بحاجة مجتمع ما إلى الاستيضاح (انظر فنكه ١٩٧٦، ص٣٤ وما بعدها، وشكر ١٩٧٦، ص١٤). إن الحقائق المستفسر عنها وحدها، لكونها ضروريات، كما أنها تجيب عن تحديات حالية بوجه عام، فيها أمل بوصفها حقائق (مارتن ١٩٧٦، ص٢٤٣)، ومع ذلك فقد اختُلف اختلافاً شديداً حول كيفية فهم الموضوع وما المداخل النظرية والطرائق المنهجية التي يُبدأ بها (وذلك وفق التضمين الإيديولوجي للموضوع في الصورة المعقدة للمجتمع).

المبحث الثالث

١-٣ موجز للواقع الاجتماعي والأيديولوجيا والعوامل العلمية الداخلية بالنسبة لتطور العلم

في الواقع يجدد تاريخ كل علم – ومن ثم علم اللغة أيضاً – ثلاثة أنواع (أو طبقات) من العوامل (انظر كنجيسر / روخهاوزن / توم ١٩٦٩، ص١٠٦٣، وقارن أيضاً هارتونج وآخرين ١٩٧٤أ، ص١١٠ وما بعدها):

١) من عوامل الواقع الاجتماعي (في شكل حاجات ومهام اجتماعية، وشروط مادية في الإنتاج، والتقنية، والثقافة... الخ).

٢) من عوامل أيديولوجية (أيديولوجيا) في الحياة العقلية لعصر ما تؤدي «دور مرشح مختار لطرائق ممكنة وأثيرة لفهم الواقع»، تتيح بنيته الداخلية وتحديده الكيفي على هذا النحو مرتبطاً بالتطور الاجتماعي بشكل إجمالي صوراً أفضل أو أسوأ لمحيطات محددة للموضوع، تؤثر من خلالها (بوصفها طبقة ثانية لعمليات التوجيه) شروط الحياة الاجتماعية واهتمامات الطبقات بصورة متصلة أو منفصلة في عملية المعرفة العلمية.

[٢٢] ٣) من عوامل علمية داخلية، تستثيرها، نتيجة عمل علمي خاص، حاجات وإمكانات واعتراضات جديدة.

لقد وضحت الطبقة الأولى من المحددات في المثال الأخير (قارن ١ -٢). بيد أن الطبقتين الأخريين لهما أيضاً أهمية كبرى لفهم المجرى المحدد لتطور العلم، وتوجد بين هذه الأنواع الثلاثة من المحددات تداخلات معقدة يصعب معرفتها في الغالب، وما تزال غير معروفة على الإطلاق بوجه عام، ولما كان يصعب معرفتها فإن تاريخ العلوم (وعلم اللغة أيضاً) في الأغلب يبدو كأنه حركة علمية داخلية مستقلة بوضوح (غير مستقلة عن المجتمع والأيديولوجيا) متعلقة بتاريخ الأفكار في أفضل الأحوال – خارج

الحدث السياسي والفكري للزمن. ومن المؤكد تماماً، وسيظل الأمر كذلك أن ثمة مهمة جوهرية لتاريخ علم اللغة، وهي الكشف عن تلك العمليات العلمية الداخلية، المؤثرة عند عرض مجال الموضوع «اللغة»، والتي أفضت إلى مبادئ موجهة نظرية ومنهجية محددة – مرتبطة أيضاً بعلوم أخرى ذات علاقة بها، مثل: علم النفس، وعلم الاجتماع، والرياضيات، ونظرية الآلات ذاتية الحركة). (انظر بانر ١٩٨١ب، ص٢، وبانر ١٩٨١أ، ص١٢٨١ وما بعدها). بيد أنه لا يكفي توضيح المنطق الداخلي للاهتمام بالمعرفة واكتسابها، بل تنتج عن الأنواع الثلاثة المتباينة من العوامل المحددة لتطور العلم ضرورة السؤال عن الدوافع والشروط والقيود ونتائج عمليات علمية أيضاً، تحيل إلى الواقع الاجتماعي المختص بها (مع ضرورياته ومهامه)، وكذلك إلى الحوارات العقلية والأيديولوجية والفلسفية في الزمن المَعنى، هذه الحتمية يمكن تعرفها عند السؤال عن مجال موضوع علم اللغة الذي لم يقدم بأية حال هذه المرة دون تكرار، بل إن له تاريخاً متغيراً للغاية، فكل علم يتميز بالتنوع في شكل موضوعه و تعدد طبقاته (وهو ما يعد الأساس الموضوعي لصياغة موضوعه وتطور نظريات مناسبة)، ويسري هذا إلى حد كبير على علم اللغة أيضاً. ويتحدد المجرى المعين للتطور بالتساؤلات المستنبطة من حاجات الواقع الاجتماعي والمزايا الأيديولوجية – الفلسفية المعنية، والمعارف التي تتحول إلى معرفة نظامية وتتطور عنها أنظمة نظريات لغوية (انظر هارتونج وآخرين ١٩٧٤أ، ص١١٣).

هذه العلاقات معقدة إلى حد أنه لا يجوز أن يُختصر مجرى تاريخ علم اللغة في حرب معروضة بشكل واضح وآلى بين المادية والمثالية (انظر بانر ١٩٨١أ، ص١٢٨١) ولا في تقدير عام للمعارف اللغوية بأنها ماركسية أو غير ماركسية (قارن موتش ١٩٧٤، ص١٢). الأرجح أن الأمر يتعلق بأن نموذج العلم وهدف البحث ومضمونه لا يجوز أن يصاغ مستقلاً عن مواقف فلسفية أساسية (تتعلق بدورها بعلاقات اجتماعية

مادية)، [٢٣] وبأن معوقات معرفية خاصة لعلم اللغة يجب أن يكشف عنها، مصادرها افتراضات فلسفية لا يمكن الزود عنها، تحول دون معرفة قوانين لغوية أو لا تجعلها ممكنة.

ولقد تحدثنا في ١ -٢ حول التأثير المحدد لعوامل الواقع العملي، ولم يُؤكد غالباً وبحق أن كل فرع علمي – أكثر لفتاً للنظر في الفروع المتعلقة بعلم المجتمع – يرتكز على أساس فلسفي (حتى حين لا يكون مبدعو هذه النظريات بلا شك على وعي بذلك دائماً) (انظر على سبيل المثال فيلين ١٩٧٣، ص٤)، لما كان ينظر إلى الواقع (وواقع اللغة أيضاً) دائماً من خلال، «دستور» محدد (بدهية نسبية في عملية المعرفة، انظر كلاوس/ بور ١٩٧٥، ص١٠٢) – يحتوي على إمكانية إنجازات خاطئة أيضاً (توجيهات غير صائبة). ولما كان العلم لا يتطور بأية حال على أساس اهتمام لا قيمة له للعالم بالصدق ذاته فقط (ولعله كان وهماً وضعياً) فإنه يجب أن يكشف عن تأثير العوامل المحددة لهذا الدستور، وأن تُدرس العلاقات بين اتجاهات لغوية وفلسفية درساً نقدياً (انظر موتش ١٩٧٧، ص٤٨، وما بعدها)

إن الكشف عن هذه العلاقات ليس سهلاً بأية حال من الأحوال (وما يزال إلى يومنا هذا أيضاً من الصعب تحققه في كل التفصيلات)، لأن العلاقة بين علم اللغة والفلسفة ليست ظاهرة دائماً إلى حد بعيد، ويعترض كثير من اللغويين بحق على إعادة آلية للمناهج الخاصة في علوم معينة إلى مبادئ فلسفية عامة، وعلى تحديد رؤية للعالم ذات مضمون معين في نظرية لغوية محددة (سرير نيكوف ١٩٧٥/ ١٩٧٦، جـ٣، ص٢٤٥). باختصار يمكن القول بأن المفاهيم اللغوية ونظريات اللغة تتضمن أساساً أيديولوجية – فلسفية، وتضمينات وأو تفسيرات، لا تبدو صريحة دائماً، وفي بعض الأحيان ليس مبدعو هذه النظريات على وعي بها على الإطلاق،

ولم تُبرَز حتى الآن بقدر كافٍ، وتُقوَّم تقويماً نقدياً ولم تُعزَل – إذا لزم إثبات أنها غير ماركسية. ومن ثم ليست العلاقة آلية، لأنه يمكن أن تقدم فيها، برغم النواة الفلسفية – غير الماركسية لنظريات لغوية محددة، عناصر منهجية ومعارف مفردة بشكل واضح، يستفاد منها في الوصف اللغوي بوصفها نواة منطقية (انظر هلبش ١٩٧٦أ)؛ وهكذا لا يمكن للمرء أن يستنبط بشكل مباشر من نظرية «العالم البيني» لفايسجربر المعروفة بجلاء بأنها مثالية، إنكارٌ لحقول لغوية (يؤسسها لدى فايسجربر نفسه هذا «العالم البيني»)، ولا ينتج كذلك عن المفهوم المعروف بأنه مفهوم عقلي جديد لبعض نظريات توليدية بين الأصوات والمعاني، وأنه لم يوجد داخل النحو قواعد تفريع للمقولات وقواعد اختيار، ولا يعني على نحو مماثل رفض خلفيات فلسفية – أيديولوجية للبنائية بأية حال رفض مناهج لغوية محددة، [٢٤] طوّرت داخل علم اللغة البنائي، وحتى حين يقف خلف نظريات لغوية افتراضات ومحددات اجتماعية وأيديولوجية (لا يجوز أن تستخلص من العلاقة بينها) فإن العلاقات معقدة إلى حد أن «الأفكار المتعلقة بالنظرية النحوية لا توجد أو تقع بأية حال مع أقوال فلسفية وخاصة بالنظرية اللغوية دائماً، ينبغي أن تستخدم في تفسيرها أو تعليلها (بيرفيش وآخرون ١٩٧٣، ص٤، وعلى نحو آخر ونقدي كذلك انظر ريكن ١٩٧٣، ص٥٣).

ويتضح أن المفاهيم المتعلقة بالنظرية اللغوية ترتكز من ناحية جوهرية على افتراضات فلسفية – خاصة بالنظر إلى العالم، في آراء مختلفة حول جوهر اللغة، وفي تحديد موضوع علم اللغة، وفي نموذج العلم وفي المناهج المستخدمة (انظر بيرفيش وآخرين ١٩٧٣، ص١) التي تعد انعكاسات أنشئت من جهتها بطريقة معقدة لعلاقات اجتماعية اقتصادية. ولذلك يتبع تحليل هذه الافتراضات نظرةً متكاملة في تاريخ علم اللغة، ويتيح بناء النظرية في علم اللغة، الذي عليه أن يكشف ويتصدى

لمصادر عوائق أيديولوجية بصورة نقدية ، وأن يعزل ويفصل معارف مفردة وأهداف، تتحرك على أرض الواقع، عن مبادئ فلسفية غير علمية (انظر بتفصيل أكثر موتش ١٩٧٤، ص١١ وما بعدها).

المبحث الرابع

٤-١ مواقف ماركسية – لينينية أساسية في علم اللغة

٤-١-١ ما معنى «الفهم اللغوي الماركسي – اللينيني»

حتى تؤدي المهمة الصعبة لتقدير مفاهيم ونظرية لغوية موجودة وتقويمها يُحتاج إلى توسيع أكثر لمواقف ماركسية – لينينية في علم اللغة، أي لفهم لغوي ماركسي الذي يعد على نحو جدلي في الوقت نفسه معيار الحوار النقدي ونتيجته مع مفاهيم لغوية (عادية) موجودة، ويظهر إلى جانب مفاهيم مواقف أساسية ماركسية – لينينية والفهم اللغوي الماركسي – اللينيني مفاهيم مثل النظرية اللغوية الماركسية – اللينينية، وعلم اللغة الماركسي اللينيني أيضاً. ولما كان يكمن خلف ذلك – على الأقل بشكل جزئي – مفاهيم متباينة أيضاً حول ما يمكن أن يميز في علم اللغة بالصفة «ماركسي – لينيني» وكيف توجد العلاقات بين مبادئ فلسفية – خاصة بالنظر إلى العالم وعلوم مفردة، فإنه يُسأل ابتداءً عن تلك الأهمية وذلك الوضع لمواقف ماركسية – لينينية أساسية بالنسبة لعلم اللغة قبل أن تخطط إجمالاً فيما يأتي (قارن ١ -٤ -٢ حتى ١ -٤ -١٠) بعض تلك المواقف الأساسية.

تَعني المواقف الأساسية الماركسية – اللينينية في علم اللغة [٢٥] في كل الحالات أكثر من استنباطها المباشر أو إمكانية استنباطها من (أو على الأقل انسجامها مع) أقوال مفردة أو استشهادات الكلاسيكيين في الماركسية – اللينينية، التي لها علاقة باللغة. لقد تحدث ماركس وانجلز ولينين مراراً حول قضايا اللغة – وتستخدم هذه الأقوال بلا شك إطاراً للافتراض والتوجيه بالنسبة للمواقف الأساسية الماركسية – اللينينية في علم اللغة – غير أن هذه الأقوال لم

تهدف إلى إيجاد أساس متماسك للنظرية اللغوية ووصف اللغة من كل جوانبها، بل إنها ظلت هناك حيث تؤدي مسائل لغوية مرتبطة بتأسيس المادية التاريخية والجدلية (مع أقوال فلسفية واقتصادية وخاصة بنظرية المجتمع) دوراً، ومن ثم لا مبرر لفصل أقوال متفرقة لكلاسيكي الماركسية – اللينينية عن سياقها، أو إعطائها تفسيراً لغوياً ضيقاً أو توضيح مشكلات تطبيقية خلافية في علم اللغة بمساعدتها أو عرضها ببساطة من خلال أمثلة لغوية (انظر هارتونج ١٩٧٣ا، ص١٦، نويمان ١٩٧٣ب، ص١٦ وما بعدها، نويمان وآخرين ١٩٧٦، ص٧١٦). مثل ذلك النهج الاختياري لم يقذف الماركسية فقط (انظر أيضاً نويبرت ١٩٨١، ص١٢٩٤)، أي لم يُخَل فيه بوحدتها، وربما أدى أيضاً إلى عرض نادر تقريباً لمجال موضوع علم اللغة، لا يمكن أن يستوعب أية ترابطات.

وقليلاً ما يسوغ أيضاً الادعاء بأن أحداثاً متفرقة عند فهم الموضوع الذي لا يمكن أني يُؤكد أو يرفض إلا من خلال بحث تطبيقي وأفكار نظرية متخصصة، تُعنون بشكل متسرع «بماركسية – لينينية» (على سبيل المثال عرض ماركسي – لينيني لحالة الاحتمال أو البناء للمجهول) (انظر نويمان ١٩٧٣ب، ص٤٣). وربما حاول المرء بهذه الطريقة أن يدعي بأن ما لا يُبرهن عليه تطبيقياً لا يرقى إليه الشك. قد يتعرض المرء لإساءة استعمال مكانة الماركسية اللينينية، ومن ثم للحيلولة دون معارف تطبيقية أخرى أو أن يُرجع أو على الأقل يجب أن يعيد النظر في الأقوال الموصوفة بأنها ماركسية – لينينية عند معرفة متقدمة من جانب آخر.

ويرتبط بذلك السؤال الجوهري، وهو هل – عند الاعتراف بفهم لغوي ماركسي – لينيني، وبمواقف أساسية ماركسية – لينينية في علم اللغة – يمكن أن يُعزى إلى كل نظرياته الجزئية وكل مقولة مفردة الوصف «ماركسي –

لينيني»، عند الإجابة عن هذا السؤال يجب أن يحترز من نوعين من المغالاة الخاطئة بصورة مماثلة: فمن جهة لا مبرر أن يعد من اللغة بوصفه وثيق الصلة بفلسفة (الماركسية – اللينينية) فقط ما يستخدم بشكل مباشر في تغيير الواقع (وبخاصة: صراع الطبقات)، وحيث يمكن أن تُعْرَف من خلاله علاقة مباشرة بالواقع الاجتماعي، مثل مجالات محددة للثروة اللغوية (انظر الموسوعة الصغرى ١٩٨٣، ص٧٤)، وقد تُفصل بذلك جوانب اللغة المتعلقة بالمجتمع عامة (أجل تنشئ اللغة أيضاً ترابطات [٢٦] بين طبقات متنافرة)، وتستبعد كموضوع من معالجة علم لغة مؤسس على نحو ماركسي، في حين يُناط بعلم اللغة – ذلك إذا ما انطلق من مواقف ماركسية – لينينية (أو يجب أن يُناط به) أن يصور خواص اللغة على نحو شامل وعميق ما أمكن لأن محتوى الصدق فيه أعلى إلى حد ما كلما عولجت فيه أجزاء أكبر من الحقيقة (وتستخدم بقصد لا ستمرار تحول الحقيقة). وعلى الجانب الآخر فإن مداً عاماً للصفة «ماركسي – لينيني» إلى مجالات اللغة (علم اللغة) لا فائدة منه، ففيها لا تتميز (على الأقل في الوقت الحاضر) أية مشكلات فلسفية بأهمية أكبر، كما في النحو أو الفونولوجيا (انظر هارتونج ١٩٧٣أ، ص٧٢)، كذلك لا يستطيع المرء أيضاً أن يتحدث عن فونولوجيا أو نحو ماركسي (انظر نويمان وآخرين١٩٧٦، ص٣). فلا يجوز منطقياً أن يستنبط من السياق الكلي لرؤية العالم في الماركسية – اللينينية، ولا من وضع صراع الطبقات ما الحالة الإعرابية أو ما الفونيم مثلاً، وما إذا كانت أبنية مفهومية مناسبة بوجه عام أو أين يقام الحد بين النحو والمورفولوجيا أو كيف تشكل العلاقة بين النحو والدلالة (الموسوعة الصغرى ١٩٨٣، ص٧٠). ومع ذلك فهذا لا يعني أن نظرية نحوية أو فونولوجية لا يمكن أن تكون جزءاً من نظرية لغوية أو مفهوم لغوي ماركسي أشمل لأنه عبر إدراج قضايا خاصة في نظريات لغوية عامة، وإدراج هذه النظريات بدورها في علاقات متعلقة

بنظرية المجتمع ورؤية العالم نحصل على إطار محدد و قيمة موقعية (منها تكون استنتاجات حول أنظمة التقويم ممكنة).

وبهذه الطريقة يمكن أن يعرف أن السؤال عن العلاقة بين علم مفرد و فلسفة / رؤية العالم يصير المشكلة المفتاح المركزية بالنسبة لوضع مواقف ماركسية – لينينية في علم اللغة وطبيعتها. والواضح أنه لا يمكن تحت فهم لغوي ماركسي – لينيني أن يفهم مطلب أن الفلسفة وحدها يمكن أن تكون قادرة على حل مشكلات لغوية (انظر روتشيتشكا وآخرين ١٩٧٩، ص٨٧)، وأن كل صدق مفرد علمي – يمكن أن يتوافق مع الأسس العامة للماركسية – اللينينية – متضمن في الفلسفة، ويحتاج فقط إلى أن يُستنبط (يستصفى) منها، فَهْمٌ كهذا «غير مثمر حتماً» لأنه كفيل بالخطأ على الأرجح، ويمكن بذلك أن يضر التقدم الحقيقي للعلم» (زيف ١٩٧٢، ص٤٤) ويتعارض أيضاً مع الحقيقة القائلة إن معيار الصدق هو التطابق مع موضوعه وآخر الأمر، الواقع، وليس التطابق مع فهم فلسفي أو الاستنباط المحض (انظر زيف ١٩٧٢، ص٤٥ وما بعدها، وهارتونج ١٩٧٣أ، ص٦٨)، وكما أنه من غير الممكن أن يُتوقع من الفلسفة حل مشكلات لغوية مفردة، فمن الطبيعي أن يكون من المستحيل – على نحو ما حُوول في بعض نظريات لغوية عادية (انظر [٢٧] على سبيل المثال كاتز ١٩٦٦، ص٩ وما بعدها) – أن يتوقع من علم اللغة حل مشكلات فلسفية أساسية.

ومع ذلك فإن الاستنتاجات التي استخلصت من هذه الحقيقة بين علماء ماركسيين أيضاً متباينة إلى حد ما: ففي رأي زيف Sève (١٩٧٢، ص٤٤ وما بعدها) تُوجد فكرة «علم نفس ماركسي (قياساً على الفلسفة والكيمياء العضوية والاقتصاد السياسي) «اضطراباً» في السؤال عن معيار الصدق العلمي (وهو حسب

الفرض الثاني لفويرباخ «ليس سؤالاً للنظرية، بل هو سؤال عملي»)، وتتضمن على الأقل بذرة فهم عقدي وذاتي في الوقت نفسه عن العلاقة بين الفلسفة والعلوم المفردة. فالمادة العلمية للمعرفة ليست عادية ولا بولتارية، إنها صادقة – ومن ثم واحدة – ومعيار صدقها متطابق مع موضوعها، ولكن ليس مع هذا أو ذلك الفهم الفلسفي أو مع اهتمامات هذه الطبقة الاجتماعية أو تلك، وبهذا المعنى تكون فكرة أنه يوجد علمان، خطأ أساسياً ذا خطورة شديدة (زيف ١٩٧٢، ص٤٦). ومن ثم لا يريد أن يتحدث زيف عن اقتصاد سياسي ماركسي لأن هذا هو الاقتصاد السياسي العلمي، الاقتصاد السياسي مطلقاً، ولا يوجد بالنسبة له أيضاً «علم نفس ماركسي» بالمفهوم الضيق، ولكن من البديهي أنه يوجد فهم ماركسي، استعمال ماركسي لعلم النفس (الذي يجب أن يُستمر في توسيعه). وبذلك يصير ماركسي – لينيني مرادفاً لعلمي أو صادق، وبهذه الطريقة يصير آخر الأمر زائداً (لا حاجة إليه)؛ فالصفة لدى زيف لا تتضمن تحفيزاً لأسباب علمية (بالنسبة له لا يوجد علمان)، بل لأسباب أيديولوجية (حتى يُتجنب أي خلط بعلوم عادية، مثل الاقتصاد العادي غير العلمي).

وعلى العكس من ذلك لا يعد هارتونج (Hartung) (١٩٧٣أ، ص٦٧ وما بعدها) وصفاً مثل: ماركسي – لينيني، زائداً عن الحاجة، ولا محفزاً أيديولوجياً فقط، لأن العلاقة بالفلسفة جزء وشرط لأي بحث علمي مفرد، فكل معرفة إنسانية تتطلع إلى نموذج شامل للعالم، ومن المحتم حينئذ أن تواجه أسئلة فلسفية، والعلم هو جانب مميز للنشاط الإنساني (ومن ثم يتعلق بتحفيزات المجتمع وأهدافه واهتماماته) و (في حالة الرؤية اللغوية الماركسية – اللينينية) يستند عن قصد إلى أسس الماركسية – اللينينية التي تفهم كوحدة.

ولذلك لا يجوز للمرء بأية حال أن يستنبط من الحال المذكورة آنفاً، وهي أنه لا يمكن للفلسفة أن تحسم مشكلات علمية فردية (ذات طبيعة لغوية) ولا أن يوضح ا لعلم المفرد مسائل فلسفية أساسية، فقدّ العلاقة بأية حال، فعلى العكس من ذلك: تستخدم مواقف ماركسية – لينينية توجيهاً أساسياً للتناول الصحيح للغة، لها وظيفة علمية (موجهة إلى اكتساب المعرفة) وأيديولوجية (انظر هارتونج ١٩٧٣أ، ص٩٠). يوجد [٢٨] ربط غير منفصم بين المبادئ المضمونية للماركسية – اللينينية من جهة وعملية المعرفة المتعلقة بالعلم المفرد (انظر أيضاً الموسوعة الصغرى ١٩٨٣، ص٧٠). وفي ذلك لا يجوز أن ينظر إلى الفهم اللغوي الماركسي – اللينيني (المتكون من المواقف المذكورة) أيضاً على أنه مستقل تماماً، ومصاغ صياغة نهائية، ومقنن كفرضية، ليس لأنه خضع لتغير مستمر وتطور مستمر، ولأن هذا التطور المستمر يتسم بالصراحة والدينامية (ويجب أن يتسم بذلك)، وتنتج الصراحة الضرورية (التي لا تعني النسبية، بل ترتكز على المزايا الأساسية لمبادئ التناول المادي – الجدلي للغة) عن عملية اكتساب المعرفة المتعلقة بعلم مفرد، لا يعد تاريخياً – نسبياً فحسب (تقدماً في وضع المعرفة)، بل يمكن أن يغير الاتجاه أيضاً، أي أن يكون غير مستمر، وينتج عن الدينامية الضرورية أن – في كل أوجه الاتفاق التي ترتكز على المواقف الماركسية – اللينينية –الخلافَ في الرأي حول معارف قديمة وجديدة بالحقائق، وانتظامها في علاقات نظرية مختلفة، وكذلك حول بناء نظريات جزئية، واستمرار تطورها وتصويبها، هو جزء جوهري من علم اللغة، لا يجب آخر الأمر أن يحسم بحجج مميزة للتخصص. ولهذا السبب لا يجوز للمرء أيضاً أن يتوقع (من جهة) ولا أن يخشى (من جهة أخرى) أن الآراء الماركسية – اللينينية حول اللغة وعلم اللغة في كل حال لها طبيعة مخالفة تماماً للآراء في أوجه فهم ونظريات لغوية أخرى.

١-٤-٢ اللغة، والفكر، والعمل

تعد العلاقة غير المنفصمة للغة الإنسانية بالفكر والعمل أساساً للفهم اللغوي الماركسي – اللينيني، ويحيل كلاسيكو الماركسية – اللينينية إلى ذلك في «الأيديولوجيا الألمانية»: اللغة قديمة قدم الوعي – اللغة هي الوعي العملي، الوعي الحقيقي، لا ينكره أناس آخرون أيضاً، ومن ثم لا أنكره أنا شخصياً أساساً، واللغة تنشأ مثل الوعي، أولاً من الحاجة إلى التعامل مع أناس آخرين (ماركس / انجلز، ١٩٦٢، المجلد ٣، ص٣٠). وبذلك يكون قد قُدِّم تعريف فلسفي للغة، يعبر من جهة عن الجدل بين اللغة والوعي ومن جهة أخرى عن الجدل بينهما وبين عملية إعادة الإنتاج المجتمعية، التي ترتبط بها اللغة – بوصفها ظاهرة اجتماعية – تبعاً لنشأتها ووظيفتها: نشأت اللغة والفكر (الوعي) بتأثير حاسم للعمل الاجتماعي، ويتطوران في إطار هذا التأثير (انظر زوخسلاند ١٩٧١، ص١٩٣ وما بعدها). ومن هذه الناحية تعد اجتماعية العمل شرطاً ونتيجةً التواصل الاجتماعية في الوقت نفسه. [٢٩] ومن نشأة اللغة «من العمل ومعه»التي كشف عنها انجلز بوضوح (ماركس / انجلز ١٩٦١ وما بعدها، ٢٠، ٤٤٧) تنتج حتمية عدم فصل اللغة عن المجتمع (وعن تاريخ حاملي اللغة)، بل يُنظر إليها من علاقة وثيقة بالمجتمع، وتُفسر من خلال عملية إعادة الإنتاج الاجتماعية (المادية)، وتفهم من خلال طبيعتها الأدائية (بوصفها أداة لأهداف إعادة الإنتاج الاجتماعية). الفكر واللغة في مقابل الحياة الفعلية للمجتمع غير مستقلين وقائمين بذاتهما، بل «أقوال الحياة الفعلية فقط» (ماركس / انجلز ١٩٦١ وما بعها ٣، ٤٣٣). ولذلك فإن هذه الحياة الفعلية هي الأساس الذي يحدد في مرحلة أخيرة مضمون الفكر والأشكال اللغوية التي يتجلى فيها (انظر الموسوعة الصغرى ١٩٨٣، ص٧٢).

وكمـا لا يجـوز أن يسـتقل الفكـر واللغـة في مقابـل عمليـة إعـادة الإنتـاج الاجتماعية فإنه قليلاً ما يستقل الفكر (على نحو مثالي) في مقابل اللغة. وتشير إلى هذه العلاقة الجدلية الجوهرية بين الفكر واللغة الجملةُ الأساسية في «الأيديولوجية الألمانية»: «إن الحقيقة المباشرة للفكر هي اللغة» (ماركس/ انجلز، ١٩٦٢، جـ٣، ص٤٣٢) التي هي الفحوى الأساسية للفهم الماركسي للغة، وفي الواقع لا يجوز أن تُفْصَل عن السياق وتُفسر تفسيراً متبايناً أيضاً (انظر مثلاً نوبيرت ١٩٨١، ص١٢٩٥ وما بعدها، ولورنتس ١٩٨١، ص١٣٤٠ وما بعدها). ومن ثم لا تحتمل هذه الجملة أي تبسيط، لأن الأمر يتعلق بوحدة جدلية للغة والفكر، وليس بوحدة تفهم على أنها هُوية، وليس أيضاً بارتباط يفهم كما لو أن اللغة الشكل والفكر المضمون (حيث تختزل اللغة في الشكل المحض)، الأرجح أن تشتمل الوحدة الجدلية للغة والفكر في داخلها على هُوية (ملامح مشتركة)، وتقابل أيضاً (ملامح مميزة، ومتباينة). وبناء على ذلك لا يدور الأمر ببساطة حول «ارتباط غير منفصم» للغة والفكر (انظر حول ذلك بشكل نقدي أ.أ. ليونتيف، ١٩٧٥، ص١٧٨)، بل حول «علاقة مثلثة» بين واقع موضوعي، وفكر (معرفة)، ولغة، فيها يؤدي التأثير المتبادل للذات المفكرة / المتحدثة مع الواقع الموضوعي، أي العمل بوصفه حواراً نشطاً لإنسان فاعل (عند تملك الواقع) دوراً حاسماً. إن الفكر مرتبط باللغة، واللغة والفكر تعبيران للحياة الحقيقية، مرتبطان بالمجتمع والعمل الاجتماعي. في اللغة يتشكل نموذج للواقع والفكر أيضاً. ومن هذه الناحية تصور اللغة (هي صورة) وتعين على التصور (هي أداة مصورة للفكر)، وتنقل صورة خاصة بالوعي، ولا علاقة لها من هذه الناحية عامة أو مباشرة بالواقع، بغض النظر عن الأعلام والعناصر الملونة للصوت... الخ (انظر نوبيرت ١٩٨١، ص١٣٠١).

١-٤-٣ اللغة، والتواصل، والمجتمع

[٣٠] عن مفهوم نشأة اللغة «من العمل ومعه» تنتج الفرضة المميزة في الوقت الحاضر للفهم اللغوي الماركسي – اللينيني حول طبيعة نشاط التواصل اللغوي: وجهة النظر القائلة إن اللغة «أداة» وسيلة التواصل، والنشاط التواصلي بدوره هو نوع مستتبط من النشاط الإنساني الذي يجب أن يُتضمن في مجموع الأنشطة الإنسانية، وأن يشرح بناءً عليها (انظر بتفصيل أكبر هارتونج وآخرين ١٩٧٤أ، ص٧ وما بعدها، وهارتونج ١٩٧٣أ، ص ٩١ وما بعدها). وعبر التواصل ترتبط اللغة بالمجتمع (ومن ثم ببنية طبقات المجتمع)، غير أن التواصل لا يحدد العلاقات الاجتماعية، بل إن العلاقات التواصلية هي أشكال يُعبَّر من خلالها عن علاقات اجتماعية (انظر أيضاً بيرفيش وآخرين، ١٩٧٣، ص٧ وما بعدها) فالأمر نتيجة لذلك لا يتعلق بافتراض «علاقات تبادل» عامة بين اللغة والتواصل والمجتمع، بل بوجهة النظر القائلة إن العنصر المحدد في هذا السياق هو الواقع الاجتماعي والنشاطات الاجتماعية المرتبطة به. فالنشاط التواصلي نوع مستتبط من النشاط الإنساني، واللغة وسيلة مستخدمة في التواصل، هي إذن آخر الأمر«آلة الفعل» (موتش ١٩٧٥).

ومن البديهي أنه لا يجوز تفسير طبيعة «الأداة» في اللغة كما لو أنها لم توجد إلا في شكل مادة العلامات الممكن إدراكها حسياً (أي خارج وعينا) (هذا ليس إلا جانبًا واحدًا)، بل إنها توجد في الوقت نفسه (كربط للصور بمواد العلامات) داخل وعينا، وكجزء منه، فقط من خلال هذه الخاصية المزدوجة يمكن أن تتبادل مضامين الوعي بمساعدة اللغة، وفيها تُؤسَّس الوظيفة الوسيطة للغة. وينفصل هذا الفهم للغة بوصفها ظاهرة مادية – فكرية (أي نظام مؤسس اجتماعياً من أوجه عزو مضامين الوعي باعتبارها صوراً وأبنية صوتية، انظر حول ذلك بشكل أدق ما يرد

تحت ١ -٤ -٥) في الوقت نفسه عن اقتصار اللغة في شكلها الخارجي (كما في ضروب مختلفة للوضعية) وعن أي غموض في شكلها الداخلي (كما في النحو المضموني لفايسجربر مثلاً) – كلا البديلين المتباينين للفهم اللغوي العادي (انظر هارتونج وآخرين ١٩٧٤أ، ص٦٧ وما بعدها، وهارتونج ١٩٧٣أ، ص٨٦ وما بعدها).

ثمة أمر جوهري للفهم اللغوي الماركسي هو اجتماعية اللغة؛ وجهة النظر القائلة إن اللغة تابعة للتواصل، وللمجتمع عبر التواصل. وتُؤسس من خلال ذلك الدور المؤسَّط والمؤسِّط للتواصل. ومن ثم فإن هذا الدور للتواصل جوهري لأن بدونه ينشأ خطر أن تُعزل اللغة والمجتمع عزلاً تاماً أو أن يُفهم كل منهما على أنهما جوهران منفصلان بعضهما عن بعض لا تقام بينهما – بوصفهما شيئاً «داخلياً» وشيئاً «خارجياً» علاقة إلا بشكل ثانوي. وربما [٣١] يُوحى بذلك انطباع خاطئ، كما لو أنه يمكن أن ينظر إلى اللغة منفصلة أيضاً عن المجتمع، وإلى المجتمع منفصلاً عن اللغة، وكما لو أن اللغة شيء منفصل أساساً عن المجتمع (انظر أيضاً أ. أ. ليونتئيف، ١٩٨٤، ص٣٢ وما بعدها).؟ وهكذا يتعلق الأمر في عزو اللغة والمجتمع بعلاقة اللغة بالمجتمع بشكل أقل من تعليق باللغة بوصفها جزءاً من الحياة الاجتماعية؛ بظاهرة اجتماعية لا يمكن أن تفسر إطلاقاً دون علاقة بالاجتماعية (أو الخاصية الاجتماعية) (بغض النظر عن كل خصائص اللغة) (انظر هارتونج وآخرين ١٩٧٤أ، ص٦٠٦، وهارتونج ١٩٧٨، ص٥٢٤).

وهكذا تكمن اجتماعية اللغة في أن اللغة غير منفصلة عن المجتمع ولا مرتبطة معه بشكل مباشر (كما يفترض أحياناً على نحو آلي)، بل إنها مرتبطة بالمجتمع عبر التواصل. ومع ذلك فإن التواصل لا يمكن أن يؤدي دور الوساطة هذا إلا حين يُفهم بوصفه نوعاً مميزاً لنشاط إنساني، ويُستنبط ويُشرح من طبقة من

كل النشاطات الإنسانية (منها النشاط العملي – المادي – العمل – هو المحدد) (انظر أيضاً أ. أ ليونتثيف ١٩٧٥، ص١٥٤). إن مفهوم النشاط قد طُوِّر قبل أي نشاط على أساس علم النفس السوفيتي (انظر مثلاً روبنستاين ١٩٦٩، وروبنستاين ١٩٧٠، وفيجو تسكي ١٩٦٤، وأ.ن ليونتيثيف / لوريا ١٤٩٦٤، وأ.ن ليونتثيف ١٩٦٧، وأ.ن ليونتثيف ١٩٨٤، ص١٣ وما بعدها وجلبرين ١٩٦٧)، ونُقل من هناك إلى علم اللغة (انظر حول ذلك بوجه خاص ا.أ ليونتثيف ١٩٨٤، ص٣١ وما بعدها).

إن النشاط التواصلي للإنسان ليس مجرد تبادل للمعلومة بين البشر، ولا يُحفز أيضاً من خلاله هو ذاته (ليس من خلال مجرد «حاجات تواصلية» أيضاً)، بل (مثل النشاط العملي) من اهتمام وأهداف تنتج في مرحلة أخيرة عن العلاقات المادية للمجتمع. وقد تطور تدريجياً من التواصل في أثناء العمل التواصلُ من أجل العمل: فمن جهة تدفع اجتماعية العمل الإنساني البشر إلى التواصل، ومن جهة أخرى يتعلق الأمر بنشاط إنساني مخطط للعمل لم يوجد إنتاجه في بداية العمل بعدُ، ويجب أن يُسبق فكرياً (ولغوياً أيضاً). وبهذه الطريقة ينفصل النشاط التواصلي عن مجموع الأنشطة الإنسانية، ويكتسب استقلالاً نسبياً، ولكن برغم هذا الانفصال عن العمل المتعلق بتاريخ التطور، فإنه يرتبط بالعمل والنشاط العملي – المادي ارتباطاً وثيقاً بوجه عام، لأنه – بوصفه نشاطاً مستنبطاً – مختزن بشكل مباشر في مجرى أنشطة عملية – مادية (ونظرية – فكرية أيضاً) (انظر في تفصيل أكثر هارتونج وآخرين ١٩٧٤أ، ص٧ وما بعدها وهارتونج ١٩٧٣ أ، ص٧٨ وما بعدها).

وبذلك يُثبت النشاط التواصلي أنه نشاط مميز، تكمن خصوصيته الجوهرية في الاستخدام الإنتاجي والاستقبالي للعلامات اللغوية، وعلى أساس فهم النشاط يكون التواصل اللغوي مجرد تبادل للمعلومة، ولا مبرر لأن تختزل عملية التواصل في

عملية [٣٢] نقل خبر مُشَفَّر من فرد إلى آخر. ولا يمكن أن يُتغلب على تناول مبسط كهذا إلا حين يؤسس فهم آخر لعملية التواصل، يناسب بدرجة أكبر معرفتنا الحالية حول الطبيعة والعوامل المعينة لهذه العملية؛ مثل هذا الفهم هو فهم نشاط التواصل، ومعالجته بوصفه نوعاً محدداً من النشاط، أي بوصفه «نشاطاً تواصلياً» (أ.أ. ليونتيف ١٩٦٩، ٢٥). وبهذه الطريقة لا يكون تبادل المعلومة إلا جانباً جزئياً للنشاط التواصلي كما أن هذا النشاط بدوره مختزن في مجموع النشاطات الإنسانية، وبهذه الطريقة فقط وُفِّق في تعليل الخاصية الاجتماعية للغة وفي العثور على الطبيعة الاجتماعية في اللغة، وفي التغلب على وجهة النظر التي ترى المجتمع شيئاً «خارجياً» موجودًا إلى جانب أو خارج اللغة (بوصفها شيئاً داخليا)، وبهذا المعنى تكون فرضية خاصية النشاط للتواصل اللغوي مناسبة من جهة لأن تفتح مدخلاً حقيقياً إلى الخاصية الاجتماعية للغة، ومن جهة أخرى لإيجاد وساطة ضرورية بين اللغة (بوصفها نظام للعلامات) والمجتمع (انظر هارتونج و آخرين ١٩٧٤، ص٤٦ وما بعدها، وهارتونج ١٩٧٣ أ، ص٨١). ويصدق هذا أيضاً حين يجب الاستمرار في تحديد مفهوم النشاط في إمكاناته حول التفسير المادي في مجالات محددة للمعرفة (حتى تُزاد القدرة على شرحه)، وحين يجب أن يتعلق قبل أي شيء بأنشطة مميزة، وأن يقسم من الناحية التركيبية بالنظر إلى موضوعات بحثية محددة (انظر يودين ١٩٧٧، ص٣٠٠، وما بعدها، ويودين ١٩٨٤، ص٢٤١).

ولا يوجد بين اللغة (بوصفها نظاماً للعلامات) والتواصل والمجتمع انفصال ولا تأثير متبادل في كل ناحية فحسب (من البديهي ألا يشك فيه في ذاته)، بل علاقة تحديد، فيها تُرَد الظاهرة المستنبطة إلى الأساسي والمحدد: ولأن النشاط التواصل الذي يستخدم نظام العلامات «اللغة»، منتظم في مجموع الأنشطة الإنسانية (ومن ثم في البنية الاجتماعية المعقدة)، فإن المجتمع هو العنصر المحدد في ارتباط باللغة

والتواصل والجماعة (أي أنه: الأساس للتواصل واللغة)، والتواصل بدوره محدد للغة بوصفها نظام علامات، وتنتج عن ذلك أيضاً على الأقل نسبية، حين لا تكون مراجعة طريقة الرؤية التقليدية والمنتشرة التي تكون اللغة (بوصفها نظاماً) هي الممكن وفقاً لها، ويكون التواصل (بوصفه استخداماً محدداً لعلامات لغوية من النظام) هو التحقيق أو التفعيل لهذا الممكن. ومن البديهي أنه لا يوجد شك في أن اللغة لا تستخدم حقيقةً إلا في التواصل. ومع ذلك فإن ذلك الاختزالَ للتواصل في الاستخدام النشط للوسائل اللغوية الممكنة في إطار جانب خاصية نشاط التواصل، ضيقٌ، لأنه يفضي إلى تصور أن اللغة (بوصفها نظام الإمكانات) هي الأولى [٣٣] (التي يجب أن تقع في مركز اهتمام علم اللغة، أو يقتصر علم اللغة عليها)، واستخدامها ثانوي (وله اهتمام ضئيل في علم اللغة). بيد أنه مع منطلق من النشاط الإنساني (الذي نشأ داخله وتطور النشاط التواصلي بوصفه نوعاً خاصاً) لا يتطابق التواصل مع استخدام اللغة على الإطلاق، بل تنعكس طريقة الرؤية بأن عنصر بداية السلسلة لم يعد اللغة، بل التواصل الذي يعد نظام العلامات «اللغة» بالنسبة له وسيلة أو أداة مستخدمة فقط (انظر هارتونج ١١٩٧٤، ص٦٠ وما بعدها).

وينتج بوجه عام بناءً على خاصية نشاط التواصل وسياق التحديد الموضح بين المجتمع والتواصل واللغة اعتراضات جادة من جانب الفهم اللغوي الماركسي ضد نوعين من النماذج يخرقان أو يخالفان سياق التحديد هذا، ويجعلان جوانب جزئية على الأقل تصير مطلقة على نحو لا مبرر له، فمن جهة عُزل النظام اللغوي نفسه في الماضي غالباً (وبخاصة: في البنائية) وبشكل غير مناسب عن التواصل والمجتمع وكأنه قد جُسِّم. الخطأ في مثل ذلك التجسيم للنظام اللغوي ليس فهم اللغة على أنها نظام للعلامات (على العكس من ذلك لعل وصف اللغة دون فهمها على أنها نظام للعلامات لم يكن غير كامل فقط، بل خاطئاً أيضاً)، وإنما جعلُ هذا الوصف

مطلقاً، إن نظام العلامات هو جانب (بل هو أهم جانب) من جوانب اللغة، لم يستنفد جوهرها كلية. ويجوز أن يكون لجعل هذا الوصف مطلقاً سببهُ من ناحية في القبول المتعجل لنماذج سيميوطيقية وأبنية مفهومية، ومن جهة أخرى في سوء تقدير الفرق بين اللغة بوصفها موضوعاً وانعكاس هذا الموضوع: ولما كان التصوير يجزئ بالضرورة الموضوع، ولا يستوعب كلية خواصه (بل جوانب محددة فقط مثل جانب النظام) – ومتوقف على هذا السببُ المتعلق بنظرية المعرفة بالنسبة لعملية الإطلاق – فإنه ينشأ انطباع خاطئ كما لو كان الموضوع (الأكثر تعقيداً) موجوداً كهذا الجانب فقط (انظر هارتونج ١٩٧٣أ، ص٧٣ وما بعدها، وهارتونج ١٩٧٨، ص٥٢٤، وما بعدها). ومن جهة أخرى فإن النظام اللغوي ضُمِّن في التواصل، بل إن التواصل من جهته يستقل وينفصل في مقابل المجتمع. ومن ثم لا يوصف كل فهم لنشاط التواصل أيضاً بأنه ماركسي. الأرجح هو طبيعة نشاط التواصل – فهمٌ تُوَجِّه ضد التلقي غير النقدي لنماذج التواصل المتعلقة بنظرية الإبلاغ، وضد تحجر النظام اللغوي – ونظرة في وظيفة التوسط للتواصل، في الحقيقة القائلة إن اللغة ليست إنتاجاً لمنطوقات فحسب، بل هي في الوقت نفسه أيضاً إنجاز لأفعال، أي نوع من النشاط، خاصة بأوجه فهم غير ماركسية كثيرة. ولا تنتج الفروق (والطبيعة المميزة للمفهوم الماركسي للنشاط) إلا من علاقة الأفعال التواصلية بالواقع الاجتماعي، [٣٤] أي من تضمين النشاط التواصلي في مجموع الأنشطة الإنسانية (انظر هارتونج ١٩٧٤ب، ص٦ وما بعدها، و١٤ وما بعدها، وهارتونج ١٩٧٤جـ، ص٨٥ وما بعدها ١٩٨١، ص١٣١٠). وبعبارة أخرى: برغم الاستقلال النسبي لا يمكن أن يشكل النشاط التواصلي علاقات اجتماعية، بل إن العلاقات التواصلية تحدده علاقات اجتماعية (انظر بيرفيش وآخرين ١٩٧٣، ص١٠).

١-٤-٤ موضوع علم اللغة

عن جوهر اللغة (انظر ١ -٤ -٢) وشرح سياق تحديدها (انظر ١ -٤ -٣) تسفر استنتاجات مهمة بالنسبة لموضوع علم اللغة. إن موضوع علم اللغة لا يمكن أن يكون اللغة بوصفها نظامًا للعلامات فحسب، (هذا الجانب جد مهم) لأن نظام العلامات لا يستوفي جوهر اللغة تماماً: «من المؤكد أن المرء يجب أن يكشف عن نظام اللغة وبنيتها، بل يستطيع بالكاد أن يقول إن نظام اللغة وبنيتها يشتملان على كل الظواهر اللغوية» (سرير نيكوف ١٩٧٦/٧٥، جـ٣، ص٢٢٩)، إن موضوع علم اللغة أعقد، ويشمل أيضاً الحتمية الاجتماعية ووظيفة نظام العلامات «اللغة»، والنشاط التواصلي (بتفصيل أكثر، لوبيرت ١٩٧٣، ص١٩٣ وما بعدها). وبادئ ذي بدء يستنتج مثل ذلك التوسيع لموضوع علم اللغة – المؤكد عليه كثيراً بحق – (خلافاً لاستقلال النظام اللغوي وماديته) من خلال موضوع اللغة ذاته، من الحقيقة البسيطة القائلة إن نظام العلامات لا يوجد من أجل ذاته، بل هو موجود كذلك لأداء أغراض غير لغوية – اجتماعية محددة: هو وسيلة (أداة) بها يتواصل الإنسان، ويمكن أن يُعَرِّف (الوظيفة التواصلية والوظيفة الإدراكية). هو موجود فقط «من خلال الإنسان، ومن أجل الإنسان، وفي الإنسان» (زوخسلاند ١٩٧١، ص١٩٦).

ومع ذلك فالتصور بسيط للغاية وهو أن توسيع موضوع علم اللغة (من النظام اللغوي إلى سياقه التواصلي والتفاعلي) يبدو أنه قد نشأ عن شيء (معقد). فالأشياء هي ظواهر الواقع الموضوعي التي توجد مستقلة عن الوعي الإنساني، وتعكسها عملية المعرفة الإنسانية، وبناءً على اهتمامات وأهداف محددة توجد في عملية المعرفة «مداخل» محددة إلى الأشياء. والموضوعات جزء من الأشياء التي يُتوصل إليها من خلال هذه المداخل، وحول هذه المداخل تتشكل فروع عملية مع موضوعاتها (انظر

حول ذلك وما يأتي هارتونج وآخرين ١٩٧٤أ، ص٧٩ وما بعدها، وهارتونج ١٩٧٩ب، ص١٦ وما بعدها، وزوخسلاند ١٩٧٧، ص٦٢ وما بعدها). ويبين تاريخ علم اللغة أن الأمر في علم اللغة له علاقة بالشيء ذاته دائماً، بل وبموضوع آخر في أحوال كثيرة، ولا ينشأ اختيار الموضوع بوجه عام من تحكم ذاتي لبعض باحثين أو جملة اتجاهات، بل من الثراء الموضوعي [٣٥] لجانب اللغة ذاته من جهة، ومن جهة أخرى من أوجه الفهم المختلفة للغة، التي تحددها فلسفات ورؤى للعالم. وبرغم أن تصويراً علمياً للأشياء يرمي إلى كلية محددة فإن صور التصوير هذه – إذ يتوصل إليها عن طريق «مداخل» مميزة – محدودة دائماً، إذ لم يستنفد الموضوع المختار كلية الشيء في علم اللغة تماماً (أو يمكن أن يستنفده) لأن كل موضوع يعزل خواصاً محددة للشيء (أو يظهر مثاليتها) ويهمل أخرى. وفي الواقع إن إمكانات تحديد موضوع علم اللغة قد قُدِّمت من خلال خواص الأشياء، غير أن موضوع علم اللغة لم يقدم مرة وبصورة دائمة ولا هو في صياغته الدقيقة تابع بصورة آلية لخواص الشيء. ومن ثم فإن تحديد موضوعات البحث ليس شرطاً للمعرفة فحسب، بل هو نفسه جزء جوهري للمعرفة، وإلى جانب خواص الشيء تؤدي بالنسبة لتحديد موضوع علم ما وفصله الحاجات الاجتماعية والمواقف الفلسفية (انظر ما ورد تحت ١ -٣) من جهة، ومستوى الوضع المعرفي المعين حول الأشياء من جهة أخرى، بوصفها محددات لعملية المعرفة، دوراً حاسماً. إن هذه الأنواع من محددات عملية المعرفة تساوي «الصورة» المعنية التي هي لدى الباحثين في سياق مقدم عن شيء خاص بها، والتي تفضي آخر الأمر إلى تحديد الموضوع.

أما ما يخص التوسيع الخاص للموضوع بالنسبة لعلم اللغة على أساس ماركسي – لينيني فإن الحاجات الاجتماعية المحددة لذلك جلية (انظر ما ورد تحت ١ -٢). فالأسباب الفلسفية – المتعلقة بنظرية المعرفة للاختزال الحالي لمجال موضوع

علم اللغة في نظام العلاقات «اللغة» (المقدم بوصفه مستقلاً) ترتكز على أن المداخل النظرية والمنهجية الحالية هي في الغالب لا تستوعب إلا جوانب مفردة من اللغات الطبيعية، وعزلت عن الجوانب الأخرى، وأنها قد استبعدت بشكل خاص التحديد الاجتماعي للغة، ولا تكمن إشكالية التحديدات الحالية لموضوع علم اللغة في تنوعها (وتناقضها) بل في أنها جعلت جانباً للغة مطلقاً، وادعت أن أجزاء المهام المستنبطة من هذا الجانب هي كلية علم اللغة (قارن زوخسلاند ١٩٧٧، ص٦٧ وما بعدها)، وينشأ عن ذلك إطلاق الأوجه مثالية مناسبة بدرجة أكبر أو أقل، تفضي إلى توجيه أحادي ونتائج مناسبة بالنسبة لتحديد الموضوع، وبناء النظرية، واختيار المناهج. وبرغم أن المثالية نهج ضروري لنشاط المعرفة العلمي (لأنه بناءً على ترابط كل جوانب الشيء من خلال فروع جزئية تُجعل جوانب محددة للشيء هي الموضوع) فإنها مع ذلك ليس لها مبرر إلا باعتبار أنها مشابهة للأشياء الواقعية على نحو محدد، ولا تُفهم قبل أي شيء إلا في نسبيتها، وتعني كلية انعكاس [٣٦] شيء معقد مثل اللغة إلغاء أوجه المثالية هذه الذي لا يمكن التوصل إليه بطريق مجرد إضافة فروع علمية مفردة، تجعل على الأرجح إيضاح النظام اللغوي من خلال وظيفته بوصفه وسيلة للتواصل الاجتماعية بناءً على شروطه الاجتماعية أمراً ضرورياً (انظر نويمان وآخرين ١٩٧٦، ص٤٢٥ وما بعدها)، ومع ذلك فإن هذا تعوقه عوائق فلسفية – متعلقة بنظرية المعرفة، ولاسيما عوائق الوضعية والوضعية الجديدة التي أفضت إلى بحث النظام اللغوي الذي صُيِّر مطلقاً (بوصفه الموضوع الأساسي أو الوحيد لعلم اللغة)، وعلى هذا النحو إلى أوجه تحيز وتحريفات خطيرة، وإلى أحكام دُجماتية مسبقة أيضاً (انظر سريرينكوف ١٩٧٥/١٩٧٦، جـ٣، ص٢٢٩، وبتفصيل أكثر موتش ١٩٧٤، ص٨ وما بعدها).

بيد أنه ربما كان من التحيز بمكانٍ إذا ما أُريد إرجاع اختزال موضوع علم اللغة إلى النظام اللغوي، إلى تأثيرات الوضعية والوضعية الجديدة <u>فقط</u>، ووصفها بأنها نتائج «فكر ضيق» (انظر حول ذلك وحول ما سيأتي هارتونج ١٩٨١، ص١٣٠٣ وما بعدها). تخالف ذلك حقيقة بسيطة وهي أنه: كلما زاد تقديم تصور لغوي ما لبعض خواص قليلة للغة، ضؤل استعداد الباحثين وحاجتهم لرسم صورة معقدة للغة ومراعاة اجتماعية اللغة، وعلى العكس من ذلك يُتطلب من البداية تصور لغوي مدمج يهدف إلى ترابطات أكبر في محيط الشيء تناول اجتماعية اللغة، وكان الاقتصار على جوانب جزئية (وعلى جانب النظام خاصة أيضاً) مرحلة ضرورية من ناحية تاريخ العلم في تكون علم اللغة، ومتوقفاً على الوضع المعرفي حول الشيء «اللغة»، وكان جانباً ضرورياً في تطور الوعي المنهجي وفي التعلب على تناول تأملي سائد (هارتونج ١٩٨١، ص١٣٠٥). ومن البديهي أن علم اللغة وجب (ويجب) أن يتطور في التغلب التدريجي على أوجه المثالية والاختزال هذه، ويتقدم في ذلك من خلال نسبة جوانب جزئية (بوصفها موضوعات تصير مطلقة بين آونة وأخرى) في المعرفة المعقدة للمحيط الكلي للشيء، ولا يمكن للمرء أن يقول عند ذلك في كل حال أن الاختزال الواعي لموضوعات لغوية قد حال دائماً دون تقدم المعرفة، ولا يحول دونه أيضاً في الوقت الحاضر عند كل تساؤل لغوي (وبخاصة ليس مع تلك الخواص التي يُعد تشكلها الاجتماعي أقل وضوحاً). ولذلك أفضى التطلع إلى استقلال نسبي لموضوعات المعرفة أيضاً إلى تعميق المعرفة (في محيط النظام اللغوي) ومع ذلك فقد صار إلغاء هذا الاستقلال ضرورياً (لأنه يعوق تقدم المعرفة)، حين يتعلق الأمر بمسائل أساسية، تتعلق بجوهر اللغة (اللغات) ووظيفتها.

وتؤدي هذه الحال إلى افتراض تحديد جديد لموضوع علم اللغة، يجب أن يكون في كل الحالات توسيعاً للموضوع، ويُتم هذا التوسيع مستوى الشيء على

نحو ظاهر محض من خلال [٣٧] تقدم تدريجي من وحدات أساسية إلى وحدات أكثر تعقيداً (على سبيل المثال من الكلمة عبر الجملة إلى النص)، وعلى مستوى الشكل من خلال تقدم تدريجي من نظرة توزيعية في الغالب إلى نظرة وظيفية (من النحو عبر الدلالة إلى البراجماتية) وبهذه الطريقة تلغي قيود واختزالات وتجريدات معينة بصورة تدريجية، وتُنظم الوحدات الأصغر ومستويات الدراسة في وحدات أكبر وأعلى، وقد نشأ حينئذ بادئ ذي بدء تصور، وهو أن المرء يمكن يصف الوحدات الأصغر «في ذاتها» أولاً، وبعد ذلك يُنظر في جانب التحليل الأدنى من خلال جانب المستوى الأعلى، وتُدرج مقولات وظيفية جديدة (مثل المقصدية، مكون تواصلي – براجماتي خاص) حاول المرء أن يربطها بوحدات البنية التي كُشف عنها في المستويات الأدنى (التي بُحثت) (انظر هارتونج ١٩٨١، ص١٣٠٦ وما بعدها). إن الأمر يتعلق بتوسيع إضافي للنموذج الحالي في الأساس فقط، يقع فيه جانب النظام اللغوي كما وقع من قبل في مركزه، وكان من الأهمية بمكان بالنسبة لعلم اللغة التفريق المنقول عن علم العلامات بين علاقات عدة بين العلامات (العلاقة النحوية، والعلاقة الدلالية، والعلاقة السيجماتية، والعلاقة البراجماتية)، وتشكل العلاقة البراجماتية فرعاً علمياً يبحث العلاقة بين العلامة ومستخدمها (الإنسان، والمجتمع) (انظر مثلاً كلاوس ١٩٦٥، ص١٤). وفي الواقع قد أُبرز أن للبراجماتية في إطار هذه العلاقات العلاماتية طبيعة شاملة، بل أُكِّد في الوقت نفسه أن البراجماتية في الأساس علاقة تجاور العلاقات الأخرى وتشترط العلاقات الأخرى.

ومن المؤكد أنه توجد علاقة شرطية بمعنى أن المنطوقات يجب أن يكون لها في التواصل دائماً بنية ومعنى، ومع ذلك لا يجوز أن يستنتج من ذلك أن النحو والدلالة (بشكل آلي) لابد أن يُبحثا قبل أن توصف الجوانب البراجماتية. إن التحديد الاجتماعي للغة ودورها في التواصل ليستا جانبين إضافيين، (لا يقبعان إلا في النحو

والدلالة، بل هما الأساس الذي يحدد في خاتمة الأمر النحو والدلالة أيضاً). ومن ثم فالمنهج البراجماتي هو محاولة لإدراج الإنسان والمجتمع في نموذج غير جدلي وضيق للغاية للنظام اللغوي كأنه «إدراج متأخر»، هو محاولة تقصر عن أن تُسوغ بناءً على هذا الأساسَ للدور المحدد للمجتمع والتواصل بالنسبة للنظام اللغوي (لأنه يتضمن دائماً الانطلاق من النظام اللغوي بوصفه مبدأ منهجياً). ولأن اللغة لا توجد ولا تعمل خارج العلاقة المقدمة بين التواصل والنشاط الاجتماعي فإن هذه العلاقة المقدمة يجب أن تفهم، ويجب أن يفهم التواصل انطلاقاً من طبيعة هذا النشاط (ليس بوصفها مجرد تحقيق للنظام اللغوي) (بتفصيل أكثر هارتونج وآخرين ١٩٧٤أ، ص٩٦ وما بعدها). ومن ثم لا يعني توسيع الموضوع مجرد توسيع إضافي من خلال جانب علوي، بل يعني في الوقت نفسه تحويراً في بناء مجال موضوع [٣٨] علم اللغة، ونقل التركيز في داخل هذا المجال للموضوع.

إن بحث العلاقة بين اللغة والتواصل والمجتمع ليس له طبيعة أساسية بالنسبة لمجال الموضوع ولبناء علم اللغة الموجه توجيهاً ماركسياً فحسب، بل يتطلب في الوقت نفسه دمجاً أقوى في نظام علوم المجتمع، وتعاوناً مع علوم أخرى، إذ يهتم مع النشاط التواصلي والتفاعل الاجتماعي بعلوم أخرى أيضاً إلى جانب علم اللغة (مثل علم النفس وعلم الاجتماع ونظرية الفعل). وينتج عن مفهوم النشاط في علم اللغة طرحاً لمهام معينة، يتسم أساساً بطبيعة تداخل الاختصاصات، ولا يُنجز بعلم اللغة وحده (انظر كونراد ١٩٧٨، ص٥٤٢). وكثيراً ما أفضت طبيعية تداخل الاختصاصات هذه إلى مناقشات حول عزو جوانب محددة لعلوم مفردة (وفي بعض الأحيان أيضاً إلى أن جوانب معينة بوصفها غير لغوية تُستبعد بداهة من مجال موضوع علم اللغة)، تنطلق مع ذلك من شروط غير صحيحة، ولا تسوغ دينامية تطور العلم حين تنبعث من الفروع العلمية الثابتة تاريخياً (بوصفها صوراً)، بدلاً من الأشياء

الموحدة التي تصور هذه الفروع، وعندئذ ينشأ الانطباع (الخاطئ) كما لو أن هذه الفروع قد تقاسمت أشياءها مرة واحدة إلى حد أن مجالات مدمجة تظل أحياناً «لا صاحب لها» (انظر هارتونج وآخرين ١٩٧٤، ص٩١). ولما كانت مجالات الأشياء مستقلة عن المعرفة الإنسانية والموضوع لا يدعي لعلم اللغة ببساطة بصورة نهائية أيضاً، فلا يجوز أن تُعاق معرفةُ مجالات الشيء عبر تكوين موضوعات فروع العلم من خلال أسئلة العزو الثانوية (في مجال الشكل).

ومن جهة أخرى فيما يتعلق بتوسيع وتغيير تقسيم مجال الموضوع في علم اللغة، وكذلك طبيعة تداخل الاختصاصات للتساؤلات الجديدة ذات الطبيعة التواصلية والتفاعلية لا يُسوغ السؤال فحسب بل من الضروري أيضاً: أين يكمن الجانب المميز لعلم اللغة داخل هذه التساؤلات، الذي يبرز ويحدد بلا ريب موضوعاً (لغوياً) خاصاً من المجال المعقد للشيء، وبذلك ينماز علم اللغة بأنه علم مستقل، ويؤسس وحدته النسبية (انظر نويمان / موتش / فورتسل، ١٩٧٩، ص٣٧ وما بعدها).

ويمكن أن ينطلق عند هذا السؤال عن خواص ما هو لغوي داخل النشاط التواصلي من أنه توجد «المنطوقات اللغوية في سياق الواقع» وأنها - بوصفها جزءاً من سلوك لغوي — مع خواصها البنيوية والوظيفية، الأساس الضروري لتحديد المجال المميز للموضوع في علم اللغة، وتصور مجال مواده، ومع ذلك فإن مجال المواد هذا — الذي يتيح المدخل الخاص لعلم اللغة إلى النشاط التواصلي — لا يتطابق مع المجال الحقيقي [٣٩] لموضوع علم اللغة: فموضوع علم اللغة على الأرجح هو أوجه الانتظام Regularitäten (بوصفها أنظمة قاعدية وأنظمة معايير) التي تعد أساس المنطوقات، والتي تفهم على أنها مقاييس سلوك اجتماعي، وتُبنى وتُدرك على أساسها المنطوقات.

وبهذه الطريقة يصير من المفهوم أيضاً أن النظام اللغوي (النحو، بمعنى أوسع) يظل ويجب أن يظل الموضوع المحوري لعلم اللغة (انظر نويمان / موتش / فورتسل ١٩٧٩، ص٦٧)، وذلك لأن النظام اللغوي (والنظرية النحوية التي تعالج النظام اللغوي) لم يجعل الموضوع أي جزء من اللغة المدرجة بوصفها نشاطاً إنسانياً، ليس جزءاً من عملية يمكن حده زمنياً أو مكانياً أو اجتماعياً، تشكله الظاهرة الاجتماعية «اللغة» في إطار النشاط الكلي للإنسان، بل يتضمن كليةَ اللغة، بله هذه الكلية داخل وجهة (سيميوطيقية) مميزة للتجريد (انظر بيرفيش وآخرين ١٩٧٣، ص١١ وما بعدها). ومن ثم فإن هذا الجانب من النظام اللغوي للعلامات محوري في النشاط التواصلي لأنه يجيز أن يبرز من الأفعال التواصلية القصدية والتابعة لقيود خارجية وداخلية متغيرة للسياق مفهومٌ للغة بمعنى أضيق لنظام من أوجه اطراد نحوية ودلالية ثابتة. وبهذا المعنى يُفهم النظام اللغوي على أنه نموذج إعادة إنتاج مطور اجتماعياً لأنظمة – غير متغيرة أساسية في أفعال لغوية قصدية، وأنه عملية تواصل مكثفة و «منسابة» وأنه مَوْضَعة داخلية للنشاط منجزة اجتماعياً (انظر نويمان ١٩٧٧أ، ص٣٤، ونويمان ١٩٨١ أ، ص٨١ و٩٣). ومن ثم لا يتعلق الأمر في التوسيع الحتمي لموضوع علم اللغة بتغيير للموضوع، (هارتونج ١٩٨١، ص١٣١١) ولا بإحلال غير جدلي، لموضوع آخر (النشاط التواصلي) محل موضوع (النظام اللغوي) مطلقاً. فاللغة توصيف في إطار جانب النظام، وبوصفها نشاطاً تواصلياً أيضاً، حيث يكون نهج النشاط بلا شك أعقد من النهج المتعلق بالنظام اللغوي، إذ يجيز له بل ويتطلب من جهة أن يندمج فيه (وليس العكس!)، ومن جهة أخرى بوصفه اتجاهاً مميزاً للمثالية في الوقت نفسه (انظر نويمان ١٩٧٧أ، ص٣٨).

١-٤-٥ النظام اللغوي والنشاط اللغوي

إن العلاقة بين النظام والنشاط (مع أولية النشاط) تنتج عن الحقيقة الآتية: ما يمكن للنظام اللغوي أن ينجز به وظيفته التواصلية يجب أن تكون له خواص محددة جداً، يجب أن يكون نظاماً، يعزو مضامين الوعي وإشارات مادية على نحو منتظم بعضها إلى بعض (انظر زوخسلاند ١٩٧١، ص١٩٥ وما بعدها). ولا يمكن أن تصير اللغة مؤثرة بوصفها أداة إلا حين تناسب عدم نفاد النشاط العقلي والتواصلي، ومتطلبات متغيرة باستمرار، تجعل تملك العالم في النشاط [٤٠]. ومن ثم يجب أن تكون شديد التعقيد ومنظمة (انظر هارتونج ١٩٧٣ أ، ص٨٨ وهارتونج وآخرين ١٩٧٤ أ، ص٦٥). فلو كانت اللغة فوضى سمعية وبصرية لما استطاع الناس أن يتفاهموا، يجب بالأحرى أن ينظم المنتج سمعياً / بصرياً والمدرك بشكل مباشر بطريقة أكثر تخصيصاً وتعقيداً، أي أن يكون منظماً (انظر زوخسلاند ١٩٧٣، ص١٠٢). وبديهي أن جانب النظام في اللغة لا يُقدم في المعرفة على نحو مماثل للجوانب الأخرى للغة: فمن الجوانب الثلاثة للغة — النشاط اللغوي و النظام اللغوي والمادة اللغوية (النصوص) لا يُقدم في المعرفة المباشرة إلا النشاط اللغوي (في عمليات التحدث والفهم). ومن هذه الناحية يعد النظام اللغوي والمادة اللغوية جانبين مختلفين فقط للنشاط اللغوي الموجود في المعرفة (الخبرة)؛ بيد أن النشاط اللغوي غير ممكن خارج النظام اللغوي وبدونه، ولكن لكي تُعْرَف خواص ذلك النظام لا غنى عن التجريد، عن تقدم المعرفة من الوصف البسيط لحقائق يمكن ملاحظتها بشكل مباشر إلى مبادئ تنظيم قابعة بصورة أعمق، لم يعد من الممكن ملاحظتها بشكل مباشر. ويتجلى مثل هذا الميل للتطور منذ منتصف القرن العشرين في كل العلوم تقريباً، ويمكن أن يعد «رأس المال» لماركس (في مجال الاقتصاد) مثالاً بارزاً لمثل

هذا البحث للنظام، ويمكن أن تعد كذلك أعمالاً أخرى لكلاسيكي الماركسية – اللينينية (انظر سرير نيكوف ١٩٧٥/١٩٧٦، جـ٢، ص١ وما بعدها).

إن المشكلة المحورية (المشكلة الرئيسية السميولوجية – انظر سرير نيكوف ١٩٧٥/١٩٧٦، جـ٢، ص٢٤٣) للنظام اللغوي في لغات طبيعية هي الارتباط المتبادل بين الأصوات والمعاني، بين التعبير والمضمون، ويجب أن توضح كل نظرية لغوية هذه المشكلة سواء أكانت على وعي كامل بهذه المشكلة (أم لا)، وما المهام التي تتبعها بالتفصيل. فكل لغة نظام من أوجه عزو لمضامين وعي مثالية وإشارات مادية، نظام أُنشِئ تاريخياً وقُدِّم اجتماعياً لأوجه انتظام، يعزو الأصوات والمعاني في آلية قاعدية بعضها إلى بعض (يصورها متتابعة)، وينقل مضامين الوعي إلى أبنية سمعية وبصرية (والعكس بالعكس)، ويربط مكوناً مثالياً بمكون مادي، فالتواصل اللغوي أي تبادل مضامين الوعي لا يكون ممكناً إلا على أساس النظام اللغوي، أي على أساس نظام من العلامات مثبت اجتماعياً، يُحول مضامين الوعي (بوصفها صوراً للواقع غير اللغوي) إلى لغة صوتية منظمة نحوياً ومورفولوجياً وفونولوجياً. ولكل نظام لغوي شكله المميز، أي طبيعته الخاصة في العزو، بل إن العزو نفسه هو بوضوح خاصية شاملة (عالمية) (انظر نويمان وآخرين ١٩٧٦، ص٤٢٥ وما بعدها، وزوخسلاند ١٩٧١، ص١٩٤ وما بعدها). ونتيجة لذلك ليس جانب النظام هو الجانب الوحيد (أو الممكن وحده) عند النظر في اللغة، ولكن دون شرح جانب النظام تكون النظرة المركبة للغة غير ممكنة، (انظر أيضاً زوخسلاند ١٩٧٣ أ، ص١٣٠).

[٤١] ولذلك يواجه شرح العزو بين الأصوات والمعاني صعوبات، لأن بين جانبي اللغات الطبيعية (خلافاً للغات الصناعية) لا يوجد خط تماثل مورفيمي ولا تطابق

ولاتماثل (تطابق واحد إلى واحد) «فالتماثل بين مستوى المضمون، ومستوى الصوت في اللغة يصير في الغالب معقداً إلى حد أن ثنائية المستويين اللغويين تختل، ويجب أن تتراجع أمام بنية متعددة الطبقات ذات أشكال علاماتية مختلفة» (كاتسينلسون ١٩٧٤، ص٢٠). وتفضي هذه الحقيقة إلى النظرة القائلة إن الربط بين جانب الصوت وجانب المعنى متحقق في درجات عدة (انظر سريرنيكوف ١٩٧٥/١٩٧٦، جـ١، ص١٥٩)، وأن على المرء أن ينطلق من «تنظيم متعدد المستويات للغة» (بوصفه خاصية جوهرية للأنظمة اللغوية) من «نظام للمستويات منظم بصورة متدرجة موحدة» (انظر سريرنيكوف ١٩٧٥/١٩٧٦،جـ١ ص١٤١، وجـ٢ ص٧٦٩). وبعبارة أخرى: يتحقق العزو بين الأصوات والمعاني في النظام اللغوي بصورة غير مباشرة وبوساطة، عبر مراحل بينية عدة، تكونت في سياق التطور، واختلفت بصورة متزائدة، وتوصف تلك المراحل البينية في الغالب بوصفها مستويات النظام (مثل الدلالة والنحو والفونولوجيا) أو بوصفها مكونات (في تصوير النظام اللغوي). وبذلك يفهم النظام اللغوي بأنه وحدة مستويات مختلفة (مكونات، وأنظمة فرعية) بحيث يرد بصورة مجملة تركيب صورة مركبات المعنى على مركبات الصوت، بمساعدة أنظمة قاعدية مختلفة عبر مستويات عدة (انظر أيضاً زوخسلاند ١٩٧١، ص١٩٥ وما بعدها). على هذا النحو يمكن أن يوصف النظام اللغوي بأنه نظام قاعدي، يجعل بناء منطوقات لغوية وفهمها في النشاط التواصلي ممكناً. إن افتراض تلك المستويات (بوصفها تجريداً ذهنياً لا يجوز بلا شك أن يفهم على أنه فصل نفسي واقعي) ضروري حتى يمكن شرح الانتقالات الممكن ملاحظتها بصورة غير مباشرة بين مضامين الوعي وسلسلة العلامات الممكن إدراكها حسياً (انظر أيضاً هارتونج ١٩٧٣أ، ص٨٨).

إن واقعة عدم المطابقة وعدم التماثل في العلامة اللغوية التي تؤدي إلى افتراض عزو غير مباشر ومتعدد المراحل بين جانب التعبير وجانب المضمون، تجعل تصور دي سوسير عن وحدة العلامة اللغوية أيضاً (والطبيعة المباشرة لارتباط جانبيها) يبدو كأنه ساذج للغاية (انظر نويمان ١٩٧٤، ص٩ وما بعدها، ونويمان ١٩٧٧ ب، ص٥ وما بعدها). ولا يتناقض أيضاً مفهوم العزو غير المباشر بين الصوت والمعنى للعلامة اللغوية مع الوحدة الجدلية المؤكدة غالباً للصوت والمعنى، انه لا يمزق هذه الوحدة، ليس ذلك فقط، بل هو وسيلة لوصف وشرح طبيعة (نوع) هذه الوحدة الجدلية على نحو أدق. ولا يكفي لنوع هذه العلاقة تصور دي سوسير للورقة — إذ يقطع ظهرها لحظة قطع وجهها — (انظر هلبش ١٩٧٠، ص٣٨) لأنه توجد بين جانبي العلامة اللغوية علاقات غير متناسقة ومستويات بينية مرتبة بشكل هرمي، لأن العلامة اللغوية لا يمكن أن تفسر بأنها وحدة لجانبيها فحسب، دون مرحلة (أو مراحل) بينية وسيطة.

[٤٢] وتحيل الخاصية غير المباشرة والوسطية للعزو بين أبنية الصوت وأبنية المعنى إلى قانونية خاصة نسبية في تطور جانبي العلامة اللغوية، ويمكن كذلك أن تحلل أبنية الصوت وأبنية المعنى إلى سمات فونولوجية أو دلالية: فالأصوات تظهر كأنها مركبات من سمات فونولوجية، والمعاني كأنها مركبات من سمات دلالية، وكيفما كانت السمات الدلالية انعكاسات لخواص موضوعات الواقع الموضوعي وعلاقاته (بشكل مستقل عن اللغات الفردية) فإن السمات الفونولوجية تنتج عن معطيات سمعية / نطقية، وبهذه الطريقة ترتبط الأحوال اللغوية الداخلية (الفونيمات والسيميمات) بأحوال لغوية خارجية (سمات فونولوجية ودلالية)، وتصير علاقة اللغات بالواقع الموضوعي واضحة بشكل خاص في علم الدلالة المعجمي، وبخاصة في مفهوم التسمية (على نحو ما يؤدي في علم صناعة المعاجم الروسي خاصة، ولكن

ليس هناك فقط) الذي يحدد حالاً أولية ولكنها أساسية وهي أن الثروة اللفظية تهيئ وحدات التسمية لموضوعات العالم (بالمفهوم الأوسع للكلمة) (انظر بتفصيل أكثر شيبان ١٩٨٤، ص٢٨ وما بعدها).

ونتيجة لذلك يتكون النظام اللغوي (بمفهوم أضيق) من وحدات التفريع للجانب الصوتي، ووحدات التوزيع للجانب الدلالي والعزو المتعدد المراحل بين جانب الصوت وجانب المعنى، وتعد الطبيعة النظامية للغة خاصيةً موضوعية، ولكنها خاصية تعزي إليها من خلال نهج منطقي أو متعلق بنظرية النظام للوصف (انظر حول ذلك وما سيأتي نويمان وآخرين ١٩٧٦، ص٤٢٥ وما بعدها، ص٤٣٨ وما بعدها). وتعد أوجه الانتظام للوساطة بين أبنية المعنى وأبنية الصوت نظاماً من القواعد التي توضح طبيعة العلامات في اللغة، وتوجد مستقلة عن معرفتها (من قِبَل علماء اللغة). وتعد هذه القواعد في الوقت نفسه شروطا ونتيجة لنشاط تواصلي. ومن ثم لا يجوز أن تستقل (تعزل كلية عن النشاط التواصلي)، ولا تطابق النشاط التواصلي، إن النظام اللغوي ليس إلا عاملاً جوهرياً للغاية وركيزة في واقع الأمر في النشاط التواصلي، حيث ينظم ثوابت مضمونية وشكلية لمنطوقات لغوية (بوصفها شكلاً فأفعال تواصلية). هذه الثوابت – بوصفها شروطاً نظامية لأداء أفعال لغوية – تواصلية – هي في وعي الإنسان أجزاء مثبتة للقدرة على التواصل اللغوي، وتعد الثوابت المعينة لطبيعة النظام اللغوي من جهة نتيجة النشاط ونتاجه (بوصفه انعكاساً لجوانب معينة للسلوك الإنساني في عملية إعادة الإنتاج)، إنها تستخدم بدورها كنتيجة – على نحو جدلي – وفي الوقت نفسه كوسيلة للنشاط وأداة له (انظر نويمان وآخرين ١٩٧٦، ص٧٢٦، ونويمان ١٩٧٤، ص٣٧ وما بعدها).

١-٤-٦ التزامن والتعاقب

[٤٣] لا يعني افتراض تلك الأنظمة الثابتة للعلامات في لغات طبيعية مختلفة عزلاً لهذه الأنظمة عن علاقاتها الاشتراكية والاجتماعية، فالأنظمة اللغوية للعلامات (خلافاً لأنظمة العلامات الاصطناعية) ليست إلا أنظمة نسبية، وليست مطلقة، هي أنظمة دينامية مفتوحة – بمعنى سبراني – تناسب بإعادة ربط من خلال النشاط الإدراكي والتواصلي للإنسان، كلّ الحاجات الاجتماعية الجديدة المتطورة. ومن ثم يتبع استمرارها وعدم استمرارها جوهرها. فهذا شرط لذلك؛ وهو أنه يمكنها بذلك أن تستخدم في التواصل (انظر زوخسلاند ١٩٧١، ص١٩٦). ولهذا يجب أيضاً أن ينظر علم اللغة في الوحدة الجدلية للتزامن والتعاقب، فإطلاق التعاقب لا يجعل خاصة النظام في اللغة غير واضحة، وإطلاق التزامن يتجاهل الخاصية النسبية للنظام اللغوي، ونتيجة لذلك لا يجوز أن يُفْصَل جانبا اللغة – اللغة بوصفها نظاماً للعلامات، واللغة بوصفها ظاهرة تاريخية مرتبطة بالمجتمع ارتباطاً وثيقا – إلا لأسباب منهجية، بل لا يُفْصَل بعضها عن بعض أساساً، لأن جانبي اللغة يشكلان وحدة وليس مجالين منفصلين للشيء، بل يمثلان جانبين متباينين لظاهرة واحدة (انظر فورتسل ١٩٧٣، ص١١٦ وما بعدها)، لأن كل وصف تزامني يفهم على أنه حال متميزة في إطار عملية متواصلة (انظر موتش ١٩٧٤، ص١٦٣).

وينعكس في الوحدة الجدلية للتزامن والتعاقب الأساس الفلسفي العام لوحدة ما هو منطقي وما هو تاريخي التي هي في عملية المعرفة «ظاهرة خاصة للحتمية الجدلية العامة للواقع الموضوعي، وتكمن فيها جوانب عدة (كلاوس / بور ١٩٧٥، ص٧٢٩). ومن ثم لا تُفْصَل الخاصية المنطقية والخاصية التاريخية للغة بعضها عن بعض، ويجب على علم اللغة أن يُحْفَظ من تحيزات ممنطقة وتاريخية أيضاً، ويُفهَم

في إطار وجهة النظر الخاصة بهذه الوحدة لما هو منطقي وما هو تاريخي أن اللغة ليست نظاماً ثابتاً بل نظاماً دينامياً، جدلياً معقداً (انظر زوخسلاند ١٩٧٣أ، ص١٠١).

وتكمن جدلية النظام اللغوي في أن تطوره قد دفع به تآزر تقابلات: تقابلات خارجية (أي تلك التي تنشأ بين الحال ومهام النظام) وتقابلات داخلية، أي تلك التي توجد بين مستويات مفردة للنظام اللغوي (قارن حول ذلك أيضاً نويمان / موتش / فورتسل ١٩٧٩، ص٧١ وما بعدها). وتنتج التقابلات الخارجية من جهة عن حقيقة أن الجانب الدلالي للنظام اللغوي مرتبط بالمجتمع على نحو لا يمكن فصله (فالتقابل بين متطلبات تواصلية – إدراكية وحال النظام يتحرك وفق «تمثيل دلالي» للنظام، ويؤدي إلى تغيرات ضرورية [٤٤] في النظام)، ومن جهة أخرى عن حقيقة أن الجانب الفونولوجي في النظام اللغوي مرتبط بوظيفة أعضاء الكلام (فالتقابل بين التطلع إلى بساطة نطقية وإدراكية والبنية الفونولوجية للغة يؤدي إلى تغييرات في اتجاه، «تمثيل فونولوجي» أمثل للنظام). ويوجد التقابل الداخلي الأساسي بين الجانب الصوتي والجانب المعنوي للغة (ويؤدي حل هذا التقابل إلى «التمثيل السيميوطقي» للنظام). وبناءً على ذلك توجد تقابلات بين مكونات مختلفة في النظام اللغوي (على سبيل المثال بين المعجم والنحو – الصرف، بين الفونولوجيا والنحو – الصرف) تدفع – مثل التقابلات الأخرى – إلى حل، وهي تعد أصل التغير المستمر للنظام اللغوي (انظر بتفصيل أكثر إلى فورتسل ١٩٨٤، وانظر أيضاً فورتسل ١٩٨١، ص١٣٦٤ وما بعدها).

١-٤-٧ التحديد الاجتماعي للأنظمة الفرعية

تسلك الأنظمة الجزئية المختلفة للغة سلوكاً متبايناً في درجة انغلاقها أو انفتاحها، وارتباطاً بذلك في درجة التحديد الاجتماعي لها أيضاً: فكلما كان

النظام الجزئي أكثر انفتاحاً، وبهذا يُحدد اجتماعياً بصورة أقوى، كان أكثر انغلاقاً، ويحدد اجتماعياً صورة أضعف (انظر زوخسلاند ١٩٧١، ص٢٠٠). ومن ثم يكون النظام الجزئي النحوي والفونولوجي منفك الصلة بالأيديولوجيا إلى حد بعيد، في حين يتحدد ا لمعجم في لغة ما اجتماعياً وأيديولوجياً إلى أقصى حد، وتنتج هذه الحقيقة عن أنه في علم الدلالة المعجمي ينعكس الوعي العام بمجتمع تاريخي – محدد، ونتيجة لذلك من الأيسر أن يعكس تطور الفكر. وقد أدى هذا إلى بحوث في الارتباط الأيديولوجي في الثروة اللفظية، لا (يمكن) مع ذلك أن يستوعب الثروة اللفظية للغة ما بأكملها، ولا يمكن من باب أولى أن تفهم على أنها ارتباط أيديولوجي لكل المستويات وأجزاء من النظام اللغوي: فالمقولات التي تؤسس نظام الوسائل المادية للتعبير عن العلاقات بين المفردات غير مختلفة الأقسام، فمعنى العدد الغالب من المفردات التي تتبع الثروة اللفظية في لغة ما محايد أيديولوجياً. ولهذا يمكن للغة أن تعبر على نحو مماثل عن أحكام مقيدة أيديولوجياً، وأحكام غير مقيدة أيديولوجياً. هذه الخاصية ترتكز كلية على خصوصية الوظيفة التواصلية للغة؛ وهي أن تكون وسيلة إفهام شاملة. فاللغة وفق طبيعتها غير مقيدة الأقسام (سرير نيكوف) ١٩٧٥، جـ١، ص٣٥٣). ومن ثم لا ينسب إلى اللغة ككل البناء العلوي، ولا الأساس، لأنه لا توجد بين نظام اللغة وبنية الطبقات في مجتمع ما أية علامة مباشرة، لأن النظام اللغوي على الأرجح موزع إلى مجالات للوعي تابعة للأيديولوجيا وللطبقات، ومستقلة عن الأيديولوجيا والطبقات أيضاً.

[٤٥] وتكمن هذه الخاصية المميزة للغة في «أنها في الأساس هي الوسيلة الوحيدة التي تعكس وعي اجتماعي في محيطه الكامل والتعبير عنه» (سريرنيكوف ١٩٧٥/١٩٧٦، جـ١، ص٣٤٤، وانظر أيضاً نويمان وآخرين ١٩٧٦، ص٤٦٦، وفلايشر ١٩٨١، ص١٣٣٠).

هذه النظرة تغشيها أحياناً مطالب بأن ينظر إلى كل مستويات اللغة وأجزائها على نحو مماثل بأنها محددة اجتماعياً ومستلزمة مجتمعياً، وفي مقابل هذه الآراء «المبتذلة» يلاحظ سريبرنيكوف Serébrernikow (١٩٧٩، ص١١٧) أن المرء يمكنه أن يربط اللغة بتاريخ الشعب والمجتمع فقط ما يرتبط بها حقيقة، وليس ما لا يرتبط بها، ولا يمكنه أن يرتبط بها، وفي ذلك يتعلق الأمر بمشكلتين، يخلط بينهما أحياناً على نحو غير مبرر:

١) بالتعلق الاجتماعي للغة على الإطلاق.

٢) بعلاقة ظاهرية لغوية بأي عامل اجتماعي محدد.

وعند طرح التساؤل الأول (الأكثر شمولاً) يُنطلق من أن العلاقة بين بنية المجتمع وبنية النظام اللغوي لا تفهم على أنها تحديد مباشر (انظر نويمان وآخرين ١٩٧٦، ص٤٧٠)، لأن التواصل هو عنصر الوساطة الحاسم، من خلاله تُربط اللغة بالمجتمع (ومن ثم ببنية طبقاته أيضاً) (انظر هارتونج وآخرين ١٩٧٤أ، ص٧٤ وما بعدها). أما التساؤل (الأضيق) فيشرح العلاقة الأساسية والعامة للغة والمجتمع على نحو أقل من تغيرات لغوية على الأرجح في إطار التأثير (المباشر) للمجتمع، حيث يُحَلل المجتمع إلى كم من العوامل المؤثرة غير اللغوية والنظام اللغوي إلى كم من ظواهر لغوية فردية، وطالما لا ترتبط اللغة والمجتمع (بناء على التساؤل الثاني) إلا بشكل مباشر وبلا واسطة فإن هذه العلاقات بين كليهما لا تستوعب إلا بطريقة خارجية وعارضة وقاصرة (على بعض أجزاء المجال المعجمي). ومن ثم فإن السؤال عن العلاقة بين اللغة والمجتمع لا يجوز أن تقتصر على التحديد الاجتماعي المباشر لجزء (صغير) من الثروة اللفظية (على التساؤل الثاني)، ولا يجوز أن يُنقل – على أساس الطبيعة المتباينة للأنظمة الجزئية اللغوية – التحديد الاجتماعي المباشر أيضاً إلى كل الأنظمة الجزئية، وأجزاء اللغة. ولذلك يُحتاج إلى التساؤل (المصيب بطريقة

جد غامضة فقط أحياناً) عن أن اللغة «وفق طبيعتها» أي بشكل جوهري وبلا استثناء هي اجتماعية بعض الشيء، إلى شرح وتحديد أكثر دقة (انظر حول ذلك أيضاً هارتونج ١٩٧٣ب، ص ١٣٨، وهارتونج ١٩٨١، ص١٣٠٢، وما بعدها). ولما كانت العلاقات بين اللغة والفكر والمجتمع متعددة الطبقات ومعقدة بشكل غير عادي فربما كان من الخطأ البحث عن تطابقات مباشرة بين الأبنية النحوية للغة ما وبنية المجتمع (انظر موتش ١٩٧٤، ص١٦٨). [٤٦] بيد أنه في مجال الثروة اللفظية أيضاً عناصر الانعكاس المقيدة للطبقات مثبتة في النظام اللغة في جزء محدد فقط، ومع ذلك لا يجوز أن يخدع هذا التقييد بأن عناصر الانعكاس تلك ليست مثبتة في اللغة فقط (أي موجودة في النظام اللغوي أيضاً خارج حدث التواصل)، بل إنها — في الجزء الأكبر منها — مثبتة مع اللغة أي أن الأيديولوجيا تُنْقَل من خلال نصوص، ومن خلال وساطة عبر التواصل أيضاً (انظر فلايشر ١٩٨١، ص١٣٣٢ وما بعدها).

١-٤-٨ التنوع وعدم التجانس في اللغة

مع نظرة أكثر دقة يتبين أن ما يتحدث عنه بأنه نظام لغوي للعلامات هو في الحقيقة نظام من أنظمة للعلامات أو هو اتحاد من أنظمة من النوع ذاته. هذه الأنظمة من النوع ذاته هي البدائل الاجتماعية المختلفة إقليمياً وموقفياً (أو صيغ الوجود) في لغة طبيعية. وتكمن العلاقة الداخلية بين هذه البدائل في أن أوجه الاتفاق تظهر في الأنظمة الجزئية المفردة، ويسري على هذه الأنظمة من البدائل الشيء ذاته الذي يسري على النظام اللغوي إجمالاً: ففي داخل هذه البدائل المفردة لا يتحدد اجتماعياً في العادة إلا النظام الجزئي المعجمي — ولا يكون هذا مرة أخرى إلا جزئياً، ومن ثم فهو وثيق الصلة بالأيديولوجيا، غير أن البدائل المفردة إجمالاً مع كل أنظمتها الجزئية (من المعجم والدلالة إلى الفونولوجيا) تتحدد اجتماعياً (أي تبعاً للأقسام

والطبقات والجماعات) بوصفها طرائق استخدام تواصلية للغة، ومن ثم فهي موزعة إقليمياً أيضاً (انظر زوخسلاند ١٩٧١، ص٢٠١).

إن التنوع والاختلاف وعدم التجانس اللغوي – إلى جانب توجيه اللغة الخاص بالنشاط والفعل (انظر حول ذلك ١ -٤ -٢ و١ -٤ -٣) من أهم جوانب اجتماعية اللغة (انظر هارتونج ١٩٧٩أ، ١ وما بعدها وهارتونج ١٩٨٠، ص١ وما بعدها). وقد بحثت في ذاتها في العقد الأخير أيضاً في الإطار الموضح لمفهوم النشاط بحثاً دقيقاً (انظر بوجه خاص: هارتونج / شونفلد وآخرين ١٩٨١). وتوجد بلا شك طرائق للكلام غير متساوية، أوجه اختلاف داخل كل لغة على حده، لا تعد بأية حال فردية و/أو عارضة فقط، على نحو ما يمكن أن يبدو وفق تصور لغوي ما، يجعل جانب النظام في اللغة مطلقاً، وينطلق من «جماعة لغوية متجانسة»، ويفصل النظام اللغوي عن محدداته الاجتماعية والمجتمعية على نحو غير مشروع، إن أوجه الاختلاف هذه هي في الأرجح من جوهر التواصل، وهي في الوقت نفسه مؤشرات إلى خصائص اجتماعية للمتحدثين و/أو للشروط الاجتماعية التي يوجد في إطارها التواصل، فهي ليست موجودة في كل المستويات اللغوية فحسب، بل هي حاضرة أيضاً في وعي المتحدثين، ومرتبطة في الغالب بنظام للقيم. ويكمن السؤال الحاسم (والصعب في الوقت نفسه) في: ما الوسائط التي تكون الاختلافات اللغوية [47] مرتبطة من خلالها بالبشر الموجودين في واقع اجتماعي محدد، وكيف يمكن أن تقام علاقة شارحة بين اختلافات لغوية وقيود اجتماعية للفعل.

ولا يكفي لإنشاء تلك العلاقة أن يفترض ببساطة أن اللغة والمجتمع يمكن أن يُفصلا، ولا يكفي أيضاً ربط بسيط للمواد من مجال اللغة والمجتمع (كما في مرحلة مبكرة من علم اللغة الاجتماعي). ولم يُفعل ذلك أيضاً مع فرض علاقة علية

وعلاقة انعكاس (على نحو ما أفضى ذلك – لدى مار Marr – إلى صور تبسط غير مقبولة). ويجب أن ينطلق حل قائم على مواقف ماركسية أساسية لهذه المشكلة من عدم إمكان فصل المجتمع واللغة، ومن تأثيرهما المتبادل أيضاً، وأن يفترض الإنسان في نشاطه عنصراً بينياً وسيطاً حاسماً. وبهذه الطريقة يظهر الاختلاف اللغوي كأنه تحويل لقيود النشاط. وبذلك لا تعكس اختلافات لغوية بلا واسطة وبشكل مباشر اختلافات اجتماعية وموقفية، بل تشكل قيود (نشاط) محددة للتواصل، يمكن أن تتعلق باختلافات اجتماعية وموقفية (انظر هارتونج / شونفلد وآخرين ١٩٨١، ص٢٦ وما بعدها).

ويرتبط بذلك عدد من مشكلات لغوية، على نحو ما يمكن أن تفهم هذه التنوعات (التي تتعلق دائماً بتجريد «لغة كلية») (انظر حول ذلك هارتونج / شونفلد وآخرين ١٩٨١، ص٧٣ وما بعدها). ومن الطبيعي وجوب أن يفترض متى يمكن (أو يجب) أن تعين تنوعات كثيرة، ووفق أي معايير وكيف. فالتنوعات الإقليمية (اللهجات، واللغات السائرة) والتنوعات الاجتماعية (لهجات اجتماعية) يفرق بينها وفق جماعات المتكلمين. وفي الواقع إنها أحياناً لا يمكن أن يُفصل بعضها عن بعض فصلاً صارماً، إذ يمكن أن تُفَرَّع لهجات اجتماعية إقليمياً، ويمكن أن تضطلع لهجات – إذا ما قيمت اجتماعياً – بوظيفة لهجات اجتماعية. وعلى النقيض من ذلك تتعلق تنوعات موقفية بسلوك مجموعة المتحدثين ذاتها في مواقف ومجالات تواصل متباينة، ومن ثم فإنها تستوعبها جزئياً نماذج أخرى (مثل الإحصاء الوظيفي أو نموذج اللهجة الخاصة – التنوع). وعلى النقيض من ذلك أقيمت على نموذج كلي (ذي التنوع الثلاث المذكور) مفاهيم «اختلاف لغوي اجتماعي» (انظر نويمان وآخرين ١٩٧٦، ص٥٥٩ وما بعدها، و«نحو غير متجانس» (انظر بيرفيش ١٩٧٥، ص٦٥ وما بعدها).

١-٤-٩ اللغة والوعي والواقع العملي

في داخل الفهم اللغوي الماركسي يجب أن يستفسر عن أهمية السؤال الفلسفي الأساسي (المادية/ المثالية) وكذلك عن علاقة اللغة بالوعي وعن أهمية مفهوم الواقع العملي بالنسبة لعلم اللغة، وينطلق في ذلك من [٤٨] الطبيعية المزدوجة للغة، أي من الحقيقة القائلة إنها ظاهرة يمكن إدراكها حسياً من وعينا، وجزء من وعينا أيضاً (انظر هارتونج ١٩٧٣ أ، ص٨٧، قارن حول ذلك ما ورد تحت:٢ -٣). وتشير أقوال ماركس وانجلز إلى هذه الطبيعة المزدوجة، ففي جملة: «العقل فيه من البداية اللغة، بعقله بالمادة التي تظهر هنا في صورة طبقات هوائية متحركة، في صورة نغمات، باختصار في صورة اللغة »(ماركس / انجلز ١٩٦٢، جـ٣، ص٣٠)، تُربط اللغة بالجانب الإشاري المدرك حسياً، الذي يعقد بالوعي، ولكنها مختلفة عنه، وفي تحديد اللغة بأنها وعي عملي، موجود بالنسبة لأناس آخرين أيضاً، أي وعي حقيقي موجود أولاً بالنسبة لي ذاتياً أيضاً (ماركس / انجلز ١٩٦٢، جـ٣، ص٣٠). وتُفهم اللغة بأنها مضمون الوعي ذاته. وفي الواقع لا يمكن للغة أن تُحقّق بوصفها محض مظهر للوعي، ولا بوصفها مجرد ظاهرة فيزيائية وظيفتها اجتماعية، ولا يمكن أن توجد على الإطلاق دون جانب من كلا الجانبين (انظر أيضاً نويمان ١٩٧٤، ص٣٩ وما بعدها).

إن العلامات اللغوية بوصفها عوامل موجودة ومؤثرة في الحياة الاجتماعية من الواقع الموضوعي، ومع ذلك يجب أن يوجد النظام اللغوي بوصفه مكونات أفعال لغوية – تواصلية في الوعي أيضاً، (ويمكن هناك أن يصل إلى درجة الوعي). وحين تفهم <u>النصوص</u> في إطار اللغة، فإن اللغة هي وعي سطحي، لأن النصوص اللغوية تعكس الوعي. وحين يفهم <u>النظام</u> في إطار اللغة فإن الأمر يتعلق بوعي غير سطحي

لأن النظام اللغوي متضمن في الوعي (انظر حول ذلك وما سيأتي نويمان وآخرين ١٩٧٦، ص٤٦٣ وما بعدها). فاللغة بوصفها وعياً سطحياً ووعياً غير سطحي يشترط كل منهما الآخر. وحتى حين لا توعى اللغة بوصفها نظاماً بالمفهوم النفسي فإنها مع ذلك جزء من الوعي (بالمفهوم الفلسفي).

إن النظام اللغوي ليس جزءاً من الوعي الفردي بل من الوعي الاجتماعي أيضاً، ولا يجوز عندئذ أن يُختزل الوعي الاجتماعي في وعي الطبقات والأيديولوجيا، لأن الوعي الاجتماعي (بمفهوم أوسع) يشتمل على المعرفة الشاملة (انظر سرير نيكوف ١٩٧٥، جـ١، ص٣٤٤ وما بعدها). ولأن النظام اللغوي جزء من الوعي الاجتماعي فإنه ظاهرة موضوعية أيضاً: اللغة هي الحقيقة الموضوعية التي توجد خارج العلم باللغة ومستقلة عنه » (أ.أ ليونتيف ١٩٧٥، ص٣).

والمادة بمفهوم لينين مثل اللغة واقع موضوعي أيضاً، لأن الخاصية الوحيدة للمادة التي رُبطَت المادية الفلسفية بالاعتراف بها، هي خاصية أن تكون واقعاً موضوعياً، أن توجد خارج وعينا (لينين ١٩٤٩، ص٢٥٠). فالاعتراف بالمادة أصلاً لمعرفتنا، لما يوجد مستقلاً عن معرفتنا الإنسانية، ويُنقل من خلال المعرفة الإنسانية، يعد من المواقف الجوهرية الخاصة بنظرية المعرفة للمادية الجدلية، اللغة واقع موضوعي، والمادة [٤٩] هي الكلام وهي النظام اللغوي أيضاً، خواصه أبنية المادة (انظر روتشيتشكا ١٩٧١، ص٤ وما بعدها). ولا يجوز أن يزعم بداهة أي شيء عن هذه المادة خارج إمكان معرفتنا، ومن ثم يرد إلى جانب الموقف الأساسي الأول للمادية الجدلية (الاعتراف بالمادة) موقفٌ ثان موجه إلى نسبية معرفتنا حول بنية المادة. ولا تتعارض نسبية معرفتنا مع موضوعيتها لأن الموضوعية مؤسسة على إمكان المعرفة، أما النسبية فعلى العكس مؤسسة على عدم فناء المادة، ولا

يتضمن إمكان المعرفة فرضية انعكاس تام، لأن المعرفة هي عملية جدلية للتقريب الأبدي اللامتناهي للتفكير في الشيء (لينين ١٩٤٩ب، ص١١٥). في هذه العملية تُلغي باستمرار أوجه التحيز والنقص - التي تلازم كل التجريدات - ويُتغلب عليها جدلياً.

ومثل كل علم يجب على علم اللغة أيضاً أن يواجه المعيار الماركسي للواقع العملي، الذي من خلاله يمكن ويجب أن يختبر اتفاق المعرفة الإنسانية مع الأشياء المعرفية بالنظر إلى تكوين الصدق الخاص بها. فمعيار الصدق في علوم تجريبية لا يكمن في خلو التناقض في مقابل بدهيات مفترضة (كما في الرياضيات مثلاً) ولا في الاستنباط المجرد من مبادئ فلسفية، بل آخر الأمر في الواقع العملي. ومع ذلك يكمن السؤال في: ماذا يفهم تحت «الواقع العملي» في علم اللغة. معيار الواقع العملي في علم اللغة هو في المقام الأول التجربة التي أدخلت إلى علم اللغة، - بعد أن بُني نظام مجرد محدد من حقائق المادة اللغوية - لاختبار في حقائق جديدة هل تطابق الحقائق المستنبطة من النظام الواقع اللغوي (انظر شتشريا ١٩٧٦، ص١٠، وميجيرين ١٩٧٩، ص٦٤ وما بعدها). وبمعنى أوسع يكمن الواقع العملي في علم اللغة في النشاط اللغوي - التواصلي للإنسان بوصفه مجموع أفعال الكلام والكتابة للإنسان في العملية الحياتية التاريخية للمجتمع التي يجب أن تُختبر فيها نتائج علم اللغة (انظر نويمان وآخرين ١٩٧٦، ص٧٢٠، وزوخسلاند ١٩٨٢، ص١٠). وهكذا لا يجوز أن يفهم الواقع العملي بالنسبة لعلم اللغة فهماً ضيقاً للغاية (ولا يُختزل أيضاً في درس اللغة الأم واللغة الأجنبية فحسب)، بل يتضمن كل الأقوال التي تبرز في النشاط اللغوي - التواصل للإنسان، ويجب أن يُقاس بها تكوين الصدق في أقوال لغوية. وفي الواقع لا يلغي أيضاً معيار الواقع العملي نسبية معارفنا حول الواقع الموضوعي (أي اللغة أيضاً) (انظر روتشيتشكا ١٩٧١، ص١٠)، إذ إن

معيار الواقع العملي وفق جوهره لا يستطيع أن يثبت أو يدحض كليةً أي تصور إنساني، وهذا المعيار أيضاً كافٍ بشكل غير محدد ليحول دون انتقال المعارف الإنسانية إلى «مطلق»، غير انه كاف بشكل محدد في الوقت نفسه ليدير حرباً لا هوادة فيها ضد كل ألوان المثالية واللاأدرية (لينين ١٩٤٩أ، ص١٣١).

١-٤-١٠ الاستقراء و الاستنباط:

منهجان أنموذجي وشكلي

[٥٠] تتميز عملية المعرفة المتعلقة بعلم اللغة بوحدة جدلية من الاستقراء والاستنباط، وتنتج حتمية هذه الوحدات من أنه في الملاحظة التجريبية المباشرة لا تقدم إلا الإشارات اللغوية، وليس ما يُعدُّ بوصفه نظاماً لغويًا (بوصفه أوجه قانونية التوسط بين الجانب الصوتي والجانب الدلالي) أساسَ الأحداث اللغوية الممكن ملاحظتها بشكل مباشر، ومن البديهي أن المعطيات الممكن ملاحظتها تجريبياً (وبخاصة مدونة من مواد ونصوص لغوته) ضرورية حتماً للمعرفة اللغوية بوصفها منطلقاً للتصنيف والشرح، وبوصفها أيضاً معياراً لاختبار أقوال لغوية (انظر أيضاً ١ -٤ -٩). بيد أن اللغوي لا يجوز أن يتوقف عند ذلك، فهو يحتاج إلى وصف النظام اللغوي وشرحه، وإلى مستويات التوسط بين الجانب الصوتي والجانب الدلالي لمنطوقات لغوية في نموذج نظرية له قيم افتراضية وتجريدات مثالية (انظر نويمان وآخرين ١٩٧٦، ص٤٣٩ وما بعدها، وموتش ١٩٧٤، ص٤٩، وروتشيتشكا ١٩٧١، ص٨ وما بعدها، ليونتثيف ١٩٧٥، ص٣).

وهكذا لا يمكن أن يتحصل تصوير علمي للنظام اللغوي إلا في وحدة جدلية من نهجين تجريبي – استقرائي، وافتراضي – استنباطي، ولا يمكن أن يختزل في تعميم استقرائي. وبدون التجريد وبناء الفروض والنموذج لا يوجد أساساً في الوقت

الحاضر أي علم، لأنها وسيلة للتوصل إلى انعكاس الواقع الموضوعي بشكل أدق وأعمق وأشمل دائماً (انظر أيضاً نويمان ١٩٧٣ أ، ص٢٨٣). ويمكن أن يعد نموذجاً منهجياً العرض الماركسي للاقتصادي السياسي، الذي يعمل بتجريدات بعيدة المدى، وبدونها لا يمكن أن تفهم أشياء معقدة مثل الاقتصاد السياسي (ومثل اللغة أيضاً) (انظر أيضاً روتشيتشكا ١٩٨١، جـ١، ص١٣٧٤). ويشير كلاسيكو الماركسية – اللنينية أنفسهم مراراً إلى نقصان المعرفة الاستقرائية، وحتمية التجريد في عملية المعرفة (انظر ماركس / انجلز ١٩٦٩، جـ٢٣، ص١٢، ولينين ١٩٤٩ ب، ص٩٨).

تلك النماذج هي أشياء مثالية لا يتعارض افتراضها بأية حال مع المادية الجدلية (كما عرضت أحياناً). فوجود تلك الأشياء ووظيفتها (حتى حين لا تكون في بعض الحالات انعكاساً مباشراً لأشياء مادية، بل مجرد عناصر عملية انعكاس شاملة في العالم المادي) لا يتعارض بأية حال مع نظرية الانعكاس المادية، بل إنها لم تصير مفهومة إلا على أساس منه (كوسينج ١٩٧٠، ص١٧٨)، لأنها وسائل (مناسبة وضرورية) لانعكاس الواقع الموضوعي الأدق والأشمل دائماً. ومن ثم يجب أن يُفرق بين تجريدات مسوغة علمياً (مرتبطة دائماً بأوجه المثالية) ومذهب اختزال فلسفي: فكل تجريد واختزال (لأجزاء [٥١] النظام اللغوي ومكوناته أيضاً) يمكن أن يؤدي إلى نظرات معمقة ومهمة في هذه الأجزاء، وعلى العكس من ذلك ينشأ مذهب الاختزال الفلسفي حين ينبغي أن تفسر اللغة بأنها كل من هذه النظرات الجزئية (انظر هورتس ١٩٨١، ص١٣٢٧). ومن ثم لا يكمن نقص صورة العلم الوضعية في النمذجة في ذاتها، بل في الاختزال المحايد للعلم فيها (بوصفها نوعاً من «التقنية المعرفية» (انظر أيضاً لايتكو ١٩٧٣، ص١٤٢).

وينتج عن ذلك حتمية ألا يجزم في تسرع بنموذج وافتراض، بل أن يواجها باستمرار ببحوث تجريبية جديدة، وأن يختبرا عملاً بقيمة الصدق، ويرتبط بكل نموذج قيود محددة، إذ إنه يصور جوانب محددة للشيء فقط، وليس من الممكن أن تصور في ملمح واحد كل جوانب الشيء بالطريقة ذاتها تصويراً مناسباً، وبذلك تنشأ في علم اللغة بشكل جزئي نماذج ذات أوجه تبسيط شديدة وتقريبية جداً أيضاً، ومع ذلك فإن هذا لا يعني اعتراضاً أساسياً على التجريدات والنماذج وأوجه التمثيل على الإطلاق، بل يعني فقط أن النموذج الملائم ما يزال غير كاف بدرجة مناسبة. ولأن النماذج في كل حال مرتبطة بقيود فإنه لا يجوز أن تصير بوصفها وسيلة منهجية معاونة مطلقةً، لأنها بهذه الطريقة قدتصير عوائق للمعرفة أو يُستهان بتبعيتها لقوانين الشيء الواقعي أو حتى تُتجاهل. وتجري العملية المعرفية بطريقة جدلية عبر تضمن ما لم يُعرف بعد إلى الآن فيما قد عُرف. ولذلك يمكن ألا تقدم أية مراحل أيضاً، يمكن أن توصف بنموذج لم يعد قابلاً للتعديل أو الدحض أساساً دون تضمين معارف جديدة. وتستبعد هذه النظرة في الخاصية النسبية للمعرفة إطلاق جوانب مفردة للموضوع، ومن ثم أيضاً الجزم بنماذج مفردة (تنشأ عن مراحل مفردة للمعرفة) (انظر موتش ١٩٧٤، ص٥٩ وما بعدها). وليس العيب بناء النموذج، بل ابتداء ذلك الجزم الذي يمكن أن يؤدي إلى «انحراف عملية المعرفة من خلال «أيديولوجيا لغوية» (انظر موتش ١٩٧٧، ص٥٦). ولما كان يجب على كل دراسة علمية أن تجد موضوعها منهجياً (لبحث جوانب مفردة من هذا الموضوع)، فإن كل أمثلة وبناء للنموذج يرتبط بتخطيط معين وتعميم للحقائق. وتعد أوجه التمثيل من هذه الناحية ممكنة وضرورية. ومع ذلك فمن المبرر في إطار هذا الشرط فقط أن تلاحظ الملامح الجوهرية للشيء (وتعقده) (هذا لا يُؤمثل)، وأنه يظل المرء واعياً في أي اتجاه ولأي هدف أُجريت أوجه الأَمْثَلة (انظر نويمان ١٩٧٣أ، ص٢٨٠). وفي

العملية المتدرجة للمعرفة تصير أوجه الإبراز أضأل باستمرار، بحيث تقترن الأمثلة والنماذج من العلاقات الحقيقية أكثر فأكثر، (انظر أيضاً نويمان وآخرين ١٩٧٦، ص٤٩١، وهلبش ١٩٧٧أ).

ويمكن أن تظهر النماذج بوصفها أشياء مثالية في تكوين شكلي (أي في شكل رياضي [٥٢] أو رياضي – منطقي) أو تكوين غير شكلي، ولا يوجد أيضاً بين اللغويين الماركسيين حول مزايا النماذج الشكلية وعيوبها أي رأي موحد تماماً، فمن ناحية عُدت النماذج الشكلية ضيقة للغاية لأنها ليست منفتحة بشكل كاف، وانحصرت من خلال مفاهيم انطلاقها دائرة الموضوعات الموصوفة، والمناهج المستخدمة أيضاً، فأدى ذلك إلى المبالغة في تقدير دور التجريد (انظر مثلاً أدموني ١٩٧١م، وعلى نحو مماثل اخمنوفا / كراسنوفا ١٩٧٩، ص٤ وما بعدها). وفي ذلك يُخلط أحياناً بين صياغة النماذج والنماذج ذاتها، ويُشك على نحو لا مبرر له على الإطلاق في مشروعية النماذج (انظر أيضاً هلبش ١٩٧٧أ)، وينظر أحياناً إلى الصياغة أيضاً على أنها «تجريد لإنسانية» علم اللغة لا ينصف طبيعة علم اللغة بوصفه علماً إنسانياً واجتماعياً (انظر مثلاً أباثيف ١٩٦٥، ص٤١، بوداجوف ١٩٧٢). ومن ناحية أخرى يُرى أن استخدام طرائق رياضية وصياغات في علم اللغة مشروع وضروري (انظر مثلاً دوبروشين ١٩٧٣، وميجيرن ١٩٧٩، ٥٩، وسريرنيكوف ١٩٧٣، وسرير نيكوف ١٩٧٩، ص١١٢، وسريرنيكوف ١٩٧٥ / ١٩٧٦، جـ٣، ص٢٢٣). إن السؤال عن مشروعية مناهج رياضية – شكلية وضروريتها في علم اللغة لإيجاب عنه بإيجاب أو نفي عام، فمن ناحية يعد مجال التساؤلات اللغوية الذي وُجدت له بهذه الطريقة حلول مقنعة أصغر بكثير من المجال الذي لا يمكن عرضه (بعد) بمناهج شكلية ورياضية، ومن ناحية أخرى يوجد ميل خاطئ لتوافق الحقائق مع المذهب الشكلي (بدلاً من العكس من ذلك) أو حتى صياغة أشياء تافهة (انظر

موتش ١٩٧٤، ص١٨٢). وفضلاً عن ذلك لا يجوز أن يُفصل عرض شكلي عن عرض غير شكلي بصورة مطلقة، إذ لا توجد نماذج غير شكلية لا تتضمن أية صور للتشكيل، ولا نماذج شكلية تتضمن صور تشكيل فقط (انظر نويمان وآخرين ١٩٧٦، ص٤٨٩). وقد عُبِّر في الغالب عن أن الوضع النظري للعلم يمكن أن يُعرف من تغلغله الرياضي – الشكلي، مما إذا كان من الممكن ان تُنقل آراؤه العلمية إلى لغة الرياضيات (انظر روبروشن ١٩٧٣، وجلادكي / ملتشوك ١٩٧٣، ٧، ١٦، وروتشيشيكا ١٩٧١، ٩). ولا خلاف في أن للصياغة مزايا محددة (في علم اللغة أيضاً) لأنها تناسب التطور العام للعلم – وبديهي أنها ليس هدفاً في ذاتها.بل هي وسيلة لتصوير أكثر ملائمة. إنها وسيلة مثمرة للكشف عن خواص جديدة للشيء «اللغة» بشرط ألا تُخضَع لنظرية المعرفة الوضعية. ومن ثم تفضي إلى تقييد مجال الموضوع والمناهج (وهو ما يمكن أن يعد نتيجة ممكنة للصياغة، ولكنها ليست حتمية) (انظر سريرنيكوف ١٩٧٣ب). وعلى العكس من ذلك فإن التطبيق المعلل لمناهج شكلية ورياضية في علم اللغة على أساس تصور لغوي ذي أسس لينينية – ماركسية [٥٣] مفيد و ضروري بوجه عام (انظر موتش ١٩٧٤، ١٨٢، البرشت ١٩٧٢، ١٦٣، والبرشت ١٩٧٥، ٢٩٩).

ويعني ذلك بداية (كأنه شرط أول) أن الصياغة (بوصفها طريقة عرض) تندرج بصورة مطلقة تحت الانعكاس المناسب والتطبيق العملي (انظر روتشيشيكا ١٩٧١، ٩)، لأن النظريات المتشكلة وغير المتشكلة يجب أن تفي بالمعيار الأول لصدق (التصوير المناسب) وخلوها من التناقض. وحتى حين تكون الصياغة وسيلة مفيدة في عملية المعرفة، ومقياساً لدرجة النضج في نظرية علمية بمإنها (أي الصياغة) ليست بأية حال المعيار الأول والوحيد للعملية: إذ يوجد بلا شك قليل من أوصاف شكلية للعلاقات التي أعيد اكتشافها، ويمكن أن تكون لها قيمة أكبر

من عروض شديدة الشكلية للمعطيات المعروفة من قبل (انظر نويمان وآخرين ١٩٧٦، ص٤٩٠، وانظر أيضاً هلبش ١٩٧٧أ). بيد أنه يوجد عملان يصفان باستفاضة أيضاً مجال الوقائع ذاته، ولذا فإنهما في العادة أكثر قيمة، إذ يظهران الدرجة الأعلى من الشكلية (انظر جلادكي / ملتشوك ١٩٧٣، ١٦).

بيد أن هذا التقويم ذاته لا يكون مُبرَّراً (وهذا هو الشرط الثاني) إلا حين يُعني بذلك الهدف الاجتماعي للتصوير، وهكذا توجد أهداف اجتماعية (مثل البحث النظري للأسس، والمعالجة الآلية للغات طبيعية) تتطلب درجة صياغة أعلى من مجالات أخرى للواقع العملي (مثل تدريس اللغة)، وربما كانت درجة صياغة أعلى أكثر ثقلاً (انظر نويمان وآخرين ١٩٧٦، ص٤٩ وما بعدها). ولا يستطيع المرء في علم اللغة أيضاً بمراعاة هذه الشروط التخلي عن الإفادة من الصياغات الشكلية والمناهج المنطقية والشكلية والرياضية، التي يجوز أن توضع في الواقع في الوقت الصحيح (أي ليس في وقت مبكر جداً خاصة)، ولا تتناقض مع الجدلية المادية ولا تقيد إمكانات المعرفة، بل تمثل عنصراً لا غنى عنه للمعرفة وشرطاً للتطبيقات في الواقع العملي، ولكن لا يجوز أن تصير قيمَ التحديد الأخيرة لعلم اللغة، لأنها خاضعة لمعرفة الموضوع (أي للبحث عن مفاهيم نظرية ملائمة وعلاقات تأسيسها (انظر روتشتشيكا وآخرين ١٩٧٩، ص٨٩ وما بعدها، وص١٠٣).

المبحث الخامس

١-٥ تقويم نقدي لمفاهيم لغوية ونظريات نحوية أقدم

ينبغي فيما يأتي انطلاقاً من المواقف الماركسية في علم اللغة (وبخاصة المعمقة بصورة أقوى في العقدين الأخيرين) (انظر ١ -٤ -٢ حتى ١ -٤ -١٠) أن تقدم نظرة عامة حول مفاهيم لغوية أخرى (لها أصل بسيط). [٥٤] ولا يتعلق الأمر في ذلك مطلقاً بعرض هذه المفاهيم والنظريات (انظر حول ذلك هلبش ١٩٧٠)، بل بتقويم نقدي، على نحو ما صار ذلك ممكناً بتعميق أشد للمواقف الماركسية المذكورة؛ بتقويم يضم أيضاً بعض أوجه تطور لاحقة لهذه النظريات في العقد الأخير، ولكنه يهدف بصفة خاصة إلى إيضاح الأسس الفلسفية، وتضمينات هذه المفاهيم اللغوية و/أو تفسيراتها، وهي تختلف – ببساطة – عن فهم لغوي ماركسي – لينيني أساساً من خلال كونها – كما سيصور فيما يأتي على نحو أدق – تبالغ في دور اللغة أو الاتصال، أو تطلق اللغة بوصفها نظاماً، ومن ثم تتجاهل تحديدها الاجتماعي.

١-٥-١ النحو المضموني

١-٥-١-١ المبالغة في دور اللغة في المجتمع

يُبالغ في الأنحاء المضمونية (لدى فايسجربر وآخرين) في دور اللغة في المجتمع (انظر حول ذلك وحول ما يأتي بصورة مفصلة هلبش ١٩٧٠، ص١٣٨ وما بعدها والمراجع الواردة هناك)، وتبدأ هذه المبالغة للغة لدى فايسجربر مع التحديد الجوهري للغة بأنها ليست وسيلة للتعبير أو الفهم، بل هي «قوة التشكيل العقلي» التي تحدد سلوك الإنسان، وصورته عن العالم ومجرى التاريخ تحديداً صارماً. هذا التحديد الجوهري يُعَرِّف بالتشويه المثالي للعلاقة الحقيقية بين اللغة والتواصل

والمجتمع، ويتجاهل حقيقة أن اللغة بوصفها نظاماً للعلامات هي باستمرار وسيلة لعملية الإدراك والتواصل فقط؛ وسيلة لتبادل مضامين الوعي، لا يمكن أن تخلق صورة العالم، بل تحافظ عليها وتنقلها فقط، وليست صور العالم المختلفة إنتاجاً للغة الأمم، بل إنتاجاً للفكر الإنساني، للخبرات التاريخية – الاجتماعية في مجتمع التواصل. وهكذا لا يمضي الطريق – كما هو الحال لدى فايسجربر – من اللغة إلى الفكر والمجتمع، بل من الواقع الموضوعي عبر الوعي الناقل إلى اللغة.

يبالغ فايسجربر في تقدير الأهمية الاجتماعية للغة، وينسب إليها ما لا يمكنه أن تنجزه، إنه يحدد إلى حد بعيد أبنية اللغة والفكر، ويحلل المضامين اللغوية إلى «عالم بيني» لغوي – عقلي بوصفه مكاناً لطرق رؤية وتقويمات متجاوزة للأفراد في شكلٍ مفرّع عن اللغات الأم، وبذلك يجعل اللغة قوة أساسية خارج نطاق العقل، تُعد من جانبها أساسَ صورة العالم والثقافة والمجتمع والتاريخ، ومن المؤكد أن اللغة والفكر بوصفهما وحدة جدلية يرتبطان بعضهما ببعض ارتباطاً وثيقاً، ولكنهما غير[٥٥] متطابقين (انظر ١ -٤ -٢). ومن البديهي أن اللغة تؤدي وظيفة جوهرية لأنه لا يوجد بدون اللغة تطور للوعي، وآخر الأمر تطور أي مجتمع أيضاً. وبمعنى محدد يوجه وينظم التواصل اللغوي (ومعه اللغة أيضاً) كذلك السلوك الاجتماعي، ويستخدم في إعداد الأفعال وإنجازها. ولكن اللغة والتواصل اللغوي ليسا العاملين المحددين آخر الأمر، بل هما وسيطان فقط بين الاهتمامات (الأهداف) الاجتماعية والأفعال الواجبة لتحققها (انظر هارتونج وآخرين ١٩٧٤ أ، ص٢٠). وكما لا يجوز أن يُصعد باللغة إلى العنصر المحدد في العلاقات بين اللغة والفكر والواقع – وهو ما يناقض الانعكاس الفعلي للواقع الموضوعي من خلال الفكر بمساعدة اللغة – لا يجوز أن تتطابق اللغة مع الفكر، أن تُعزى صور للعالم إلى اللغات المفردة. ولعل ذلك يفضي في مرحلة أخيرة إلى أنه قد توجد «صور للعالم» (رؤى للعالم) كثيرة بقدر ما

توجد لغات (انظر أيضاً البرشت ١٩٧٢، ص٨٢، وص١٠٦ وما بعدها). إن فايسجرير بموقفه المثالي يبالغ في تقدير اللغة، ويطابقها إلى حد بعيد مع الفكر ويحللهما بشكل غير مبرر إلى عالم خاص في حين أنهما في الحقيقة «ليسا» إلا منطوقات العالم الواقعي» (انظر ١ -٤ -٢).

ويوضع هذا العالم البيني المستقل لدى فايسجرير في عملية المعرفة بين العالم الخارجي المدرك والذات العارفة، وتتضمن اللغة الأم في هذا العالم البيني صوراً محددة للعالم تفرض على المعرفة عوائق معينة. ومن هذه الناحية لا يعد المفهوم اللغوي لدى فايسجرير مثالياً بمفهوم فلسفي فحسب (لأنه يعكس العلاقة بين المجتمع والواقع والتواصل واللغة بصورة مشوهة، ويبالغ بصفة خاصة في توكيد دور اللغة في مقابل المجتمع)، بل يتضمن أيضاً – في إطار جانب متعلق بنظرية المعرفة – ملامح لا أدرية. وما جعله فايسجرير صوراً للعالم في لغة ما – هي فروق في الانعكاس المفهومي للواقع الموضوعي الذي لم ينتج أساساً عن فروق في اللغة، بل عن فروق في حالة التطور الاجتماعي وشروط البيئة التاريخية – الاجتماعية. فالناس يتفاعلون مع بيئتهم ويفعلون فيها في الحقيقة بصورة مستقلة عن خواص لغتهم، ويرتبط بتحلل اللغة على «عالم بيني» ملامح إيهامية محددة أيضاً (ميثولوجية علم اللغة)، تنشأ من خلال إدخال مصطلحات غير قابلة للتحديد ذات طبيعة استعارية تقريباً (مثل العالم البيني، الإنجاز، الشكل الداخلي، صورة العالم)، استُعير جزء كبير من هذه المصطلحات من هومبولت والفلسفة اللغوية الرومانسية، التي يصعب أن يبني منها في القرن العشرين علم لغة بناءً ملائماً ودقيقاً.

وبذلك ينبغي ألا ينكر أن للنحو المضموني فضلاً معيناً أيضاً، وهو يكمن بصفة خاصة في ملحوظات فردية مفصلة ولطيفة [٥٦] حول مضامين الظواهر اللغوية

وفي الإشارة إلى ظلال مضمونية – أسلوبية. بيد أن هذه المعارف لم تُضمن في نظرية لغوية ملائمة (أو في آلية قاعدة ذات مطلب معلن) بل ظلت في الغالب «ذات طبيعة انفعالية» ومن ثم نوعاً من علم اللغة الحدسي، وعُدَّت (وتعد) أعمال برينكمان Brinkmann ذات قوة تأثير كبرى بوجه خاص بالنسبة لعلم لغة الدراسات الجرمانية ومميزة له في الوقت نفسه، فعمله الرئيسي يعد شعاراً مشيراً إلى تقشف نظري، إذ لا يوجد في خدمة النظريات، بل يسعى إلى «عرض مناسب للموضوع» (١٩٧١، ٧).

١-٥-١-٢ نتائج خاصة بالسياسة اللغوية

ترتبط لدى فايسجربر نفسه بالخلفيات أو التضمنات الفلسفية المذكورة (التي تجعل اللغة آخر الأمر القوة المحركة الرئيسية للتطور التاريخي، وتقلص البشر في الإنسان المتكلم والمجتمع في الجماعة اللغوية) ملامح خاصة بالسياسة اللغوية أيضاً، توضح اهتمامات الطبقات بهذا المفهوم. ويتجلى هذا الوضع في أنه رأى بطريق التلميح سبباً لقيام الحرب العالمية الثانية في قلق الشعور اللغوي الألماني للأقليات الألمانية في البلدان المجاورة، وأن الدفاع اللغوي حسب فهمه بناءً على «قانون اللغة» أبرز دفاع القوة – السياسي، وأن الصراعات اللغوية امتدت إلى صراعات سياسية (انظر هلبش ١٩٧٠، ص١٤٢). وهذا ممكن بالنسبة له لأن اللغة في مفهومه «قوة فاعلة تاريخياً»، وهي في ذاتها تمارس تأثيرات مستمرة في الحياة التاريخية للجماعة اللغوية. ومع ذلك لا ينكر في ذلك فقط أن وجود الإنسان في المحيط السياسي لا يمكن أن يجعل – أساساً – تابعاً للغته، وينظر إلى العوامل الاقتصادية والسياسية على أنها قوى محركة أساسية لتطور تاريخي، ويُقدم بناءً على ذلك أيضاً التبرير اللغوي – النظري لإنشاء ترابطات إمبريالية لبلدان أجنبية في إطار حل «الحدود

الشعبية»، واستناداً إلى «قانون اللغة» المفترض، وبوعي أو بدون وعي وضعت مفاهيم لغوية في خدمة البورجوازية المحتكرة (انظر أيضاً نويمان ١٩٧٣ ب، ص١٩).

ويكمن خلف هذه السياسية اللغوية التي تخدم الإمبريالية لدى فايسجربر من الناحية النظرية التقليص الواسع للمجتمع في الجماعة اللغوية والتطابق الواسع بين الجماعة اللغوية والشعب. ويتعارض هذا التطابق مع الواقع الموضوعي: فحياة الجماعة الإنسانية ليست أساساً جماعة لغوية أو عقلية (قد حددها وحصرها عالم بيني وصورة العالم المتضمنة فيه)، بل هي بالأحرى في المقام [٥٧] الأول جماعة إنتاج لأناس فاعلين. وتعد اللغة من خواص الشعب، بل سمة إلى جانب سمات أخرى لا تحدد هذا الشعب، بل إنها ذاتها لم تُصغ إلا من خلال أحوال حياتية موضوعية. ولما كانت العلاقات بين المجتمع واللغة ليست مباشرة، بل يتوسطها التواصل (انظر ١ -٤ -٣)، فإنه يفرق حديثاً بحق بين الجماعات اللغوية (الناس بوصفهم مستخدمي اللغة ذاتها، غير مختلفين إلى حد بعيد من الناحية الاجتماعية)، وجماعة التواصل (الناس الذين يربطهم نظام – محدد اجتماعياً – من علاقات تواصلية في النشاط اللغوي) (انظر هارتونج وآخرين ١٩٧٤أ، ص٥٣٧ وما بعدها). مثل هذا التفريق مهم نظرياً، لأن الأمر يتعلق بوجهات نظر متباينة للتصنيف، وتوجد جماعات تواصل (دول مثلاً) تستخدم لغات عدة، مثلما تُقسم كل جماعة لغوية إلى عدد من جماعات التواصل (على مستويات مختلفة من البنية الاجتماعية). بيد أن لها أهمية كبيرة من الناحية العملية والسياسية أيضاً لأن مفهوم «الجماعة اللغوية» بهذه الطريقة يُزال غموضه، ولم يعد في الإمكان استخدامه لتبرير أهداف سياسية (بمعنى المبالغة في تقدير اللغة في المجتمع).

١-٥-١-٣ فايسجربر وتشومسكي

لم يغير فايسجربر تصوره اللغوي في العقد الأخير أيضاً تغييراً جذرياً، ولكنه قد وقف في عدة نشريات موقفاً من نظريات لغوية أخرى (وبخاصة من النحو التوليدي لتشومسكي)، وكذلك في مقالات ذات عنوان مميز: «ناعوم تشومسكي في مفترق الطرق؟» (١٩٧١)، و«الموازنة بين مفهوم لغوي توليدي ومفهوم لغوي حيوي (إبداعي)» (١٩٧٢). وهو يرى في التطور المبكر لتشومسكي (منذ تشومسكي ١٩٦٦، وتشومسكي ١٩٦٨) – بخاصة في تعليله الفلسفي لنظريته اللغوية – بعض توحد بين علم اللغة التوليدي وعلم اللغة الحيوي (الإبداعي) الخاص به. فبعد أن تعارض كلا المفهومين اللغويين (وفق عمل فايسجربر (١٩٧٢، ص١٤٥)، «الشكلان الأكثر وضوحاً في بحث اللغة») بطريقة غريبة كليةً لمدة طويلة (توقف ذلك على الاختلاف الكامل في المنطلقات) فإنه قد تم لدى تشومسكي نوع من «التحول»، وفق فيه إلى «النفاد من الآلة إلى القدرة اللغوية»، وعثر بذلك أيضاً (اتصالاً بالإرث الأوربي وبخاصة بديكارت وهومبولت) على صلة بأساس كل لغة إنسانية، بالمقدرة اللغوية الإنسانية، التي قَدَّم انطلاقاً منها مداخل إلى نظرة لغوية «مضمونية»، ترشد إلى الجانب «العقلي» (انظر فايسجربر ١٩٧٢، ١٥٠، وفايسجربر ١٩٧١، ص١٠٧). وكان مثير للدهشة والاستغراب بالتأكيد أن تشومسكي قد اعتمد (منذ ١٩٦٦، و١٩٦٨) على هومبولت **Humboldt** (على نحو مشابه لفايسجربر [٥٨] في اعتماده باستمرار على هومبولت، وفي الواقع على جوانب أخرى في مفهومه اللغوي غير ما هو لدى تشومسكي). ومن المثير للدهشة والاستغراب بدرجة أقل بكثير أن فايسجربر قد كشف مؤخراً عن تعاطفه مع تشومسكي، ويفهم هذا التعاطف بسهولة إذا انطلق من مدخلين مختلفين أساساً إلى البحث اللغوي يفترضهما فايسجربر (انظر ١٩٧٣، ص١١ وما بعدها): فمن جهة

نظرة لغوية «في إطار الإنسان» (أي تاريخياً ومضمونياً أيضاً مع تأثير متبادل بين اللغة الأم والجماعة اللغوية)، ومن جهة أخرى نظرة لغوية في إطار إبعاد الإنسان كثيراً قدر الإمكان (اللغة موضوع تجربة لطرائق تركيبية – شكلية). وهو يعد مفهومه اللغوي الإبداعي الخاص ضمن المدخل الأول (علم اللغة) ولكن مؤخراً أيضاً يعد تشومسكي ضمن المدخل الثاني (الألسنية) وبخاصة كتاب Funk- Kolleg Sprache (1973) (نشره باومجرتنر وشتيجر) بتحديثه الكلي لعلم اللغة (فايسجربر ١٩٧٣، ص٦٦ وما بعدها). وعلى النقيض من الكتاب السابق أعاد تشومسكي مناقشة العلاقات المقطوعة بالإرث الأوروبي، وفتح باشتغاله بديكارت وهومبولت «باب النظر في المسائل الأساسية للغة ومعالجتها في مواضع مهمة في تاريخ الفكر الأوروبي». ويرى فايسجربر في ذلك «علامة للتقارب» الذي أمّله بأن يمهد لموازنة بين نظرة لغوية توليدية، ونظرة لغوية حيوية (إبداعية)، وتلك يمكنها أن تكتسب أهمية عالمية.

إن هذا الأمل هو بالتأكيد كاذب، فالأمر لا يتعلق بأية حال بتقارب (فالفروق الجوهرية للإطار النظري لكلا المفهومين اللغويين تظل باقية عموماً)، بل يمكن للمرء أن يقابل بين علم اللغة والألسنية، ولكن ليس بطريقته أيضاً. وما يبدو لفايسجربر تحولاً لدى تشومسكي هو بروز تدريجي وصياغة للخلفيات والتضمينات الفلسفية في نظريته النحوية التوليدية، كأنه تعليل متأخر، وهذا على نحو أُخضِع ويجب أن يُخضَع للنقد بقدر خاص (انظر حول ذلك بتفصيل أكثر ١ -٥ -٤ - ١ -٣). وفضلاً عن ذلك يوحي في الحالتين (وحالات أخرى) من خلال الرجوع إلى صور سلطة الماضي (هومبولت مثلاً) بتصور عن مجرى تاريخي العلم، لا ينصف مجراه الفعلي – الجدلي: فكما لا يمكن أن يبدأ نموذج جديد من البداية تماماً، من النقطة صفر (ويمكن تجاهل جميع معارف النموذج السابق أو رفضها بوصفها

ما قبل علمية)، فإنه على العكس من ذلك لا يُرجع النظر في عيوب محددة في نموذج ما إلى النموذج السابق مطلقاً، بل إلى تعديله أو تخطيه (وهو ما لا يتطابق مع حالة التطور السابقة).

١-٥-١- ٤ هومبولت وفايسجربر

[٥٩] في هذا السياق يجب أيضاً أن ينظر إلى علاقة فايسجربر بهومبولت (انظر حول ذلك هلبش ١٩٧٠، ص١٢٢، ص١٤٤، والمراجع المذكورة هناك). حتى إذا كان فايسجربر قد استعار مفاهيمه الأساسية من الفلسفية اللغوية الرومانسية لهومبولت (مثل رؤية اللغة للعالم والشكل اللغوي الداخلي)، وارتكز باستمرار على هومبولت فإنه لا يجوز بأية حال من الأحوال أن يطابق التصور اللغوي لهومبولت بالتصور اللغوي لفايسجربر، فلا ننظر ببساطة إلى فايسجربر على أنه بعث لهومبولت من جديد «Humboldt redivivus». فالمفهوم اللغوي لهومبولت يعرض محاولة من المحاولات الأولى التي تعكس نظرياً العلاقة بين اللغة والفكر، وكذلك العلاقات بين اللغة والمجتمع. لقد التزم هومبولت بالفلسفة المثالية الألمانية الكلاسيكية، وقد أدى به ذلك إلى إدراك كل الظواهر المرتبطة باللغة على أنها منطوقات العقل التي مهدت المادة تنظيمها، وحالت بينه وبين أن يتغلغل من مسألة العلاقات بين اللغة والمجتمع إلى إيضاح بناءً على النشاط الاجتماعي (وبخاصة: العمل) (انظر موتش ١٩٧٤، ص٢٩، والبرشت ١٩٧٢، ص١٠٣).

وبرغم ذلك يتضمن مفهومه اللغوي نظرات جوهرية ما تزال لها أهمية كبرى إلى يومنا هذا، وأعيد فيما بعد تناولها أو استمر في تطويرها، ويعد من ذلك مثلاً تفريقه بين اللغة بوصفها عملاً ergon وبوصفها طاقة إبداعية energeia، ومثل فكرة أن من جوهر اللغة أن يُشَكِّل من وسائل نهائية استعمال لا نهائي، وقد عرض

هومبولت أفكاره المتنوعة والمتعمقة والمثيرة بداهة بشكل غير صارم وقليل التنظيم. وربما كان هذا السببَ في أن ممثلي مفاهيم لغوية مختلفة يمكنهم أن يستندوا إليه، وأنهم يعتمدون على جوانب مختلفة من التصور اللغوي لهومبولت، وعلى جوانب لا يمكن ان يوفق بلا شك فيما بينها أيضاً، ومن ثم يجب أن تعد متناقضة.

ويجيء لدى فايسجربر تفسير أحادي لهومبولت: فقد فسرت فكرة هومبولت عن «رؤية اللغة للعالم» على يد فايسجربر بأنها «عالم بيني» متوقف على اللغة الأم، يحدد إلى حد بعيد مضمون الفكر، و يفضي إلى اللاأدرية الخاصة بنظرية المعرفة، وأرشدت أفكار هومبولت عن الخصوصية الفكرية للأمم والعلاقة بين اللغة والشخصية القومية فايسجربر إلى القومية اللغوية السياسية، ومن ثم لا يتعلق الأمر لدى فايسجربر ببساطة أيضاً بمذهب هو مبولتي جديد، بل توجد من خلال تفسير أحادي هوة واضحة بين هومبولت وفايسجربر (انظر البرشت ١٩٧٢، ص١٠٣، وموتش ١٩٧٤، ص٣١). أما ما يُقَيَّم باستمرار على أنه مدخل جرئ؛ وهو نفاذه إلى العلاقة المعقدة بين الواقع الموضوعي والتفكير الاجتماعي واللغة – ويتضمن روح الشعب **Volksgeist** أيضاً برغم كل ما فيها من غموض عناصرَ مادية محددة – فإنه يصير لدى عودة رجعية – تأسُلية [٦٠] إلى أفكار حقبة الفكر اللغوي التي اندثرت منذ أمد بعيد.

ويضاف إلى ذلك أن من الصعوبة بمكان التوفيق بين الأفكار المذكورة لهومبولت والفروض الأساسية الأخرى لهومبولت نفسه، وبخاصة فكرته عن «الشكل الداخلي» الذي هو واحد من ملامحه الجوهرية في كل اللغات، ومن ثم فهو خاصية عالمية، ولا يتوافق مع «العالم البيني» المتوقف على اللغة الأم. هذه الملامح القائمة عل خواص عالمية – تبناها فيما بعد تشومسكي في نحوه التوليدي (انظر

هلبش ١٩٧٠، ص٢٩٩، ص٣٠٢). وبعبارة أوضح: بينما يتبنى فايسجرير أفكار هومبولت المركز على ما هو خاص باللغة (ويفسرها بصورة أحادية) يستند تشومسكي على الخواص العالمية (الشاملة).

١-٥-٢ دي سوسير

١-٥-٢-١ مفهوم النظام وتصنيفه في نسق العلوم

يعد دي سوسير في تاريخ علم اللغة متخطياً آراء النحاة الجدد من جهة، وأهم محفز للبنيوية المرتبطة بأسسه اللغوية من جهة أخرى. وبرغم أن بعض أفكاره قد تطورت قبله (انظر روتشيتشيكا ١٩٧٠، وبرزين ١٩٨١، وموتش ١٩٧٤، ٤٣، وبانر ١٩٨١، ص١٢٨٣) – وفي البنيوية وُجد ميل أحياناً إلى المبالغة في تأكيد إنجازه – فإنه يكمن فضله الجوهري في محاولة تصنيف علم اللغة في نسق العلوم المتصور آنذاك، وتحديد (في إطار إجمال الوضع المعرفي آنذاك) علاقة علم اللغة بالعلوم الأخرى، وكذلك في مطلبه وضع العلاقات المتبادلة بين ظواهر لغوية، خاصتها النظامية في المركز (انظر هارتونج ١٩٧٣ جـ، ص٢٦٠ وما بعدها، وموتش ١٩٧٤، ص٤٣). وتمثل نظرته في الخاصية النظامية للغة (اللغة بوصفها لغة معينة langue) تقدماً مهماً في مقابل الفكر اللغوي المتقدم عليه، وبخاصة في مقابل وضعية النحاة الجدد الذين كان الفكر النظامي غريباً عليهم، ومن ثم مالوا إلى الدراسة الذرية لتفاصيل لغوية (في الغالب من جانب تاريخي).

وفي مقابل ذلك فصل دي سوسير اللغة بوصفها نظاماً عن الكلام الفعلي، وأراد بهذا الفصل أن يفرق بين ما هو جوهري وما هو ثانوي، وبين ما هو اجتماعي وما هو فردي، وكان من المهم بالنسبة له النظام اللغوي بوصفه نظاماً لمعايير اجتماعية. وعدَّ دي سوسير اعتمادًا على علم الاجتماع (وبخاصة على دوركايم الذي

كان قد انطلق من استقلال وقائع اجتماعية عن الفرد) الخاصيةَ الاجتماعية للغة (اللغة المعينة) أساسية في مقابل الأفعال الكلامية الفردية [٦١] (الكلام) التي كان النحاة الجدد قد رأوا فيها الموضوع الرئيسي لعلم اللغة (انظر هلبش ١٩٧٠، ص١٨). وعلى النقيض من النحاة الجدد لا ترتكز أوجه الاطراد في اللغة بالنسبة له على القوانين الصوتية Lautgesetzen (أي: ظواهر فيزيائية – نفسية) بل على النظام الذي تقدمه اللغة بوصفها «لغة معينة» للأعراف الاجتماعية، ويجب أن تُقَوَّم على أنها تقدم في تاريخ العلم وجهةُ النظر القائلة – إن ما هو نظامي وغير متغير من أفعال كلامية مفردة لا يمكن أن يكشف عنه بحث ذري لظواهر فردية، بل النظر المتعمق في الخاصية النظامية للغة، والهدف وهو بحث العلاقات المتعلقة بالنظام اللغوي على أساس مستويات التجريد المختلفة فقط، لأن اللغة المعينة هي ذلك التجريد الذي لا يستقل عن أفعال الكلام المتاحة مباشرة للملاحظة، ولكنه يجب أن يستنتج من هذه الأفعال الكلامية (انظر حول ذلك أيضاً موتش ١٩٧٤، ص٤٣).

١-٥-٢-٢ إطلاق النظام اللغوي وإفراده

وإذا كان دي سوسير قد ساعد بهذه الطريقة في تخطي أوجه القصور والتحيز في مدرسة النحاة الجدد، وتصدر تطوراً جديداً فإنه قد وضع حجر الأساس لأوجه تحيز جديدة، وتكمن أوجه التحيز هذه في أنه جعل الاستقلال النسبي للنظام اللغوي (بوصفه تجريداً معللاً من الناحية المنهجية) مطلقاً، ومن ثم عزل النظام اللغوي آخر الأمر عن صلاته الاجتماعية. وفي الواقع لم ينكر دي سوسير الخاصية الاجتماعية والنفسية للغة – بل على العكس من ذلك: فقد أكده أيضاً – ولكنه استنتج من الفصل بين اللغة المعينة والكلام أن اللغة بوصفها نظاماً للعلامات يمكن، بل يجب أن تُوصف مستقلةً عن بحث علاقات اجتماعية ومجتمعية، وقد

انعكس هذا المطلب في الفصل بين علم لغة «داخلي» وعلم لغة «خارجي». وفي الجملة الختامية المشهورة والسيئة في الوقت نفسه في كتاب «دروس في الألسنية العامة» وهي أن اللغة «يجب أن تدرس في ذاتها ومن أجل ذاتها وهي الموضوع الوحيد لعلم اللغة» (دي سوسير ١٩٣١، ص٢٧٩). وقد تعرض هذا الفصل بين اللغة المعينة والكلام الذي له نتائج عدة لنقد صحيح مراراً في علم اللغة السوفيتي، فقد أشار شتشربا Schtscherba (١٩٧٦) إلى أن النظام اللغوي والمادة اللغوية ليسا سوى جانبين مختلفين لما هو موجود موحداً في النشاط الكلامي، غير أن الفهم خارج تنظيم المادة اللغوية (أي خارج النظام) غير ممكن. وأكد كل من سميرنكي Smirnickij (١٩٥٤) ولومتييف Lomt`ev (١٩٦١، ١٩٧٦) أن اللغة المعينة، والكلام ليسا شيئين، ولا موضوعين مختلفين لعلوم مختلفة، بل جانبان لظاهرة واحدة، موضوع لعلم واحد، وأنهما يسلكان سلوك الجوهر والمظهر، العام والخاص، [٦٢] غير المتغير والمتغير، وأن اللغة بوصفها جوهراً تتجلى في الكلام (parole) أي أنها متضمنة كلية في الكلام – بوصفه أهم جزء فيها (انظر برزين ١٩٨١، ص٣٣، وما بعدها، وص٧٢، وما بعدها).

ولم يُقَدِّر دي سوسير هذه العلاقة الجدلية بين اللغة المعنية والكلام حين جعل في طموحه إلى تأسيس مستقل لعلم اللغة، النظامَ اللغوي مطلقاً، وفُهِم النظام بأنه وحده يجيز نسقاً خاصاً به، وبذلك استُبعد المتكلمون الذين يستخدمون النظام اللغوي في موقف كلامي معين، من مجال علم اللغة الأضيق، واستُبعد بذلك أيضاً كل العوامل المهمة التي تُتيح أن يُصنف النظام اللغوي عبر المتكلم داخل مجتمع معين في إطار اجتماعي وثقافي وتاريخي أكبر، ويبرر دي سوسير باللغة المعينة التي يفترض أنها مستقلة ومكتفية بذاتها التي تعد أساس الكلام (بوصفه سلوكاً لغوياً يمكن ملاحظته بصورة مباشرة) ومنظمة له بصورة أولية، يبرر آخر الأمر فصلاً

مطلقاً بين مسائل لغوية في النظام اللغوي من جهة، والمسائل الاجتماعية والنفسية من جهة أخرى. وبذلك تصير اللغة المعينة من تجريد معلل منهجياً لجانب من السلوك اللغوي (وهو ما يعد واقعاً) إلى ظاهرة واقعية مستقلة، تُفْصَل عن استخدامها في التواصل وفي الفعل الاجتماعي. ويستند دي سوسير على نحو متناقض في هذا الاستقلال للغة المعينة على علم الاجتماع (لدوركايم)؛ فهو يرتكز على علم الاجتماع حتى يمكن أن يستبعد آخر المطاف مسائل اجتماعية من علم اللغة (انظر موتش ١٩٧٤، ص٤٤).

ويتضح هذا التناقض الخاص بتاريخ العلم من خلال اعتبار أن دور كايم كان قد نظر إلى الوقائع الاجتماعية على أنها مستقلة عن الفرد وعن فعله، ويتجاهل بذلك الطبيعة الجدلية للظواهر الاجتماعية: فالواقع الاجتماعي (ومن ثم اللغة أيضاً) يقابل الإنسان بوصفه شيئاً مستقلاً عنه، غير أنه من جهة أخرى نتاج نشاط إنساني دائماً (انظر هارتونج ١٩٧٣ جـ ص٢٦١ وما بعدها). وقد أثار استقلال النظام اللغوي والتطلع نحو تأسيس مستقل لعلم اللغة انطباعاً خاطئاً لما لم يكن النظام الداخلي للعلامات إلا شيئاً نظامياً واجتماعياً، في حين أنه في الحقيقة أيضاً لا يعد التواصل بوصفه نشاطاً إنسانياً بأية حال شيئاً غير نظامي، فهو بوجه عام شيء اجتماعي لأن العلاقة بين اللغة والكلام لا ينبغي أن توضح على أنها مقابلة بين ما هو اجتماعي وما هو فردي (انظر هارتونج وآخرين ١٩٧٤أ، ص٦٠، و١٢٦ وما بعدها). إن هذا الانطباع ملزم للوضع المعرفي آنذاك الذي تظهر فيه (بناء على غياب نظرية معقدة للمجتمع) العلاقات الوظيفية والاجتماعية للغة قليلاً ما تكون قابلة للتنظيم، وقد نتج عن ذلك تضييق لمفهوم النظام في النظام الداخلي للعلامات، وفي العرض غير الجدلي للعلاقة بين اللغة والمجتمع، الذي ينطلق من الفرض الخاطئ، وهو أنه يمكن أن يُبْحَث النظام اللغوي مستقلاً عن المجتمع، ويفضي ذلك إلى فصل اللغة

[٦٣] عن الإنسان (بوصفه حامل اللغة)، ولا يمكن من خلال ذلك أن يوضح الدور الاجتماعي للغة ولا تطورها (انظر هارتونج ١٩٧٣ جـ، ص٢٦٢ وما بعدها).

ومن ثم فإن اللغة لدى دي سوسير لم تُحرك بوصفها كلاً معقداً إلى مركز النظر، فلم تُستبعد كل العلاقات غير اللغوية والاجتماعية فقط من مجال علم اللغة، بل إن علم اللغة يقتصر أيضاً على شكل المضمون وشكل التعبير (أي يستبعد مادة المضمون ومادة التعبير، لأن اللغة شكل وليست مادة (دي سوسير ١٩٣١، ص١٤٦، انظر حول ذلك أيضاً ١ -٥ -٣ -٣). وبذلك يثبت التصور اللغوي لدى سوسير بأنه وضعي: فتنتهك قوانين الجدلية من حيث إن التجريدات المثالية الضرورية في عملية المعرفة قد جعلت مطلقةً، فكل تجريد مثالي لا يُجاز إلا حين تُغفل العلاقات الكلية التي أهملت في البحث من وقت لآخر، لأن أوجه المثالية تُستخدم آخر الأمر في الكشف عن علاقات أشمل للواقع الموضوعي. ومع ذلك فإن هذا لا يحدث لدى سوسير: إذ تُجعل جوانب مفردة للغة (وبخاصة: النظام اللغوي، وشكل المضمون، وشكل التعبير) مطلقةً، وبهذه الطريقة تُفصل عن الشروط الاجتماعية والنفسية للنشاط اللغوي بشكل غير مبرر.

١-٥-٢-٣ الفصل غير الجدلي بين التزامن والتعاقب

ويوجد لدى دي سوسير أيضاً بشكل غير جدلي تقابل مباشر بين التزامن والتعاقب، مرتبط بفرضية النظرة التزامنية فقط. ومن المؤكد أن هذه الفرضية تعني تخطياً لفرضية النحاة الجدد، وهي أن علم اللغة هو تاريخ اللغة دائماً، وأنه لا يوجد أي وصف علمي آخر للغة باستثناء الوصف التاريخي (هكذا لدى باول مثلاً، انظر حول ذلك هلبش ١٩٧٠، ص١٧، وص٣٦ وما بعدها). بيد أنه مع تخطي هذا التحيز أقيم في هذه الحال أيضاً تحيز جديد، فقد تأكد خطأ من جديد عكس

خطأ (سابق). وفي الحقيقة لم يُستبعد أي من اتجاهي البحث، ولا يجوز أيضاً أن يقابل بينهما بشكل غير جدلي لأن التزامن لا يسم إلا قيمة موقعية داخل الاستمرار الزمني — التعاقبي، والتعاقب يمثل آخر الأمر تتابعاً لأوجه تزامن خاصاً بتاريخ التطور.

ولا خلاف في أنه ينتج عن مفهوم النظام — الذي يستنبط منه دي سوسير أيضاً مشروعية النظرة التزامنية وتقدمها في مقابل النظرة التعاقبية التي سبق تَسيُّدها — أسبقية نسبية للعرض التزامني للنظام، ويجب أن يُدرس نظام بنائي أولاً من ناحية وضعه وعمله في زمن بعينه، [٦٤] وبذلك يمكن أن يبحث تغير هذه الحال، وينتج فصل منهجي لهاتين النظرتين — بالضرورة أيضاً — عن الاعتبار القائل إن الأنظمة بنيوية وأن تاريخها لا يمكن أن يدرك نتيجة لذلك أيضاً إلا بوصفه تاريخ تغير الأنظمة (وليس فقط: بوصفه تاريخ تغير لعناصر مفردة). ومن ثم لا يمكن أن توصف عملية تغير الأنظمة إلا عبر وصف أحوال هذه الأنظمة (انظر موتش، ١٩٧٤، ص٥٧).

ومع ذلك لا يجوز أن يُستنبط من هذا الفصل المنهجي والأسبقية النسبية للتزامن (كما هي الحال لدى دي سوسير) تقابل مطلق، فصل مطلق للتحليل التاريخي، وقد يصير بذلك ما هو تاريخي بُعداً مستقلاً كلية، ليس له تأثير جوهري في معرفة الأنظمة. ومن ثم تظهر أبنية النظام بوصفها تكوينات ثابتة تجوهل تاريخها الداخلي أو عُد تابعاً لمصادفات خارجية، وفي إطار هذا الجانب لم تُتخطَّ النظرة الوضعية — الذرية للقرن التاسع عشر جذرياً، بل بصورة جزئية فقط، فلم يحل فهم جدلي للتزامن والتعاقب محل النظرة العازلة للظواهر اللغوية الفردية لدى دي سوسير

(انظر ١ -٤ -٦)، بل هو بحث وضعي جديد (عازل بدوره) لأنظمة مفردة للغات (مستقل عن تطورها).

١-٥-٢-٤ تقييد مجال موضوع علم اللغة

إن الفصل غير الجدلي بين اللغة المعينة والكلام (وكذلك بين علم لغة باطني، وعلم لغة ظاهري) وإطلاق جانب النظام في اللغة، وعزل ما هو تعاقبي عما هو تزامني، يقود دي سوسير إلى تضييق مجال موضوع علم اللغة وتقييده، وحين جعل موضوع علم اللغة النظام اللغوي فقط بوصفه ظاهرة مستقلة أُهمل كل الظواهر والمشكلات المرتبطة باللغة باعتبارها «غير لغوية»، واستبعدت الأسس النفسية للغة، وتحديدها / (حتميتها) الاجتماعية، ومن ثم في الوقت نفسه تطورها التاريخي من البحث، وبذلك انحرفت عن مجال النظرة تبعية النظام اللغوي للوظائف التواصلية ومحدداته الاجتماعية (التي تشكل الأساس لتفسير سببي للتغيرات اللغوية واختلاف النظام اللغوي وتنوعه)، واستبعد الموضوع الحقيقي لعلم اللغة (انظر موتش ١٩٧٤، ص٤٩، وهارتونج ١٩٧٣ جـ، ص٢٦٥، وما بعدها، وهارتونج وآخرين ١٩٧٤ أ، ص١٢٩).

إن مجال موضوع علم اللغة بالنسبة لدى سوسير هو فقط البنية الداخلية لنظام العلامات، هو مجال موضوع [٦٥] لا يشرك فيه علم اللغة أيُّ علم آخر، مجال يمكن أن يبحثه علم اللغة بمناهج خاصة به فقط. ومن البديهي أنه لا يوجد شك في أن كل لغة هي نظام، ولها بنية، تتطور وفق نظام خاص بها. بيد أن موضوع علم اللغة يشمل أكثر من النظام اللغوي، إذ يشمل أيضاً وظائف اللغة في السياق التواصلي والاجتماعي (بوصفها وسيلة تواصل، وأداة فعل). فإذا أطلقت الخاصية النظامية للغة، وعزلت عن الجوانب الأخرى للغة تنشأ صورة وضعية جديدة ومُضَيِّقة

اللغة، توهم بأن جانباً للحقيقة هو الحقيقة كلها، وتغفل أن اللغة ليست نظاماً فقط، بل هي نظام لتناقضات تامة (تؤدي إلى تغيير النظام)، وأن المجتمع يؤثر في النظام اللغوي عبر الوظائف الاجتماعية للغة (انظر أيضاً فيلين ١٩٧٣، ص١٣ وما بعدها).

ومع ذلك فلا يجوز في كل الاعتراضات النقدية ضد تصور دي سوسير أن يغفل أنه منطلق من الوضع المعرفي آنذاك، وربما كان لازمًا أن يطلب منه الإجابة عن أسئلة لم تكن قد طرحت مطلقاً على علم اللغة في زمنه (أو لا يمكن أن تطرح)، فبناءً على حاجات اجتماعية واتفاقاً مع تطور العلم زادت آنذاك الحاجة إلى توسيع المعارف حول أنظمة لغات حية. وقد قدم تصور دي سوسير بلا شك لصياغة تلك المهام الإطار الملائم، وكان من الممكن أيضاً بدرجة محدودة أن يقع تجريد في بحوث ذات أهداف محدودة من العلاقات الاجتماعية والتاريخية، وبرغم تقييد موضوع علم اللغة (الذي لا يمكن أن يستوعب كلية الشيء)، فقد تم التوصل إلى نجاحات لا خلاف عليها على أساس تصوره (على سبيل المثال في الوصف الدقيق للغات مفردة، وفي تطوير مناهج جديدة) (انظر أيضاً هارتونج وآخرين ١٩٧٤أ، ص١٢٩، وموتش ١٩٧٤، ص٤٩)، وانبعثت منه حوافز مهمة.

١-٥-٢-٥ تضييق مفهوم النظام

لا يتوجه نقد دي سوسير أيضاً بأية حال إلى مفهوم النظام في ذاته بل إلى إطلاقه وإلى تضيقه في الوقت نفسه، فالأنظمة خواص موضوعية، وبحث علاقات نظامية في اللغة ظاهرةٌ مطردة في تاريخ علم اللغة، تحقق من خلالها أوجه تقدم كبيرة (انظر فيلين ١٩٧٣، ص١١). ويجب أن يفهم إبراز جوانب نظامية بوصفه فكرة مضادة لتصور النحاة الجدد الذري والنفسي، وبديهي بوصفه فكرة مضادة

تظل حائرة داخل تحديدات فلسفة عادية (وضعية بوجه خاص) (انظر روتشيتشيكا ١٩٧١، ص١٢). هذه التحديدات هي أيضاً تلك التي [٦٦] أفضت إلى إطلاق متحيز لجانب النظام (وإلى فصل غير جدلي عن جوانب أخرى للغة).

ويكمن تضييق مفهوم النظام لدى دي سوسير في قصره على جانب العلامات في اللغة، وفي الحقيقة مفهوم النظام أبعد من ذلك بكثير، فهو موجود في علوم كثيرة، وقد طبقه على نحو واسع كل من ماركس وانجلز على تحليل المجتمع الإنساني (انظر هارتونج ١٩٧٣جـ، ص٢٧١ وما بعدها، وموتش ١٩٧٤، ص٥٦).

وعلى النقيض من ذلك فقد ضُيِّقَ مفهوم النظام لدى دي سوسير في نظام العلامات في اللغة، أي في العناصر اللغوية في ذاتها، وبعبارة أدق: في العلاقات بينها. ومع ذلك ففهم اللغة على أنها نظام من العلامات ومن العلاقات بين هذه العلامات ليس إلا جانباً لنظامية اللغة، ومراعاة النظام في علم اللغة لا يستنفد النظامية (انظر هارتونج ١٩٧٣جـ، ص٢٧٣، وهارتونج وآخرين ١٩٧٤أ، ص١٢٧). ويمثل النشاط التواصلي والنشاط بوجه عام أيضاً أنظمة (عُلياً)، يتأثر بعضها ببعض، وبالأنظمة المختزنة فيها (مثل نظام العلامات).ويمكن للمرء من هذه الناحية أن ينطلق من «تدرج للأنظمة»، يصير السياق التواصلي والاجتماعي لأنظمة العلامات به مفهوماً.

١-٥-٣ البنيوية الكلاسيكية

١-٥-٣-١ عموميات

ارتبطت البنيوية الكلاسيكية بمدارسها المختلفة بآراء دي سوسير، ونقلت بذلك أيضاً أغلب حدود دي سوسير: فقد حُصِر موضوع علم اللغة في نظام العلامات المستقل كما يقال، وجعلت مرحلة مشروعة منهجياً دون شك من الفكر المجرد مطلقةً من خلال ذلك. وحلت بقدر متزايد محل بناء شامل للنظرية (لانتظام مفسر

للغة في علاقات ممتدة) مناقشات وبحوث منهجية لمنهج تحليل مواد لغوية، وصيغت الخطوط النظرية المحتذاة إلى حد كبير من الوضعية الجديدة والسلوكية، وفي ذلك تراجعَ باستمرار إلى الخلف اهتمام علم اللغة بمشكلات التواصل اللغوي وعلاقته بالمجتمع (انظر هارتونج، ١٩٧٣ جـ، ص٢٦٥، وهارتونج وآخرين ١٩٧٤أ، ص١٣٠ وما بعدها). ومع ذلك فالبنيوية ببساطة ليست عطفة مسدودة لتطور علم اللغة (موتش ١٩٧٥، ص٢)، بل إن الأمر يتوقف على رفع المعارف الكثيرة حول البنية في لغات طبيعية التي تم التوصل إليها في اتجاهات بحثية ذات توجه بنيوي، إلى درجة أعلى من الناحية الجدلية، ولا يتوجه النقد إلى النتائج المحددة لعلم اللغة البنيوية، بل إلى [٦٧] المصادر الفلسفية في المقام الأول التي يرجع إليها (انظر فيلين ١٩٧٣، ص٨). فالبنيوية ليست كارثة وليست تجريداً لإنسانية علم اللغة، بل هي ظاهرة حتمية من الناحية التاريخية (سويرنيكوف ١٩٧٣ب). وبما أن اللغة نظام وأن لها بنية فقد كان تطور مناهج خاصة لبحثها مشروعاً وضرورياً، ولذا ربما كان حكم إجمالي عليها خاطئاً مثل التلقي غير النقدي لأفكار بنيوية (موتش ١٩٧٤، ص١١)، بل يجب أن تُفصل أهداف البحوث البنيوية ومشكلاتها ونتائجها التي تتحرك على أرض الواقع، عن مبادئ فلسفية وخاصة برؤية العالم غير ملائمة، ويجب أن توضح المنطلقات الإيجابية والنتائج السلبية للبنيوية في علم اللغة.

إن البنيوية في علم اللغة هي في الواقع ظاهرة مليئة بالتناقض بوجه عام (انظر هارتونج ١٩٧٣جـ، ص٢٦٦، وهارتونج وآخرين ١٩٧٤ أ، ص١٣١ وما بعدها): فهي من ناحية قد وسَّعت معارفنا حول بنية اللغات ونظامها، وتطوير مناهج خاصة لتحليل البنية بصورة أساسية، ومن ناحية أخرى صَعَّبت (بتوقفها على فروض أساسية وضعية وسلوكية) من لفت النظر إلى الطبيعة الاجتماعية للغة وإلى التواصل اللغوي وعلاقته بالمجتمع. ولا يجوز أيضاً أن يُنكر أن علم اللغة البنيوي ببحوثه في البنية قد

ناسب حاجات محددة لتطور المجتمع والعلم، فقد واجه في جزء كبير منه المتطلبات الناتجة عن التطبيق الاجتماعي في علم اللغة: بالنسبة لحاجات تدريس اللغة، ولوصف لغات لم تدرس إلا بصورة ضئيلة، احتاج المرء إلى تعميق جوهري للمعارف حول أنظمة العلامات اللغوية، وكذلك كان التقدم العلمي ضرورياً لأغراض الترجمة الآلية ولأهداف تقنية الأخبار، ونشّطت وكثّفت هذه الحاجات للتطبيق الاجتماعي بحوثاً حول جانب النظام وجانب البنية في اللغات الطبيعية.

وتوجد شروط خاصة بتاريخ العلم بالنسبة للبنيوية في التطلع إلى تحديد العلوم المفردة وموضوعاتها (الذي لم يكن ممكناً لأمر حتى تم التوصل إلى وضع معين لتطور العلم). وبديهي أنه قد نجمت عن ذلك النتيجة (البنيوية)، وهي الاقتصار على ذلك الجزء من الظواهر اللغوية، التي كان من الممكن درسها مستقلة نسبياً عن علوم أخرى (أي: الاقتصار على النظام اللغوي)، وتصير بحوث البنية مطلقة لأنها الموضوع الوحيد لعلم اللغة أو الأساس الأول لكل معرفة للعلاقات اللغوية، ويُعلل الاقتصار على تحليلات البنية بالتطلع إلى الموضوعية وبتطور علم لغة دقيق: ومن المؤكد أن هذه مرحلة ضرورية، ولكنها تصير إشكالية (وحاجزًا للمعرفة)، حين تُربط هذه المرحلة من تحليلات البنية بأفكار محتذاة وضعية [٦٨] وفيزيائية (انظر هارتونج ١٩٧٣جت، ص٢٦٦، وهارتونج وآخرين ١٩٧٤أ، ص١٣١).

ومن الضروري بناءً على هذا التناقض أن تُفصل الملامح الإيجابية عن الملامح السلبية في علم اللغة البنيوي، بعضها عن بعض بشكل (أكثر) وضوحاً، ومن الملامح الإيجابية ١) الرأي القائل إن اللغات الطبيعية يجب أن تُوصف بأنها أنظمة للعلامات (وهو ما لم ينتج عن حاجات التطبيق الاجتماعي وتطور العلم فحسب، بل أفضى عاقبةً لذلك أيضاً إلى نتائج قيمة، أي إلى تغير وجهة علم اللغة)، و٢) البحث

عن مناهج دقيقة وأسس نظرية لعلم اللغة. ومن الملامح السلبية التي نتجت ١) تضييق مجال موضوع علم اللغة في النظام اللغوي الداخلي، والإطلاق غير الجدلي لنظام العلامات في اللغة، الذي يرتبط به إغفال الطبيعة الجدلية لعملية المعرفة (فقد استقلت مرحلة مشروعة بوجه عام لعملية المعرفة)، ويرتبط به إهمال يتعلق بذلك للبعد التواصلي والاجتماعي للغة، ٢) الشروط الفلسفية – المتعلقة برؤية العالم ونظرية المعرفة (ذات الطبيعة الوضعية بصفة خاصة) في النظرية والمنهج التي تعد السبب في تضييق مجال موضوع علم اللغة، وأثرت في تقدم المعرفة تأثيراً معوقاً (انظر حول ذلك أيضاً موتش ١٩٧٤، ص٤١ وما بعدها وص٥٥، وص١٠٤ وما بعدها).

ويحول هذا التقدير المتباين دون أن يستنبط من تضييق المسائل اللغوية تقويم إجمالي – سلبي لعلم اللغة البنيوي، ويعد النظر في الطبيعة النظامية والمطلب الرئيسي المنهجي للبنيويين، وإدخال مناهج أكثر دقة في علم اللغة والوصول بهذه الطريقة إلى نتائج مؤكدة تعبيراً عن الأهمية المتزايدة لمشكلات منهجية في كل العلوم في القرن العشرين (أي مستلزمة من ناحية تاريخ العلم) ومحفزة من خلال الحاجات الاجتماعية المتزايدة (على سبيل المثال للتواصل العالمي). وفي مقابل النقد غير الصحيح أيضاً للمناهج البنيوية (التي ترتكز في الغالب على آراء فلسفية رجعية حول طبيعة ظواهر «إنسانية»، وتؤدي كثيراً – بقصد أو بدون قصد – إلى إنكار الطبيعة الحتمية لظواهر المجتمع والوعي، وكذلك لإمكانات انعكاسها الدقيق، أُكّد بحق أن نقداً للبنيوية لا يتجه إلى البحث عن طرق جديدة، وأكثر تأثيراً وأكثر دقة لاكتساب المعرفة في العلوم، بل إلى طرق خاطئة لا يمكن تجنبها، تنشأ على أرض مواقف فلسفية غير علمية أو مناهج توفيقية وسهلة الاستعمال (موتش ١٩٧٤، ص٥٦). الجدير بالنقد ليس إدخال مناهج تحليل بنيوية للغات

طبيعية، بل الإطلاق غير الجدلي للمناهج من موضوع علم اللغة، وبعبارة أخرى: «تحديد موضوع علم اللغة على أساس [٦٩] مناهج متوفرة، وليس على أساس خواص موضوعية معروفة للغة» (موتش ١٩٧٤، ص١٠٤).

ومن البديهي أنه قد ارتبطت بالمناهج البنيوية غالباً طريقة بحث غير جدلية تميل إلى جعل شرط محددة مسألة عقدية، وظن المرء أنه مع أسس محددة خاصة بالنظرية اللغوية قد حُددٌ للمرة الأخيرة الإطار لوصف اللغات، ولم يدرك أن نظرية أخرى في الأساس يمكن أن تكون ممكنة وضرورية، ترى مفهوم النظام اللغوي أيضاً على نحو مخالف. وعند البحث المقوم تقويماً إيجابياً عن مناهج صارمة ومؤكدة حتى يمكن وصف الموضوع وصفاً دقيقاً ظل غير واضح السؤال الآتي: ما الشروط التي أُكِّدت من خلالها الأقوال اللغوية – سؤال فلسفي يجيب عنه البنيويون من وجهة نظر المادية الآلية أو الوضعية الجديدة. وبذلك تُنقَل أوجه التحيز من هذه الفلسفة إلى تحديد الموضوع أيضاً. فما كان معروفاً إلى الآن، أبقى عليه للجوهر، وحُدِّدت حالة المعرفة التي تُوصل إليها حتى الآن بخاصية الموضوع الموضوعي الواقعي، ومن ثم أُخِلَّ بمبدأ نسبية معرفتنا (انظر موتش ١٩٧٤، ص٦٠)، الذي صاغه لينين (١٩٤٩أ، ص٩٢) على النحو الآتي. «في نظرية المعرفة يجب على المرء أن يفكر بطريقة جدلية كما في كل مجالات العلم الأخرى أي ألا يعد معرفتنا شيئاً جاهزاً وغير مفهوم، بل يجب أن يبحث: على أي نحو تنشأ المعرفة من اللامعرفة، كيف تصير معرفة غير كاملة وغير دقيقة معرفة أكثر اكتمالاً وأكثر دقة».

وبناءً على الملامح الإيجابية تمثل «البنيوية» جزءاً ضرورياً في تاريخ علم اللغة، لأنها لمعرفة النظام وتفسيره في لغات طبيعية حركت جوانب حاسمة إلى مركز النظر، وتدرك تفسيراً جدلياً لتاريخنا للعلم على أنه رفض لعلماء المقارنة من النحاة

الجدد، وعلم اللغة الحدسي بضروبه المختلفة، هو رفض ينقصه هو ذاته الرفض الجلي فانهار (روتشيتشكا ١٩٦٧٠، ص٧٨). ولذلك فإن نقداً من جانب علم اللغة التقليدي أيضاً لا مبرر له ولا قوة له (بغض النظر عن أنه يناقض جدلية تطور العلم)، إذ يرتكز في الغالب على حط إجمالي من شأن البنيوية (والمناهج البنيوية أيضاً). ولا يمكن أن يَتحقق نقد معلل من هذا الجانب، بل يَفترض نفياً للبنيوية في مرحلة أعلى (انظر موتش ١٩٧٤، ص١٠٥).

١-٥-٣-٢ حلقة لغويي براغ

١-٥-٣-٢-١ اللغة بوصفها نظاماً وظيفياً

[٧٠] نشأت مدرسة براغ ردَّ فعل لعلم اللغة الوضعي وبخاصة مدرسة النحاة الجدد التي ليس لها إلا توجه تاريخي، وهي تؤيد بوضوح إثر دي سوسير النظر إلى اللغة على أنها نظام يجب أن يُبحث بحثاً تزامنياً: «إن أفضل طريقة لمعرفة جوهر اللغة وطبيعتها هو التحليل التزامني للغة السائرة التي تقدم وحدها مادة كاملة، وللمرء إليها مدخل مباشر» (الفرضيات ١٩٢٩، ص٤٤). بيد أنه على النقيض من دي سوسير فإنه يرفض أي تناقض بين التزامن والتعاقب لأن التعاقب ليس بأية حال من الأحوال بلا أهمية بالنسبة للتزامن، إذ تتميز أنظمة لغوية بطبيعة دينامية، ومن ثم فلا يجوز إنشاء حواجز لا يمكن تخطيها بين التزامن والتعاقب: فالنظام التزامني خاضع لتغيرات تعاقبية من جهة، ومن جهة أخرى فإن بحثاً علمياً لحقيقة التطور اللغوي دون ضم علاقات النظام والمبدأ التزامني غير ممكن على الإطلاق (انظر هورَلك ٢١٩٧٦، ص٢٦، وهورَلك ١٩٨٢، ص١٣، وشارنهورست / ايسنج ١٩٧٦، ص١١ وما بعدها).

ويرفض ممثلو حلقة براغ اللغويون – مع كل التوجه نحو دي سوسير – التناقض بين التزامن والتعاقب، وكذلك مقابلته غير الجدلية بين «اللغة المعنية» و«الكلام»، وإطلاق مفهوم النظام. لقد نتج هذا عن تحديدهم الجوهري للغة على أنها «نظام وظيفي»، «فاللغة بوصفها نتاجاً للنشاط الإنساني موجهةٌ مثله إلى هدف... ومن ثم يجب أن تُراعى وجهة النظر الوظيفية عند التحليل اللغوي، وفي إطار وجهة النظر هذه اللغة نظام من وسائل التعبير التي توجه إلى هدف محدد. فلا تفهم أية حقيقة (واقعة) لغوية دون مراعاة النظام الذي تنتمي إليه (الفرضيات ١٩٢٩، ص٤٣).

وبهذه الطريقة دافعت مدرسة براغ – خلافاً لما في المدارس الأخرى للبنيوية – منذ البداية عن مفهوم الوسيلة والهدف، وعُدَّت اللغة نتاجاً للنشاط الإنساني، وأُسِّس التناول الوظيفي للنظام، وبذلك تُجوزت بمعنى إيجابي تحيزات معينة لدى سوسير (وبخاصة استقلال النظام اللغوي – بوصفه الموضوع الوحيد لعلم اللغة – وفصل التزامن عن التعاقب). وبذلك تختلف مدرسة براغ في جوانب جوهرية عن المدارس الأخرى للبنيوية إلى حد أنه من غير المسوغ أن ينظر إليها – برغم بعض جوانب مشتركة مع هذه المدارس الأخرى – على أنها مجرد بديل في البنيوية (انظر هارتونج ١٩٧٣ جـ، ص٢٧١، وهارتونج وآخرين ١٩٧٣أ ص١٤٠ وما بعدها وص١٥٧ وما بعدها). وقد وُجِّه منذ البداية اهتمام كبير إلى علاقات اللغة بالتواصل وبالمجتمع.[٧١] وقد طرحت مشكلات مماثلة من قبل في العشرينات والثلاثينات (حتى وإن لم تكن قد وقعت آنذاك في مركز العمل التطبيقي)، فقد تحركت بعد التحرر من فاشية هيتلر إلى مكان مركزي، وخصصت لذلك مقالة سكاليتشكا SKALIČKA (١٩٤٨) ذات العنوان المبدئي «حاجة علم اللغة إلى «الكلام»، التي تبين التطلع إلى تخطي تحيزات معينة في حلقة لغويي براغ قبل زمن الحرب، واتخاذ توجه أكثر قوة نحو التواصل اللغوي. ونتج عن فهم اللغة على أنها نظام لوسائل

التعبير، الموجهة إلى هدف معين، من البداية نظرية وظيفية – بنيوية، استبعدتْ فهماً ثابتاً مطلقاً للنظام، وضمتْ علاقة النظام اللغوي بالتواصل (انظر هارتونج وآخرين ١٩٧٤أ، ص١٤٥ وما بعدها). ولم يُعَبَّر عن هذه النظرة الوظيفية – البنيوية في الفونولوجيا فحسب (مجال العمل الرئيسي للغويي براغ حوالي ١٩٣٠م، انظر حول ذلك هلبش ١٩٧٠، ص٥٢ وما بعدها)، بل في فهم المحور والهامش في اللغة أيضاً (انظر دانش ١٩٦٦، ودانش ١٩٨٢، ص١٣٢، وما بعدها)، وفي الدرس بالمعيار الوظيفي للجملة (انظر دانش ١٩٧٤). وأُفيد منها في مفاهيم معينة للتواصل في وصف النحو (حول وجهة النظر القائلة هل تعد العناصر – من خلال السياق السابق أو السياق عامةً– معروفة من قبل أم أنها جديدة في الجملة، أي تتضمن الإخبار الحقيقي).

١-٥-٣-٢-٢ نظرية لغة الأدب وحضارة اللغة

وتقوم على النظرة الوظيفية – البنيوية أيضاً نظرية لغة الأدب التي طورتها حلقة لغويي براغ، والتي دخلت بعد الفونولوجيا إلى قلب علم اللغة البراغي، والحقيقة وحدها القائلة إن الاهتمام النظري امتد إلى إشكالية لغة الأدب، كانت وجهة نظر جديدة، إذ لم يول النحاة الجدد لغة الأدب أدنى اهتمام لأنهم يعدون هذه اللغة تكويناً فنياً (يفتقر إلى سمات جوهرية للغة الشعب). ويُرتكز بدلاً من ذلك عند ملاحظة الحدث اللغوي الحي على اختلافات لهجية بوجه خاص (انظر هوَرلك ١٩٧٦، ص٣٤ وما بعدها). وبدلاً من ذلك صارت هنا لغة الأدب في العصر الحديث موضوعاً من موضوعات البحث الرئيسية، وأُثبت أن لغة الأدب تتميز بخواص محددة، وبخاصة من خلال رصيد أكبر من وسائل التعبير اللغوية واختلاف أسلوبي أكبر (مقارنة باللهجة واللغة السائرة)، وقد رُتبت فيها من الناحية الوظيفية في

طبقات، ويجب أن تتميز بثبات مرن حتى تفي بوظيفتها في التواصل الاجتماعي (انظر مثلاً ما تسيوس ١٩٣٢، وهفرانك ١٩٤٢)، وبذلك شُرع في الكلام حول الجدلية التي (صارت اليوم حية من جديد) بين التجانس واللاتجانس. [٧٢] وكانت ترتبط بنظرية لغة الأدب مسائل المعيار اللغوي، فلم يُفرق بين المعيار اللغوي الداخلي وتشفيره، بل أُجيب أيضاً بشكل إيجابي عن السؤال، هل ينبغي على عالم اللغة أن يتدخل في وضع معيار للغة الأدب (انظر هفرانك ١٩٣٦). وفي ذلك ثبتت صعوبة تنفيذ وجهة نظر علمية عند تكون «المعيار المشفر» أي أيّ شكلٍ للغة الأدب، ملزمٍ للجماعة اللغوية القومية بأكملها (هفرانك ١٩٧٦، ص٣٠ وما بعدها). وثمة أمر جوهري لمدرسة براغ وهو ليس فقط افتراض طبقات وظيفية مختلفة داخل لغة الأدب، يُعدَّل من خلاله المعيار الأساس، بل بصفة خاصة أيضاً مطلب أن المعايير للغة الأدب المعاصرة لا يجب أن تستخلص من لغة العصور الأسبق، بل من العصر الحديث، وأن التأدب اللغوي لا يجوز أن يقلص في الصحة اللغوية (المفهومة تاريخياً أو المشوهة بصورة متزمتة فقط) وأن لغة الشعب مثل لغة الأدب (والأخيرة بدرجة أعلى) تختلفان من الناحية الوظيفية (انظر مثلاً كتاب: المبادئ العامة لحضارة اللغة، ١٩٣٢، ماتسيوس ١٩٣٢، وهفرانك ١٩٣٢).

وبذلك انتظم السؤال حول المعيار في جهود لغويي براغ حول حضارة اللغة، التي وقعت منذ البداية في مركز اهتمامهم. فقد خُصِّصت الفرضية التاسعة (الفرضيات ١٩٢٩، ٦٥) في حلقة لغويي براغ بصراحة لأهمية علم اللغة الوظيفي بالنسبة لحضارة اللغة والنقد اللغوي في اللغات السلافية. وفي ذلك يفهم تحت «حضارة اللغة» الجهود التي بُذلت لكي تُفسر في لغة الأدب – سواء في اللغة اليومية أو في لغة الكتاب (يقصد بلغة الكتاب الطبقات الوظيفية للغة الأدب التي تقع في مقابل اللغة اليومية، ج. هـ. المؤلف) الخواص التي تتطلب وظيفة خاصة لها. وبذلك يُركز من جديد على

وجهة النظر الوظيفية من جهة، ويصاغ مفهوم شامل «لحضارة اللغة» من جهة أخرى، - مع استمرار إيراد الوصف «العناية اللغوية» - يشتمل على الجهود النظرية والعملية، ولا يدرك اللغة بأية حال بأنها نظام للعلامات فحسب، بل إنها نشاط تواصلي في الوقت نفسه أيضاً (انظر أيضاً شارنهورست / أيزنج ١٩٦٨، ص٩ وما بعدها). وقد انبثقت هذه الجهود حول حضارة اللغة من حاجة اجتماعية في وقت (في العشرينيات والثلاثينيات) كان فيه الوجود القومي للشعب التشيكي (بعد الحرب العالمية الأولى حُرِّر من التبعية للمملكة النمساوية – المجرية) مهدداً من خلال سياسة تحويل متنامية إلى الجرمانية، ونتيجة لذلك أيضاً صارت العناية باللغة التشيكية والحفاظ عليها قضية الحفاظ القومي على الذات.

١-٥-٣-٢-٣ خصائص لغة الشعراء

لم تستنفد بأية حال بالفونولوجيا، ونظرية لغة الأدب (متضمنة إشكالية وضع المعيار وحضارة اللغة)، والدرس بالمنظور الوظيفي للجملة والتشكيل الطبقي في النظام اللغوي (أي افتراض «طبقات» مختلفة في النظام اللغوي، انظر حول ذلك سجال ١٩٦٦، ص٩٥ وما بعدها، ودانش ١٩٨٢، ص١٥٠ وما بعدها) مجالات العمل الرئيسية ونتائج علم اللغة البراغي. ويقدم هورلك (١٩٨٢) نظرة عامة جيدة حولها، وكذلك إسهامات حلقة براغ المتضمنة في أعمال شاربهورست / ايزنج (١٩٦٨و ١٩٧٢). وكانت ذات أهمية عالية الإسهامات حول المواقع الأساسية للفهم اللغوي الماركسي أيضاً (انظر هافرنك ١٩٦٢، وهورلك ١٩٦٢) – التي سببتها المناقشات السوفيتية ووضعت تأكيدات خاصة (كما في رفض مواقف مار، وبشكل جزئي أيضاً في مناقشة المواقف المبكرة لحلقة لغويي براغ، وهو ما يتعلق برفض الحتمية الآلية، والوحدة الجدلية بين النظام والوظيفة، وبين الشكل والمضمون في النظام) –

البحوث حول علم صناعة المعاجم وعلم المعاجم (مثل فيليبك ١٩٨٢) وعلم الكتابة وعلم اللغة الاجتماعي وتدريس اللغة وغيرها.

ومما يميز مدرسة براغ بصفة خاصة الاشتغال بلغة الشعراء (انظر حول ذلك موكاروفسكي ١٩٤٠). وقد بولغ في البداية، في تبعية شديدة للشكلية الروسية، في تأكيد استقلال التعبير الشعري، وتُحدث بمعنى محدد أيضاً عن لغة خاصة للشعراء بوصفها تكويناً مميزاً داخل لغة الأدب. وفي ذلك أبرزت الوظيفة الجمالية لانحراف المعيار الخاص بلغة الأدب على وجه الخصوص، وفي رد فعل على الموقف الكائن في لغة الأدب التشيكية والواقع الأدبي بأن نُظر إلى لغة الأدب على أنها معيار ملزم للتعبير الأدبي، ولأي منطوق عام آخر أيضاً، أُكِّد الآن الطرف المعاكس وعُدَّ انتهاك معيار لغة الأدب بأنه شرط حتمي للإبداع الشعري، ونُظر إلى جوهر التعبير الشعري في كونه غير مألوف، وفي انحرافه عن المتوسط وعن المعيار الموروث، وتتميز الوظيفة الجمالية بوجه خاص من خلال كونها ليست مرسلة (موجهة) إلى هدف محدد، بل هي هدف في ذاتها (إذ إنها موجهة إلى العلامة اللغوية ذاتها). وفي تلك الفروض المتحيزة والمبالغ فيها من المؤكد أنه لم تدرك الوظيفة الاجتماعية للشعر، ولغة الشعراء إدراكاً تماماً، ومع ذلك تتضمن أعمال موكاروفسكي Mukařovský – ولاسيما حول الإبداع الشعري والتكنيك الشعري – نواة منطقية وأثرت تأثيراً محفزاً (انظر هورلك ١٩٧٦، ص٣٧ وهورلك ١٩٨٢، ص٣١).

١-٥-٣-٣ الجلوسماتية الدانماركية

[٧٤] على النقيض من حلقة لغويي براغ صيغت الجلوسماتية بشكل جوهري من خلال تأثيرات الوضعية المنطقية (انظر حول ذلك وحول ما يأتي موتش ١٩٧٤،

ص٧٧ وما بعده). وعلى النقيض من البنيوية الأمريكية تتعلق الجلوسماتية الدانماركية بنظرية لغوية عامة. وفي الواقع كانت هذه النظرية عامة وشاملة وصعبة إلى حد أنها صارت غير مهمة تقريباً بالنسبة للبحوث التجريبية. وقد تطلعت نظرية هيلمسليف Hjelmslev اللغوية (انظر حول ذلك هلبش ١٩٧٠، ص٦٠ وما بعدها) إلى جبر باطني immanente Algebra إلى لغة صيغت بشكل واضح من ملامح بديهية للمنطق الصوري، ويتجلى ذلك في افتراض معايير للنظرية اللغوية، وهي و جهات نظر شكلية فقط للبساطة (أي طلب أدنى حد من المصطلحات الأولية)، واللاتناقض، والصحة، وفي التخلي عن إمكانية الاختبار التجريبي وتبرير البديهيات والفروض الأساسية. وبهذه الطريقة وضع معيار مناسبة نظرية ما (توافق النظرية مع خواص موضوعية للموضوع الموصوف والمفسر) على الأقل تحت معيار البساطة واللاتناقض إن لم يُستبعد كلية. وتؤدي هذه الحال إلى قلب التفسير المادي للعلاقة بين المادة والوعي: إذ تنشأ عرفية خاصة بنظرية المعرفة لا تعد المعارف العلمية معارف لقوانين موضوعات موجودة بصورة موضوعية، بل هي نظام غير متناقض وحتمي (أي أنه أيضاً في علاقته بالموضوع المصور عشوائي بدرجة أكبر وأقل) لمواد الملاحظة بمساعدة البديهيات المنطقية المفترضة فقط.

وتتجلى أيضاً تبعية الجلوسماتية للتجريبية المنطقية المتعلقة بنظرية المعرفة في التفريق بين «الشكل» و«المادة»، وكذلك في الجدل حول هذا التفريق الذي يتجاوز دي سوسير أيضاً على نحو معين. فمادة اللغة تبدو فقط كتلة غير محددة لا تصير موجودة إلا من خلال «الشكل» اللغوي لذات المعرفة. وفي إطار هذا الجانب تشترط المادة بالنسبة لهيلمسليف الشكلَ، ولا توجد مستقلة عن «الشكل». وبذلك يصير الشكل نوعاً من النظام لمجال المادة من خلال الذات المدركة. وبذلك تفسر العلاقة بين الواقع الموضوعي والوعي بمفهوم المثالية الذاتية: فلا تحدد خواصُ الأشياء أو

العمليات الموجودة في الواقع الموضوعي شكل اللغة أو شكل أقوال لغوية، بل يضع شكل اللغة الحدود في الواقع غير المحدد (للمادة) خارج المعرفة، وبذلك لا تتميز الجلوسماتية فقط بفهم النظام اللغوي على أنه ظاهرة مستقلة، مستقلة عن استخدامها في التواصل، ومن ثم عن حتميتها الاجتماعية أيضاً، مستقلة عن قيودها النفسية وقوانين التطور أيضاً – مثل هذا الفهم نتج عن [٧٥] تصور دي سوسير وموجود في أغلب المدارس البنيوية – وبناءً على ذلك تتميز (وهذا ما يفرق الجلوسماتية عن أغلب المدارس البنيوية الأخرى) باستقلال النظام اللغوي عن مادة اللغة، أي عن الواقع المصور من خلال المعنى، وعن الخواص السمعية والنطقية للتتابعات الفونيمية (انظر حول ذلك موتش ١٩٧٤، ص٨٢ وما بعدها).

١-٥-٣-٤ البنيوية الأمريكية

١-٥-٣-٤-١ النهج السلوكي واللاعقلانية

تشكل السلوكية الأساس الفلسفي للبنوية (الوصفية، التوزيعية) التي أسسها بلومفيلد Bloomfield، ذلك الشكل من المادة الآلية التجريبية التي تستبعد من دائرة النظر عمليات الوعي الإنساني بوصفها «عقلية»، واقتُصِر فقط على ما هو متاح في التجربة المباشرة والملاحظة المباشرة أيضاً، وهذا هو السلوك (behavior) الخارجي المرئي الذي يظن السلوكيون أنه يمكنهم أن يصفوه بمناهج علوم الطبيعة وأن يرجعوا إلى العلاقات بين المثير و رد الفعل، ومع ذلك فإن هذا التصور السلوكي الراجع من جهة إلى سيكلوجيا الحيوان يغفل أن المثير ورد الفعل في حال الإنسان مشروط اجتماعياً في الأساس، وأن سلوك الإنسان ليس وظيفة (دالة) لمثيرات خارجية فقط، وأن اللغة لا يمكن أن تقلص في «سلوك» سلبي، بل هي أداة للنشاط

والفعـل (انظـر كـلاوس ١٩٦٥، ص٢٢ ومـا بعـدها، وهلـبش ١٩٧، ص٧٣ ومـا بعدها)

إن لاعقلانية بلومفيلد لها جانب مزدوج (انظر هارتونج ١٩٧٣جـ، ص٢٦٩، وهارتونج وآخرين ١٩٧٤أ، ص١٣٦ وما بعدها، وموتش ١٩٧٤، ص٨٩ وما بعدها): فمن ناحية (وهذا إيجابي ويجيزه تاريخ العلم) تتجه ضد الإطلاق المثالي لما هو معنوي في اتجاهات تأملية مثالية في علم النفس، ومن ناحية أخرى (وهذا يفضي بها إلى مغالاة معارضة – وخاطئة أيضاً – ومن ثم فهو سلبي) ظلت اللاعقلانية عنده – إذ ترتكز على معتقدات تجريبية للسلوكية – آلية وفيزيائية: فهو ينكر الكيفية المميزة للوعي، وينفي دور ما هو نفسي في السلوك الإنساني – في ظل مخاوف غير صحيحة، وهي أن الاعتراف بظواهر نفسية (مثل الإدراك والتصور والتفكير) يجب أن يؤدي آلياً إلى افتراض مادة غامضة تدرك بصورة مثالية. وعلى النقيض من ذلك ينطلق علم النفس القائم على أساس جدلي – مادي من أن ما هو نفسي يرتكز من جهة على عمليات عصبية فسيولوجية (ونتيجة لذلك لا يوجد مستقلاً تماماً ومنفصلاً عن الأسس المادية)، ومن أن العمليات النفسية من جهة أخرى لا يمكن أن تقلص كلية، وآلياً في عمليات فسيولوجية. [٧٦] وتُحد بهذه الطريقة عن مفاهيم آلية – مادية (تُقلّص جوهر ما هو نفسي في عمليات فسيولوجية بسيطة أو ترجع إلى مجرد مخططات المثير ورد الفعل) وعن مفاهيم مثالية – ثنائية أيضاً، تُفسِّر ما هو نفسي بناء على مبادئ عقلية «خاصة، لا يتطابق معها أي أساس تحتي مادي (انظر روبنشتاين ١٩٧٠، وأ.ن ليونتيف ١٩٦٧).

وعلى الرغم من أن السلوكيين مع رفض التفسيرات «العقلية» في علم النفس المثالي أسرى مواقف آلية – مادية (لأنهم لم يعترفوا بوجود ما هو نفسي كشكل

خاص للمادة) فقد أسهمت هذه الأفكار السلوكية لدى بلومفيلد في الاهتمام بصورة أشد في عملية التواصل، وحيث نُظمت اللغة في مخطط المثير - ورد الفعل. برز الدور الوسيط للغة بالنسبة لتأثير التواصل، ويعد هذا النهج التواصلي لدى بلومفيلد - حقيقةً خلفية أوضح من منطلق حقيقي لصياغة تساؤلات لغوية (انظر هارتونج ١٩٧٣جـ، ص٢٧٠، وهارتونج وآخرين ١٩٧٤أ، ص١٣٧). لقد ظلت في النتيجة، في البنيوية الوصفية بعد بلومفيلد أيضاً دون تأثيرات عميقة، بل كان التأثير البالغ للتعليل الفيزيائي للاعقلانية التي تؤدي - نتيجة لها - إلى تشكك في علم الدلالة التقليدي، وإلى استبعاد المعنى من علم اللغة، ومن ثم إلى إهمال كل تحديد للغة من خلال المجتمع أيضاً.

١-٥-٣-٤-٢ العداء للمعنى وتقييد مجال موضوع علم اللغة

ومما ينتج عن التوجه التجريبي - السلوكي لبلومفيلد أنه يمكن أن يعترف بظواهر يمكن ملاحظتها مباشرة فقط بأنها حقائق علمية، وأن كل تحديد لغوي أيضاً يجب أن يقع «في مصطلحات فيزيائية». ومن ثم فإن البحث بالنسبة له ليس إلا الإشارات اللغوية، الفعل الكلامي الفعلي الذي يتكون وحده من أشكال. ومع ذلك تعد المعاني التي تُعزى لهذه الأشكال (عناصر المثير ورد الفعل المناسبة) غير لغوية، ليست متاحة لعلم اللغة مباشرة، ومن ثم تُستبعد من مجال موضوع علم اللغة، ولا يجوز أن يستنتج من ذلك أن بلومفيلد قد تجاهل المعنى، بل إنه قد أكد دائماً أن اللغة «توفيق بين أصوات معينة ومعان معينة» (بلومفيلد ١٩٥٥، ص٢٧، وقارن أيضاً ١٣٧، ص١٦١). بيد أنه لا يمكن أن يوصف وصفاً علمياً إلا من خلال الإشارات اللغوية المناسبة «وفي مصطلحات فيزيائية»، لأنه ما يزال في الوضع الحال لمعرفتنا لا يمكن أن يدرك بدقة (انظر هلبش ١٩٧٠، ص٧٥ وما بعدها). فمثل هذه الظواهر

مثل المعنى نُظر إليها على أنها لا يمكن أن توصف وصفاً علمياً [٧٧] إلا إذا أمكن أن تُصاغ في شكل أقوال عن سلوك يمكن ملاحظته. غير أن ما يدرك في ذلك ليس المعنى ذاته، بل انعكاسه فقط في نموذج شكلي للتوزيع (انظر حول ذلك هلبش ١٩٧٠، ص٧٨ وما بعدها).

ويصل بلومفيلد إلى هذا الاستنتاج على أساس مفهومه للمعنى، الذي يتطابق – بمفهوم سلوكي كليةً – مع الموقف الذي ينتج فيه المتكلم منطوقه (انظر بلومفيلد ١٩٥٥، ص١٣٩، ١٥٨). فهو يساوي المعنى بسمات المثير ورد الفعل، التي تتماثلُ مع شكل لغوي، ويستنبطها بهذه الطريقة من المخطط السلوكي للمثير ورد الفعل، وعلى هذا النحو ينطلق – خلافاً لهيمسليف الذي يرغب في أن يصف المعنى مستقلاً عن أحوال الواقع الموضوعي وعلاقاته – بغير شك من موقف مادي، إذ إنه يجعل المعاني مستقلة عن ظواهر الواقع الموضوعي. بيد أن تصوره الأساسي السلوكي يحول بينه وبين أن تفهم المعاني على أنها ظواهر في إطار «نموذج داخلي للعالم الخارجي»، صور لمعطيات موضوعية – واقعية. وكان قد أثر ضيقُ مثل هذا الفهم السلوكي للمعنى (ربطه بمخطط المثير ورد الفعل) بهذه الطريقة تأثيرَ عائقٍ للمعرفة. فجوهر اللغة لا يمكن أن يُفسر على أساس بديل سلوكي للوضعية الجديدة الفلسفية (انظر موتش ١٩٧٤، ص٩٧ وما بعدها). ويثبت عائقاً للمعرفة بوجه خاص تقييدُ مجال موضوع علم اللغة بمفهوم فيزيائي في الأشكال اللغوية والإشارات اللغوية، أي في خصائص ملاحظة بصورة مباشرة لنصوص لغوية، وبذلك استُبعدت المعاني (التي تفهم على نحو غير لغوي) من موضوع علم اللغة، وهي حقيقة وجب أن تؤدي إلى غياب التحديد الاجتماعي عن النظر. ومع قصرٍ على الجانب الإشاري للغة استُمر في تقييد موضوع علم اللغة في مقابل تصور دي سوسير أيضاً.

١-٥-٣-٤-٣ تطور مناهج لغوية خاصة

وفي مقابل ذلك يكمن فضل تاريخي للوصفية الأمريكية في تعميق مناهج دقيقة للوصف اللغوي، مثل التوزيع والاستبدال والتحويل وتحليل المكونات (انظر فيلين ١٩٧٣، ص١٧). ولهذه المناهج وظيفة، في الظواهر اللغوية الممكن ملاحظتها بصورة مباشرة بمساعدة عمليات بسيطة، وهي تطوير كل المفاهيم الضرورية لوصف الجمل والنصوص. ويرمي هاريس بوجه خاص والتوزيعية التي تلته إلى هدف هو العثور على إجراءات عملية ينبغي أن تتيح التوصل إلى نتائج لا يرقى إليها شك بطرائق ملموسة؛ العثور على عدد محدود من المناهج وإجراءات التحليل التي تعمل مستقلة تماماً عن [٧٨] إدراج عوامل غير لغوية في أحكام لغوية، وتقدم وصفاً عاماً للبنية. وكان باعث البحث عن تلك الإجراءات التركيبية – العملية وتطويرها هو البحث عن إمكانات استبعاد كل حكم ذاتي لا يُضبَط، ولا يمكن ضبطه، ونقل مناهج بحث خاصة بالعلوم الطبيعية – دقيقة أيضاً إلى علم اللغة.

لقد أثّرت هذه المناهج بشكل جوهري مجموعة أدوات علم اللغة، وأثبتت بوجه عام صلاحيتها أيضاً في مجالات لتطبيق العملية لعلم اللغة، وانتشرت متجاوزة علم اللغة البنيوي في اتجاهات أخرى. ونتج تطورها عن وضع المعرفة العلمية، وناسب حاجات معينة للواقع الاجتماعي (مثل بحث لغات غير معروفة، والترجمة الآلية، وتعليم اللغات الأجنبية). ومن ثم لا يجوز أن يوجه نقد إلى هذه المناهج والإجراءات المطورة في علم اللغة البنيوي في ذاتها، ولا إلى إحكامها ودقتها أيضاً بل إلى خلفيتها الوضعية الجديدة وإلى إطلاقها، فيجب على علم اللغة أيضاً مثل العلوم الأخرى – ولاسيما على أساس كثرة جوانب موضوعه، «اللغة» – أن يستخدم مناهج مختلفة، إلى جانب المناهج التقليدية، مناهج بنيوية أيضاً، ولا يعمل كل منهما على مستويات

مختلفة للتجريد فقط، بل يكمل بعضها بعضاً أيضاً، وكلاهما ضروري لمواجهة كثرة جوانب الموضوع (انظر زفجينسي ١٩٧٣، ص١٢). ولا يبحث اللغوي عادة من الظاهرة المتنوعة إلا جانباً أو بعض جوانب، خُصصت لبحثها مناهج مميزة، وفي هذا السياق يجب أن يلحظ دور المناه البنيوية وأهميتها، التي لا يجوز بأية حال على نحو شمولي أن ينظر إليها على أنها تعبير عن تجريد علم اللغة من إنسانيته أو أيديولوجيته ونتيجة لذلك لا قيمة لها (انظر حول ذلك زفيجنسي ١٩٧٣، ص١٠٢، وص ١٠٨ وما بعدها). ويرى بعض العلماء السوفيت في البنيوية في بعض الأحيان كارثة، خطراً على علم اللغة الماركسي. ويجب على المرء أن يعترف في أثناء ذلك، إذا غُضَّ النظر عن الدعاوي المفرطة للبنيويين، أن نشوء مناهج بنيوية أمر طبيعي للغاية، حتى لو لم يوجد على الإطلاق واحدٌ مثل دي سوسير... والمنظرون الآخرون للبنيوية، فربما عثر المرء في البحث عن مناهج جديدة في علم اللغة في وقت سابق أو لاحق على مناهج بنيوية (سريرنيكوف ١٩٧٥/١٩٧٦، جـ٣، ص٢١٢، وانظر عن سريرنيكوف ١٩٧٣أ، ص١٧). وإذا انطُلِق من أنه يوجد المعيار الوحيد للإفادة من منهج، وهو هل يكشف عن خواص جديدة كموضوع البحث، فلا يستطيع المرء أن يشك بناءً على النتائج المتحصلة في القيمة العليا للمناهج المطورة في علم اللغة البنيوي، ولا تنتج عن النقد (الماركسي) للتوجه الوضعي لمدارس معينة في البنيوية أن بحث البنية اللغوية من خلال مناهج بنيوية معينة ربما كان من غير الممكن أن يتحدد بالماركسية مطلقاً [٧٩]. فاللغة لها بنية، وتجعل خصائصها من الضروري أن تطبق مناهج معينة لبحثها، وسوف تدخل مناهج بنيوية تستطيع أن تكشف عن خواص جديدة للغة تلقائياً إلى متحف علم اللغة. إن الأمر يتعلق بالأحرى بالأسس الفلسفية العامة لعلم اللغة البنيوي غير القابلة لأن تتحد في الحقيقة مع الماركسية، وتضلل علم اللغة البنيوي. ولا يستطيع المرء إلا أن يأمل في أن تتجاوز البنيويةُ الوضعيةَ الجديدة

والسبرانية الكامنة وبعض أفكار خاطئة لدى سوسير، وأن تكون المناهج البنيوية استكمالاً قيماً للبحث اللغوي إلى جانب كل المناهج الأخرى (سريبرنيكوف ١٩٧٥/١٩٧٦، جـ٣، ص٢٣١، وانظر أيضاً سريبرنيكوف ١٩٧٣أ، ص٤٥).

إن للمناهج البنيوية في علم اللغة قيمتها التي لا خلاف عليها، ولكنها لها حدودها أيضاً (انظر أيضاً البرشت ١٩٧٢، ص٩٦). وتبدأ الحدود هناك حيث إنها جُعلت مطلقة، وحيث طُبقت على أحوال لا يمكن أن تدرك معها بشكل كامل وكافٍ. ولا تصير حدودها وتحيزاتها واضحة بشكل خاص إلا حين تدعى بأنها تُغني عن مناهج عامة وفلسفية (للجدل المادي)، ولكن على العكس من ذلك فإنه لن يستغني من خلال منهجية عامة للمادة الجدلية عن مناهج لعلوم مفردة أُسِّست بشكل موضوعي: وبالأحرى لا يمكن أن تتحقق المنهجية العامة إلا بمناهج مميزة للموضوع، تستند إلى الجدلية الموضوعية للموضوع (انظر سريبرنيكوف ١٩٧٥/١٩٧٦، جـ٣، ص٢١٦، وما بعدها وروتشيتشكا وآخرين ١٩٧٩، ص٨٩ وما بعدها).

١-٥-٣-٤-٤ النظرية، ومجال الموضوع، والمنهج

بيد أن الوصفية الأمريكية قد وُفقت إلى صورة للغة (متحيزة ومن ثم خاطئة) شكلتها الوضعية الجديدة من خلال تصور مشوه عن العلاقة بين النظرية ومجال الموضوع والمنهج. ولا تكمن عيوب تصورها في التطبيق (الموفق) لمناهج بنيوية على الجانب الإشاري للغة، بل بالأحرى في تقليص حيادي للعلم عليها بوصفه نوعاً من التقنية المعرفية لتكوين مفهوم للمناهج (لايتكو ١٩٧٣، ص١٤٢)، في أولية غير مبررة للمناهج. وتفضي هذه الأولية للمناهج آخر الأمر إلى أن تحل المناهج محل النظرية، وأن يقتصر على المناهج (بينما في الحقيقة تقع أولية للنظرية قبل أولية

للمناهج). وتقضي هذه الأولية للمناهج في الوقت نفسه أيضاً إلى أن ينظر إليها فقط على أنها الموضوع الشرعي لعلم اللغة، وهي ما يمكن أن تفهم من خلال هذه المناهج في الوقت الحاضر فهماً صارماً ودقيقاً. وهكذا تعد صرامة المناهج ودقتها أهم من إدراك علاقات معقدة تتيح نظرات أفضل في جوهر اللغة وفي عملها. [٨٠] وتكلف صرامة المناهج ودقتها في البنيوية باهظاً باستبعاد المعنى، وأكثر من هذا استبعاد السياقات التواصلية والاجتماعية من مجال موضوع علم اللغة.

وهكذا لم تؤد أولية المناهج في الوصفية إلى إهمال للنظرية اللغوية فقط، بل إلى تقييد غير مبرر لعلم اللغة، وبهذه الطريقة إلى صورة متحيزة وغير كافية وآخر الأمر أيضاً محيرة عن اللغة، وبهذه الطريقة للوضعية الجديدة يُقَيَّد مجال موضوع علم اللغة من أولية غير جائزة للمناهج في مقابل النظرية. وانطلاقاً من المناهج الصارمة اقتُصر على الموضوع، وما يعرف من خلال المناهج الدقيقة يعد جوهر الموضوع. وثمة ظواهر مفرد للغة – تلك الظواهر للمستوى الإشاري، التي يمكن أن توصف بمناهج دقيقة – خاصة بالعلوم الطبيعية – تختار وتُعزل، وفي ذلك تضيع النظرة إلى الكل المعقد للموضوع. وتقضي الضرورة المتعلقة بنظرية المعرفة عن تجريدات مثالية – بدرجة أقوى مما هو لدى دي سوسير – إلى إطلاق هذه التجريدات المتحيزة، التي تُدَّعى بطريقة خاطئة للكل، وبهذه الطريقة تصير المناهج بوصفها وسائل معاونة عوائق للمعرفة.

١-٥-٤ النحو التوليدي في مدرسة تشومسكي

يُفرق في النحو التوليدي فيما يأتي بين نقد خارجي ونقد داخلي (انظر أيضاً كنجيسر ١٩٧٦، ص١٢٢ وما بعدها). ويفهم كنقد خارجي ذلك النقد الذي يُصاغ من وجهة نظر تقع خارج بديهيات النظرية (انظر تقويم البنيوية الكلاسيكية تحت

١ -٥ -٣). وعلى النقيض من ذلك يقبل نقد داخلي فروضاً أساسية نظرية محددة للنظرية المعنية، ويُتطلع مع النقد بدرجة أكبر أو أقل إلى مراجعة كبرى للنظرية. ويقع ذلك النقد الداخلي، واستمرار تطور النحو التوليدي في الوقت نفسه في علم الدلالة التوليدي (انظر ١ -٥ -٤ -٣ -١)، وفي نظرية الحالات الإعرابية (انظر ١ -٥ -٤ -٣ -٢) ويجب كذلك في هذا الفصل أن يجد مدخلاً استمرارُ التطور الذي أجراه تشومسكي نفسه في نظرية وفق نموذج المعيار (نموذج كتاب جوانب النظرية النحوية، انظر تشومسكي ١٩٦٥) (انظر ١ -٥ -٤ -٢). ويظل كلا التطورين اللاحقين — من تشومسكي نفسه، وتطور علم الدلالة التوليدي وكذلك نظرية الحالات الإعرابية — خارج إطار ما، ومن ثم يخضعان أيضاً للنقد الخارجي الممارس في هذا الإطار (انظر ١ -٥ -٤ -١).

١-٥-٤-١ نقد خارجي

١-٥-٤-١-١ تجاوز جزئي للبنيوية

[٨١] يُفهم النحو التوليدي ذاته بأنه تجاوز البنيوية الكلاسيكية (انظر هلبش ١٩٧٠، ص٢٩٧ وما بعدها)، فقد قام تشومسكي بلا شك بمحاولة حاسمة للانفلات من ضيق التصور اللغوي السلوكي لأنه رأي أن تساؤلات لغوية وسيكولوجية كثيرة وضعتها الفروض الرئيسية السلوكية في غير موضعها. وكما يمثل علم اللغوي البنيوي رفضاً وتجاوزاً لعلم اللغة التقليدي ونحو النحاة الجدد فإنه يجب أن يُرى تفسير جدلي لتاريخ العلم في النحو التوليدي بادئ ذي بدء على أنه تجاوز واضح وإبطال جدلي للبنيوية القديمة (روتشيتشكا ١٩٧٠، ص٧٨)، تجاوز، بداهة، استلزمته — حتى لا يُساء فهمه من جهة تاريخ الأفكار، ولا يقتصر تطور

العلم على تتابع داخلي للنظريات – شروط اجتماعية محددة، وتصورات فلسفية (انظر هارتونج وآخرين ١٩٧٤أ، ص١٦٠).

وقد أكد تشومسكي نفسه مراراً أنه لم يشك في التحليل الصارم والتجربة الدقيقة، وهو ما أدخله السلوكيون في علم اللغة، وأنجزوا به تحولاً من «التأمل النظري» إلى «العلم»، غير أنه قد انتقدها في الوقت نفسه بأنها ربما حاكت «البنية السطحية» لعلم الطبيعة فقط، وأنها في ذلك استبعدت الأسئلة الأهم للغة. وفي الحقيقة أدى تضييق دائرة نظرتها إلى آراء عميقة ونتائج مهمة غير أنه من غير الممكن أن تستخرج من هذه البحوث المفردة والعمل التجريبي مشكلات ذات أهمية محورية وشديدة الثراء (انظر مثلاً تشومسكي ١٩٦٨، ٥). ويطرح تشومسكي – خلافاً للبنيوية الكلاسيكية – السؤال المجاوز الآتي: أي إسهام يمكن أن تنجزه دراسة اللغة لفهم الطبيعة الإنسانية (١٩٦٨، ١). وبالنظر إلى حل هذه الأسئلة وأسئلة محورية أخرى يعني دي سوسير (بوصفه رائداً لعلم اللغة التصنيفي) بالنسبة له في الأساس تراجعاً في مقابل «النحو الفلسفي» (بمفهوم الإرث الديكارتي وهومبولت)، ومن ثم فإنه يتطلع إلى «تأليف» بين الاتجاهين، تتحد فيه مزاياهما (من جهة حقائق مفصلة، ومن جهة أخرى تعميمات مجردة) (انظر تشومسكي ١٩٦٨، ١، ص١٧ وما بعدها، وص٥٨). ويُحتاج إلى جانب ذلك إلى تحويل جذري لاتجاه النظر، إلى تحول من اللاعقلانية إلى العقلانية، إذ لم يعد يكفي لحل تلك الأسئلة المحورية مدخل من «الخارج» (من المواد الممكن ملاحظتها من الخارج)، بل مدخل من «الداخل» (من معارف المتكلم عن لغته، عن «كفاءته اللغوية») كان ضرورياً. فالأمر في ذلك يتعلق بمدخلين مختلفين يُعَدان مسارين متقابلين في الوقت ذاته، ويظهران في تاريخ علم اللغة مراراً في شكل ثنائية (انظر روبنز ١٩٧٣، ص٢، ص١١٨).

ويمثل النحو التوليدي من ناحية تاريخ العلم في مقابل التصور الوصفي - السلوكي لبلومفيلد ومدرسته تقدماً مهماً، وذلك من جوانب عدة:

1) خلافاً للبنيوية الوصفية تفهم لدى تشومسكي إلى الآن جوانب مهملة في الموضوع «اللغة»، فلم تعد نظريته تقتصر على تجزئة وتصنيف الأقوال اللغوية الموجودة في النصوص، بل تهدف إلى إيضاح جوهر اللغة في علاقته بالخواص الأساسية والسلوك الكلي للإنسان. وبهذه الطريقة تريد نظريته اللغوية أن تفسر أسس الاكتساب اللغوي وامتلاك المتكلم والسامع ناصية اللغة. وأدى ضم تلك السياقات الشاملة (وبخاصة: انتظام اللغة في سياقات سيكولوجية) إلى توسيع كبير لمفهوم النظام اللغوي، وفتح أيضاً منظورات جديدة لعرض النظام اللغوي. وبالنظر إلى تعميق معارفنا عن بناء النظام في لغات طبيعية يمثل النحو التوليدي في مقابل البنيوية الأمريكية الكلاسيكية تقدماً كبيراً، وحتى حين يُقَوَّم هذا التقدم بشكل نسبي؛ فهو تقدم يرتكز على نظرة عميقة في العلاقات، تقع بين النظام اللغوي وسلوك الإنسان، وأدت هذه الأفكار في مرحلة بداية النحو التوليدي - التي يقع فيها وضع نموذج مستقل للنظام اللغوي، بشكل مستقل عن المحددات الواقعة خارج النظام اللغوي في المركز - دوراً تابعاً، غير أنها تظهر بصورة متزايدة في محور الآراء التصورية لتشومسكي (انظر أيضاً بيرفيش وآخرين ١٩٧٣، ص٢٢، وموتش ١٩٧٤، ص١٠٧، وهارتونج وآخرين ١٩٧٤أ، ص١٦٤).

2) يرتبط بذلك جهد تشومسكي لتفسير اللغة على أنها ظاهرة عقلية، وتنشأ الحاجة إلى مثل ذلك التفسير بالنسبة له من أن تُعالج كحقائق لغوية، ليس فقط منطوقات موجودة في النصوص المعطاة (كما هي الحال في السلوكية)، بل المعرفة الحدسية لمتكلمين أكفاء عن ظواهر نحوية، «كفاءتهم اللغوية» Kompetenz (انظر هلبش ١٩٧٠، ص٢٩٧ وما بعدها)؛ هذه المعارف الحدسية للمتكلمين الأكفاء يُشترط أنها موجودة، ويجب - لأنها غير متاحة للملاحظة المباشرة - أن تُفسر. ومن هذه الناحية يعد هذا

الأساس العقلي للنحو التوليدي فكرة مضادة مباشرة للاعقلانية وسلوكية بلومفيلد، وهُوجمت بعنف من التيار البنيوي السائد آنذاك (لأن كل حجة عقلية، عُدَّت بداهةً غير علمية). ومع ذلك لا يجوز أن يستنتج من عدم الإمكانية أن العمليات العقلية تلاحظ مباشرة – بمفهوم تجريبي وسلوكي، فهي غير مدركة أساساً أو لا توصف إلا بمفاهيم ظواهر يمكن ملاحظتها مباشرة (في مصطلحات فيزيائية). [٨٣] ولما كانت اللغة ظاهرة عقلية، فقد استنتج تشومسكي من ذلك أن أسس النظرية اللغوية لا يمكن أن تُعزل وأن تُصاغ منها هي ذاتها بل يجب أن تُستنبط من عمليات معرفية، وأن تُحدد بنظريات سيكولوجية. وبهذه الطريقة لم يعد ينظر إلى اللغة على أنها مستقلة تماماً، بل إنها متضمنة في عمليات نفسية، وتفسر من خلالها وبخاصة من فِطَر نفسية عموماً لكائن طبيعي مجرد، هو الإنسان (انظر موتش ١٩٧٤، ص١٠٩ وما بعدها).

٣) يكمن بلا شك تجاوز للبنيوية الكلاسيكية (واقتصارها على المواد الممكن ملاحظتها مباشرة في النصوص) لدى تشومسكي أيضاً في الطبيعة الخلاقة للنشاط اللغوي، في إبداع **Kreativität** الاستعمال اللغوي. هذا الإبداع للاستعمال اللغوي الذي يتيح للإنسان أن يبني ويفهم بمساعدة كم نهائي (محدود) من العناصر والقواعد اللغوية كما لا نهائياً (غير محدود) من المنطوقات اللغوية (فكرة نقلها تشومسكي عن هومبولت حيث ترتبط بفهمه للغة على أنها «طاقة إبداعية» و «شكل داخلي»، انظر تشومسكي ١٩٦٦، ص١٩ وما بعدها، وص٢٩)، لا يمكن تفسيره بناءً على مواقف سلوكية، ويحتاج إلى جانب ذلك إلى نموذج للغة أكثر تعقيداً وأكثر ديناميةً (انظر حول ذلك أيضاً بيرفيش وآخرين ١٩٧٣، ص٢٢، وزوخسلاند ١٩٧٣ب، ص٩٥، وهارتونج وآخرين ١٩٧٤أ، ص١٦٣ وما بعدها).

٤) مما يميز النموذج الأكثر تعقيداً والأكثر دينامية الذي طوره تشومسكي حقيقة أنه لا يقتصر على تجزئة منطوقات موجودة في النصوص وتصنيفها،

وعلى الكشف عن إجراءات التحليل لوصف هذه المنطوقات – مثل الوصفية الأمريكية، بل يبحث عن القواعد التي تعد أساس هذه المنطوقات. وبذلك لا يحدد النحو التوليدي منطوقات لغوية موجودة فحسب، بل يطور القواعد التي تميز الجمل الجيدة السبك نحوياً في اللغة (وتفصلها عن الجمل غير النحوية، ويخصص لها وصفاً نحوياً. هذه القواعد متضمنة في الكفاءة اللغوية للمتكلمين (تقع هناك في تأثير متبادل مع الاستخدام الفعلي «Performanz»، وتمثل شرطاً للاستعمال اللغوي الخلاق. ومن ثم يمثل النحو التوليدي آلية توليدية واضحة ومجردة تتجاوز إلى حد بعيد ما صار في الوصفية موضوع علم اللغة (انظر روتشيتشكا ١٩٧٠، ص٧٩، وبيرفيش وآخرين ١٩٧٣، ص٢٢، وموتش ١٩٧٤، ص١٢٥).

٥) حتى يمكن أن تحقق هذه الآلية القاعدية وظيفتها، وهي إيضاح قدرة المتكلمين على بناء كم لانهائي بشكل محتمل من الجمل وفهمها وجب على تشومسكي أن يطور نموذجاً أقوى في التفسير ومتعدد الطبقات وكثير الأبعاد للغة (حول مفهوم تعدد الأبعاد انظر أيضاً أدموني ١٩٧١، وهلبش ١٩٧٧)، يتجاوز في نواح عدة النموذج التصنيفي – التوزيعي [٨٤] للبنيوية الكلاسيكية، وقبل أي شيء لا يمكن أن توصف بنية الجمل بأنها كم من العناصر والأقسام فقط (إذ توجد علاقات معقدة بين طبقات الجمل). ويكمن فضل تشومسكي في أنه قد بين أن الأبنية الصوتية والمعنوية المشكلة للنظام اللغوي لا يمكن أن يُعزا بعضها إلى بعض بشكل مباشر، بل إنها عبر مستويات عدة (مستويات التمثيل، والمكونات) مرتبطة بعضها ببعض من خلال أنظمة قاعدية مختلفة لها استقلال نسبي، وتشكل تدرجاً معقداً، وتجيز هذه الخواص للنظام اللغوي فقط بوصفه تدرجاً من أنظمة قاعدية مترابطة أن يُنتج بمساعدة قواعد نهائية كمّ لا نهائي بشكل محتمل من الجمل، ويُفسر تفسيراً دلالياً. ومن هذه الناحية يعني تصور تشومسكي تجاوزاً واضحاً لمواقف وضعية في علم اللغة داخل النظام اللغوي، وفي داخل

النظام اللغوي يُتخلى عن الاقتصار المتحيز للبنيويين على البنية السطحية، وبدلاً من ذلك يُفرق بين مستوى مجرد للبنية النحوية العميقة والبنية السطحية – بين الجوهر والظاهرة (انظر حول ذلك أيضاً بيرفيش وآخرين ١٩٧٣، ص٢، وموتش ١٩٧٤، ص١٢٥، وزوخسلاند ١٩٧٣ب، ص١٠٣).

وبهذه الطريقة طرحت على يد تشومسكي أسئلة جديدة ومهمة أثرى بها النظرية اللغوية التي حطمت إطار البنيوية الوصفية. وبديهي أن إجابات تشومسكي عن هذه الأسئلة الجديدة تعني أن المرء يمكن أن يتحدث عن تجاوز جزئي فقط، وليس تجاوزاً أساسياً لبنيوية بلومفيلد، عن تقدم نسبي فقط في مقابل البنيوية الكلاسيكية (انظر بيرفش وآخرين ١٩٧٣، ص٢ وما بعدها، وهارتونج وآخرين ١٩٧٤أ، ص١٦١ وما بعدها، وزوخسلاند ١٩٧٣أ، ص١٠٣). أما الحدود التي يظل تشومسكي أسيراً لها فتوجد بوجه خاص على النحو الآتي:

أ) ينظم النظام اللغوي في علاقات أكبر للسلوك اللغوي (متجاوزاً بذلك الإطلاق الحالي وعزل النظام اللغوي)، ومع ذلك لا ينظر إليه إلا على أنه ظاهرة محددة نفسياً وبيولوجياً وليس اجتماعياً (انظر حول ذلك ١ -٥ -٤ -١ -٢).

ب) يشترط مفهوم الكفاءة اللغوية لدى تشومسكي متكلماً / سامعاً مثالياً في جماعة لغوية متجانسة، ويستبعد بذلك تنوع اللغة، وكذلك العوامل الاجتماعية للتواصل (انظر حول ذلك ١ -٥ -٤ -١ -٥).

ج) يوسع تشومسكي حقاً النظرية اللغوية، ولكنه لا يفرق بين اللغة بوصفها نظاماً وجوهر اللغة (بوصفها وسيلة تواصل وأداة الفعل «اللغوي») بحيث تتقلص لديه النظرية اللغوية في النظرية النحوية – أو على العكس – تُحلل النظرية النحوية إلى نظرية لغوية (شاملة) (انظر حول ذلك ١ -٥ -٤ -١ -٧).

د) يقدم في الواقع نقداً صحيحاً للمادية الآلية [٨٥] والتجريبية، ولكن من مواقع

المثالية العقلانية، والديكارتية، ويؤسس بمساعدة ذلك الرجوع إلى الفلسفة المثالية نظرات لغوية عميقة (مثلما في الشموليات اللغوية) (انظر حول ذلك ١ -٥ -٤ -١ -٣).

هـ) ينظم تشومسكي النظام اللغوي في السلوك النفسي للإنسان، ويدرك علم اللغة أيضاً على أنه جزء من علم النفس، ومع ذلك فهو يقدم بذلك الأساس لتفسير نفسي مباشر لنماذج لغوية بمفهوم الترابط المباشر (انظر حول ذلك ١ -٥ -٤ -١ -٨).

و) برغم النظر العميق في تعدد أبعاد النظام اللغوي وتنظيمه متعدد الطبقات يظل بعض الأسئلة لدى تشومسكي مفتوحًا، وما يزال لم يوضح إلى الآن، يتعلق بهدف هذه المستويات وطبيعتها والعلاقة بينها، ولاسيما السؤال عن حال «البنية النحوية العميقة» (وعلاقتها بعلم الدلالة)، بل والسؤال – بناءً على ذلك أيضاً – عن العلاقة بين النحو والدلالة (انظر حول ذلك ١ -٥ -٤ -٢، و١ -٥ -٤ -٣).

١-٥-٤-١-٢ الطبيعة البيولوجية لا الاجتماعية للغة

برغم العلاقة التي افترضها تشومسكي، للنظام اللغوي بسلوك الإنسان يظل عيب جوهري قائماً، يرتكز على إهمال الطبيعة الاجتماعية للغة، إذ لما كان تشومسكي ينظر إلى اللغة الإنسانية – في الحقيقة – على أنها ذات أساس بيولوجي (انظر مثلاً تشومسكي ١٩٧٦، ص٤ وما بعدها)، فإن الطبيعة الاجتماعية (للغة) تبقى مهملة، إذ يفصل على نحو غير جدلي النظامَ اللغوي عن استخدامه في التواصل اللغوي وفي عملية المعرفة الإنسانية. ويعد النظام اللغوي ذاته – في الحقيقة – ذا أساس بيولوجي، ويؤسس جوهر اللغة من خلال كليات لغوية (بوصفها صوراً للفطرة عامة، وذات قرار بيولوجي)، ولا يراها بالنظر إلى صور فطرية عامة – نفسية فقط للكائن الطبيعي المجرد، الإنسان، أداة ونتاجاً للنشاط الاجتماعي

للإنسان. واستبعدت في هذا التعميم جوانب الحتمية الاجتماعية للغات إنسانية. ولا يجوز على أية حال أن يستنبط من فرضية تشومسكي عن استعداد لغوي إنساني مميز («افكار غريزية») – يجب أن تختبره العلوم الخاصة بالكفاءة، ولاسيما علم النفس عملاً بتكوين الصحة فيها – أن اللغة ظاهرة محددة بيولوجياً – ونفسياً فقط (انظر موتش ١٩٧٤، ص١٠٨ وما بعدها، وص١١٤، وص١٨١).

ومن البديهي الا يُختلف حول أن اللغة بمفهوم حقيقي خاصة بالإنسان فقط، ولا حول أنه توجد أسس بيولوجية للغة الإنسانية منها خاصة النظام الفسيولوجي للإنسان (انظر سريرنيكوف ١٩٧٥/١٩٧٦، جـ١، ص٧). ولكن لا يكفي أن اللغة لا تفسر إلا بيولوجياً فقط بوصفها «خاصية مميزة للنوع» [٨٦] (انظر زوخسلاند ١٩٧٣أ، ص٩٧ وما بعدها)، بل إنه مع ذلك لا يستنفد الوجود البيولوجي للإنسان، وهو شرط وجوده الاجتماعي، ذلك (كلاوس/ بور ١٩٧٥، ص٢٢٨). ففي الاتجاه البيولوجي لتشومسكي توجد صور الفطرة البيولوجية للإنسان بوصفها جوهر النوع، التي تستخدم لإيضاح اللغة الإنسانية، ومع ذلك فإن في تصور يتحدث عن إنسان (مفرد) يكمن «غموض مثالي»، تأمل نظري «الفردية مجردة» «الإنسان» يُجرد بشكل غير مشروع من الواقع الاجتماعي (انظر زيف ١٩٧٢، ص٦٤ وما بعدها).

وبهذه الطريقة تصير اللغة لدى تشومسكي ظاهرة عقلية، ولكنها ليست ظاهرة اجتماعية، فنظره لا يوجه إلى المجتمع، بل يتجه بصورة متزايدة إلى خواص كلية للغة وأسسها البيولوجية، ويفصل بذلك اللغة عن النشاط التواصلي وحتميتها الاجتماعية، ويعرضها بوصفها آلية مستقلة إلى حد بعيد عن التواصل والمجتمع (انظر هارتونج وآخرين ١٩٧٤أ، ص١٧٥ وما بعدها).

١-٥-٤-١-٣ عودة فلسفية إلى العقلانية و"الديكارتية"

كان أحد منطلقات تشومسكي اعتبار أن الإنسان في مدة قصيرة نسبياً ينمي على أساس المادة اللغوية المحدودة (نحو ما تقدم له) كفاءة لغوية شديدة التطور، تتيح له أن ينتج ويفهم عدداً لا نهائياً من الجمل بشكل محتمل، وقاده هذا الاعتبار إلى تساؤلات فلسفية، وآخر الأمر إلى السؤال الشامل، وهو ما الإسهام الذي يمكن أن ينجزه علم اللغة لفهم الطبيعة الإنسانية (انظر تشومسكي ١٩٦٨، ص١، وانظر أيضاً ليونز ١٩٧٠، ص٩٦). وبذلك يثبت مفهوم «الإبداع» عنصراً رابطاً بين آرائه اللغوية وآرائه الفلسفية (انظر نويمان ١٩٧٣ب، ص٢٠). ويجب لإيضاح إبداع الاستعمال اللغوي أن يحل التناقض بين محدودية معارفنا من جهة وعدم محدودية الكفاءة اللغوية من جهة أخرى، الذي يدرك على أنه جانب من التناقض الأكثر عمومية بين الخبرة والمعرفة بوجه عام، وردت هذه المشكلة تشومسكي إلى كلتا الإمكانيتين البديلتين للحل المتعلقتين بهذا التناقض، إلى التجريبية والعقلانية (انظر بيرفيش وآخرين ١٩٧٣، ص٥٣).

وحيثما ينظم تشومسكي نحوه التوليدي في حوار متعلق بتاريخ الفلسفة بين العقلانية والتجريبية، ينحاز بوضوح إلى العقلانية، ويمارس نقداً حاداً للتجريبية، فقد جذبه إلى العقلانية بجلاء أنه يُعترف فيها بخصائص الفهم الإنساني (في مقابل الظواهر الأخرى للمادة)، وتُفترض فيها «أفكار غريزية» [٨٧] يمكن أن يُحَل بمساعدتها «التناقض» السابق الذكر «المتعلق بنظرية المعرفة». وبالنظر للبعد الكبير بين المعارف الفلسفية والمتعلقة بعلوم الطبيعة والعلوم الاجتماعية في القرنين التاسع عشر والعشرين ومحاولات التفسير العقلانية في القرنين السابع عشر والثامن عشر يجب أن تظهر تلك العودة غير النقدية إلى العقلانية، خطأ متعلقاً بالمفارقة

التاريخية، يجب أن يجذب إليه أخطاء جديدة، وأن يفضي إلى إنشاء موانع معرفية جديدة (موتش ١٩٧٤، ص١٣٦ وما بعدها). وحتى تتجاوز المادة الآلية والسلوكية. من المؤكد أنه لم يحتج إلى عودة إلى عقلانية القرون الماضية، وبخاصة في المادية الجدلية (بوصفها تأليفاً) يُزال التعارض بين العقلانية والتجريبية (انظر زوخسلاند ١٩٧٣ب، ص٩٥).

وإذا كان تشومسكي يرتكز مع بعض الحق على العقلانية فإنه يفعل ذلك لأنه يرى هناك الجانب «النشط» للوعي الإنساني، وإقراراً بذلك أيضاً بمبدأ «الإبداع». ولم يكن هذا الجانب النشط (في الحقيقة على نحو مجرد) - كما صاغه ماركس (ماركس / انجلز ١٩٦٢، جـ٣، ص٥) في فرضيته الأولى عن فويرباخ – قد طُوِّر أساساً عن المادية (الآلية)، بل عن المثالية. ومع ذلك يتفق نقد تشومسكي للبنيوية الأمريكية من الناحية السطحية فقط مع نقد المادية الجدلية للمادية الآلية. وهذا ليس مفارقة تاريخية فقط، بل لا يفضي أيضاً إلى الإزالة الجدلية للتناقض بين ما هو تجريبي وما هو عقلي (انظر زوخسلاند ١٩٧٢، ص٣٠٧، وزوخسلاند ١٩٧٣ب، ص٩٥). ومن جهة أخرى لا يمكن أن يفهم انحياز تشومسكي للعقلانية على أنه انتقال تام إلى المثالية، لأنه لا يوجد أي تطابق بسيط بين التجريبية والعقلانية من جهة، وبين العقلانية والمثالية من جهة أخرى، حتى وإن سادت في التجريبية الملامح المادية وفي العقلانية الملامح المثالية (انظر كلاوس/بور ١٩٧٥، ص١٠١٠ وما بعدها)، وينتج عن ذلك الأسئلة الآتية: هل يتجاوز تشومسكي من توجهه الواضح إلى العقلانية حقيقة أوجه قصور جوهرية للتجريبية، وهل يتبنى بتوجهه آراء مثالية، وينقلها إلى النظرية اللغوية، وهل أو كيف تترابط آراؤه الفلسفية والخاصة بالنظرية اللغوية بآرائه السياسية (انظر بوجه خاص: بيرفيش وآخرين ١٩٧٣، ص٥٣ وما بعدها).

وبادئ ذي بدء تتجلى عودة تشومسكي إلى العقلانية في أنه ينشئ اتجاهاً تقليدياً، يطلق عليه «الديكارتية» أو «علم اللغة الديكارتي» (انظر هلبش ١٩٧٠، ص٣٠٧)، يظن أنه يمكنه به أن يؤسس نظريته اللغوية، وأن يحل السؤال الخاص بنظرية المعرفة بمفهوم العقلانية. وبهذه الطريقة أُقيم تعالق خاص بتاريخ المشكلة بين جهود مطابقة في الماضي وفي الحاضر، وطُرح السؤال عن رواد علميين (حتى يقوي موقفه الخاص) الذي يعد مشروعاً حقاً، حتى وإن كان يخفي في داخله خطر أن يصير إلى ملاحقة الرواد لتبرير آرائه الخاصة وتوكيدها (باتر ١٩٨١، ص١٢٨٥). [٨٨] ومع ذلك فإنه لا يكون مشروعاً ومثمراً إلا إذا أجيب عنه على أساس معارف دقيقة للسياق الفلسفي والخاص بتاريخ الأفكار، وفي ذلك يُدخل تشومسكي بقدر كبير معارف حديثة إلى الاستدلالات العقلانية (انظر موتش ١٩٧٤، ص١٣٨)، بحيث نشأ «اتجاه تقليدي غير مجانس» حقاً (انظر نويمان ١٩٧٣ب، ص٢٠، وبيرفيش وآخرين ١٩٧٣، ص٥٣)، لم تُنَظَّم فيه الأنحاء الفلسفية فقط (في تراث النحو العام والعقلي)، بل تضمن هومبولت أيضاً (ففي الواقع تأثر كانط Kant بأفكاره)، في هذا السياق يقوم فكر تشومسكي أيضاً على هومبولت، وتَلَقّي بعض مفاهيمه الرئيسية، ويجب أن يلاحظ هنا أن مفهوماً مثل «الشكل الداخلي للغة» أيضاً برغم كل اعتماد لتشومسكي على هومبولت ليس متطابقاً لدى كل منهما.

وفي الواقع يتعلق الأمر لدى تشومسكي بتبرير متأخر لأفكاره المتعلقة بالنظرية اللغوية من خلال عودة إلى الفلسفية العقلانية في قرون ماضية. وكان التأسيس «الديكارتي» لنظريته اللغوية في أعماله الأولى ما يزال غير موجود. فلم يُمهَّد إلا في عمل تشومسكي (١٩٦٥)، ثم وُسع في عمل تشومسكي (١٩٦٦)، وأجمل في عمل تشومسكي (١٩٦٨)، وكذلك في عمله سنة (١٩٧٦) (انظر حول

ذلك أيضاً زوخسلاند ١٩٧٣ب، ص٩٤). ويعد هذا التتابع الزمني مؤشراً إلى أن تشومسكي لم يعثر على نظريته اللغوية (مع مزايا كثيرة لا خلاف عليها ومقترحات قوية) بأية حال في طريق العقلانية الفلسفية، بل إنه يسعى إلى العقلانية الفلسفية «والديكارتية»، ليشرع في وقت لاحق نظراته المتعلقة بالنظرية اللغوية، ولم يكن منطلق تطوير نحوه التوليدي اعتبارات خاصة بتاريخ فلسفي ونظرية المعرفة، ولم يكن العودةَ المتعلقة بالمفارقة التاريخية إلى «الديكارتية»، بل كان نظراته العميقة التي كان قد اكتسبها من الاشتغال بالموضوع، اللغة (انظر بيرفيش وآخرين ١٩٧٣، ص٥٤، وموتش ١٩٧٤، ص١٣٨).

وحين يرجع تشومسكي إلى العقلانية الفلسفية و«الديكارتية»، فإنه يحرك من جهة الجانب النشط للوعي وإبداع اللغة إلى بؤرة النظر، غير أنه يرجع من جهة أخرى إلى الأفكار الغريزية لديكارت Descarte، التي لم تعد بالنسبة له ذات أصل إلهي، بل تقلص في فِطَر بيولوجية محضة، ويعزو للطفل «نظرية فطرية» لكي يصف بذلك «الاستعداد الفطري للطفل لتعلم لغة ما» (انظر تشومسكي ١٩٦٩أ، ص٤١ وما بعدها، وص٤٩ وغيرها). ويشترط تشومسكي بهذه الطريقة على الأقل سوء فهم اصطلاحي حين يقيم بطريقة استعارية علاقة بين المبدأ الإبداعي والأفكار الغريزية لديكارت. أما ما يتوارى خلفه فهو في الحقيقة استعداد فطري لاكتساب اللغة، استعداد يعد كيفاً مختلفًا تماماً عن البنية الفطرية النفسية، يقوم عليه تواصل حيواني. هذا [٨٩] الاستعداد جزء من جهاز المعرفة الإنساني، يعد نتاجاً لما قبل التاريخ البيولوجي والتاريخ الاجتماعي للإنسان؛ يواجه المعرفة الفردية بوصفها شيئاً سابق التجهيز، ويمكن أن يفهم على أنه «بديهية نسبية للمعرفة» (كلاوس/بور ١٩٧٥، ص١٠٢). وهكذا فالاعتراض على تشومسكي لا يختص بافتراض تلك الاستعدادات الفطرية، ولا الاستخدام الاستعاري ونقل مصطلحات

ديكارت أساساً أيضاً، بل بالأحرى بأن الاستعداد الفطري لاكتساب اللغة هو بالنسبة له حقيقة بيولوجية محضة، وإنكار علاقة ما هو بيولوجي بما هو اجتماعي وتاريخي، والمبالغة بهذه الطريقة في تأكيد ما هو بيولوجي، فتنشأ بيولوجية للإنسان فحسب (أي الاقتصار على هذه الصفة فيه) (انظر زوخسلاند ١٩٧٢، ص٣٠٧)، وبيرفيش وآخرين ١٩٧٣، ص٥٦، وص٦٢). ليس ثمة خلاف حول وجود الكليات بل الخلاف في تفسيرها العقلي بشكل متحيز بمعنى البيولوجية المذكورة آنفاً، بمعنى الفصل غير الجدلي بين ما هو بيولوجي ونفس عما هو اجتماعي (انظر أيضاً روتشيتشكا ١٩٧١، ص٦ وما بعدها).

لاشك في أنه يوجد تجهيز أساسي مورث ذو نمط جيني (جيني – بيولوجي) للاكتساب اللغوي لدى الإنسان لا يحتاج إلى تفصيل أي ربط مطلقاً بالتفسير البيولوجي على أنه «أفكار غريزية» (أي: لا يحتاج إلى أن يشينه هذا (التفسير) أيضاً)، إذ لا يمكن أن يُربط بها تطور أبنية إدراكية ربطاً تاماً (انظر روتشيتشكا ١٩٨١، ١٣٧١). وبديهي أن محيط هذا الإعداد المتعلق بصور الفطرة لا يمكن أن يفسر من خلال نظرة لغوية، بل يجب أن يفسر على أساس خلفية بحوث متعلقة بسيكولوجية التطور والأعصاب والتفكير والتعلم. وتحتاج هذه الفطرة المميزة للنوع حقاً إلى تفسير بيولوجي، ولكن لا يجوز أن توصف مستقلة عن الارتباط الاجتماعي للإنسان (انظر موتش ١٩٧٤، ص١٤٦ وما بعدها).

١-٥-٤-١-٤ الماركسية – الفوضوية (*) بوصفها تصوراً سياسياً

لم يتطرق تشومسكي إلى مجالين لغوي وفلسفي فحسب، بل إلى مجال سياسي أيضاً (انظر بوجه خاص تشومسكي ١٩٦٩ب، وتشومسكي ١٩٦٩ب، وتشومسكي ١٩٧٠أ، وتشومسكي ١٩٧٠ب، وتشومسكي ١٩٧٦، وتشومسكي ١٩٧٦ أيضاً، وتشومسكي ١٩٧٩، ص٣ وما بعدها) ولا تُعرَف نظريته اللغوية، وآراؤه الفلسفية والسياسية بأية حال دون ربط بعضها ببعض، بل إنها تتيح معرفة ترابط واضح بينها (انظر أيضاً ليونز ١٩٧٠، ص١٢ وما بعدها، وزوخسلاند ١٩٧٢، ص٣٠٥).

وتثبت في ذلك العقلانيةُ لدى تشومسكي عنصراً رابطاً بين آرائه السياسية واللغوية، وتشكلت من خلالها آراؤه اللغوية والسياسية أيضاً (انظر بيرفيش وآخرين ١٩٧٣، ص٦٣، وزوخسلاند ١٩٧٣ب، ص١٠٤ وما بعدها). ولقد أقام تشومسكي هذا الترابط نفسه: فهو يكمن في تصور للطبيعة الإنسانية، [٩٠] والحاجات الإنسانية، يعد فيه الرغبة في منطوق ذاتي خلاق، وفي ضبط غير مقيد لكل جوانب حياتنا وتفكيرنا، بأنها أهم حاجة إنسانية، ومن هذا الفهم للطبيعة الإنسانية والحاجات الإنسانية تنمو محاولة تصور أشكال النظام الاجتماعي التي قد تجيز التطور الأكثر حرية والأكمل للفرد، إمكانات كل فرد، وفي أي اتجاه يكون أيضاً، التي قد تجيز له أن يكون إنساناً كاملاً بمعنى «أن له أكبر مساحة لحريته ومبادراته» (تشومسكي ١٩٧٠أ، ص١٨٣).

(*) يعني مصطلح الفوضوية Anarchismus نظرية سياسية تقول بأن جميع أشكال السلطة الحكومية غير مرغوب فيها ولا ضرورة لها البتة وتنادي بإقامة مجتمع مرتكز على التعاون الطوعي بين الأفراد والجماعات

وتتوارى خلف ذلك بلا شك صورة إنسانية للإنسان والعالم ومجتمع مستقبلي مع إمكانات البسط الحر لكل القدرات الخلاقة للفرد، ولكن حتى حين نُوقشت بذلك مشكلةُ «اغتراب» الإنسان في الواقع الرأسمالي التي حللها ماركس، واعتماد تشومسكي على ماركس (فهو يستند إلى الأصول الفلسفية – الاقتصادية، ونقد برنامج جوتير) يظل في إطار ما يسميه هو نفسه «ماركسية – فوضوية» (انظر تشومسكي ١٩٧٠أ، ص١٧٨ وما بعدها). إنه لم يتجاوز حدود الليبرالية المدنية (انظر حول ذلك بيرفيش وآخرين ١٩٧٣، ص٦٤، وما بعدها، وزوخسلاند ١٩٧٢، ص٣٠٥)، لأنه لا يرى مخرجاً من «التغريب» في مجتمع محدد (إنساني – اجتماعي)، بل عبر تحقيق جوهر مجرد، و«مثالي» في مجتمع إنساني «عقلاني» مجرد إلى حد ما فقط، ويكيف من خلال ذلك مفهومه عن المجتمع مع تصوره عن الطبيعة الإنسانية للفرد الذي يقع في مركزه مفهوم «الإبداعية» (غير التاريخي، والمتحصل خارج أي تحديد أو حتمية اجتماعية). ومن هذه الناحية صيغت آراء تشومسكي الاجتماعية السياسية عن العقلانية البسيطة، وتتأكد العقلانية مع مفهومه المجرد عن الإنسان والمجتمع – وكأنه مذهب إنساني غير تاريخي (انظر زوخسلاند ١٩٧٣ب، ص١٠٤ وما بعدها) أساساً لتصوراته عن المجتمع (انظر أيضاً موتش ١٩٧٤، ص١٦٠، ١٧٣).

هذه الحال هي في الوقت نفسه إيضاح لتناقضين ظاهرين. يكمن التناقض الأول في أن علاقة تشومسكي بماركس (ولينين أيضاً) مزدوجة القيمة إلى حد كبير، فهو يرتكز من جهة على ماركس، ومن جهة أخرى يهاجم السياسة الماركسية – اللينية بقوة في البلدان الاشتراكية. ومن الملاحظ بشكل أدق أن تشومسكي ارتكز على ماركس <u>في مرحلة مبكرة</u> (الأصول الاقتصادية – الفلسفية) <u>ولينين في مرحلة</u> مبكرة (فرضيات – إبريل، والدولة والثورة) ورفض ماركس <u>في مرحلة متأخرة</u>، ولينين <u>في مرحلة متأخرة</u>. وهكذا يحاول – مع آخرين

– أن يقابل «المذهب الإنساني – الفلسفي» لماركس في مرحلة مبكرة بمذهب نظري «مضاد للإنساني» في الأعمال المتأخرة (انظر بيرفيش وآخرين ١٩٧٣، ص٦٧ وما بعدها، وزوخسلاند ١٩٧٣أ، ص٩٨). وإذا ما ارتكز تشومسكي –انطلاقاً من مفهوم إبداعيته المطلقة والحرية الفردية للإنسان – على الأصول الاقتصادية – الفلسفية ونظرية [٩١] «التغريب» (بوصفها نواتها) فإنه يرتكز في الأساس على ما ألغاه ماركس وانجلز أنفسهما منذ ١٨٤٥/١٨٤٦، ويجب نتيجة لذلك أن ينظر إليه على أنه ما قبل الماركسية (زيف ١٩٧٢، ص٦٤)، لأن هذا الرأي مازال مرتبطاً برأي تأملي عن فردية مجردة.

أما التناقض الثاني فيكمن في الانحياز السياسي المتباين لتشومسكي: فمن جهة انتقد المركّب الاقتصادي –العسكري للولايات المتحدة الأمريكية نقداً حاداً، وبرز خصماً شجاعاً وصارماً للحرب في فيتنام والتميز العنصري ومعارضة الاشتراكية (كان على نحو ما بطل اليسار الجديد، انظر ليونز ١٩٧٠، ص١٢ وما بعدها). ومن جهة أخرى توجد أقوال كثيرة ضد السوفيت، ويبرز «الحرية السياسية» المزعومة «للعالم الغربي»، ويراها مهددة من الأحزاب الماركسية (بوصفها بيروقراطيات منتخبة (انظر زوخسلاند ١٩٧٢، ص٣٠٦، والبرشت ١٩٧٢، ص٩٣، وزوخسلاند ١٩٧٣ب، ص١٠٤ وما بعدها، وموتش ١٩٧٤، ص١٧١ وما بعدها). هذا التناقض ناشئ عن إنسانية تشومسكي المجردة، رجوه إلى العقلانية بوصفها رؤية للعالم في المرحلة المبكرة للطبقة الوسطى، وعلى هذه الشروط يقوم موقفه المعارض للامبريالية، الذي لا يستطيع مع ذلك – لأنه يرتكز على هذه الشروط – أن يهدد الامبريالية (انظر موتش ١٩٧٤، ص١٧٤، وبيرفيش وآخرين ١٩٧٣، ص٧١ وما بعدها).

وفي الواقع يدافع تشومسكي باستمرار عن «إعادة بناء راديكالي» للمجتمع، يجب أن يحرر البواعث الإبداعية للبشر، ولكن لا يجوز أن ينجز أية أشكال جديدة للسلطة، ويفهم تحت «الاشتراكية» (التي تترادف لديه تقريباً مع «الفوضوية») هدفاً للتغير الاجتماعي، تحرير الباعث الخلاق للبشر (انظر تشومسكي، العام السابق ذكره، ص٤٧ وما بعدها). ولما لم يفهم هذا الإنسان فهماً تاريخياً فإنه يرى في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الاتحاد السوفيتي أيضاً نوعاً من «التقارب» Konvergenz (إذ أنشئت هناك تلك الأشكال الجديدة للسلطة)، التي لا تطابق مفهومه عن «الاشتراكية الليبرالية»، بل تناقضه (انظر تشومسكي، العام السابق ذكره، ص٥٤، وما بعدها، وص٨٢).

١-٥-٤-١-٥ قصر مفهوم – الكفاءة على المتكلم / السامع المثالي في جماعة لغوية متجانسة

إن موضوع النظرية اللغوية بالنسبة لتشومسكي في المقام الأول هو متكلم / سامع مثالي يحيا في جماعة لغوية متجانسة تماماً، ويعرف لغتها معرفة فائقة، ويصرف النظر عن تطبيق معرفته اللغوية في الاستعمال الفعلي عن شروط الأداء اللغوي غير وثيقة الصلة نحوياً (١٩٦٩أ، ص١٣، ١٩٦٥، ص٣). ويفهم نحو اللغة بأنه وصف للكفاءة اللغوية الكامنة للمتكلم – المستمع المثالي (١٩٦٩أ، ص١٥)، ويستخدم في ذلك مصطلح «النحو» بعدة معان بشكل منظم: فيقصد به تارة نظرية للغة [٩٢] ممثلة داخلياً في المتكلم، ويصفه تارة أخرى بالمدخل اللغوي إلى هذه الظاهرة (١٩٦٩أ، ص٤٠).

وفي الواقع يشترط التحليل البين للنحو إبراز عامل السلوك اللغوي المحدد (أي:الكفاءة اللغوية). وما تزال هذه الخطوة المنهجية الضرورية (إبراز الكفاءة) لا

تتضمن فرض أن الكفاءة اللغوية أقل واقعية من الأداء اللغوي المعقد: ومع أنها يمكن أن تلاحظ في أشكال مختلفة للسلوك اللغوي فقط، فإنها توجد كشرط من شروطه، ومن هذه الناحية يوسع تشومسكي في مقابل البنيوية الكلاسيكية من خلال تضمين الكفاءة اللغوية مجالَ التساؤلات الوثيقة الصلة بعلم اللغة، ويُوفّق إلى نموذج معقد حقاً للبنية اللغوية (انظر أيضاً بيرفيش وآخرين ١٩٧٣، ص٣٥ وما بعدها، ص٤٠).

وفي الحقيقة من خلال ربطه الكفاءة اللغوية بوصفها موضوع النظرية اللغوية بمتكلم – سامع مثالي، يحيا في جماعة لغوية متجانسة تماماً، برز السؤال، هل تؤثر شروط فلسفية عامة (للعقلانية) في التصور اللغوي وإلى أي مدى، وبخاصة في تحديد موضوع النظرية اللغوية لدى تشوميكي (انظر حول ذلك وما سيأتي موتش ١٩٧٤، ص١٧٣ وما بعدها). ويرتكز التجريد المثالي للكفاءة اللغوية الذي قام به تشومسكي على الشروط الآتية:

أ) على أنه يوجد نظام للقواعد، يحدد نحوية الجمل، ويعد أساس السلوك اللغوي الفعلي؛

ب) على أن المتكلم / السامع المثالي يمتلك ذلك النظام القاعدي مستقلاً عن شروط الأداء اللغوي؛

ج) على أن المتكلم / السامع المثالي يحيا في جماعة لغوية متجانسة تماماً.

ويتضمن الشرط المذكور في (جـ) تقليصاً للنحو في تلك الجوانب التي تعد غير وثيقة الصلة بالعوامل الاجتماعية. فهو ينفصل عن كل الفروق الاجتماعية، وينتقي كل الظواهر التي ترتبط بتنوع اللغة، وبتوفر «أشكال وجود» عدة، تشكل من جهتها نظاماً منظماً وفق وجهات نظر اجتماعية، وإقليمية ووظيفية. ولا يستطيع تشومسكي أن يقدر ذلك التنوع للغة، إذ إن كل العوامل الاجتماعية والتاريخية

والوظيفية التي تحدد الكفاءة اللغوية للمتكلم الفعلي، بناءً على المتكلم / السامع الذي افترضه في جماعة لغوية متجانسة، تظل مستبعدة من نظريته اللغوية، وتوجد في ذلك حجج طيبة على ضرورة أن يُلاحظ متكلم – سامع في جماعة لغوية متجانسة أيضاً، وكذا أن ينظر إلى تجانس اللغة على أنه مظهر للكفاءة اللغوية (انظر بيرفش ١٩٧٣أ، ص٤٢ وما بعدها). وفي إطار هذا الجانب يثبت أن مفهوم الكفاءة اللغوية لدى تشومسكي ضيق جداً، فهو لا يشتمل إلا على بعد واحد للكفاءة اللغوية، ومفهوم الكفاءة اللغوية المتعددة الأبعاد وحده يفتح الطريق لتفسير التراكب الطبقي للغة والتغير اللغوي. ولا يستطيع مفهوم الكفاءة اللغوية الأحادي البعد لدى تشومسكي [٩٢] أن يبين كيف ترتبط الكفاءة اللغوية للمتكلم / السامع بسلوكه الاجتماعي، وكيف تحددها عوامل اجتماعية معينة في إطار النشاط الاجتماعي.

ومن ثم فقد سُئِل بحق هل الجماعة اللغوية المتجانسة تجريد صحيح أم أنها لا تصلح تجريداً، لأنها تنفصل عن خواص جوهرية للشيء، إن تجريداً أو مثالية لا تكون دائماً ممكنة إلا حين لا تخفى على المرء السمات الأساسية للشيء، ويظل دائماً على وعي بما صُيِّر مثالياً، في أي اتجاه ولأي غرض، ممَ ولمَ (انظر نويمان ١٩٧٣أ، ص٢٨٠). وفي الواقع تعد الجماعة اللغوية المتجانسة بالنسبة لطرح مهام نحوية تجريداً مفيداً ومشروعاً، ولكنها قاصرة بالنسبة لطرح مشكلات تتعلق بالنظرية اللغوية، لأن الاختلاف الاجتماعي لا يمكن أن يفسره أفراد فئات وطبقات وجماعات من الأشخاص مختلفة دون إلغاء هذا التجريد، لأن وجود المتكلم / السامع الفعلي في جماعة لغوية غير مجانسة ليس من الخواص غير الجوهرية التي يمكن أن يغض النظر عنها عند طرح مشكلات عامة في نظرية لغوية (انظر حول ذلك زوخسلاند ١٩٧٢، ص٣٠٦، وزوخسلاند ١٩٧٣ب، ص١٠١، وهارتونج وآخرين

١٩٧٤أ، ص١٦٦، ونويمان وآخرين ١٩٧٦، ص٥١٦، ونويمان / موتش / فورتسل ١٩٧٩، ص٥٩).

وتفضي هذه المثالية لدى تشومسكي إلى فصل غير جدلي بين الكفاءة اللغوية والأداء اللغوي إلى حد أنه لا يمكن أن تفسر «تذوتية» النحو التي تنقلها طريقة استخدام اجتماعية، والمختلفة اجتماعياً (انظر زوخسلاند ١٩٧٣ب، ص١٠١). ومع ذلك يرتبط الشرطان المذكوران آنفاً أ) وب) بالتفريق بين الكفاءة اللغوية والأداء اللغوي، ولا يستبعد مفهوم تشومسكي للكفاءة اللغوية البعدَ الاجتماعي اللغوي فحسب، بل البعد البراجماتي أيضاً، لأن الكفاءة اللغوية لديه تُسوَّى بالكفاءة النحوية وتُقلَّص فيها. ولما كان يجب أن تتوفر للمتكلم في التواصل معارف أكثر بكثير من قواعد النحو، فقد تأكد أن مفهوم تشومسكي للكفاءة اللغوية في إطار هذا الجانب أيضاً أنه ضيق للغاية (انظر هارتونج وآخرين ١٩٧٤أ، ص١٦٦). ففي التواصل يجب ألا يكون الإنسان قادراً فحسب على بناء جمل صحيحة وفهمها (وإلحاق أبنية بها) بل على الفصل، على نحو كفء أيضاً، فيما إذا كانت جملة ما محددة نحوياً بأنها صحيحة تستخدم في السياق الصحيح والمقام السديد. وبناءً على ذلك توجد بعض ظواهر ذات طبيعة براجماتية تؤثر في النظام اللغوي، وتجد انعكاسها المباشر هناك (أي وجب أن تكون أجزاءً من الكفاءة النحوية). على أية حال يعد قصد المتكلم ومعرفة الموقف غير لغويين، غير أنه مما لا شك فيه أن الصياغة اللغوية لمنطوقات مراعية للموقف ومتعلقة بالقصد على نحو مناسب ضمن موضوع علم اللغة. ولأن هذه المنطوقات ليست جزافية، وفردية و«بدائل» غير منظمة في النظام اللغوي (بل هي بلا ريب – انطلاقاً من الهدف – ظواهر محددة، ويمكن إدراكها من خلال قواعد، [94] ولكنها لا يمكن أن تفسر بمفهوم تشومسكي للكفاءة الضيق للغاية) نشأ مطلب توسيع مفهوم

الكفاءة اللغوي (انظر كونراد / شتويبه ١٩٧١، ص٣٠ وما بعدها). وكما يصور مفهوم تشومسكي للكفاءة توسيعاً في مقابل مفهوم دي سوسير للغة المعينة (ما يزال لم يُستبعد منه النحو، ولم يعد يشك أحد اليوم في نظاميتها) فإنه يجب الآن مرة أخرى أن يُوسع إلى «كفاءة تواصلية» شاملة (يجب أن تضم البعد الاجتماعي اللغوي والبعد البراجماتي أيضاً).

وربما يؤدي هذا التوسيع بداهة إلى أن الفصلَ المطلق بين الكفاءة والأداء ربما يُلغى، لأن الأمر لم يعد يتعلق بمفاهيم منفصلة (انظر كونراد / شتويبه ١٩٧١، ص٣٥). ومازال مفهوم الأداء لدى تشومسكي أيضاً يشتمل على بعض قيود في مقابل المفهوم الشامل للنشاط اللغوي لأن آليات الأداء لديه لا يُنظر إليها على أساس خلفية عمليات اجتماعية، بل باعتبارها مجريات خاصة بنفسية الفرد ذات شروط مميزة للنوع. أخيراً تظل الكفاءة لديه نشاطاً فردياً يُنتظم في ترابطات نفسية أخرى، وليس في ترابطات اجتماعية ومجتمعية. ومع ذلك فإن توسيعاً بسيطاً لمفهوم تشومسكي للكفاءة ليشمل البعد الاجتماعي (أي من خلال تضمين تحديد اجتماعي) غير ممكن، طالما ظل الحفاظ على التقابل المتحجر غير الجدلي بين الكفاءة والأداء، ولم يراعَ المجتمع إلا في نظرية للاستعمال اللغوي، تتبع النظرية النحوية (بوصفها نظرية للكفاءة) (انظر هارتونج وآخرين ١٩٧٤أ، ص١٧٠، وزوخسلاند ١٩٧٣ب، ص١٠١).

وحتى حين يقصر تشومسكي بمثاليته المتميزة والفعلية المتعلقة بمتكلم / سامع مثالي في جماعة لغوية متجانسة، عن تقدير الجانب الاجتماعي والجانب التاريخي أيضاً (بل يظل أسيراً للعقلانية الفلسفية)، فمن المشروع والضروري منهجياً إجراء تجريد لذلك النحو المتجانس لأنه يمكن على هذا الأساس فقط أن تُطَور

فروض عن أنحاء مختلفة اجتماعياً وإقليمياً ووظيفياً، ويشترط بحثُ السؤال: ما الحتميات التي تصلح في نظام غير متجانس فيما يقال عنه لغات.نظراتٍ عميقة في حتميات حالة أبسط (في النحو المتجانس) (انظر بيرفيش وآخرين ١٩٧٣، ص٤٢، وموتش ١٩٧٤، ص١٧٥). ولذلك لا يجوز أن تتجز مثالية متكلم مثالي في جماعة لغوية متجانسة بادئ ذي بدء إذ لا توجد حقيقة أية جماعة لغوية واقعية متجانسة ولا يوجد أي متكلم واقعي متجانساً أيضاً في حقيقة الأمر (وهو ما لم يفترضه تشومسكي أيضاً، انظر أيضاً تشومسكي ١٩٧٩، ص٥٤ وما بعدها، وص١٨٩ وما بعدها). ويتأكد أنها مشروعة وضرورية من الناحية المنهجية من خلال أنها تُطبق (ويجب أن تطبق) بنجاح عند ممارسة الأوصاف النحوية، وأن هذا التنوع نفسه يمكن أن يعرض بصورة غير كافية من الناحية العلمية دون إسقاط التجريد المذكور (بوصفه نقطة ارتكاز) على التنوع أيضاً [٩٥] (انظر روتشيتشكا ١٩٨١، ص١٣٧٤). وأخيراً يتعلق الأمر بمثاليات صحيحة هناك أيضاً، حيث لا توجد لغة أدب موحدة (على سبيل المثال عند إعادة بناء ما هو هندو أوروبي أو ما هو جرماني عام، بل عند الوعي بالمعيار الخاص بالمتكلم الحقيقي للهجة أيضاً).

١-٥-٤-١-٦ الإنجاز وحدود مفهوم الإبداع

يرجع مفهوم تشومسكي للجانب الإبداعي للغة إلى رأي هومبولت القائل إن اللغة «يجب أن تصنع من وسائل نهائية استعمالاً لا نهائياً» (تشومسكي ١٩٦٩أ، ص٩). فالجانب الإبداعي بالنسبة لتشومسكي خاصية جوهرية وعالمية لكل اللغات، تكمن في أن اللغة «وسيلة مهيئة للتعبير حسبما يراد عن أفكار كثيرة وردود أفعال مناسبة في مواقف كثيرة جديدة حسبما يراد» (تشومسكي ١٩٦٩أ، ص١٦). ويعد الاستخدام الإبداعي للغة قدرة مميزة للبشر، وتعد هذه القدرة اللغوية

أساساً فطرياً لاكتساب كفاءة خاصة (في أية لغة مفردة). لقد زحزح تشومسكي هذا المبدأ الإبداعي للغة الإنسانية بوصفه جانباً للوظيفة الخلاقة للوعي الإنساني إلى مرمى النظر من جديد، ولاسيما في رد فعل على البنيوية الأمريكية التي كانت أسسها السلوكية قد غيرت النظر إلى الخاصية الإبداعية للاستعمال اللغوي (انظر أيضاً زوخسلاند ١٩٧٢، ص٣٠٧). ويتعلق الأمر بوجه خاص (ويُقوِّم هذا بأنه تقدم معرفي) بالآراء الآتية:

١) بأن المعرفة اللغوية المفترضة لا يجوز أن تقتصر على إحكام قواعد نحوية ودلالية، بل يجب أن تضم القدرة على إنشاء تعلق موقفي مفترض.

٢) بأن الكم اللانهائي من الجمل بشكل محتمل ليس كماً من جمل جاهزة محفوظة (مختزنة) في رأس الإنسان، بل يُولد بمساعدة كم نهائي من العناصر وكم نهائي من القواعد (هكذا فقط يمكن أن تصير لا نهائية الفكر مادية من الناحية اللغوية، وأن تعمل اللغة بوصفها «واقعاً مباشراً للفكر»).

٣) بأن الاستعمال اللغوي نتيجة لذلك لا يُرجَع إلى مخطط المثير – ورد الفعل السلوكي، ولا يُفسَّر كرد فعل مرتبط بمنشط على مثيرات محددة، لأن «الحرية» في مقابل مخطط المثير ورد الفعل ترتبط بإنتاج أفكار وجمل جديدة في سياق مواقف جديدة (انظر حول ذلك بيرفيش وآخرين ١٩٧٣، ص٢٣ وما بعدها، وزوخسلاند ١٩٧٣أ، ص١٠٠)

ويثبت أن مفهوم تشومسكي للإبداع صيق للغاية أيضاً بالنظر ابتداءً [٩٦] إلى ما يفهم تحت ردود فعل مناسبة في مواقف جديدة كثيرة حسبما يراد، فلا يجوز أن تفهم على أنها مجرد تنوعات داخل إطار مقدم، بل يجب أن تفهم أساساً على أنها مفتوحة ومتنوعة إلى حد تَضمُّن إمكانية تغيير العالم من خلال البشر، ويجب نتيجة لذلك أن تُنشأ علاقة بالحقيقة القائلة إن الإنسان يوجد بنفسه شروطَ نشاطه في

عملية التبادل الاجتماعي للمادة مع الطبيعة، وكذلك بالحتميات التي تحدد هذه العملية، ومن ثم أيضاً تكفل نشوء علاقات طبيعية واجتماعية جديدة مع مواقف جديدة ممكنة (انظر بيرفيش وآخرين ١٩٧٣، ص٢٤). ولأن تشومسكي ينظر في ذلك إلى اللغة على أنها ظاهرة عقلية، وليست ظاهرة اجتماعية فإن مفهومه للإبداع يظل في إطار العقلانية أيضاً، فالاستعمال اللغوي الخلاق بالنسبة له خاصية «للمتكلم المثالي» في جماعة لغوية متجانسة، وليس خاصية للفرد الإنساني الواقعي في ترابط مع إنجازه العملي والنظري في بيئته الطبيعية والاجتماعية (انظر أيضاً زوخسلاند ١٩٧٣أ، ص١٠٠). وبينما تعد قدرة البشر على معرفة العالم وتغييره الأساس الحقيقي لتفسير الجانب الخلاق للاستخدام اللغوي، قلّص تشومسكي مشكلة الاستعمال اللغوي الخلاق في خواص اللغة والنشاط العقلي على الإطلاق، ولا ينظر إليها إلا تحت جانب القدرات العقلية الأساسية واللغوية خاصة لإنسان مجرد، وبهذه الطريقة تُستبعد علاقة الاستعمال اللغوي الخلاق بالنشاط العملي والعقلي للإنسان، ولا يُفصل الاستعمال اللغوي الخلاق عن العملية الكلية للنشاط الإنساني من الناحية المنهجية فحسب بل تبدو أسسه أيضاً ظواهر مستقلة محللة فلسفياً (موتش ١٩٧٤، ص١٣٩).

وبذلك يُقيَّد مفهوم الإبداع لدى تشومسكي على نحو حاسم: فهو يعرف تفسيراً مجرداً – مثالياً، يُفصل فيه ما هو خلاق عن شروطه الاجتماعي. يوجد بلاشك خواص شاملة وجانب خلاق للغة، وهذا الجانب نتاج اجتماعي وليس طبيعياً ببساطة، ولا يُفسر بيولوجياً فقط أيضاً (انظر نيومان ١٩٧٣ب، ص٢٢ وما بعدها) إن تفسير تشومسكي البدهي – المثالي للإبداع (المتضمن إطلاقه أيضاً) ليس له جذوره في عقلانيته الفلسفية فحسب، بل له عواقب صعبة أيضاً – عبر معارضته

للحتمية ومفهومه المجرد للحرية – بالنسبة لآرائه الفلسفية التي تطورت من خلال ذلك إلى الفوضوية (انظر حول ذلك البرشت ١٩٧٢، ص٨٨ وما بعدها، وص٩٣).

١-٥-٤-١-٧ تقليص النظرية اللغوية في النظرية النحوية

[٩٧] لا يعني النقد الضروري للخلفيات الفلسفية النظرية تشومسكي اللغوية(انظر ١ -٥ -٤ -١ -٣) - بما في ذلك القيود الناتجة عن ذلك بالنسبة لمفهومه للكفاءة اللغوية (انظر ١ -٥ -٤ -١ -٥) وآراؤه عن الاستعمال اللغوي الخلاق (انظر ١ -٥ -٤ -١ -٦) – لا يعني بأية حال أن أعماله اللغوية لم تستخدم نظرات جديرة بالاعتراف بها في بناء الأنحاء وعملها، ولا أية تجديدات لعرضه. على العكس من ذلك تماماً: فنظراته في النظام اللغوي والجهاز الداخلي للنظرية النحوية لا يستهان بها إلى حد أن علم اللغة المستقبلي لن يمكنه أن يتخلى عن رصيد نحوه التوليدي (انظر أيضاً زوخسلاند ١٩٧٢، ص٣٠٨، وبيرفيش ١٩٧٣، ص٧١). ومع ذلك فلا يجوز أن يفضي هذا الاعتبار إلى إقرار كل آرائه اللغوية أو حتى آرائه الفلسفية والسياسية. ولا ترتبط المقدمات والتضمنيات الفلسفية والسياسية ضرورة بمفهوم النحو التوليدي في حد ذاته، تلك التي ربطها تشومسكي بنحوه التوليدي، ولها بنحوه التوليدي علاقة داخلية محددة، وإن كانت غير اضطرارية في كل التفصيلات (نويمان وآخرين ١٩٧٦، ص٥١٧).

بيد أنه يجب أن يُفرق بوضوح داخل آراء تشومسكي اللغوية أيضاً بين نظرية نحوية ونظرية لغوية، إذ يلاحظ غالباً أن تشومسكي بوجه عام لا نزاع حوله طالما ظل نحوياً، ولكن يصير محل نزاع بقدر كبير حين لم يعد يفهم نحوه التوليدي على أنه نحو فقط، بل على أنه تفسير علمي للغة على الإطلاق (انظر على سبيل المثال روبنسون ١٩٧٥، ص٥٣) وبعبارة أخرى: إن النحو التوليدي قد جلب نظرات جوهرية

إلى نظام اللغة (إلى النحو)، غير أنه لا يجوز أن يواجهنا بدعوى اكتشافه جوهر اللغة وإنجاز نظرية لغوية شاملة: فهذه الدعوى تنتج عن أن تشومسكي نفسه يتحدث باستمرار عن «نظرية لغوية» (انظر على سبيل المثال تشومسكي ١٩٦٩أ، ص١٣ وما بعدها)، ولا يعني في الأساس نظرية نحوية. وفي الواقع تُحَدَّد لدى تشومسكي نظرية نحوية ونظرية لغوية إلى حد بعيد، إذ تُقلَّص النظرية اللغوية في النظرية النحوية أو من اتجاه معكوس – تتجسد النظرية النحوية في نظرية لغوية بشكل مطلق.

وينتج الفهم الشديد الضيق للنظرية اللغوية لدى تشومسكي عن أنه يفصل اللغة بوصفها نظاماً عن النشاط العقلي والعملي الكلي للإنسان حقيقةً، ويجردها على نحو لا مبرر له من الجانب الاجتماعي والتاريخي، ويفصل الاستخدام اللغوي عن الكفاءة اللغوية ويضعه خلفها، ويعد الكفاءة اللغوية ذاتها في حقيقة الأمر ناتجة عن التطور البيولوجي فقط، وترتبط بمتكلم / سامع مثالي في جماعة لغوية متجانسة تماماً [٩٨] (تجريد، مفيد وضروري أيضاً لطرح مهام نحوية، ومع ذلك فهو قاصر بالنسبة للمشكلات المتعلقة بالنظرية اللغوية). بهذه الطريقة لا يمكن أن يدرك جوهر اللغة، وتظل بوجه خاص أسباب وشروط نشوء اللغة ووظيفتها وتطورها بوصفها وسيلة تواصل اجتماعية وأداة للفعل غير واضحة – (انظر نويمان ١٩٧٤، ص٧٣، وزوخسلاند ١٩٧٧، ص٨١).

ونتيجة لذلك يجب أيضاً أن تُصاغ مهام نظرية لغوية بشكل أشمل في أفكار تشومسكي عن النظرية النحوية (انظر موتش ١٩٧٤، ص١٦١ وما بعدها). ويتطلب السؤال عن الشكل المحدد للنحو وعن دوافع تطوره بعداً جديداً للتفسير، ويشترط خاصةً مراعاة العلاقات الجدلية بين النظام اللغوي واستعماله في عملية المعرفة الاجتماعية والاستخدام، ولما كانت اللغة عبر التواصل متضمنة في علاقات

اجتماعية أشمل، فثمة حاجة إلى نظرية أشمل للتواصل بوصفها شرطاً للطبيعة الاجتماعية لنظام العلامات «اللغة» (لوصف شروط شكل النظام اللغوي وتغيره). ومن جهة أخرى يتيح النظام اللغوي (النحو) ابتداءً التوصيل، بحيث لا يمكن غض النظر عن هذه العلاقة الجدلية بين النظام اللغوي والتواصل اللغوي – مع أولية التواصل.

ومن غير الممكن أيضاً أن ينظر إلى النظرية النحوية في النحو التوليدي على أنها أساس ودعامة نظرية لغوية شاملة، على أنها محورها. هذا خاصةً يجب أن يتم ويَكْمُل من خلال توسيعات (انظر هارتونج وآخرين ١٩٧٤أ، ص١٥٩). لقد قَرَّب ذلك التصور ابتداءً نماذج علامات سيميوطيقية (ذات علاقات نحوية ودلالية وبراجماتية)، ونُقِلت من هناك بطريقة متعجلة إلى لغات طبيعية، فيها العلاقات أكثر تعقيداً: فكل لغة طبيعية هي نظام للعلامات أبدعه الإنسان لأغراض محددة، وتحدد الشروط الاجتماعية والنفسية لوجود هذه اللغة وهدفها الاجتماعي أيضاً تنظيم بنيتها النحوية والدلالية، بحيث تُعلم البراجماتية أولاً الإطار الاجتماعي الذي يُنتظم فيه أيضاً المستويان النحوي والدلالي للتجريد. ومن ثم لا يجوز للمرء عند تأسيس نظرية لغوية ألا يغض النظر ببساطة أيضاً عن العلاقات البراجماتية والتواصلية بحجة (في الأساس مازال أسيراً للوضعية المنطقية) أن هذه تتبع التدرج المنطقي للنحو والدلالة. ويبدو كذلك أن مثل هذا التصور عن توسيع نظرية نحوية إلى نظرية لغوية يقدمه سياق تاريخ العلم: وكما اقتصرت البنيوية في البداية على النحو، وبعد ذلك أُضيف – في النحو التوليدي – مكون دلالي مفسر في بادئ الأمر إلى النحو غير الدلالي أصلاً، فإن المرء يظن الآن أنه يمكن أن يُضاف إلى نموذج النحو (المكون من النحو والدلالة) مكون براجماتي تكميلي [٩٩] - كأنه مضاف إليه. وبهذه الطريقة تُبسَّط العلاقة بين النظام اللغوي والتواصل تبسيطاً شديداً (انظر موتش

١٩٧٤، ص٧٠ وما بعدها)، لأن النظرية النحوية لا يمكن ان تعالج من البداية كأنها نظرية منعزلة، بل يجب أن تُتصور كأنها نظرية جزئية في مركب من النظريات التي تصور جوانب مختلفة للغات طبيعية، وتقع في علاقة معقدة فيما بينها (انظر موتش ١٩٧٥، ص٩). ومن ثم يمكن ألا توسع النظرية النحوية (على أنها للنظام اللغوي) بشكل إضافي إلى نظرية لغوية أكثر تعقيداً. النظرية اللغوية يمكن بالأحرى أن تصاغ على أساس نظرية أشمل للتواصل اللغوي فقط، وبعد ذلك يمكن أن يقرر ما عناصر النظرية النحوية (أيضاً، النحو التوليدي) التي يمكن أن تركب في هذه النظرية اللغوية.

ولا يتضمن هذا الرأي عن العلاقة بين النظرية النحوية ونظرية التواصل اللغوي أن كل المفاهيم الأساسية وظواهر النحو لا يمكن أن تحددها إلا نظرية للتواصل. من الناحية النظرية ثمة ثلاث نقاط ممكنة حول هذه العلاقة (انظر حول ذلك نويمان / موتش / فورتسل ١٩٧٩، ص٦٨ وما بعدها، وانظر أيضاً الموسوعة الصغرى ١٩٨٣، ص٤٩٠ وما بعدها):

١) النظرية النحوية مستقلة عن نظرية التواصل (أو الاستخدام)، وعلى العكس من ذلك تشترط نظرية التواصل النظرية النحوية).

٢) كل المفاهيم الأساسية للنظرية النحوية لا يمكن أن تفسر إلا على أساس نظرية للتواصل اللغوي.

٣) توجد مفاهيم جوهرية للنظرية النحوية، تدعمها نظرية للتواصل، ولكن ذلك لا يسري على كل مفاهيم النظرية النحوية.

وبينما يعد (١) تصور تشومسكي، تُستخلص أحياناً من النقد الصحيح لـ (١) النتيجة (٢) – غير الصحيحة كلياً. ولما لا يمكن أن تُفسَر كل المفاهيم والظواهر النحوية الأساسية بمفاهيم نظرية للتواصل اللغوي (انظر أيضاً هايدولف وآخرين

١٩٨١، ص٨٤ وما بعدها، وهلبش ١٩٧٩أ، فإن النقطة (٣) هي الأنسب. فاللغة لا تفهم إلا بوصفها نشاطاً اجتماعياً، ولا تزول بناءً على أسس بيولوجية أيضاً إلى فصل غير جدلي بين ما هو اجتماعي وما هو بيولوجي مثل النهج المعكوس (لتشومسكي) (انظر أيضاً نويمان/ موتش/ فورتسل ١٩٧٩، ص٦٩).

٨-١-٤-٥-١ تضمنيات نفسية في النحو التوليدي

[١٠٠] بعد أن صار تشومسكي أساساً في إرث «علم لغة مستقل» (انظر تشومسكي ١٩٥٧) وسَّع مجال موضوع نحوه التوليدي فيما بعد، وفهم علم اللغة بقدر متزايد على أنه فرع من علم النفس الإدراكي «فصل من علم نفس الإنسان» (تشومسكي ١٩٦٨، ص٥٩). لقد بدأ هذا التطور مع كتاب تشومسكي سنة (١٩٦٥)، وصار أكثر وضوحاً مع كتاب تشومسكي (١٩٦٦)، وتشومسكي (١٩٦٨)، وتشومسكي (١٩٧٦). وقد أفضى إلى تضمينات نفسية في النحو التوليدي، إلى افتراضات محددة حول كيفية الوجود النفسي في النظام اللغوي (انظر ليونز ١٩٧٠، ص٨٣ وما بعدها وموتش ١٩٧٥، ص١٠ وما بعدها). ويكمن هذا التوسيع في أن تشومسكي لم يجعل اللغة فقط موضوع نحوه التوليدي، بل بناءً على ذلك أيضاً كفاءة المتكلم / السامع المثالي فيما يتعلق بلغة جماعية، ويفهم النحو على أنه وصف الكفاءة اللغوية الداخلية للمتكلم / السامع المثالي، ويدرك الكفاءة على أنها «معرفة المتكلم – السامع بلغته (تشومسكي ١٩٦٩أ، ص١٤). وبذلك يستخدم تشومسكي مصطلح «النحو» بشكل منظم بمعان عدة، لأنه يعني تارة نظرية لغة المتكلم الممثلة في داخله، ويسم تارة أخرى المدخل اللغوي إليها (تشومسكي ١٩٦٩أ، ص٤٠). وقد أحدث هذا التعدد اعتراضات شديدة من قبل علماء النفس (انظر أ.أ. ليونتيف ١٩٧٥، ص٩٠ وما بعدها). وفي الواقع يؤدي التعدد

المنظم لمعنى مفهوم الكفاءة لدى تشومسكي إلى عدم وضوح محدد، إلى تبديل للمستويات المختلفة لعلاقة الارتكاز، لأن النحو التوليدي بوصفه معرفة لعالم اللغة هو شيء آخر غير ما يتوفر للمتكلم على أنه نحو داخلي (انظر هارتونج وآخرين ١٩٧٤أ، ص١٦٩). لقد عيب على «اضطراب» تشومسكي، ذلك لأنه يخلط ما يفعله النحو بما يفعله المتكلم، ولأنه لا يعزو نظام المعرفة النحوية إلى النحوي فقط، بل إلى المتكلم أيضاً (انظر روبنسون ١٩٧٥، ص٥٩، وما بعدها، وص٦٦). وتحدث عن مغالطة نفسية – لغوية (كريستمان ١٩٨٠، ص١٧ وما بعدها)، وعن استنتاج خاطئ على نحوًا يخلط فيه نحوًا لغويًا بنحو نفسي (داخلي) أو يحافظ من أجل ذلك على أن تُفسر نتائج لغوية آخر الأمر بطريقة مباشرة تفسيراً نفسياً لغوياً.

ومن المؤكد أن ثمة سبباً جوهرياً لهذا الاستنتاج الخاطئ يكمن في أن يُفهم تحت «نحو» شيء مختلف؛ شيء ليس مترابطاً ضرورة أو ليس متطابقاً مطلقاً: فمن جهة هو - بشكل لغوي محض – نتاج قواعده وتصويره على يد لغوي، ومن جهة أخرى هو التحول الداخلي واكتساب المنتج مع قواعده، أي عملية، سلوك – في ظل الجانب النفسي اللغوي. وفي الحالة الأولى ينشأ نحو لغوي، وفي الحالة الثانية ينشأ نحو نفسي لغوي، وهو فرق يوصف في مكان آخر بأنه فرق بين نحو ب ونحو ج (انظر هلبش [١٠١] ١٩٧٢، ص١١ وما بعدها، وهلبش ١٩٨١، ص٤٩ وما بعدها). ويكمن الاستنتاج الخاطئ في أن أنحاء لغوية منتجة تُعدُ في الوقت نفسه أيضاً أنحاء عملية نفسية لغوية، وأن أوصاف الإنتاج تُسْقَط ببساطة على مستوى السلوك أو تُدّس في أوصاف الإنتاج، وأن أنحاء لغوية تفهم بطريقة مباشرة بأنها عمليات نفسية، أي أنها جزء مما يفعله المتعلم حقيقة في عملية اكتساب اللغة، مما يتوفر للمتكلم حقيقة.

لقد أسهم تشومسكي نفسه بوضوح في هذا الاستنتاج الخاطئ (انظر هلبش ١٩٨٣ب، ص١٦): فمع كل فضل لتشومسكي في إشارته إلى واقع «نحو عقلي» (بوصفه كفاءة لغوية) فقد سُوِّي أو خُلط نتيجة لذلك بين نحو نفسي لغوي (ج) ونحو لغوي (ب) إلى حد بعيد. وقد أسهم التعدد المنظم لمعنى مفهوم تشومسكي للنحو، وكذلك قياسه، وهو أن الطفل عند تعلم اللغة يعمل دون وعي ما يعمله اللغوي بوعي حين يُشيد على أساس مواد معطاة نحو لغة ما (انظر تشومسكي ١٩٦٥، ص٤ وما بعدها، وص٣٢). ومع هذا يُعارض ذلك أن تشومسكي قد أكد مراراً من جهة أخرى أن نحوه التوليدي يفهم على أنه وصف للكفاءة اللغوية، وليس للأداء اللغوي (انظر مثلاً تشومسكي ١٩٦٥، ص٤ وما بعدها، وتشومسكي ١٩٧٦، ص٣٦ وما بعدها).

يريد تشومسكي فقط أن يحدد الإطار المتعلق بالنظرية اللغوية للكفاءة لديه، ولكنه لا يتطلع إلى أية أقوال نفسية حول الإنتاج والتلقي الفعليين للجمل (في الأداء اللغوي).

ومع ذلك ظن كثيرون أنه يمكن أن تُفسر الآلية القاعدية للنحو التوليدي بشكل مباشر تفسيراً نفسياً أيضاً – في الظن يُطابق الآلية القاعدية للنحو واقعٌ نفسي على نحو مباشر، غير أنه حتى الآن لا توجد أية أدلة واضحة على هذا الربط العابر والمباشر بين النتائج اللغوية والواقع النفسي (انظر هارتونج ١٩٧٣أ، ص٨٨ وما بعدها، وهارتونج وآخرين ١٩٧٤أ، ص١٩٦). على العكس من ذلك: من الناحية النفسية (انظر بيفر ١٩٧١، وأ.أ. ليونتيف ١٩٧٥، ص٨٧، وما بعدها، وانظر حول ذلك أيضاً فوندرليش ١٩٧٠، ص١٢، وص٢٣) أشير إلى أن الاستراتيجيات عند

اكتساب اللغة واستعمالها ذات طبيعة أخرى غير التي تُفترض للكفاءة اللغوية في نماذج النحو، إنها بالأحرى ذات طبيعة ترابطية.

وبادئ ذي بدء مازال الافتراض اللغوي عن المكونات المفردة للمعنى أو للتحويلات لا تقول شيئاً عما إذا كانت تُستعمل على نحو مماثل في الاستعمال اللغوي. على أية حال ثمة مشكلة لم تحل على الأقل، وهي على أي نحو تنقل قواعد النحو إلى استراتيجيات أداء واقعية (انظر موتش ١٩٧٤، ص١١٧). في الواقع لا يوجد فرض لغوي وإجراء نحوي يرجعان أساساً إلى نتائج تجريبية لبحوث نفسية لغوية، بل إن الأمر في النحو التوليدي، يتعلق بنظام قاعدي صيغ على أساس فروض لغوية، لم يُنتظم في سياق نفسي إلا بشكل ثانوي، وعلى هذا النحو يُفسر (بوصفه واقعاً نفسياً) تفسيراً نفسياً. [١٠٢] ومن ثم تتجه الاعتراضات السابق ذكرها ضد التفسير النفسي للنحو التوليدي، وليس ضد النظرية اللغوية للنحو التوليدي ذاتها.

ولما لم يجعل تشومسكي اللغة ذاتها فقط موضوع نظريته النحوية، بل معارف المتكلمين حول اللغة أيضاً، فقد وسَّع النحو ونظمه في إطار علم النفس الإدراكي، طالما يعالج هذا (الأخير) الشروط النفسية لوجود أنظمة معرفية، غير أنه يوجد في الوقت نفسه في هذا التوسيع لمهام النحو تضييق، يكمن في أن تشومسكي يقتصر في الربط بمفاهيم الفعل في علم النفس على نظام للمعرفة فقط، يُفترض – إلى جانب غيره – لتفسير الفعل اللغوي تفسيراً شاملاً، ويعد الإطار الذي حدده تشومسكي مثاليًا (لم يهتم بمسائل الاختلاف الاجتماعي والوظيفي)، ولا يتيح إلا مراعاة جوانب نفسية عامة محددة للفعل اللغوي في إطار المعارف النحوية، ولكنه لا يجيز تناول تساؤلات أشمل لإيضاح اللغة بوصفها أداة فعل اجتماعي (انظر موتش ١٩٧٤، ص١١ وما بعدها).

١-٥-٤-٢ استمرار تشومسكي في تطوير النحو التوليدي

مع كتاب تشومسكي «جوانب نظرية النحو» (١٩٦٥، ١٩٦٩أ) الذي يمثل في ذاته في مقابل كتابه «أبنية نحوية» (١٩٥٧) مرحلة ثانية لنحوه التوليدي (انظر هلبش ١٩٧٠، ص٢٨٦ وما بعدها)، تحقق نظام واضح للنحو التحويلي التوليدي: ويُوصف نموذج – الجوانب بأنه «نموذج المعيار» في النحو التوليدي. غير أن من مفارقة التطور أن نظرية المعيار علّمت بداية مرحلة تغيرات سريعة للغاية في أوجه عرض (وتفسير) النظرية من قبل مجموعات عدة من النحاة التوليديين (انظر روبنز ١٩٧٣، ص١٣٧) غير أن نظرية المعيار في نموذج – الجوانب ظلت المنطلق لهذه الشروح والتغيرات (في مرحلة ثالثة بعد ذلك في النحو التوليدي).

ومع ذلك فقد أفضى اختبار نموذج – الجوانب (ولاسيما في السؤال عن علاقة النحو بالدلالة) إلى بديلين، ومن ثم إلى انقسام ذي أهمية داخل النحو التوليدي (انظر حول ذلك أيضاً ابرهام ١٩٧٩أ، ص٧): فمن جانب أدى إلى نقد نظرية المعيار الذي لم يجعل هدفه إثباتَ خطئها ورفضها، بل تعديلَها واستكمالها اللذين قام بهما تشومسكي نفسه خاصة، وأفضى ذلك إلى «نظرية المعيار الموسعة» (انظر ١ -٥ -٤ -٢ -١)، ثم بعد ذلك إلى نظرية – الأثر (انظر ١ -٥ -٤ -٢ -٢) مع مكون دلالي تفسيري كما هي الحال من قبل، وأدى من جانب آخر إلى نقد، استهدف رفض نظرية المعيار، وبَحَثَ عن طرائق جديدة (لا يُعزى فيها للدلالة [١٠٣] دور تفسير فقط) كانت بدورها ذات طبيعة متباينة، يمكن أن يصنف بعضها تحت مصطلح «الدلالة التوليدية» (انظر ١ -٥ -٤ -٣ -١)، وبعضها تحت مصطلح «نظرية الحالات الإعرابية» (انظر ١ -٥ -٤ -٣ -٢)، إن الأمر يتعلق بمصطلحات (فارقة)، لأن هذه الطرائق فيما بينها ليست موحدة إلا بشكل ضئيل، لأنه حتى

الآن لا تُعارض أية نظرية منظمة – على نحو مشابه – للنحو التوليدي و/أو لنظرية الحالات الإعرابية نظريةَ المعيار المنظمة والمكتملة نسبياً. الموحَّد بينها فقط هو السعي إلى الإشارة إلى أوجه عدم كفاية نظرية المعيار، واقتراح حلول بديلة مناسبة.

وقد أسهمت هذه التطورات الداخلية المستمرة بلا ريب في تقليل أوجه تحيز ومحدودية معينة في النحو التوليدي. ولما كان الأمر لا يتعلق بوجه خاص بتعديلات في الخلفية الخاصة بالنظرية اللغوية، بل بتلك التعديلات في البناء الداخلي للنظام اللغوي (في تغيرات بين المكونات) وفي طريقة العرض أيضاً، فإن العيب الأساسي يظل – برغم وظيفة التفسير الموسعة باستمرار – قائماً، وهو أن النظام اللغوي لا يُفهم انطلاقاً من تحديده الاجتماعي والتواصلي (انظر هارتونج وآخرين ١٩٧٤أ، ص١٧٧). ومن جانب آخر ليس الاعتراض المواجه غالباً، وهو أن التغير السريع والمتكرر للنظرية تعبير عن ضعفها، ليس صحيحاً (انظر موتش ١٩٧٤، ص١٢٣)، بل إن تلك التغيرات لها أسبابها في مبادئ تشومسكي المنهجية في وجهة نظره القائلة إن افتراضاته مؤقتة، وهي ابتداءً فروض يجب أن تختبرها باستمرار وقائع لغوية يمكن من جهتها أن تُنتظم في النظرية القائمة أو تجبر على مراجعة للنظرية.ويطابق ذلك العمل المنهجي، الذي يتضمن تصحيحاً مستمراً للنظرية. من خلال اختيار نقدي مستمر للوقائع اللغوية، بلا شك أساسَ نسبية معرفتنا، ويعد في الأساس غير عقدي وجدلي.

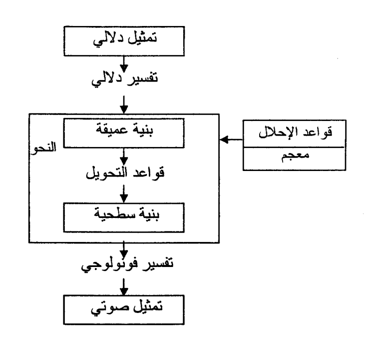
١-٥-٤-٢-١ نظرية المعيار الموسعة (ن م س)

كانت منطلقَ مراجعة نظرية المعيار واستمرار تطويرها إلى نظرية المعيار الموسعة بالنسبة لتشومسكي (١٩٧٢، ص٥) أوجه عدم كفاية نظرية المعيار وجدل مع الدلالة التوليدية في الوقت نفسه (وبخاصة: ماكولي ولاكوف) ونظرية الحالات

الإعرابية (وبخاصة: فيلمور). وقد نشب الجدل مع الدلالة التوليدية بوجه خاص حول مفهوم «البنية العميقة» وعلاقة التمثيل الدلالي بالبنية النحوية (انظر حول ذلك بتفصيل أكثر ١ -٥ -٤ -٣ -١). وفي الجدل مع نظرية الحالات الإعرابية (انظر ١ -٥ -٤ -٣ -٢) يحتج تشومسكي (١٩٧٢، ص٧٥ وما بعدها) بأن التفريق بين النموذجين ليس ذا طبيعة أساسية، لأن نظريات الحالات الإعرابية، تعبر مباشرة عن وقائع محددة، [١٠٤] في حين أنها ليست متضمنة في نظرية المعيار إلا بشكل غير مباشر.

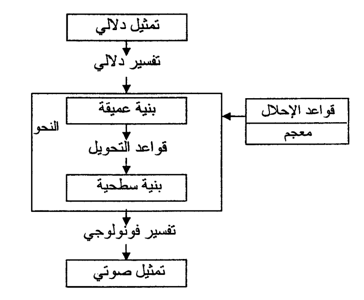
ونتيجة لهذا الجدل يقترح تشومسكي (١٩٧٢) مع نظرية المعيار الموسعة نظرية أكثر تطوراً للتفسير الدلالي، تظل فيها العلاقات النحوية في البنية العميقة أساسية للتفير الدلالي (فهي تحدد ما يُسمى علاقات موضوعية «شأنية» أو علاقات إعرابية)، ولكن في الوقت نفسه – وهذا جديد تُحدد جوانب أخرى للمعنى (مثل الفروض المسبقة، وأوجه التبئير) من البنية السطحية. ومقارنةً بنظرية المعيار والدلالة التوليدية يُقترح مع نظرية المعيار الموسعة تعديلٌ لنظرية المعيار، يكمن جوهره في افتراض أن الأبنية السطحية أيضاً تقدم إسهاماً في معنى التعبيرات اللغوية (انظر تشومسكي ١٩٧٢، ص٦٢، وص١١٧)، وأن خواص البنية السطحية تؤدي دوراً فارقاً في التفسير الدلالي. ونتيجة لذلك لم يعدل نظرية المعيار الخاصة به بالنظر إلى عدد المستويات المفترضة ونوعها، بل بالنظر إلى العلاقات بين هذه المستويات أيضاً.

فقد كان لنظرية المعيار البناء الآتي (انظر هلبش ١٩٧٠، ص٢٩٤ وما بعدها):



ويتغير هذا البناء في نظرية المعيار الموسعة كما يلي (انظر حول ذلك أيضاً روينز ١٩٧٣، ص١٣٦، وياجر ١٩٧٦، ص٤ وما بعدها):

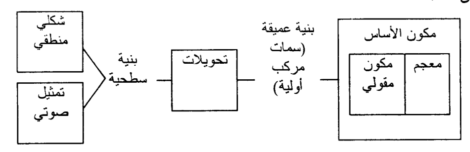
[١٠٥]



١-٥-٤-٢-٢ "نظرية الأثر"

وغيَّر تشومسكي (انظر ١٩٧٦) فيما بعد بناء نحوه التوليدي على نحو أكثر ثراءً.فقد افترض انطلاقاً من حقيقة أن التحويلات تنقل أبنية مشجرة إلى أبنية مشجرة (تشومسكي ١٩٧٦، ص٨٠ – كما في نظرية المعيار - الآن مكون تحويل في النحو ينشأ عن تلك التحويلات). وتعد هذه التحويلات أساس «أبنية مشجرة أولية». وتولد مكونات الأساس في النحو فئة تلك «الأبنية المشجرة الأولية»، وتتكون من مكونين فرعيين: أ) مكون مقولي (أبنية مجردة أساسية)، وب) معجم (أي قيود معجمية ذات خواص فونولوجية ودلالية وتركيبية)، ويُفرق بين نوعين من التحويلات: تحويلات معجمية تضع وحدات من المعجم في الأبنية – م المجردة، وتنتج «الأبنية المشجرة الأولية». ومع ذلك فما تزال الأبنية المشجرة الأولية هذه مجردة أيضاً، لأنه من خلال تطبيق تحويلات نحوية عليها تنشأ «جمل» اللغة التي تفسر تفسيراً فونولوجياً (هي الأبنية السطحية).

وتنتج عن ذلك الصورة المتغيرة الآتية لبناء النحو (انظر تشومسكي ١٩٧٩، ص١٦٥):



[١٠٦] وفي نظرية المعيار وصفت «البنية المشجرة الأولية» بالبنية العميقة. ورغب تشومسكي فيما بعد (انظر ١٩٧٦، ص٨١ وما بعدها) أن يتجنب مفهوم «البنية

العميقة»، وذلك لأسباب مختلفة: أولها رُدَّتْ إلى المفهوم القديم خاصيتان: ينبغي من جهة أن تكون البنية العميقة في النحو هي ما يعد أساس التحويلات، ولكن ينبغي في الوقت نفسه أن تمثل البنية العميقة الأساسَ للتفسير الدلالي، بيد أن الشرط لتلك الوظيفة المزدوجة للبنية العميقة كان تَضمُّن البنية العميقة كل التحويلات التي تعد ضرورية للمعنى. ومع ذلك فقد تبين فيما بين هذا وذاك أنه لم تكن تلك هي الحال، فتلك الأبنية التي تبدأ استنبطات التحويل ليست متطابقة مع تلك الأبنية التي تحدد التفسير الدلالي، فقد بَيَّن تشومسكي في نظرية المعيار الموسعة أن الأبنية السطحية أيضاً تسهم على نحو محدد في التفسير الدلالي، ويخطو الآن خطوة أخرى بفرض أنه من المحتمل أن البنية السطحية (التي تفيد قليلاً في واقع الأمر) تحدد التفسير الدلالي الكلي، وبعبارة أخرى: يفصل تشومسكي (انظر ١٩٧٦، ص٨١ وما بعدها) الآن الخواص النحوية والخواص الدلالية في البنية العميقة السابقة. وبذلك يعتد تشومسكي بوجهة النظر الموجودة منذ مدة طويلة، وهي أن للبنية العميقة «طبقات» عدة، ومن ثم ينبغي أن تقسم إلى طبقات أو تقدم بوصفها وسيلة تفسير استشكافية (انظر مثلاً هلبش ١٩٦٩، ص١٦٠ وما بعدها، وهلبش ١٩٧٧ب، ص٤٦ وما بعدها، و٥٠ وما بعدها، و٦٠ وما بعدها).

ثانيها يرغب تشومسكي بتنازله عن «البنية العميقة» أن يقلل سوء الفهم بأن يُفْهَم مصطلح «البنية العميقة» بمعنى غير تقني،بأن كل ما هو بنية عميقة «عميق»، وكل ما هو غير ذلك سطحي ومن ثم غير جوهري. وبرغم أن تشومسكي ١٩٧٦ أراد أن يتخلى للأسباب المذكورة عن مصطلح «بنية عميقة» فإنه ما لبث أن عاد إليه مرة أخرى، وفي الواقع بمعنى «أبنية مشجرة أولية»، وليس بمعنى أساس التفسير الدلالي (انظر تشومسكي ١٩٧٩، ص١٦٣ وما بعدها، وص١٦٩ وما بعدها). ولما كانت البنيتان غير متطابقتين فإن تشومسكي يستخدم مصطلح «بنية عميقة»

للبنية التي ولدها الأساس فقط (التي تُحَوَّل إلى بنية سطحية تامة السبك)، وليس للبنية التي تعد أساس التفسير الدلالي.

وبينما فُسِّرت البنية العميقة في نظرية المعيار تفسيراً دلالياً بشكل مباشر، تُفَسَّر الآن الأبنية السطحية تفسيراً دلالياً بشكل مباشر، وعلى العكس من ذلك تنتقل الأبنية المشجرة الأولية بشكل غير مباشر إلى التفسير الدلالي (عبر البنية السطحية). وبرغم أن الفكرة المحورية للنحو التوليدي (عن الفرق بين النحو العميق والنحو السطحي) يُحافظ عليها، فقد أُكِّد أن الأبنية العميقة السابقة لم تعد تؤدي الدور الذي ألحق بها، بل يفترض تشومسكي الآن أن بنيَّة سطحية «مفيدة»، تكفي لتحديد معنى الجمل. هذه الإفادة تجعل إدخال مفهوم «الأثر» ضرورياً، لأن [١٠٧] «الشكل المنطقي» لجملة ما، لا يمكن أن يُستنبَط من البنية السطحية إلا حين يخلف هناك آثاراً محددة، وهكذا يخلف مثلاً عنصر ما أثراً إذا لم يعد موجوداً وحرك بعيداً عن موقعه، وبشكل أعم: إذا حَرَّك تحويل مركب م من س إلى ص في الموقع، فإن هذا التحويل يخلف أثراً لـ م. ولذلك يتحدث تشومسكي (١٩٧٦، ص٨٦، و٩٥ وما بعدها) عن «نظرية الأثر في قواعد الحركة». ففي جملة: «جون يبدو لي رجلاً لطيفاً». يصير مثلاً من «سمة المركب الأولية» فقط (تُبسط وتُحول إلى: ص يبدو لجون – رجل لطيف – يكون(*)) واضحاً أن «جون» فاعل الجملة المضمنة ليس من البنية السطحية، هذه الحال كانت في نظرية المعيار حالة تحفيز لإدخال البنية العميقة، هذا التحفيز يظهر الآن في «نظرية الأثر»، لأن «جون» يمكن معرفته من خلال «أثر» بوصفه فاعل الجملة المتضمنة، ففي البنية المنطلق السابق

(*) هناك اختلاف بين الترجمة والجملة الأصلية وهي John scheint ein netter Kerl zu sein إذ إن الفعل المساعد لا يظهر في الترجمة العربية، ولكنه لا يحذف في التفسير.

تقديمها (البنية المشجرة الأولية) تمثل ص بدايةً مركب اسمى فارغ، يملأ باستخدام قاعدة Move α «حرك ألفا» إلى «جون» في الجملة المتضمنة، حيث يخلف المركب الاسمى «المحرك» جون في موقعه الأصلي أثراً t (أ) (بحيث تنشأ بنية سطحية على النحو الآتي: جون يبدو [أ – رجل لطيف – يكون]. وبعبارة عامة: الأثر «أ» هو العنصر الفونولوجي – الصفري الذي يُعلِّم موقع عنصر ما، ويُحرِّك من جهته بتحويل، وهو نوع من ذاكرة البنية العميقة مسجلة في بنية السطح (تشومسكي ١٩٧٩، ص١٦٤).

ويؤدي ذلك بتشومسكي إلى استنتاج أن الأبنية السطحية فقط تُخضَع للتفسير الدلالي، وأن هذه الأبنية السطحية لم تعد الأبنية السطحية في نظرية المعيار، بل أثرتها نظرية الأثر في قواعد الحركة. وبذلك أدت قواعد المكون المقولي والمعجم إلى «الأبنية الشجرة الأولية» التي نحصل منها من خلال تحويلات (نحوية) على الأبنية السطحية (بما فيها «الآثار») التي تُخضَع للتفسير الدلالي. وتمثل إشكاليةً في ذلك الحالات التي تمحى أو تُطمس فيها الآثار التي خلفتها «قواعد الحركة»، وهكذا لم يعد يُعلِّم الموقع في السطح. ومع ذلك يواجه تشومسكي (انظر ١٩٧٦، ص١١٥ وما بعدها) هذا الاعتراض المنطقي بفكرة (في رأيي هي افتراضية أكثر من أن تكون مثبتة)؛ وهي أنه في تلك الحالات أيضاً تُتضمن في الأشكال المستنبطة مشيرات يمكن أن تُحدد من خلالها العلاقة الدلالية (انظر حول ذلك بصورة نقدية باش/ تسيمرمان ١٩٨٣، ص٢٧٨، ص٣١٧). ومع ذلك فهذه الفكرة شرط لفرض تشومسكي الأساسي نظرية الأثر (أو نظرية المعيار الموسعة المصححة)، وأن الأبنية السطحية وحدها تُخضَع لتفسير دلالي.

١-٥-٤-٢-٣ استمرار التطور بعد نظرية الأثر [أن م س]

[١٠٨] وبعد فترة لاحقة تمت في النحو التوليدي – على أساس نظرية الأثر، بل متجاوزة لها في الوقت نفسه – تغيرات أخرى (انظر بصفة خاصة تشومسكي ١٩٨٠، ١٩٨١جـ، و١٩٨١د). فالأمر يتعلق بتغيرات في مقابل نظرية المعيار الموسع (EST)، تُجمَل منذ منتصف السبعينيات تقريباً تحت عنوان نظرية المعيار الموسعة المصححة (REST).

ومن هذه التعديلات – باستثناء نظرية الأثر المذكورة في ١ -٥ -٤ -٢ -٢ – بصفة خاصة ما يأتي:

١) تُفصل المكونات النحوية المفردة بعضها عن بعض، وتُحدد تحديداً أدق، وذلك في إطار مفهوم القالبية الذي أُخِذ من البحوث حول الذكاء الصناعي، ونُقِل إلى هيئة نماذج نحوية، وتبعاً لذلك ترتكز النماذج النحوية على تفاعل أنظمة جزئية تركيبية (قوالب). ويكمن التنظيم القالبي للنظام اللغوي في أن المكونات المستقلة مادياً وتركيبياً ووظيفياً تتضافر عند بناء تعبيرات لغوية وتفسيرها. ويوجد إلى جانب النظام اللغوي أنظمة معرفية أخرى (مثل الأنظمة التصورية والكفاءة البراجماتية) ذات خواص مميزة ومبادئ تنظيم، تتركب ثانية من مكونات منفصلة، ولكنها متضافرة، وتتفاعل مع النحو (النظام اللغوي) (انظر تشومسكي ١٩٨١جـ، ص٩٣، وص١٨١، وتشومسكي ١٩٨١د، ص٧، وص١٣٥، وص٣٤٤). ينطلق تشومسكي بوجه خاص من الفصل الصارم بين النحو والدلالة، ويفسر تضافر هذه المكونات (المستقلة) من خلال قالبية وحدات وظيفية أصغر (مكونات). و ردَّ مراراً على الاتهام (انظر مثلاً تشومسكي ١٩٧٩، ص١٣٦ وما بعدها) بأن نظريته تهمل الدلالة بأن: الدور الجوهري للدلالة (في نظرية أيضاً) لا يلغي مع ذلك الاستقلال (النسبي) للنحو، ولا يفضي بأية حال إلى تفسير دلالي للنحو (كما في الدلالة التوليدية مثلاً)، بل إن الأمر يتعلق معه بنظام لغوي قالبي يصور الظواهر

المعقدة للأبنية السطحية اللغوية من خلال تضافر أجزاء أساسية بسيطة ما أمكن (مثل التحويلات والقيود)، تتوازى مع حتميات نفسية في الوقت نفسه في عمليات عقلية (مثل الاكتساب اللغوي والاستعمال اللغوي).

٢) اقترح تشومسكي (١٩٨١ جـ، ص١٤٨ وما بعدها) داخل هذا النموذج اللغوي القالبي حديثاً صورة معدلة إلى حد ما للنحو: تولد قواعد الأساس (التوليدية المركبية) التي تقع في الأطر العلائقية المحدودة في نظرية x-Bar (اكس - وصلة)، بادئ ذي بدء أبنية عميقة، وتحول تحويلات (ترجع إلى قاعدة عامة وحيدة «حرِّك ألفا»(*) حيث تعد ألفا α مقولة مركبية اختيارية) الأبنية العميقة إلى أبنية ضحلة، لا تُنقل من جهتها إلا من خلال قواعد ذات طبيعة مختلفة [١٠٩] إلى أبنية السطح. إن الأبنية الضحلة أشد تجريداً من الأبنية السطحية، إذ إنها تتضمن «آثاراً» (أي مقولات فارغة لم تتحقق صوتياً، ولكنها عناصر التمثيلي العقلي). وليست الأبنية السطحية ولا الأبنية العميقة أيضاً، بل الأبنية الضحلة المجردة (بما فيها الآثار) هي المرشحات الأكثر مناسبة للتفسير الدلالي (الإلحاق بالشكل المنطقي). وبعبارة أخرى: تؤدي قواعد الأساس (التوليدية – المركبية) المقيدة بنظرية أكس – وصلة إلى أبنية عميقة، تقدم الأشكال النحوية الأساسية، وتحدد العلاقات الموضوعية في إطار هذا الجانب (بشكل غير مباشر)، وتنتقل إلى التفسير الدلالي. فالأبنية العميقة تُحول من خلال استخدام (متكرر على نحو محتمل) لقاعدة التحويل Move α (حرِّك ألفا) إلى أبنية ضحلة، ثم يخصص لهذه الأبنية الضحلة من جهة تمثيلات في شكل صوتي (مع البنية السطحية)، ومن جهة أخرى تمثيلات في «الشكل المنطقي». وبذلك تكون البنية الضحلة في الوقت نفسه مدخلاً (وحيداً مباشراً) لتصوير الشكل المنطقي والشكل الصوتي مع

(*) اقترحت التعديلات الجديدة تخفيض القواعد التحويلية المتعددة – التي تحول البنية العميقة D-S إلى بنية ضحلة S-S إلى قاعدة تحويلية واحدة فقط تدعى حَـرِّك ألفـا Move α، حيث إن ألفا هي عنصر مجهول (يمثل س في الرياضيات).

بنية السطح. وبذلك تبدو العلاقة بين الشكل والمعنى أبعد في غير المباشرة مما في الصياغات المبكرة، أي تنقل عبر أبنية عميقة وأبنية ضحلة (انظر تشومسكي ١٩٨١جـ، ص١٥٤ وما بعدها)، يُفرق بعضها عن بعض باستخدام قاعدة الحركة. أما القواعد التي تربط البنية السطحية والشكل المنطقي بشكل متتال فينبغي نتيجة لذلك أن تُفرع إلى مكونات مختلفة (قواعد الأساس التوليدية المركبة، وقواعد تفسير لنقل البنية الضحلة المجردة إلى البنية السطحية، وقواعد تفسير لتصوير البنية الضحلة في «الشكل المنطقي»).

٣) يتعلق بهذا التقييد لطريقة تأثير التحويلات، وإجمال كل التحويلات في تحويل تغير وحيد Move α (حرك ألفا) من جهة أخرى بقيود شديدة النمو بالنسبة لاستخدام هذا التحويل. هذه القيود القاعدية يجب أن تصاغ بشكل شمولي، وينبغي أن تتوازى مع شموليات يمكن تفسيرها تفسيراً نفسياً (وإن كانت مخصصة فيما يتعلق بلغات مفردة). وفي الواقع قُدِّمت تلك القيود من قبل أيضاً في النحو التوليدي: فهي (وكانت) ضرورية لتقييد القوة الجبارة لقواعد (التحويل) على نحو لا تولد إلا تلك الأبنية في لغات طبيعية، التي تعد جملاً جيدة السبك في بنيتها السطحية. ومن خلال تقييد التحويلات تظفر القيود الآن بأهمية أكبر، لأنها يجب أن تحافظ على وظائف - بوصفها مرحلة ضبط لتجنب توليدات مبالغة من خلال قواعد نحوية – أُدِّيَت من قبل من خلال صياغة مختلفة لقواعد التحويل (انظر تشومسكي ١٩٨١ جـ، ص١٤٨)، ولذلك تظهر أنماط جديدة للقيود مثل تلك التي تنتج عن نظرية – الأثر (انظر ١ -٥ -٤ -٢ -٢)، بل هي ما تسمى أيضاً «مرشحات» (قيود جودة السبك مميزة لغوياً تعقب التحويلات [١١٠] بالنسبة للبنية السطحية)، وقيود ربط (تُصاغ داخل نظرية الربط، وتمثل قيوداً دلالية تقعد العلاقات بين الإحالات والضمائر والأسماء والتنوعات وبين عناصرها المفسرة الممكنة – على وجه يكون فيه تأثير مرشح دلالي – بحيث تُؤكَّد علاقات الإحالة بين

المركبات الأسمية المعنية في أبنية سطحية جيدة السبك). ولتلك المرشحات الدلالية (انظر بوجه خاص تشومسكي ١٩٨١د) في «نظرية الربط» طبيعة شديدة العمومية، وتقلل قيوداً أخرى (أخص) وتجعلها كذلك زائدة بشكل جزئي.

٤) ويطابق الدورَ المقيد للتحويلات في أحدث تطور للنحو التوليدي الدورُ المتزايد باستمرار للمعجم الذي أدى في بداية تطور النحو التوليدي دوراً هامشياً (لم يكن تقريباً إلا حوض التقاط للخواص غير المطردة والنحوية الصرفية الفردية لوحدات معجمية)، ويقع في ظل النحو والفونولوجيا، ولكنه الآن يتزحزح بازدياد في بؤرة الانتباه (انظر بتفصيل أكثر شتاينيتس ١٩٨٤، ص١ وما بعدها). ويؤسس هذا التطور من جهة (انطلاقاً من اللغة ذاتها) على أنه في المعجم ينعكس التنظيم القالبي للنظام اللغوي بقدر خاص لأن في المعجم تتلاقى المكونات المختلفة للنحو، إذ إن المعلومات المرتبطة بوحدة المعجم تتوزع في أجزاء على مستويات التمثيل المختلفة، وهي من جهة أخرى أيضاً يحفزها (انطلاقاً من نظرية النحو) أن حدوداً معينة سواء في الدلالة التوليدية أو في الدلالة التفسيرية (في نظرية المعيار) صارت واضحة (انظر ستاينيتس ١٩٨٤، ص١٩ وما بعدها، وص٤١ وما بعدها، وص٦٠). وبذلك يناسب التقليلَ المتزايد لقدرة التحويلات في النحو التوليدي من جانب الدورُ المتزايد للمعجم من جانب آخر، وبديهي أن هذه العملية قد بدأت منذ وقت مبكر حين قابل تشومسكي (١٩٧٠جـ) على سبيل المثال فرضه المعجمي بالتحويل الاسمي في التحليل التحويلي لبناء الكلمة، فلم يكن للتطابقات الفعلية والاسمية وفقاً له أية بنية عميقة مشتركة، بل ينبغي أن تُلاحظ في المعجم على أنها قيود خاصة. وواصلت هذه العملية تقدمها بقدر أشد في العقد التالي: فقد فُضِّلت من خلال وجهة النظر القائلة بأن التلازم بين أبنية نحوية ودلالية (يقابل تفسيرها في نموذج النحو الدلالي، والدلالة التفسيرية أيضاً صعوبات) يتحقق في جزء جوهري منه بواسطة المعجم، وأن استقلالاً نسبياً قد خُوِّل للمعجم،

وأن على المعجم أن يضطلع بالمهام الجوهرية للتحويلات (انظر كذلك الاتجاه المعجمي المتشدد لدى برسنان ١٩٧٨).

١-٥-٤-٣ النقد الداخلي للنحو التوليدي

١-٥-٤-٣-١ الدلالة التوليدية

[١١١] بعد أن طُوِّر في المرحلة الأولى للنحو التوليدي (انظر تشومسكي ١٩٥٧) نموذج لنحو مستقل عن الدلالة، أقامت في مرحلته الثانية (بدءاً من ١٩٦٣/١٩٦٥) النظرية الدلالية التي طَوَّرها فودر وكاتز (١٩٦٣، ١٩٦٥) علاقة بهذا النحو المستقل، فنشأت «نظرية مدمجة» للوصف اللغوي (انظر كاتز / بوستال ١٩٦٤). ظل فيها النحو مستقلاً كما كان من قبل، وُعدَّ أساساً توليدياً للتفسير الدلالي. وفي الواقع ظفرت الدلالة بمكون خاص ظل مع ذلك تفسيرياً (كانت وظيفته أن يفسر البنية العميقة النحوية). في هذه المرحلة (الثانية) أبقى تشومسكي على الصورة المبكرة للنحو التوليدي، وصارت جوانب (النظرية النحوية (١٩٦٥). النظرية المعيار للنحو التوليدي.

وبعد سنة ١٩٦٥ – في مرحلة ثالثة للنحو / الدلالة التوليديين، أُظلِمت بشكل جوهري هذه الصورة التي تبدو تامة (ولطيفة أيضاً) بنقد نظرية المعيار الذي وقع من أطراف مختلفة: من تشومسكي نفسه من خلال استمرار تطوير نظريته المعيار (انظر ١ -٥ -٤ -٢) ومن خلال الدلالة التوليدية (انظر ١ -٥ -٤ -٣ -١) ومن خلال نظريات الحالات الإعرابية (انظر ١ -٥ -٤ -٣ -٢، وانظر أيضاً ابرهام ١٩٧٩أ، ص٧).

وبالنسبة للدلالة التوليدية كانت صورة تشومسكي ضد البنيوية الكلاسيكية ما تزال ثورية غير كافية، ولاسيما أن تشومسكي أبقى على اقتناع

بنيوي بأن النحو يمكن أن يوصف مستقلاً عن الدلالة، اقتناع لم يصدر بشكل واضح عن ميله للتفسيرات النحوية بدلاً من التفسيرات الدلالية فحسب، بل عن فهمه المحفز فلسفياً للإنسان بأنه نمط «حيوان تركيبي»، عُدّت معه بنية النحو كأنها أهم مفتاح للعقل الإنساني (انظر سيرل ١٩٧٤، ص١٤ وما بعدها). ومن تهكم بثورة تشومسكي أنه قد جُعِل في هذه المرحلة الثالثة بوصفه مؤلفاً أصلياً للثورة، من خلال تلاميذه – على الأقل لفترة زمنية – من الأقلية في حركة، أنشأها هو نفسه. ومن البديهي أن البنيويين الذين نازلهم تشومسكي فرحوا للاختلافات الظاهرة في الرأي بينه وبين الدلاليين التوليديين. ولكن كان ثمة خطأ حين عَدَّ البنيويون (أو التقليديون أيضاً) أوجه الجدل بين النحو التوليدي والدلالة التوليدية تدعيماً لموقفهم، إن الأمر يتعلق بالأحرى بجدل داخل نظام تصوري أنجزه تشومسكي. أي منهما يربح دائماً ستكون البنيوية الكلاسيكية والنحو التقليدي خاسرين (انظر أيضاً سيرل ١٩٧٤، ص١٨)، إذ إن عودة ساذجة قد تناقض المجرى الجدلي التاريخ العلم (انظر أيضاً ١ -٥ -١ -٣).

١-٥-٤-٣-١-١ إعادة بناء النظام: الدلالة مكوناً توليدياً

[١١٢] كان منطلق تطور الدلالة التوليدية نقد تلميذ مميز لتشومسكي مفهومه «البنية العميقة» (انظر لاكوف ١٩٦٨ ولاكوف ١٩٧١، وماكولي ١٩٦٨). فقد طُرِح السؤال الآتي: هل من الضروري أن يوجد بين البنية الدلالية للغة ما والبنية السطحية النحوية أساساً مستوى وسيط؟ وقد رُفِض هذا السؤال لأن مفهوم البنية العميقة (النحوية لدى تشومسكي) يجب أن يفهم على نحو أكثر تجريداً، ثم إنه يُوصل على أية حال إلى البنية الدلالية. ولذلك ليست البنية العميقة «النحوية» كافية، لأنها تتضمن من جهة معلومات ليست وثيقة الصلة بالتفسير الدلالي، ومن

جهة اخرى ليست مجردة بصورة كافية لتعبر عن العلاقات الضرورية للدلالة، إذ توجد حالات على سبيل المثال لا يمكن أن يُفسَّر فيها فاعل - كذا تفسيراً دلالياً على نحو مماثل – برغم أنه واحد في البنية العميقة، نحو: الطبيب سبب الآلام – الطبيب عانى الآلام، (انظر موتش ١٩٧٤، ص١٢٩ وما بعدها، وانظر أيضاً هلبش ١٩٧٧ب، ص٤٥ وما بعدها).

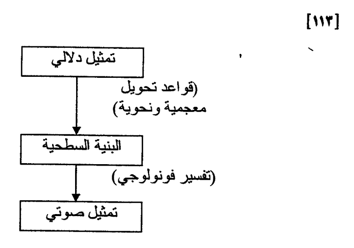
وطرح لاكوف/ روس (١٩٧٩، ص٦٦ وما بعدها) بوضوح السؤال الآتي: هل البنية العميقة ضرورية؟ وأُجيب عن هذا السؤال بالنفي. فربما كانت البنية العميقة مستوى متماسكاً للبنية فقط، حين تكون (أ) أبسط أساس، تعمل كل التحويلات بدءاً منه، وربما كانت (ب) المكان الذي تحدد فيه قيود التوارد والاختيار، وربما كانت (ج) المكان، الذي تحدد فيه علاقات نحوية، وربما كانت (د) المكان، الذي تستخدم فيه عناصر معجمية من المعجم. هذه الشروط لا تصدق في رأي لاكوف / روس: فلا يصدق (أ) لأن العناصر المعجمية تستخدم في مواضع كثيرة للاشتقاق، ولا (ب) لأن قيود التوارد والاختيار ذات طبيعة دلالية، ولا (ج) لأن العلاقات النحوية ليست ذات أهمية مباشرة للتفسير الدلالي (فالفاعل يمكن أن يكون الفاعل الحقيقي أو المستقبل أو الأداة وغير ذلك)، ولا (أ) لأنه لا توجد من هناك علاقات منظمة بالوقائع الأخرى - برغم أن مستوى التمثيل قد حدد بذلك.

وتستخلص من ذلك النتيجة الآتية: التخلي عن فرض البنية العميقة، والقيام بإعادة بناء النظام الكلي الذي لم تعد الدلالة فيه تفسيرية، بل توليدية. وافترض في ذلك البناء المرسوم في المخطط. ص١١٣ (من الأصل) للنظام (انظر حول ذلك أيضاً ابراهام ١٩٧٩أ، ص١٢، وموش ١٩٧٤، ص١٢٨، وياجر ١٩٧٦، ص٥).

ومن المستويات الثلاثة المفترضة يعد المكون الدلالي توليدياً. ويُعزا خرجها إلى أبنية سطحية نحوية، تُربط بالتمثيلات الصوتية من خلال التفسير الفونولوجي.

ولأن البنية العميقة أبعد تجريداً مما فهمت من تشومسكي فإن التمثيلات الدلالية والنحوية لم تعد مختلفة اختلافاً جوهرياً بالنسبة للنحو التوليدي، ويلغي الفصلُ الصارم بين النحو والدلالة (على نحو ما قدم تشومسكي من خلال البنية العميقة)،

[١١٣]

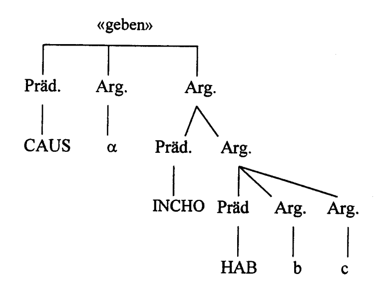


لأنه لا يوجد فرق جوهري بين كلا الجهازين القاعدين المختلفين (التحويلات من جهة والتفسيرات الدلالية من جهة أخرى). ولذلك يريد النحو التوليدي أن يثبت أن العلاقات بين التمثيل الدلالي والبنية السطحية تُنشأ من خلال جهاز قاعدي واحد (متجانس)، من الأفضل أن يوصف بأنه دلالي. وتنتج أوجه الاشتراك بين التفسير الدلالي (إذا ما فهم في صورة حساب محمولات) والنحو العميق من خلال إثبات أن الجمل الخاصة بالبنية العميقة قضايا، والأفعال دوال (أو محمولات منطقية) والمركبات الاسمية موضوعات (انظر ماكولي ١٩٧٩، ص١٥٧، ولاكوف / روس

١٩٧٩، ص٦٨، وانظر حول ذلك أيضاً موتش ١٩٧٤، ص١٣١، وإبراهام ١٩٧٩أ، ص٧ وما بعدها).

ولما أدت التحليلات إلى تجريد متزايد وقرب دلالي للأبنية الأساسية فإن هذه الأبنية التي ينبغي أن تقدم معنى الجملة، قُرِّبت باستمرار من لغات المنطق. ولتمثيل البنية الأساسية الدلالية – النحوية (الجديدة) تستعين الدلالة التوليدية بوسائل طُوِّرت عن منطق المحمولات، وتُغير أو تُوسع من أجل أغراض التحليل اللغوي. ويتحدث لاكوف (١٩٧٠، ١٩٧١) عن منطق طبيعي، موضوعه البنية الأساسية النحوية – الدلالية للجمل. وفي الواقع يتضمن هذا «المنطق الطبيعي» كل وسائل المنطق الشكلي، ولكن يجب من أجل وصف لغات طبيعية (ليس كل الأبنية اللغوية يمكن أن توصف بمجموعة أدوات المنطق الشكلي فقط) أن يلقى توسيعاً يمكن أن تؤدي الدلالة بذلك وظيفتها بأن تكشف عن البنية المنطقية للجمل في لغات طبيعية (انظر أيضاً موتش ١٩٧٤، ص١٣١). ويعد أساس طريقة عرض الدلالة المستقاة من منطلق المحمولات الرأي القائل إن القضية (الجملة) تتكون من محمول (منطقي) (فعل) وموضوع أو عدة موضوعات (المركبات الاسمية)، يمكن بدورها أن تتضمن قضية، أي يمكن أن تتكون من محمول وموضوع أو (عدة) موضوعات، ولا تُحَلل وحدات معجمية أيضاً إلى سمات دلالية فحسب – كما في النظرية الدلالية لكاتز (انظر حول ذلك هلبش ١٩٧٠، ص٣١١ وما بعدها)، بل تعرض بوصفها تدرجاً لتلك المحمولات، مثل (انظر أيضاً فيهفجر وآخرين ١٩٧٧، ص٢٣٢):

[١١٤]



يُعاد شرحها فعلياً على النحو الآتي: a تسبب تغيراً، يؤدي إلى بداية حال فيه b تحتوي c. وبهذه الطريقة يصير في الدلالة التوليدية، افتراض «أفعال مجردة» ضرورياً (مثل CAUS, INCHO) ووحدات دلالية غير متحولة إلى معجمية، لم تحول معجمياً في السطح، بل إما أن تُحذف أو تُنقل إلى وحدات معجمية أخرى. ولذلك تكون تحويلات معينة أيضاً ضرورية، تعمل قبل طلب عناصر معجمية في شجرة الجذر (تحويلات قبل معجمية). ولم يعد يوجد على الإطلاق مكان محدد بوضوح، يوضع فيه المكون التحويلي (كما لدى تشومسكي). ولا تحدث التحويلات تغيرات نحوية فقط، بل تحدث تغيرات دلالية أيضاً. وأخيراً أدت إعادة بناء النظام والعرض المتعلق بمنطق المحمولات للبنية الدلالية إلى معالجة معدلة لمقولات مفردة أيضاً (إلى حد ما تقليل لمحتوى الوصف مرتبط بالعمق المتزايد): ولذا أقر لاكوف مثلاً بأن ما هو ظرفي (في نظرية المعيار يحكمه المركب الفعلي) هو محمول أعلى في درجة أعمق،

وأن الصفة أيضاً لها على مستوى أعمق وضع فعل، وأن الصفة والفعل ليسا إلا مقولتين سطحيتين (انظر بتفصيل أكثر بينيك ١٩٧٩، ص٥ وما بعدها).

١-٥-٤-٣-١-٢ الدلالة التفسيرية في مقابلة الدلالة التوليدية

لقد حُوول مراراً إبراز أوجه الاتفاق والفروق بين النموذجين المعدين على أساس النحو التوليدي، للدلالة التفسيرية (في نظرية المعيار)، وللدلالة التوليدية، وتقويمها على أساس قدرتها التفسيرية أيضاً (انظر روتشيتشكا ١٩٨٠ وروتشيتشكا ١٩٨٣ وباش / تسيمرمان ١٩٨٣). ما يشترك فيه النموذجان أنهما حققاً إسهاماً جوهرياً في السؤال: كيف تتعلق أبنية المعني والأبنية الصوتية بعضها ببعض، وأن النحو يفهم على أنه صورة لغوية للنظام اللغوي، ووصف للكفاءة اللغوية للمتكلم في الوقت نفسه، وأن المعجم والدلالة يشملها النحو (ونتيجة لذلك لا يقابلان النحو)، وأنهما ينظران إلى اللغة في إطار وجهة نظر سيميوطيقية للتجريد (أي انطلاقاً من افتراض متكلم/ سامع نموذجي في جماعة لغوية متجانسة)، وأنهما يشترطان الجملة مركز توجيه للنحو. أما ما يفهم على أنه مختلف في كلا النموذجين البديلين العلاقة بين النحو والدلالة، حيث يؤدي افتراض أو رفض «بنية نحوية عميقة» مميزة دور المفتاح (ويؤدي الإشراك المتزايد للدلالة والتجريد آخر الأمر في النحو التوليدي إلى تساوٍ مع بنية دلالية مفهومة على أنها شاملة وموصوفة على أساس منطق المحمولات، وبهذه الطريقة إلى رفعها). ويرتبط بهذا الفرق الأساسي (في الدلالة التفسيرية النحو هو الأساس، أما في الدلالة التوليدية فالدلالة هي الأساس) فروق أخرى: في الدلالة التفسيرية يفرق أساساً بين النحو والدلالة، وتُميز تماماً البنية النحوية العميقة (في النظرية المعيار) معجمياً (ينبغي أن تكون كل العناصر الحاملة للمعنى مستقرة فيها)، وهي مِفْصَل التفسير الدلالي. وعلى العكس من ذلك في الدلالة التوليدية

تُطابِق البنية العميقة بالبنية الدلالية، وتُحوِّل تمثيلات دلالية – ما تزال لم تُقيد معجمياً – من خلال نظام وحيد للتحويلات إلى أبنية سطحية، حيث لا يُجعل أي فارق أساسي بين النحو والدلالة. وفي الدلالة التفسيرية تعمل كل التحويلات المعجمية قبل التحويلات النحوية، وفي الدلالة التوليدية يُفرَّق بين التحويلات ما قبل المعجمية، والمعجمية، وما بعد المعجمية. وفي الدلالة التفسيرية تكون أقسام الكلام بوصفها مقولات معجمية مفاهيم أساسية، وفي الدلالة التوليدية على العكس من ذلك هي مفاهيم ثانوية للبناء النحوي للبنية. ويرتبط بالدلالة التفسيرية في بناء الكلمة الموقف المعجمي (تُقيَّد الوحدات الناشئة عن التحويلات في المعجم)، ويرتبط بالدلالة التوليدية في العادة الموقف التحويلي (بناء الكلمة مجالات قواعد التحويل) (انظر بتفصيل أكثر باش / تسيمرمان ١٩٨٣، ص٢٤٦ وما بعدها).

وينتج عن هذه الفروق أوجه التقويم (المتباينة) لكلا النظريتين البديلتين. فمن جهة يعد نموذج الدلالة التوليدي فرضاً أقل قوة من نموذج نظرية المعيار لأنه لا يحدد بدقة مكان الإضافة المعجمية، ويقدم تحليلاً دلالياً بوسائل التحليل النحوي ذاتها (انظر إبراهام ١٩٧٩أ، ص١٢).ويفترض من جهة أخرى أن نموذجاً مع الدلالة التوليدية يمكن أن يُنتظم في نموذج أشمل للنشاط اللغوي أفضل من نموذج مع الدلالة التفسيرية – في الواقع بشرط أن توضح بعض أسئلة أخرى، وبخاصة في اتجاه: ما العلاقات التي تنشأ بين أنظمة دلالية للغة ما وأشكال الوعي الاجتماعي (انظر موتش ١٩٧٤، ص١٣٢، وروتشيتشكا / موتش ١٩٨٣، ص٧ وما بعدها). ومع سؤال: إلى أي مدى لنماذج الاستقلال النحوي (للدلالة التفسيرية) التي عُمِّقت، وفُصِّلت بشكل منظم /[١١٦] قوة تفسيرية كافية، وصل روتشيتشكا RŮŽIČKA (١٩٨٠ و١٩٨٣، ص١٥ وما بعدها، وص٥٨) - على أساس بحوث تجريبية أيضاً – إلى نتيجة أن الصرامة المنهجية الأكبر لمفهوم الاستقلال النحوي المطلق يجب أن

تتحصل بالتخلي عن الآراء التي يمكن أن تحصل على أساس مفهوم لتفاعل عوامل (صرفية) نحوية ودلالية وبراجماتية (وهو ما يعني لا اعتراف بنموذج للدلالة التوليدية). وبشكل إجمالي مازال الوقت مبكراً بوضوح لإيثار نموذج من النموذجين صراحة (انظر باش/ تسيمرمان ١٩٨٣، ص٢٦٠، وص٣٥٤)، وإن أيد بعضهم الدلالة التفسيرية. وبناء على ذلك لم يستنفد المعنى اللغوي في الدلالة القضوية (التي ينحصر فيها كلا النموذجين إلى حد بعيد)، التي تفتقر هي ذاتها بالأحرى إلى تفسير بالنظر إلى معطيات غير لغوية، وإلى النشاط المعرفي وفعل أصحاب اللغة في إطار شروط اجتماعية محددة (انظر حول ذلك أيضاً ١ -٥ -٤ -٣ -١ -٣ و ١ -٥ -٤ - ٣ -١ -٤).

١-٥-٤-٣-١-٣ تضمين أحوال براجماتية من خلال فرض الأدائية

يمثل فرض الأدائية لروس Ross (١٩٧٠) خطوةً أولى لتضمن أحوال براجماتية بوصفها خلفية لتفسير منطوقات لغوية في النظرية الدلالية في النحو التوليدي: في إثر التفريق الصحيح في نظرية الفعل الكلامي (انظر ٢ -٣) بين الجمل الإخبارية konstativ والجمل الأدائية performativ يدرج روس «الفعل الإنجازي» في التمثيل الخاص بالبنية العميقة، وينطلق في ذلك من الفرض القائل إن كل جملة ملفوظة يجب أن تتضمن في شكلها الأساسي مكونات تمثل محتواها القضوي ودورها الإنجازي. ونتيجة لذلك يستنبط كل الجمل من الأبنية العميقة التي تشتمل على «جملة أدائية» جملةً عليا، تتكون من فاعل الشخص الأول (=المتكلم)، وفعل أدائي، ومفعول غير مباشر للشخص الثاني (= المتلقي). ويمكن أن تزال هذه الجملة الأدائية العليا (الجزء الأدائي صراحة من الجملة) من خلال قاعة التحويل في إطار شروط معينة. وهكذا يجب أن تتضمن جملة خبرية معينة (جملة تقريرية) في البنية

العميقة جملةً عليا أدائية ذات فعل إخباري (مثل: يقول، ويوضح). وعلى نحو مماثل تتضمن جملة طلب معينة جملةً عليا أدائية ذات فعل للطلب، وجملة استفهام معينة جملةً عليا أدائية ذات للاستفهام.

١) أنت على حق.

→ أقول (أوضح) لك أنك على حق.

٢) تعال في الموعد!

→ أطلب منك أن تأتي في الموعد.

[١١٧] ٣) أتأتي غداً؟

→ أسألك هل تأتي غداً؟

ومن البديهي أن هذه المحاولة كان على روس (وآخرين في إثره) أن يحلل تركيبياً أحوالاً براجماتية بمساعدة الجمل الأدائية، وقد أثارت بعض النقد أيضاً. ولأن التعليم اللغوي الظاهر لنمط الفعل الكلامي ليس إلا حالة خاصة لاستخدام اللغة (وفي بعض الحالات تلك الصيغة الأدائية غير مألوفة)، فقد انتهى موتش (١٩٧٥، ص٣٦ وما بعدها، بل وغيره مثلاً لانج/ شتاينيتس ١٩٧٧، ص٥١ وما بعدها، وص٧٩) إلى أن معرفة العلاقات بين أنماط الفعل الكلامي وأنماط المنطوق (الملفوظ) ليست مرتبطة بصيغ أدائية، وأن الصيغ الأدائية ليست بالأحرى إلا إعادة لغوية مشروعة لتلك المعارف في إطار ظروف معينة، وأن التحليل التركيبي للأفعال اللغوية بمساعدة صيغ أدائية غير كاف، لأن الصيغة يجب أن تشرح نحوياً أولاً، ثم – في أغلب الحالات – يجب أن تحذف مرة أخرى. وترتكز عدم الكفاية نظرياً على أن الأحوال البراجماتية – التواصلية لا يمكن أن توضح على الإطلاق على مستوى تركيبي، لأنه لا توجد بين أنماط الفعل الكلامي وصيغ المنطوق أية تطابقات

مباشرة، لأن الأفعال الإنجازية مستقلة إلى حد بعيد عن صيغتها النحوية، ونتيجة لذلك يمكن بالكاد أن تقلص في جملة عليا أدائية خاصة بها، لأنه توجد من جهة منطوقات كثيرة ذات أفعال مستخدمة أدائياً بشكل صريح، لا يتم معها الفعل الإنجازي الذي يشير إليه الفعل الأدائي صراحة (مثل «أعدك أنك ستشهد العجب العجاب» - ليس وعداً، بل تهديداً)، ومن جهة أخرى بعض الأفعال الإنجازية لا يمكن أن تنجز صراحة، إذ لا يوجد فعل مناسب مثل: أهنئك بأن...) (انظر جريفندورف ١٩٧٢، ص١٤٤ وما بعدها، وص١٦٢، وفوندرليش ١٩٧٢أ، ص٢٧٩ وما بعدها، وانظر حول ذلك أيضاً فيهفجر ١٩٨٣، ص١٥٤). على أية حال لا يتعلق الأمر بالأحوال البراجماتية التي تدرك بالجمل العليا الأدائية، بل بانعكاساتها النحوية في شكل مؤشرات ممكنة (انظر هلش ١٩٧٩أ، ص٢٩ وما بعدها). ولذلك ما يزال أساس التوجيه لم يُغير أساساً مع هذا التحليل التركيبي (أو التحليل من خلال عمليات تركيبية)، ولم ينجَز بعد اتجاه تواصلي – براجماتي متميز.

١-٥-٤-٣-١-٤ من المعنى اللغوي إلى المغزى التواصلي

ثمة مدخل ثانٍ إلى البعد البراجماتي ينفتح عبر مفهوم «المعنى» من خلال محاولات إقامة علاقة بين المعنى الحرفي (داخل النظام، المحدد نحوياً) والمعنى الإحالي (في سياقات ومواقف معينة) ومعنى الفعل (الذي ينتج عن التفاعل الاجتماعي). [١١٨] وكان ذلك التوسيع وإدراج المعنى اللغوي في علاقات أعم منطقياً، لأن السؤال: ما المعنى، لم تَجب عنه علوم مختلفة إجابات متباينة فحسب، بل يجاب عنه داخل علوم مفردة أيضاً على نحو متباين. ومن المؤكد أنه تتجلى في ذلك حقيقة أن موضوعاً ما هو نفسه يمكن أن يُبحث من جوانب مختلفة، وانطلاقاً من مواقف نظرية متباينة، وأن مجال ظواهر الواقع الموضوعي يمكن أن يُجَزَّأ من

أجل التصوير العلمي إلى مجالات لموضوع تحدده نظريات معينة. بيد أنه من الواضح أن كل علم منشغل بمسائل دلالية يشرح مفهومه الخاص للمعنى، بل يتميز بالميل إلى دراسة نظرية مدمجة للمعنى لم تعد خاصة بداخل اللغة فقط، بل تشير إلى جوانب لغوية واجتماعية ومنطقية ونفسية للمعنى بعضها إلى بعض على نحو منظم (انظر روتشتيشكا / موتش ١٩٨٣، ص٧ وما بعدها، وموتش / فيهفجر ١٩٨٣، ص٧ وما بعدها).

أما الخطوة الأولى – المنطلقة أساساً من أفكار لغوية – في هذا الاتجاه فهي التفريق بين معنى حرفي، ومعنى سياقي للمنطوق، ومغزى تواصلي (انظر بيرفيش ١٩٧٩، ص٦٤ وما بعدها، وبيرفيش ١٩٨٣أ، ص٦٤ وما بعدها، وبيرفيش ١٩٨٣ب، ص٣٣ وما بعدها). فالمعنى الحرفي – المعنى في السياق صفر، أي في موقف خطاب مجهول (انظر فيما سبق كاتز ١٩٧٧، ص١٤ وما بعدها) – هو ظاهرة نحوية، داخل اللغة، بغض النظر عن السياق، ويفهم من نظرية اللغة. ومن خلال استخدام منطوق بُني لغوياً داخل سياق محدد ينشأ معنى المنطوق المتوقف على السياق، الذي لم يعد محض لغوي،بل هو تابع بالإضافة إلى ذلك لأنظمة معرفة تصورية تحدد التناول الحسي والإدراكي والمتحرك للبيئة (ويجب أن يدرك من نظرية نفسية للمعرفة اليومية). وينتج عن معنى المنطوق هذا المتوقف على السياق المغزي التواصلي من خلال تفسير للمنطوق بالنظر إلى موقف محدد للتفاعل، ولا يُنجز إدراك هذا المغزى التواصلي من جانب لغوي ولا جانب نفسي وحدهما، بل يشترط نظرية للتفاعل الاجتماعي، يجب أن تستوعب أبنية أفعال بين الأفراد، تشكل الأفعال التواصلية بينها نظاماً جزئياً، وفي إطار هذا الجانب يُعرَض معنى المنطوق اللغوي المستخدم استخداماً تواصلياً كما في ص١١٩ من الأصل (انظر بيرفيش ١٩٨٣ب، وص ٣٣ وما بعدها). وفي ذلك يعني G = نحو، وC = نظام تصوري، وK = نظام من

قواعد التواصل بوصفه جزءاً من نظام شامل من قواعد التفاعل، وins = إشارة فيزيائية للمنطوق phon/syn/sem, u = البنية الصوتية، والصرفية النحوية والدلالية للمنطوق u، و١ = تمثيل للبنية اللغوية للمنطوق ct, u = السياق الذي يرتكز على u وm = المعنى الذي يفترضه u بالنظر إلى ias , ct = بناء سياق التفاعل الذي يفسر فيه المنطوق، وks = المغزى التواصلي، وmu = منطوق مفسر سياقياً، kmu = منطوق مفسر تواصلياً.

[١١٩]

```
                    G               C          K
((Ins      phon, syn, sem))      ct,m )     ias, ks)
                    l
              u
                        mu
                                  kmu
```

وثمة خطوة ثانية (لم تعد ذات طبيعة محض لغوية) تنتج عن اعتبار أن الدلالة ترتبط بالفروع (وبخاصة: علم النفس والمنطق) التي تُوَجِّه إلى البنية التصورية للمعارف البيئية. ولما كان الشكل المنطقي للغة ما ليس كافياً لوصف المعنى، لأن نظرية شكلية للمعنى وتحليلاً دلالياً للمكونات (تقريباً بمفهوم كاتز) أيضاً يتاخمان حدوده (كيف وصفت «ينام» و«كلب» وقطة وحصان بهذه الطريقة؟). فقد أدى ذلك ببيرفيش (١٩٨٣ب، وص ٤٧ وما بعدها) إلى السؤال الحاسم، وهو ما المعرفة الدلالية حقيقةً التي تربط المتكلم المتوسط بالوحدات المعجمية المفردة. إن هذه المعرفة فيما يبدو غير مرتبطة بأحكام خبراء (في مجالات متفرقة) من خلال

توزيع عمل لغوي، ولا يمكن أن تدرك على نحو محض منطقي، بل إنها في رأي بيرفيش مؤسسة في أبنية تصورية، تبني نظاماً كلياً، وتُعرَض من قبل المتكلمين كصورة داخلية للعالم، وتمثل مبدأ يؤسس تمثيلات دلالية، ويجعل مقاصد معجمية قابلة للصياغة، بل لا يجوز – خلافاً لجاكندوف (١٩٧٨) – أن يتطابق مع البنية الدلالية ذاتها، وبهذه الطريقة يُحاول إثبات أنه يمكن أن يشرح ابتداءً بضع مشكلات من خلال إدراج ظواهر لغوية في مجال علم النفس، ذبلت على يد المنطق الشكلي، وأن الأبنية التصورية من نمط آخر، ومن بنية أخرى غير التمثيلات الدلالية (التي تعد امتداداً لها).وينتج عن ذلك تفسيرات متغيرة جوهرية أيضاً لمسائل مدروسة غالباً حتى الآن (انظر بيرفيش ١٩٨٣ب، ص٥٧ وما بعدها)، كما هي الحال عند تحليل جمل منحرفة دلالياً (تصير قيود الاختيار – افترضها تشومسكي أصلاً بوصفها قواعد نحوية، وأثبتَ فيما بعد في الدلالة التوليدية أنها قواعد دلالية – في هذا الشكل زائدة، إذ يُحدد جواز ائتلافات وحدات لغوية من خلال قواعد بناء تصورية للبنية).

بيد أن الأبنية التصورية أيضاً لم يُنظر إليها بعد نظرة وافية بشكل كافٍ، لإدراك المجال الكامل لما يفهم تحت «معنى» بشكل حدسي. وتكمن خطوة ثالثة في الانطلاق من مفهوم حدسي للمعنى، يتحدد من خلال [١٢٠] وظيفة الإحالة المعقدة للتعبير اللغوي (لانج ١٩٨٣، ص٧٠ وما بعدها). فالتعبير اللغوي يحيل من خلاله هو نفسه من جهة إلى داخل اللغة (متعلق بالنظام) ومن جهة أخرى إلى خارج اللغة، ويحيل ذلك بدوره إلى ثلاثة مجالات (على الأقل)، إلى مجال الوحدات الإدراكية – التصورية (متعلق بالمفهوم)، وإلى مجال الواقع غير اللغوي (متعلق بالشيء والسياق) وإلى مجال عملية التواصل والتفاعل الاجتماعي (متعلق بالموقف والفعل). وبالنسبة لمفهوم المعنى الحدسي المعقد هذا (ما يزال) لا يوجد أي نظير نظري، ولذلك من

المحتمل أن الدلالة اللغوية قبل أي شيء ليست إلا مجموع نظريات مختلفة، حيث يمكن في الواقع أن يستخدم مفهوم المعنى الحدسي هذا في الوقت نفسه أساساً وأداةً، ومفسراً (انظر لانج ١٩٨٣، ص٧٣ وما بعدها). وفي إطار هذا الجانب لوظيفة الإحالة المعقدة تصير عيوب وأوجه أحادية نظريات الدلالة الحالية وتفسيرات المعنى أيضاً واضحة (انظر لانج ١٩٨٣، ص٨١ وما بعدها)، تلك التي لا تكشف عن وظيفة الإحالة المعقدة الإجمالية. وتظل التصورات الأكثر تطوراً أيضاً (مثل تفكيك المعنى، وتحليل السمات الدلالية في النحو التوليدي والدلالة التوليدية كما في المنطق الطبيعي) غالباً داخل اللغة أو حتى داخل النحو، وتستبعد دلالة الإحالة وشروط الصدق. ونتج عن ذلك مأخذ لويس Lewis (١٩٧٢، ص١٦٩) على نظرية كاتز الدلالية، فهي ليست دلالية مطلقاً، بل هي ترجمة للغة طبيعية إلى «علامات خاصة غير مفسرة» (أي لغة غير طبيعية مصطنعة للعلامات الدلالية، ليس وضعها واضحاً، وليس لها علاقة بشروط الصدق)، انطلاقاً من شعار المنطقي «دلالة دون شروط الصدق ليست دلالة». غير أنه ينتج عن وظيفة الإحالة المعقدة للمعنى أن البنية المنطقية للجملة في صيغة شروط الصدق هي شرط ضروري، ولكنه غير كاف لإعادة بناء لغوية لوظيفة الإحالة المعقدة المذكورة.

١-٥-٤-٣-٢ نظريات الحالات الإعرابية

١-٥-٤-٣-٢-١ المنطلق: نظرية الحالات الإعرابية في مقابل نحو الفاعل - والمفعول

كان منطلق نظرية الحالات الإعرابية التي أسسها فيلمور Fillmore خاصة (١٩٦٨أ، و١٩٦٩أ، ١٩٧١أ) هو الرأي القائل إن البنية العميقة النحوية التي افترضها تشومسكي في نظريته المعيار مع علاقاتها النحوية (مثل: فاعل لـ، ومفعول لـ) غير

كافية للتفسير الدلالي، وأنه بدلاً من ذلك يجب أن تجد علاقات الحالات الإعرابية مدخلاً إلى المكون الأساسي للنحو (انظر فيلمور ١٩٧١أ، ص١ وما بعدها). ولا يتعلق الأمر في ذلك بالحالات الإعرابية التقليدية (مثل حالة الرفع، وحالة الإضافة (الجر)، وحالة المفعول غير المباشر وحالة النصب)، التي هي ليست إلا أشكالاً سطحية أو حالات إعرابية سطحية، وهي في الغالب [١٢١] أيضاً أوجه تحييد العلاقات الأساسية، ويوضح ذلك غالباً بالنسبة لحالة الإضافة:

١) حصار الأعداء (حالة الجر للمنفذ)

٢) حصار المدينة (حالة الجر للمتقبل).

بيد أن هذا يسري أيضاً على الحالات الإعرابية التقليدية الأخرى أيضاً على حالة الرفع أيضاً يُعزي إليها كثيراً وضع خاص (انظر فيلمور ١٩٧١أ، ص٨).

٣) ألقى الكرة (حالة الرفع للمنفذ)

٤) تلقي ضربة (حالة الرفع للمتقبل)

٥) حصل على هدية (حالة الرفع للمستفيد).

ويستنتج فيلمور من ذلك – خلافاً لتشومسكي – أن عناصر الجملة (فاعل لـ - مفعول لـ) بوصفها علاقات نحوية ليست كافية للتفسير الدلالي (فعنصر الجملة في (١) و(٢) متساوٍ، وكذلك من (٣) إلى (٥)، وأن عناصر الجملة لا تعكس إلا خواص البنية السطحية، وأنه يجب أن تقدم خلف ذلك مفاهيم أكثر بساطة وعمقاً، تعين حقيقة البنية العميقة، وتكشف عن تلك الاختلافات الدلالية كما هي بين (١) و (٢)، وبين (٣) و(٤) و(٥).

ويطلق فيلمور على تلك العلاقات الدلالية «علاقات الحالات الإعرابية»، ويستخدم مفهوم «حالة إعرابية» بمعنى يتعلق بالبنية العميقة بشكل واضح (فيلمور ١٩٧١أ، ص٦، ص٢٨). ويطلق بادئ ذي بدء على أدوار الحالات الإعرابية هذه

(حالات البنية العميقة، والحالات الدلالية) المنفذ، والأداة، والقابل، والتعدي لمفعولين، والمكان والمفعول (انظر فيلمور ١٩٧١أ، ص٣٤)، دون أن يعد هذا الرصيد تاماً ونهائياً. ويكمن تبرير فيلمور بوضع نحوه الخاص بالحالات الإعرابية في مقابل أنحاء الفاعل لـ والمفعول لـ، في أن البنية العميقة النحوية التي افترضها تشومسكي ما تزال غير عميقة بدرجة كافية، والعلاقات النحوية المستكنة فيها (عناصر الجملة) ليست كافية للتفسير الدلالي (ومن ثم تُعزى إلى السطح). إن الفيصل بالنسبة للتفسير الدلالي هو بالأحرى الحالات الإعرابية للبنية العميقة. فالبنية الأساسية للجملة تتضمن – إلى جانب مكونات الصيغة – قضية، تتركب من فعل، وعدد ونوع محددين من الحالات الإعرابية العميقة التي يُربط بعضها ببعض على نحو مطرد، وتشكل الإطار المناسب للجملة، (انظر فيلمور ١٩٧١أ، ص٣٢ وما بعدها، و٣٨ وما بعدها). وبهذه الطريقة – على نحو مشابه في جدل الدلالة التوليدية – صار الوضع النحوي للبنية العميقة (بمفهوم تشومسكي) محل إشكال. لدى فيلمور يتعلق الأمر ببنية عميقة دلالية (لا توصف من خلال عناصر الجملة، بل من خلال الحالة العميقة، وعلاقتها بالفعل). ويربط فيلمور (١٩٧١أ، ص١١٨) بذلك الفرضية الخاصة بالنظرية النحوية، وهي أن البنية النحوية العميقة ليست إلا مرحلة وسطى وضعت بشكل مصطنع بين الأبنية العميقة الدلالية الممكن الكشف عنها بشكل تجريبي وبين الأبنية السطحية المتاحة بالمشاهدة؛ إنه مستوى لخواصه علاقةٌ [١٢٢] بالالتزام المنهجي لبعض الأنحاء أكثر مما بطبيعة اللغة الإنسانية، ومن المحتمل أن يجزئ مصير الوحدة الصوتية (التي تجلت بوصفها تجريداً منهجياً أيضاً).

١-٥-٤-٣-٢-٢ الربط بين نظرية الحالات الإعرابية ونظرية التكافؤ (قوة الكلمة)

لا يجوز أن نغفل انطلاقاً من هذا النهج أن نظرية الحالات الإعرابية – برغم أنها نشأت في حجر النحو التوليدي، وولدت كطفل مرغوب فيه بدرجة أكثر أو أقل للنحو التحويلي التوليدي (بلانيس ١٩٧٨، ص٣٥٥) - لها علاقة بنظرية التكافؤ (قوة الكلمة) انظر هلبش ١٩٧٠، ص٢٠٨ وما بعدها). هذه العلاقة من جهة نظرية الحالات الإعرابية عرضها فيلمور نفسه (١٩٧٠أ، ص٣٠) حين رأى التعديل الأساسي لنظرية النحو التحويلي الذي اقترحه في أن يعاد إدخال مفهوم «التكافؤ المنطقي» بالنسبة لأنظمة الحالات. وفي الواقع هذه المرة في إطار الشرط الصريح للتفريق بين بنية عميقة وبنية سطحية. ووفقاً لذلك تتكون الجملة في بنيتها الأساسية من فعل ومركب اسمي أو عدة مركبات اسمية يرتبط كل واحد منها على أساس علاقة حالة إعرابية معينة بالفعل. ويتطابق هذا المفهوم بالأحرى في أنحاء التبعية مع تمثيل مألوف من خلال رسوم للتبعية (كما لدى تنيير وهيس، انظر حول ذلك هلبش ١٩٧٠، ص١٩٨ وما بعدها، وص٢٠٥) أكثر مما هو مع أبنية المكونات الموجودة في أنحاء بنية المركبات (انظر فيلمور ١٩٧١أ، ص١١٦). وحين يميز فيلمور القيود المعجمية للأفعال على أساس حالة البنية العميقة، ويستنبط أطره للحالات من تنظيم للحالة العميقة لفعل معين (انظر فيلمور ١٩٦٨ب، وفيلمور ١٩٦٩أ، و٣٦٦ وما بعدها، وفيلمور ١٩٧١أ ص٣٨ وما بعدها)، فإنه ينجز على المستوى الذي افترضه للبنية العميقة الدلالية ما يمكن أن يقارن بما أدى في نظرية التكافؤ على مستوى نحوي إلى قيود معجمية للأفعال؛ ونماذج نحوية مناسبة للجملة – يتوصل إليها على أساس التكافؤ النحوي (انظر هلبش / شنكل ١٩٧٣، وهلبش / بوشا ١٩٧٢،

ص٥٤٨ وما بعدها، وهلبش ١٩٧٦ب، وهلبش ١٩٧٧ب، ص٥٨، وص٦٣ وما بعدها، وهلبش ١٩٨٢، ص٨٣ وما بعدها). وفي الواقع يؤول تصور فيلمور إلى أن تكافؤ الفعل يميز بأنه مجموعة من علاقات الحالة الإعرابية (إبرهام ١٩٧١، ص٢٠٤).

وتنتج العلاقة بنظرية الحالة الإعرابية من جهة نظرية التكافؤ من أن مفهوم التكافؤ – المستقر أصلاً في الغالب على مستوى نحوي – وُسِّع متجاوزًا المستوى النحوي، وأن التكافؤ – بشكل مباشر وغير مباشر – تعبير عن علاقات دلالية في الجملة، وأنه قد فُرِّق دائماً بشكل أوضح بين مستويات مختلفة للتكافؤ، وبخاصة أنه قد أُجْرِيَ تفريق بين تكافؤ نحوي، وتكافؤ دلالي (منطقي) (انظر بتفصيل أكثر هلبش ١٩٧٦ب، ص٩٩، وهلبش ١٩٧٩جـ، ص٦٥ وما بعدها، وهلبش ١٩٨٢، ص١٠ وما بعدها). وصار هذا التوسيع [١٢٣] ضرورياً، لأن محاولات التفسير النحوية المستقلة من جهة لم تكف في تطابق مع التطور العام لعلم اللغة – لأنه قد بذل من جهة أخرى جهد في إدراج خواص التكافؤ بشكل أوضح في مستويات الوصف النحوي. وفي إطار هذا الجانب يُفهم أيضاً الاختلاف بين تكافؤ نحوي وتكافؤ دلالي وتكافؤ براجماتي (انظر روتشتيشكا ١٩٧٨، ص٤٧ وما بعدها، وهلبش ١٩٨٢، ص١٠ وما بعدها، وص٢١ وما بعدها). ومن هذه المستويات قُدِّم لوصف التكافؤ الدلالي رصيد الحالات الدلالية الذي طورته نظريات الحالات الإعرابية: فالتكافؤ الدلالي يثبت من خلال ذلك أنه تحديد لعدد وطبيعة الحالات الدلالية التي يتطلبها حامل التكافؤ بعينه (وبخاصة الفعل، بل والصفة أيضاً، والاسم أحياناً). ولا يجوز أن يتطابق التكافؤ الدلالي هذا مع البنية الدلالية التي تعد أساساً لها (المتكونة من علاقة المحمولات المنطقية – الدلالية – وليس المعجمية – بموضوعاتها)، ولا مع التكافؤ النحوي المشتق منه، المتكون من علاقة الفعل المعجمي بعناصره المعجمية التي يمكن أو يجب أن تشغل أماكنها الفارغة المحددة

(انظر فيهفجر ١٩٧٧، ص٣٤٩ وما بعدها، وص٢٣٢ وباش ١٩٧٧، ص١ وما بعدها، وص ١٤ وما بعدها، وهلبش ١٩٧٩ جـ، ص٦٨ وما بعدها، وهلبش ١٩٨٢، ص١٣ وما بعدها). ونجم في هذا السياق عن أن مفهوم «التكافؤ الدلالي» متعدد المعنى على الأقل ٣ تفسيرات (انظر هليش ١٩٨٣، ١٣٨)، إذ إن مفهوم «التكافؤ الدلالي» بوصفه خصائص وظيفية – دلالية للمحمول المعجمي (الفعل) انتشر في مصطلحات الحالة الدلالية انتشاراً شديد الاتساع.

١-٥-٤-٣-٢-٣ مزايا نظريات الحالات الإعرابية وحدودها

بُحثت كثيراً مزايا نظريات الحالات الإعرابية وحدودها (انظر مثلاً تسيمرمان ١٩٧٠أ، وتسيمرمان ١٩٧٠ب، وأروتيونوفا ١٩٧٣، وهلبش ١٩٧٧ب، ص٥١ وما بعدها، وهلبش ١٩٧٩جـ، ص٦٦ وما بعدها، وهلبش ١٩٨٢، ص٥٤ وما بعدها).

ويمكن أن يعد من المزايا ما يأتي:

١) بمساعدة الحالة الدلالية تمكن أن تصوف كل عناصر الجملة (وليس القيود الظرفية فقط) وصفاً دلالياً، وذلك في نظام للحالة الدلالية يُنظر إليه على أنه موحد،لا يعلق بالنحو بشكل ثانوي (كأنه ذيل له) كما كانت الحال مع الأقسام الفرعية للقيد الطرفي – التي ألحقت بها خلافاً لعناصر الجملة غير المحددة دلالياً خصائص دلالية بشكل تقليدي (المكان، والزمان الخ) (انظر هايدولف ١٩٧٣، ص٦٢ وما بعدها) أو مع تحديد «معان أكثر عمومية» للحالة الإعرابية (انظر حول ذلك كاتزنلسون ١٩٧٤، ص٥٣ وما بعدها، وهلبش ١٩٧٨)، بل طُوِّر بشكل مستقل عن النحو والعناصر النحوية للجملة (على العكس هي بدائل لها)

٢) ليس من خلاف في أن الحقيقة التي تعد منطلقاً لنظرية الحالة الإعرابية [١٢٤] هي أن الحالة الإعرابية التقليدية (حالة الرفع، وحالة الجر... الخ) ليست إلا أشكالاً للحالة الإعرابية، حالات إعرابية سطحية فقط، تُحيِّد وتطمس غالباً

علاقات الحالة الإعرابية الدلالية أيضاً (مثل المنفذ، والمتقبل، والأداة).ولا يمكن أن تُصَوَّر الحالة الإعرابية السطحية والحالة الإعرابية العميقة بعضها فوق بعض على نحو متناظر، لأنها لا تقع في علاقة تطابق واحد إلى واحد، وبذلك يصير افتراض معانٍ كلية غير متغيرة للحالات الإعرابية المفردة موضع تساؤل، كما لا يمكن إطلاقاً أن تُفَسَّر ظواهر سطحية تفسيراً دلالياً بشكل مباشر (انظر حول ذلك أيضاً نويمان ١٩٦٧، ٣٧٧، كاتزنلسون ١٩٧٤، ص٥٣ وما بعدها، وهلبش ١٩٧٣ ص١٨٧ وما بعدها، وهلبش ١٩٧٨، ص٣١ وما بعدها، وأندرسون ١٩٧١، ص٧).

٣) على العكس يمكن على أساس رصيد من تلك الحالات الإعرابية الدلالية أن يُجرَى إلحاق غير مباشر للحالة الإعرابية الدلالية بالعناصر السطحية للجملة، والحالات الإعرابية السطحية أيضاً. ويمكن أن يتبين في ذلك بسهولة أن عدة حالات إعرابية سطحية يمكن أن تطابق حالة دلالية واحدة، وأنه على العكس من ذلك أيضاً يمكن أن تمثل حالة إعرابية واحدة عدة حالات إعرابية دلالية. ومن الممكن كذلك دون جهد إثبات أن عدة حالات إعرابية دلالية تطابق عنصر جملة واحد (أو جزء من عنصر الجملة)، وعلى العكس من ذلك تطابق عدة عناصر للجملة حالة إعرابية دلالية واحدة (انظر حول ذلك إبرهام ١٩٧٢، هايدولف ١٩٧٧، وهايدولف وآخرين ١٩٨١، ص١٧٢ وما بعدها، وص٣١٥ وما بعدها وغير ذلك).

٤) ويمكن من خلال ذلك بمساعدة الحالات الإعرابية الدلالية أن توصف جملة متكافئة دلالياً أو شبه متكافئة دلالياً بحيث ينعكس هذا التكافؤ في الوصف أيضاً (وهو ما عرف بمعيار القوة الشارحة لنظرية نحوية):

٦) دخل المعلم في حجرة الدراسة.

٧) دخل المعلم حجرةَ الدراسة.

العنصر البارز في (٦) هو ضميمة حرفية بوصفها تحديداً ظرفياً، وفي (٧) حالة نصب باعتباره مفعولاً، ولا يمكن أن يشرح التشابه الدلالي للجملتين

بمساعدة الحالة الإعرابية السطحية ولا بمساعدة عناصر الجملة، بل بمساعدة الحالة الإعرابية الدلالية فقط (في كلتا الحالتين: مكان).

٥) يجيز رصيد الحالة الإعرابية الدلالية أن يعرض متجاوزاً التكافؤ النحوي (معلومة عن العناصر الأساسية مع شكلها الصرفي النحوي وعنصر الجملة الخاص بها أيضاً) الخواصَّ التي توصف بأنها «تكافؤ معنوي»، ويمكن أن تجمع على طريقة المعجم للوحدات المعجمية لأقسام معينة للكلام، الخواصَّ التي تقدم ما عدد الحالات الإعرابية الدلالية وما هي (العدد والنوع) التي تعد ضرورية مع فعل معين (أو صفة معينة) (فيمكن مثلاً لفعل مثل «يعطي» ثلاث حالات إعرابية دلالية (منفذ، ومتقبل، ومتلق)، وفعل مثل «يقتل» يتطلب حالتين إعرابيتين دلاليتين (منفذ، ومتقبل)) (انظر هلبش ١٩٧٦، ص١٠٣، وهلبش ١٩٨٣، ص١٣٧ وما بعدها).

٦) ومن الممكن بناءً على ذلك على أساس الحالة الإعرابية الدلالية أن يُولف رصيد من نماذج دلالية للجمل (انظر مثلاً [١٢٥] موسكالسكايا ١٩٧٤). وتقدم هذه النماذج الدلالية للجملة (أطر الحالات الإعرابية) معلومات أخرى غير النماذج الصرفية النحوية (على نحو ما ينتج على أساس التكافؤ النحوي، والحالات الإعرابية السطحية وعناصر الجملة). ولا تتطابق مع النماذج النحوية للجملة تطابقاً تاماً، ولا تمثل أيضاً تفسيرها الدلالي المباشر (كما لدى أدموني ١٩٧٤). وبادئ ذي بدء يُكشف عنها بالأحرى مستقلاً عن النحو، بحيث (كما هي الحال في الحالات الإعرابية الدلالية ذاتها) يصير الإلحاق بالنماذج النحوية للجملة ممكناً وضرورياً (انظر موسكالسكايا ١٩٧٣، ص٣٣، وموسكالسكايا ١٩٧٤، ص٣٨ وما بعدها، وص١٣٨، وهلبش ١٩٧٧ب، وص٧٠ وما بعدها، وهلبش ١٩٨٢، وص٧٦ وما بعدها، وص٨٣ وما بعدها).

ومع ذلك يقابل هذه المزايا لنظريات الحالات الإعرابية (وبخاصة بالنظر إلى وصف لغات مفردة) بعض المثالب أيضاً (وبخاصة ذات الطبيعة النظرية). ومن الحدود (والمشكلات) التي أبرزت بشكل أوضح دائماً في السنوات الأخيرة، ما يأتي:

أ) ثمة مشكلة أولى تكمن في السؤال: هل نظريات الحالات الإعرابية وأنحاء الفاعل والمفعول في واقع الأمر حلول بدائل يستبعد بعضها بعضاً. هذا ما يفترضه فيلمور (1971أ، ص67) (حيث يريد أن تحل نظريته عن الحالات الإعرابية محل نظرية المعيار في النحو التوليدي، ولكن تشومسكي (1972، ص70 وما بعدها، وص72 وما بعدها) يشك في ذلك (حيث تعد كلتاهما متكافئتين في نظرية متماثلة). إن السؤال هو هل افتراض حالات إعرابية عميقة في الحقيقة جعل انفصالاً عن تصورات النحو التقليدي (ومن ثم عن عناصر الجملة أيضاً) ضرورياً (انظر تسيمرمان 1970ب، 2 -ص4). وحتى حين تعد الحالات الدلالية التي طورها فيلمور أكثر مناسبة للتحليل الدلالي من عناصر الجملة (بوصفها علاقات نحوية للبنية العميقة النحوية) فإن ذلك لم ينتج بعد مع ضرورة استنتاج استخلصه فيلمور، وهو التخلي مطلقاً عن مفاهيم عناصر الجملة أو عدّها محض ظواهر سطحية، بل ينتج هذا الاستنتاج لدى فيلمور منهجياً من فرض عن مستوى موحد للبنية العميقة يستقر فيه – حين يتعلق الأمر ببنية عميقة نحوية – إما عناصر الجملة المتعالقة (كما هي الحال لدى تشومسكي) – وإما – حين يتعلق الأمر ببنية عميقة دلالية – الحالات الإعرابية العميقة. ومع ذلك فإنه في أثناء هذه الفترة صار أوضح بصورة متزايدة أن ذلك المستوى الموحد للبنية العميقة غير موجود، وأنه بالأحرى تلك البنية التي وصفت أصلاً بالبنية العميقة يجب الاستمرار في تنظيمها طبقياً (انظر مثلاً برشودروف 1972، ص12، وهلبش 1969، ص163، وحديثاً أيضاً تشومسكي 1976، ص81 وما بعدها). وقد تعبر أنحاء الحالات الإعرابية بشكل أكثر مباشرة عن وقائع معينة لا يمكن أن تدرك من نظرية المعيار إلا بشكل غير مباشر (انظر تشومسكي 1972،

ص٧٣ وما بعدها)، ومن ثم لا يكون ذلك إلا بصورة غير كافية أيضاً. وإذا اشتُرط ذلك التعدد الطبقي للبنية العميقة، فإنه لا يوجد أي تفريق غير جدلي (إما – وإما) بين «أنحاء الفاعل – المفعول» (تعد عناصر الجملة علاقات نحوية [١٢٦] في بنية عميقة نحوية) ونظريات الحالات الإعرابية (الحالات العميقة في بنية عميقة دلالية)، بل تمثل كلتاهما مستويات عميقة (ومختلفة في عمقها أيضاً) في النظام المتعدد الطوابق لأوجه الإلحاق بين الجانب الصوتي والجانب الدلالي في ظواهر لغوية (انظر كما سبق هلبش ١٩٧٧ب، ص٦٠ وما بعدها).

ب) في أنحاء الحالات الإعرابية يُستقل ويوضع على نحو أحادي – غير مبرر في المحيط الاسمي للمحمول ما ضُمِّن في البنية الدلالية للمحمول من قبل، وحُدِّد من هناك تحديداً حاسماً (انظر أرتيونوفا ١٩٧٣، ص١٢٠ وما بعدها، وتسيمرمان ١٩٧٠أ، وتسيمرمان ١٩٧٠ب). ولم يُثبت بعد إلى الآن بشكل مقنع أن الفروق بين الحالات الدلالية لا يُقدمها ببساطة المعنى المعجمي للفعل، فإذا وُصِف العنصر الأول لفعل نشاط بأنه «منفذ»، وعنصر فعل إدراك بأنه «مجرب» فإنه يثور في الواقع التساؤل الآتي (انظر سجال ١٩٧٨، ص٢٢٥): هل تحصل من خلال هذه الحالات الدلالية شيء جديد بشكل جوهري بالنسبة للوصف اللغوي، هل لم تُتضمن المعلومات المناسبة: بعضها في العناصر الأساسية بوصفها عناصر الجملة، وبعضها في البنية الدلالية للفعل.

ج) لم توضح بعد أيضاً مشكلة: إلى أي مدى تصل الحالات الإعرابية الدلالية، أو هل يعد مثلاً أيضاً الزمن والسبب والمنطلق حالات إعرابية دلالية، أو – مثل هذا الفرض يبدو أكثر إقناعاً – هل لا يجب أن توضع خارج هذه الأدوار للحالات الإعرابية مُعَدِّلات (أو محددات) بشكل إضافي، وضعُها غير وضع الحالات الإعرابية الدلالية، لأن علاقاتها بالمحمول لا تؤسس على معنى المحمول (انظر أروتيونوفا ١٩٧٣، ص١١٩ وما بعدها). ويفرق أحياناً بين حالة إعرابية قضوية (يتطلبها التكافؤ الدلالي للفعل)، وحالة إعرابية صيغية (لا يتطلبها التكافؤ الدلالي للفعل) (انظر كوك ١٩٧٨، ص٢٢٩)، وأحياناً

توضع الأخيرة موضع تساؤل أو تفهم على أنها مُعَدِّلات للجملة أو على أنها مُخَصِّصات للجملة (انظر أومامور ١٩٧٨، ص٢٦٥)

د) ترتبط بذلك أوجه اضطراب وصعوبات عند حساب حالات إعرابية دلالية مفردة، وتحديدها. وليس من قبيل المصادفة أن قائمة أدوار الحالات الإعرابية المقترحة تُعَدَّل مراراً، وأن مسائل عد وتحديد الحالات الإعرابية تُناقَش كثيراً في المراجع الأحدث دون أن تُوضَّح بشكل حاسم، فيتعلق الأمر في ذلك مثلاً بتلك الأسئلة: كيف يُحدد المنفذ، وتحدد الأداة، هل تُفهم قوى الطبيعة (مثل.. الرياح، والعواصف) على أنها منفذ أيضاً أو تعد حالة خاصة (مثل «قوة») وهل يمكن أن يحصر المنفذ في الكائن الحي (مثل فيلمور ١٩٧١أ، ص٣٤ وما بعدها)، والأداة في وسائل مستخدمة عالمياً من منفذ (انظر لاكوف ١٩٦٨، ص٤ وما بعدها). مثل هذه الأسئلة وأشباهها (انظر بتفصيل أكثر هلبش ١٩٧٧ب، ص٥٦ وما بعدها، وص٧٣ وما بعدها) ليس من الممكن حلها فيما يبدو لمدة طويلة إلى حد أنه لم تُبرز معايير أدق لافتراض الحالات الإعرابية الدلالية [١٢٧] وهو ما يشترط بدوره نظرة أدق في وضع هذه الحالة الإعرابية (انظر حول ذلك ١ -٥ -٤ -٣ -٢ -٤).

هـ) إن العلاقة التي صارت موضوعاً في أنحاء الحالات الإعرابية بين الفعل وحالاته الدلالية ليست علاقة بين وحدات (موضوعات) دلالية ووحدات دلالية (محمولات دلالية) أخرى، بل هي علاقة وحدات دلالية (موضوعات أو — بعبارة أدق: وظائف بينها) من جهة، ووحدات (أفعال) تشكلت معجمياً من قبل (ومن ثم تشكلت نحوياً أيضاً) من جهة أخرى. وبهذه الطريقة لا تكون عناصر الترابط (التلازم) المفترض متساوية القيمة دائماً لأن الأفعال بوصفها محمولات (أي تشكلت معجمياً ونحوياً لغوية — التي يُشغل بها نحو الحالات الإعرابية — ليست محمولات (منطقية — دلالية) بسيطة، بل إنها في العادة مركبات komplexe من عدة من تلك المحمولات المنطقية — الدلالية، مركبات تتشكل معجمياً في أفعال أو صفات محمولية. وبذلك للحالات

الإعرابية الدلالية كعنصر ملازم مركبٌ متشكل معجمياً، ومن ثم محدد نحوياً أيضاً من محمولات دلالية لم تعد لها طبيعة دلالية محضة، بل تتبع الآلية التي تربط بنية دلالية ببنية نحوية بعضها ببعض، (انظر بوجه خاص هايدولف ١٩٧٧، ص٥٥، وص٧٥).

و) بذلك صار واضحاً أن الحالات الإعرابية الدلالية ليست مقولات فصائل (Kategorien)، بل هي مفاهيم وظيفية، وأنها ليست وحدات بل علاقات بين وحدات، وأن الحالات الإعرابية الدلالية (برغم أنها تمثل في مقابل عناصر الجملة بوصفها علاقات نحوية مستوى أعمق) ماتزال غير عميقة بدرجة كافية، بل يجب أن تفهم على أنها اشتقاقات من البنية الدلالية (انظر فيهفجر ١٩٧٧، ص٢٣٢ وما بعدها، هايدرولف ١٩٧٧، باش ١٩٧٧، هلبش ١٩٧٨، ص٤٣ وما بعدها، وهلبش ١٩٧٩جـ). وهي لا تعبر عن المعنى مباشرةً ولا هي خاصية للمعنى ذاته. فالمعنى ينتج من خلال البنية الدلالية للمكونات، أي من خلال العلاقات المتدرجة بين المكونات / السمات أو السميميات (باعتباره نحوًا للسيم) الدلالية، من خلال البنية المتدرجة من محمول دلالي (محمولات أو دالات دلالية) وموضوع (موضوعات) (انظر فيهفجر ١٩٧٧، ص١٣٦ وما بعدها، وص٢٥٦ وما بعدها). وعند اختبار هذه البنية الدلالية في الحالات العميقة لا تظهر أفقية (لا تدرج)، بل في العادة أيضاً اختزال المكونات دلالية لأنه ليس كل المكونات الدلالية تُشكَّل معجمياً (انظر أيضاً هلبش ١٩٧٩ جـ، ص٦٨ وما بعدها). وبهذه الطريقة يثبت أن الحالات الإعرابية الدلالية ليست بعد دلالية خاصة، بل هي وظيفة مستنبطة ابتداء من البنية الدلالية، وهذا لم يصر واضحاً عند بناء نحو الحالات الإعرابية، ومن ثم سرعان ما أفضى إلى نقد وهو أن الحالات الإعرابية لدى فيلمور مرتبطة بطريقة مباشرة بالمشاركين في الموقف غير اللغوي (انظر اروبونوفا ١٩٧٣، ص١١٩ وما بعدها). [١٢٨] وأنه في نظريات الحالات الإعرابية يشتمل على «تضمينات أنطولوجية» (وهكذا لا يفرق بين عناصر لغوية، وعناصر أنطولوجية) (انظر

فينكه ١٩٧٧، ص٢٨ وما بعدها).

١-٥-٤-٣-٢-٤ استمرار تطور نظريات الحالات الإعرابية وأوجه تفرقها

حفز العرض التطبيقي وغير الشكلي نسبياً في أعمال فيلمور الأولى (ارتباطاً بتحديدات عادية خاصة بذلك لحالات إعرابية معينة) والمشكلات التي عرفت في الوقت اللاحق، من الناحية المفهومية استمرارَ تطور نظرية الحالات الإعرابية إثر فيلمور بصورة حاسمة (انظر حول ذلك هلبش ١٩٨٢، ص٥٧ وما بعدها). وفي الواقع يقدم استمرار التطور هذا صورة غير موحدة ومشتتة بصورة محيرة، وذلك ظاهرياً من خلال عمل قوائم للحالات باستهتار نسبي – على نحو أقرب ما يكون إلى السحر وتغييرها، وإعادة رفضها (انظر أيضاً بلانس ١٩٧٨، ص٣٥٨).

وبادئ ذي بدء يتعلق عدم التوحد هذا – وهذا هو الجانب الأول الأكثر سطحية في الواقع – بعدد الحالات الدلالية الذي يختلف تقريباً من مؤلف إلى مؤلف (على سبيل المثال لدى فيلمور (١٩٧١أ)، ص٦، ولدى فيلمور (١٩٧١ب) فيما بعد ص٨ أو ٩، ولدى كافه (١٩٧٦، ص١٤٧ وما بعدها، و١٦٧ وما بعدها) ٧). ويتبين من جهة ميلٌ إلى رفع عدد الحالات الإعرابية، ومن جهة أخرى خفض عددها. وقد نتج رفع عدد الحالات الإعرابية عن ملحوظات تبرهن على حالات لم يكن من الممكن وصفها بالحالات الإعرابية العميقة التي افترضها فيلمور أصلاً: فقد اقترح أومامور (١٩٧٨، ص٢٦٣، وما بعدها، وص٢٧١ وما بعدها) حالة إعرابية إضافية «المسبب» (خلافاً للمنفذ) والواصف (نوعاً من صاحب الحال)، واقترح بلانست (١٩٧٨، ص٣١١ وما بعدها) المثير، اختياراً من الحالة الإعرابية الحاوية، و«المفعول» (انظر إبراهام ١٩٧١، ص٢٠١) بوصفه موضوعاً للإدراك، ومن ثم مكملاً لمجرب،

واقترح رادن (١٩٧٨، ص٣٢٧ وما بعدها) حالة «النطاق» (بوصفها مضموناً مع أفعال القول). وعلى الجانب الآخر يوجد أيضاً ميل إلى إنقاص عدد الحالات الإعرابية (كما ورد مثلاً لدى كوك (١٩٧٨) في نموذجه الجامع في نحو الحالات الإعرابية الذي أراد أن يجمع مزايا نماذج فيلمور (١٩٧١أ) وكافه (١٩٧٦)، وأندرسون (١٩٧١) مع خمس حالات قضوية)، مرتبطة غالبًا بتدرج للحالات الإعرابية (كما ظهرت مثلاً لدى روزنجرن (١٩٧٨أ، ص١٩٣، ١٩٧٨ب، ص٣٧٧) حالتا المنفذ والمتقبل بوصفهما حالتين علويتين، لأن العلاقات الأخرى للحالات الإعرابية يمكن أن ترد معها فقط). ويقع ذلك البناء المتدرج أيضاً في تلك النماذج التي تريد أن تحدد الحالات الإعرابية الدلالية على أساس «ملامح الحالة الإعرابية» المفترضة (انظر نيلسون ١٩٧٢، ص٣٣ وما بعدها).

وفي الأساس يتعلق عدد الحالات الإعرابية الدلالية المفترضة (لوصفها أوضح جانب لأوجه التفارق) بمعايير الكشف عنها (بوصفها الجانب الثاني الأكثر جوهرية). وفي الواقع وُجدت عند إنشاء قوائم الحالات الإعرابية معايير غير متجانسة متباينة هي في الأساس ما يأتي:

أ) استعمل فيلمور نفسه (انظر ١٩٧١أ، ص٣٤ وما بعدها) أساساً ملامح دلالية للموضوعات، أي ملامح معجمية – ملازمة للأسماء بالنسبة لتحديد حالاتها الإعرابية الدلالية وتعريفها (مثل حالة الإنجاز **Agentiv** وحالة الجر تحددان من السمة [Anim+] وحالة الأداة وحالة النصب من خلال السمة [Anim-] وكان هذا المعيار في الأساس مشروعاً فقط طالما لم تفهم الحالات الإعرابية على أنها علاقات، بل مقولات (فضلائل) (انظر روزنجرن ١٩٧٨أ، ص١٨٠).

ب) في أغلب الحالات تُحَدَّد الحالات الإعرابية بمساعدة الملامح الدلالية للمحمولات، أي الملامح المعجمية – الملازمة للأفعال (انظر مثلاً كافه ١٩٧٦، ص٩٦ وما بعدها، وص٩٦ وما بعدها، وص١٠٣ وما بعدها، وص١٢١

وما بعدها، وص١٤٧ وما بعدها، وكوك ١٩٧٨، ص٢٩٩ وما بعدها، وروزنجرن ١٩٧٨أ، ص١٨٠ وما بعدها، وروزنجرن ١٩٧٨ب، ص٣٧٨). ويحدد الحالات الإعرابية الدلالية معنى المحمولات بدرجة كبيرة إلى حد أن السؤال عن إطنابها يمكن أن يطرح (انظر حول ذلك ١ -٥ -٤ -٣ -٢ -٣ تحت (ب)).

ج) تُحَد الحالات الإعرابية أحياناً بالسمات العلائقية للحالات (– case features) (انظر نيلسون ١٩٧٢، ص٣٣ وما بعدها، وماكوي ١٩٦٩، وأمامور ١٩٧٨، ص٢٦١) بحجة أن تأثير السمات المعجمية الملازمة في العلاقات بين الأفعال والأسماء ليست إلا غير مباشرة. وتوجد أوجه نظام متدرجة لسمات الحالات الإعرابية، العيب فيها أنه عند وضعها لا تُستبعد اعتباطية ذاتية، وأنه فضلاً عن ذلك تظهر بعض الوحدات (مثل «مصدر» و«هدف») ذاتها سمات للحالات الإعرابية، وحالات إعرابية أيضاً.

د) أخيراً تستخدم بشكل منفرد سمات صرفية – نحوية أيضاً بوصفها معايير للحالات الإعرابية الدلالية (مثلما لدى فيلمور ١٩٨١أ، ص٤٤) عُدَّت الحروف واسمات للحالات الإعرابية، مثل by (بـ) للمنفذ وby وwith للأداة، وfor للمستفيد). واعترض بحق على ذلك التحديد بأن تعليماً للحالات الإعرابية الدلالية لا يمكن أن يؤسس على حروف، لأنه لا توجد علاقة تطابق واحد على واحد بين الحرف و الحالة الإعرابية الدلالية (انظر نلسون ١٩٧٢، ص١٩ وما بعدها).

ويقع خلف هذا الجانب للمعايير - كجانب ثالث وأكثر رسوخاً – السؤال عن وضع Status الحالات الإعرابية الدلالية، التي تتعلق به آخر الأمر مشكلة معايير الاختيار وعدد الحالات. ومن ثم فهذا السؤال جوهري لأنه ترتبط بذلك شروط نظرية ومنهجية شديدة الثراء، وعُقِدت أسئلة حسب علاقة الحالة الإعرابية الدلالية بالسطح النحوي من جهة (بعناصر الجملة وبالتكافؤ النحوي) وبالبنية الدلالية

للمكونات من جهة أخرى، وبناءً على ذلك بالمعطيات التواصلية والإدراكية والحسية، وبالعوامل غير اللغوية أيضاً. وفي استمرار تطور نظرية الحالات الإعرابية الأصلية لفيلمور يتميز ميل لا يمكن تجاهله (وهو ما يعد بادئ ذي بدء تقدماً)، بإخراج الحالات الإعرابية الدلالية من عزلتها التطبيقية، ودمجها في أبنية أشمل للنماذج خاصة بالنظرية اللغوية، ومن ثم السؤال بوجه خاص [١٣٠] عن وضعها وعلاقاتها بمستويات لغوية أخرى. ولكن عند الإجابة عن هذه الأسئلة (وهذا هو الجانب الآخر) تتكشف أوجه تفارق أكثر اتساعاً، يمكن بالكاد أن تُقَرر في الوقت الحاضر على نحو محتمل (لأن الجدل المتبادل لم يوضح حتى الآن بدرجة كافية المشكلات المحورية).

وهكذا يفهم بوتس مثلاً (١٩٧٨، ص٣٩٩ وما بعدها، وص٤٠٣ وص٤١٦، وص٤٢٠، و٤٥٠ وما بعدها) الحالات الإعرابية بأنها أجزاء من معاني الفعل، ويستخدم التحليل الدلالي للمكونات على أنه وسيلة لتصنيف الحالات الإعرابية، ويمارس في إطار هذا الجانب نقداً لفيلمور (في الواقع يدعى أن حالاته الإعرابية دلالية، ولكنها في الحقيقة ما تزال مستقرة بقوة شديدة على السطح). ويرغب بلانيس (١٩٧٨، ص٣٥٩ وما بعدها) أن يرسي الحالات الإعرابية الدلالية في البعد البراجماتي للتواصل، ويعارض كل مفاهيم الحالات الإعرابية المختزلة (المستقلة واللغوية الداخلية)، ويطالب بدلاً من ذلك بدمج الحالات الإعرابية الدلالية في معطيات موقفية وإدراكية وحسية (فُقِدت لدى من خلف فيلمور). وفي محراب الذين يحاولون ذلك الدمج، وبذلك يفتحون بالتوازي مع جهود موائمة داخل الدلالة التوليدية (انظر ١ -٥ -٤ -٣ -٢ -٣ و١ -٥ -٤ -٣ -٢ -٤) على الأقل طاقة على علاقات تواصلية – براجماتية، وإن لم تفض إلى عودة أساسية – يشارك حديثاً فيلمور نفسه أيضاً بإعادة افتتاح دفاعه عن الحالات الإعرابية (١٩٨١، ص١٣

وما بعدها)، حين يضع المعاني في علاقة بمشاهد، ويفترض أن المتكلم يقدر على إصدار مشاركين له في الحالة محددين من خلال الحالات الإعرابية العميقة إلى زاوية معينة (انظر فيلمور، ١٩٨١، ص٣٠ وما بعدها، ص٣١). وعلى جانب مضاد تماماً طور ستاروستا Starosta(١٩٧٨، ص٤٥٩ وما بعدها، و٤٦٥ وما بعدها، و٤٧٢ وما بعدها، و٥١٩ وما بعدها) - في مقابلة واعية بالتعريفات الظاهرية للحالات الإعرابية لدى فيلمور، وأكثر من هذا لدى بوتس (فقد مارس نقداً لفيلمور، ليس لأن حالاته الإعرابية قريبة جداً من السطح، ونحوية للغاية، بل لأنها على العكس دلالية للغاية وغير لغوية، أي نحوية بدرجة ضئيلة للغاية - طَوَّر نموذج - الحالة المعجمية lexicase، الذي يهدف إلى تعريفات نحوية - دلالية للحالات الإعرابية (في ذلك تسود المعايير النحوية في مقابل المعايير الدلالية)، ويقدم تعريفاً أساسياً للغاية ولغوي داخلي بشكل صارم للحالات الإعرابية، ويتخلى عن ربط بمواقف (وعوامل) غير لغوية. وبديهي أنه تنشأ حينئذ نحوية قوية Syntaktifizierung للحالات الإعرابية الدلالية، ويتقارب التفسير الدلالي والحالات الإعرابية العميقة بشدة إلى حد أنهما لم يعودا بالنسبة لستاروستا أيضاً (١٩٧٨، ٥٢٢ وما بعدها) متباينين لأن الحالات الإعرابية العميقة بالنسبة لستاروستا هي التفسير الدلالي للبنية العميقة النحوية). ولأن الفاعل العميق والمنفذ، والمفعول العميق والمتقبل بهذه الطريقة يقتربان إلى حد التطابق، فيمكن للمرء أن يسأل ليس - ستاروستا - فقط: هل يجب أن يوجد بخلاف مستوى الحالة الإعرابية مستوى دلالي ومستوى البنية النحوية العميقة أيضاً، بل يمكن للمرء أيضاً - خلافاً لستاروستا - أن يسأل: هل يُحتاج إلى بنية مميزة للحالات الإعرابية الدلالية بخلاف البنية النحوية العميقة والمستوى الدلالي.

وبذلك يكون قد طُرح السؤال الجوهري، وهو هل الحالات الإعرابية الدلالية [١٣١] مستوى مشروع بين البنية الدلالية والبنية النحوية، ويتحتم هذا السؤال عما

يوافق أو يخالف Pro oder Contra الحالات الإعرابية الدلالية بالنظر إلى التحديدات المتفارقة للوضع بالنسبة للحالات الإعرابية (وبخاصة المحاولات المتطرفة المذكورة التي تدمج الحالات الإعرابية كلية تقريباً في النحو أو الدلالة / البراجماتية)، وقد بُحِث مراراً في المراجع أيضاً. وقد طرح روزنجرن (١٩٧٨أ، ص١٦٩ وما بعدها) تلك الأسئلة بهذا المعنى: ما وضع الحالات الإعرابية العميقة في نظرية دلالية، وكيف تتصرف تجاه العناصر الأساسية وعناصر الجملة، وما الدور الذي تؤديه البنية الدلالية للموضوعات والمحمولات بالنسبة لتعريف الحالات الإعرابية الدلالية، وهل يمكن للمرء أو حتى يجب عليه أن «يغير تعريف الحالات الإعرابية بمساعدة البنية الدلالية للمحمول، وهل للحالات الإعرابية الدلالية وضع خاص بوصفها «مستوى بينياً» مشروعاً بين البنية الدلالية للمكونات، والتكافؤ النحوي، بين الدلالة والنحو.

من الصعب في الوقت الحاضر أن يصدر حكم نظري واضح في هذه المسألة، ويمكن أن يتعلق ذلك بأية طريقة تنقل موضوعات البنية الدلالية إلى حالات إعرابية دلالية، ثم هل تنشأ في ذلك تجريدات سليمة ومميزة من تنوع المكونات الدلالية وتدرجها، لا يمكن بدونها إيضاح الإلحاق بين بنية دلالية (للمكونات) وبنية نحوية أو في إطار فقد المعلومات فقط (انظر أيضاً ١٩٧٧، ص٣٥٠). ومع ذلك يمكن بشكل مستقل عن هذا الحكم النظري أن تكون الضرورة العملية للحالات الإعرابية الدلالية من أجل أغراض معينة(مثل: تقييدات المعجم، ونمذجة الجملة) ومجالات معينة للتطبيق (وبخاصة: تعليم اللغات الأجنبية، والترجمة) لأنه ليس ممكناً ولا ضرورياً بالنسبة لهذه الأغراض أن تُوسَّع وتُسرَد في كل حالة أبنية دلالية كاملة للمكونات (انظر هلبش ١٩٨٢، ص٦٤ وما بعدها، وهلبش ١٩٨٣أ، وانظر أيضاً باش ١٩٧٧، ص١٦).

المبحث السادس

٦-١ نظريات – أنحاء أخرى

النحو المقولي، ونحو – مونتاجو، والنحو «الطبيعي»

تطورَ إلى جانب وبخلاف إرث النحو التوليدي (والدلالة التوليدية) في العقود الأخيرة بعض نظريات أخرى، لم تلقَ مع ذلك (حتى الآن) انتشاراً واسعاً. المنطلق في ذلك في الأكثر النحو المقولي، الذي يعرض نظرية لغوية شُكِّلت على أساس مبادئ المنطق الرياضي، وطُوِّر أصلاً بوصفه منهجاً خوارزمياً للغات الاصطناعية (مثلاً من أديوكيفتش ١٩٣٥)، ونقل فيما بعد إلى لغات طبيعية (مثلاً من برهيل ١٩٥٣).

وتعد بعض الفروض بشكل مستقل عن الأشكال المتباينة للصياغة أساس [١٣٢] أغلب التنوعات للأنحاء المقولية، ويرجع جزء كبير إلى فريجه: وُضعت كمقولات وصف مقولتان أساسيتان، يتعلق منهما N بتعبيرات موجهة إلى موضوعات الواقع، وتستخدم لوصف الموضوعات (الأفراد)، وعلى العكس من ذلك يتعلق S بتعبيرات (جمل) لها قيمة الصدق. وتستنبط كل الوحدات الأخرى من هاتين المقولتين الأساسيتين (المستعارتين من المنطق الرياضي) وتفسر بأنها موظفات Funktoren أو عوامل Operatoren (انظر حول ذلك أديوكيفتش ١٩٣٥، ص٣ وما بعدها). وفرض ثان هو فرضية مجانسة مورفيمية بين البنية النحوية والبنية الدلالية لهاتين المقولتين الأساسيتين: ينبغي أن يطابق كلَّ بناء نحوي تفسيرٌ دلالي قياسي وموازٍ – فرضية تعد حقاً المنطلق لعرض علاقات بين الشكل والمعنى، ولكنها تفترق عن الإلحاق المباشر والمتعدد الدرجات بين أبنية الصوت وأبنية المعنى (المفترض في النحو التوليدي مثلاً). وخلافاً لأنحاء بنية المركبات (التي يتعلق الأمر فيها بعملية

تدريج للمكونات المتساوية في انتظامها) تشكل الأنحاء المقولين في نموذج العلاقات غير المتكافئة بين تعبيرات لغوية تُحَدد في المنطق من خلال علاقات بين الموظف (العامل)، والمتغير (الموضوع) (انظر بارتش / فنيمان ١٩٨٢، ص١١٩ وما بعدها، وص١٢٢، وما بعدها، وبارتش / فنيمان ١٩٨٠). وتُصنف التعبيرات اللغوية بالنظر إلى خواصها الوظيفية، أي يُلحق (N أو S) بمقولة، وتُجمل (أو توجز) في ذلك تعبيرات من مقولات مختلفة بمقولة عليا خاصة بها، ويعد كل منطوق نتيجة – بادئ ذي بدء – لعملية نحوية، ولكنها تعكس في الوقت نفسه علاقة دلالية، لمكون مباشر في هذا المنطوق (بوصفه موظفاً أو عاملاً) في مكون مباشر آخر (بوصفه متغيراً أو موضوعاً، إلى حد أن المقولات تُختصر تدريجياً وفق قواعد اختصار جبر الأعداد، وتُختزل الوحدات الأدنى من جهة التدرج على مراحل حتى المقولة الأساسية S. ولا يؤدي ذلك الاختزال – خلافاً للعملية المعكوسة للاشتقاق (من الوحدة الأساسية الجملة – إلى نحو توليد، بل إلى نحو تماثل.

ويقوم على هذه المبادئ للنحو المقولي أيضاً نحو مونتاجو في إرث المنطق لفريجه وتارسكي وكارناب وآخرين، ومنطلق مونتاجو (١٩٧٤، ص٢٢٢) فرضية أنه لا يوجد فرق نظري بين لغات طبيعية واللغات الاصطناعية للمناطقة، في الواقع عدّ ذلك ممكناً ليؤلف النحو والدلالة كلا النوعين داخل نظرية مفردة محددة رياضياً، ونتج عن ذلك هدفه؛ وهو إبراز البنية المنطقية للغات الطبيعية، ووصفها بمساعدة الجبر الشامل والمنطق الشكلي، أي تفسير تعبيرات للغات الطبيعية تفسيراً مناسباً عن طريق ترجمتها إلى نظام المنطق المفهومي (مونتاجو ١٩٧٤، ص٢٢٢ وما بعدها، انظر أيضاً مونتاجو / شنيله ١٩٧٢). وبذلك يتعلق الأمر بنظام قواعد الترجمة من اللغة الطبيعية إلى لغة مُفسَّرة دلالياً [١٣٣] للنحو المفهومي حيث يجيء تفسير لغة المنطق هذه على أساس خاص بنظرية النموذج، بحيث تُختصر هذه المفاهيم بوصفها

«دلالة خاصة بنظرته النموذج» (انظر لانج ١٩٨٣، ص١٣٥ وما بعدها، وبتفصيل أكبر جباور ١٩٧٨، ولينك ١٩٧٩). ويرجع المنطق المفهومي – خلافاً للمنطق الماصدقي – إلى تفرقة فريجه بين المغزى Sinn والمعنى Bedeuting، ويفسر الماصدقات الملحقة بتعبيراتها حسب مغزاها، أي حسب نوع توفرها (وجودها). أما المفهومات فهي الكيانات الملحقة بالتعبيرات المنطقية بوصفها مغزى (مثل القضايا ومفاهيم الأفراد). ويُنسب إلى كل تعبير ذي معنى في لغة ما مفهومٌ، يقدم تبعاً لمواقف مختلفة (عوالم ممكنة) ماصدقاً (موضوع الإحالة) لهذا التعبير.

وتعد المنطلقات الآتية والمبادئ المنهجية مميزةً للمطلب الأساسي لأنحاء – مونتاجو، وهو نقل جمل اللغة الطبيعية إلى لغة المنطق المفهومي وفق نهج محدد بدقة، وتفسيرها في هذا الشكل للتمثيل تفسيراً دلالياً (انظر مونتاجو / شنيله ١٩٧٢، ص١ وما بعدها، ولانج ١٩٨٣، ص١٣٥ وما بعدها):

أ) يُشترط تطابق متجانس مورفيمي بين توافق وسائل التعبير (نحو – جبري للغة الموصوفة)، والمعاني (دلالة – جبرية) ونقل إلى اللغة الواصفة الدلالية، أي يُفترض أن كل ظاهرة نحوية لها تطابق في نظام المعاني.

ب) تعد الوحدات المعجمية في اللغة الطبيعية (باستثناء عوامل معينة) وحدات غير قابلة لأن تُجزَّأ ثانية، ويؤخذ بها في ذاتها في النقل.

ج) تنطلق عملية النقل المستهدفة من بنية السطح، وعليها أن تحافظ إلى حد بعيد على بنية السطح للجمل من لغات طبيعية.

د) يُؤخذ بمبدأ التأليف الدلالي لفريجه الذي يتركب معنى (= قيمة الصدق) جملة ما من جهة التأليف وفقاً له من معاني (ماصدقات) أجزائه، على نحو ما يتركب المغزى (= القضية) من حاملات المغزى (المفهومات) لأجزائه. وبهذه الطريقة تعرض معاني التعبيرات مجموعات (كتلاً) دلالية مستقلة عن السياق، تُعيِّن متجاورةً المعنى الكلي لجملة ما.

وتنتج عن هذه المنطلقات والمبادئ المنهجية اعتراضات نقدية أيضاً، قُدِّمت من جانب آخر ضد أنحاء – مونتاجو (انظر مونتاجو / شنيله ١٩٧٢، ص٢ و ما بعدها، وص١٩ وما بعدها، وص٢١، وما بعدها، ولانج ١٩٨٣، ص١٣٥ وما بعدها، وص١٤١، وبارتش/ فنيمان ١٩٧٢، ص٣١ وما بعدها). وهكذا شُكَّ فيما إذا كان من الممكن أن تُنكر الفروق الجوهرية بين لغات طبيعية واصطناعية، وما إذا كان توافق المعاني في حقيقة الأمر صورة مجانسة مورفيمياً للتوافق النحوي، [١٣٤] ويُسأل هل يمكن أن يُتجاهل التأليف الدلالي العامل تحت مستوى الوحدة المعجمية (تقريباً بمفهوم سمات دلالية)، هل الاقتصار على البنية السطحية لا يُصَعِّب النظر إلى علاقات نحوية عامة للبنية (تعدد المعنى مثلاً)، وهل التحليل الدلالي يمكن أن يكون مستقلاً عن السياق والموضوع (تبعاً لنظام المنطلق المفهومي فقط). وتنتج أخيرًا شكوك فيما يتعلق بقيمة الإفادة اللغوية خاصة من الحصيلة المتعلقة بنظرية النموذج، من جهة بالنظر إلى الوصف التام لغوياً للأبنية السطحية (مع ظواهر مورفولوجية)، ومن جهة أخرى بالنظر إلى تفسير مناسب تطبيقياً للتمثيلات المنقحة للغاية من الناحية الشكلية.

وطورت أيضاً على أساس النحو المقولي إلى حد بعيد – في الغالب في جدل مع النحو التحويلي – طرائق للنحو «الطبيعي» أو لنظرية لغوية «طبيعية» (نحو توليدي طبيعي «فطري» أيضاً) (انظر بارتش / فنيمان ١٩٧٢، بارتش / فنيمان ١٩٧٣، ص٣٦، وص٤٠ وما بعدها، وبارتش / فنيمان ١٩٨٠). ومن مبادئ النحو (التوليدي) الطبيعي «الفطري» ما يأتي (انظر بوجه خاص بارتش / فنيمان ١٩٧٢، ص٣٥ وما بعدها): (أ) خلافاً للنحو التحويلي أُلغِيَ الفصل الصارم بين «الكفاءة اللغوية» والأداء اللغوي»، ورُفِض مفهوم الكفاءة اللغوية الذي يشمل المعرفة الضمنية للمتكلم الكفء بلغة جماعته (لأن ذلك لا يتطلب الواقع النفسي للأنظمة القاعدية في الوقت

نفسه). وبدلاً من ذلك يكون موضوع الوصف اللغوي ظواهر نحوية، تُوضَع من خلال تمثيلات دلالية ونحوية وفونولوجية في علاقة بعضها ببعض، ومرحلة تبرير النحو ليس الكفاءة اللغوية لمتكلم أو سامع نموذجي، بل أوجه اطراد (انتظام) يمكن ملاحظتها عند الاستعمال اللغوي وعند اكتساب اللغة وعند التغير اللغوي. ويبدو النحو نظاماً قاعدياً، يحول تمثيلات دلالية إلى تمثيلات صوتية (والعكس من ذلك)، ويشكل بذلك نموذجاً من عمليات واقعية في الوقت ذاته، تعد أساساً للسلوك اللغوي، وتجري في أثناء الأداء اللغوي للمتكلم، وتطابق عملية تعلم الطفل. (ب) بهذه الطريقة تُستهدف نظرية نحوية تطبيقية أكثر من نظرية نحوية شكلية أو عقلية. ولما كانت التمثيلات الصوتية منفذاً إلى الملاحظة التجريبية، وإمكانية ملاحظة الدلالة مؤكدة من خلال تلازمات تطبيقية للسلوك، فإن التمثيلات الصوتية والدلالية فقط صحيحة. والنحو على العكس من ذلك مجرد (ولا يمكن أن يستدل عليه إلا بشكل غير مباشر). ومن ثم تُستبعد مراحل بينية ليس لها تفسير دلالي (مثل البنية العميقة – وبعض مراحل تحويلية. (ج) يُعرض النحو من الناحية المقولية – النحوية على أساس منطق المحمولات الموسع (مع محمولات مفهومية وعوامل براجماتية للجملة)، أي ليس من خلال أبنية المكونات بل من خلال علاقات – الموظف – المتغير المنطقية، التي يمكن أن تُفسر دلالياً بشكل مباشر. ويُربط تعبير اللغة الطبيعية بهذه الطريقة بتفسيره من خلال لغتين شكليتين: [١٣٥] النحو المقولي، ولغة منطق المحمولات الموسع. وتُنقل بالنسبة للنحو إلى حد بعيد البنية المقولية في نحو مونتاجو. (د) يُستهدف نحو شامل لوضع الكلمة، يتبع مبدأ التسلسل الطبيعي، تتقدم وفقاً له العوامل على متغيراتها دائماً أو تعقبها دائماً (انظر فينمان ١٩٧٤) وتسلسل وفقاً له أبنية العوامل – والمتغيرات في المستوى المقولي – النحوي بشكل عام إما من اليمين إلى اليسار أو من اليسار إلى اليمين. وهذا يعني:

تنعكس تدرجات العامل – والمتغير في تتابع أفقي في التسلسل (بارتش / فينمان ١٩٧٣، ص٤٧). (هـ) لا تعد التمثيلات الدلالية منظمة بشكل متسلسل أو أفقي (ولذلك تُرفض أيضاً «تحويلات الحركة» بمفهوم النحو التحويلي)، لأنها أشكال منطقية، ولا يمكن إلا أن يكون لها في ذاتها نظام متدرج. (و) يُرفض أيضاً مبدأ التفكيك المعجمي (كما في النحو التوليدي مثلاً، بل اقتضى فصلٌ صارم بين دلالة الجملة (معنى نحو السطح للجملة في مصطلحات النحو المنطقي دون نظر إلى معنى الكلمة المفردة في الجملة، وقد عولج في النحو معالجة تامة) ودلالة الكلمة (افتراضات المعنى التي تنسب إلى الوحدات المعجمية في المعجم. (ز) تُفترض «شروط الطبيعية الصارمة» التي تعني مثلاً في الفونولوجيا أن التمثيلات الفونولوجية يجب أن تُقدَّم كاملة في مصطلحات أبنية صوتية متحققة على السطح (ألا يجوز ظهور أي تتابع في المعجم، لا يظهر في التمثيل الصوتي أيضاً)، وتعني في التطبيق على الدلالة أن العلاقات الموظف - المتغير، التي عُدَّت أساس التمثيل الدلالي، تطابق قدرات إدراكية للإنسان (مثل الإدراك والمعرفة والتصنيف)، وتطلب آخر الأمر بالنظر إلى النحو أنه مع الإلحاقات المتبادلة بين التمثيلات الدلالية والنحوية السطحية لا تُجاز أية مراحل بينية ليس لها تفسير دلالي.

أما المنطلق الاستكشافي للنحو الطبيعي فهو فكرة أن كل الأبنية والعمليات التي تظهر في لغات طبيعية ليست منتشرة بقدر مساوٍ، وأن كل عمليات الأطفال وأبنيتهم لا تُكتسَب في وقت واحد، وأن كل أبنية التغير اللغوي لا تؤثر بقدر مساوٍ، وأن كل عمليات أوجه الخلل اللغوي وأبنيتها لا تمس بقدر مساوٍ، وأن كل الأبنية لا يمكن أن يفك شفرتها بسهولة بقدر مساوٍ... الخ. ولا تكون ظاهرة لغوية طبيعية إلا حين: أ) تكون منتشرة للغاية، و/أو ب) تكتسب في وقت مبكر نسبياً، و/أو ج) تكون مقاومة نسبياً للتغير اللغوي أو تنشأ كثيراً من خلال التغير اللغوي... الخ

(مايرتــالر ١٩٨١، ص٢، وفورتســل ١٩٨٤، ص٢١، ص١٩٤، وص٢٠٢) والقطــب المقابل للطبيعية هـو الموسـومية: والطبيعيـة والموسـومية علـى العكـس نسـبيتان، و تكون ظاهرة ما أكثر طبيعية كلما كانت أقل وسماً. وكلا المحمولين نسبي [١٣٦] وقابل للتدرج، بحيث يمكن أن تُفهم الطبيعة والموسومية بوصفهما النقطتين الأخيرتين في مقياس (من موسـوم إلى أقصى حد إلى طبيعي إلى أقصى حد (انظر مايرتالر ١٩٨١، ص٢، وفورتسل ١٩٨٤، ص٢١، وص١٩٤، وص٢٠٢).

ولا تعد الخواص الجوهرية للطبيعية ومعاييرها ذات طبيعة عامة، بل مميزة للمكونات، إذ تتبع مكانات المكونات ووظيفتها في النظام اللغوي. وبهذه الطريقة يجب أن يفرق بين مبادئ فونولوجية ومبادئ مورفولوجية (وإذا لزم الأمر نحوية أيضاً) للطبيعية – وفي البداية وُجد – منذ ستامبه Stampe (١٩٦٩) – تطور نظرية للفونولوجيا الطبيعية، ومنذ السبعينيات نُقِل مفهوم الطبيعية إلى المورفولوجيا، وطُوِّرت مورفولوجيا طبيعية (انظر بخاصة مايرتالر ١٩٨١، وفورتسل ١٩٨٤). وفي الفونولوجيا تعكس الطبيعة البساطة النطقية و/ أو الحسية للأبنية (التتابعات) والقواعد الفونولوجية (درجة تَحَمُّل أعضاء الكلام): فقد أُقيمَت على أساس نطق / إدراك حسي أمثل للأشكال اللغوية، ومن ثم حُفِّزت صوتياً. وبهذه الطريقة يمكن أن توصف عمليات فونولوجية بأنها مبادئ تقليل الحمل النطقي / الإدراكي الحسي. أما الطبيعية المورفولوجية فذات طبيعة أخرى: فقد أقيمت على ترميز أمثل لمقولات نحوية في أشكال لغوية، وهكذا حُفِّزت سيميوطيقيا. ومن مبادئ الطبيعية في المورفولوجيا تبرز الأيقونية التركيبية (يُنقل عدم التناسق الدلالي إلى عدم تناسق الترميز، وتطابق «زيادة» في الترميز الشكلي «زيادة» دلالية)، والتماثل (وظيفة تطابق شكلاً)، والشفافية (لا تصريفات / مشتقات متعددة الوظائف، بل أحادية الوظائف فقط). فالشكل المورفولوجي لا يكون طبيعياً إلا حين يكون أيقونياً

وموحداً وشفافاً (انظر مايرتالر ١٩٨١، ص٢١ وما بعدها، وفورتسل ١٩٨٤، ص٢٢ وما بعدها، وص٢٠٢ وما بعدها). وتؤدي الأيقونية والتماثل والشفافية دوراً مشابهاً لمبدأ البساطة النطقية / الإدراكية الحسية في الفونولوجيا الطبيعية.

ولما لا يمكن أن يُحقق عادة في الوقت نفسه الحد الأقصى من الطبيعية الفونولوجية، وكذلك الحد الأقصى من الطبيعية المورفولوجية (بل يُنفذ نمط من النمطين على حساب الآخر)، فتنشأ نزاعات الطبيعية التي تؤثر بتأثير المتناقضات، وتمثل تحفيزاً لغوياً داخلياً لتطوير اللغات الطبيعية. وعلى وجه الاحتمال (مع كل اختلاف لمبادئ الطبيعية مميز للمكونات) هدف النحو الطبيعي هو: (أ) تقوم كل الظواهر اللغوية بالنظر إلى طبيعيتها (وهكذا لا تُعرض بأية حال من الأحوال إلا الظواهر الطبيعية)، و(ب) بهذه الطريقة تفسير الظواهر النحوية، و(ج) التنبؤ بتطور (وتغير) داخل أنظمة نحوية جزئية والنظام النحوي الكلي (انظر فورتسل ١٩٨٤، ص١٩، ص٣٠، وص١٩٤ وما بعدها).

فهرس مراجع الفصل الأول

ABA'EV, V. I.: Lingvističeskij modernizm kak degumanizacija nauki o jazyke. In: Voprosy Jazykoznanija 3/1965

ABRAHAM, W. (Hrsg.): Kasustheorie. Frankfurt (Main) 1971

ABRAHAM, W.: Nachwort. In: Kasustheorie. Hrsg. W. Abraham. Frankfurt (Main) 1971

ABRAHAM, W.: Tiefenstrukturkasus und ihre Oberflächenrealisation bei zweiwertigen Verben im Deutschen. In: Leuvense Bijdragen 61/1972

ABRAHAM, W.: Valence, Semantic Case and Grammatical Relations. Amsterdam 1978

ABRAHAM, W.: Einleitung. In: Generative Semantik. Hrsg. W. ABRAHAM/R. BINNICK. Wiesbaden 1979. S. VIIff. (1979a)

ABRAHAM, W.: Zu John Robert Ross „Über deklarative Sätze". In: Generative Semantik. Hrsg. W. ABRAHAM/R. BINNICK. Wiesbaden 1979, S. 279ff. (1979b)

ABRAHAM, W./BINNICK, R. (Hrsg.): Generative Semantik. Wiesbaden 1979

ACHMANOVA, O. S./KRASNOVA, I. E.: Zur Methodologie der Sprachwissenschaft. In: Linguistische Studien B/6. Berlin 1979. S. 1ff. Russisch: Voprosy Jazykoznanija 6/1974

ADJUKIEWICZ, K.: Die syntaktische Konnexität. In: Studia Philosophica. Commentarii Societatis Philosophicae Polnorum I. Lwow 1935. S. 1ff.

ADMONI, V. G.: Opyt klassifikacii grammatičeskich teorij v sovremennom jazykoznanii. In: Voprosy Jazykoznanija 5/1971

ADMONI, V. G.: Die Satzmodelle und die logisch-grammatischen Typen des Satzes. In: Deutsch als Fremdsprache 1/1974

ALBRECHT, E.: Bestimmt die Sprache unser Weltbild? Zur Kritik der gegenwärtigen bürgerlichen Sprachphilosophie. Berlin 1972

ALBRECHT, E.: Sprache und Philosophie. Berlin 1975

ALLGEMEINE GRUNDSÄTZE DER SPRACHKULTUR (1932). In: Grundlagen der Sprachkultur. Hrsg. J. SCHARNHORST/E. ISING. Teil 1. Berlin 1976. S. 74ff.

ALTHAUS, H. P./HENNE, H./WIEGAND, H. E. (Hrsg.): Lexikon der Germanistischen Linguistik. 3 Bände. Tübingen[1] 1973; 4 Bände. Tübingen[2] 1980 (neubearbeitet)

ANDERSON, J. M.: The Grammar of Case. Towards a Localistic Theory. Cambridge 1971

ARENS, H.: Geschichte der Linguistik. In: Lexikon der Germanistischen Linguistik. Hrsg. H. P. ALTHAUS/H. HENNE/H. E. WIEGAND. Tübingen 1980. Band I. S. 97ff.

ARUTJUNOVA, N. D.: Problemy sintaksisa i semantiki v rabotach Ch. Fillmora. In: Voprosy Jazykoznanija 1/1973

BAHNER, W.: Theoretische und methodologische Aspekte in der Historiographie der Sprachwissenschaft. In: Deutsche Zeitschrift für Philosophie 11/1981. S. 1281ff. (1981a)

BAHNER, W.: Kontinuität und Diskontinuität in der Geschichte der Sprachwissenschaft. In: Linguistische Studien A/86. Berlin 1981. S. 1ff. (1981b)

BARCHUDAROV, L. S.: Ponjatija poverchnostnoj i glubinnoj struktury v svete „allo-emičeskoj" modeli jazykovych edinic. In: Tezisy naučnoj konferencii „Glubinnye i poverchnostnye struktury v jazyke". Moskva 1972

BAR-HILLEL, Y.: On recursive definitions in empirical science. In: Proceedings of the 11th International Congress of Philosophy. Bd. 5. Brüssel 1953. S. 10ff.

BARTSCH, R./VENNEMANN, Th.: Semantic Structures. A Study in the Relation between Semantics and Syntax. Frankfurt (Main) 1972

BARTSCH, R./VENNEMANN, Th.: Sprachtheorie. In: Lexikon der Germanistischen Linguistik. Hrsg. H. P. ALTHAUS/H. HENNE/H. E. WIEGAND. Tübingen 1973. S. 34ff.

BARTSCH, R./VENNEMANN, Th.: Sprachtheorie. In: Lexikon der Germanistischen Linguistik. Hrsg. H. P. ALTHAUS/H. HENNE/H. E. WIEGAND. Tübingen [2]1980

BARTSCH, R./VENNEMANN, Th.: Grundzüge der Sprachtheorie. Eine linguistische Einführung. Tübingen 1982

Berezin, F. M.: Istorija sovetskogo jazykoznanija. Chrestomatija. Moskva 1981. Deutsche Übersetzung: Reader zur Geschichte der sowjetischen Sprachwissenschaft. Leipzig 1984

Bever, T. G.: The Cognitive Basis for Linguistic Structures. In: Cognition and the Development of Language. Hrsg. J. R. Hayes. New York 1971

Bierwisch, M.: Struktur und Funktion von Varianten im Sprachsystem. In: Linguistische Studien A/19. Berlin 1975. S. 65 ff.

Bierwisch, M.: Wörtliche Bedeutung – eine pragmatische Gretchenfrage. In: Sprache und Pragmatik. Lunder Symposium 1978. Hrsg. I. Rosengren. Lund 1979. S. 63 ff. Auch enthalten in: Sprechakttheorie und Semantik. Hrsg. G. Grewendorf. Frankfurt (Main) 1979. S. 119 ff. Ebenso in: Linguistische Studien A/60. Berlin 1979

Bierwisch, M.: Semantische und konzeptuelle Repräsentation lexikalischer Einheiten. In: Untersuchungen zur Semantik. Hrsg. R. Růžička/W. Motsch. Berlin 1983. S. 61 ff. (1983 a)

Bierwisch, M.: Psychologische Aspekte der Semantik natürlicher Sprachen. In: Richtungen der modernen Semantikforschung. Hrsg. W. Motsch/D. Viehweger. Berlin 1983. S. 15 ff. (1983 b)

Bierwisch, M., u. a.: Grammatiktheorie, Sprachtheorie und Weltanschauung. Bemerkungen über das Verhältnis der marxistisch-leninistischen Sprachwissenschaft zur generativen Transformationsgrammatik N. Chomskys. In: Linguistische Studien A/1. Berlin 1973. S. 1 ff.

Binnick, R. I.: Zur Entwicklung der generativen Semantik. In: Generative Semantik. Hrsg. W. Abraham/R. I. Binnick. Wiesbaden 1979. S. 1 ff.

Blansitt, E. L.: Stimulus as a Semantic Role. In: Valence, Semantic Case and Grammatical Relations. Hrsg. W. Abraham. Amsterdam 1978. S. 311 ff.

Bloomfield, L.: Language. London 1955

Bresnan, J.: A realistic transformational grammar. In: Linguistic theory and psychological reality. Hrsg. M. Halle/J. Bresnan/G. A. Miller. Cambridge/Mass. 1978

Brinkmann, H.: Die deutsche Sprache. Gestalt und Leistung. Düsseldorf 1971

Budagov, R. A.: O predmete jazykoznanija. In: Izvestija AN SSSR. Serija lit. i jazyka 1972

Budagov, R. A.: Bor'ba idej i napravlenij v jazykoznanii našego vremeni. Moskva 1978

Bünting, K.-D./Paprotté, W.: Methodik der Linguistik. In: Lexikon der Germanistischen Linguistik. Hrsg. H. P. Althaus/H. Henne/H. E. Wiegand. Tübingen 1973. S. 55 ff.

Chafe, W.: Bedeutung und Sprachstruktur, Berlin 1976

Chestermann, A.: Contrastive Generative Grammar and the Psycholinguistic Fallacy. In: Papers and Studies in Contrastive Linguistics XI. Poznań 1980

Chomsky, N.: Syntactic Structures. 's Gravenhage 1957

Chomsky, N.: Aspekte der Syntax-Theorie. Frankfurt (Main)/Berlin 1969 (1969 a). Englisches Original: Aspects of the Theory of Syntax. Cambridge/Mass. 1965

Chomsky, N.: Cartesian Linguistics. New York/London 1966. Deutsche Übersetzung: Cartesianische Linguistik. Tübingen 1981 (1981 a)

Chomsky, N.: Language and Mind. New York/Chicago/San Francisco/Atlanta 1968. Deutsche Übersetzung: Sprache und Geist. Frankfurt (Main) 1970 (1970 a)

Chomsky, N.: Linguistics and Politics. Interview in: New Left Review. September/Oktober 1969. S. 21 ff. (1969 b)

Chomsky, N.: American Power and the New Mandarins. New York 1969 (1969 c)

Chomsky, N.: At War with Asia. New York/ London 1970 (1970 b)

Chomsky, N.: Remarks on nominalisation. In: Readings in English Transformational Grammar. Hrsg. R. A. Jacobs/P. S. Rosenbaum. Waltham, Mass. 1970 (1970 c)

Chomsky, N.: Deep Structure, Surface Structure, and Semantic Interpretation. In: N. Chomsky: Studies on Semantics in Generative Grammar. The Hague/Paris 1972. S. 62 ff.

Chomsky, N.: Reflections on Language. London 1976

CHOMSKY, N.: Problems of knowledge and freedom. Cambridge o. J.

CHOMSKY, N.: Language and Responsibility. New York 1979. Deutsche Übersetzung: Sprache und Verantwortung. Frankfurt (Main)/Berlin (West)/Wien 1981 (1981b)

CHOMSKY, N.: Rules and Representations. Columbia 1980. Deutsche Übersetzung: Regeln und Repräsentationen. Frankfurt (Main) 1981 (1981c)

CHOMSKY, N.: Lectures on Government and Binding. Dordrecht (Holland)/Cinnaminson (USA) 1981 (1981d)

CONRAD, R.: Zu einigen theoretischen und methodologischen Aspekten der Tätigkeitsauffassung der Sprache. In: Zeitschrift für Phonetik, Sprachwissenschaft und Kommunikationsforschung 5/1978. S. 542 ff.

CONRAD, R./STEUBE, A.: Über den Begriff der Sprachkompetenz und seine Beziehung zur Theorie der Grammatik. In: Linguistische Arbeitsberichte 4. Leipzig 1971. S. 28 ff.

COOK, W. A.: A Case Grammar Matrix Model (and its Application to a Hemingway Text). In: Valence, Semantic Case and Grammatical Relations. Hrsg. W. ABRAHAM. Amsterdam 1978. S. 295 ff.

COSERIU, E.: Sprache. Strukturen und Funktionen. 12 Aufsätze. Tübingen 1971

DANEŠ, F.: The Relation of Centre and Periphery as a Language Universal. In: Travaux Linguistiques de Prague. 2. Band. Prague 1966

DANEŠ, F. (Hrsg.): Papers on Functional Sentence Perspective. Praha 1974

DANEŠ, F.: Zur Theorie des sprachlichen Zeichensystems. In: Grundlagen der Sprachkultur. Hrsg. J. SCHARNHORST/E. ISING. Teil 2 Berlin 1982. S. 132 ff.

DOBRUŠIN, R. L.: Matematizacija lingvistiki. In: Izvestija AN SSSR. Serija literatury i jazyka 5/1973

FEUDEL, G.: Methodologie und Ideologie in der Sprachwissenschaft. In: Linguistische Studien A/62/II. Berlin 1979. S. 67 ff.

FIGGE, U. L.: Geschichte der Linguistik. In: Perspektiven der Linguistik. Hrsg. W. A. KOCH. Stuttgart 1974. Bd. 2. S. 178 ff.

FILIN, F. P.: Zu einigen philosophischen Fragen der Sprachwissenschaft. Als: Linguistische Studien B/1. Berlin 1973

FILIPEC, J.: Sprachkultur und Lexikographie. In: Grundlagen der Sprachkultur. Hrsg. J. SCHARNHORST/E. ISING. Teil 2. Berlin 1982. S. 174 ff.

FILLMORE, Ch. J.: The Case for Case. In: Universals in Linguistic Theory. Hrsg. E. BACH/R. T. HARMS. New York u. a. 1968. S. 1 ff. (1968a). Deutsche Übersetzung als: Plädoyer für Kasus. In: Kasustheorie. Hrsg. W. ABRAHAM. Frankfurt (Main) 1971. S. 1 ff (1971a)

FILLMORE, Ch. J.: Lexical Entries for Verbs. In: Foundations of Language 4/1968 (1968b)

FILLMORE, Ch. J.: Toward a Modern Theory of Case. In: Modern Studies in English. Readings in Transformational Grammar. Hrsg. D. A. REIBEL/S. D. SCHANE. New Jersey 1969 (1969a)

FILLMORE, Ch. J.: Types of lexical information. In: Studies in Syntax and Semantics. Dordrecht 1969 (1969b)

FILLMORE, Ch. J.: Some problems for case grammar. In: Monograph Series on languages and linguistics 24. Georgetown 1971 (1971b)

FILLMORE, Ch. J.: The case for case reopened. In: Kasustheorie, Klassifikation, semantische Interpretation. Hrsg. K. HEGER/J. S. PETÖFI. Hamburg 1977. S. 3 ff. Deutsche Übersetzung: Die Wiedereröffnung des Plädoyers für Kasus. In: Beiträge zum Stand der Kasustheorie. Hrsg. J. PLEINES. Tübingen 1981. S. 13 ff.

FINKE, P.: Linguistik – eine Form wissenschaftlicher Kommunikation. In: Methodologie der Sprachwissenschaft. Hrsg. M. SCHECKER. Hamburg 1976. S. 25 ff.

FINKE, P.: Aristoteles, Kant, Fillmore. Ein Diskussionsbeitrag zur Metaphysik der Kasus-

grammatik. In: Kasustheorie, Klassifikation, semantische Interpretation. Hrsg. K. HEGER/J. S. PETÖFI. Hamburg 1977. S. 27 ff.

FLEISCHER, W.: Ideologie und Sprache. In: Deutsche Zeitschrift für Philosophie 11/1981. S. 1329 ff.

FODOR, J. A./KATZ, J. J.: The Structure of Language. In: Readings in the Philosophy of Language. New Jersey 1965

FUNK-KOLLEG SPRACHE. Eine Einführung in die moderne Linguistik. Hrsg. K. BAUMGÄRTNER/H. STEGER. 2 Bände. Frankfurt (Main) 1973

GALPERIN, P. J.: Die Entwicklung der Untersuchungen über die Bildung geistiger Operationen. In: Ergebnisse der sowjetischen Psychologie. Berlin 1967. S. 367 ff.

GEBAUER, H.: Montague-Grammatik. Eine Einführung mit Anwendungen auf das Deutsche. Tübingen 1978

GLADKIJ, A. V./MEL'ČUK, I. A.: Elemente der mathematischen Linguistik. Berlin 1973

GREWENDORF, G.: Sprache ohne Kontext. Zur Kritik der performativen Analyse. In: Linguistische Pragmatik. Hrsg. D. WUNDERLICH. Frankfurt (Main) 1972. S. 144 ff.

GREWENDORF, G. (Hrsg.): Sprechakttheorie und Semantik. Frankfurt (Main) 1979

HARTUNG, W.: Über Sinn und Inhalt der marxistisch-leninistischen Sprachauffassung. In: Linguistische Studien A/2. Berlin 1973. S. 66 ff. (1973 a)

HARTUNG, W.: Zum Verhältnis von Gesellschaftsstruktur und kommunikativen Beziehungen. In: Linguistische Studien A/2. Berlin 1973. S. 138 ff. (1973 b)

HARTUNG, W.: Die gesellschaftliche Determiniertheit der Sprache und Kommunikation in der Sicht des Strukturalismus und der generativen Grammatik. In: Zeitschrift für Phonetik, Sprachwissenschaft und Kommunikationsforschung 3–4/1973. S. 260 ff. (1973 c)

HARTUNG, W., u. a.: Sprachliche Kommunikation und Gesellschaft. Berlin 1974 (1974 a)

HARTUNG, W.: Zu einigen Grundfragen des gesellschaftlichen Charakters der sprachlichen Kommunikation. In: Linguistische Studien A/8. Berlin 1974. S. 1 ff. (1974 b)

HARTUNG, W.: Kritische Anmerkungen zur Rolle der Kommunikation in der Gesellschaftstheorie von Jürgen Habermas. In: Linguistische Studien A/8. Berlin 1974. S. 85 ff. (1974 c)

HARTUNG, W.: Methodologische Voraussetzungen für die Erforschung des gesellschaftlichen Wesens der Sprache. In: Zeitschrift für Phonetik, Sprachwissenschaft und Kommunikationsforschung 5/1978. S. 524 ff.

HARTUNG, W.: Sprachliche Varianten und ihre Systematisierbarkeit. In: Linguistische Studien A/60. Berlin 1979. S. 1 ff. (1979 a)

HARTUNG, W.: Der gesellschaftliche Charakter der Sprache als Gegenstand linguistischer Forschung. In: Linguistische Studien A/62/II. Berlin 1979. S. 16 ff. (1979 b)

HARTUNG, W.: Theoretische Positionen zur sprachlichen Differenziertheit. In: Linguistische Studien A/72/I. Berlin 1980 S. 1 ff.

HARTUNG, W.: Über die Gesellschaftlichkeit der Sprache. In: Deutsche Zeitschrift für Philosophie 11/1981. S. 1302 ff.

HARTUNG, W./SCHÖNFELD, H., u. a.: Kommunikation und Sprachvariation. Berlin 1981

HAVRÁNEK, B.: Die Aufgaben der Literatursprache und die Sprachkultur (1932). In: Grundlagen der Sprachkultur. Hrsg. J. SCHARNHORST/E. ISING. Teil 1. Berlin 1976. S. 103 ff.

HAVRÁNEK, B.: Zum Problem der Norm in der heutigen Sprachwissenschaft und Sprachkultur (1936). In: Grundlagen der Sprachkultur. Hrsg. J. SCHARNHORST/E. ISING. Teil 1. Berlin 1976. S. 142 ff.

HAVRÁNEK, B.: Die funktionale Schichtung in der Literatursprache (1942). In: Grundlagen der Sprachkultur. Hrsg. J. SCHARNHORST/E. ISING. Teil 1. Berlin 1976. S. 150 ff.

HAVRÁNEK, B.: Theoretische und methodologische Erfahrungen bei der Entwicklung der

marxistischen Sprachwissenschaft (1962). In: Grundlagen der Sprachkultur. Hrsg J. SCHARNHORST/E. ISING. Teil 1. Berlin 1976. S. 310ff.

HEIDOLPH, K.-E.: Syntaktische Funktionen und semantische Rollen (I). In: Linguistische Studien A/35. Berlin 1977

HEIDOLPH, K. E./FLÄMIG, W./MOTSCH, W., u. a.: Grundzüge einer deutschen Grammatik Berlin 1981

HEINEMANN, W.: Negation und Negierung. Leipzig 1983

HELBIG, G.: Valenz und Tiefenstruktur. In: Deutsch als Fremdsprache 3/1969. S. 159ff

HELBIG, G.: Geschichte der neueren Sprachwissenschaft. Unter dem besonderen Aspekt der Grammatik-Theorie. Leipzig 1970

HELBIG, G.: Zum Verhältnis von Grammatik und Fremdsprachenunterricht. In: Deutsch als Fremdsprache 1/1972

HELBIG, G.: Die Funktionen der substantivischen Kasus in der deutschen Gegenwartssprache. Halle 1973

HELBIG, G.: Zu einigen philosophischen Fragen der gegenwärtigen Sprachwissenschaft (Kritische Anmerkungen zu bürgerlichen Sprachauffassungen). In: Zeitschrift für Phonetik, Sprachwissenschaft und Kommunikationsforschung 5-6/1976 (1976a)

HELBIG, G.: Valenz, Semantik und Satzmodelle. In: Deutsch als Fremdsprache 2/1976 (1976b)

HELBIG, G.: Bemerkungen zur Klassifikation grammatischer Theorien. In: Kwartalnik Neofilologiczny 2-3/1977 (1977a)

HELBIG, G.: Zur semantischen Charakteristik der Argumente des Prädikats. In: Probleme der Bedeutung und Kombinierbarkeit im Deutschen. Hrsg. G. HELBIG. Leipzig 1977 S. 40ff. (1977b)

HELBIG, G.: Zum Problem der „verallgemeinerten grammatischen Bedeutung" und der Semantik morphosyntaktischer Formen. In: Linguistische Arbeitsberichte 23. Leipzig 1978. S. 31ff.

HELBIG, G.: Grammatik aus kommunikativ-pragmatischer Sicht? In: Sprache und Pragmatik. Lunder Symposium 1978. Hrsg. I. ROSENGREN. Lund 1979 (1979a)

HELBIG, G.: Abschließende Zusammenfassung. In: Sprache und Pragmatik. Lunder Symposium 1978. Hrsg. I. ROSENGREN. Lund 1979 (1979b)

HELBIG, G.: Zum Status der Valenz und der semantischen Kasus. In: Deutsch als Fremdsprache 2/1979. S. 65ff. (1979c)

HELBIG, G.: Sprachwissenschaft – Konfrontation – Fremdsprachenunterricht. Leipzig 1981

HELBIG, G.: Valenz – Satzglieder – semantische Kasus – Satzmodelle. Leipzig 1982

HELBIG, G.: Valenz und Lexikographie. In: Deutsch als Fremdsprache 3/1983. S. 137ff. (1983a)

HELBIG, G.: Zur Bedeutung und zu den Grenzen der Linguistik für den Fremdsprachenunterricht. In: Glottodidactica XVI/1983. S. 5ff. (1983b)

HELBIG, G./BUSCHA, J.: Deutsche Grammatik – Ein Handbuch für den Ausländerunterricht. Leipzig 1972

HELBIG, G./SCHENKEL, W.: Wörterbuch zur Valenz und Distribution deutscher Verben Leipzig 1973

HÖRZ, H.: Widerspiegelung, Kommunikation und Sprache. In: Deutsche Zeitschrift für Philosophie 11/1981. S. 1315ff.

HORÁLEK, K.: Zur Anwendung neuer Methoden in der marxistischen Sprachwissenschaft (1962). In: Grundlagen der Sprachkultur. Hrsg. J. SCHARNHORST/E. ISING. Teil 1. Berlin 1976. S. 325ff.

HORÁLEK, K.: Zur Geschichte der Prager Linguistik und ihrer internationalen Wirkung (1976). In: Grundlagen der Sprachkultur. Hrsg. J. SCHARNHORST/E. ISING. Teil 1. Berlin 1976. S. 24ff.

HORÁLEK, K.: Die Entstehung der funktionalen Sprachwissenschaft und ihr Beitrag zur

Theorie der Sprachkultur. In: Grundlagen der Sprachkultur. Hrsg. J. Scharnhorst/E. Ising. Teil 2. Berlin 1982. S. 11ff.

IMHASLY, B./MARFURT, B./PORTMANN, P.: Konzepte der Linguistik. Eine Einführung. Wiesbaden 1979

IVIĆ, M.: Geschichte der Linguistik. In: Lexikon der Germanistischen Linguistik. Hrsg. H. P. ALTHAUS/H. HENNE/H. E. WIEGAND. Tübingen 1973. S. 80ff.

JACKENDOFF, R.: Grammar as Evidence for Conceptual Structure. In: Linguistic theory and psychological reality. Hrsg. M. HALLE/J. BRESNAN/G. A. MILLER. Cambridge/Mass. 1978

JÄGER, G.: Einige Bemerkungen zum Problem der Repräsentationsebenen aus der Sicht des Sprachvergleichs. In: Linguistische Studien A/29/1. Berlin 1976. S. 1ff.

JUDIN, E. G.: Die Tätigkeit als erklärendes Prinzip und als Gegenstand wissenschaftlicher Untersuchungen. In: Sowjetwissenschaft. Gesellschaftswissenschaftliche Beiträge 3/1977. S. 293ff.

JUDIN, E. G.: Das Prinzip der Tätigkeit in Philosophie und Wissenschaft. In: Grundfragen einer Theorie der sprachlichen Tätigkeit. Hrsg. D. VIEHWEGER. Berlin 1984. S. 216ff.

KANNEGIESSER, K./ ROCHHAUSFN, R./THOM, A.: Entwicklungsprobleme einer marxistisch-leninistischen philosophischen Wissenschaftstheorie. In: Deutsche Zeitschrift für Philosophie 9/1969. S. 1054ff.

KANNGIESSER, S.: Spracherklärungen und Sprachbeschreibungen. In: Wissenschaftstheorie der Linguistik. Hrsg. D. WUNDERLICH. Kronberg 1976. S. 106ff.

KATZ, J. J.: The Philosophy of Language. New York 1966

KATZ, J. J.: Propositional Structure and Illocutionary Force. A Study of the Contribution of Sentence Meaning to Speech Acts. The Harvester Press 1977

KATZ, J. J./FODOR, J. A.: The Structure of a Semantic Theory. In: Language 2/1963. Auch in: The Structure of Language. Hrsg. J. A. FODOR/J. J. KATZ. New Jersey 1965

KATZ, J. J./POSTAL, P. M.: An Integrated Theory of Linguistic Descriptions. Cambridge/Mass. 1964

KAZNELSON, S. D.: Sprachtypologie und Sprachdenken. Berlin 1974

KLAUS, G.: Die Macht des Wortes. Ein erkenntnistheoretisch-pragmatisches Traktat. Berlin 1965

KLAUS, G.: Sprache und Erkenntnis. Logisch-linguistische Analysen. Berlin 1967

KLAUS, G./BUHR, M. (Hrsg.): Philosophisches Wörterbuch. 2 Bände. Leipzig 1975

KLEINE ENZYKLOPÄDIE – DEUTSCHE SPRACHE. Hrsg. W. FLEISCHER/W. HARTUNG/J. SCHILDT/P. SUCHSLAND. Leipzig 1983

KOCH, W. A.: Tendenzen der Linguistik. In: Perspektiven der Linguistik. Hrsg. W. A. KOCH. Stuttgart 1974. S. 190ff.

KOSING, A.: Die Entwicklung der marxistischen Erkenntnistheorie durch W. I. Lenin. In: Deutsche Zeitschrift für Philosophie. Sonderheft 1970

KUHN, Th. S.: Die Struktur wissenschaftlicher Revolutionen. Frankfurt (Main) 1967. Englisches Original: The Structure of Scientific Revolutions. Chicago 1962

KUHN, Th. S.: Neue Überlegungen zum Begriff des Paradigmas. In: Die Entstehung des Neuen. Hrsg. L. KRÜGER. Frankfurt (Main) 1977

LAITKO, H.: Wissenschaft und Praxis im Sozialismus und die wissenschaftliche Abbildung ihres Zusammenhangs. In: Deutsche Zeitschrift für Philosophie. Sonderheft 1973. S. 141ff.

LAKOFF, G.: Instrumental Adverbs and the Concept of Deep Structure. In: Foundations of Language 4/1968

LAKOFF, G.: Linguistics and Natural Logics. Ann Arbor 1970

LAKOFF, G.: On Generative Semantics. In: Semantics. An Interdisciplinary Reader in Philosophy, Linguistics and Psychology. Hrsg. D.STEINBERG/L. A. JAKOBOVITS. Cambridge/Mass. 1971. S. 232ff.

LAKOFF, G./ROSS, J. R.: „Ist Tiefenstruktur notwendig?". In: Generative Semantik. Hrsg. W. ABRAHAM/R. BINNICK. Wiesbaden 1979. S. 66ff. Englisches Original: „Is Deep Structure Necessary?" (Hektogramm 1967)

LANG, E.: Die logische Form eines Satzes als Gegenstand der linguistischen Semantik. In: Richtungen der modernen Semantikforschung. Hrsg. W. MOTSCH/D. VIEHWEGER. Berlin 1983. S. 65ff.

LANG, E./STEINITZ, R.: Können Satzadverbiale performativ gebraucht werden? In: Linguistische Studien A/42: Berlin 1977

LENIN, W. I.: Materialismus und Empiriokritizismus. Berlin 1949 (1949a)

LENIN, W. I.: Aus dem philosophischen Nachlaß. Berlin 1949 (1949b)

LEONT'EV, A. A.: Jazyk, reč', rečevaja dejatel'nost'. Moskva 1969

LEONT'EV, A. A.: Psycholinguistische Einheiten und die Erzeugung sprachlicher Äußerungen. Berlin 1975

LEONT'EV, A. A.: Sprachliche Tätigkeit. In: Grundfragen einer Theorie der sprachlichen Tätigkeit. Hrsg. D. VIEHWEGER. Berlin 1984. S. 31ff.

LEONT'EV, A. N.: Probleme der Entwicklung des Psychischen. Berlin 1967

LEONT'EV, A. N.: Der allgemeine Tätigkeitsbegriff. In: Grundfragen der sprachlichen Tätigkeit. Hrsg. D. VIEHWEGER. Berlin 1984. S. 13ff.

LEONT'EV, A. N./LURIJA, A. R.: Die psychologischen Anschauungen L. S. Wygotskis. In: WYGOTSKI, L. S.: Denken und Sprechen. Berlin 1964

LEWIS, D.: General Semantics. In: Semantics of Natural Language. Hrsg. D. DAVIDSON/G. HARMAN. Dordrecht/Boston 1972. S. 169ff.

LINK, G.: Montague-Grammatik. Die logischen Grundlagen. München 1979

LOMTEV, T. P.: Jazyk i reč'. In: Vestnik MGU. Ser. 7. No. 4. Moskva 1961

LOMTEV, T. P.: Obščee i russkoje jazykoznanie. Moskva 1976

LORENZ, W.: Zur Dialektik von Sprache und Denken. In: Deutsche Zeitschrift für Philosophie 11/1981. S. 1340ff.

LYONS, J.: Chomsky. London 1970

MAAS, U./WUNDERLICH, D.: Pragmatik und sprachliches Handeln. Frankfurt (Main) 1972

MARTEN, R.: Zu einer philosophischen Fundierung der Pragmatik. In: Methodologie der Sprachwissenschaft. Hrsg. M. SCHECKER. Hamburg 1976. S. 219ff.

MARX, K./ENGELS, F.: Werke. Band 1–39. Berlin 1961–1968

MASTERMAN, M.: Die Natur eines Paradigmas. In: Kritik und Erkenntnisfortschritt. Hrsg. I. LAKATOS/A. MUSGRAVE. Braunschweig 1974

MATHESIUS, W.: Über die Notwendigkeit der Stabilität in der Literatursprache (1932). In: Grundlagen der Sprachkultur. Hrsg. J. SCHARNHORST/E. ISING. Teil 1. Berlin 1976. S. 86ff.

MAYERTHALER, W.: Morphologische Natürlichkeit. Wiesbaden 1981

MCCAWLEY, J. D.: The Role of Semantics in Grammar. In: Universals in Linguistic Theory. Hrsg. E. BACH/R. T. HARMS. New York u. a. 1968

MCCAWLEY, J. D.: Ein Programm für die Logik. In: Generative Semantik. Hrsg. W. ABRAHAM/R. BINNICK. Wiesbaden 1979. S. 157ff.

MCCOY, A. M. B. C.: A Case Grammar Classification of Spanish Verbs. Michigan 1969 (hekt.)

MIGIRIN, V. N.: Methodologische Grundlagen der sowjetischen Sprachwissenschaft. In: Linguistische Studien B/6. Berlin 1979. S. 57ff.

MONTAGUE, R./SCHNELLE, H.: Universale Grammatik, Braunschweig 1972. Englisches Original: Universal Grammar, In: Theoria 36/1970. S. 373ff.

MONTAGUE, R.: Formal Philosophy. Selected Papers. New Haven 1974

MOSKAL'SKAJA, O. I.: Problemy sintaksičeskogo modelirovanija v sintaksise. In: Voprosy jazykoznanija 3/1973
MOSKAL'SKAJA, O. I.: Problemy sistemnogo opisanija sintaksisa. Moskva 1974. Deutsche Übersetzung: Probleme der systemhaften Beschreibung der Syntax. Leipzig 1978
MOTSCH, W.: Gedanken zum Verhältnis zwischen Linguistik, Psychologie und Fremdsprachenunterricht. In: Deutsch als Fremdsprache 4/1972. S. 213ff.
MOTSCH, W.: Zur Kritik des sprachwissenschaftlichen Strukturalismus. Berlin 1974
MOTSCH, W.: Sprache als Handlungsinstrument. In: Linguistische Studien A/19. Berlin 1975. S. 1ff.
MOTSCH, W.: Grammatiktheorie und sprachliche Wirklichkeit. In: Linguistische Studien A/40. Berlin 1977. S. 44ff.
MOTSCH, W./VIEHWEGER, D. (Hrsg.): Richtungen der modernen Semantikforschung. Berlin 1983
MUKAŘOVSKÝ, J.: Über die Dichtersprache (1940). In: Grundlagen der Sprachkultur. Hrsg. J. SCHARNHORST/E. ISING. Teil 1. Berlin 1976. S. 162ff.

NEUBERT, A.: Zur Determination des Sprachsystems. In: Wissensch. Zeitschrift der Karl-Marx-Universität Leipzig. GSR 2/1973
NEUBERT, A.: Zum Zusammenhang von Gegenstand, Fragestellung und Methodologie (am Beispiel der Sprache-Gesellschaft-Problematik). In: Zeitschrift für Phonetik, Sprachwissenschaft und Kommunikationsforschung 5/1978. S. 482ff.
NEUBERT, A.: Die Sprache als unmittelbare Wirklichkeit des Gedankens? In: Deutsche Zeitschrift für Philosophie 11/1981. S. 1294ff.
NEUMANN, W.: Rezension zu W. Jung – Grammatik der deutschen Sprache. In: Zeitschrift für Phonetik, Sprachwissenschaft und Kommunikationsforschung 4/1967
NEUMANN, W.: Ideologische und theoretische Fragen bei den Arbeiten zur marxistisch-leninistischen Sprachtheorie. In: Zeitschrift für Phonetik, Sprachwissenschaft und Kommunikationsforschung 3–4/1973. S. 276ff. (1973a)
NEUMANN, W.: Die Einheit des Marxismus-Leninismus als theoretisch-ideologische Grundlage für die Sprachwissenschaft. In: Potsdamer Forschungen A/6. Potsdam 1973. S. 16ff. (1973b)
NEUMANN, W.: Zeichen, Gedanke, Handlung. Zur linguistischen Fundierung des Zeichenbegriffs. In: Linguistische Studien A/10. Berlin 1974. S. 1ff.
NEUMANN, W., u. a.: Theoretische Probleme der Sprachwissenschaft. 2 Teilbände. Berlin 1976
NEUMANN, W.: Über Probleme und Prozesse bei der Bestimmung des Gegenstandes der Linguistik. In: Linguistische Studien A/40. Berlin 1977. S. 5ff. (1977a)
NEUMANN, W.: Einige Bemerkungen zum Begriff der Laut-Bedeutungs-Zuordnung. In: Zeitschrift für Phonetik, Sprachwissenschaft und Kommunikationsforschung 1/1977. S. 3ff. (1977b)
NEUMANN, W./MOTSCH, W./WURZEL, W. U.: Fragen der Bestimmung von Gegenständen in linguistischen Theorien. In: Linguistische Studien A/62/I. Berlin 1979. S. 29ff.
NEUMANN, W.: Hermeneutik und materialistische Dialektik bei der Untersuchung sprachlicher Tätigkeit. In: Linguistische Studien A/74. Berlin 1981. S. 1ff. (1981a)
NEUMANN, W.: Zur Einleitung. In: Zur Dialektik der Determinanten in der Geschichte der Sprachwissenschaft I. Als: Linguistische Studien A/86. Berlin 1981. S. Iff. (1981b)
NILSEN, J. L. F.: Toward a Semantic Specification of Deep Case. The Hague/Paris 1972

OMAMOR, A. P.: Case Grammar and Viability. In: Valence, Semantic Case and Grammatical Relations. Hrsg. W. ABRAHAM. Amsterdam 1978. S. 261ff.

PASCH, R.: Zum Status der Valenz. In: Linguistische Studien A/42. Berlin 1977
PASCH, R./ZIMMERMANN, I.: Die Rolle der Semantik in der Generativen Grammatik. In:

Richtungen der modernen Semantikforschung. Hrsg. W. Motsch/D. Viehweger. Berlin 1983. S. 246 ff.

Pleines, J.: Ist der Universalitätsanspruch der Kasusgrammatik berechtigt? In: Valence, Semantic Case and Grammatical Relations. Hrsg. W. Abraham. Amsterdam 1978. S. 355 ff.

Pleines, J. (Hrsg.): Beiträge zum Stand der Kasustheorie. Tübingen 1981

Poldrack, H.: Kritische Bemerkungen zu Th. S. Kuhns Theorie der Wissenschaftsentwicklung. In: Deutsche Zeitschrift für Philosophie 2/1981. S. 231 ff.

Porus, W. N.: „Die Struktur wissenschaftlicher Revolutionen" und die Dialektik der Wissenschaftsentwicklung (Zu philosophischen Aspekten der Konzeption der Wissenschaftsgeschichte von Thomas S. Kuhn). In: Sowjetwissenschaft. Gesellschaftswissenschaftliche Beiträge 1/1978. S. 29 ff.

Potts, T. C.: Case Grammar as Componential Analysis. In: Valence, Semantic Case and Grammatical Relations. Hrsg. W. Abraham. Amsterdam 1978. S. 399 ff.

Radden, G.: Can Area be taken out of the Waste-Basket? In: Valence, Semantic Case and Grammatical Relations. Hrsg. W. Abraham. Amsterdam 1978. S. 327 ff.

Ricken, U.: Zur Auseinandersetzung mit den philosophischen Grundlagen der generativen Transformationsgrammatik. In: Linguistische Studien A/2. Berlin 1973. S. 52 ff.

Robins, R. H.: Ideen- und Problemgeschichte der Sprachwissenschaft. Mit besonderer Berücksichtigung des 19. und 20. Jahrhunderts. Frankfurt (Main) 1973

Robinson, J.: The New Grammarians' Funeral. A critique of Noam Chomsky's linguistics. Cambridge/London/New York/Melbourne 1975

Rosengren, I.: Status und Funktion der tiefenstrukturellen Kasus. In: Beiträge zu Problemen der Satzglieder. Hrsg. G. Helbig. Leipzig 1978 (1978 a)

Rosengren, I.: Die Beziehungen zwischen semantischen Kasusrelationen und syntaktischen Satzgliedfunktionen: Der freie Dativ. In: Valence, Semantic Case and Grammatical Relations. Hrsg. W. Abraham. Amsterdam 1978. S. 377 ff. (1978 b)

Ross, J. R.: On Declarative Sentences. In: Readings in English Transformational Grammar. Hrsg. R. A. Jacobs/P. S. Rosenbaum. Cambridge/Mass. 1970. S. 222 ff.

Rubinstein, S. L.: Prinzipien und Wege der Entwicklung der Psychologie. Berlin 1969

Rubinstein, S. L.: Sein und Bewußtsein. Die Stellung des Psychischen im allgemeinen Zusammenhang der Erscheinungen der materiellen Welt. Berlin 1970

Růžička, R.: Bemerkungen zum Strukturalismus. In: Linguistische Arbeitsberichte 2. Leipzig 1970. S. 76 ff. Auch in: Zeitschrift für Phonetik, Sprachwissenschaft und Kommunikationsforschung 5/1970

Růžička, R.: Überlegungen zur marxistisch-leninistischen Sprachtheorie. In: Linguistische Arbeitsberichte 4. Leipzig 1971. S. 3 ff.

Růžička, R.: Three Aspects of Valence. In: Valence, Semantic Case and Grammatical Relations. Hrsg. W. Abraham. Amsterdam 1978. S. 47 ff. Auch in: Linguistische Arbeitsberichte 23. Leipzig 1978. S. 20 ff.

Růžička, R. (unter Mitarbeit von R. Conrad u. a.): Das Verhältnis von allgemeiner Methodologie und Methodologie der Sprachwissenschaft. In: Linguistische Studien A/62/I. Berlin 1979. S. 84 ff.

Růžička, R.: Studien zum Verhältnis von Syntax und Semantik im modernen Russischen I. Berlin 1980

Růžička, R.: Gesprächsstoff zwischen Philosophen und Linguisten. In: Deutsche Zeitschrift für Philosophie 11/1981. S. 1370 ff.

Růžička, R.: Autonomie und Interaktion von Syntax und Semantik. In: Untersuchungen zur Semantik. Hrsg. R. Růžička/W. Motsch. Berlin 1983

Růžička, R./Motsch, W. (Hrsg.): Untersuchungen zur Semantik. Als: Studia grammatica XXII. Berlin 1983

SAUSSURE, F. de: Grundfragen der allgemeinen Sprachwissenschaft. Hrsg. Ch. BALLY/A. SECHEHAYE. Berlin/Leipzig 1931

SCHARNHORST, J./ISING, E. (Hrsg.): Grundlagen der Sprachkultur. Beiträge der Prager Linguistik zur Sprachtheorie und Sprachpflege. Teil 1. Berlin 1976; Teil 2. Berlin 1982

SCHARNHORST, J./ISING, E.: Einführung. In: Grundlagen der Sprachkultur. Hrsg. J. SCHARNHORST/E. ISING. Teil 1. Berlin 1976. S. 9 ff.

SCHECKER, M. (Hrsg.): Methodologie der Sprachwissenschaft. Hamburg 1976

SCHECKER, M.: Einleitung. In: Methodologie der Sprachwissenschaft. Hrsg. M. SCHECKER. Hamburg 1976. S. 7 ff.

SCHIPPAN, Th.: Theoretische und methodische Positionen von Darstellungen zur Geschichte der Sprachwissenschaft. In: Zeitschrift für Phonetik, Sprachwissenschaft und Kommunikationsforschung 5/1978. S. 476 ff.

SCHIPPAN, Th.: Lexikologie der deutschen Gegenwartssprache. Leipzig 1984

SCHTSCHERBA, L. W.: Die drei Aspekte sprachlicher Erscheinungen und das Experiment in der Sprachwissenschaft. In: Linguistische Studien B/5. Berlin 1976

SEARLE, J.: Chomsky's Revolution in Linguistics. In: On Noam Chomsky. Critical Essays. Hrsg. G. HARMAN. New York 1974. S. 2 ff.

SERÉBRENNIKOW, B. A.: Der Zusammenhang zwischen der allgemeinen Methodologie der linguistischen Wissenschaft und den besonderen Methoden der linguistischen Forschung. In: Linguistische Studien B/3. Berlin 1973 (1973 a)

SERÉBRENNIKOW, B. A.: Über Entwicklungswege der Sprachwissenschaft. In: Izvestija AN SSSR. Serija literatury i jazyka 6/1973. S. 513 ff. (1973 b)

SERÉBRENNIKOW, B. A. (Hrsg.): Allgemeine Sprachwissenschaft. Band I bis III. Berlin 1975/76. Russisches Original: Obščee jazykoznanie. Moskva 1970/73

SERÉBRENNIKOW, B. A.: Über die materialistische Erforschung der Spracherscheinungen. In: Linguistische Studien A/62/I. Berlin 1979. S. 112 ff.

SÈVE, L.: Marxismus und Theorie der Persönlichkeit. Berlin 1972

SGALL, P.: Zur Frage der Ebenen im Sprachsystem. In: Travaux linguistiques de Prague 1. Prague 1966. S. 95 ff.

SGALL, P.: Aktanten, Satzglieder und Kasus. In: Beiträge zu Problemen der Satzglieder. Hrsg. G. HELBIG. Leipzig 1978

SKALIČKA, V.: Die Notwendigkeit einer Linguistik der ‚Parole' (1948). In: Grundlagen der Sprachkultur. Hrsg. J. SCHARNHORST/E. ISING. Teil 1. Berlin 1976. S. 296 ff.

SMIRNICKIJ, A. I.: Ob-ektivnost' suščestvovanija jazyka. In: Materialy k kursam jazykoznanija. MGU. Red. V. A. ZVEGINCEV. Moskva 1954. S. 12 ff.

STAMPE, D.: The acquisition of phonetic representation. In: Papers from the 5th Regional Meeting. Chicago Linguistic Society 1969

STAROSTA, St.: The One per Sent Solution. In: Valence, Semantic Case and Grammatical Relations. Hrsg. W. ABRAHAM. Amsterdam 1978. S. 459 ff.

STEINITZ, R.: Lexikalisches Wissen und die Struktur von Lexikon-Einträgen. In: Linguistische Studien A/116. Berlin 1984. S. 1 ff.

SUCHSLAND, P.: Gesellschaftliche Funktion und gesellschaftlicher Charakter der Sprache. In: Sprachpflege 10/1971

SUCHSLAND, P.: Rezension zu N. Chomsky – Aspekte der Syntax-Theorie. In: Deutsche Literaturzeitung 4–5/1972. S. 306 ff.

SUCHSLAND, P.: Überlegungen zum Systemaspekt der Sprache. In: Linguistische Studien A/2. Berlin 1973. S. 94 ff. (1973 a)

SUCHSLAND, P.: Einige Bemerkungen zur „cartesianischen" Fundierung der Sprachwissenschaft bei Chomsky als Ausdruck des philosophischen Idealismus in der spätbürgerlichen Linguistik. In: Synchronischer Sprachvergleich. Als: Wissenschaftliche Beiträge der Friedrich-Schiller-Universität Jena 1973. S. 93 ff. (1973 b)

SUCHSLAND, P.: Einige Bemerkungen über methodologische Probleme der marxistisch-leninistischen Sprachwissenschaft. In: Linguistische Studien A/40. Berlin 1977. S. 62 ff.

SUCHSLAND, P.: Grundlagen und Ziele der Jenaer Semantik-Syntax-Forschung in den kommenden Jahren. In: 1. Jenaer Semantik-Syntax-Symposium (5.–6. 2. 1981). Hrsg. Friedrich-Schiller-Universität Jena 1982. S. 9 ff.

SUCHSLAND, P.: Germanistische Grammatikforschung in der DDR – Versuch eines historischen Überblicks. In: Deutsch als Fremdsprache 1/1984. S. 1 ff.

THESEN DES PRAGER LINGUISTENKREISES ZUM I. INTERNATIONALEN SLAWISTENKONGRESS (1929). In: Grundlagen der Sprachkultur. Hrsg. J. SCHARNHORST/E. ISING. Teil 1. Berlin 1976. S. 43 ff.

VENNEMANN, Th.: Theoretical word order studies. Results and problems. In: Papiere zur Linguistik 7. Tübingen 1974. S. 5 ff.

VIEHWEGER, D., u. a.: Probleme der semantischen Analyse. Berlin 1977.

VIEHWEGER, D.: Semantik und Sprechakttheorie. In: Richtungen der modernen Semantikforschung. Hrsg. W. MOTSCH/D. VIEHWEGER. Berlin 1983. S. 145 ff.

VIEHWEGER, D. (Hrsg.): Grundfragen einer Theorie der sprachlichen Tätigkeit. Berlin 1984

WEISGERBER, L.: N. Chomsky am Wendepunkt? In: Wirkendes Wort 1971. S. 106 ff.

WEISGERBER, L.: Zum Ausgleich von generativer und energetischer Sprachbetrachtung. In: Wirkendes Wort 3/1972. S. 145 ff.

WEISGERBER, L.: Zweimal Sprache. Deutsche Linguistik 1973 – Energetische Sprachwissenschaft. Düsseldorf 1973

WITTICH, D.: Eine aufschlußreiche Quelle für das Verständnis der gesellschaftlichen Rolle des Denkens von Thomas S. Kuhn. In: Deutsche Zeitschrift für Philosophie 1/1978. S. 105 ff. (1978 a)

WITTICH, D.: Die gefesselte Dialektik. Zu den philosophischen Ideen des Wissenschaftstheoretikers Th. S. Kuhn. In: Deutsche Zeitschrift für Philosophie 6/1978. S. 785 ff. (1978 b)

WUNDERLICH, D.: Die Rolle der Pragmatik in der Linguistik. In: Der Deutschunterricht 4/1970. S. 5 ff.

WUNDERLICH, D.: Mannheimer Notizen zur Pragmatik. In: Pragmatik und sprachliches Handeln. Hrsg. U. MAAS/D. WUNDERLICH. Frankfurt (Main) 1972 (1972 a)

WUNDERLICH, D.: Disput über Linguistik. In: Linguistische Berichte 22/1972. S. 38 ff. (1972 b)

WUNDERLICH, D. (Hrsg.): Linguistische Pragmatik. Frankfurt (Main) 1972 (1972 c)

WUNDERLICH, D. (Hrsg.): Wissenschaftstheorie der Linguistik. Kronberg 1976

WURZEL, W. U.: Friedrich Engels als Linguist. In: Linguistische Studien A/1. Berlin 1973. S. 110 ff. Auch in: Zeitschrift für Phonetik, Sprachwissenschaft und Kommunikationsforschung 6/1973. S. 652 ff.

WURZEL, W. U.: Dialektischer Determinismus und Sprachsystem. In: Deutsche Zeitschrift für Philosophie 11/1981. S. 1360 ff.

WURZEL, W. U.: Zur Dialektik im Sprachsystem. Widerspruch, Motiviertheit und Sprachveränderung. In: Deutsch als Fremdsprache 4/1984

WURZEL, W. U.: Flexionsmorphologie und Natürlichkeit. Berlin 1984

WYGOTSKI, L. S.: Denken und Sprechen. Berlin 1964

ZIMMERMANN, I.: Rezension zu Ch. J. Fillmore – Case for Case. In: ASG-Bericht Nr. 7. Berlin 1970 (1970 a)

ZIMMERMANN, I.: Die Funktionen der Nominalphrasen im Satz. In: ASG-Bericht Nr. 7. Berlin 1970. (1970 b)

ZVEGINCEV, B. A.: Jazyk i lingvističeskaja teorija. Moskva 1973

الفصل الثاني

اتجاهات علم اللغة القائم على

أساس تواصلي - براجماتي

المبحث الأول

٢-١ جوهر الاتجاه التواصلي وظواهره

٢-١-١ علم اللغة القائم على النظام في مقابل

علم اللغة القائم على أساس تواصلي – براجماتي

[١٤٨] جمع فوندرليش (١٩٧٢، ص٣٨ وما بعدها، وص٤١ وما بعدها) في عمله (جدل حول علم اللغة) الفروق الأساسية بين علم لغة قائم على النظام وعلم لغة قائم على أساس تواصلي – براجماتي (بين نموذج -C ونموذج -P في علم اللغة انظر حول ذلك ١ -١ -٢) مع أهم النقاط المحورية في الجدل المتبادل، وينطلق لغويو نموذج -P (ماس مثلاً) من:

أ) أن مناهج علم اللغة لا تجيز تغيير كُلية التساؤلات الاجتماعية من الناحية التاريخية، بل يجب أن تحاول حلها؛

ب) أن على النظرية اللغوية أن توضح أساساً شروط الفعل اللغوي؛

ج) ألا تُسوغ عروض شكلية إلا حين تجيء في إطار وضع مهام مميزة؛

د) أنه في إطار جانب تربوي يجب أن تتصدر (أ) و(ب). (لأن الاتجاهات الشكلية غير المبررة توهم أحياناً بتقدم في علم اللغة، غير موجود حقاً).

أما الجدل المضاد الملائم من طرف النموذج -C (باومجارتز مثلاً) فيجري على النحو الآتي:

أ) في علم اللغة يجب أن تُحَدَّ مشكلات مفردة خطوةً خطوةً وأن تُعالج لذاتها. حقاً لقد تُضمِّن تاريخ اللغة مؤخراً في تاريخ اجتماعي ومجتمعي، ولكنه لا يبدو في ذاته في أفعال التواصل المفردة ولا في وعي المتكلمين.

ب) بمفهوم منطقي ثمة شيء أساسي بالنسبة للنظرية اللغوية؛ وهو أن المتواصلين

(قبل أن يتواصلوا ولكي يتواصلوا) تتوفر لهم مناهج أدائية لإلحاق الصوت بالمعنى (يجب أن تستنتج بشكل تجريدي بوصفها ترابطات بنيوية).

ج) إن أوجه تقدم علم اللغة وشحذ مناهج الوعي كانت ممكنة فقط، لأن التفسيرات السائرة [١٤٩] استُكملت بمناهج شكلية يمكن ضبطها (حتى إن كانت هذه المناهج في حاجة إلى الاستكمال وقادرة عليه).

د) لا يستطيع علم اللغة في مقابل المعلم (أو حالياً لا يمكنه مطلقاً) أن يشكل اقتراحات تربوية. إنه يستطيع أن يُؤْلِفه بها فقط. يسوغ فوندرليش نفسه النموذج -P (انظر ١٩٧٢، ص٤٣) لأن النموذج -C يقلص علم اللغة في الخاتمة إلى علم غير اجتماعي أو علم غير مجتمعي (انظر (أ))، ولأن الكلام هو دائماً شكل من الفعل، وهو بهذه الطريقة مرتبط أيضاً بالفعل غير اللغوي، وهو موجه بذلك إلى ترابطات لا يمكن أن تدرك من خلال تحليل سابق (مستقل) للمحتوى القضوى للجمل (انظر(ب)) وفي الواقع يعد (أ) و(ب) سمات التفريق الجوهرية بين كلا الاتجاهين، في حين أن (ج) ليس إلا مسألة العرض (انظر حول ذلك بشكل أدق ما ورد تحت ١ -٤ -١٠)، و(د) مسألة (أخرى) تعليم أو نقل في علم اللغة (انظر بتفصيل أكثر هلبش ١٩٨١) كلتا المسألتين لم يُجَب عنهما حسب علمي في هذا الشكل البديل، ولا يمكن أن يُربَط حتماً بموضوع النماذج المذكور.

٢-١-٢ التباين والتفرع في الاتجاه الأصلي – البراجماتي

بادئ ذي بدء قيل بالفروق المذكورة تحت (أ) و(ب) في ٢ -١ -١ شيء عن جوهر الاتجاه التواصلي – البراجماتي في علم اللغة وليس عن ظواهره بعد. فقد زُحزِح المجال الأشمل للموضوع من طرائق نظرية ومنهجية متباينة (ينبغي أن تعرض وتُقوَّم في الأجزاء المتفرقة من الفصل الثاني) إلى مجال الرؤية، بشكل متباين في المنطلق، والهدف والبناء الموسع، وفي تعقد التساؤلات المدركة أيضاً. ويمكن أن

تعد هذه الطرائق المتباينة أوجه تباين وتفرع للمجال التواصلي — البراجماتي أو أوجه تقسيمها أيضاً (انظر هلبش ١٩٧٩، ص٣٩١ وما بعدها).

وفي إطار الجانب المفهوم الأهم هي الطرائق الجديدة لنظرية الفعل الكلامي (أو علم اللغة البراجماتي) وعلم اللغة الاجتماعي، وعلم اللغة النفسي ونظرية النص التي تنطلق على نحو اتفاقي من أن اللغة ليست ظاهرة مستقلة، والتي تبحث اللغة نتيجة لذلك في سياق مجالات موضوع تلك العلوم الأخرى (ولذلك توصف غالباً بأنها علوم اللغة (المتداخلة بعلامة وصل « -») وتدرس نظرية الفعل الكلامي أو نظرية الحدث الكلامي (وتسمى أحياناً أيضاً علم اللغة البراجماتي انظر ٢ -١ -٣) اللغة في سياق الفعل التواصلي والاجتماعي، وتسبرها ذاتها بوصفها شكلاً أو على الأقل شرطاً للفعل، وتحاول في ذلك أن [١٥٠] تستفيد من جهة من معارف نظريات الفعل الفلسفية والنفسية وأن تثريها من جهة أخرى بإسهامات خاصة. ويتتبع علم اللغة الاجتماعي أهمية اللغة لنشأة المجتمع (أبنية المجتمع) واختلافه وتطوره، ويصف العلاقة بين أشكال وجود لغوي وأبنية وظائف لغوية (أو تنوعاتها) من جهة، وأبنية الجماعات والطبقات داخل المجتمع من جهة أخرى. ويجب أن يرجع في ذلك إلى معارف نظرية ومنهجية وتطبيقية لنظرية المجتمع وعلم الاجتماع. أما علم اللغة النفسي فيعني بمسألة: إلى أي مدى للمقولات اللغوية تطابق فيما هو نفسي (في عمليات نفسية) كيف تُكتسَب وحدات وقواعد لغوية، وكيف تُحقّق أيضاً من خلال نشاط نفسي، وبهذه الطريقة تكون له علاقة وثيقة بعلم النفس. ويضاف إلى ذلك علم لغة النص الذي يُشغَل بشروط وقيود تلك المنطوقات التي تشتمل على أكثر من جملة، والذي يُوجَّه بهذه الطريقة في خاتمة المطاف إلى ظواهر اللغة في السياق الأوسع للمواقف والأفعال (انظر الموسوعة الصغرى ١٩٨٣، ص٥٠، وانظر أيضاً فيهفجر ١٩٨٤، ص٧ وما بعدها).

ومما يميز هذه الفروع العلمية المذكورة أن علم اللغة في الوقت الحاضر يُشغل بطرق مختلفة، للنظر في جانبها المميز من خلال وجهات نظر أخرى عليا في جزء كبير منها. ويحل محل اقتصار علم اللغة الأصغر على مبادئ البنية النحوية للجمل (وعناصرها) بقدر متزايد تساؤلات أكثر تعقيداً (ليس فقط بمفهوم توسيع إضافي لعلم اللغة النظامي، بل ترتبط بتغيير القيمة الموقعية في نظام علم اللغة)، يجب أن تعالج فقط من خلال علوم متعارضة قائمة على أساس متداخل الاختصاصات وعلم اللغة الأكبر. هذه العلوم المتعارضة هي من جهة علامة لنظرة مدمجة ناتجة عن الاتجاه التواصلي – البراجماتي، ولكنها من جهة أخرى – ولذلك أيضاً – لا تُفْصَل بعضها عن بعض بشكل جامد كعلوم فرعية (توجد انتقالات كثيرة بينها): هي بالأحرى مداخل مميزة إلى موضوع موحد، تسعى (انطلاقاً من الجانب الغالب لكل منها) إلى التغلغل إلى الموضوع الكلي (انظر نويمان ١٩٧٧، ص٢٥ وما بعدها، والموسوعة الصغرى ١٩٨٣، ص٥٠).

٢-١-٣ حول مصطلح "علم اللغة البراجماتي"

قُدِّمت بعض ملحوظات حول مصطلح «علم اللغة البراجماتي»، إذ وُضع علم اللغة البراجماتي في الغالب في سلسلة مع العلوم المتداخلة المذكورة تحت ٢ -١ -٢. ومع ذلك خلافاً لهذه العلوم المتداخلة يعد مصطلح «علم اللغة البراجماتي» أكثر اتساعاً، وله علاقات بعدة علوم من العلوم المذكورة (فهو يشير إلى المجال الأوسع للمشكلة الذي يرتبط بالتوجيه إلى جانب الفعل بشكل مطلق). [151] ولهذا السبب يُفهم مصطلح «علم اللغة البراجماتي» لدى مؤلفين مختلفين فهمًا شديد التباين أيضاً (ولذلك ينبغي أن نتجنبه إلى حد بعيد فيما يأتي). ودون تطلع إلى الكمال يمكن أن يشار إلى بعض الاستعمالات: (١) يفهم – استناداً إلى التهاوس / هنّه (١٩٧١، ص٤)

– تحت علم اللغة البراجماتي مجال لغوي جزئي للبراجماتية، أي المجال الجزئي القائم على التواصل الذي يصف علامات لغوية وائتلافات علاماتية في عملية التواصل، ويُساوي معاً مع «براجماتية الفعل» المجال الكلى للبراجماتية الاجتماعية (علم اللغة البراجماتي + براجماتية الفعل= البراجماتية الاجتماعية).(٢) ويعالج في الغالب تحت لفظ علم اللغة البراجماتي ما هو معروف تحت مصطلح «نظرية الفعل الكلامي» أو «نظرية الحدث اللغوي (انظر مثلاً الموسوعة الصغرى ١٩٨٣، ص٥٠، وانظر أيضاً جورشنك/ روكتشل ١٩٨٣، ص١٣٦ وما بعدها). (٣) كثيراً ما يظهر «علم اللغة البراجماتي» «مصطلحاً لنهج» «علم لغة النص» أو «نظرية النص» القائم على التواصل (وليس للنهج القضوي) (انظر س.ي سميث ١٩٧٣، ص٢٣٣). (٤) يظهر علم اللغة البراجماتي أحياناً مرادفاً لطرائق بحثية ذات توجه براجماتي ليس في علم لغة النص فقط، بل في علم اللغة الاجتماعي وعلم اللغة النفسي أيضاً (انظر مثلاً بوسمان ١٩٨٣، ص٤٠٨). (٥) أخيراً يساوي أحياناً بين علم اللغة البراجماتي، وعلم لغة الأداء (انظر مثلاً ليفاندوفسكي ١٩٧٩، ص٥٨٦). وإذا ما تُخلّى فيما يأتي نظراً لهذا التعدد للمعنى عن مصطلح «علم اللغة البراجماتي» إلى حد بعيد، فإنه لا ينبغي بذلك بأية حال أن تُقيَّد طبيعة الفعل وطبيعة النشاط للتواصل اللغوي (انظر بشكل أدق ما ورد تحت ١ -٤ -٥)، بل ينبغي أن تُفصَل المداخل المفردة إلى هذا الجانب للفعل من الناحية الاصطلاحية بعضها عن بعض بوضوح ما أمكن ذلك، المداخل التي تناسب جانب الفعل وجانب النشاط على نحو أكثر تبايناً وأكثر تعقيداً.

وكذلك فضفاضة وغير موحدة مفاهيم مصطلح «البراجماتية» ذاته (انظر حول ذلك هلبش ١٩٧٩، ص٣٩١ وما بعدها). حتى الأنماط الرئيسية الثلاثة التي جمعها شليبن – لانجه (١٩٧٥، ص٩ وما بعدها) لتعريفات البراجماتية ((١) = علم استخدام العلامات (بوصفه مفهوماً كلاسيكياً – سيميوطيقياً)، (٢) = علم لغة

الحوار (بمفهوم تحليل المحادثة، انظر ٢ -٥)، (٣) = نظرية الفعل الكلامي (انظر ٢ -٣)). فليس من الصعوبة فحسب أن تكون متوافقة، بل ربما لا تغطي بعد بشكل تام مجال موضوع علم لغة براجماتي أيضاً. ولذلك كثيراً ما يُتخلّى في الوقت الحاضر أيضاً عن تعريف دقيق «للبراجماتية»، ويُؤثر إلى حين تحديدُ محيط الظواهر اللغوية التي تعد براجماتية (على نحو ما ينعكس في الاتجاهات التي عُرِضت تحت ٢ -).

فهرس مراجع ٢-١

Althaus, H. P./Henne, H.: Sozialkompetenz und Sozialperformanz. In: Zeitschrift für Dialektologie und Linguistik 1/1971

Bussmann, H.: Lexikon der Sprachwissenschaft. Stuttgart 1983

Gorschenek, M./Rucktäschel, A. (Hrsg.): Kritische Stichwörter zur Sprachdidaktik. München 1983

Helbig, G.: Abschließende Zusammenfassung. In: Sprache und Pragmatik. Lunder Symposium 1978. Hrsg. I. Rosengren. Lund 1979. S. 391 ff.
Helbig, G.: Sprachwissenschaft – Konfrontation – Fremdsprachenunterricht. Leipzig 1981

Kleine Enzyklopädie – Deutsche Sprache. Hrsg. W. Fleischer/W. Hartung/J. Schildt/P. Suchsland. Leipzig 1983

Lewandowski, Th.: Linguistisches Wörterbuch. Band 2. Heidelberg 1979

Neumann, W.: Probleme und Prozesse bei der Bestimmung des Gegenstandes der Linguistik. In: Linguistische Studien A/40. Berlin 1977. S. 5 ff.

Schlieben-Lange, B.: Linguistische Pragmatik. Stuttgart/Berlin/Köln/Mainz 1975

Schmidt, S. J.: Texttheorie/Pragmalinguistik. In: Lexikon der Germanistischen Linguistik. Hrsg. P. Althaus/H. Henne/H. E. Wiegand. Band II. Tübingen 1973. S. 233 ff.

Viehweger, D. (Hrsg.): Grundfragen einer Theorie der sprachlichen Tätigkeit. Berlin 1984

Wunderlich, D.: Disput über Linguistik. In: Linguistische Berichte 22/1972. S. 38 ff.

المبحث الثاني

٢-٢ علم لغة النص

٢-٢-١ الدوافع والتساؤلات

[١٥٢] ظهرت في العقدين الأخيرين مراجع غزيرة، تهتم على نحو علمي بالنصوص (انظر درسلر / شميت ١٩٧٣، أ. هلبش ١٩٧٦/١٩٧٨)، طوَّرت فرعاً ناشئاً من علم اللغة، يسمى علم لغة النص (وأحياناً أيضاً علم النص أو نحو النص أو نظرية النص).

وجاءت دوافع هذا التطور من جوانب مختلفة (انظر: فيهفجر ١٩٧٦، ص١٩٥، وفيهفجر ١٩٧٧، ص١٠٣): فقد كانت ثمة أسباب من داخل الموضوع من جانب، لفتت النظر إلى النص: يوجد عدد كبير من الظواهر اللغوية، فُضِّل أن يوضح نحوها مقتصراً على الجملة فقط (مثل اختيار الأداة، ووضع عنصر الجملة، وأوجه الإضمار، وأوجه الظرفية البديلة، [١٥٣] وتتابع الزمن، وأوجه إحالة إلى مذكور سابق، ونبر الجملة والتنغيم). ومن جانب آخر كانت هناك متطلبات من خارج علم اللغة (وبخاصة من مجالات تطبيقية، مثل المعالجة الآلية للغات طبيعية، وتدريس اللغة، وآلية عمليات الترجمة، وتثقيف الوسطاء اللغويين، ومعالجة المعلومات والتوثيق... الخ). تؤثر أو حتى تقتضي هذا التوجه إلى النص. فقد نشأت فرضية ألا تعد الجملة – كما هي الحال في الغالب إلى الآن – بل النص أعلى وحدة لغوية، لأن النص يقع في صدارة الأنظمة اللغوية الجزئية (انظر مثلاً بفوتسه / فيتمرز ١٩٧١، ص٤).

ومن المؤكد أن علم اللغة قد عثر من خلال ذلك على نقاط بحثية جديدة لدراسة الحالات التي لم يكن من الممكن وصفها على مستوى الجملة، ومع ذلك لا يجوز أن يستنتج من الفرضية العامة (جداً) بأن يحل النص محل الجملة بوصفه أعلى وحدة لغوية أن النحو الحالي قد استُبعد كلية إلى خلفية النص لتفسير تلك الحالات مثل اختيار الأداة أو وضع عنصر الجملة (فهو يشتمل عليه على الأقل بوصفه سياقاً، وإن لم يصر الموضوع بوصفه نصاً)، وكذلك لا يجوز أن يستنتج من ذلك أن الجملة والنص يمكن أن يلحقا بعضهما ببعض على المستوى ذاته نحو الكلمة والجملة مثلاً.

وأدى التوجه إلى النص إلى تساؤلات علم لغة النص التي يمكن أن تحدد بداية – بشكل مؤقت وغير منظم – كما يأتي (انظر أيضاً درسلر ١٩٧٣، ص١ وما بعدها). ما النص؟ ممَ يشكل؟ ماذا يفرقه عن كم جملي عارض؟ متى يكون نص ما تاماً؟ كيف تترابط الجمل بعضها ببعض في النص؟ ما المراحل البينية المتدرجة بين الجملة والنص (يذكر كمرشحات مثلاً الفصل، الفقرة، المنطوق)؟ لمَ يعبر المرء بنص؟ في أي سياقات غير لغوية يكون نص ما مفيداً للغاية؟ كيف يبرمج المرسل نصاً ما ويبنيه، كيف يفهمه المستقبل؟ ويجعل تعدد هذه الأسئلة وأشباهها تعقد موضوع النص واضحاً، ويُمكّن من معرفة أنه يتخطى في ذلك مجال الأسئلة اللغوية بمفهوم أضيق، وأنه تُضَم مسائل سياق التواصل مثلما تُضَم مشكلات نفسية ونفسية – لغوية وخاصة بنظرية الفعل.

وقد نتج قياساً على الفروع الأخرى لعلم اللغة بادي الأمر بالنسبة لعلم لغة النص أيضاً تفريع إلى دلالة النص، وبراجماتية النص، ونحو النص، وصوتيات النص (انظر درسلر ١٩٧٣، ص٤). وعلى دلالة النص أن يسأل: ما معنى نص ما، وكيف

يتشكل؟ وعلى براجماتية النص أن يبحث: ما وظيفة نص ما في سياق (غير لغوي)؟ وعلى نحو النص أن يسأل: كيف يعبر عن معنى نص ما؟، وعلى صوتيات النص أن يسأل: كيف يوصف نص ما صوتياً؟ ويمكن أن تفهم كل الفروع الأربعة بأنها أبعاد مختلفة لعلم نص مدمج (انظر بلت ١٩٧٥، ص٥٢ وما بعدها). وكثيراً ما يوجز نحو النص ودلالة النص في أجرومية النص. وإذا ما بحث المرء عن إرهاصات علم لغة النص الحالي، فإنه يجب عليه أن يذكر البلاغة والأسلوبية ومفاهيم المعيار الوظيفي للجملة خاصة (انظر أيضاً درسلر ١٩٧٣، ص٥ وما بعدها). بديهي أن البلاغة نادراً ما اهتمت باللغة اليومية، ورأت نماذجها بوجه خاص في الكتاب الكلاسيكيين. وقد اشتمل نهج المعيار الوظيفي للجملة الذي طُوِّر في براغ (انظر دانش ١٩٧٤) مع علاقات الموضوع – المحمول الظواهر المجاوزة حدود الجملة، حتى وإن كانت في إطار معين فقط، وفي البداية دون انتظامها في نموذج نحوي صريح. وفي المجال الأضيق للأسلوبية عولج من قبل حقيقة ما يخص النصوص (انظر شتمبل ١٩٧١، ٧) - أحياناً حتى بشرط مضمر، وهو أن الجملة موضوع النحو، ولكن كل العلاقات المتجاوزة للجملة تنتمي إلى مجال الأسلوبية، وقد أتت دوافع خاصة لعلم لغة النص بالمفهوم الحالي بداية من هاريس (١٩٥٢)، ووصلت فيما بعد إلى مجال التحدث بالألمانية مثلاً على يد ب. هارتمان، وفي ألمانيا الشرقية على يد ايزنبرج وهايدولف وشتاينتس واجريكولا، وبفوتسه وغيرهم (وإن انطلق من نماذج – نحوية مختلفة، تارة من النحو التوليدي، وتارة من نحو التبعية، وتارة من النحو الوظيفي).

وتنم البحوث المتنوعة في السنوات الأخيرة حول النص من جهة عن الأهمية الكبرى التي يوليها علم اللغة في الوقت الحاضر للنص، ويبين من جهة أخرى حصر نقدي قريب جداً أن كل هذه البحوث تُحصر تحت عنوان «نص» فقط، وأن ما يجري تحت مفاهيم مثل علم لغة النص. ونظرية النص. وعلم النص. وأجرومية

النص يقدم صورة غير موحدة للغاية؛ غير موحدة في المنطلقات الخاصة بالنظرية اللغوية، وفي الشروط المنهجية؛ غير موحدة في الأهداف وفروض العمل، بل غير موحدة أيضاً في تحديد الموضوع الذي هو ما النص (انظر حول ذلك فيهفجر ١٩٧٦، ص١٩٦).

ويُقدِّم تصور واضح لعدم التجانس هذا في الطرائق بالنظر إلى الموضوع والنظرية والمنهج والاصطلاحات الاختيارَ من ٤٦ إسهاماً في علم لغة النص، جمعها بتوفى Petöfi (١٩٧٩) إجابات عن أسئلة قدمت (ما الذي يشكل نصاً ما؟ ما خواص النص التي لا يمكن أن تكون خواص جملة ما مطلقاً؟ ما مهام علم لغة النص؟ أي مهام لعلم لغة النص لا يمكن مطلقاً أن تعالج في إطار علم لغة الجملة؟ ما أهم مهمة لعلم لغة النص؟ وكيف يمكن أن تُؤدَّى بشكل اختياري؟) لإيضاح المناقشة وتنشيطها في الوقت نفسه. وربما من المميز أيضاً الإقرار الذي صرح به فيجه Figge (١٩٧٩، ص٢٠) في هذا الاختيار، وهو أنه لا يوجد أساساً علم لغة آخر غير علم لغة النص، وأن المهمة الأشد إلحاحاً لعلم لغة النص من جهة أخرى أن يشيد هو نفسه إلى حين.

٢-٢-٢ موضوع التطور التاريخي للعلم

[١٥٥] ترتبط نشأة علم لغة النص من ناحية تاريخ العلم باتجاهات تطور عامة لعلم اللغة، وبخاصة مع الاتجاه البراجماتي – التواصلي القار منذ ١٩٧٠م تقريباً، في علم اللغة، أي مع تحولٌ ملاحَظ عالمياً عن علم لغة – نظامي محض، وتوسيع مرتبط بالتوجه إلى التواصل لمجال موضوع علم اللغة، لم يتجلَّ في الاشتمال على ظواهر خارج – النظام فحسب، بل في نشوء تلك الفروع الجديدة أيضاً مثل علم اللغة الاجتماعي، وعلم اللغة النفسي، وعلم لغة النص، ونظرية الفعل الكلامي.

ومن البديهي أن ذلك التغير في توجه علم اللغة يوافق الوظيفة الطبيعية للغة، ويناسبها مناسبة شديدة للغاية، إن اللغة ليست غاية لذاتها، بل هي أداة للتواصل الاجتماعي. وقد بعث على التوجه إلى النص بصورة زائدة الوعي الأكثر إصراراً باللغة بوصفها وسيلة اتصال اجتماعية، إذ لا ينجز التواصل – حين يكون لغوياً – دائماً إلا في نصوص، وليس في جمل أو مفردات مستقلة. وقد أشار هارتمان Hartmann (١٩٧١، ص١٠ وما بعدها) إلى ذلك من الناحية اللغوية، حين عدَّ النص «العلامة اللغوية الأصلية»، واستنبط من ذلك مطلب أن علماً للغة مناسباً لموضوعه يجب أن ينطلق من «التماسك النصي للعلامة اللغوية الأصلية». وفي مقابل الاقتصار الحالي المجرد والمقلص على النظام اللغوي يُناسب علم لغة قائم على النصوص بدرجة أشد الواقعَ اللغوي، وحقيقة أن اللغة لا ترد ولا تعمل إلا في شكل نص، وأن الوحدات التي أبرزها علم اللغة حتى الآن (مثل: الفونيم والمورفيم والكلمة والجملة) لا ترد في ذاتها أو لذاتها، وليس لها معنى، بل هي تابعة لمقاصد وأهداف متقدمة، تابعة لوحدات متجذرة، تمنحها المعنى أولاً، أي القدرة الوظيفية (انظر هارتمان ١٩٧١، ص١٥ وما بعدها).

وتُضاف إلى هذه الدوافع اللغوية للتوجه التواصلي لعلم اللغة ومن ثم للتحول إلى النص أسباب نفسية لغوية ونفسية وفلسفية. وقد أدى مفهوم النشاط للسيكولوجيا السوفيتية خاصة (مثل ليونتيف ١٩٦٩، ص١٩، ١٩٧٤) إلى الرأي القائل إن النشاط اللغوي متضمن ومدمج في نظام أوسع للأنشطة، وإنه نتيجة لذلك ليست أفعال التواصل اللغوي إلا أفعالاً لإنتاج علامات لغوية بغرض الإخبار، بل هي أجزاء من أفعال تواصل أكثر تعقيداً، يجب أن تُخرَّج منها. وينتج عن ذلك مطلب ألا تفسر أفعال الكلام بأنها تتابعات للعلامات فحسب، بل نصوص في علاقتها بالفعل (انظر

ايزنبرج ١٩٧٦، ص٥٠ وما بعدها، س.ي شميث ١٩٧٣أ، ص١٢ وما بعدها)، وأن تُفهَم اللغة على أنها أداة للفعل (موتش ١٩٧٥).

ويتضمين النظام اللغوي في النشاط التواصلي، وهذا النشاط في التفاعل الاجتماعي (بوصفه حزمة من كل أنواع النشاط الاجتماعي) [١٥٦] يرتبط علم لغة النص بشكل جزئي أيضاً بنظرية الفعل الكلامي، وهكذا بنهج آخر لتجاوز علم اللغة النظامي (انظر حول ذلك ٢ -٣). والنصوص أيضاً مثل الجمل ليست مجرد واقعة أكوستيكيًا، بل إنها إنجاز للأفعال الكلامية في الوقت نفسه. ويمكن أن توصف وظائف النص بهذه الطريقة بأنها أفعال إنجازية illokutive Akte (انظر سي.ي سميث ١٩٧٣أ، ص٥٠ وما بعدها). في هذا السياق توجد محاولات (على سبيل المثال موتش / فيهفجر ١٩٨١، كوخ / روزنجرن / شونه بوم ١٩٨١، ويرانت وآخرين ١٩٨٣) للسؤال عن القدرة الإنجازية للنصوص، والاستدلال على النصوص عبر بنيتها الإنجازية Illokutionsstruktur. وتعرض هذه المحاولات (انظر بتفصيل أكثر ٢ - ٣ -٩) تطوراً مستمرًا نقدياً لنظرية الفعل الكلامي الكلاسيكية (لأوستن وسيرل وغيرهما)، ومع ذلك فهي تتجاوز نظرية الفعل الكلامي الكلاسيكية من جوانب عدة: فهي تنقل مفهوم الإنجاز من الجملة إلى النص (تماما كما في غير هذا المكان نُقِل التقسيم إلى موضوع – حديث بوصفه منظوراً وظيفياً للجملة، من الجملة إلى النص)؛ ولم تعد تستقي منطلقها مع النظام اللغوي، بل على مستوى الفعل، وتفرق بوضوح أكثر بين نص (منطوق)، وإنجاز، وفعل (في حين يقصد سيرل أن نظراته في أفعال الكلام نظرات دلالية). وفي الواقع ينبغي أن يفرق أيضاً على نحو أدق بين الإنجازات والأفعال، إذ إنه – بمعنى دقيق – يوجد متكلمون يؤدون أفعالاً، في حين تتضمن النصوص إنجازات. وبديهي أن البنية الإنجازية للنص لا تنقل إلا جزءاً، مكوناً لبنية الفعل التامة (وهو ذلك الجزء الذي يمكن أن يدرك لغوياً)، ويندرج في

بنية الفعل مكونات (مُحَدِّدَة) أخرى (مثل شروط موقفية واجتماعية) (انظر هارتونج ١٩٨٣ب، هلبش / موتش ١٩٨٣). ويعد مفهوم بنية الإنجاز للنصوص من هذه الناحية محاولة لربط جوانب نحوية وفعلية، وللبحث عن واسطة بينها ليست ممكنة فحسب بل ضرورية أيضاً، لأن بنية الفعل تدرك بالكاد على نحو مباشر في بنية المنطوق المحددة. وفي إطار وجهة النظر هذه يُنظر إلى العلاقة بين نظرية النص ونظرية الفعل الكلامي أحياناً على أنها «تبعية داخلية» أيضاً: فالنسبة لنظرية النص (المضمنة للنصوص في أفعال كلامية) تشكل نظرية أساسية للفعل الكلامي (أو نظرية الحدث اللغوي) شرطاً، إذ يجب أن تعمل نظرية النص بشكل حتمي مع وحدة الحدث اللغوي. ومن جهة أخرى تستعين نظرية للحدث اللغوي بأفكار محددة خاصة بنظرية النص (انظر روزنجرن ١٩٨٠، ص٢٧٥). وفي الواقع يلاحظ أن نظرية الفعل الكلامي في مقابل تضمن كامل للغة في النشاط تمثل باستمرار اختصاراً، لأنها تفرد في العادة الأفعال الكلامية، ولكن اللغة متضمنة في النشاط التواصلي وفي ترابطات الفعل، غير أن ذلك لا يُستنبط باستمرار وبشكل كاف منطقياً من الأنواع الأخرى للأنشطة الاجتماعية (انظر بتفصيل أكثر ٢ -٣ -٦).

وبذلك يثبت بشكل مؤكد أن علم لغة النص ومفهوم النص ظواهر ذات جانب مزدوج وطبيعة انتقالية: فمن جهة / (في البداية) يعد علم لغة النص محاولة لتوسيع مجالات علم اللغة لتجاوز علم اللغة النظامي المحدد بالجملة إلى الاستعمال والتواصل، ومن جهة أخرى (في دراسة متأخرة) يحث التوجه التواصلي لعلم اللغة على نقض جدلي لمفهوم النص المقتصر على الواقع اللغوي فقط، وكأن مفهوم النص هو نفسه يتسامى بحيث يُدمَج في أفعال كلامية وتُدمَج هذه مرة أخرى في ترابطات أشمل للنشاط وتُستنبَط منها، ومثل نظرية الفعل الكلامي و أكثر من ذلك نظرية النص التي يُدرَك النص فيها وحده ومستقلاً، واقعاً لغوياً، واختصاراً

وتجريداً (لغوياً) مقارنةً بعلاقات التأسيس الأكثر شمولاً. وكان قدر علم لغة النص من جهة التطور المماثل لتاريخ العلم (للاتجاه التواصلي – البراجماتي) أن يُخرج ويُحدد أو يُفصل في الوقت نفسه، ولذلك لا يجوز أن يُتعجّب من أنه في بعض الأعمال التي وجهت بشكل ملح إلى تضمين اللغة في سياقات النشاط التواصلي، يرد مفهوم «النص» نادراً، وأنه قد افتُقر إلى أصوات تَطرح بوجه عام «نظرية مستقلة للنص» موضع مناقشة، بل تنطلق من فرض أنه توجد من جهة نظرية للنحو، ومن جهة أخرى نظرية للأفعال اللغوية (حيث يجب أن تُسجّل في الأخيرة – في الواقع ليس بوصفها نظرية جزئية مستقلة – الملحوظات الحالية حول النص). وبعبارة أخرى مما يميز تطور علم لغة النص الحقيقة القائلة إنه عُدَّ بوجه عام في العقدين الأخيرين من أحدث الاتجاهات البحثية في علم اللغة وأكثرها إيثاراً، ولكنه لم يوفق في ذلك الوقت في إيضاح السؤال عن مقولاته الأساسية. ومن ثم أن يثبت علم لغة النص ذاته بشكل تام مشروعية أن يعد فرعاً علمياً مستقلاً. وبينما حدد تطور النظرية النحوية منذ البداية من خلال بعض أفكار أساسية قليلة ولكنها محورية، فقد افتقر تطور علم لغة النص إلى ذلك الدافع الأساسي الموحد. وتُجمّع تحت العلامة التجارية «علم لغة النص» عدد كبير من طرق بحثية حديثة تارة وقديمة تارة أخرى، لا تجمعها في الحقيقة إلا المطلب المشترك وهو أن المرء يجب أن يتجاوز حد الجملة والنحو الذي يراعيها. ومع ذلك فقد ثبت أن مطلب علم اللغة المتجاوز للجملة هذا عام للغاية: فقد أدى غياب فكرة رئيسية موحدة إلى تعدد في طرق البحث التي تعد اهتماماتها المعرفية غير متجانسة، مثل تشتت المشكلات المتناولة والمناهج والمقولات والمصطلحات التي طُوِّرت داخل كل طريقة من هذه الطرق (انظر فيهفجر ١٩٨٣أ، ص٣٧٠). ونتيجة لهذه الآراء تطورت في وقت متأخر نماذج نصية إجرائية (أو علمية)، تدرك فيها عملية إنتاج النص وفهمه على أنها تفعيل أداتي (أو عملي) لأنظمة معرفية

متباينة (مدمجة) (وبخاصة: المعرفة اللغوية)، المعرفة اليومية والمعرفة الموسوعة [١٥٨] والمعرفة الإنجازية (حول الأهداف والشروط)، ومعرفة ما وراء تواصلية، ومعرفة بمبادئ المحادثة ومعاييرها، ومعرفة المخطط والنموذج.

٢-٢-٣ تعريفات النص

وينعكس هذا التطور أيضاً في تعريفات مختلفة للنص أيضاً، تمخضت عن علم اللغة، ومن المؤكد أنه لا توجد بعد تعريفات كثيرة للنص، مثلما توجد تعريفات للجملة، وقدطرحت باستمرار – على أساس منطلق متباين في نظريات نحوية مختلفة، وعلى أساس اتجاه التطور المذكور فيما سبق أيضاً - تعريفات شديدة التباين ومتفاوتة أيضاً للنص. أما ما هو أساسي لأغلبها فهو تقرير أن النص تتابع متماسك من الجمل (انظر حول ذلك أيضاً برينكر ١٩٧١، ص٢٢٠ وما بعدها، وبرنيكر ١٩٧٣، ص١٢ وما بعدها).

يتضمن هذا التقرير ثلاثة أشياء على الأقل:

١) النص في جوهره مستقل عن الواقع المكتوب أو المنطوق.

٢) ترجع إلى النص سمتان على الأقل: فهو يتكون من جمل (وبشكل أدق: وحدات نصية Textemen) – بوصفها وحداته أو عناصره، وهذه الجمل متماسكة.

٣) تكمن مشكلة حاسمة في علم لغة النص في إثبات أين ينحصر هذا <u>التماسك</u> Kohärenz أي ما الشروط التي تصير بها تتابعات من الجمل تتابعات <u>متماسكة</u> من الجمل (أي: نصوصاً). في هذا السؤال بالتحديد تتباين التعريفات المختلفة للنص، ويشار منها (كأمثلة) إلى ما يأتي:

أ) النص تتابع من الجمل تربطها بعضها ببعض وسائل تنصيص (كما هو لدى ايزنبرج ١٩٦٨، ١ -٤ وما بعدها).

ب) النص توالٍ لوحدات لغوية مشكلة من تسلسل ضميري متواصل (كما هو

لدى هارفج ١٩٦٨، ص١٤٨).

ج) النص يتشكل من خلال تطابق إحالي، أي من خلال تحاول مشترك للمكونات السطحية (كما هو لدى شتاينيتس ١٩٦٨، II – ص١ وما بعدها).

د) النص كم منظم بشكل مفيد (الدلالة) وذو هدف (البراجماتية) من الجمل، التي تتكون بينها علاقات ذات دلالات ووظائف، أي أنه كل مركب، يعكس في الوعي بوصفه وحدة لغوية تامة نسبياً، حالاً مركبة (كما هو لدى بفوتسه ١٩٧٠أ، ص٧٩، ويفوتسه ١٩٧٠ب، ص٧).

هـ) النص كم منظم من الجمل، التي تشكل معاً موضوعاً ما (كما هو لدى أجريكولا ١٩٦٩، ص٣١).

و) النص تتابع أفقي من جمل لغوية، تربط بينها وسائل محددة، وتُنظَّم على نحو معين. إنه تتابع من جملة لغوية، يُربَط بينهما نحوياً إضافةً إلى غيره [١٥٩]، ولكن في كل حال من خلال تكافؤ دلالي، وعلاقات عامة – منطقية ضمنية (كما هو لدى أجريكولا ١٩٦٧٠، ص٨٥، ٨٨).

ز) النص تتابع أفقي من وحدات نصية، تُقصَد من المرسل بوصفها وحدة موضوعية، وتُوصَف من خلال الإنتاج المستمر بأنها تلك الوحدة. يُربَط بينها نحوياً و/أو من خلال إعادة – عن طريق شبكة – تكافؤات دلالية صريحة، وروابط منطقية ضمنية، وتُنظَّم وفق قواعد غير لغوية لإنجاز موضوع ما (كما هو لدى جروتسكي / هافكتا / هايدولف / ايزنبرج / أجريكولا ١٩٧١، ص١٦٥).

ح) النص تتابع متماسك لأفعال أدائية، تتابع زمني لأفعال تواصلية، عند إنجازها تُشكِّل جمل (كما هو لدى ايزنبرج ١٩٧٦، ص١٣٠، وايزنبرج ١٩٧٧، ص١٤٣).

ط) النص – نتيجة للنشاط التواصلي للإنسان – علامة لغوية معقدة؛ إلحاق لمضامين الوعي والتتابعات الصوتية، يحدث وفق خطة للفعل، ويتحقق من

خلال قواعد النظام اللغوي (كما هو لدى فيهفجر ١٩٧٦، ص١٩٧، وفيهفجر ١٩٧٧، ص١٧٠.

ي) النص الجزء المتحقق لغوياً للمنطوق في فعل تواصلي (كما هو لدى جروسه ١٩٧٦، ص١٠٧).

ك) النص المتحقق من نمط التواصل أو التفاعل، والتحقيق المحدد لبنية «النصية» في وسيط معين للتواصل، والجزء اللغوي المعبر عنه لفعل التواصل، المُوَجَّه موضوعياً، ويؤدي وظيفة تواصلية ظاهرة، أي له قدرة إنجاز ظاهرة (كما هو لدى س.ي شميت ١٩٧٣أ، ص١٤٥ وما بعدها).

ل) النص وحدة لغوية تواصلية، أي إنجازية وموضوعية، والملازم اللغوي لفعل تواصلي في عملية التواصل، وهو دائماً وحدة توصلية، ووحدة موضوعية تؤدي في عملية التواصل وظيفة إنجازية (كما هو لدى روزنجرن ١٩٨٠، ص٢٧٥).

نُظِّمت هذه التعريفات على نحو معين، من السمة الأشد تحديداً في البنية السطحية حتى الاستنباط من علاقات تواصلية ومتعلقة بنظرية الفعل.

التعريفات من (أ) إلى (ج) الأقرب للبنية السطحية الأفقية، حيث إن (ج) يخترق بالإشارة إلى ترابطات الإحالة (بدلاً من مجرد التسلسل والاستبدال) الاقتصارَ على السطح المحدد. وعلى العكس من ذلك يتخلى التعريفان (د) و(هـ) عن سمات نحوية، ويشير (هـ) إلى علاقات دلالية وبراجماتية، ويشير (هـ) إلى علاقات موضوعية. وتقابل العلاقات الدلالية أيضاً في (و) و(ز) السمات النحوية في المتصدرة. وفي الواقع تشتمل التعريفات (أ) حتى (هـ) شروطاً مهمة للنص، ولكنها ليست إلا أجزاء (جوانب) لتعريف كامل للنص، إذ إن التعريف المذكورة مفردة ولذاتها ليست كافية لتفريق نصوص عن [١٦٠] مجرد أخلاط جُمَلية. ولذلك يحاول مراراً دمج تعريف أشمل من السمات المذكورة المختلفة. وتمثل (و) و(ز) تلك التعريفات «المدمجة» للنص، حيث إن (و) لا يلتفت إلى جانب تطابق الإحالة المذكورة تحت

(ج). وجانب الموضوع المشترك المذكور تحت (هـ) إلى حد بعيد، و(ز) أكثر تعقيداً، إذ يشير إلى الوظيفة التواصلية، ومس ثم يشكل جسراً إلى التعريفات من (ح) إلى (ل) التي تنطلق من جهتها من النشاط التواصلي، أي أنها قائمة على أساس الفعل.

وتبين النظرة العامة (التقريبية) إجمالاً إلى التعريفات الحالية للنص أن تلك الجوانب المختلفة للنص يمكن أن تعد وثيقة الصلة (وهي على سبيل المثال وسائل الربط الصرفية النحوية، والموضوع المشترك، وعلاقات التكافؤ الدلالية، والترابطات البراجماتية للتواصل والفعل).

وتعد التعريفات المدروسة حتى الآن للنص إما عامة بحيث تجيز بالكاد تفريقاً موثوقاً به بين منطوقات نصية ومنطوقات غير نصية، وإما بالغة الإيجاز، إذ إنها تحاول أن تصف نصوصاً ذات مفاهيم مستقاة من النحو أو من علوم متاخمة مختلفة. وقد ثُبّت التماسك النصي للتابعات منطوقة في العادة بسمات مفردة أو ائتلافات من السمات تعكس في كلّ جوانب للنص فقط، جعلها مؤلفون فرادى في الغالب أساسَ تعريفاتهم للنص، وفيما يأتي أهم السمات التي تعد تأسيسية في أغلب تعريفات النص (انظر حول ذلك وفيما يأتي فيهفجر ١٩٨٣أ، ص٣٧١ وما بعدها).

١) النص بوصفه مركباً من جمل (معيار التعقيد).

٢) النص بوصفه تتابعاً متماسكاً من الجمل (معيار التماسك).

٣) النص بوصفه وحدة موضوعية (معيار موضوعي).

٤) النص بوصفه وحدة تامة نسبياً (معيار التمام).

٥) النص بوصفه وحدة ذات وظيفة تواصلية ظاهرة (معيار التواصل).

ويتبين من ذلك أن كل هذه السمات المفردة ليست كافية لإثبات نصية التتابعات المنطوقة. وتتعلق السمات المذكورة بشكل جزئي أيضاً بعضها ببعض، وتنتمي إلى مستويات مختلفة ومؤكدة من جهة منهج البحث على نحو شديد التباين

(ربما على الأقل معيار التعقيد ومعيار التمام). ويكفي على نحو أشد اتساعاً معيار التماسك، ولكن لا يكون ذلك أيضاً إلا حين يُظفَر في سياق فهم تواصلي للنص ببعد براجماتي (انظر ٢ -٢ -٥). وعلى أساس هذه الحال يعبر عن شك (انظر فيهفجر ١٩٨٣أ، ص٣٧٣) فيما إذا كان من الممكن بوجه عام أن تُعلّل نصوص أو نصية على أساس تلك الائتلافات من السمات أو الشبيهة بها، مرتبطاً ذلك باستنتاج أنه يبدو من المجدي بشكل ضئيل على أساس التعقد غير العادي لموضوع البحث «النص» - أن يُدرك من خلال نظام موحد «لنظرية نصية». فالنصوص بدلاً من ذلك [١٦١] تُنْتَظم في أطر التفسير الأوسع للفعل اللغوي، وهو ما يؤدي نتيجة لذلك إلى نماذج نصية متعلقة بالفعل وإلى ربط بنظرية الفعل الكلامي (انظر ٢ -٣ -٩). ويجب في إطار هذا الجانب أن «يعد النص أساساً ليس تتابعاً من الجمل بل نتيجة لتتابع من أفعال الكلام...» (فوندرليش ١٩٧٦، ص٢٩٥).

٢-٢-٤ مستويات النص

تتوارى خلف الجوانب المختلفة مستويات متباينة للنص، تناقش في الفترة الأخيرة في علم اللغة مناقشة شديدة. فقد صار أوضح باستمرار أن النصوص لها بنية متعددة الأبعاد تنقل في مستويات متميزة للتمثيل. وبرغم المفهوم المتفق عليه إلى حد بعيد، وهو أن للنصوص بنية متعددة الأبعاد فإن مشكلات منهجية كثيرة لكثرة — المستويات — المدخل إلى البنية المعقدة ماتزال لم توضح إلى حد بعيد حتى الآن: إذ توجد إجابات متباينة عن أسئلة: ما عدد المستويات التي تنقل الخواص المعقدة لبنية النصوص ووظيفتها، وعلى أي نحو يمكن بوجه عام أن يُتحدث عن مستويات البنية، وما المبادئ التي تعد أساسَ افتراض مستويات النص، وما العلاقات التي توجد بين المستويات، وكيف تنظم المستويات في النظام (مستويات مستقلة — أو

نظام متدرج؟)، وما الوحدات النمطية التي تفترض على مستويات مفردة، وما العلاقات التي توجد بين هذه الوحدات (انظر حول ذلك بشكل أكثر تفصيلاً دانش ١٩٨٢، ص١، وفيهفجر ١٩٨٣ ب، ص١٥٥ وهارتونج ١٩٨٣أ، ص١٩٣ وما بعدها).

ونظراً لكثرة الأسئلة النظرية التي لم توضح بعد توضيحاً كاملاً حول مستويات النص فإنه ليس مما يتعجب منه أن تُفترض مستويات نصية كثيرة متباينة وغير متباينة أيضاً من مؤلفين فرادى. فقد فَرَّق فان دايك (١٩٨٠أ) مثلاً بين خمسة مستويات للبنية، توسم بالمستوى النحوي، والمستوى البراجماتي، والمستوى الأسلوبي، والمستوى البلاغي، ومستوى البنية العليا. ويجرب دانش (١٩٨٣، ص١ وما بعدها) تشكيلاً للبنية ثلاثي الأبعاد، قسم فيه الظواهر وثيقة الصلة بالنص وبنيته إلى ثلاثة مجالات: (أ) تماسك النص (مشتمل على علاقات قضوية داخلية، وعلاقات تأليف، وعلاقات تناظر)، و(ب) أوجه تلفظ خاصة بالموضوع – الحديث، وعلاقات تناظر، و(ج) علاقات تواصلية (أنماط الفعل اللغوي، وأفعال إنجازية) ويترك في ذلك مُعَلَّقاً، إذا ما يُمكن أن يدرك بهذا التشكيل كلُّ خواص بنية النصوص. ويفرق هاليدي (١٩٧٠، ص١٤٠ وما بعدها، وص١٥٨ وما بعدها، و١٩٧٥، وص١٢٦ وما بعدها، وص١٤٢ وما بعدها) بين ثلاثة مستويات للنص، تنعكس في مفهوم متباين «للفاعل»: مستوى نموذجي (مطابق للفاعل المنطقي)، ومستوى بين الذوات (مطابق للفاعل النحوي)، ومستوى نصي (مطابق للفاعل النفسي)، حيث تتبع المستوى النصي البنية الموضوعية (التقسيم إلى موضوع – حديث) وبنية المعلومات (معروف عكس جديد) (للتفريق [١٦٢] بين الموضوع / الحديث، والمحور / البؤرة، والفرض المسبق / القضية، انظر بالتفصيل باش ١٩٨٣، ص٢٦١).

ولأن تشكيلاً كاملاً لمستويات النص مايزال في الوقت الحاضر شديد التعقيد، وما تزال أسئلة أساسية كثيرة لم توضح، تقتصر بعض النماذج على الفرض المؤقت لبعض مستويات البنية والوظيفة للنص دون أن تزعم أنها بذلك تشتمل على كل مستويات النص. وتقع في هذا الاتجاه محاولات التفريق بين مستوى قضوي، ومستوى إنجاز بنية النص (انظر بوجه خاص برانت وآخرين ١٩٨٣، ص١٠٦، وفيهفجر ١٩٨٣ب، وص١٥٦ وما بعدها): إذ ينظر إلى النصوص على أنها محصلات الفعل اللغوي، ومن خلال الفعل اللغوي يمكن من جهة أن يكشف عن مضامين إدراكية (تعرض في شكل قضايا)، وتشكل من جهة أخرى مجريات الحدث التفاعلية حول مجموعة من الأهداف التي يريد المتكلم أن يحققها بفعله اللغوي (الذي يُنقَل في إنجازات للنصوص). وعلى نحو مشابه يظهر أيضاً لدى هارتونج (١٩٨٣أ، ص١٩٧ وما بعدها) عند تشكيل النصوص إلى جانب المستوى النحوي التفريق بين المستوى القضوي (أو مستوى المعلومات) ومستوى الإنجاز (أو مستوى القصد أو الفعل).

٢-٢-٥ تماسك النص وتكوين النص ووسائل التنصيص

ينتج عن الجوانب المتباينة للنص أنه يجب أن يُتَحدث عن تماسك النص على مستويات متباينة (انظر أيضاً بلت ١٩٧٥، ص٦٠ وما بعدها، وبرينكر ١٩٧٩، ص٥ وما بعدها، ورايبله ١٩٧٩، ص٦٥). ويُنشأ التماسك النحوي للنص من خلال تلك الوسائل، مثل البدائل الضميرية أو بدائل الصيغ (لا يتعلق الأمر في ذلك بأية حال فقط بقسم الضمائر التقليدية التي يجب بالأحرى أن تُوسَّع إلى بدائل المفردات، أي تشمل أيضاً على ظروف ضميرية، وبدائل الظروف – مثل. آنذاك (damals) وبعد ذلك (danach) وبدائل الصفة – مثل: hiesig (من هنا)، و dortig (من هناك)، وبدائل

الأفعال – مثل: فعل، صنع، وغيرها (انظر حول ذلك هارفج ١٩٦٨، ص١٠ وغيرها، وزمسكايا ١٩٧٣، ص٢٦٦ وما بعدها، وهلبش ١٩٧٥، ص٦٧، وهلبش ١٩٧٤)، ووسائل مثل الإحالة إلى مذكور سابق Anaphora (تعبيرات تشير إلى سابق، مثل: ولذلك، وبرغم ذلك)، والإحالة إلى مذكور لاحق Kataphora (تعبيرات تشير إلى لاحق، مثل: ما يأتي (ما يلي)). وينتج التماسك الدلالي للنص عن اتحاد السمات الدلالية في الوحدات النصية المختلفة بوصفها عناصر النص المتحاولة (المشتركة في الإحالة)، وينتج عن علاقات التناظر Isotopie (التكافؤ بالمفهوم الأوسع) بين وحدات المعنى المفردة، وفضلاً عن ذلك من خلال تطابق الإحالة (بوصفه حالة خاصة للانسجام الدلالي Kompatibilität) و/أو من خلال علاقات شبه منطقية، وكذلك من خلال موضوع مشترك (بوصفه تحديدًا لتماسك النص). أما التماسك البراجماتي للنص فمنشؤه شركاء التواصل أنفسهم، ويتضمن المعرفة المسبقة المشتركة، والشروط المشتركة للتواصل (الفروض المسبقة).

ومن السهل أن يتبين أن التماسك النحوي غير كاف لنص ما. [١٦٣] والتماسك النحوي للنص (التواصل – البديل انعكاس لتطابقات الإحالة) بوصفه شرطاً لنص ما ليس ضرورياً ولا كافياً (انظر برينكر ١٩٧١، ص٢٢٣) لأنه من جهة لا يفسر كل التعبيرات المتحاولة بأنها متماسكة:

١) قابلت صديقاً قديماً في درسدن، في درسدن وجد ثلج كثير.

ومن جهة أخرى لا تشير كل تتابعات الجملة التي تفسر بأنها متماسكة، إلى تعبيرات متحاولة.

٢) السيارة لا تسير، البطارية ليست سليمة.

ومن خلال التماسك الدلالي تفترق نصوص عن بضع أشباه النصوص (مثل المعجمات ومجموعات الاقتباسات)، ومن الصعوبة بمكان الإحساس بأن نصوصاً

بلا تماسك دلالي صحيحة، ولكن التماسك الدلالي ليس إلا شرطاً ضرورياً غير أنه غير كاف لتكوين النص، (انظر حول ذلك درسلر ١٩٧٣، ص١٣ وما بعدها). فتماسك نص ما (كأساس لتحديد النص) لا يمكن أن يوضح نحوياً ودلالياً فقط، بل يفتقر إلى تأسيس براجماتي – تواصلي، وذلك لأن التفسير الدلالي لجملة ما في مواقف تواصلية يتوقف على المعرفة التجريبية وفروض مسبقة مشتركة ومعلومات إضافية (غير لغوية) أخرى لشركاء التواصل. ربما لا يجب ضرورة أن يستنتج من هذه النظرة أن تستخدم «نصية» تواصلية شرطاً ثانياً إلى جانب التماسك (كما لدى ز.ي شميت ١٩٧٣أ، ص١٥٤ مثلاً)، بل يجب أن يُوسَّع مفهوم التماسك ذاته ليشمل بعداً تواصلياً حاسماً، وبذلك يصير الفيصل للتماسك النصي للمنطوقات التماسك التواصلي الذي يمكن أن يشتمل أيضاً على عدم تماسك جزئي في المستويات الأدنى، ويمكن أيضاً أن يُفرِّق – مع فيهفجر (١٩٨٠، ص٣٨) – بين تماسك النص وترابط النص: فربما كان تماسك النص هو آلية الدمج الدلالية – الموضوعية – التواصلية، وكان ترابط النص Textkohäsion هو الوسائل الصرفية – النحوية الدلالية بوصفها مؤشرات أو إشارات إلى التماسك..

وثمة سؤال محوري آخر مرتبط بتعريف النص من خلال التماسك، هو السؤال عن العناصر التي تؤثر في التماسك أو تشير إليه، وعن شروط التنصيص ووسائله. ويجب أن تعد هذه شرطاً لتكوين النص، وقد طُوِّر مراراً فهرسٌ لأنماط التنصيص هذه (انظر مثلاً ايزنبرج ١٩٦٨، ١ -٤ وما بعدها) يتضمن مثلاً تطابق الإحالة، والربط العِلّي أو الحافزي، والتفسير التشخيصي، والتخصيص، والانتظام ما وراء اللغوي، والربط الزمني أو الاستدراكي، والربط بشروط، والمقارنة والتصويب.. الخ. ويطابق أنماط التنصيص هذه على الجانب التعبيري وسائل محددة ذات طبيعة مجاوزة حدود الجملة، مثل: الأدوات والضمائر، وبدائل الظروف، والحروف،

والمقولات الفعلية، والتتابع الزمني [١٦٤] والتنغيم ونبر الجملة، ووضع عنصر الجملة... الخ (انظر ايزنبرج ١٩٦٨، ١ -٢، وايزنبرج ١٩٧٧، ص١٢٢).

ويمكن أن نُذكَر شروط التنصيص (أي الشروط التي يجب أن تتوفر إذا ما لزم أن يفهم تتابع جملى بأنه نص) (انظر جورتسكي و آخرين ١٩٧١، ص١٤٥ وما بعدها).

١) اتحاد الترابط (السياق) الإحالي (يقوم ذلك على اختيار الأداة والإضمار وعلاقات إحالة إلى مذكور سابق ومذكور لاحق).

٢) اتحاد التشكيل المعجمي (إما من خلال تكرير بسيط أو إعادة الذكر أو من خلال بدائل ضميرية أو ظرفية أو من خلال تنوع معجمي آخر).

٣) اتحاد منظور الإبلاغ الاتصالي، التقسيم إلى موضوع – حديث (على نحو ما يعبر عنه مثلاً في موقع الكلمة والنبر مثلاً).

٤) اتحاد البناء الزمني.

٥) اتحاد وجهة النظر العليا «مرحلة انتظام مشتركة» (انظر لانج ١٩٧٧، ص٦٦ وما بعدها، وانظر أيضاً فيهفجر ١٩٧٦، ص٢٠٣) التي تعد ضرورية بخاصة مع تلك الجمل التي تتجاور غير مترابطة كلياً من الناحية الشكلية، غير أنها تفهم كنصوص بشكل حدسي.

(٣) يعزف بيتر البيانو، وتمارس بريجيته هوايتها.

إن الاتحاد في قيود التنصيص شرط تماسك النص، ومن ثم لتكوين النص، وتعمل من خلال وسائل تنصيص مختلفة، تتمركز في مستويات متباينة (انظر فيهفجر ١٩٧٦، ص١٩٩ وما بعدها، و١٩٧٧، ص١٠٥ وص١٠٨ وما بعدها، وكالماير / ماير – هرمان ١٩٧٣، ص٢٢٣ وما بعدها).

١) ومن وسائل التنصيص النحوي – التركيبي مثلاً الضمائر وبدائل الكلمات بوجه عام، الأداة، وموقع عنصر الجملة واختيار الزمن وأدوات الربط وما

أشبه، ومنها تحاول مكونات السطح وغير ذلك.

٢) وتقوم وسائل التنصيص الدلالي – وبخاصة لدى من خَلَف جريماس (١٩٦٦) – على التناظر: فالنص يثبت بأنه نظام من أوجه تساوق السمات الدلالية للوحدات النصية المختلفة. فالمنطوق متناظر إذن حين يكون لعناصره على الأقل سيم سياقي مشترك. وبهذا المفهوم يُتحدث أيضاً – وبخاصة أجريكولا (١٩٦٩، ص١٦ وما بعدها، وص٣١ وما بعدها، وص١٩٧٠، ص٨٥ وما بعدها) – عن تكافؤ دلالي (بوصفه شكلاً أساسياً للتنصيص) وعن محاور Topics أو سلاسل محورية. ولا يوجد مثل ذلك التكافؤ أو التناظر الدلالي بين الذكر الأول وإعادته البسيطة (التكرار) فحسب، بل يتكون من خلال أشكال مختلفة للتنصيص، والاستبدال، والاستئناف، والإيجاز، والتعميم، والترادف بأوسع مفهوم للكلمة – حتى أشكال التضاد [١٦٥] (انظر أيضاً فيهفجر ١٩٧٦، ص١٩٩ وما بعدها). وتُوصف العناصر المعجمية المتكافئة دلالياً، التي تكون علاقات التناظر هذه – على سبيل المثال لدى فيهفجر (١٩٧٧، ص١٠٨ وما بعدها) - بأنها سلاسل اسمية، وطالما تتعلق عناصر هذه السلاسل الاسمية بظاهرة بعينها للواقع فإنه يوجد تطابق الإحالة – بوصفه حالة خاصة للتكافؤ الدلالي. وبذلك يظهر إلى جانب السمات المشتركة للمعنى المتضمنة في دلالة الانعكاس تطابقُ الإحالة المقدم في دلالة الإحالة.

وفي حالات كثيرة لا يظهر استمرار النص بشكل صريح من خلال أطراف متكافئة دلالياً، بل بشكل ضمني بوصفه ربطا شبه منطقي للحالات التي توصف بأنها علاقات أساسية Konnexe (انظر أجريكولا ١٩٧٠، ص٨٦). وتطابق تلك العلاقات الأساسية مفاهيم الربط العامة مثل: بالإضافة إلى ذلك، وبعد ذلك، ولأن، وعلى النقيض من ذلك، وبرغم ذلك. وتُحدث إلحاقات حسب الزمن والمكان والحافز والعلة والمقابلة والمقارنة... الخ، إلحاقات مثل التي تظهر باستمرار في القوائم المذكورة لأنماط التنصيص.

٣) وأخيراً من وسائل التصيص التواصلية مرحلة الدمج المشتركة التي تشترط لدى شركاء التواصل أنظمة معرفية (غير لغوية) خاصة لتفسير تتابعات الجملة تفسيراً متماسكاً. ويوصف هذا الاتحاد في وجهة نظر عليا (انظر جورتسكي وآخرين ١٩٧١، ص١٤٥، ص١٤٨) أحياناً أيضاً بأنه تكافؤ دلالي وظيفي، (انظر فيهفجر ١٩٧٦، ص٢٠٣ وما بعدها). ومن ثم فهو ضروري لأن ثمة نصوصاً لا تصير أحياناً متماسكة إلا من خلاله، وهكذا لا يوجد بين الوحدات النصية أي تكافؤ دلالي (انظر فيفجر ١٩٧٦، ص٢٠٤):

٤) قافلة السيارات وصلت أمس إلى برلين.

المعرض المتنقل مر بثلاث عشرة مدينة من دول مختلفة.

ومن الجلي أن هذه المرحلة المشتركة للدمج هي مفتاح لتلك الأوجه لربط عناصر النص التي لا تكون من خلال أوجه اتفاق دلالية بين أطراف التكافؤ. وفي الواقع إنها ليست كافية أيضاً لوصف نص ما وصفاً تاماً بأنه نص، إذ يُحتاج بالإضافة إلى ذلك إلى الوظيفة المناسبة للنص، أي لقدرة الإنجاز، ومن ثم لإيضاحٍ انطلاقاً من ترابطات الفعل والنشاط المطابقة. بيد أن هذه لم يعد من الممكن وصفها بأنها وسائل تنصيص والحق أنه من هذه الناحية تعد وسائل التنصيص. مرحلة إيضاح ضرورية، ولكنها ليست كافية تماماً لتكوين النص (انظر جورتسكي وآخرين ١٩٧١، ص١٥٨).

ويتضح أيضاً من تصنيف وسائل التنصيص هذه أنه بشكل إجمالي تماماً يتحدث ببساطة عن استئناف أحوال سابقة الذكر. ويجب على الأقل أن يُفَرق هذا الاستئناف على مستوى دلالي، وعلى مستوى تواصلي – براجماتي، لأن الأمر يمكن أن يتعلق (انظر حول ذلك برينكر ١٩٧٣، ص١٢ وما بعدها، وص١٦):

أ) باستئناف صريح وداخل النص (من خلال بدائل العناصر مثلاً) [١٦٦].

ب) باستئناف ضمني وداخل اللغة أيضاً (على أساس تكافؤ دلالي من خلال سيمات مشتركة مثلاً).

ج) باستئناف متجاوز اللغة وبراجماتي (على أساس أنظمة معرفية غير لغوية لأطراف التواصل مثلاً).

وقد بُحثت الأنواع المختلفة المذكورة لوسائل التتصيص إلى الآن على نحو متباين: فقد توجه الانتباه الرئيسي (وهذا ما يقتضيه تاريخ العلم) إلى وسائل التتصيص النحوية الممكن ملاحظتها بشكل مباشر للغاية في سطح الجملة، ثم بقدر متزايد أيضاً (وفق تطور النظرية الدلالية، انظر حول ذلك فيهفجر وآخرين ١٩٧٧) إلى وسائل التتصيص الدلالية – الصريحة، ولم تُبحَث إلى الآن العوامل التواصلية – البراجماتية التي تحدث التتصيص إلا بحثاً ضئيلاً للغاية.

وعلى العكس من ذلك فإن تحليلاً تجريبياً للنص – إذا ما أريد منه أن يكون مركباً – يجب أن يرعى كل هذه الجوانب للتتصيص على المستويات المختلفة، يجب أن يوضح التتصيص الصرفي – النحوي، الذي ينتج من أنواع مختلفة من بدائل المفردات (بدءاً من التكرارات البسيطة للمفردات) التي تؤكد من جهتها الترابط النصي على السطح أيضاً، ويُثبَت التتصيص على المستوى الدلالي من جهة بسلاسل التناظر (التي تنتج عن أبنية السمات وعلاقاتها بعضها ببعض)، ومن جهة أخرى من البنية القضوية للنص (أي من الكشف عن القضايا أو أوجه الحمل الدلالية المتضمنة في جمل السطح (انظر حول ذلك موسكل أسكايا ١٩٨١، ص٧٠ وما بعدها، ١٩٨٤). من البديهي أنه في نص ما تتضمن قضايا أكثر مما تُظهر جمل السطح فيه لأنه عند التشكيل النحوي تُقلّص قضايا عدة (تعبر عن المحتوى الدلالي) في جملة سطحية واحدة (عبر بدائل المفردات، وأبنية مشتقة – مثل أشكال الوصف أو الاسمية – وبناء ذي جمل معقدة الخ)، كما تُتضمَّن أيضاً في جمل غير معقدة (لا يمكن في كلٍّ أن تشتمل إلا على محمول فعلي) عدة محمولات محتملة، في الغالب بمفهوم المنطق (انظر حول ذلك ف. شميت ١٩٦٢). وتثبت البنية القضوية أنها عنصر

تصيص حاسم بين البنية السطحية (التي صيرت نحوية) وبنية الإنجاز للنص، إذ تتعلق بنية الإنجاز هذه بالبنية القضوية وليس بالبنية السطحية مباشرة.

ويمكن أن يصور التصيص على مستوى تواصلي – براجماتي من خلال التوالي الموضوعي المتضمن في النص للتقسيم إلى موضوع – حديث من جهة، ومن خلال أوجه الإنجاز المرتبطة بالقضايا من جهة أخرى (من خلال بنية الإنجاز للنص)، وينتج التوالي الموضوعي لنص ما عن أنه ليست كل جملة فقط تتضمن تقسيماً إلى موضوع – حديث (كما افترض هذا لدى مدرسة براغ، بنش ١٩٦٧، ١٩٧٣، ودانش ١٩٧٤)، بل عن أن كل نص إجمالاً يختص بتقسيم إلى موضوع – حديث، يمكن فيه أن يكون حديث جملة متصدرة موضوع جمل لاحقة في الوقت نفسه، (ويمكن في موضوع متأخر في النص أن يتضمن مرة أخرى). وينتج عن ذلك تقسيم معقد إلى موضوع –حديث للنص كله (انظر دانش ١٩٧٠، وص٧٥، وموسكل أسكايا ١٩٨١، ص٢١ وما بعدها) وبهذه الطريقة يُخترق النص بسلسلة موضوع – محمول بحيث تنشأ بنية موضوع – حديث، تقتضي التوالي الموضوعي في النص (مع علاقات الموضوع – الحديث ذات المرتبة المتباينة). حول بنية الإنجاز للنص الذي يجب أن يضم على الأقل وظيفة إنجازية سائدة، يمكن أن تدعمها أوجه إنجاز ثانوية عدة – انظر ٢ -٣ -٩.

٢-٢-٦ فهم قضوي وتواصلي للنص

سواء عند الإشارة إلى موضوع علم لغة النص من ناحية تاريخ العلم أم عند مسائل تعريف النص وتماسك النص والتصيص فإن اختلاف طرائق بحث الظاهرة «النص» صار واضحاً بدرجة كافية، ويمكن أن ترجع هذه الطرائق المختلفة أساساً

إلى أمرين (انظر مثلاً كوزريو ١٩٧١، ص١٨٩، برينكر ١٩٧٣، وكالماير / ماير – هرمان ١٩٧٣، ص٢٣٣ وما بعدها):

١) إلى نقطة بحثية متعلقة بالنظام اللغوي،

٢) إلى نقطة بحثية متعلقة بالتوجه إلى التواصل.

وإذا نظر إلى النص في إطار جانب متعلق بالنظام اللغوي، فإن علم اللغة الحالي لا يُوسع إلا بشكل إضافي من خلال إدخال علم لغة النص (وعلم اللغة البراجماتي) بوصفه فرعاً لغوياً إضافياً. ويوصف النص بالقياس إلى الجملة، وفي الحقيقة يوضح على أساس شروط التماسك النحوية والدلالية بأنه تتابع من الجمل، ويُوسَّع نحو الجملة التقليدي إلى نحو النص، ويُستمر في تطويره. وعلى العكس من ذلك إذا نظر إلى النص في إطار جانب متعلق بالتوجه إلى التواصل، فإن علم اللغة يكسب مع النص بعداً جديداً كلية، يحدد البناء الكلي لعلم اللغة. وبذلك تُجرَى مراجعة منطقية للنموذج النظري الحالي، الذي يكمن في أن النص – بوصفه طريقة وقوع طبيعية للغة – يُنظر إليه أساساً في مقابل الجملة والكلمة، ويُشتق من التواصل والتفاعل الاجتماعي، وبذلك يصير قيمة لم تعد تحدد داخل اللغة وحدها.

وقد أدت هذه النقاط البحثية المتباينة إلى التفريق بين علم لغة النص ونظرية النص. وفي ذلك يفهم تحت علم لغة النص تعميق النهج المتعلق بالنظام اللغوي، وتحت نظرية النص تعميق النهج القائم على التواصل، وقد طالب ز.ي شميت (١٩٧٣ب، ص٢٣٣) بخاصة بذلك الفصل، وفهم نظرية النص بأنها بحث عناصر التواصل اللغوي وقواعده وشروطه، ومن ثم تتطابق مع نظرية للتواصل اللغوي [١٦٨] (انظر ز.ي شميت ١٩٧٣أ، ص١٠ وما بعدها). ويوجد ضمن ما يوجد فهم واسع مشابه أيضاً في النظريات النصية لكومر Kummer (١٩٧٥) وبروير Breuer (١٩٧٤). أما منطلق هذا الفصل فهو في ذلك الشرط الصحيح؛ وهو أن اللغة ليست أساساً نظام

علامـات، بـل أداة تواصـل اجتمـاعي، وأن التواصـل اللغـوي يُنجَـز ضـرورة بواسـطة النصوص، وأن التواصل اللغوي وثيق الصلة بالمكونات غير اللغوية للتواصل (مثل الأفعـال، وتعـبيرات الوجـه، والتلـويح باليـد)، وأن التواصـل إجمـالاً يحـدده التفاعـل الاجتماعي. ويبدو من المشكوك فيه إلى حد بعيد للغاية إذا ما كان من الممكن مع ذلك أن يُستنتج من ذلك الفصل المذكور بين علم لغة النص ونظرية النص (وفضلاً عـن ذلـك في «معجـم علـم اللغـة الجرمـاني» أيضـاً خُصِّصـت في الفـرعين إسـهامات مستقلة – انظر كالماير / ماير – هرمان ١٩٧٣ب، وزي شميت ١٩٧٣م).

الحقيقـة أنـه توجـد كلتـا النقطـتين البحثيـتين المتبـاينتين، وأنـه يمكـن أن يُتحدث طبقاً لذلك عن مفهومين للنص، ذكرهما ايزنبرج (١٩٧٦، ص٥٠، ١٩٧٧، ص١١٩ ومـا بعـدها) وفيهفجـر (١٩٧٧، ص١٠٣ ومـا بعـدها، ١٩٧٩، ص١٠٩ ومـا بعدها، وانظر أيضاً فيهفجر وآخرين ١٩٧٧، ص٣٥٨ وما بعدها) المفهوم القضوي، والمفهوم الدينامي أو التواصلي أو الخاص بنظرية الفعل. وفي إطار المفهوم القضوي يُعـالج الـنص قياسـاً علـى الجملـة، ويبـدو الـنص وحـدةً ذات خـواص نحويـة ودلالـة وبراجماتيـة، تُفَسَّـر في الحقيقـة بالوسـائل ذاتهـا الـتي تُفسَّـر بهـا الخـواص النحويـة والدلالية والبراجماتية للجمل، غير أنه في المفهوم التواصلي – انطلاقاً من فهم اللغة بأنها شكل للنشاط الإنساني – لم يعد النص يتعلق بوحدة الجملة، بل ينظر إليه في إطار أولية الجانب البراجماتي – الدلالي، وتفسير من خلال سياقات أشمل للفعل، وقـد وُوزنـت الحجـج المؤيـدة أو المعارضـة لكـلا المفهـومين بعضـهما بـبعض مـراراً (وبخاصة من قبل ايزنبرج وفيهفجر). ويؤيد بعض منهم أن المفهوم القائم علـى الفعـل يجب أن يُؤثر، وأنه أقوى في الإيضاح على الأقل للأسباب الآتية:

١) النصوص بوصفها نتاجات النشاط اللغوي – التواصلي لا يمكن أن تدرس إلا في تبعية لمقاييس هذا النشاط

ب) النصوص بوصفها أفعالاً لغوية وثيقة الصلة بالأفعال غير اللغوية بحيث لا يمكن أن يعد فعل لغوي مفهوماً تماماً إلا حين تُفهَم تضميناته للأفعال غير اللغوية السابقة عليه، والمواكبة له واللاصقة له.

ج) يمكن أن يُثبَت على أساس الفهم التواصلي أنه توجد ظواهر لا يمكن أن ترد إلا في نصوص، وليس داخل الجمل. وليس من الممكن بمساعدة المفهوم القضوي أن يفرق بشكل أساسي بين الجملة والنص، لأن العلاقات النحوية – الدلالية ذات الطبيعة المجاوزة حدود الجملة [١٦٩] التي حفَّزت أصلاً الانتقال من الجملة إلى النص – لا توجد بين جمل نص ما فحسب بل داخل جمل (معقدة) أيضاً، بحيث لا يمكن على هذا الأساس أن يُتوصل إلى تفريق كافٍ بين الجملة والنص.

د) في المفهوم القضوي يبدو النص ظاهرة لا تُصنف زمنياً، وفي المفهوم التواصلي يمكن أن يُفهم بوصفه وحدةً مصنفة زمنياً، تتابعاً من أفعال لغوية.

ومع ذلك يجوز حسب علمي أن تُستخلَص من هذه الحجج للمفهوم التواصلي النتائج الآتية:

١) لا يجب أن يؤدي التفريق بين المفهومين للنص ضرورةً إلى أن ينظر إليهما على أنهما متعارضان (في الأساس ايزنبرج ١٩٧٧، ص١٣٤)، بل إن المفهوم المتعلق بنظرية الفعل لا يستبعد حسب علمي المفهومَ القضوي، وإنما يتضمنه (كما لدى فيهفجر أيضاً ١٩٧٩، ص١١٢): فكل منها لا يسلك سلوك البديل، بل يكمل كل منهما الآخر على نحو ما (يجب) أن تُتَضمَّن أوصاف البنية في أوصاف الوظيفة أساساً.

٢) لا يجوز أن يؤدي إيثار المفهوم المتعلق بنظرية الفعل إلى أن يُصوَّر علم لغة النص مقابلاً لعلم لغة النظام اللغوي، وأن يمارس مستقلاً عن النحو (بوصفه نظرية للنظام اللغوي). ولعل تلك المقابلة تتابع على نحو غير جدلي أوجهَ قصور المدارس البنيوية – في إطار تمييز مضاد (انظر فيهفجر ١٩٧٧، ص١٠٥).

٣) لا يجوز أن يُستنتج من الانتظام الضروري للنص في ترابطات معقدة للفعل أن نظرية النص تطابق نظرية التواصل اللغوي. فهذا التساوي غير معلل لأن النص ليس إلا النتاج اللغوي للنشاط التواصلي، ولكن لا يجوز أن يتطابق معه. ونتيجة لذلك حسب علمي لا يُسوّغ أيضاً فصل بين علم لغة النص ونظرية النص بالمفهوم السابق ذكره: حتى حين ينبغي أن يفسر نص ما من سياقات الفعل فإنه لا يشتمل – بوصفه متحققاً لغوياً – على هذه الترابطات التواصلية والتفاعلية بشكل تام.

ومن هذه الناحية يمكن أن يفهم علم لغة النص على كل حال بأنه فرع لنظرية أشمل للنص (حقيقة: هي نظرية التواصل)، لا يوصف فيه إلا أوجه الاطراد اللغوي، و(يجب) أن تتجلى النصوص كوحدات لغوية حتى تكون متماسكة بوجه عام (انظر: روزنجرن ١٩٨٠، ص٢٧٥).

٤) لقد اتضح باستمرار في السنوات الأخيرة – التي ازدادت فيها أهمية نماذج النص القائمة على الفعل – أن نماذج النص هذه المتعلقة بالفعل أو النشاط (يمكن) في الوقت نفسه [١٧٠] أن تتعرض للخطر، بأن تفقد قوتها التفسيرية، وبخاصة لسببين (انظر حول ذلك فيهفجر ١٩٨٣أ، ص٣٦٩ وما بعدها).

أ) تُفترض لإيضاح العلاقات بين مقولات الفعل والتعبيرات اللغوية بشكل ضمني نظرية معمقة للفعل اللغوي أو نظرية مناسبة للنشاط اللغوي، ما تزال تعد في الوقت الحاضر أملاً بعيداً.

ب) تعمل هذه إلى حد بعيد بمفهوم إجمالي للنشاط، متناسب فقط مع علم اللغة (دون تفسير مميز للموضوع) غير أن مفهوم النشاط لا يمكن أن يستنفد تماماً في قوته التفسيرية إلا حين يُخَصص فيما يتعلق بالموضوع (في حالتنا: متعلق بمنطوقات لغوية)، وينظر إلى الأنشطة ذاتها على أنها مركبة (انظر فيهفجر ١٩٨٣ب، ص١٠٤ وما بعدها، ويودن ١٩٨٤، ص٢٤١، وفيهفجر ١٩٨٤، ص٩).

ولذلك لا تؤدي محاولات دمج مفهوم الفعل في علم لغة النص بأية حال بشكل آلي إلى «علم لغة بديل» (في مقابل علم لغة — النظام). وهي تنطوي على العكس على الأقل على خطورة المبالغة في تحميل نظرية النحو من جهة، وعدم العلم بنظرية الفعل من جهة أخرى.

٢-٢-٧ النص، والموضوع، وفعل التواصل

يجب أيضاً أن يجري تحديد معين للنص بالنسبة للموضوع Thema من جهة، ولفعل التواصل من جهة أخرى، الذي يرتبط بهما أحياناً ارتباطاً سريعاً للغاية، أو حتى يتطابق معهما. وحتى حين ينظر إلى الموضوع على أنه سمة لتماسك النص، ويمثل نواة الأساس الدلالي للنص، فإنه توجد بين الموضوع (غير اللغوي) والنص (ضمن اللغوي) علاقات وسطية شديدة التعقيد ومتعددة الطبقات: فالنص يمكن — عبر مراحل بينية عدة — أن يُختزل في الموضوع، والموضوع يمكن — من خلال توسيع دلالي — أن يُبسَط في النص، وقد أبرز أجريكولا (١٩٧٦، ١٩٧٧) بوجه خاص المراحل الضرورية في ذلك والإجراءات اللغوية لتلك الانتقالات.

وفي الواقع يمكن أن يتطابق النص مع فعل التواصل، ولكن لا يلزمه ذلك، وينظر إلى العلاقة بين النص وفعل التواصل أحياناً على أنها علاقة تكاملية، لأن كلاً منهما يستلزم الآخر بصورة متبادلة (انظر روزنجرن ١٩٨٠، ص٤٦). ففي الحالة العادية لا يوجد بلا نص فعل التواصل، ولا يوجد نص بلا فعل التواصل (كما لدى جوليش / رايبله ١٩٧٧، ص٩٦). ومن ثم لا يُقدَّم تطابق لأن فعل التواصل يمكن أن يتضمن أكثر من نص أو عدة نصوص (فهو يتضمن في الغالب أيضاً عناصر غير لغوية)، لأن بعض أفعال التواصل على العكس من ذلك لا تحتاج إلى أن تتضمن أي نص مطلقاً، [١٧١] مثل التلويح بوصفه تحية (انظر أيضاً برينكر ١٩٧٣،

ص٢٩). وكذلك لأن النص وفعل التواصل لا يحتاجان إلى أن يتطابقا بوجه عام. ويمكن أيضاً أن تكون بعض المحاولات أحادية وموجزة النتائج، تلك التي ترى أنماط النص بشكل مباشر مهاماً للتواصل، وتُطابِقها بمقاصد التواصل وخططه (كما لدى بفوتسه / بلاي ١٩٧٧، ص١٩٠ وما بعدها). وعلى العكس من ذلك يمكن أن يتبين (انظر جلازر ١٩٨٢) أن طرائق التواصل (انظر ٢ -٤) لا تتميز بأنها معيار عام للتفريق بين أنواع النص، وأنها على كل حال يمكن أن يكون لها وظيفة دعم (من خلال توزيع وتأليف متباينين في أنواع النصوص المفردة).

٢-٢-٨ أنماط النص، وأشكاله، وأنواعه

مع أنماط النص وأشكاله وأنواعه تُذكر مشكلة أخرى لم تحل بعد من الناحية اللغوية حلاً تماماً. ومن الواضح أنه يجب أن يُفرَّق بين سؤالين لم يُفصَل بينهما بوضوح باستمرار فصلاً كافياً (انظر ما سبق كوزريو ١٩٧١، ص١٩١).

ا) السؤال عما يجعل من النص نصاً، عما يفرق بين نص ولا نص.

ب) السؤال عما يفرق بين أنماط النصوص وأشكالها وأنواعها، أي كيف يمكن أن يجري تصنيف داخل إمكانات النص.

ومن المؤكد في الوقت الحاضر أن ثمة حاجة ملحة إلى تنميط للنصوص أيضاً لأننا لدينا من جهة معارف كثيرة عن خواص عامة للنصوص (مثل التماسك والتنصيص... الخ) ومن جهة أخرى بحوث خاصة حول أنواع نصية اختيرت بشكل عشوائي إلى حد ما (مثل الحوار، والحكاية، والعناوين، ونص الدعاية). بيد أنه في أثناء ذلك يُفتَقر إلى تنميط معمق للنصوص يجب أن يحدد ما إذا كانت قد أجيزت بوجه عام مقولات تحليل اختيرت بشكل تلقائي في البحوث المفردة، وهل تصلح القواعد التي اهتُدِيَ إليها لكل النصوص أو - إن لم يكن كذلك - فلأي النصوص تصلح، وما الأنماط النصية الموجودة بوجه عام. وهكذا فإن تنميطاً لغوياً

للنص يجب أن يستفسر عن مجال سريان مبادئ بناء النص، وأن يرجع تنوع نصوص محتملة إلى كم محدود يمكن للبصر الإحاطةُ به من أنماط النصوص (انظر ايزنبرج ١٩٧٨، ص٥٦٥ وما بعدها).

أما ما لدينا في الوقت الحاضر فهو على كل حال أنواع للنصوص، وليس أنماطاً للنصوص بعد، إذا ما وُضِع – مع ايزنبرج (١٩٧٨، ص٥٦٦، و١٩٨٣، ص٣٠٧) -التفريق الآتي الأساس: الأنواع النصية مظاهر للنصوص، توصف من خلال خواص معينة لا تصدق على كل النصوص (بغض النظر عما إذا كان من الممكن أن تستوعب علمياً هذه الخواص في إطار تنميط للنص). والأنماط النصية مظاهر (متعلقة بالنظرية) للنصوص تُحَدد في إطار تنميط للنص. ومن هذه الناحية يعد كل نمط نصي نوعاً نصياً، ولكن ليس عكس ذلك: فلا يُوصَف كل نوع نصي [١٧٢] في إطار تنميط للنص بأنه نمط نصي. ويجب بادئ الأمر أن يُنظَر إلى العلاقات المتداولة إلى الآن (الأكثر دورانًا) بالنسبة للأشكال النصية (مثل الحوار، والتقرير، والعنوان، وإرشاد الاستعمال، والمناقشة) على أنها أنواع نصية، وليس أنماط نصية بعد.

ولم تُصنَّف هذه الأنواع النصية ذاتها إلى الآن بناءً على معايير جد متباينة، واستخدمت معياراً أو أساساً للتصنيف للأنواع النصية إلى جانب خواص داخل النص بوجه خاص مقاصدُ المتكلمين أو طرائق التواصل (انظر ٢ -٤)، وأنماط الفعل اللغوي أو أنماط الفعل الكلامي (انظر ٢ -٣)، وأنماط المواقف (انظر ٢ -٥ - ١). وأدى تفريق إلى أنواع نصية على أساس مقاصد المتكلمين وطرائق التواصل إلى أنماط وأنماط فرعية، مثل الإبلاغ والتفعيل، ومع الأخيرة الاقتناع والإقناع، والتعبئة

(للفعل) والاهتمام، والحركة الوجدانية (انظر ف. شميت/ هارنيش ١٩٧٤، ص٣٠، وانظر أيضاً ف. شميت وآخرين ١٩٨١، ص٤٢ وما بعدها).

وتنتج عن أنماط الفعل اللغوي نصوص نصية مثل السؤال، والزعم، والطلب، والوعد، والاعتذار، والشكر، والتهديد وغير ذلك (انظر مثلاً روزنجرن ١٩٧٩، ص١٨٨ وما بعدها). وإذا أقيمت علاقة بين أنواع نصية وأنماط الموقف فإن نصوصاً تتفرع مثلاً إلى محادثة تدريس، وحديث بيع، ومحادثة شخصية، ومقابلة.. الخ (انظر أيضاً الموسوعة الصغرى ١٩٨٣، ص٢٣٢ وما بعدها).

وقد صاغ ايزنبرج (١٩٧٨، ص٥٦٩ وما بعدها، وص١٩٨٣، ص٣١٢ وما بعدها) كمطالب لتنميط النص: التجانس، وأحادية النمط، والصرامة والشمول، فالتجانس Homogenität المطالبة بأساس موحد لعملية التنميط، وبمعايير موحدة لتصنيف النصوص. وتعني المطالبة بأحادية النمط Monotypie أن نصاً هو ذاته لا يجوز أن يلحق على نحو متساوٍ في الرتبة بأنماط مختلفة. ويقصد بالصرامة Striktheit أنه لا يجوز أن يُقدم أي نص يكون غامضاً فيما يتعلق بتنميط نصي، أي يجيز تفسيرات دلالية أو براجماتية عدة، والشمول Exhaustivität يعني أن كل النصوص يجب أن يستوعبها التنميط النصي.

ولم تؤدِ بعد المحاولات الحالية للتصنيفات النصية إلى <u>أنماط نصية</u> Texttypen بهذا المعنى الصارم، بل إلى <u>أنواع نصية</u> Textsorten فقط. وتعد هذه المحاولات – بشكل إجمالي – من ضربين:

١) توجد تلك التصنيفات التي تنطلق من <u>سمات</u> محددة و<u>ائتلافات من السمات</u>، وتوصف نصوص (يمكن توقع وجودها تجريبياً) بتلك الائتلافات من السمات. تلك السمات هي [± منطوق]، و[± تلقائي]، و[±حواري فردي]، و[± حواري ثنائي]، و[± احتكاك مكاني عند التواصل] و [± احتكاك زماني عند

التواصل] و[±احتكاك سمعي عند التواصل] و[± صيغ مميزة عند مطلع النص]، و[± صيغ مميزة عند خاتمة النص]، و[± بناء نصي ثابت]، و[± موضوعية ثابتة]، و[± استعمال المتكلم]، و[± استعمال المخاطب]، و[± استعمال الغائب]، و[± استعمال صيغ الأمر]، و[± قيود في استعمال الزمن]، و[± استعمال صيغ لغوية اقتصادية، مثل الاختصارات مثل **glaub ich**، **so was**]، [**١٧٣**] و[± إطناب لغوي في النص مثل أشكال التكرار، وأنماط متكررة]، و[± نصيب ما هو غير لغوي في التواصل]، و[± المساواة بين أطراف التواصل] ويمكن أن يُضاف إلى هذه السمات (الموضوعة بشكل ثنائي) التي طورها ساندج (١٩٧٢، ص١١٣ وما بعدها) سمات أخرى مثل: [عدد المرسلين]، و[عدد المستقبلين]، و[± خصوصية المستقبل]، و[± علني]، و[± موجة] وغير ذلك (انظر أيضاً باير ١٩٧٣، ص٦٤ وما بعدها، وهلبش ١٩٧٥، ص٧٣).

ومن الأهمية بمكان أن الأنواع النصية المناسبة يمكن أن تُوصف من خلال ذلك، وأن تُعزي إليها السمات المناسبة (+) أو تُنفى عنها (-). وهكذا يمكن أن يُعزي للنوع النصي «مقابلة » مثلاً (في شكل موجز) الائتلافات الآتية من السمات: [+ منطوقة]، و[- حوارية فردية]، و[+ احتكاك زمني وسمعي عند التواصل]، و[+ استخدام المتكلم والمخاطب والغائب]، و[± استخدام الأمر]، و[- المساواة بين أطراف التواصل]، و [± تلقائية] و[± علنية]، و[± اتصال مكاني عند التواصل]..أما النوع النصي «للحديث اليومي العائلي» فعلى النقيض مما سبق يمكن أن تُعزي إليه السمات الآتية: [+ منطوق]، و[- حواري فردي]، و[+ اتصال زمني وسمعي عند التواصل]، و[+ استخدام المتكلم والمخاطب والغائب]، و[± استخدام صيغة الأمر] - حتى الآن يتعلق الأمر بوصف مماثل إلى حد بعيد للتنوع النصي «المقابلة»، ولكن الآن تلي السمات المختلفة – [+ المساواة بين أطراف التواصل]، و[+ تلقائي]، و[- علني]، و[- موجه]، و[+ اتصال مكاني عند التواصل]. ويمكن أن يوضح على

الأقل بأمثلة آتية أن السمات المذكورة الأخرى أيضاً تؤدي دوراً – في الواقع مع أنواع نصية أخرى غير النوعين اللذين اخترناهما إلى الآن -: تظهر مثلاً صيغ مميزة في مطلع النص وفي نهايته في الخطاب، ووصفة الطبيب، والإعلان عن وظيفة، والإعلان عن عزاء، وصيغ مميزة في مطلع النص فقط في وصفة طبخ، وتقريب عن الطقس. ويوجد ربط بموضوع في أنواع نصية كثيرة (مثل المقابلة ووصفة الطبيب، والتقريب عن الطقس، و المناقشة، ويقتصر على الغائب)، وليس مفتوحاً لصيغ الأمر النصي القانوني أو التقرير عن الطقس أو خبر الصحيفة مثلاً. والإطناب اللغوي مستبعد مثلاً في النصوص القانونية، ووصفات الأطباء وتقارير الطقس، والبرقيات، ولكن ليس في الحديث العائلي، وفي المحادثة التليفونية وفي الخطاب وفي المناقشة... الخ.

ومما لا شك فيه أنه بمساعدة تلك الائتلافات من السمات يتسنى فصل النوع النصي المفرد (موضوع البحث المختص) عن الأنواع النصية الأخرى على نحو كافٍ، ويتسنى أيضاً إيضاح قُرب أنواع نصية متباينة وبُعدها (من خلال هوية السمات المختصة أو اختلافها). غير أنه لم يتسنَ على هذا النحو أن يُسجل وصف موحد لكل الأنواع النصية، ولا يمكن أن يوفق ذلك لأن السمات المستخدمة غير متجانسة للغاية، أي تعود إلى مستويات متباينة: وتوافق سمات مثل: [نصيب ما هو غير لغوي] و [الاتصال] القيودَ الموقفية [١٧٤] والمتلقين في التواصل، وسمة مثل [± منطوق] تقصد وسيط التواصل، وسمة مثل [± المخاطب] تقصد خواصَ صرفية نحوية للنظام اللغوي. ومن هذه الناحية يُفتقر إلى الأساس الموحد لعملية التنميط بوصفه شرطاً جوهرياً لتنميط نصي متجانس، ربما وجب عليه أن يستوعب كل النصوص وفق المعايير (المتجانسة) المماثلة، ويتعلق الأمر قبل أي شيء في التصنيفات النصية المذكورة بسمات، ذات طبيعة تتعلق جزئياً بداخل النص (مثل ظهور إشارات المطلع والخاتمة،

وضمائر المتكلم والمخاطب والغائب، وصيغة الأمر)، بل ذات طبيعة تتعلق جزئياً أيضاً بخارج النص (مثل الاتصال المكاني والزماني والسمعي)، والمساواة بين أطراف التواصل)، أي بمقولات تحليل غير متجانسة، لا يمكن بلا شك أن ينسحب بعضها على بعض أو لا يكون ذلك إلا بشكل مشروط للغاية (غير ذلك لدى فلكسه ١٩٨١، مع إلحاق مباشر).

٢) وفي الواقع يجيز ضرب ثان للتصنيف النصي للوصلة الأولى تَعرُّفَ أساس موحد لعملية التمييز، ومع ذلك لم يتسنَّ (بعد) أن يوصف هذا الأساس بطريقة موحدة، ومثال ذلك محاولة أ.أو جروسه E.U.Grosse (١٩٧٦، ص٢٥ وما بعدها، وانظر أيضا جروسه ١٩٧٤)، وهي وصف كل النصوص المكتوبة وفق وظيفة النص. ويفهم تحت وظيفة النص إرشادٌ إلى المتلقي حول صيغة الفهم التي يرغب فيها المرسل، أي قصد المرسل الموجه إلى المتلقي المتحقق لغوياً. وهكذا ينتج عن الوظيفة المعيارية نصوص معيارية (مثل القوانين والعقود وشهادات الميلاد)، وعن وظيفة التعبير عن الذات نصوص التعبير عن الذات (مثل اليوميات والسيرة الذاتية)، وعن وظيفة الطلب بشكل سائد نصوص الطلب (الدعوة) مثل: إعلان الدعاية، وبرنامج الحزب، والالتماس)، وعن وظيفة نقل المعلومة بشكل سائد نصوص مبلغة بموضوع (مثل: الخبر والنص العلمي).

وفي الواقع لهذا التصنيف ميزة وهي أنه مُوجَّه إلى وظيفة النصوص، ومع ذلك فله عيب في الوقت نفسه، وهو أن هذا الجدول التصنيفي للوظيفة واسع التشبيك للغاية. ونتيجة لذلك يجب أن تلحق بشكل حدسي بوصفها نصوصاً مدركة بصورة متباينة (مثل إعلان الدعاية وبرنامج الحزب والالتماس) بنوع نصي، ذلك أنه بوجه عام في النصوص المحددة يمكن أن توجد وظائف متباينة عدة (أي لا يوجد تطابق تام ١:١ بين وظيفة تواصلية ونوع نصي). ولما لم تبقَ هذه الحقيقة خافية على أ.أو جروسة أيضاً (١٩٧٦، ١١٥)، فإنه يتحدث عن وظيفة مهيمنة في قسم كلامي مختص، «فكل الأمثلة النصية

التي تهيمن فيها وظيفة ما، تشكل قسماً نصياً».

ومع ذلك يتبين أن مفهوم «الغلبة» يستخدم على نحو غير موحد بصورة محيرة (في جزء منها نحوياً، وفي جزء وظيفياً، وفي جزء إحصائياً)، إلى حد أن عدم توحد مفهوم الغلبة هذا يحول أيضاً دون تصنيف متجانس للنص.

ويمكن أن يعد التنميط النصي لفرليش Werlich (١٩٧٥، ١٩٧٦) متجانساً إلى حد بعيد، ذلك الذي يفرق بين النصوص وفق «البؤرة السياقية» [١٧٥] أي حسب الكيفية التي يوجه بها المتكلم عند إنتاج النص انتباهَ المخاطب أساساً إلى عوامل مميزة وظروف موقف التواصل. ونواة هذا التنميط النصي هي خمسة أنماط نصية (تذكر بين أقواس البؤرة السياقية المختصة التي تصلح للتفريق): الوصف Deskription (ظواهر واقعية في المكان)، والسرد Narration (ظواهر واقعية و/ أو تصويرية في الزمان)، والتفسير Exposition (تجزئة أو تجميع تصورات مفهومية للمتكلمين) والحجاج Argumentation (علاقات بين مفاهيم المتكلمين أو أقوالهم)، والإرشاد Instruktion (سلوك مستقبلي للمرسل أو للمتلقي) (انظر فيرليش ١٩٧٦، ص٣٩ وما بعدها). وفي الواقع يعد هذا التنميط النصي المتجانس تقريباً غير أحادي النمط (انظر ايزنبرج ١٩٨٣، ص٣١٩ وما بعدها).

وفي أثناء البحث عن تصنيف متجانس وموحد النمط اقترح فيهفجر (١٩٨١) طريقة ينبغي أن تصف أنواع النصوص وفق أهداف الفعل (مثل الطلب)، ويُجرى بالإضافة إلى ذلك – إذ إن هذا الجدول التصنيفي أيضاً إجمالي – تفريقاً (فرعياً) آخر وفق شروط ومضامين محددة للفعل. وإذا حلت أهداف الفعل وشروطه محل الوظائف الشاملة للنص فإنه يُشار بذلك إلى أساس متجانس للتصنيف (وخاص بداخل النص حقيقة)، ويوضع في الاعتبار أيضاً مفهوم النص القائم على أساس الفعل والنشاط. ومع ذلك يوضح انطلاقاً من بحوث تجريبية فقط السؤال الآتي: هل

(وإلى أي مدى) تطابق أنواع نصية بشكل مباشر حقاً هذه النماذج للفعل، وعلى نحو آخر: هل تعكس خصائص الأفعال المتعلقة بخارج النص بشكل مباشر الخصائص المتعلقة بداخل النص، أي هل يمكن أن تُثبت من خلال مؤشرات لغوية.

وبذلك يُشار إلى مشكلة محورية تصدق أيضاً على مجالات أخرى، مثل الأسلوبية الوظيفية التقليدية (وحدودها) (انظر أ. بورش ١٩٨١، ص٢٨٠ وما بعدها). وحسب نظراتنا الحالية لا تُقَرر وتُثبت بلا شك بشكل دائم تطابقات مباشرة بين وظائف اللغة من جهة، وأساليب أو أنواع نصية مميزة. ولذلك لا تفضي معايير التحديد (غير اللغوية) المتباينة (وبخاصة: طريقة الاستخدام، ومجال النشاط، والوظيفة الاجتماعية، وهدف التواصل، والموضوع، والموقف) حتى الآن بشكل مباشر إلى تفريق مناسب بين أساليب لغوية فردية وأنواع نصية. ويظل افتراض علاقة مطردة بين وظائف غير لغوية ووسائل لغوية مدة طويلة مجرد فرضية حتى يتسنى تَعرُّف عناصر الوساطة الحاسمة (التي تعد ضرورية إذ إن إلحاقاً مباشراً فيما يبدو غير متواصل).

وعلى أساس الوضع البحثي الحالي يغلب على الظن أن معايير التجانس والأحادية النمطية لا تُطبَّق تطبيقاً تاماً، وأنه لا يمكن الوصول إلا أن تنميط متعدد الأبعاد للنصوص (تصنيف على أساس عدة معايير).

فهرس مراجع ٢-٢

AGRICOLA, E.: Semantische Relationen im Text und im System. Halle 1969

AGRICOLA, E.: Textstruktur aus linguistischer Sicht. In: Wissensch. Zeitschrift der Pädagogischen Hochschule Erfurt/Mühlhausen. GSR 2/1970

AGRICOLA, E.: Vom Text zum Thema. In: Probleme der Textgrammatik I. Als: Studia grammatica XI. Hrsg. F. DANEŠ/D. VIEHWEGER. Berlin 1976. S. 13 ff.

AGRICOLA, E.: Text – Textaktanten – Informationskern. In: Probleme der Textgrammatik II. Als: Studia grammatica XVIII. Hrsg. F. DANEŠ/D. VIEHWEGER. Berlin 1977. S. 9 ff.

BAYER, K.: Verteilung und Funktion der sogenannten Parenthese in Texten gesprochener Sprache. In: Die deutsche Sprache 1/1973

BENEŠ, E.: Die funktionale Satzperspektive (Thema-Rhema-Gliederung) im Deutschen. In: Deutsch als Fremdsprache 1/1967. S. 23 ff.

BENEŠ, E.: Thema-Rhema-Gliederung und Textlinguistik. In: Studien zur Texttheorie und zur deutschen Grammatik. Hrsg. H. SITTA/K. BRINKER. Düsseldorf 1973. S. 42 ff.

BRANDT, M., u.a.: Der Einfluß der kommunikativen Strategie auf die Textstruktur – dargestellt am Beispiel eines Geschäftsbriefes. In: Sprache und Pragmatik. Lunder Symposium 1982. Hrsg. I. ROSENGREN. Stockholm 1983. S. 105 ff.

BREUER, D.: Einführung in die pragmatische Texttheorie. München 1974

BRINKER, K.: Aufgaben und Methoden der Textlinguistik. In: Wirkendes Wort 1971

BRINKER, K.: Zum Textbegriff in der heutigen Linguistik. In: Studien zur Texttheorie und zur deutschen Grammatik. Hrsg. H. SITTA/K. BRINKER. Düsseldorf 1973

BRINKER, K.: Zur Gegenstandsbestimmung und Aufgabenstellung der Textlinguistik. In: Text vs Sentence. Hrsg. J. S. PETÖFI. Hamburg 1979. S. 3 ff.

COSERIU, E. (Diskussionsbeitrag): In: Beiträge zur Textlinguistik. Hrsg. W.-D. STEMPEL. München 1971. S. 189 ff.

DANEŠ, F.: Zur linguistischen Analyse der Textstruktur. In: Folia linguistica 4/1970. S. 72 ff.

DANEŠ, F. (Hrsg.): Papers on Functional Sentence Perspective. Praha 1974

DANEŠ, F.: Welche Ebenen der Textstruktur soll man annehmen? In: Linguistische Studien A/112. Berlin 1983. S. 1 ff.

DIJK, T. A. van: Textwissenschaft. Eine interdisziplinäre Einführung. Tübingen 1980 (1980a)

DIJK, T. A. van: The Semantics and Pragmatics of Functional Coherence in Discourse. In: Speech Acts Theory – Ten Years Later. Hrsg. J. BOYD/A. FERRARA. Versus 26/27. Bompiani 1980 (1980b)

DRESSLER, W.: Einführung in die Textlinguistik. Tübingen 1973

DRESSLER, W./SCHMIDT, S.J.: Textlinguistik. Kommentierte Bibliographie. München 1973

FIGGE, U. L.: Zur Konstitution einer eigentlichen Textlinguistik. In: Text vs Sentence. Hrsg. J. S. PETÖFI. Hamburg 1979. S. 13 ff.

GAL'PERIN, I. P.: Tekst kak ob-ekt lingvističeskogo issledovanija. Moskva 1981

GLÄSER, R.: Kommunikationsverfahren als Differenzierungskriterien für Textsorten. In: Wissensch. Zeitschrift der Karl-Marx-Universität Leipzig. GSR 1/1982

GORETZKI, B., u.a.: Aspekte der linguistischen Behandlung von Texten. In: Textlinguistik 2. Dresden 1971. S. 131 ff.

GREIMAS, A. J.: Sémantique structurale. Paris 1966. Deutsche Übersetzung: Strukturale Semantik. Braunschweig 1971

GROSSE, E. U.: Texttypen. Linguistik gegenwärtiger Kommunikationsakte. Theorie und Deskription (Preprint). Stuttgart/Berlin/Köln/Mainz 1974

GROSSE, E. U.: Text und Kommunikation. Stuttgart/Berlin/Köln/Mainz 1976

GÜLICH, E./RAIBLE, W. (Hrsg.): Textsorten. Frankfurt (Main) 1972

GÜLICH, E./RAIBLE, W.: Linguistische Textmodelle. München 1977

HALLIDAY, M.A.K.: Language Structure and Language Function. In: New Horizons in Linguistics. Hrsg. J. LYONS. Harmondsworth 1970. S. 140ff. Deutsche Übersetzung: Sprachstruktur und Sprachfunktion. In: Neue Perspektiven in der Linguistik. Hrsg. J. LYONS. Hamburg 1975. S. 126ff.

HARRIS, Z. S.: Discours Analysis. In: Language 1952

HARTMANN, P.: Texte als linguistisches Objekt. In: Beiträge zur Textlinguistik. Hrsg. W.-D. STEMPEL. München 1971. S. 9ff.

HARTUNG, W.: Strukturebenen und ihre Einheiten in Diskussionstexten. In: Linguistische Studien A/112. Berlin 1983. S. 193ff (1983 a)

HARTUNG, W.: Briefstrategien und Briefstrukturen – oder: Warum schreibt man Briefe? In: Sprache und Pragmatik. Lunder Symposium 1982. Hrsg. I. ROSENGREN. Malmö 1983. S. 215ff. (1983 b)

HARWEG, R.: Pronomina und Textkonstitution. München 1968

HARWEG, R.: Textlinguistik. In: Perspektiven der Linguistik. Hrsg. W. A. KOCH. Band 2. Stuttgart 1974. S. 88ff.

HELBIG, A.: Bibliographie zur Textlinguistik. In: Deutsch als Fremdsprache 5/1976, 1/1977, 3/1978, 4/1978

HELBIG, G.: Bemerkungen zu den Pronominaladverbien und zur Pronominalität. In: Deutsch als Fremdsprache 5/1974. S. 270ff.

HELBIG, G.: Zu Problemen der linguistischen Beschreibung des Dialogs im Deutschen. In: Deutsch als Fremdsprache 2/1975. S. 65ff.

HELBIG, G.: Zur Stellung und zu Problemen der Textlinguistik. In: Deutsch als Fremdsprache 5/1980. S. 257ff.

HELBIG, G./MOTSCH, W.: Abschließende Zusammenfassung. In: Sprache und Pragmatik. Lunder Symposium 1982. Hrsg. I. ROSENGREN. Malmö 1983. S. 421ff.

ISENBERG, H.: Überlegungen zur Texttheorie. In: ASG-Bericht Nr. 2. Berlin 1968

ISENBERG, H.: Einige Grundbegriffe für eine linguistische Texttheorie. In: Probleme der Textgrammatik I. Hrsg. F. DANEŠ/D. VIEHWEGER. Als: Studia grammatica XI. Berlin 1976. S. 47ff.

ISENBERG, H.: ‚Text' vs. ‚Satz'. In: Probleme der Textgrammatik II. Hrsg. F. DANEŠ/D. VIEHWEGER. Als: Studia grammatica XVIII. Berlin 1977. S. 119ff.

ISENBERG, H.: Probleme der Texttypologie – Variation und Determination von Texttypen. In: Wissensch. Zeitschrift der Karl-Marx-Universität Leipzig. GSR 5/1978. S. 565ff.

ISENBERG, H.: Grundfragen der Texttypologie. In: Linguistische Studien A/112. Berlin 1983. S. 303ff.

JUDIN, E.G.: Das Problem der Tätigkeit in Philosophie und Wissenschaft. In: Grundfragen einer Theorie der sprachlichen Tätigkeit. Hrsg. D. VIEHWEGER. Berlin 1984. S. 216ff.

KALLMEYER, W./MEYER-HERMANN, R.: Textlinguistik. In: Lexikon der Germanistischen Linguistik. Hrsg. H. P. ALTHAUS/H. HENNE/H. E. WIEGAND. Tübingen 1973. S. 221ff.

KLEINE ENZYKLOPÄDIE – DEUTSCHE SPRACHE. Hrsg. W. FLEISCHER/W. HARTUNG/J. SCHILDT/P. SUCHSLAND. Leipzig 1983

KOCH, W./ROSENGREN, I./SCHONEBOHM, M.: Ein pragmatisch orientiertes Textanalyseprogramm. In: Sprache und Pragmatik. Lunder Symposium 1980. Hrsg. I. ROSENGREN. Lund 1981. S. 155ff.

KUMMER, W.: Grundlagen der Texttheorie. Hamburg 1975

LANG, E.: Semantik der koordinativen Verknüpfung. Als: Studia grammatica XIV. Berlin 1977

LEONT'EV, A. A.: Jazyk, reč', rečevaja dejatel'nost'. Moskva 1969

LEONT'EV, A. A.: Osnovy teorii rečevoj dejatel'nosti. Moskva 1974

MOSKAL'SKAJA, O. I.: Grammatika teksta. Moskva 1981; deutsche Übersetzung: Textgrammatik. Leipzig 1984

MOTSCH, W.: Sprache als Handlungsinstrument. In: Linguistische Studien A/19. Berlin 1975. S. 1ff.

MOTSCH, W./VIEHWEGER, D.: Sprachhandlung, Satz und Text. In: Sprache und Pragmatik. Lunder Symposium 1980. Hrsg. I. ROSENGREN. Lund 1981. S. 125ff.

PASCH, R.: Mechanismen der inhaltlichen Gliederung von Sätzen. In: Untersuchungen zur Semantik. Hrsg. R. RŮŽIČKA/W. MOTSCH. Als: Studia grammatica XXII. Berlin 1983. S. 261ff.

PETÖFI, J. S. (Hrsg.): Text vs Sentence. Basic Questions of Text Linguistics. 2 Bände. Hamburg 1979

PFÜTZE, M: Bemerkungen zu einer funktionalen Textlinguistik. In: Wissensch. Zeitschrift der Pädagogischen Hochschule Erfurt/Mühlhausen. GSR 2/1970 (1970a)

PFÜTZE, M: Grundgedanken zu einer funktionalen Textlinguistik. In: Textlinguistik 1. Dresden 1970. S. 1ff. (1970b)

PFÜTZE, M./BLEI, D.: Texttyp als Kommunikationstyp – Eine Einschätzung des Forschungsstandes. In: Probleme der Textgrammatik II. Hrsg. F. DANEŠ/D. VIEHWEGER. Berlin 1977. S. 185ff.

PFÜTZE, M./WITTMERS, E.: Textbeziehungen zwischen „Referat" und „Diskussion". In: Textlinguistik 2. Dresden 1971. S. 1ff.

PLETT, H. F.: Textwissenschaft und Textanalyse. Heidelberg 1975

PORSCH, A.: Die funktionalstilistische Theorie und ihr Verhältnis zur Differenziertheit der Sprache. In: Kommunikation und Sprachvariation. Hrsg. W. HARTUNG/H. SCHÖNFELD. Berlin 1981. S. 280ff.

RAIBLE, W.: Zum Textbegriff und zur Textlinguistik. In: Text vs Sentence. Hrsg. J. S. PETÖFI. Hamburg 1979. S. 63ff.

ROSENGREN, I.: Die Sprachhandlung als Mittel zum Zweck. Typen und Funktionen. In: Sprache und Pragmatik. Lunder Symposium 1978. Hrsg. I. ROSENGREN. Lund 1979. S. 188ff.

ROSENGREN, I.: Texttheorie. In: Lexikon der Germanistischen Linguistik. Hrsg. H. P. ALTHAUS/H. HENNE/H. E. WIEGAND. Tübingen 1980. Band II. S. 275ff.

SANDIG, B.: Zur Differenzierung gebrauchssprachlicher Textsorten im Deutschen. In: Textsorten. Hrsg. E. GÜLICH/W. RAIBLE. Frankfurt (Main) 1972

SCHMIDT, F.: Logik der Syntax. Berlin 1962

SCHMIDT, S. J.: Texttheorie. München 1973 (1973a)

SCHMIDT, S. J.: Texttheorie/Pragmalinguistik. In: Lexikon der Germanistischen Linguistik. Band II. Hrsg. H. P. ALTHAUS/H. HENNE/H. E. WIEGAND. Tübingen 1973. S. 233ff. (1973b)

SCHMIDT, W., u. a.: Funktional-kommunikative Sprachbeschreibung. Theoretisch-methodische Grundlegung. Leipzig 1981

SCHMIDT, W./HARNISCH, H.: Kommunikationspläne und Kommunikationsverfahren. In: Linguistische Studien A/8. Berlin 1974. S. 30ff.

STEINITZ, R.: Nominale Pro-Formen. In: ASG-Bericht Nr. 2. Berlin 1968

STEMPEL, W.-D. (Hrsg.): Beiträge zur Textlinguistik. München 1971

VIEHWEGER, D.: Semantische Merkmale und Textstruktur. In: Probleme der Textgrammatik I. Hrsg. F. DANEŠ/D. VIEHWEGER. Als: Studia grammatica XI. Berlin 1976. S. 195ff.

VIEHWEGER, D.: Zur semantischen Struktur des Textes. In: Probleme der Textgrammatik II. Hrsg. F. DANEŠ/D. VIEHWEGER. Als: Studia grammatica XVIII. Berlin 1977. S. 103ff.

VIEHWEGER, D., u. a.: Probleme der semantischen Analyse. Als: Studia grammatica XV. Berlin 1977

VIEHWEGER, D.: Pragmatische Voraussetzungen, deskriptive und kommunikative Explizität von Texten. In: Sprache und Pragmatik. Lunder Symposium 1978. Hrsg. I. ROSENGREN. Lund 1979. S. 109ff.

VIEHWEGER, D.: Zum Kohärenzbegriff von Texten. In: Linguistische Studien A/65. Berlin 1980. S. 32ff.

VIEHWEGER, D.: Text und Texttyp. In: Weimarer Sommer-Vorträge 1980. Als: Wissenschaftliche Beiträge der Friedrich-Schiller-Universität. Jena 1981. S. 191ff.

VIEHWEGER, D.: Sequenzierung von Sprachhandlungen und Prinzipien der Einheitenbildung im Text. In: Untersuchungen zur Semantik. Hrsg. R. RŮŽIČKA/W. MOTSCH. Als: Studia grammatica XXII. Berlin 1983. S. 369ff. (1983a)

VIEHWEGER, D.: Sprachhandlungsziele von Aufforderungstexten. In: Linguistische Studien A/112. Berlin 1983. S. 152ff. (1983b)

VIEHWEGER, D. (Hrsg.): Grundfragen einer Theorie der sprachlichen Tätigkeit. Berlin 1984

WAWRZYNIAK, Z.: Einführung in die Textwissenschaft. Warszawa 1980

WERLICH, E.: Typologie der Texte. Heidelberg 1975

WERLICH, E.: A text grammar of English. Heidelberg 1976

WILSKE, L.: Zur Charakterisierung und Gruppierung von Textsorten unter funktional-kommunikativer Sicht. In: Textlinguistik 8. Dresden 1981

WUNDERLICH, D.: Studien zur Sprechakttheorie. Frankfurt (Main) 1976

ZEMSKAJA, E. A. (Hrsg.): Russkaja razgovornaja reč'. Moskva 1973

المبحث الثالث

٢-٣ نظرية الفعل الكلامي

٢-٣-١ المنطلقات والمهام الأساسية

[١٧٩] ثمة رد فعل واضح على علم اللغة القائم على النظام وحده هو نظرية الفعل الكلامي أيضاً (أو نظرية الحدث الكلامي أو نظرية الحدث اللغوي). أما أنها جزء من التوجه اللغوي الجديد في إطار الاتجاه التواصلي – البراجماتي، فيمكن أن يقرأ من مصطلح «الفعل الكلامي Sprechakt الذي يفهم أصلاً (وبخاصة لدى خَلَف دي سوسير) على أنه مرادف تقريباً للكلام (sprechen, parole) وللاستخدام (أي على النقيض من اللغة (Sprache, langue) والنظام. وبذلك يُنظر إليه على أنه ثانوي أو هامشي، وقد أُقْصِيَ إلى حد ما عن مجال موضوع علم الكلام (Sprechwissenschaft) (انظر أيضاً لودفج ١٩٧٤، ص٩٨). وعلى العكس من ذلك في نظرية الفعل اللغوي صار مصطلح ومفهوم «الفعل الكلامي» على نحو مضاد أساسياً ومحورياً في مقابل النظام المجرد، ويُفهَم هذا الفعل الكلامي في إطار الأفعال، ومن ثم فهو متضمن في ترابطات أشمل للنشاط (كما أنه يمكن أن يُستنبط ويفسر انطلاقاً من هذه الأخيرة).

إن الأمر يتعلق بتحول في الفكر في علم اللغة من خلال التطلع إلى فصل خواص الاستعمال اللغوي عن خواص النظام اللغوي، [١٨٠] وتحديدها تحديداً أدق، وفهم العلامات اللغوية على أنها وسائل لهدف معين، وإدراك اللغة على أنها ذلك النشاط الذي تبرز معه علامات يعمل بها المرء شيئاً. ويتوارى خلف ذلك السؤال الأساسي لنظرية الفعل الكلامي عما نفعل، حين نتكلم ونحن نتكلم، وكيف

يمكننا بهذه الطريقة أن نحمل آخر على أن يعمل شيئاً (وهو من المحتمل أنه لم تعد له علاقة مطلقاً باللغة). وبذلك لم تعد الكلمات أو الجمل عناصر أساسية للتواصل الإنساني، بل أفعالاً كلامية (Sprechakte)، تُنجز من خلال منطوقها، وتقع من جهتها في السياق مع أفعال أخرى (غير لغوية أيضاً).

ويتجلى في تغيير التوجه هذا الاقتناع بأن اللغات الطبيعية ليست أدوات وصف فقط، بل هي أدوات فعل أيضاً، أي أدوات تُنجَز بمساعدتها أفعال (انظر موتش ١٩٧٥، ص٢٤ وما بعدها). إن إنجاز الأفعال سلوك موجه بوعي، ونشاط خلاق ويوجه هدف. والأفعال الكلامية موجهة دائماً إلى شريك، يقدم إليه المتكلم شيئاً ليفهمه. ومن ثم يؤدي مفهوم مقصد المتكلم (أو قصد المتكلم) – الذي يعبر عنه بالإنجاز – دوراً محورياً مع أفعال الكلام. وكونُ الكلام فعلاً في الوقت نفسه سرعان ما صار في البداية واضحاً في وصفٍ لجمل، ينجز بمنطوقها الفعل المعبر عنه في الوقت ذاته (مثل: أُوصِي بالساعة لأخي) بوصفه جزءاً من وصية، وأعدك أن آتي غداً في الموعد). وعلى الجانب الآخر توجد منطوقات كثيرة، تعد أفعالاً أيضاً، ولكن طبيعتها لا يمكن أن تستنتج بشكل مباشر من المنطوق ذاته (مثل: هنا تيار قوي فعلاً – فهو وفق المعنى النحوي تقرير، ومع ذلك يستخدم في سياق معين طلباً لإغلاق النافذة). ويرتبط بسياق الكلام والفعل بمساعدة أفعال الكلام كم كبير من الأسئلة التي طرحتها نظرية الفعل الكلامي، ولم يُجَب عنها بعد بوجه عام بشكل نهائي وواضح، مثل الأسئلة عما يأتي: ما الأنواع الموجودة من أفعال الكلام، ما وظيفتها في التواصل والتفاعل، ما الوسائل التي يجب أن تستخدم لتنفيذها (انظر أيضاً فوندرليش ١٩٧٦، ص٧ وما بعدها).

وفي الواقع لم تؤدِ النظرة القائلة إن النظريات النحوية الحالية لم تكْفِ لاستيعاب هذه الترابطات (لأن المعنى لا يمكن أن يختزل في شروط الصدق أو سمات دلالية بل يتضمن بخلاف المحتوى القضوي «وظيفةً إنجازية» على الأقل) إلى نظرية الفعل الكلامي بشكل آلي وحتمي. الأرجح أنه قد نجم عن هذه النظرة اتجاهان متباينان (انظر فيهفجر ١٩٨٣، ص١٥٠ وما بعدها): تطلع <u>الاتجاه الأول</u> إلى التوسيع بتعميق النموذج النحوي القائم وتعديله بتضمين أحوال (موضوعات) براجماتية (مثل مقاصد المتكلمين، والفعل الإنجازي) في النموذج النحوي. ومما يميز ذلك [١٨١] الفرضية الأدائية لروس Ross (انظر بتفصيل أكثر ١ -٥ -٤ -٣ -١ -٣)، وكذلك محاولات مشابهة لروترفورد وصادوق، ورلاكوف وج.لاكوف، وغيرهم بتضمين الموضوعات البراجماتية السابق ذكرها في المكون النحوي أو الدلالي، بجعلها تبدو كأنها نحوية أو دلالية (انظر حول ذلك أيضاً هلبش ١٩٧٩أ، ص٢٩ وما بعدها). ولا يهدف <u>الاتجاه الثاني</u> إلى توسيع نموذج (نحوي) قائم بل إلى مراجعة أساسية له من خلال نموذج لم يعد ينطلق من النظام، بل من الخاصية المحورية للفعل في اللغة. ومن المؤكد أنه داخل هذا الاتجاه الثاني لم تكن نظرية الفعل الكلامي النموذج الوحيد، غير أنه نموذج لقى في علم اللغة العالمي صدى كبيراً، ويتبع في الوقت الحاضر في بلدان كثيرة الجزء المحوري من بحوث لغوية في مجال البراجماتية.

إن نظرية الفعل الكلامي ليس لها فقط أو على الأقل في المقام الأول جذور لغوية: ففي بواعثها تشير إلى الفلسفة البراجماتية لبيرس Perice لم يُؤدِ مسار التطور منها إلى علم العلامات الحديث فقط (إلى مورس، وأخيراً إلى كلاوس مثلاً) وإلى نظريات اجتماعية (أو اجتماعية فلسفية) للفعل (مثل ميد)، بل إلى الفلسفة اللغوية لفيتجنشتاين أيضاً (انظر بتفصيل أكثر فوندرليش ١٩٧٢أ، ص٧١ وما بعدها).

وتدين نظرية الفعل الكلامي بوجه خاص لفيتجنشتاين Wittgenstein بالحافز المباشر لها، الذي تبناه في البداية أوستن Austin (انظر ٢ -٣ -٢)، وسيرل Searle (انظر ٢ -٣ -٣) وعمقاه. لم يُعد فيتجنشتاين (١٩٦٧) المدلول معنى للكلمة، بل استعمالها في اللغة، وفهم الكلام في اللغة (عبر مفهوم اللعب باللغة) جزءاً من نشاط، وقرر أيضاً أن الأنشطة اللغوية وغير اللغوية تشكل كليةً معقدة توجد لها أعراف الفعل اللغوي Gepflogenheiten، لا تُقَرر للأبد، ولا تخضع للاعتباطية الفردية، بل تمثل قواعد تابعة، ونتيجة لذلك مفهومة أيضاً من السياق الاجتماعي (انظر حول ذلك فيهفجر ١٩٨٣، ص١٦٨، وفوندرليش ١٩٧٢أ، ص٤٢ وما بعدها).

ومن المنطقي أن نظرية للفعل الكلامي تعكس هذا الإطار الأوسع، وتتبع خواص أفعال لغوية، يجب أن تتجاوز حدود الجملة والنحو، فالجمل تظهر بوصفها جانباً فقط من مجال أكثر تعقيداً بدرجة كبيرة للعوامل، التي تحدد استخدام الجمل في سياقات تواصل محددة. ولا يُعني النحو إلا بخواص للجمل في كل السياقات (فالمعاني النحوية لا تختص إلا بالمفهوم وليس بالماصدق). ولكن ما يقصده المتكلم في السياق المَعْنِي بالمنطوق وما يرمي إليه (مثل الطلب بجملة: هنا تيار، والتحذير بجملة: الكلب عقور) لا يتوافق مع المعنى المحدد نحوياً للجملة، ولكن ينتج عن «المغزى التواصلي» للمنطوق (انظر ١ -٥ -٤ -٣ -١ -٤). ولإيضاح هذه الحقيقة (كيف ينتج المغزى التواصلي عن معنى المنطوق) ليست ضرورية معارف النحو فحسب، بل معارف وقدرات ذات طبيعة مختلفة، تتضمن أنظمة معرفية حول أفعال تواصلية [١٨٢]، مثل معارف عوامل الأفعال وأهدافها ومعاييرها، تلك التي تختص بأهداف التحقيق الناجح للأفعال وشروطه ووسائله. هي معرفة موسوعية ومعرفة خاصة بالخبرة... الخ (انظر بتفصيل أكثر الموسوعة الصغرى ١٩٨٣، ص٤٨٩ وما بعدها، وموتش ١٩٨٤).

ولما كان الأمر يتعلق بأنظمة معرفية تُشترط عند استخدام اللغة في أفعال، فإنها كثيراً ما تعد من الكفاءة اللغوية، وليس من الأداء اللغوي (انظر الموسوعة الصغرى ١٩٨٣، ص٤٩٢، وموتش ١٩٨٤). ومن البديهي أن الأمر يتعلق في ذلك بمفهوم للكفاءة اللغوية موسع بصورة جوهرية في مقابل مفهوم تشومسكي (انظر ١ -٥ -٤ -١ -٥)، لا يظل مقتصراً على النحو، وَعدَّ من الأداء اللغوي كل ما لا يتبع النحو، إن الأمر لم يعد يدور حول «كفاءة نحوية»، بل حول «كفاءة تواصلية» لا تختلط بالعمليات الفعلية لإنتاج منطوقات لغوية وفهمها الكفاءة هي بالأحرى المعرفة التي تُسخَّر في عمليات الأداء الفعلية، ولا تُختصَر في الكفاءة النحوية، بل تشتمل على معرفة تواصلية أيضاً (ذات طبيعة إشارية). وهكذا يجب أن تفهم على أنها «كفاءة تواصلية». وبذلك أُجْرِيَ بداهة – في مقابل بدايات نظرية الفعل الكلامي (الفعل الكلامي مرادف للكلام، مضاد للنظام) تنظيم آخر. ومع ذلك فليس مميزاً للتوجه الجديد المتحقق بالاتجاه التواصلي – البراجماتي الإعلاء من قيمة الأداء اللغوي (المهمل في علم اللغة النظامي) فحسب، بل توسيع مفهوم الكفاءة اللغوية في الوقت نفسه، بحيث إنه قد افتُرِضت بخلاف الكفاءة النحوية (اللغوية) كفاءة تواصلية، وإلى حد ما أيضاً – وكذلك متجاوزة لها – كفاءة اجتماعية أو عملية أو تفاعلية. (انظر مثلاً كورتس / هارتج ١٩٧٢).

٢-٣-٢ نهج أوستن

إن الباعث الجوهري الأول لتطوير نظرية الفعل الكلامي منطلق من محاضرات الفيلسوف اللغوي أوستن Austin «كيف نفعل أشياء بكلمات» (١٩٦٢). أما ما طمح إليه فهو نظرية جديدة تقدم بشكل تام وعام: ماذا يفعل المرء بقول شيء ما؛ نظرية للفعل الكلامي في مجملها، لا تسبر جانباً فقط أو آخر، وتَغفل بقية

الجوانب (اوستن ١٩٧٧، ص٢٢). إنه يرغب في أن يحقق إسهاماً في «ثورة فلسفية» تكمن في رفض الاستنتاج الوصفي الخاطئ(*)، أي في افتراض أن كل الأقوال هي منطوقات إخبارية Konstative، وتكون تلك صادقة أو كاذبة (انظر أوستن ١٩٧٩، ص٢٧). وفي مقابل ذلك أشار إلى منطوقات، لا تصف، وتقرر، وتزعم... شيئاً على الإطلاق، وهي نتيجة لذلك ليست صادقة أو كاذبة، بل هي تنجز فعلاً، ولا توصف من ناحيتها عادة بقول شيء (أوستن ١٩٧٩، ص٢٨)(**).

[١٨٣] ١) أوصى بالساعة لأخي (جزء من وصية).

٢) أدشن هذه السفينة تحت اسم (الملكة اليزابث) (منطوق عند إلقاء الزجاجة ناحية هيكل السفينة).

يطلق أوستن على تلك المنطوقات «جملاً أدائية» أو «منطوقات أدائية»: بها لا يصف المرء ما يعمل، بل هي تعمل، وفي ظروف ملائمة يعني نطق (قول) الجملة: الفعلَ (أوستن ١٩٧٩، ص٢٩). ومع المنطوقات الأدائية تُنتقَى منطوقات يعني فيها قولُ شيء فعلَه، بها نفعل شيئاً، ومن خلال ذلك نقول شيئاً أو فيها نقول شيئاً (أوستن ١٩٧٩، ص٣٥). ومن ذلك اشتق أوستن (١٩٧٩، ص٧٥) في بادئ الأمر المقابلة بين منطوقات إخبارية (يمكن أن تكون صادقة أو كاذبة) ومنطوقات أدائية (لا يمكن أن تكون صادقة أو كاذبة، بل يمكن أن موفقة أو غير موفقة فقط):

٣) أعدك بأن آتي في الموعد.

٤) وعدَك بأن يأتي في الموعد.

(*) أطلق أوستن على وصف حال الوقائع وصفاً يكون إما صادقاً وإما كاذباً المغالطة الوصفية «discriptive Fallacy».

(**) أطلق أوستن على تلك الأفعال التي لا توصف بالصدق أو الكذب وتنجز أو تؤدي في ظروف ملائمة أفعالاً أدائية Performative.

إن (٤) منطوق إخباري يمكن أن يصدق أولا (يمكن أن يكون صادقاً أو كاذباً)، وعلى العكس من ذلك (٣) فهو منطوق أدائي لا يوصف به الفعل المَعْني فحسب (كما في (٤))، بل ينجز أو يؤدي (بالمنطوق) الفعل المَعْني في الوقت نفسه. ولما كانت المنطوقات الأدائية تقوم بوظيفة تعبيرات صريحة للفعل فإنها لا تحمل قيم الصدق، بل يمكن أن تكون موفقة أو غير موفقة فقط. وحين لا تكون موفقة تظهر حالات تعيسة للأفعال Unglücksfalle(*)، يفرق أوستن عنها عدة أنواع (انظر حول ذلك أوستن ١٩٧٩، ص٣٦ وما بعدها). وحلل أوستن أيضاً في سياق ذلك بعض شروط توفيق أفعال كلامية.

وفي خطوة تالية بحث أوستن (١٩٧٩، ص٧٦ وما بعدها) عن سمات لغوية للتفريق الذي أجراه بين منطوقات إخبارية ومنطوقات أدائية. فالمنطوقات الأدائية يمكن أن تعبر بمساعدة أفعال أدائية صراحة عن نمط الفعل، وذلك بمساعدة «صيغ أدائية بشكل صريح EPF»(**):

٥) أعدك بأن...

(فعل مضارع مرفوع مبني للمعلوم مسند إلى المتكلم المفرد + بأن).

٦) يُوجَّه الزائرون إلى أن...

(فعل مضارع مرفوع مبني للمجهول مسند إلى المخاطب / المخاطبين، الغائب / الغائبين + إلى أن).

ويبدو له بوجه خاص وجود أو إضافة «بأن / إلى أن، معياراً قابلاً للاستعمال» بالنسبة لما يأتي.. هل يعد منطوق ما أدائياً (أوستن ١٩٧٩، ص٧٨). وتوجد إلى

(*) لأن المتكلم لم يراع شروط أدائها ، ولم يكن أهلاً لفعلها ، وربما كان ترجمتها بغير موافقة لمقتضى الحال مناسبة إذا ما أريد المضمون .

(**) هذا اختصار للتعبير explizit performative Formeln .

جانب الصيغ الأدائية EPF وسائل لغوية (وغير لغوية) أخرى أيضاً لها، وظائف مماثلة لها. ومع ذلك فإنها غير واضحة تماماً: ويعد منها الصيغة والنبر والظروف، والقيود الظرفية، وأدوات الربط، والسلوك المصاحب للمتكلم [١٨٤]وظروف موقف المنطوق (انظر أوستن ١٩٧٩، ص٩٣ وما بعدها). هذه الوسائل أكثر أصالة من الصيغ الأدائية EPE، وتوصف بأنها أولية أو أدائية أولية primär performativ. وحتى حين تظل الصيغ الأدائية الصريحة الأخيرة والأكثر توفيقاً من وسائل لغوية كثيرة للتعبير عن الأفعال (أوستن ١٩٧٩، ص٩٣)، فإن المنطوقات الأدائية الأولية (بلا صيغ أدائية صريحة) مألوفة أكثر، وإن كانت أكثر تعدد في المعنى:

٧) أعدك بأن آتي غداً في الموعد.

٨) سآتي غداً في الموعد.

إن (٧) و(٨) يمكنان أن يكونا على نحو مساوٍ منطوقات أدائية، إذ إنهما يحققان الوعد (فعل الوعد) من خلال المنطوق. فـ(٧) أدائية صريحة، و(٨) أدائية (ضمنياً) أولية، ولذلك أقل دقة وأقل تميزاً (يمكن بذلك أن ينجز تنبؤ غير ملزم أيضاً) وليس لكلا المنطوقين إذن المعنى ذاته، ولكن يمكن أن يقصدا في مواقف تواصلية معينة الشيءَ ذاته. ولا يصدق هذا التفريق بين منطوقات أدائية أولية وصريحة على الأخبار فحسب، بل على صور الاستفهام وأوجه الطلب:

٩) هل المتجر مفتوح؟

١٠) أسألك: هل المتجر مفتوح؟

١١) أعد إليَّ الكتاب.

١٢) أطلب منك أن تعيد إليَّ الكتاب.

في أثناء محاضراته وصل أوستن إلى أن التفريق الأساسي بين منطوقات إخبارية ومنطوقات أدائية لا يمكن أن يُحافظ عليه. فمن جانب لا تقدم الوسائل اللغوية المستخدمة أيَّ معيار تحديد واضح (فيمكن مثلاً أن تستخدم

أفعال أدائية في صيغة مماثلة للوصف أيضاً، فلا يتوفر في بعض الحالات فعل أدائي – مثل: أَسُبُّك – وهكذا لا يُحَوَّل كل منطوق أدائي إلى منطوق أدائي صريح، ولذا فإن إدخال (بأن) أيضاً ليس معياراً واضحاً – مثل: أقر بأن... انظر أوستن ١٩٧٩، ص٨٤ وما بعدها). ومن جانب آخر صار أوضح له باستمرار أن قول شيء في كل حاله (أي مع منطوقات غير أدائية أيضاً) هو فعل شيء في الوقت نفسه، وأن للمنطوقات الإخبارية أيضاً طبيعة الفعل (أي أنها حالة خاصة من منطوقات أدائية)، وأن للمنطوقات الأدائية على العكس مما سبق أيضاً تعلقاً بالواقع (انظر أوستن ١٩٧٩، ص١٥٣ وما بعدها).

ولقد بعث على مراجعة الثنائية الأساسية: إخباري في مقابل أدائي لدى أوستن (انظر ١٩٧٩، ص١١٢ وما بعدها) تقسيم إلى ثلاثة أنماط من الأفعال التي تنجز بالفعل الكلامي في الوقت نفسه: فعل لفظي **lokutiv**، وفعل إنجازي **illokutiv**، وفعل تأثير **perlokutiv**. ويكمن الفعل القولي في أن تعبيراً في لغة ما ينطق، أن شيئاً قد قيل: ويتفرع هذا الفعل اللفظي [١٨٥] إلى فعل صوتي (تُنتَج أصوات)، وإلى فعل بنائي (تُنطَق كلمات من قائمة مفردات معنية، وذات خواص نحوية معينة) وإلى وظيفة قولية (تُستخدَم المفردات في الكلام عن شيء مقرر بدقة بدرجة أكثر أو أقل، وتَستخدمفي القول عن ذلك شيئاً محدداً بدقة بدرجة أكثر أو أقل (١٩٧٩، ص١١٣). ويكمن الفعل الإنجازي في أن ضرباً محدداً تماماً من الأفعال ينجز (مثل:التحذير، والوعد، والتهديد، والنصح)، بأن يقول المرء شيئاً: يطلق عليه أوستن (١٩٧٩، ص١١٧) إنجازَ فعل، تحقق فعل إنجازي، أي فعلاً ينجزه المرء بأن يقول شيئاً، خلافاً للفعل، بأن يقول المرء شيئاً. وينبغي أن يسمي الفعل المتحقق «إنجازاً **Illokution**»، ويطلق على نظرية الوظائف المختلفة التي يمكن أن تمتلكها اللغة في إطار هذا الجانب: نظريةَ الأدوار الإنجازية (القوى الإنجازية **illocutionary forces**). ومن ثم لكل منطوق جانب لفظي وجانب إنجازي في الوقت نفسه، لأن تحقيق فعل لفظي يعني بوجه عام وبشكل بدهي تحقيقَ

فعل إنجازي... (أوستن ١٩٧٩، ص١١٦)، ويعني الفعل التأثيري (الاستلزامي) التأثيرات المرتبطة بفعل لغوي، إذ إنه حين يُقال شيء فإن لذلك غالباً، بله عادةً تأثيرات معينة في أحاسيس السامع أو السامعين أو المتكلم أو أشخاص آخرين أو أفكارهم أو أفعالهم، ويمكن للمنطوق أن يُعمّل بخطة، وبقصد، وبهدف إحداث تأثيرات (أوستن ١٩٧٩، ص١١٨). ويوضح أوستن (١٩٧٩، ص١١٩) هذا التفريق وخلافه بالمثال الآتي:

فعل (أ)، فعل لفظي.

قال لي: اقتلها رمياً بالرصاص! وقصد بـ (اقتل) القتل حقاً وبالضمير (ها) هي حقاً.

فعل (ب)، فعل إنجازي.

حضّني على (نصحني، أمرني) أن أقتلها رمياً بالرصاص.

فعل (جـ) فعل تأثيري.

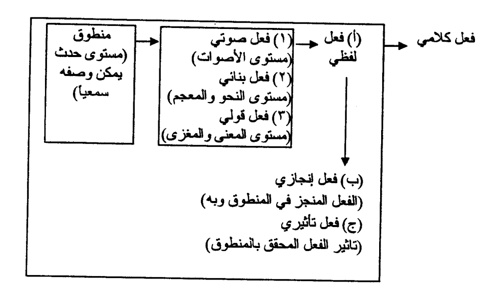
(ج.أ) أقنعني بأن أقتلها رمياً بالرصاص.

(جـب) حملني على أن أقتلها رمياً بالرصاص.

جعلني أقتلها رميًا بالرصاص.

ومن الأهمية بمكان أن الأفعال: اللفظي والإنجازي والتأثيري لا تمثل ثلاثة أفعال ينجزها متكلم واحد تلو الآخر، بل إن جوانب متباينة هي فعل منطوق واحد مركب هو ذاته، ويمكن أن يعرض بشكل تخطيطي نموذج أوستن على نحو ما في المخطط الوارد ص١٨٦ من الأصل (انظر: ماير ١٩٧٥، وفيهفجر ١٩٨٣، ١٧٥).

ويصور بمثال مبسط: أنه بفعل لفظي (مثل: الكلب عقور) يُنجَز منطوق، يُنطق صوتياً، ويُركب نحوياً، كما أن له معنى معيناً، وتعلقاً بالإحالة، ويُحقق بالفعل الإنجازي المؤدى فعلٌ كلامي في الوقت نفسه (النطق بتحذير باتجاه طفل [١٨٦] باعتباره شريكاً في الفعل اللغوي).



ومن الممكن أن يرتبط بذلك فعل تأثيري، متكون من النتائج والتأثيرات للمجرى اللاحق للفعل (في مثالنا: يُعقل (يُحبس) الكلب أو يختار طريقاً أخرى).

ويجري أوستن (١٩٧٩، ص١٢٠) هذا التفريق ليركز بوجه خاص على الفعل الإنجازي، وليضعه في مقابل كلا الفعلين الآخرين (بينما يمكن أن تُبْهِم التعبيرات التقليدية «معنى»، و«استخدام»، و«استعمال» للغة هذا التفريق)، وتعد الأفعال الإنجازية بالنسبة له عرفية، أما الأفعال التأثيرية فعلى العكس من ذلك. ويمكن أن يقابل المرء الأولى بالثانية بوصفها استعمالاً عرفياً بشكل إجمالي تماماً، على الأقل بمعنى أنه يمكن أن يُتضمَّن صراحة في الصيغة الأدائية، في حين أن ذلك ليس ممكناً في الحالة الثانية.

١٣) أحذرك.

١٤) *أقنعك بأن...

وبينما يبدو في هذا الموضع (في محاضرة أوستن الثامنة) كما لو أن عرفية الأفعال الإنجازية يمكن إرجاعها إلى قواعد نحوية، فقد وُضع هذا الفرض في المحاضرة التاسعة مرة أخرى موضع تساؤل: ومن ثم فالدور (القوة) الإنجازي (الإنجازية) عرفي (عرفية)، لأنه يمكن أن يتحقق صراحة من الناحية النحوية، بل لأن له علاقة منتظمة بملابسات الموقف.

وطور أوستن آخر الأمر (١٩٧٩، ص١٦٨ وما بعدها) تصنيفاً للأفعال الكلامية وفق أدوارها الإنجازية، وفرق في ذلك بين خمسة أقسام:

١) منطوقات (أفعال) الأحكام **Verdiktive** (مثل: يقدّر، ويقوّم، ويثمّن، ويحكم، ويفكر، ويفسر، ويحدد، وينظم، ويصف...).

٢) منطوقات (أفعال) القرارات **Exerzitive** (مثل: يعين، ويصوت، وينفي، ويحض، ويأمر، ويحرم، ويحذر، ويكلف، ويطالب...).

٣) منطوقات أفعال التعهد **Kommissive** (مثل: يعد، يتعهد، ويعترف، ويتفق، ويرتضي، ويوافق، ويفصل، يحكم...)(*).

٤) منطوقات (أفعال) السلوك **Konduktive** (مثل: يعتذر، ويهنئ، ويأمر، ويواسي، ويشكر، ويأسي...).

٥) منطوقات (أفعال الإيضاح **Expositive** (مثل: يجيب، ويزعم، و يعترف،

(*) أفعال الأحكام ، هي التي تعبر عن حكم يصدره محلف أو محكم أو حكم ، وليس من الضروري أن تكون الأحكام نهائية أو نافذة ، فقد تكون تقديرية أو ظنية.

- أفعال القرارات هي التي تعبر عن اتخاذ قرار في صالح شيء أو شخص أو ضده .
- أفعال التعهد هي التي تعبر عن تعهد المتكلم بفعل شيء أو إلزام نفسه به.

أفعال السلوك هي التي تعبر عن رد فعل لسلوك الآخرين ومواقفهم ومصائرهم .

- أفعال الإيضاح هي التي تستخدم لتوضيح وجهة النظر أو بيان الرأي وذكر الحجة (انظر مقالة د.محمود نحلة : نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية ، فهناك تفصيلات وتحديدات مهمة ، وانظر كتاب أوستن : نظرية أفعال الكلام العامة وترجمة عبد القادر قينيني).

ويشترط، ويسأل، ويقرر، ويلاحظ، ويذكر).

لم يستطع أوستن إجمالاً أن يحقق الهدف المذكور في البداية من وضع نظرية مركبة للأفعال الكلامية ذاتها، بل إنه قد طرح مداخل إلى بعض المفاهيم المحورية فقط (انظر أيضاً الموسوعة ١٩٨٣، ص٤٩٤). ولم يكن لديه تصور (وضعي) قاصر عن الفلسفة فحسب (إذ يقصر على مشكلات متعلقة بنظرية المعرفة، ينبغي أن توضح من خلال تحليل ألفاظ عادية)، بل يرى أن مهمته تحليل اللغة بوجه خاص، وليس تحليل العلاقة بين اللغة والنشاط الاجتماعي. ويرتبط بذلك أيضاً التقدير المبالغ فيه للجانب التعبيري وبخاصة الصيغ الأدائية الصريحة (انظر أيضاً فيهفجر ١٩٨٣، ص٢١٢). وظلت عرفية الأفعال الإنجازية أمراً أخلاقياً، أي العلاقة بين العرفية والمقصدية مع الأفعال الكلامية التي أحدثت نقاشاً مفصلاً وحاداً (انظر حول ذلك ٢ -٣ -٣). ووُضِع التراجع عن ثنائية منطوقات إخبارية ومنطوقات أدائية أيضاً موضع تساؤل من جوانب مختلفة (انظر حول ذلك أيضاً ٢ -٣ -٨). فإذا ما قبلت - على النقيض من ذلك - وعدت كل الأفعال الإنجازية أدائية فإن التفريق بين إخباري في مقابل أدائي يفقد مغزاه التصنيفي، ومع ذلك يُحافَظ على التفريق بين منطوقات أدائية صريحة وأولية (انظر جريفندورف ١٩٧٢، ص١٧١). ويظل غير واضح إلى حد بعيد أيضاً وضع العرفية بالنسبة للأفعال الإنجازية، ولاسيما أن أوستن بوجه خاص قد اقتصر على إجراءات مؤسسية واحتفالية (مثل: التعميد، والزواج، والرهان)، وتجرد إلى حد بعيد من الواقع الاجتماعي المعقد. ويمكن بالكاد أيضاً الإقرار باقتراح تصنيف الأفعال الكلامية بأنه أساس موحد للتصنيف (انظر بشكل نقدي فيهفجر ١٩٨٣، ص١٧٧، ص٢٢٨). وبرغم هذا العيب وعيوب أخرى في التفاصيل فإن نهج أوستن قد حفز تطور نظرية للأفعال الكلامية.

٢-٣-٣ إسهام سيرل

لقد وُسِّع ابتداء نهج أوستن في أعمال سيرل (وبخاصة في كتابه speech acts (أفعال الكلام)، بل وفي إسهامات أخرى أيضاً)، الذي يعد العالم الكلاسيكي الثاني لنظرية أفعال الكلام، وعبره وجدت نظرية أفعال الكلام مدخلاً إلى علم اللغة خاصة. وفي مقابل أوستن يجري تقسيماً معدلاً إلى حد ما للأفعال التي تُحقق في فعل كلامي انطلاقاً من أربع جمل كأمثلة (انظر سيرل ١٩٧٠، ص٢٢ وما بعدها):

[١٨٨] ١٥) سام يدخن بحكم العادة.

١٦) أيدخن سام بحكم العادة.

١٧) سام، دَخِّن بحكم العادة!

١٨) ليت سام يدخن بحكم العادة!

تتضمن كل الجمل الأربعة المرجع ذاته (إلى الموضوع «سام») والحمل ذاته (يدخن بحكم العادة)، ولكن ذلك يقع في منطوق الجمل في أفعال كلامية متباينة، تُوصَف من خلال أفعال إنجازية متباينة (التقرير، والسؤال، والأمر، والتمني). ويستنتج سيرل في ذلك أنه عند نطق كل جملة من الجمل الأمثلة ينجز المتكلم على الأقل ثلاثة أفعال مختلفة:

١) نطق المفردات (المورفيمات والجمل) بوصفه الفعل النطقي.

٢) الإحالة والحمل بوصفها الفعل القضوي.

٣) يقرر، يسأل، يأمر، يعد... الخ بوصف كل منها فعلاً إنجازياً.

ويضيف سيرل (متابعاً أوستن) إلى هذه الأفعال الثلاثة التي ينجزها المتكلم في فعل كلامي في وقت واحد، الفعل التأثيري بوصفه فعلاً رابعاً، ويفهم تحته أيضاً النتائج أو التأثيرات التي للأفعال الإنجازية في أفعال السامع وأفكاره وتصوراته... الخ، مثل: الإقناع أو الاقتناع من خلال الحجاج، والإنذار أو التخويف من خلال

التحذير (انظر سيرل ١٩٧٠، ص٢٥). ويمكن أن يُقابل بين الجوانب الجزئية لفعل كلام التي افترضها كل من أوستن وسيرل بصورة متباينة، على النحو الآتي (انظر أيضاً فوندرليش ١٩٧٢ ب، ص١٢٠):

	أوستن		سيرل	
نطق الأصوات اللغوية	فعل صوتي	فعل لفظي	فعل نطقي	
نطق المفردات في بنية نحوية	فعل بنائي			
نطق المفردات حول شيء ما	فعل قولي		فعل قضوي	فعل المرجع فعل الحمل
فعل كلامي مرتبط بالنطق	فعل إنجازي		فعل إنجازي	
تأثير متحقق بالفعل الكلامي	فعل تأثيري		فعل تأثيري	

[١٨٩] ويحاول سيرل أن ينشئ علاقة محكمة بين الأفعال الكلامية والجمل: فالشكل النحوي المميز لفعل إنجازي هو بالنسبة له الجملة التامة، وعلى النقيض من ذلك فالشكل النحوي المميز لفعل قضوي ليس إلا جزءاً من جملة (المحمولات للحمل، والمركبات الاسمية للمرجع). ومن ثم لا تستطيع أفعال قضوية أن ترد وحدها، بل باستمرار مع فعل إنجازي داخل فعل كلامي مركب فقط (انظر سيرل ١٩٧٠، ص٢٥، ٢٩). ولهذا السبب يفرق سيرل (١٩٧٠، ص٣٠) بين الفعل الإنجازي والمحتوى القضوي للفعل الإنجازي (ومما

يميزه أنه يمكن أن يفصل جملة فرعية – أن... – عن الجملة المركبة). وبينما لا يمكن أن ترد القضايا إلا داخل فعل إنجازي، توجد بوجه عام قضايا إنجازية بلا محتوى قضوي (مثل صور التعجب، نحو: هو راه (هتاف ابتهاج أو استحسان أو تشجيع)، وأخ (آه، يا، وا)!... الخ). ويتقدم سيرل (١٩٧٠، ص٣٠) خطوة أخرى، يُسقط فيها التفريق الدلالي بين محتوى قضوي ودور إنجازي على المستوى النحوي، ويفترض أنه تتوفر لإنجاز كلا الفعلين وسائل تعبير نمطية خاصة: مؤشرات قضوية، ومؤشرات إنجازية (انظر أيضاً سيرل ١٩٧٧، ص٤٣ وما بعدها). وفي حالات كثيرة يمكن أن يُفرَّق بين هذه المؤشرات على السطح:

١٩) أعدك، بأني سآتي في الموعد.

مؤشر إنجازي   مؤشر قضوي

ويدل المؤشر الإنجازي على أي دور إنجازي للمنطوق، وأي فعل إنجازي يحققه المتكلم عند نطق الجملة. ومن البديهي أنه توجد مؤشرات متباينة (مثل ترتيب المفردات، والنبر، والتنغيم، ووضع علامات الوقف، والصيغة الفعلية، والأفعال الأدائية)، وتلك المؤشرات التي لا تنبثق إلا من السياق، ولا يعبر عنها في الجملة ذاتها صراحةً، والصيغة العامة للأفعال الإنجازية هي بالنسبة F(p) (انظر سيرل ١٩٧٠، ص٣١) حيث إن F هو متغير لمؤشر الدور الإنجازي (illocutionary force indicating device = IFID) و (p) متغير لتعبيرات القضايا. إن سيرل ذاته لم يطور من ذلك نموذجاً نحوياً أدق، ولكن ربما طرح لغويون آخرون (مثل روس Ross) من ذلك «فرضيات الأداء» التي تركب «جملة أدائية علياً» في البنية النحوية العميقة (انظر بشكل أدق ١ -٥ -٤ -٣ -١ -٤).

وتمثل الفرضية الأساسية لسيرل أيضاً استكمالاً (انظر ١٩٧٠، ص١٦، ١٩٧٧، ص٤٠) وهي أن الكلام في لغة ما وتحقيق أفعال إنجازية مرتبط بذلك

«شكل من سلوك تحكمه قاعدة». ومن خلال هذا الفهم للكلام بأنه سلوك توجهه قاعدة، يتجاوز المفهوم الغامض إلى حد ما الذي استعمله أوستن (العرف)، وينشئ علاقة بمفهوم القاعدة، ولأن الكلام شكل للسلوك توجهه قاعدة، «فنظرية اللغة بالنسبة له...جزء من نظرية الفعل» (سيرل ١٩٧٠، ص١٧). والأعراف تحقيقات لقواعد (انظر سيرل ١٩٧٠، ص٤٠٩). ويفرق سيرل (١٩٧٠، ص٣٣، وما بعدها و١٩٧٧، ص٤١) بين نمطين من القواعد: قواعد تنظيمية regulative، تنظم أشكال السلوك [١٩٠] الموجودة من قبل أو مستقلة عن ذلك (مثل قواعد السلوك) وقواعد تأسيسية Konstitutive لا تنظم الأشكال القائمة للسلوك فقط، بل تُوجِد أو تُحدد أشكالاً جديدة للسلوك (مثل قواعد كرة القدم أو الشطرنج). وبينما تنظم القواعد التنظيمية نشاطاً قائماً من قبل، جريانه ليس متعلقاً بالقواعد، توجد (وتنظم) القواعد التأسيسية نشاطاً، جريانه متعلق منطقياً بالقواعد. وينطلق سيرل (١٩٧٠، ص٣٦ وما بعدها) من أن الكلام في لغة ما هو «أداء أفعال طبقاً لقواعد»، وأن البنية الدلالية في لغة ما هي تحقيق عرفي لقواعد تأسيسية قائمة عليه، وأن أفعال الكلام خاضعة لهذه القواعد التأسيسية: «الكلام بلغة ما هو مسألة أداء أفعال الكلام طبقاً لأنظمة قواعد تأسيسية» (سيرل ١٩٧٠، ص٣٨).

وينتج عن ذلك السؤال عن العلاقة بين المعنى (الدلالة) وأفعال الكلام، التي أجاب عنها سيرل (١٩٧٠، ص١٧) على النحو الآتي وهو أنه بالنسبة له لا يوجد مجالان دلاليان للبحث يمكن أن ينفصل بعضهما عن بعض (معاني الجمل وإنجاز أفعال الكلام)، لأن فعل الكلام المتحقق في منطوق جملة ما بوجه عام هو وظيفة معنى لجملة، ومن ثم فبحث معاني الجمل غير مختلف أساساً عن بحث أفعال الكلام. وكما أنه بالنسبة له جزء من معنى جملة ما أن منطوقه اللفظي مع هذا المعنى في سياق محدد تحقيقُ فعل كلامي معين، فإنه على العكس من ذلك أيضاً

جزء من الفعل الكلامي أن توجد جملة ممكنة، منطوقها في سياق محدد بفضل دلالتها يُكوِّن تحقيق الفعل الكلامي المَعْنِي. وبهذه الطريقة يصير لدى سيرل بداهة (خلافاً لأوستن) الدور (القوة) الإنجازي جزءاً من المعنى اللغوي، ويُقوِّض أيضاً التفريق الذي قام به أوستن بين اللفظ والإنجاز. ويرتكز مفهوم سيرل في ذلك بغير حق في الغالب على EPF «صيغ أدائية صريحة» (حين تكون هذه (الصيغ) غير موجودة فإن معنى الجملة لا يمكن على الإطلاق أن يعرف من المنطوق)، ويمحو الفروق الجوهرية بين معارف نحوية ومعارف أخرى (المغزى التواصلي)، ويهمل حالة أنه لبحث الدور الإنجازي يجب أن يراعي ما هو أبعد كثيراً من المعنى اللغوي، وأنه متعلق أساساً بسياقات فعلية وبملابسات الموقف (بشكل نقدي خاصة فيهفجر ١٩٨٣، ص٢٠٤، وموتش ١٩٨٤).

ويرتبط بذلك مفهوم المعنى meaning والسؤال عن أي دور للمقصد والعرف بالنسبة للأفعال الكلامية، وتبعاً لفرض أوستن عن عرفية الأفعال الإنجازية تطور نقاش مفصل: كان ستروسون Strawson (١٩٧٧ ن ص٢٣ وما بعدها) قد اعترض على أوستن بأنه توجد بوجه عام حالات لا يمكن أن يُرَد فيها الدور الإنجازي لمنطوق (إذا ما لم يُستنفد من خلال المعنى) إلى أعراف، وأن ما يعنيه المتكلم بمنطوقه (المعنى)، ويريد أن يقدمه ليُفهم [١٩١] لا يعبر عنه بوسائل عرفية إلا بشكل جزئي، ويرتكز في ذلك على مفهوم جريس Grice (١٩٧٧، ص٥٨) للمعنى، الذي يفهم تحت «المعنى» قصد المتكلم إلى تحقيق تأثير لدى السامع بمنطوقه، ويتوصل به السامع إلى معرفة المقصد. وخلافاً لمفهوم العرفية الغامض الذي لم يحدد تحديداً أدق إلا على يد لويس Lewis (١٩٧٥) (أُثبت فيه أن الأعراف لا تُرجَع إلى قواعد مصوغة بوضوح ولا إلى مجرد اتفاقات، بل تمثل معارف تُوجِّه فعل أعضاء جماعة لغوية ما) فإنه يُعاد لدى جريس ترويض مفهوم المقصد (منذ فيتجنشتاين حلت محل

مفهوم العرف إلى حد بعيد المساواة بين المعنى والاستعمال)، وتُرجع الدلالة أيضاً إلى «المعنى» (المقصد). وقد فرق جريس (١٩٧٧، ص٥٤) بين ما قاله المتكلم، وما ضمنه. بعض هذه التضمنيات عرفية (أي تضمن من خلال «المعنى») وبعضها غير عرفية (تخرج من مجال المعنى العرفي). ويطلق جريس (١٩٧٥، ص٤٥ وما بعدها، و١٩٨٠، ص١١١ وما بعدها) على هذه التضمينات غير العرفية «تضمنيات المحادثة»، وتتكون من مبدأ تعاوني عام (يسهم في الحديث حسبما يتطلب حال الحديث!)، وعدة معايير مميزة للمحادثة بالنظر إلى الكم (مثل: ألقِ محاضرتك مليئة بالمعلومات بقدر الإمكان!) والكيف (مثل: لا تَقُل إلا ما هو صدقٌ!)! والعلاقة (مثل: كن وثيق الصلة!) والكيفية (مثل: تجنب الإبهام والغموض! اختصر!) وبينما ينادي جريس بمفهوم قصدي للمعنى بقوة (على نحو ما نادى ميجل **Meggle** أيضاً ١٩٧٩أ، و١٩٧٩ب، ص١٠٧ وما بعدها) ويرجع المعنى إلى القصد، يتخذ ستروسون موقفاً وسطاً بين المقصدية والعرفية. وبالنسبة لسيرل أيضاً (١٩٧٠، ص٤٥) المعنى أكثر من المقصد، وهو في الوقت نفسه مسألة عرف (انظر أيضاً سيرل ١٩٧٧، ص٤٦) فالأفعال الكلامية لها خاصية أنها محددة قاعديًا، وقصدية أيضاً: فقول شيء يعني قول شيء بقصد إحداث تأثيرات معينة، وتُحدد هذه التأثيرات من خلال قواعد مرتبطة بالجمل المنطوقة (انظر سيرل ١٩٧٤، ص٢٩)، أما ما يخص مفهوم المعنى فإن سيرل ينطلق من تحديد جريس له (لأنه يُنشئ صلة بمفهوم القصد)، ولكنه يعده غير كاف لأنه يمحو التفريق بين إنجازي وتأثيري، ولا يمكنه فضلاً عن ذلك أن يوضح ما مقدار أن يكون المعنى مسألة أعراف أو قواعد. وأراد سيرل بدلاً من ذلك (انظر ١٩٧٠، ص٤٢ وما بعدها و١٩٧٧، ص٤٤ و ما بعدها) أن يُفرق بوضوح بين «معنى» بمفهوم مزدوج: فمن جهة نقول عن أصوات يعبر بها عند تحقيق فعل كلامي، أن لها معنى، ومن جهة أخرى يُقال عن المتكلم أنه يعني شيئاً ما بهذه

الأصوات. إن الأمر يتعلق بالتفريق بين «أن يعني شخص ما شيئاً بما يقول»، وبين: أن ما يقوله شخص ما له معنى في اللغة حقاً». وبعبارة أخرى: بين ما يعنيه (= يقصده) متكلم ما، وبين ما تعني (= تدل عليه) الكلمات المنطوقة. ويصور سيرل هذا [١٩٢] الفرق بموقف جندي أمريكي، تأسره القوات الإيطالية، ولكنه يريد أن يدعي أنه ضابط ألماني حتى يطلق سراحه. ولما كان لا يجيد الألمانية، ولا الإيطالية، فقد توجَّه إلى أحد الإيطاليين بهذه الجملة: «أتعرف الأرض التي يزهر فيها الليمون؟» (يتذكرها من أيام الدراسة). وهكذا فهو يقصد (بمفهوم جريس) تأثيراً معيناً، وهو أن الإيطاليين ينبغي أن يظنوا أنه ضابط ألماني. إنه يريد أن يحدث هذا الأثر من خلال فهم الإيطاليين قصده، ولكن لا ينتج عن ذلك أن: «أتعرف الأرض...» تعني في اللغة «أنا ضابط ألماني»، ولا أيضاً أن الأمريكي يعني ذلك تماماً. ومن ثم فالمعنى بالنسبة لسيرل (١٩٧٧، ص٤٦) أكثر من «مسألة قصد»، إنه إذن مسألة عرف». ويعد اختزال الأفعال الكلامية في مقاصد المتكلم، والآثار المترتبة عليها (أي إعادة بناء المقاصد من خلال السامع) الجانب الذاتي فقط من التواصل، ولا ينتج جانبه الموضوعي (أو: المشترك بين أشخاص مختلفين) إلا من علاقات تفاعل واقعية، تحدد المجرى اللاحق للتواصل. (انظر حول ذلك فوندرليش ١٩٧٢ب، ص١٤٢).

ويشمل هذا الاتجاه أيضاً محاولات سيرل (١٩٧٠، ص٥٧ وما بعدها) – من خلال مثال الوعد – للكشف عن الشروط التي يمكن بها أن يُحقّق فعل كلامي بنجاح. هذه الشروط تختص بالعلاقة بين منطوقات لغوية والموقف التواصلي الذي يمكن فيه أن تعد المنطوقات أفعالاً موفقة. وبالنسبة للوعد يطور تلك الشروط التسعة: شروط دخل وخرج عادية (مثل: لغة مشتركة وتفاعل واع)، ومنطوق القضية (الذي يُفصّل عن بقية الفعل الكلامي)، والعلاقة بفعل مستقبلي في القضية (إذ لا يمكن أن يتعلق الوعد بالماضي)، وإمكانية تمني الشريك الفعلَ، وحتمية الفعل

(فلا جدوى من الوعد بشيء لا يُتوقَّع بأية حال) وقصد تحقيق ا لفعل (المتكلم ينوي، ويكون قادراً على تنفيذ ما وعد به)، والقيام بالتزام (مع الوعد) وقصد توليد تأثير إنجازي لدى الشريك على أساس معرفته بمعنى الجملة (ينبغي أن يعرف السامع قصد المتكلم) والقواعد الدلالية «للهجة» (أي حقيقة أن الجملة المنطوقة لتحقيق الفعل ترتكز على القواعد الدلالية للغة). ويستنبط سيرل (١٩٧٠، ص٦٢ وما بعدها) من هذه الشروط لتحقيق وعد ناجح قواعد IFID أيضاً: قاعدة المحتوى القضوي، وقاعدة التمهيد، وقاعدة الإخلاص، والقاعدة الأساسية (مع الوعد الالتزام بتنفيذ الفعل الذي وُعد به).

وقد أجرى سيرل أيضاً (١٩٧٣، ص١١٧، و١٩٧٦، و١٩٨٠أ، ص٢٨ وما بعدها) – متجاوزاً أوستن – تصنيفاً لأفعال الكلام، يرتكز على معايير أدق، ولاسيما القصد الإنجازي (هدف الفعل الكلامي)، وكذلك اتجاه مناسبة الفعل الكلامي (اتجاه مطابقة [١٩٣] بين العالم والمفردات) والموقف النفسي للمتكلم، المعبر عنه في فعل كلامي (مثل: ظن، وأمنية، ومقصد وغير ذلك)، وأفضى إلى خمسة أنماط للأفعال الكلامية (انظر حول ذلك أيضاً فيهفجر ١٩٨٣، ص٢٢٩ وما بعدها)(*)

١) الإخبارات **Repräsentativa = Assertives**

(مثل: التقريرات، وأوجه الزعم (الأقوال)، والتنبؤات وأوجه الوصف).

٢) التوجيهيات **Direktiva = Directives**.

(*) أقام تقسيمه على أسس منهجية ثلاثة ورد ذكرها في الأبعاد (١٢ - بعداً ذكرها د. نحلة في مقاله السابق ذكره مفصلة من ص١٧٤ : ١٧٦) التي يختلف بها كل فعل إنجازي عن الآخر، ونص على أنها أهم هذه الأبعاد جميعاً ، وأنه سيبني عليها تصنيفه للأفعال الإنجازية ، وهي : (الغرض الإنجازي ، واتجاه المطابقة ، وشرط الإخلاص).

(مثـل: الأمـاني، والطلبـات، والأوامـر، وأشـكال الرجـاء، والإرشـادات، والنصائح).

٣) الالتزاميات Kommissiva = Commissives.

(مثل: الوعود، والتعهدات، والتهديدات، والرهانات، والعقود).

٤) التعبيريات Expressiva = Expressives

(مثل: الشكر، والتهنئة، والاعتذارات، والتعزية).

٥) الإعلانيات Deklarativa = Declarations

(مثل: عقد الزواج، والإهداء، والتعيين، وإعلان الحرب، والإخطار، والفصل – مرتبطة في الغالب بالمؤسسات).

مع (١) تعرض حالة (واقعة) ما، ومع (٢) يريد المتكلم أن يحمل السامع على فعل (عمل) شيء ما، ومع (٣) يُلزم المتكلم نفسَه (يتعهد) بفعل في المستقبل، ومع (٤) يعبر المتكلم عن موقفه النفسي من الحالة (الواقعة) المتضمنة في المحتوى القضوي، ومع (٥) ينبغي أن يُنشأ اتفاق (مطابقة) بين المحتوى القضوي والواقع (العالم الخارجي).

٢-٣-٤ انتظام الأفعال الكلامية في ترابطات فعلية لدى فوندرليش وآخرين

أزكى فوندرليش وماس ومساعدوهما نقاشاً واسعاً حول نظرية الفعل الكلامي في إثر أوستن وسيرل وآخرين، بادئين بالمجلدين الجامعين «البراجماتية اللغوية» (فوندرليش ١٩٧٢)، و«البراجماتية والفعل اللغوي» (ماس/ فوندرليش ١٩٧٢) – اللذين كان لهما بداية طبيعة التلقي في الغالب – وموجهين إلى إسهامات كثيرة ذات طبيعة تواصلية (باختصار لدى فوندرليش خاصة ١٩٧٦). ومما يميز هذا التواصل تضمين أفعال الكلام في ترابطات (سياقات) فعلية للتفاعل الإنساني وفي

حاجات اجتماعية (انظر فوندرليش ١٩٧٦، ص٧) بعلة (بحجة) أن المنطوق اللغوي يجب أن يفهم على أنه فعل كلامي تبادلي، على أنه جريان الفعل في إطار سياق مقدم (فوندرليش ١٩٧٢ب، ص١١٧). وبينما يوضح سيرل الأفعال الكلامية إلى حد بعيد من الجملة، حيث يبالغ في تقدير دور المؤشرات (وبخاصة للصيغ الأدائية الصريحة) ويهون من دور الأحوال (الظروف) (التي تنجز في إطارها الأفعال اللغوية)، فإن الأمر لدى فوندرليش (انظر ١٩٧٢ب، ص٥١ وما بعدها) يتعلق بسياق أوسع للفعل والعمل، تقع فيه الأفعال الكلامية، بارتباطها باهتمامات المتكلم. ويستنتج من ذلك مهمة أوسع للغاية لعلم اللغة، يجب أن يهتم بتحليل سياقات التواصل ونقدها، وإجراءات التفاعل والوعي اللغوي في المجتمعات الإنسانية المختلفة [١٩٤] (فوندرليش ١٩٧٦، ص١٣). ويفهم في ذلك تحت التواصل استعمالَ اللغة للفهم (للإفهام)، ثم يتحدث عن التفاعل حين يُتضمن التواصل أو تصاحبه أنشطة مادية موجهة إلى شخص آخر (مثل مناولة فنجان شاي، ولكن ليس بَرْيَ قلم رصاص). إن أشكال التواصل / أشكال التفاعل، بالنسبة لفوندرليش (١٩٧٦، ص١٧) «عمليات اجتماعية ينتجها، ويفسرها باستمرار المشاركون فيها». وتنتج علاقة الأفعال الكلامية (أو الأفعال اللغوية) بالأفعال عن وظائف الأفعال اللغوية التي يمكن أن يحل محلها أفعال مادية (مثل الوعد) أو أن تُعِد أفعالاً مادية مستقبلية (مثل الخطة) أو تفسر أفعالاً مادية ماضية (مثل الاستفهام)، أو أن ترشد إلى أفعال مادية (مثل التوضيح) أو تنشئ وقائع اجتماعية (مثل الانتخاب) (انظر فوندرليش ١٩٧٦، ص٢٣).

ويتناول فوندرليش (١٩٧٢أ، ص١١ وما بعدها) من جديد مشكلة عرفية الأفعال الكلامية (منذ منتصف السبعينيات يُستخدم بدلاً من «فعل كلامي»، و«حدث كلامي» بازدياد مصطلح «فعل لغوي»، دون أن يُجرَى تمييز واضح وصريح، وفي المراجع الإنجليزية اللغة يطابقها على أية حال «speechacts» فقط – انظر حول

ذلك فوندرليش ١٩٧٦، ص٢٢، وسوكلاند ١٩٨٠، ص٦). ويفرق بين مستويين لعرفية اللغة: عرفية نحوية (تكمن في إلحاق دلالات بتأليفات صوتية)، وعرفية تواصلية (مقدمة من خلال الفعل) (علاقات بين شروط أو نتائج تواصلية وأشكال المنطوق). ويرى السؤال المحوري لعلم اللغة في توضيح «كيف يتعلق كلا المستويين للعرفية بعضهما ببعض، وبشكل أدق: كيف تجد القواعد النحوية مدخلاً ومراعاة في شروط الأفعال الكلامية وقواعدها (فوندرليش ١٩٧٢أ، ص١٥)، لدراسة العلاقات بين أنماط المنطوق وأنماط السياق (فوندرليش ١٩٧٢ب، ص١٢٣). ولا يوجد في الواقع بين أشكال المنطوق والأفعال الكلامية، أي تطابق واضح، بحيث لا يمكن أن تُثبَّت عرفية الأفعال الكلامية بالاستعمال الممكن للصيغ الأدائية الصريحة EPF (لأن الاستعمال - النادر نسبياً - لصيغة أدائية صريحة لا يحدد باستمرار بشكل واضح الوظيفة التواصلية لمنطوق) مثل:

٢٠) أسألك هل تستطيع أن تغلق أخيراً النافذة.

(طلب أكثر من كونه استفهاماً).

بل يمكن في سياق محدد للموقف أن تكون لمنطوقات مختلفة الوظيفةُ التواصلية (أو الإنجازية) ذاتها (انظر فوندرليش ١٩٧٢ب، ص١٢٣ وما بعدها):

٢١) مونيكا: أغلقي النافذة!

٢٢) مونيكا، هل تغلقين النافذة؟

[١٩٥] ٢٣) مونيكاً، أتستطيعين إغلاق النافذة؟

٢٤) مونيكا، تستطيعين إغلاق النافذة.

٢٥) مونيكاً، ثمة تيار (هواء).

وبرغم أنه في كل الحالات المذكورة يُقصَد طلب بإغلاق النافذة، فإن هذا الطلب يُحقَّق في أشكال متباينة للمنطوق (تارة جملة طلب، وتارة ثانية جملة

استفهام، وتارة ثالثة جملة خبرية). وهكذا فالطبيعة الشكلية للجمل لا تحدد بعد: أي وظيفة (إنجازية) يمكن أن تكون للجملة، حين تنطق. وعلى النقيض من ذلك يمكن أن تنطق الجملة ذاتها في مواقف متباينة مع وظيفة تواصلية مختلفة.

٢٦) هل ترغب في الجلوس؟

يمكن أن توضح الوظيفة المختلفة من خلال «مؤشر إنجازي»، ويشار من خلال ذلك إلى الفعل الكلامي المقصود بشكل واضح:

٢٦) + من فضلك: طلب.

٢٦) + ما هذا (نانو)؟: تعبير الدهشة.

٢٦) + من فضلك، أو: استياء عبر الضيق.

(انظر فوندرليش ١٩٧٢ ب، ص ١٢٦، وما بعدها، وفوندرليش ١٩٧٢أ، ص١٨). ومع ذلك لا يجوز أن يستنتج من عدم التطابق بين شكل المنطوق والفعل الكلامي أن كل جملة يمكن أن يكون لها وظائف كثيرة واعتباطية بصورة لا نهائية، لا تتبع إلا سياق المنطوق، بل توجد إلى جانب القواعد النحوية أيضاً، قواعد تقرر العلاقة بين جملة منطوقة وسياقات الفعل.

ومن المفهوم أنه في نظرية الفعل الكلامي التي تريد إيضاح هذه العلاقة تقع الأفعال الأدائية في بؤرة خاصة للاهتمام، إذ إنها وسيلة قد تشكلت ذاتياً في اللغة، لتعين بدقة الأفعال الكلامية المحتملة (انظر فوندرليش ١٩٧٢ب، ص١٣٠ وما بعدها).

← ٢١أ) مونيكا، أطلب منك أن تغلقي النافذة.

ولا تتضمن تلك المنطوقات الأدائية الصريحة الفعل الأدائي ذاته فقط (يطلب، بل المؤشر أن... أيضاً، الذي يمكن عادة أن يضاف في تلك المنطوقات الأدائية، التي لها عادة الأبنية:

٢٧) مضارع مرفوع مبني للمعلوم مسند إلى المتكلم – مخاطب – أن (بأن...) + جملة. أو

٢٨) Es ist / wird Partizip II-S (مضارع مبني للمجهول مسند إلى ضمير الشأن – جملة).

يُمنع (ممنوع) المشي على النجيلة.

وفي الواقع لا يمكن أن يعد «أن» (بأن)... في كل حال مؤشراً كافياً لمنطوق أدائي:

٢٩) أعيد إليك بذلك الكتاب.

[١٩٦] ولما لم ينجز مع (٢٩) فعل الإعطاء ذاته (على نحو ما كان مع (٢١أ) فعل الطلب)، بل إنه يواكب فقط، فإن الأمر لا يتعلق بمنطوق أدائي، بل بمنطوق واصف (إخباري) ويجري الأمر أحياناً أيضاً حول منطوق واصف، حين تستخدم أفعال أدائية، في الواقع ليست في إطار الشروط المذكورة في (٢٧)، و(٢٨)، قارن:

٣٠) بيتر يعدها، أنه آت. (إخباري).

٣١) بيتر وعدها، أنه آت. (إخباري).

٣٢) أعدك، بأني آت. (أدائي).

٣٣) وعدتك، أني آت. (إخباري).

حتى في إطار التزام واسع بالشروط المذكورة في (٢٧) و (٢٨) توجد أفعال أدائية (متفرقة)، لا ينجز بمنطوقها الفعل الذي يُعيَّن معها (انظر فوندرليش ١٩٧٢أ، ص١٧).

٣٧) أنصحك أن تخرس. (تهديد، وليس نصيحة).

ومن المميز أنه في (٣٠)، (٣١)، (٣٣)، و(٣٤) لا يمكن أن يضاف hiermit (بأن)(*) [لأن الفعل في (٣٢) فقط فعل أدائي].

ولأن العلاقات بين أشكال المنطوق والأفعال الكلامية ليست ذات طبيعة مباشرة فإن فوندرليش (١٩٧٢ب، ص٢٧٩ وما بعدها) يعترض على محاولات جعل الوقائع البراجماتية نحوية (مثلاً من خلال وضع الجمل الأدائية في البنية النحوية العميقة، كما هي الحال لدى روس — انظر حول ذلك ١ -٥ -٤ -٣ -١ -٣) أو (من خلال الاقتصار على دراسة دلالة الأفعال الأدائية) جعلها دلالية (انظر أيضاً هلبش ١٩٧٩أ، ص٢٩ وما بعدها). ومن ثم فإن ذلك الاختزال للأفعال الكلامية في النحو و/أو الدلالة ليس مقبولاً، لأنه يشترط الفرض (المشكوك فيه) وهو أن علاقات المتكلم — السامع الموجهة براجماتياً يمكن باستمرار أن توصف بوضوح أيضاً من خلال تعبيرات أدائية، لأنه لنجاح فعل كلامي (بوصفه فعلاً مشتركاً بين أشخاص عدة) ليس الشرط الأول فقط، وهو أنه يُفهَم (أي يُعاد بناء قصد المتكلم بشكل صحيح من قبل السامع)، بل الشرط الثاني أيضاً، وهو أن يُقبل من المتكلم. ويفرق فوندرليش (١٩٧٦، ص٥٨، وص١١٠ وما بعدها) فيما بعد — خلافاً لأوستن وسيرل — بين نجاح أو توفيق الأفعال الكلامية، وتحقق موفق Erfolgreich – Sein (مدرك بشكل أوسع) للأفعال الكلامية: فالفعل الكلامي يكون موفقاً أو غير موفق (ناجحاً أو غير ناجح) بالنظر إلى أفعال كلامية مقصودة محددة (هذه علاقة بين فعل المنطوق وفعل كلامي)، ويكون الفعل الكلامي موفقاً erfolgreich حين

(*) يلزم هنا أن نوضح أن أوستن قد أشار إلى أن الفعل الأدائي يصح أن تستخدم معه كلمة hierby (في الألمانية: hiermit)، أما الفعل غير الأدائي فلا يصح أن تستخدم معه هذه الكلمة، وهو ما أطلق عليه الباحثون من بعد: hierby test.

تُحقق شروط التفاعل التي أدخلها في السياق التالي للتفاعل، ولا يتأكد أن فعلاً كلامياً كان موفقاً أو غير موفق إلا بعد تَحَقُّقه، في الواقعة اللاحقة للفعل الكلامي (في سلوك السامع) من خلال دور الفعل الكلامي في أثناء التفاعل.

[١٩٧] ويفترض فوندرليش (١٩٧٦، ص٢٦، وص١١٦) أنماطًا (درجات) مختلفة لتوفيق أفعال الكلام التي يتبع منها الفهم والقبول موقف التفاعل المباشر، ومع ذلك لا يوجد تحقق شروط التفاعل باستمرار إلا في الواقعة اللاحقة للفعل الكلامي.

ويرتبط بذلك ضرورة تحليل تفاعلي، وتحليل مقصدي أيضاً للأفعال الكلامية. وفي نهج فوندرليش (١٩٧٦، ص٦٠) تُوصَف أفعال الكلام أساساً بالنسبة إلى شروط التفاعل، وليس بالنسبة إلى مقاصد المتكلمين، لأنها تُحَدد من البداية بالنسبة لتتابع التفاعل الذي لا يمكن أن يُضاف إلى أفعال الكلام المستقلة من قبل (مع مقاصدها) بوصفه زيادة ثانوية فقط. إن نهج التفاعل يبدو له أشمل من نهج المقصد، ليس فقط لأن عدداً من أفعال الكلام (ولاسيما ذات الطبيعة المؤسسية) منفكة الصلة إلى حد ما عن المقاصد، بل لأن نهج المقصد (كما هو محدد إلى الآن في نظرية الفعل الكلامي إلى حد بعيد) لا يراعي إلا العوامل الذاتية للأشخاص المتكلمين المشاركين فيه، ولا يراعي العوامل الموضوعية للموقف والتفاعل التي تعد أساساً لها. والمقاصد بوصفها مواقف المتكلم، ما يريد أن يحققه بفعله مرتبطةً دائماً بمخططات محددة للفعل (انظر فوندرليش ١٩٧٦، ص٥٧، وص٩٦). والتواصل ليس تبادلاً للمقاصد، وتبادلاً لمضامين لغوية فحسب (وهو كذلك أيضاً)، بل هو بوجه خاص «إنشاء علاقات بين طرفين، وهذه تحدد ما يمكن أن يُسمى «مستوى الفهم» الذي منه «تظفر المقاصد والمضامين أولاً أيضاً بمغزاها الواقعي في سياقات الفعل» (فوندرليش ١٩٧٢ب، ص١١٧). وبذلك يكون

المعيار الحاسم لتحديد فعل كلامي هو هدفه الاجتماعي بالنسبة لسياقات الفعل الذي يجب ألا يُخلَط بقصد المشاركين الذين يرغبون في تحقيق هذا الهدف (أو هدف آخر) (انظر فوندرليش ١٩٧٦، ص٢٧). ونتيجة لذلك ينبغي أن تُفَسر المنطوقات اللغوية «بالنظر إلى موقف المنطوق الذي أنجزت فيه، بأنها أفعال مميزة» (فوندرليش ١٩٧٦، ص٣١). ويطابق ذلك أيضاً – في مجال فرعي عملي – التفريق الموفق بين مواقف الاستفهام (التي لا يجب حتماً إلى تؤدي فعل استفهام) وأفعال الاستفهام (التي لا يجب حتماً أن تنجز في مخطط فعلي لجملة استفهام)، وجمل الاستفهام التي لا يعرض منطوقها حتماً فعل استفهام (انظر فوندرليش ١٩٧٦، ص١٨١).

ويعد فوندرليش (١٩٧٦، ص١١، وص١١٩) من معنى الجمل أن المرء يمكن أن ينجز معها أفعالاً لغوية، وينظر إلى نظرية الفعل الكلامي على أنها توسيع لنظرية المعنى في لغات طبيعية، ونتيجة لذلك رفض أيضاً مطابقة بين نظرية الفعل الكلامي والبراجماتية. ولما كان علم الدلالة يُعنَى بمعنى الجمل التي تجرد من كل سياق، وكانت البراجماتية تعني بالجمل في سياقات (انظر حول ذلك فوندرليش ١٩٨٠، ص٣٠٣ وما بعدها)، فإنه يجب على الأقل أن يكون في الإمكان أن تُدرك بعض أفعال كلامية أساسية (مثل الطلب والاستفهام) في إطار [١٩٨] علم دلالة موسع، في حين لا يمكن أن تُفَسر أنماط أخرى (مثل النصائح والتحذيرات) إلا براجماتياً. وبالنسبة له يكمن هدف منطوقات لغوية؛ هو جزء من معاني هذه المنطوقات... في المقام الأول في الربط بأفعال أخرى (فوندرليش ١٩٧٦، ص٣١). ومن ثم لا يكون التفريق بين الإنجاز والمحتوى القضوي مطابقاً للتفريق بين البراجماتية وعلم الدلالة (١٩٧٦، ٢٧). ومن معنى الجملة في رأي فوندرليش (١٩٧٦، ٧٦) جزءان

دائماً: محتوى قضوي، يتعلق بواقعة محددة، ونمط فعل كلامي، يعني أي فعل كلامي يمكن بالنسبة لهذا المحتوى القضوي أن يتحقق في سياق محايد.

وعلى مستوى دلالي يفرق فوندرليش (١٩٧٦، ص٥٤ وما بعدها، وص٧٧ وما بعدها) بين ثمانية أنماط إنجازية، أي أنماط من أفعال الكلام. ويعد معياراً لهذا التفريق موقع الأفعال الكلامية من شروط تفاعل ضرورية بوجه عام:

١) موجه **Direktiv** (صور الطلب، والرجاء، والأوامر، والإرشادات وغيرها).

٢) تعهدي **Commissiv** (الوعود، والإعلانات، والتهديدات).

٣) استفهامي **Erotetisch** (الأسئلة).

٤) إخباري **Repräsentativ** (أوجه الزعم (الأقوال)، والتقريرات والأخبار وغيرها).

٥) إرضائي **Satisfaktiv** (الاعتذارات، وصور الشكر، والتعليلات. والإجابات وغيرها).

٦) تراجعي **Retraktiv** (سحب وعد، تصحيح زعم، إجازات).

٧) إعلان **Deklaration** (تسميات، وتحديدات، وتعيينات).

٨) ندائي **Vokativ** (مكالمات، ونداءات، ومخاطبات).

ويستمر في تفسير اللغة انطلاقاً من الفعل، ومن الموقف ومن العمل ماس Maas (١٩٧٢أ، ص١٩٢ وما بعدها)، فهو يطور طرائق في «نظرية الفعل اللغوي» (١٩٧٢أ، ص٢٤٩ وما بعدها)؛ يريد أن يحرر اللغة من ماديتها (بوصفها انعكاساً لتجسيد العمل) وأن يدركها بوصفها «أفعالاً منسابة». ولذلك لا يجوز أن يُسْتَقل بالأفعال الكلامية أيضاً في مقابل موقف الفعل لأنها لم تعد تفهم على أنها فعل في جدل معين مع الموقف الاجتماعي (انظر ماس ١٩٧٢أ، ص٢٦٩). وقابل ماس (١٩٧٢ب، ص٢٩٤) أيضاً بين تصوره لنظرية الفعل اللغوي وتصوره لنظرية الفعل الكلامي:

فبينما تنطلق نظرية الفعل الكلامي في الغالب من المقاصد الذاتية، تنطلق نظرية الفعل بداهية من الموقف الاجتماعي، تنطلق نظرية الفعل الكلامي من استقلال للغة، بحيث تتطلب منطوقات (مستقلة) الفهم أولاً، ولا تتيح قيود الفعل (مثل القبول) إلا بعد ذلك — في خطوة تالية. وعلى العكس من ذلك تريد نظرية الفعل ألا تدرك اللغة من البداية على أنها شيء مستقل، بل نتيجة لإنجاز «استقلال» (وتجسيد لا مبرر له) لأفعال منسابة.

[١٩٩] ويفضي ذلك القلب لعلاقة التأسيس إلى أن يصير المتكلمون بوضوح عناصر أساسية Aktante، وأن تفهم اللغة على أنها شكل للفعل بينهم، وأن يدرك الكلام جزءاً من الفعل، وشكلاً للتعامل الإنساني (داخل «فعل مركب») (إيليش / ريهباين ١٩٧٢، ص٢٠٩، وانظر أيضاً ريهباين ١٩٧٧). ويقدم ايليش / ريهباين مثالاً مصوراً لإيضاح أفعال لغوية بناء على سياقات التفاعل الاجتماعي، يقوم فيه بتحليل تفاعل المؤسسة الاجتماعية «مطعم» (١٩٧٢، ٢١٠ وما بعدها، و٢١٧ وما بعدها). وفي ذلك تُجزَّأ — بناء على خلفية سياق اجتماعي موسع — مجريات الفعل إلى وحدات الفعل الأساسية والأصغر (مثل: الإحساس بالجوع — التفكير — اختيار المطعم — دخول المطعم — البحث عن مكان — العثور على مكان — أخذ المكان — الانتظار — الرغبة في الحصول على قائمة الطعام — الانتظار — سؤال النادل عن قائمة الطعام...) ويمكن أن تُفَرع وحدات النشاط أو خطوات الفعل الأساسية هذه (قياساً على أبنية مفهومية مشابهة، كما ذكر وحدات براجماتية، مثل وحدة صوتية أو وحدة صرفية) وفق الأشخاص الفرادى المشاركين في العملية (بوصفهم متفاعلين) في شكل مخططات للبنية (وحدات فعل Praxeogrammen) وتصور المجرى المطابق للنشاط (انظر: ايليش / ريهباين، ١٩٧٢، ص٢٢٤ وما بعدها). وبهذه الطريقة

يُكشَف عن مواقف محددة للفعل، تُختزن فيها أفعال كلامية (بوصفها أجزاء من ترابطات أشمل) وتُستنبط منها آخر الأمر قيود استعمالٍ وسائل لغوية أيضاً.

٢-٣-٥ أفعال كلامية غير مباشرة

يرتبط بالعلاقة المباشرة بين شكل المنطوق (على السطح) والوظيفة الإنجازية (أي الفعل الكلامي المتحقق) أيضاً التفريق الواقع في نظرية الفعل الكلامي، والذي نُوقش كثيراً من خلال جوانب متعددة بين أفعال كلامية مباشرة وأفعال كلامية غير مباشرة. ولقد أشار سيرل (١٩٧٥، ص٥٩ وما بعدها، و١٩٨٠ب، ص١٢٧ وما بعدها) إلى أنه توجد إلى جانب حالات بسيطة (ينطق فيها متكلم جملة، يقصد بها بدقة وحرفياً ما يقول) أفعال كلامية غير مباشرة أيضاً، بها يقول المتكلم شيئاً، ويقصد هذا الشيء وشيئاً آخر أيضاً، ومعها يُنجز فعل إنجازي بشكل مباشر من خلال أداء آخر:

٣٥) هل يمكنك أن تناولني الملح من فضلك؟

(قيل كاستفهام ويُقصد به طلب).

ومع هذه الحالات التي لا يتطابق فيها نمط الإنجاز المعبر عنه لغوياً (المؤشر) مع الهدف الحقيقي للمتكلم تنتج مشكلة، كيف يكون ممكناً للمتكلم أن يقول شيئاً، ويقصد شيئاً آخر (أيضاً)، وكيف يستطيع السامع بوجه خاص أن يفهم [٢٠٠] ما يقصد المتكلم. انطلق سيرل من المثال الآتي (١٩٧٥، ٦١ وما بعدها، ١٩٨٠ب، ١٢٩ وما بعدها):

٣٦) أ: لنذهب مساء اليوم إلى السينما.

٣٧) ب: يجب أن أستعد لامتحان.

وفرَّق بين فعل إنجازي «أوَّلي» (غير حرفي) (٣٧) (رفض اقتراح) وفعلٍ إنجازي «ثانوي» (حرفي) (٣٧) (تقرير)، وافترض أن ب يحقق فعلاً إنجازياً أولياً بمساعدة فعل إنجازي ثانوي. أما أن (٣٧) لا يفهمها السامع على أنها تقرير، بل رفض، وأن الإنجاز الأولى يستنبط من الإنجاز الثانوي، فيرجع إلى عشر خطوات للفهم، تمثل استراتيجية، تؤدي فيها مبادئ المحادثة بمفهوم جريس (في مثالنا مبدأ وثاقة، إذ لا يمكن أن يكون التقرير إجابة وثيقة الصلة) واستراتيجيات الاستدلال والمعارف الخلفية وغيرها دوراً خاصاً. وبهذه الطريقة يتضمن لدى سيرل المعنى غير المباشر المعنى الحرفي (ولكن ليس العكس).

ويناقش سيرل (١٩٧٥، ص٦٥ وما بعدها، و١٩٨٠ب، وما بعدها) أيضاً حالات كثيرة أخرى للأفعال الكلامية غير المباشرة، وبخاصة تلك التي من نمط (٣٥) أيضاً، التي لا يجوز للمرء أن يفترض معها دوراً إنجازياً «الطلب» بوصفه جزءاً من المعنى، ولا يجوز أيضاً أن ينطلق من غموض في السياق. إن الأمر على الأرجح يتعلق بأن المرء لا يستطيع دائماً أن يستنتج مما تقصد الجملة (= ما تعني)، ما يعني (= يقصد) المتكلم بمنطوقه، وأن المتكلم لا يعني فقط ما يقول، بل أكثر من ذلك، وأنه مع الأفعال الكلامية غير المباشرة من هذا النمط لا يضاف إلى المعنى الحرفي (الذي يظل باقياً) أي معنى إضافي أو معنى – جملة مختلف عنه، بل معنى إضافي للمتكلم. وهكذا يعبر مع الطلب عن معنى حرفي في الوقت نفسه أو: يعبر المتكلم عن الطلب من خلال (بمساعدة) استفهام. ويفهم السامع المنطوقَ بوصفه طلباً بناءً على استراتيجيات الفهم التي افترضها سيرل (انظر سيرل ١٩٧٥، ص٧٠ وما بعدها، و١٩٨٠ب، ص١٣٨ وما بعدها).

وفرق أيريش / زايله (١٩٧٢، ص٢٥٥ وما بعدها) من موقف آخر أفعالاً كلامية مباشرة عن أفعال كلامية – غير مباشرة. وميزا كذا داخل الأفعال الكلامية غير المباشرة بين أفعال كلامية غير مباشرة وأفعال كلامية ضمنية. والأفعال الكلامية المباشرة هي تلك المنطوقات للجمل، التي تحقق الوظيفة الخاصة بها (مثل الزعم (القول)، والسؤال، والطلب) من خلال ملازم نحوي للوظيفة (جملة القول، وجملة السؤال، وجملة الطلب) أو من خلال فعل أدائي مطابق أو مؤشر آخر مُخصِّص هذه الوظيفة. ويكون الفعل الكلامي على العكس من ذلك غير مباشر حين يوجد تفكك بين الوظيفة التواصلية المقصودة ونمط الجملة للمنطوق أو فعل أدائي متضمن فيه أو مؤشر إنجازي آخر، أو حين يوجد تفكك بين القضية المقصودة والشكل الحرفي [٢٠١] للمنطوق... (ايريش / زايله ١٩٧٢، ص٢٥٦)، ولا يوجد فعل كلامي غير مباشر مثلاً إلا حين يدعو شخص أ شخصاً ب، ويقبل ب الدعوة، ويقول:

٣٨) آمل أن تكون لديك بيرة في الثلاجة.

يعبر ب بشكل مباشر وصريح عن أمل فقط، ومع ذلك فهو يوجه بشكل غير مباشر إلى أ طلباً بأن يقدم له بيرة – بشكل غير مباشر، لأنه من الممكن أن يُخرَق بطلب مباشر عرفٌ اجتماعي (انظر ايريش / زايله ١٩٧٢، ص٢٥٧ وما بعدها)

ويوجد فعل كلامي ضمني مثلاً في:

٣٩) أ: ألديك رغبة أن تأتي إلي غداً؟

ب: نعم، للعشاء.

٤٠) أ: لم يعد لدي بنزين.

ب: تأتي بعد قليل في الشارع يميناً محطة بنزين.

وفي (٣٩) يُعبِّر بالموافقة الصريحة من خلال تخصيصها عن طلب غير مباشر وضمني في الوقت ذاته، وفي (٤٠) تقع إجابة عن سؤال لم يطرح صراحة. وتتطلب الأفعال الكلامية المباشرة كثير اهتمام أيضاً، لأن الأفعال الكلامية «عادة» يعبر عنها بشكل غير مباشر؛ بشكل غير مباشر أشيع مما هو بشكل مباشر، لأن أفعالاً كلامية ترسخت بقوة مؤسسياً فقط (مثل التعميد، والتعيين، والتوكيل) تلتزم بإمكانية غير المباشرة، ونتيجة لذلك يزداد احتمال أفعال كلامية غير مباشرة مع مؤسساتيه متناقصة (انظر شلبين – لانجه ١٩٧٥، ص٩٠ وما بعدها). ومع ذلك فجوهر الأفعال الكلامية غير المباشرة لم يوضح بعد توضيحاً تاماً، ولم يُجَب بعد بوضوح عن أسئلة بوجه خاص مثل: كيف يكون من الممكن أن تُحقَّق أفعال إنجازية بهذه الطريقة (مثل إمكان استخدام الاستفهام كطلب)، وما سبب تحقق أفعال إنجازية بطريقة غير مباشرة (انظر جريفندورف ١٩٨٠، ص٢٩١). وقد وُضِع بوجه عام فرض أفعال كلامية غير مباشرة أحياناً أيضاً على أساس نقد صحيح لايريش / زايله (لديها مثلاً لا يمكن أن يُقنع التفريق بين أفعال كلامية غير مباشرة وأفعال كلامية ضمنية إقناعاً كاملاً) (انظر ماير – هرمان ١٩٧٦، ص١ وما بعدها). وعلى العكس من ذلك يحتج سوكلاند Sökeland (١٩٨٠، ص٢٧ وما بعدها، وص٤٤ وما بعدها، وص١٥٧) لفرض أفعال كلامية غير المباشرة، وفي الواقع إنه يوسع في ذلك مفهوم الفعل الكلامي غير المباشر: فهو لا يشمل منطوقات فقط، تُعارضُ فيها مؤشرات إنجاز سياقية المؤشرات اللغوية، بل يشمل أيضاً أفعالاً كلامية، تظهر فيها مؤشرات لغوية متنافسة بعضها مع بعض أو تلك التي لا تطابق فيها القضية المعبر عنها المحتوى القضوي المقصود (حيث يكون إنجاز مؤشر إليه وإنجاز مقصود متساويين بوجه عام). وأخيراً تلك التي يكون فيها الإنجاز الحقيقي المتحول عن دور الأساس صار عرفياً أيضاً (أي أشكال المنطوق صُيِّرت عرفية)،

وبإيجاز: كل المنطوقات التي ينحرف فيها المغزى (التواصلي) عن المعنى (اللغوي). أما المنطلق في ذلك فهو التفريق [٢٠٢] بين إنجازات أساس أو معيار (محتملة) من جهة، وإنجازات حقيقية من جهة أخرى، تتطابق مع كل منها مؤشرات مختلفة (مؤشرات الأساس — التي تبين الإنجاز المحتمل الذي يُطوَى من جانبه في الفعل الكلامي المباشر، ومؤشرات ثانوية تشير إلى الإنجاز الحقيقي الذي يقصده المتكلم، وتتسيد المؤشرات الأساس مع الفعل الكلامي غير المباشر). وخلافاً لسيرل (الذي ينطلق مع الفعل الكلامي غير المباشر من إنجازين متحققين في الوقت ذاته، ينطلق سوكلاند من أنه لا يُنجَز مع الفعل الكلامي غير المباشر إلا فعل واحد (هو الفعل الكلامي غير المباشر) (إذ قد يَخرِق رد فعل للمتكلم على إنجاز الأساس معاييرَ التواصل).

ولم تُستنفد بذلك المشكلات ومحاولات التفسير المرتبطة بالأفعال الكلامية غير المباشرة بأية حال، بل يوجد عدد كبير في إطار الأوامر (صيغ الأمر) القائمة على الجملة التي تتبع أفعالاً كلامياً غير مباشرة، مثل:

٤١) هل يمكن من فضلك أن تغلق الباب؟

وحاولوا أن يفسروا حقيقة أن تلك الجمل في شكل أسئلة ترمي بوصفها صور طلب، إلى فعل، وتُفهَم — مطابقةً لصيغة أمر مثل:

٤١أ) أغلق من فضلك الباب!

وقد طُوِّرت لذلك وصُنِّفت محاولات متباينة للتفسير (انظر صادوق ١٩٧٤، ص٧٣ وما بعدها، فريز ١٩٨٠، ص٥٣، وما بعدها، وجرين ١٩٧٥، ص١٠٧ وما بعدها، وديفيسون ١٩٧٥ ت، ص١٤٣ وما بعدها، وفيهفجر ١٩٨٣، ص٢١٨ وما بعدها). ودون إمكان الخوض في التفاصيل يُشار بإيجاز إلى بعض هذه الاختيارات:

وطبقاً لمحاولة جريس في التفسير (١٩٧٥، ص٥١ وما بعدها) يجب أن يستنبط تفسير لماذا يجب أن تفهم (٤١) على أنها طلب، من معايير المحادثة (يمكن ألا يُقصَد أي استفهام، إذ قد يُخرَق بهذه الطريقة مبدأ وثاقة الصلة). وينطلق جوردُن / لاكوف (١٩٧٥، ص٨٣ وما بعدها) من أن قول شيء في ظروف معينة يستلزم التواصل لشيء آخر، وأن الأوامر القائمة على الجملة للبنية المنطقية تمثل وفق أسئلة، ولا يعد الدور الإنجازي للطلب أساساً إلا من خلال مبادئ المحادثة، ولا يمكن أن يُبلَّغ المعنى المتضمن حوارياً (الطلب) إلا حين لا يُقصَد المعنى الحرفي (السؤال)، ويفترض السامع ذلك أيضاً. وللجمل المعنية في غير ذلك معنيان، ولكن ليس بنيتان منطقيتان مختلفتان، بل ينجم الغموض عن حقيقة أن الجملة تنطق في سياقات مختلفة. ويحاول جوردُن / لاكوف أن يصوغا قواعد ذلك في النظرية النحوية (التي تقوم على مفاهيم المنطق الطبيعي وقواعد متجاوزة الاشتقاقية)، حيث ينبغي أن يتضمن المنطق الطبيعي قسم «استلزام» جملة ما، وتُفهَم مبادئ المحادثة على أنها مبادئ أساسية، يمكن أن تُصاغ مثل مبادئ المعنى. ويرتبط بذلك افتراض أنه توجد على سطح الجملة إشارةٌ إلى وظيفتها الإنجازية [٢٠٣] (ومن ثم فرضية المعنى السطحي أيضاً وفق صادوق ١٩٧٤، ص٧٣ وما بعدها). وتُفسِّر فرضية صادوق الخاصة «معنى المعنى» الجملَ المذكورة بوصفه ربطاً بين الاستفهام والأمر (انظر حول ذلك أيضاً جرين ١٩٧٥، ص١٠٨ وما بعدها)، ويريد أيضاً أن يشرح الفرق بين (٤١) بوصفها رجاء، و ٤٢) هل في استطاعتك أن تغلق الباب؟

(بوصفها سؤالاً حقيقياً)، وهو غير ممكن في الغالب مع فروض أخرى (انظر فيهفجر ١٩٨٣، ص٢١٨ وما بعدها). أما المشترك بين أغلب مقترحات النموذج من هذا النوع (تلك في إطار علم الدلالة التوليدي) فهو من جهة الفرض القائل إن الدور

الإنجازي هو جانب المعنى، ومن جهة أخرى الفرض القائل إن الدور الإنجازي له دائماً انعكاسات - وإن كانت غامضة جزئياً – في البنية السطحية للمنطوق.

بيد أن كلا الفرضين قد وُضعا مراراً في وقت متأخر موضع تساؤل، وبذلك تعرض مشكلة «غير المباشرة» أو «الغموض» ولكن في ضوء مغاير تماماً: فلا تصير مشكلة مميزة إلا حين يُشترَط الفرضان السابق ذكرهما، أي حين يُشترط: (أ) أن يُشار إلى نمط الفعل الكلامي بشكل لغوي وملزم من خلال مؤشرات (وإن كان من خلال مؤشرات من نمط مختلف، انظر حول ذلك أيضاً سوكلاند ١٩٨٠، ص٤٤ وما بعدها، و(ب) أن الهدف التواصلي (نمط الإنجاز) يجب أن يُضمَّن في معنى الجملة، ولكن يُفتَتح طريق آخر للنظر، إذا ما انطلق المرء من أن المغزى التواصلي لمنطوق لغوي لا ينتج عن أنظمة معرفية لغوية فقط، بل يشترط بناء على ذلك كمًّا من معارف خلفية حول موقف التواصل وقيود الفعل: وبذلك يتجاوز تفسير الأفعال الكلامية بداهة إطار النحو (إلحاق أبنية صوتية بأبنية دلالية)، ولا يصير ذلك ممكناً إلا بتضمين في ترابطات أكثر تعقيداً للفعل (انظر فيهفجر ١٩٨٣، ص٢٢٠، الموسوعة الصغرى، ١٩٨٣، ص٥٠٩).

٢-٣-٦ الانتظام والتقويم

لا يوجد شك في أن نظرية الفعل الكلامي قد أثرت معارفنا حول استخدام اللغة في التواصل بشكل جوهري من خلال النظرة القائلة إنه ترتبط بالأفعال اللفظية أفعال إنجازية Sprechhandlungen المتضمنة من جهتها في ترابطات التفاعل والموقف، ومن ثم لا يمكن أن تُفسر إلا انطلاقاً منها، وبناءً على ذلك تصير المسافة واضحة التي بين نظرية الفعل الكلامي ونظرية تشومسكي والتي ألغت الأولية المطلقة (الاستقلال) للنظام اللغوي في علاقته بالنشاط التواصلي. وعند السؤال عن

حدود نظرية الفعل الكلامي يصير من الممكن أن ينطلق من جانبين يختصان بكلتا العلاقتين للفعل الكلامي بالنشاط الاجتماعي من جهة وبالنظام اللغوي من جهة أخرى.

أما ما يخص علاقات الفعل الكلامي(Sprechhandlung) بالنشاط الاجتماعي[٢٠٤] فقد أُجريَ في نظرية الفعل الكلامي حقاً ربطٌ للأفعال الكلامية بترابطات (سياقات) الفعل (التي ما تزال منفصلة جزئياً). وبذلك أُدرِكت – خلافاً لعلم اللغة النظامي المحض – خطوة جوهرية، ليست مع ذلك إلا خطوة أولى، وما تزال لا تكفي لدمج كامل للنظرية اللغوية في النظرية الاجتماعية (انظر حول ذلك أيضاً ايهليش ١٩٧٢، ص١٢٢ وما بعدها، وكيستله ١٩٧٢، ص١٣٤). وثمة خطوة ثانية ضرورية على الأرجح، تَنْظِمُ الأفعال الكلامية المفردة، والمواقف في الفعل الاجتماعي والترابطات الأعقد للنشاط الإنساني، وتَستنبط من ذلك مجموعةً مؤتلفة من كل النشاطات الإنسانية (منها يعد النشاط العملي أساسياً)، ويُنوه إلى هذه الخطوة الثانية في نظرية الفعل الكلامي أحياناً،ولكن في الغالب لم تُحقّق في إصرار. وينتج عن هذا التقييد أنه قد رُكّز في المداخل الأولى إلى نظرية الفعل الكلامي (ولاسيما لدى أوستن وسيرل) بشكل متصدر على الجانب الإنجازي للأفعال الكلامية، ووُصِفت الأفعال اللغوية بخاصة بأنها أفعال مستقلة لذوات فردية (ذات مقاصد محددة)، ولكن لم يُستَند في ذلك إلى الخلفية الاجتماعية لهذه الأفعال، وإلى النظام الكلي لنشاط الإنسان، وإلى قضيتي العمل والحياة الاجتماعيين المحددتين (انظر فيهفجر ١٩٨٣، ص١٧٢، والموسوعة الصغرى ١٩٨٣، ص٥٠٥، وهارنيش ١٩٨٢، ص٦٦٦). وتغلب على هذا التقييد (انظر ٢ -٣ -٥) إلى حد ما فوندرليش وماس وآخرين الذين لم يعودوا يصدرون التوجه إلى القصد الذاتي بل التفاعل الموضوعي، وسعوا إلى تفسير أفعال الكلام بناءً على ترابطات الفعل

والموقف الاجتماعي. ومع ذلك فإن الأمر لا يتعلق في حالات كثيرة أيضاً إلا بتغلب جزئي، إذ إنه مع هذا الاستقرار لمفهوم الفعل في الموقف الاجتماعي أيضاً لا ينشأ ربط بشكل كامل بين الفعل والواقع الاجتماعي، وتُحدِّد اللغة على شكل للفعل، ولكنها تُعرَّف آخر الأمر من خلال ذاتها فقط (وليس من خلال القيود التاريخية – الاجتماعية) (انظر جروشنك / روكتيشل ١٩٨٣، ص١٤١، وهارنيش ١٩٨٢، ص٦٨٨ وما بعدها). وتذهب إلى أبعد مدى في الاتجاه المذكور (الذي فيه تضمين أفعال كلامية مستقلة في مواقف معينة للفعل محددة اجتماعياً) البحوث التطبيقية لايليش / ريهباين، التي لم تستبعد بداهة التأمل النظري للمفاهيم المحورية للموقف التواصلي، ولا يمكن ن تستغني– إذ وجهت على أساس نظرية الفعل بشكل محض – عن الصلة بالنظام اللغوي (انظر حول ذلك موتش ١٩٧٩، ص١٧٠، وموتش ١٩٨٠، ص١٥٦).

وتعد علاقات الفعل الكلامي المعبر عنها - في نظرية للفعل الكلامي - بالنظام اللغوي أيضاً إشكالية ومتعددة الجوانب. فمن جانب توجد أحياناً (وبخاصة في الطرائق القائمة على أساس نظرية الفعل بشكل محض) خطورة أن يستنتج بغير حق تماماً من إلغاء أولية النظام والتوجه التواصلي أو المتعلق بالفعل لنظرية الفعل الكلامي (من النظرة العميقة في الطبيعة الأداتية للغة) أن طبيعة النظام في اللغة ليس إلا خاصية ملحقة باللغة من الخارج وغير وثيقة الصلة بها. [٢٠٤] ومن جانب آخر (وبخاصة في بداية تطور نظرية الفعل الكلامي) يُتعرَّف ميل تحليل الفعل الكلامي إلى التوجه الأساسي إلى التحليل اللغوي (دون أن يُحقَّق هذا التحليل اللغوي على أساس نظرية لغوية معمقة). ومن المؤكد أنه لا خلاف في أن الأدوار الإنجازية والقضايا لا يمكن أن يُفصَل بعضها عن بعض فصلاً تاماً، إذ تخضع الوسائل اللغوية لوصف الأفعال الكلامية ذاتها لتحليل نحوي، وتتكون من أبنية علاماتية

دلالية (انظر موتش ١٩٧٥، ص٣٥). ومع هذا لا يمكن أن يُستنبط من ذلك توجه وثيق أو أساسي بالوسائل اللغوية وبالنظام اللغوي. مثل ذلك التوجه (الوثيق جداً) يتجلى في الميول إلى: (أ) أن يُقتَصر في تحليل الأفعال الكلامية بشكل متصدر على مؤشرات لغوية على السطح (للغات مفردة)، والأفعال الأدائية، والصيغ الأدائية الصريحة (التي يمكن أن تكون إشارات إلى أفعال كلامية، ولكنها ليست واضحة ولا موحدة، وليست موجودة دائماً، ولا تستنفد تحليل الأفعال الكلامية)، و(ب) أن يُقصَد بمفهوم الفعل الكلامي بطريقة جد مباشرة الوحدة اللغوية للجملة (المستقلة) (وليست الوحدات الأكثر تعقيداً، مثل وحدات النص)، و(ج) أن تعد الوظيفة الإنجازية للجملة من المعنى اللغوي للجملة، وأن تُجعَل جزءاً من التمثيل الدلالي، وأن تُستنبَط من هذا التمثيل الدلالي (انظر حول ذلك بشكل نقدي موتش ١٩٧٥، ص٣٤، والموسوعة الصغرى ١٩٨٣، ص٥٠٥ وما بعدها، وهلبش ١٩٩ب، ص٣٩٤، وفيهفجر ١٩٨٣، ص٢٣٦ وما بعدها). ومن المؤكد أنه قد نتجت هذه الميول إلى حد ما جزئياً عن أن المرء قد حاول في خطوة أولى بالمحتويات التي طُوِّرت للنظام اللغوي أن يُثبِت وقائع براجماتية (الأفعال كلامية أيضاً) على نحو ما في النظام اللغوي وأن يربطها بمؤشرات (انظر هلبش ١٩٧٩أ، ص٢٦ وما بعدها) حتى عُرِف فيما بعد أنه بذلك لا يمكن أن توصف أفعال كلامية، ولا أن تفسر بشكل مناسب وكاف. ومن المميز بوجه عام أنه في مرحلة بداية التوجه التواصلي لعلم اللغة افتُرِض تطابق بعيد وواضح بين أفعال لفظية وأفعال إنجازية (وكذلك بين شكل المنطوق و الفعل الكلامي وبين جملة الاستفهام وفعل السؤال، على نحو ما افترض في مرحلة بداية التوجه الدلالي لعلم اللغة تطابقٌ مباشر إلى حد بعيد بين الخواص النحوية والخواص الدلالية (حين فُهِم التوزيع على أنه انعكاس مباشر للمعنى) (انظر هلبش ١٩٧٠، ص٨٠ وما بعدها). وكما استدرك إلى حد بعيد هذا التطابق

المباشر من خلال تفريق متأخر بين بنية السطح وبنية العمق (مع كل أوجه الغموض وكل تنوع في تفسير هذه البنية العميقة)، فإن الأمر يتعلق أيضاً بتعديل فرضية التطابق المباشر بين خواص لغوية (للنظام) وخواص تواصلية (للأفعال الكلامية) حول نظرة عميقة في التعقد الأكبر لهذه العلاقات. وقد أفضت هذه النظرة العميقة إلى نقد متزايد للميول المذكورة في (أ) حتى (ج)، لأنه مع الفروض المرتبطة بذلك يُبالَغ آخر الأمر في تقدير وسائل التعبير اللغوية بالنسبة للأفعال اللغوية، ويُهوَّن من قيمة الأنظمة المعرفية غير اللغوية بالنسبة لها أو تهمل إهمالاً تاماً (أو تختزل في النحو).

وعلى النقيض من سيرل أشار مثلاً ستامبه Stampe (١٩٧٥، ص٢ وما بعدها) في تأكيد إلى أن IFIDS (الوسائل المشيرة إلى القوة الإنجازية) (انظر حول ذلك ٢ - ٣ -٣) يمكن أن تزيل الغموض بين جملتين، وأن تؤشر إلى أن المرء يفعل ما يقول، ولكنه لا تُكوِّن من خلال ذلك أفعال كلامية (يمكن أن يقارن بإيضاح طباخ في أثناء الطبخ، حين يقول ما يفعل، ولكنه يفعل ذلك تماماً، حتى لو لم يقل شيئاً)، وأن المعنى إذن لا يُحدد الفعل الإنجازي، وأنه لا يمكن أن يستنبط من القاعدة الدلالية ما يقصده المتكلم – على أساس الفرق غير المهمل بين ما تعني الجملة (= المعنى) وبين ما يعني المتكلم بجملته المنطوقة (= المقصد، الدور الإنجازي) (حول المعنى المختلف لكلمة mean (يعني/ يقصد/ يدل على) انظر أيضاً ميجله ١٩٧٩ب، ص٢٥). بيد أن نقد هذا الاتجاه لا يمكن أن يفهم على أنه دفاع عن النهج المعكوس، وهو اختزال المعنى (اتباعاً لفيتجنشتاين) في الاستعمال، وشرحه بناء على أساس «يعني» أو المقصد وحده (كما لدى جريس)، لأنه بهذه الطريقة يُوضَع موضع تساؤل: أن تكون المعاني صورًا غير متغيرة لحالات (وقائع) في الواقع، ويُجرَى

فصل غير جدلي للجانب التواصلي عن الجانب الإدراكي للغة، ويُستبعد الجانب الإدراكي تقريباً (انظر فيهفجر ١٩٨٣، ص١٨٨، وهارنيش ١٩٧٩، ص٦٠).

وبخلاف هذه المشكلات الأساسية توجد بوجه عام مسائل أخرى لم توضح بعد بشكل تام وموحد، ومن ذلك مثلاً مسألة هل توجد أفعال تأثيرية أساساً أو هل لا يتعلق الأمر على الأرجح بتأثيرات استلزامية لأفعال إنجازية مطابقة (انظر ايريش / زايله ١٩٧٢، ص٢٧٢ وما بعدها)، ولكن لا يمكن أيضاً أن يرجع التفريق بين أفعال إنجازية وأفعال تأثيرية إلى التفريق بين قصد (مقصد) (من جانب المتكلم) وأثر(تأثير) (من جانب السامع)، لأن التأثيرات يمكن بلا شك أن تُستهدَف، ثم تنتقل إلى هدف للفعل، يشتمل على قصد المتكلم ورد فعل يمكن توقعه للسامع (شليبن – لانجه ١٩٧٥، ص٨٧ وما بعدها، والموسوعة الصغرى ١٩٨٣، وص٤٩٨).

ومع ذلك فمن الضروري لإنجاز فعل تأثيري أن يقع لدى السامع تأثير مطابق (وليس مجرد عرضي) لمقصد المتكلم. ومن هذه الناحية يُشَك أيضاً فيما إذا كان من الممكن أن تُخرَج التأثيرات (كما لدى أوستن) – خلافاً للإنجازات – في مجال الأعراف كلية (انظر شليبن – لانجه ١٩٧٥، ص٨٨).

وثمة خلاف أيضاً حول السؤال: إلى أي مدى يمكن أن توصف وقائع براجماتية (ومن ثم الأفعال الكلامية أيضاً) نحوياً ودلالياً (يمكن أن تصير نحوية أو دلالية). وقد اعترض فوندرليش (١٩٧٢ج، ص٢٧٩) مثلاً على ذلك، لأن هذه المحاولات تشترط ضمنياً أن كل العلاقات البراجماتية بين المتكلم والسامع [٢٠٧] يمكن أن تُعيَّن بشكل صريح أيضاً من خلال تعبيرات أدائية، ولا يمكن أن تُنشأ إلا تلك العلاقات التي تقدمت صياغتها من خلال الأداة الاجتماعية للغة (وهي ليست الحال فيما يبدو). بيد أن حجته وهي أن أفعالاً إنجازية يمكن أن تُنجَز دون أن تعين

صراحة (في منطوق أدائي في الوقت ذاته) (انظر فوندرليش ١٩٧٢ب، ص١٣١) ما تزال تبدو حجة غير مقنعة في مقابل محاولات، تدرك تجريبياً على الأقل بواسطة إجراءات نحوية ودلالية سمات أفعال الكلام، وتجرب فيما يبدو سماتها ومعاييرها (الموجودة بلا شك على مستوى آخر) - على نحو ما يُفعَل ذلك أيضاً بنجاح منذ مدة طويلة باختبارات سطحية، بالنظر إلى وقائع نحوية عميقة أو دلالية (انظر بتفصيل أكثر هلبش ١٩٧٩أ، ص٢٩ وما بعدها). ولم يُجَب بوضوح في نظرية الفعل الكلامي أيضاً عن السؤال: ما الدور الذي يؤديه المقصد والعرف بالنسبة لأفعال الكلام (انظر بتفصيل أكثر ٢ -٣ -٣)، والسؤال: ما العلاقة التي تقع بين النهج الذي فيه المقاصد ونهج التفاعل (انظر ٢ -٣ -٤). ويرتبط بذلك مشكلة علاقة المقصد بالمعنى، لأن ما يعنيه أحد لا يجب أن يتطابق مع ما يقوله منطوقه، وما يقصد إلى فعله ليس وحده الفيصل لما يفعل» (لايست ١٩٧٢، ص٧٦)، وقد أشير كذلك (في ٢ -٣ -٥) إلى مسألة الأفعال الكلامية غير المباشرة.

ولا يجوز للمرء أن يستنتج على نحو عام من الحدود المذكورة لنظرية الفعل الحالية أن نظرية الفعل الكلامي لم تأتِ بثمرة (انظر لودفيج ١٩٧٤، ص١٠٢ وما بعدها) وأنها إجمالاً وضعية (جديدة)، وأنها من هذه الناحية نهج مضل (انظر هارنيش ١٩٧٩، ص٥٩ وما بعدها، وهارنيش ١٩٨٢، ص٦٦٤ وما بعدها).

وقد اعتُرِض بحق على مآخذ الوضعية الجديدة (انظر موتش ١٩٨٣، ص٩٨ وما بعدها) بأن نظرية الفعلي الكلامي تُجري تجريدات وعمليات مثالية (وهو ما يجوز أن يكون منهجاً مشروعاً وضرورياً لكل علم، ولا يجوز بداهة أن يفسر بأنه وضعي)، وأن هذه التجريدات مع ذلك لا تُنفّذ على موضوعات مفهومية فحسب، بل على مستوى الموضوعات المدروسة أيضاً)، وفضلاً عن ذلك تُعكَس وتُبَرَّر في ذاتها

من الناحية المنهجية (فإذا لم يوجد كلا الشرطين يمكن أن يكون الكلام عن فعل وضعي). ومن المهم في الواقع وجهة النظرية التجريدية وهي أن نظرية الفعل الكلامي لا تُعنَى مثلاً إلا بجوانب عامة لأنماط الفعل الكلامي (والمقاصد) وليس بأحوال خاصة تفضي إلى مقصد معين لشخص محدد، وأنها تفصل أفعال الكلام – بوجه عام – عن ترابطات (سياقات) الفعل (المعقدة) وأطر الموقف المحفز لهذه الأفعال، وبهذه الطريقة تصير مثالية (انظر هليش ١٩٧٩ب، ٣٩٤). ومع ذلك لا يمكن أن تُستنبط من ذلك بلا شك نتيجة وهي أن نظرية أفعال الكلام ليست أساساً نهجاً متواصلاً، وبخاصة أنها تحاول أن تعتمد الجانب النحوي وجانب الفعل في الأفعال الكلام بطريقة منظمة على نحو متوالٍ. ولما كان من الممكن بالكاد (على الأقل في الوضع الحالي) أن تراعي كل جوانب موضوع البحث بشكل عام [٢٠٨] فإن كل نهج نظري يجب أن يجعل الواقع مثالياً و يُجَزِّئه على نحو معين، ولا يصير هذا النهج خاطئاً إلا حين يحافظ للكل على المعارف الجزئية التي يعثر عليها من خلال التجزئة، وهكذا لا يعكس من الناحية المنهية: ممَ، ولمَ تجري العمليات المثالية (انظر هلبش / موتش ١٩٨٣، ص٤٢٢، وموتش ١٩٨٤). ولما كانت الحال في نظرية الفعل الكلامي ليست هذه،فقد صار من المهم في الحدود المذكورة – أن تُقوِّم نتائجها وأن تُصلَح بشكل نقدي، وأن يستمر في تطويرها. وزيادةً على ذلك فمن التبسيط الشديد الإجمال الحديثُ عن نظرية الفعل الكلامي – ففي الأساس لا توجد نظرية الفعل الكلامي، وكذلك علم لغة النص وعلم اللغة الاجتماعي وعلم اللغة النفسي إلى حد ما – بل يجب على المرء أن يفرق بين طرائق متباينة حقاً (انظر بشكل أدق ٢ -٣ -٢ حتى ٢ -٣ -٤)، (يمكن) أن تفترق ليس آخر الأمر أيضاً

من خلال وجهات نظر تجريدية متباينة. ويجب أخيراً أن يُشار إلى صور لاستمرار التطور في نظرية الفعل الكلامي ذاتها (انظر ٢ -٣ -٩)، تغلبت على نحو مختلف على جوانب نقض محددة في نظرية الفعل الكلامي «الكلاسيكية» - (مثل الإعداد الإجمالي للمؤشرات، وتأسيس لأدوار الإنجاز داخل الدلالة، والربط المباشر للفعل الكلامي بالجملة المستقلة).

٢-٣-٧ التفسير المثالي لنظرية الفعل الكلامي

داخل نظرية المجتمع لهابرماس

برغم أن هابرماس لم يقضِ مضجعَه هم لغوي بشكل خاص فإنه يستخدم علم اللغة لتأسيس تصوره الفلسفي والخاص بنظرية المجتمع الذي يقوم على اقتراح نموذج «لمجتمع مثالي»، والذي يقع كما يدعي فوق الرأسمالية والاشتراكية (انظر حول ذلك وحول ما يأتي بشكل نقدي أكثر تفصيلاً هارتونج ١٩٧٤، ص٨٥ وما بعدها). وعلى النقيض من الرد الماركسي للفعل التواصلي إلى الفعل الأداتي (إلى ارتباط بالعمل)، يقوم النموذج الاجتماعي لهابرماس (انظر ١٩٦٩، ص٤٥) إلى الفصل والمقابلة بين فعل تواصلي وفعل أداتي، ويتكون المجتمع بالنسبة له (انظر هابرماس / لومان ١٩٧١، ص٢١٤) في شكل فعل تواصلي (أي بوصفه عملية تواصل أساساً، وليس بوصفه عملية اقتصادية أو اجتماعية).

ولتطوير هذا النموذج الاجتماعي اتخذ هابرماس وسائل مجموعة مفاهيم لغوية جوهرية، بعضها من النحو التوليدي، وبعضها من نظرية الفعل الكلامي؛ مفاهيم تلقي لذلك مع ذلك تفسيراً اجتماعياً آخر. وهو ينتقد ضيق مفهوم تشومسكي للكفاءة اللغوية، ويقوم بتوسيع (إلى الكفاءة التواصلية). وفي رأي هابرماس لا ينتج مع الكلام منطوقات فحسب، بل تنتج أيضاً الأبنية العامة لمواقف ممكنة للكلام

يطلق عليها «شاملة». وأما مهمة براجماتية شاملة فهي [٢٠٩] مراجعة بناء نظام القواعد الذي تنتج أو تتولد بوجه عام وفقاً له مواقف كلام محتمل (هابرماس / لومان ١٩٧١، ١٠٢). ولا يفهم «التوليد» هنا فيما يبدو بمعنى رياضي مجرد (كما في النحو التوليدي)، بل بمفهوم محدد بوصفه إنتاجاً مباشراً للمتكلم والسامع (كما هي الحال إلى حد ما في نظرية الفعل الكلامي). ويستخلص هابرماس من الحقيقة اللغوية القائلة إنه (في الفروض الأدائية، انظر ١ -٥ -٤ -٣ -١ -٣) افترضت في البنية العميقة بنية مزدوجة من جملة أدائية مهيمنة، وجملة قضوية ضمنية، يستخلص الاستنتاج (الخاطئ) الآتي: لا تُولَّد جملٌ فقط، بل أبنية عامة لمواقف الكلام (لا تنتج هذه حقيقة من خلال رَصْفٍ أو توليدٍ عشوائي، بل من أهداف التواصل ومن الموقف الاجتماعي، ومعالجته في الوعي أيضاً). وهكذا فتوسيع مفهوم الكفاءة من جهة يعد مشروعاً، ويتضمن مفهومه «الكفاءة التواصلية» من جهة أخرى التفسير غير المبرر المذكور.

ويستمر هابرماس (انظر هابرماس/ لومان ١٩٧١، ص١١١ وما بعدها و١١٤ وما بعدها) في أن يتلقى من نظرية الفعل الكلامي طريقة تصنيف الأفعال الكلامية، ويشتق منها التفريق الجوهري لنظريته الاجتماعية بين «فعل تواصلي» (منطوقات، متضمنة في السياق غير اللغوي، تصاحب أفعالاً، وتقع تحت أوجه اضطرار التفاعل) و«خطاب» تواصل محض يخلو من أوجه اضطرار التفاعل). ويقوم عدم كفاية هذا التقسيم الثنائي إلى تواصل مدمج في الفعل، وتواصل محض — يصير عدم كفايته واضحاً من نظرية الفعل الكلامي ذاتها — على أن التواصل متعلق أو تابع للفعل (مباشرة أو غير مباشرة) دائماً، وعَرفَت نظرية الفعل الكلامي من هذه الناحية في هذا الموضع لدى هابرماس انعطافاً.

ويبني هابرماس نموذجه الاجتماعي على التقسيم الثنائي غير المبرر المذكور (انعكاس للفعل بين فعل أداتي وفعل تواصلي). ولا يتحقق الفعل التواصلي لديه إلا إذا ما بقى غير مضطرب، كما أن شركاء التواصل يتفقون حول هدف التواصل ومضمونه (يوجد بينهم توافق). ومع ذلك فبمجرد أن تظهر إشكاليات (أوجه خلل)، وتنشأ تساؤلات وتُتطلب تعليلات يقع انتقال من الفعل التواصلي إلى الخطاب. ولما كان في رأي هابرماس في المجتمعات المعاصرة يحال دون الخطاب الحر (مثلاً من خلال أيديولوجيات)، فمن المهم أن يسبق في الخطاب بمقتضى كفاءتنا التواصلية موقف كلامي نموذجي، يخلو من كل أوجه الاضطرار الخارجية والداخلية، ويتيح نقداً مساوياً للآراء (انظر هابرماس / لومان ١٩٧١، ص١٣٧ وما بعدها). وبذلك يُتوقَّع إصلاح المجتمع من الخطاب، من موقف كلامي نموذجي، من التواصل. وتتأسس نظريته في المجتمع على نظريته في الكفاءة التواصلية، ويفهم موقفه الكلامي النموذجي على أنه تجلٍ لصيغة حياة.

[٢١٠] وبهذه الطريقة يصير لدى هابرماس فيما يبدو التواصل أساسياً (أو حتى مشكلاً للمجتمع)، وعلى العكس من ذلك يصير المجتمع ثانوياً (محدداً من التواصل)، وتصير علاقات التدعيم الحقيقية معكوسة. ولذلك أيضاً لا يكفي أن تخطو الخطوة الأولى والمذكورة تحت ٢ -٣ -٦، وأن نضمن النظام اللغوي في التواصل، ويمكن أن يتوارى خلف شعار «التوجه إلى التواصل» شيء مختلف (انظر هارتونج ١٩٧٤، ص٩٤) ومبالغة في تقدير قيمة التواصل أيضاً في مقابل المجتمع (من المحتمل في رد فعل على تقليل قيمة التواصل في مقابل النظام اللغوي في أنواع مختلفة من علم اللغة النظامي). ولهذا السبب يجب أن تعقب الخطوة الأولى خطوة ثانية: استنباط الفعل التواصلي من الفعل الأداتي، وتفسير اللغة من النشاط العملي والموضوعي لدى الدور الوسيط للعلاقات الاجتماعية والنشاط التواصلي (انظر

بتفصيل أكثر ١ -٤ -٣). وبينما تُضَمن نظرية الفعل الكلامي بوجه عام اللغة في النشاط التواصلي وترابطات (سياقات) الفعل (حتى وإن كان بقدر مختلف، وفي إطار أوجه تركيز متباينة)، ولكن هذا لا يستتبط (في أغلب الرؤى) أو بشكل كافٍ منطقياً من الأنواع المختلفة للنشاط الاجتماعي (أخيراً: من العمل)، يصير لدى هابرماس النشاط التواصلي أساسياً أيضاً في مقابل النشاط الاجتماعي لأن المجتمع ينبغي أن يُغيَّر على أساس التواصل (بشكل أدق: الكفاءة التواصلية، الخطاب المقدم)وتنشأ محاولة غير مناسبة لتعميم نتائج لغوية للبحث فلسفياً وللرغبة في شرح مشكلات خاصة بنظرية المجتمع شرحاً لغوياً. وعلى النقيض من تلك المحاولات لجعل نظريات محددة في علم مفرد بديل الفلسفة يجب أن يُنطَلق من أنه لا يوجد حل لغوي (أساساً) لمسائل فلسفية وخاصة بنظرية المجتمع – وربما صُعِد بذلك بعلم اللغة على نحو غير مبرر إلى نوع من العلم الفوقي (على نحو ما هو في التفسير الفلسفي للبنائية) - وأنه من غير الممكن أن تحل علوم مفردة ونظريات مفردة محل الفلسفة.

٢-٣-٨ نظرية الفعل الكلامي والنحو التوليدي

يتحدد وضعُ نظرية الفعل الكلامي انطلاقاً من نقاط بحثية مختلفة تحديداً شديد التباين. ويتعلق الأمر من ناحية بمنطلقات بحثية متباينة بالنظر إلى المعنى وإقامة حد بين الدلالة والبراجماتية (انظر حول ذلك بشكل أكثر تفصيلاً شتوبيه ١٩٧٨، وهلبش ١٩٨٣)، ومن ناحية أخرى بالنظر إلى أوجه التباعد بين نظرية الفعل الكلامي والنحو التوليدي. وبمفهوم أعم يمكن أن يُفرَّق بين ثلاثة مداخل (انظر أيضاً سيرل وآخرين ١٩٨٠، ص٩، وهرمان ١٩٧٤، ص١١):

١) يقوم مدخل أول على الفلسفة الشكلية (وبخاصة المنطق)، وينطلق من كارناب وآخرين، ويرى «المعنى» في إطار الجانب الحقيقي (الذاتي) له فقط مسألة شروط الصدق، ولا يتحدد معنى جملة ما حسب ذلك إلا من خلال

قيمة الصدق فيه (وليس من خلال وصف دلالي بمساعدة سمات دلالية — انظر لويس ١٩٧٢، ص١٦٩ وما بعدها). وربما كانت البراجماتية هي الكيفية التي تُفَسر بها تعبيرات محددة نحوياً في تبعية لشروط خاصة باستعمالها في السياق. وانطلاقاً من هذا المدخل يجب أن تلحق نظرية الفعل الكلامي بالبراجماتية لأنه طبقاً لهذا المدخل يصف النحو جملاً، والدلالة قضايا مع قيمة الصدق فيها، والبراجماتية أفعال الكلام والسياقات التي تستخدم فيها (انظر ستالناكر ١٩٧٢، ص٢٨١ وما بعدها).

٢) يعد المدخل الثاني لعلم الدلالة اللغوية (لدى كاتز مثلاً) نواة علم الدلالة ليس في المعنى الحقيقي، ولا في شروط الصدق، بل في تمثيل دلالي يتكون من ائتلاف من سمات دلالية. ويجب أن يُعنَى علم الدلالة بالمعنى (غير المقيد بسياق) الحرفي للكلمات، وتعني البراجماتية على النقيض من ذلك بمعنى المنطوق التابع للسياق والاستخدام. وقد تتبع نظرية الفعل الكلامي وفق هذا المدخل في جزء منها علم الدلالة، وفي جزء آخر البراجماتية.

٣) يعد المدخل الثالث (في إثر فيتجنشتاين وآخرين، وتمثله أحياناً نظرية الفعل الكلامي ذاتها، لدى سيرل وجريس مثلاً) جوهر المعنى في الاستعمال، ويشرح المعنى إلى حد ما في مصطلحات المقاصد. وربما كان من غير الممكن بهذه الطريقة أن يُنتقى معنى غير مقيد بسياق ولا أن يُفرق بوضوح بين علم الدلالة والبراجماتية (لأن المعنى يشتمل على الأقل على مقصد المتكلم).

إن الخلاف بين (٢) و(٣) انعكاس للفروق بين النحو التوليدي ونظرية الفعل الكلامي. ففي إطار هذا الجانب أخذ سيرل (١٩٧٤، ص١٦ وما بعدها) على تشومسكي أنه يفصل اللغة عن التواصل ولم يرَ صلة بين المعنى والأفعال الكلامية. بيد أن غرض اللغة في الحقيقة التواصل، كما أن الغرض من القلب ضخ الدم، ومن الممكن حقاً، ولكن بلا جدوى وشاذ وصفَ التركيب مستقلاً عن الوظيفة لأن معرفة معنى الجمل إلى حد كبير هي معرفة بالكيفية التي تستخدم بها الجمل،

والكفاءة الدلالية إلى حد كبير هي القدرة على ممارسة الأفعال الكلامية (انظر سيرل ١٩٧٤، ص٢٨ وما بعدها)؛ ومعرفة العلاقات بين المقاصد. ومن ثم يجب في رأي سيرل على كل محاولة تفسير لمعنى الجمل الاشتمال على دورها في التواصل، وفي أداء الأفعال الكلامية، التي تعد جزءًا جوهريًا للمعنى. وهو يعارض تصور تشومسكي للتفريق بين الكفاءة اللغوية والأداء اللغوي (يجب أن تحسب الأفعال الكلامية وفقاً له من الأداء) لأن الكفاءة اللغوية آخر الأمر [٢١٢] هي دائماً كفاءة «أن يؤدي»، ومن ثم فالقدرة على ممارسة أفعال كلامية من موضوع الكفاءة اللغوية.

وقد رد تشومسكي (١٩٧٦، ص٥٥ وما بعدها) على هذا المأخذ بالإشارة إلى أنه لا ينكر العلاقات الجوهرية بين اللغة والتواصل، غير أنه غير مقتنع بعلاقات جوهرية بين المعنى والفعل الكلامي. فمن غير الممكن بالنسبة له لتفسير خواص التركيب (مع اللغة كما هي مع القلب) في مصطلحات وظيفية إرجاع المعنى إلى مقاصد المتكلم. يستند تشومسكي (١٩٧٦، ص٦٤ وما بعدها) إلى القول الفصل لستروسن (١٩٧٠) حول «النزاع الضخم» بين منظري مقصد التواصل ومنظري علم الدلالة الشكل الذي انحاز فيه ستروسن إلى الأول، وتشومسكي إلى الثاني. ويتراجع تشومسكي عن الفرض القائل إن تركيب القواعد الدلالية للغة لا يمكن أن تفسر إلا من خلال العلاقة بوظيفة في التواصل، ويقرر أن المرء لا يستغني عن مفهوم «المعنى اللغوي»، وكذلك ليس لدى منظري التواصل، الذين كان لديه انطباع عنهم بأنهم لا يصفون المعنى مطلقاً، بل يصفون التواصل الموفق (١٩٧٦، ص٦٨). ويمكن في رأيه أن تساعد نظرية الأفعال الكلامية حقاً في تفسير تواصل موفق، ولكنها ليست قادرة على إفساح الطريق لمفهوم المعنى اللغوي، لأنه إذا اكتسب المرء النظام يمكنه أن يختار أن يستخدمه أو لا يستخدمه، ولكن لا

يمكنه (في النظام) أن يختار أن يبني جملاً لها هذا المعنى أو ذاك. ومن ثم يجب أن يفرق بوضوح بين المعنى الحرفي في اللغة وبين ما يرمي إليه متكلم بإنتاج منطوق (في التواصل). وبالنسبة لتشومسكي (انظر ١٩٧٦، ص٧١ وما بعدها، ص٧٦) ليست للغة أية علاقة مباشرة بهذا الأخير (فيمكن للمرء أيضاً أن يسأل ماذا يقصد شخص ما حين يغلق الباب). وعلى نحو مشابه أشار بيرفيش (١٩٨٠، ص٢) أيضاً إلى أن المغزى الأساسي لنظرية الفعل الكلامي يكمن في دمج الفعل الكلامي في نظرية المعنى، وبذلك طمس التفريق الأساسي بين اللغة والتواصل (اللذين يقومان على أنظمة معرفية متباينة)، وأسفر عن ذلك بالنسبة للمشكلات الرئيسية لنظرية الفعل الكلامي ذاتها (المنطوقات الإخبارية في مقابل المنطوقات الأدائية، والصيغ الأدائية الصريحة والمؤشرات... الخ) نتائج وصعوبات حاسمة.

وفي هذا السياق قام كاتز (١٩٧٧) بمحاولة مفصلة ليؤلف بين التقاليد الحالية للنحو التوليدي ونظرية الفعل الكلامي، ولكن في الوقت نفسه يرفض أن تعد نظرية الفعل الكلامي نظرية موحدة لأنها تارة من نظرية الكفاءة اللغوية، وتارة أخرى من نظرية الأداء اللغوي، ولأنها «بناء هجين» يجب أن يُحَلل إلى النظرية الدلالية والنظرية البراجماتية (انظر كاتز ١٩٧٧، ص١٢، وص٣٠ وما بعدها، وص٢٢٢ وما بعدها). ولهذا الغرض يجب أن تُوسَّع شكلية التمثيل الدلالي لنظرية الكفاءة الإنجازية (بوصفها نظرية حول ما يعرف المتكلم / السامع المثالي [٢١٣] عن المعلومات الإنجازية المتضمنة في البنية النحوية)، ويجب بالإضافة إلى ذلك أن يستمر تطوير مفهوم «السياق – صفر» من جانب آخر: فالكفاءة الدلالية هي ما يعرف متكلم / سامع مثالي عن جملة ما حين لا توجد أية معرفة بالسياق، وحين تستعمل الجملة في السياق – صفر (في موقف رسالة مجهولة) (المعنى النحوي)، أما الظواهر البراجماتية على العكس من ذلك فهي تلك التي تؤدي معرفة السياق دوراً

في فهمها، والمعنى السياقي المطابق أو معنى المنطوق هو معنى استخدام خاص للجملة في سياق محدد، وفي موقف معين. ويصف علم الدلالة معنى الجملة في السياق - صفر، وتصف البراجماتية ما يعدل عن معنى الجملة من خلال السياق (في اتجاه معنى - المنطوق) (انظر كاتز ١٩٧٧، ص١٤ وما بعدها، وص١٨ وما بعدها، وص٢٤). وهكذا يمكن أن تكون الجملة «الباب مفتوح» في السياق - صفر جملة خبرية، وربما لا تصير طلباً إلا من خلال السياق المناسب. وبهذه الطريقة يعترض كاتز على نظرية الفعل الكلامي (وبخاصة على أوستن وسيرل)، التي لا تفرق بوضوح بين الكفاءة والأداء، وبين علم الدلالة والبراجماتية، وتسعى إلى تفسير الخاصتين في مصطلحات «الأفعال الكلامية»: ويمكن للمرء على أية حال أن يفرق بين كفاءة دلالية ١ (معرفة المتكلم / السامع المثالي بمعنى الجمل)، وكفاءة دلالية ٢ (معرفة شخص ما، كيف يجب أن تُستَخدم جمل لممارسة أفعال كلامية)، بحيث يجب أن تشتمل الكفاءة الدلالية ٢ على الكفاءة الدلالية ١: وهكذا تكون الكفاءة الدلالية ٢ = الكفاءة الدلالية ١ + النظرية البراجماتية)، في حين لا توجد لدى سيرل في الأساس الكفاءة ١ (انظر كاتز ١٩٧٧، ص٢٢ و٢٨). وخلافاً لسيرل (وممثلين آخرين لنظرية الفعل الكلامي) يريد كاتز (١٩٧٧، ص٢٢٢) أن يفرق بوضوح بين النظرية النحوية للمعنى غير المقيد بالسياق لأنماط الجمل (معرفة المتكلم / السامع المثالي للغة)، والنظرية البراجماتية للاستعمال السياقي للجمل المنطوقة (القدرة على استخدام هذه المعرفة بقواعد نحوية ومبادئ الأداء اللغوي في الموقف الكلامي الواقعي). وفي إطار هذا التفريق يعيد كاتز (انظر ١٩٧٧، ص١٦٦ وما بعدها) بناءَ التفريق القديم (الذي تخلى عنه أوستن في المحاضرات الأخيرة ذاتها) بين «إخباري»، و«أدائي» أيضاً. ويريد بمساعدة هذا التفريق أن يتغلب على الواحدية السياقية لسيرل (التي تفسر فيها خواص الكفاءة بقواعد غير لغوية للاستعمال، ولا

تفهم الدلالة إلا سياقياً) وكذلك الواحدية النحوية المضادة (لدى جوردُن/ لاكوف مثلاً)، التي تعد فيها كل حقيقة (واقعة) لغوية نحويةً، وتُدمَج مطالب الحوار في النحو (انظر كاتز ١٩٧٧، ص٢٥٥).

٢-٣-٩ نظرية الفعل الكلامي وتحليل النص

[٢١٤] في الثمانينيات يُلاحظ تواصل لنظرية الفعل الكلامي «الكلاسيكية» في اتجاه تحليل النص بوجه خاص في أعمال موتش، وفيهفجر، وروزنجرن وغيرهم. إن الأمر يتعلق بتوسيع واستكمال لنظرية الفعل الكلامي الكلاسيكي من جوانب عدة: (أ) لم تعد تشغل أفعال كلامية معزولة المركز، بل تتابعات الفعل اللغوي، ويُنقَل مفهوم الفعل اللغوي من الجمل إلى النصوص، و(ب) لم يعد ينظر إلى خواص الأفعال الكلامية على أنها خواص للمعنى اللغوي، بل يُفرَّق بوضوح بين المعنى والإنجاز والفعل (أبنية الإنجاز محاولة لوصف أفعال لغوية، تتجاوز إطار الجملة وجانب النظام في اللغة، وتصور جوانب أساسية لأبنية الفعل، ولكن لا تستنفد أبنية الفعل كليةً)، و(ج) لم يعد تحليل الأفعال الكلامية يتحدد فقط وبشكل أساسي بالمؤشرات اللغوية للأفعال (ولاسيما الصيغ الأدائية الصريحة)، لأن هذا يقدم مواقف للكشف عن أنماط الفعل اللغوي، ولكن تلك لا يمكن ألا تُحدَّد بدقة، وبالإضافة إلى ذلك تعد معارف من سياقات الفعل والموقف ضروريةً (انظر حول ذلك هلبش / موتش ١٩٨٣، ص٤٢٥، والموسوعة الصغرى ١٩٨٣، ص٥٠٦ وما بعدها).

ولا تكفي لمعرفة هذه السياقات (الترابطات) معارف نحوية (إلحاق المعنى بالصوت) ولا تحليلات ترابطات محددة للفعل في مواقف مميزة (انظر موتش ١٩٧٩، ص١٦٩). وثمة حاجة بالإضافة إلى ذلك للكشف عن أنماط الفعل اللغوي، وتصوير

الخواص غير المتغيرة للمواقف، وتناول الجوانب العامة (وليس: الخاصة) لطبيعة التفاعل في أفعال لغوية، تعد نتيجة لذلك من مجال الكفاءة اللغوية، أي من الأنظمة المعرفية، وتعد الأساس لإنجاز المنطوقات وفهمها في سياقات تواصلية معينة (انظر موتش / فيهفجر ١٩٨١، ص١٢٧)، وتدرك أقسام من المواقف التواصلية على أنها أقسام من أدوار إنجازية توصف على أنها أنماط للفعل. ويفرق موتش / فيهفجر (١٩٨١) بين نمط الجملة (تركيب لغوي ذي معنى محايد السياق) ومنطوق (- الجملة) (= استخدام نمط الجملة في سياق تواصلي معطى)، ونمط الفعل (= دور إنجازي يحدده قصد المتكلم)، ويسألان عن الكيفية التي يُخصَّص بها المعنى المحايد السياق من خلال المواقف التواصلية بالنظر إلى قصود المتكلم. مثل هذا السؤال يشترط النظرية النحوية، وهي نظرية لأنماط الفعل وتخصيص للعلاقات بين خواص نحوية وخواص متعلقة بنمط الفعل للمنطوقات (ويستبعد اختزالاً في مؤشرات لغوية على السطح). وفي اتجاه مشابه يفرق روزنجرن (١٩٧٩، ص١٨٨ وما بعدها) بين فعل لغوي وفعل المنطوق، ويشير إلى أن لكل فعل لغوي هدفاً (ولكن لا يتطابق معه)، وأنه لا يختلط بالمواقف المشروطة (برغم أنه توجد علاقات منظمة [٢١٥] بين المواقف والأفعال اللغوية)، ولا بالتحقيق اللغوي أيضاً (برغم أنه توجد علاقات منظمة به أيضاً).

أما موتش (انظر ١٩٧٩، ص١٧٢ وما بعدها، وانظر أيضاً موتش ١٩٨٠، ص١٥٩ وما بعدها، والموسوعة الصغرى ١٩٨٣، ص٥٠٠ وما بعدها). فقد اختطَّ طريقاً مميزة لإدراك أنماط الفعل عبر مواقف وائتلافات موقفية. وتعد هذه الائتلافات الموقفية وصفاً مثالي النمط للتمثيل العقلي لموقف تواصلي من خلال المتكلم، وهو بذلك جزء من خطة فعل المتكلم في الوقت نفسه، وبهذه الطريقة جزء من المعرفة الفعلية التي تعد الأساس لاختيار تعبيرات لغوية مناسبة للوصول إلى

هدف الفعل اللغوي. ويعرض ائتلاف الموقف بنية، تتركب من مواقف مختلفة، مثل المواقف التحفيزية (للتمني بمعنى أوسع)، والمواقف المعرفية والظنية (للمعرفة والافتراض بالمعنى الأوسع)، والمواقف المقصدية (للقصد)، والمواقف المعيارية (للطلب بمعنى أوسع).

إن الفيصل في استمرار التطور هذا أن أفعال الكلام لم يعد ينظر إليها منفصلة (لأنها لا تُحقّق من خلال جمل فحسب)، بل تفهم على أنها تتابعات معقدة للفعل اللغوي (ومن ثم تتعلق بالنصوص). وبهذه الطريقة يتحول الاهتمام بنظرية الفعل الكلامي من تحليل أفعال كلامية منفصلة إلى تحليل لتتابعات الفعل اللغوي، ويمكن أن توصف نصوص بعُدّة (رصيد) نظرية الفعل الكلامي، وتهدم الحواجز بين علم لغة النص ونظرية الفعل الكلامي، وتلقي علم لغة النص من خلال نظرية الفعل الكلامي حوافز جديدة للتطور (انظر فيهفجر ١٩٨٣، ص٢٣٦ وما بعدها، والموسوعة الصغرى ١٩٨٣، ص٥١٠ وما بعدها). وتتوحد مشروعات لوندر (Lunder) التي وجهتها طرائق موتش وفيهفجر وطرائق روزنجرن أيضاً (انظر بوجه خاص موتش / فيهفجر ١٩٨١، ص١٢٥ وما بعدها، وكوخ وآخرين ١٩٨١، ص١٥٥ وما بعدها) في الهدف المشترك (انظر برانت وآخرين ١٩٨٣، ص١٠٦ وما بعدها) وهو وصف نصوص على أساس بنية إنجازها، ويُفصَل في ذلك بين جانبين لبنية النص: البنية القضوية والبنية الإنجازية. ويتأكد أن النص فعل لغوي مركب، يجب أن يؤدي فيه كل منطوق للجملة وظيفة خاصة. وتتكون أبنية الإنجاز عبر الأهداف والأهداف الجزئية التي يريد متكلم أن يحققها من خلال فعله اللغوي. ويعد مبدأ النظام بالنسبة لوحدات الفعل اللغوي نظاماً متدرجاً، إذ يوجد في نص ما (على الأقل) إنجاز، يميز الوظيفة التواصلية للتتابع الكلي للمنطوق (الإنجاز المهيمن) وتدعم كل الإنجازات الباقية (الإنجازات الثانوية) هذه الوظيفة، وتُوصَف النصوص

بهذه الطريقة بأنها وحدات الفعل، وتُختَصر الأفعال اللغوية في أنماط الفعل اللغوي. وتُنتج العلاقة بين أنماط فعل مهيمنة وأنماط فعل ثانوية الربطَ البراجماتي للنص الذي يستخدم في تحقيق أهداف الفعل عبر أهداف جزئية. وبهذه الطريقة يبحث عن القواعد التي تربط المنطوقات في نصوص [٢١٦] على مستوى الأفعال اللغوية، وتُظهر النصوص نتائج لتوالي أفعال لغوية. وبعبارة أخرى وبشكل عام: تُوسَّع نظرية الفعل الكلامي وتُعمَّق في إطار عملية التتابع والتدرج للأفعال الكلامية، ولم يدخل جانب التتابع وجانب التدرج أيضاً في نظرية الفعل الكلامي فحسب، بل (لأن النصوص تُفهَم بأنها وحدات الفعل) نُقلا إلى تحليل النص في الوقت نفسه (انظر حول ذلك أيضاً موتش / فيهفجر ١٩٨١، ص١٣١ وما بعداه، وجوليش / ماير – هرمان ١٩٨٣، ص٢٤٥ وما بعدها، والموسوعة الصغرى ١٩٨٣، ص٥١٠، وفيهفجر ١٩٨٣، ص٢٣٦ وما بعدها). ومن البديهي أن المدخل المذكور له حدوده أيضاً التي أُشير إليها مراراً في المناقشة: و هكذا فقد شُكَّ في أن تحليل الإنجاز وسيلة كافية للتحليل المعقد للنصوص (انظر شقيتالا ١٩٨١)، ولوحظ أن النهج في الأدوار الإنجازية فيما يتعلق بمستوى الفعل قاصر لأن تحديد هدف الأفعال يشمل أكثر مما يمكن أن يوصف بالأدوار الإنجازية، وفضلاً عن ذلك ما يزال يمكن بالكاد أن يتحدث عن تعليل حقيقي متعلق بنظرية الفعل لوقائع لغوية (انظر هارتونج ١٩٨١)، وشُكَّ في هل يجوز أن يوصف الشكل والوظيفة بوجه عام كلٌّ منهما مستقل عن الآخر،ثم لا ينتظمان إلا بعد ذلك (بشكل ثانوي) (انظر جريفندورف ١٩٨١). وهكذا يوضع تسويغ التجريد من السياق الاجتماعي الثقافي والمجتمعي موضع تساؤل (انظر هِنّه، وبرونر في كتاب روزنجرن ١٩٨٣، ص١٩٣، ص٢٠٧). إن هذه الاعتراضات تنطلق كلها من العلاقات التي توجد بين المستويات الثلاثة (أ) البنية اللفظية للنصوص، و(ب) بنية الإنجاز، و(ج) بنية الفعل، ويختص بدور (ب) بالنظر إلى (أ) و(ج). وفي الإجابة عنه

أيضاً كان رد الفعل مطابقاً: فليست بنية الإنجاز إلا جانباً من بنية النص المتعددة الأبعاد التي تصور تجزئة مشروعة، وليست إلا جانباً أيضاً من بنية الفعل، يُنتظم في جوانب عليا للفعل، ويُتضمن في تدرجات عليا للتفاعل. ومع ذلك فالأمر يتعلق بمحاولة لربط بنية المنطوق (البنية اللفظية) وبنية الفعل بعضها ببعض من أجل بنية وسطية من الخواص غير المتغيرة، من خلالها ترد من جانب أجزاء وثيقة الصلة لبنية الفعل موضع النظر، ويكون ربط أسهل بالمنطوق من جانب آخر ممكناً. ويكمن التوحد في أن الوصف اللغوي يجب أن يكون قادراً أساساً على أن يشرح (أ)، وأن يعد الإطار الضروري للتفسير بالنسبة للمنطوقات المحددة للنصوص. وتبدأ الاختلافات في الرأي في التساؤل: على أي نحو يتحقق هذا بشكل مفيد للغاية: إما مباشرة على أساس (ج) وإما بواسطة عبر (ب). ويتعلق القرار ضمن ما يتعلق بهل تُعَد نظرية «شاملة» ممكنة في الوقت الحاضر، تنطلق مباشرة من (ج) (ويُمكن أن يُسأل في ذلك عن: هل الطريق من هناك إلى (أ) ليس بعيداً للغاية، ويُسار فيه بنجاح بلا واسطة، وعلى أي نحو ترتبط في هذا المستوى عوامل لغوية بعوامل أخرى – اجتماعية، وموقفية، ونفسية مثلاً – لا يمكن [٢١٧] أن تدرك بعلم اللغة *وحده*) أو هل يُعد ممكناً أن تدرك هذه الترابطات المعقدة بشكل أنسب عبر نظريات جزئية مطابقة (انظر حول ذلك الفصل الثالث). ويرتبط (القرار) كذلك بهل يُعَد إطار التجريد المفترض مع (ب) مشروعاً أو ضرورياً (انظر بشكل أدق هلبش / موتش ١٩٨٣، ص٤٢٤ وما بعدها، وانظر حول ذلك أيضاً موتش ١٩٨٣، ص٩٨، وموتش وفيهفجر وكوخ في كتاب روزنجرن ١٩٨٣، ص١٩٩ وما بعدها، و٢١١ وما بعدها، و٢٢٩ وما بعدها).

فهرس مراجع ٢-٣

AUSTIN, J. L.: Performative – Constative. In: The Philosophy of Language. Hrsg. J. R. SEARLE. Oxford 1977. S. 13ff.

AUSTIN, J. L.: Zur Theorie der Sprechakte. Stuttgart 1979. Englisches Original: How to do things with words? Oxford 1962

BIERWISCH, M.: Semantic Structure and Illocutionary Force. In: Speech Act Theory and Pragmatics. Hrsg. J. R. SEARLE/F. KIEFER/M. BIERWISCH. Dordrecht/Boston/London 1980. S. 1ff.

BRANDT, M., u. a.: Der Einfluß der kommunikativen Strategie auf die Textstruktur – dargestellt am Beispiel des Geschäftsbriefes. In: Sprache und Pragmatik. Lunder Symposium 1982. Hrsg. I. ROSENGREN. Malmö 1983. S. 105ff.

CHOMSKY, N.: Reflections on Language. London 1976.

COLE, P./MORGAN, J. L. (Hrsg.): Syntax and Semantics. Vol. 3. Speech Acts. New York/San Francisco/London 1975

DAVIDSON, D.: Semantics for Natural Languages. In: On Noam Chomsky. Critical Essays. Hrsg. G. HARMAN. New York 1974. S. 242ff.

DAVISON, A.: Indirect Speech Acts and What to do with them. In: Syntax and Semantics. Vol. 3. Speech Acts. Hrsg. P. COLE/J. L. MORGAN. New York/San Francisco/London 1975. S. 143ff.

EHLICH, K.: Thesen zur Sprechakttheorie. In: Linguistische Pragmatik. Hrsg. D. WUNDERLICH. Frankfurt (Main) 1972. S. 123ff.

EHLICH, K./REHBEIN, J.: Zur Konstitution pragmatischer Einheiten in einer Institution: Das Speiserestaurant. In: Linguistische Pragmatik. Hrsg. D. WUNDERLICH. Frankfurt (Main) 1972. S. 209ff.

EHRICH, V./SAILE, G.: Über nicht-direkte Sprechakte. In: Linguistische Pragmatik. Hrsg. D. WUNDERLICH. Frankfurt (Main) 1972. S. 255ff.

FRASER, B.: Wie läßt sich die Illokutionskraft von Sätzen erklären? In: Sprechakttheorie. Ein Reader. Hrsg. P. KUSSMAUL. Wiesbaden 1980. S. 53ff.

GORDON, D./LAKOFF, G.: Conversational Postulates. In: Syntax and Semantics. Vol. 3. Speech Acts. Hrsg. P. COLE/J. L. MORGAN. New York/San Francisco/London 1975. S. 83ff.

GORSCHENEK, M./RUCKTÄSCHEL, A. (Hrsg.): Kritische Stichwörter zur Sprachdidaktik. München 1983

GREEN, G. M.: How to get People to do Things with Words. The Whimperative Question.

In: Syntax and Semantics. Vol. 3. Speech Acts. Hrsg. P. COLE/J. L. MORGAN. New York/ San Francisco/London 1975. S. 107 ff.

GREWENDORF, G.: Sprache ohne Kontext. Zur Kritik der performativen Analyse. In: Linguistische Pragmatik. Hrsg. D. WUNDERLICH. Frankfurt (Main) 1972. S. 144 ff.

GREWENDORF, G.: Sprechakttheorie. In: Lexikon der Germanistischen Linguistik. Hrsg. H. P. ALTHAUS/H. HENNE/H. E. WIEGAND. Tübingen 1980. Band II. S. 287 ff.

GREWENDORF, G.: Grammatische Kategorie und pragmatische Funktion. In: Sprache und Pragmatik. Lunder Symposium 1980. Hrsg. I. ROSENGREN. Lund 1981. S. 233 ff.

GRICE, H. P.: Logic and Conversation. In: Syntax and Semantics. Vol. 3. Speech Acts. Hrsg. P. COLE/J. L. MORGAN. New York/San Francisco/London 1975. S. 41 ff.

GRICE, H. P.: Utterer's Meaning, Sentence-Meaning, and Word-Meaning. In: The Philosophy of Language. Hrsg. J. R. SEARLE. Oxford 1977. S. 54 ff.

GRICE, H. P.: Logik und Gesprächsanalyse. In: Sprechakttheorie. Ein Reader. Hrsg. P. KUSSMAUL. Wiesbaden 1980. S. 109 ff.

GÜLICH, E./MEYER-HERMANN, R.: Zum Konzept der Illokutionshierarchie. In: Sprache und Pragmatik. Lunder Symposium 1982. Hrsg. I. ROSENGREN. Malmö 1983. S. 245 ff.

HABERMAS, J.: Technik und Wissenschaft als „Ideologie". Frankfurt (Main) 1969

HABERMAS, J./LUHMANN, N.: Theorie der Gesellschaft oder Sozialtechnologie – Was leistet die Systemforschung? Frankfurt (Main) 1971

HARMAN, G. (Hrsg.): On Noam Chomsky. Critical Essays. New York 1974

HARNISCH, H.: Die Sprechakttheorie – eine Strömung innerhalb der positivistischen „Philosophie der linguistischen Analyse". In: Potsdamer Forschungen A/35. Potsdam 1979. S. 59 ff.

HARNISCH, H.: Zu einigen Tendenzen in der Entwicklung der Sprechakttheorie. In: Zeitschrift für Phonetik, Sprachwissenschaft und Kommunikationsforschung 6/1982. S. 664 ff.

HARTUNG, W.: Kritische Anmerkungen zur Rolle der Kommunikation in der Gesellschaftstheorie von Jürgen Habermas. In: Linguistische Studien A/8. Berlin 1974. S. 85 ff.

HARTUNG, W.: Beobachtungen zur Organisation kommunikativer Ziele. In: Sprache und Pragmatik. Lunder Symposium 1980. Hrsg. I. ROSENGREN. Lund 1981. S. 221 ff.

HELBIG, G.: Geschichte der neueren Sprachwissenschaft (Unter dem besonderen Aspekt der Grammatik-Theorie). Leipzig 1970

HELBIG, G.: Grammatik aus kommunikativ-pragmatischer Sicht? In: Sprache und Pragmatik. Lunder Symposium 1978. Hrsg. I. ROSENGREN. Lund 1979. S. 11 ff. (1979a)

HELBIG, G.: Abschließende Zusammenfassung. In: Sprache und Pragmatik. Lunder Symposium 1978. Hrsg. I. ROSENGREN. Lund 1979. S. 391 ff. (1979b)

HELBIG, G.: Probleme der Sprechakttheorie. In: Studia Germanica Posnaniensia IX/1980, S. 3 ff.; Auch als: Problemy teorii rečevogo akta. In: Inostrannye jazyki v škole 5/1978. S. 11 ff.

HELBIG, G.: Bemerkungen zur semantischen und/oder pragmatischen Interpretation von Reihenfolgebeziehungen. In: Sprache und Pragmatik. Lunder Symposium 1982. Hrsg. I. ROSENGREN. Malmö 1983. S. 83 ff.

HELBIG, G./MOTSCH, W.: Abschließende Zusammenfassung. In: Sprache und Pragmatik. Lunder Symposium 1982. Hrsg. I. ROSENGREN. Malmö 1983. S. 421 ff.

KÄSTLE, O.: Sprache und Herrschaft. In: Linguistische Pragmatik. Hrsg. D. WUNDERLICH. Frankfurt (Main) 1972. S. 127 ff.

KATZ, J. J.: Semantic Theory. New York 1972

KATZ, J. J.: Propositional Structure and Illocutionary Force. A Study of the Contribution of Sentence Meaning to Speech Acts. The Harvester Press 1977

KLEINE ENZYKLOPÄDIE – DEUTSCHE SPRACHE. Hrsg. W. FLEISCHER/W. HARTUNG/J. SCHILDT/P. SUCHSLAND. Leipzig 1983

KOCH, W./ROSENGREN, I./SCHONEBOHM, M.: Ein pragmatisch orientiertes Textanalyseprogramm. In: Sprache und Pragmatik. Lunder Symposium 1980. Hrsg. I. ROSENGREN. Lund 1981. S. 155ff.

KURZ, U./HARTIG, M.: Sprache als soziales System. Aspekte einer integrativen Soziolinguistik. In: Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie 3/1972

KUSSMAUL, P. (Hrsg.): Sprechakttheorie. Ein Reader. Wiesbaden 1980

LAKOFF, G.: On generative semantics. In: Semantics. An interdisciplinary reader in philosophy, linguistics and psychology. Hrsg. D. D. STEINBERG/L. A. JAKOBOVITS. London/New York 1971

LEIST, A.: Zur Intentionalität von Sprechhandlungen. In: Linguistische Pragmatik. Hrsg. D. WUNDERLICH. Frankfurt (Main) 1972. S. 59ff.

LEWIS, D.: General Semantics. In: Semantics of a Natural Language. Hrsg. D. DAVIDSON/G. HARMAN. Dordrecht/Boston 1972. S. 169ff.

LEWIS, D.: Languages, Language, and Grammar. In: On Noam Chomsky. Critical Essays. Hrsg. G. HARMAN. New York 1974. S. 253ff.

LEWIS, D.: Konventionen. Eine sprachphilosophische Abhandlung. Berlin/New York 1975

LUDWIG, K.-D.: Kritische Anmerkungen zur Theorie der Sprechakte von Dieter Wunderlich. In: Linguistische Studien A/8. Berlin 1974. S. 98ff.

MAAS, U.: Grammatik und Handlungstheorie. In: Pragmatik und sprachliches Handeln. Hrsg. U. MAAS/D. WUNDERLICH. Frankfurt (Main) 1972. S. 189ff. (1972a)

MAAS, U.: Notizen zu den Notizen. In: Pragmatik und sprachliches Handeln. Hrsg. U. MAAS/D. WUNDERLICH. Frankfurt (Main) 1972. S. 294ff. (1972b)

MAAS, U./WUNDERLICH, D.: Pragmatik und sprachliches Handeln. Frankfurt (Main) 1972

MEGGLE, G. (Hrsg.): Handlung, Kommunikation, Bedeutung. Frankfurt (Main) 1979 (1979a)

MEGGLE, G.: Grundbegriffe der Kommunikation. Diss. Regensburg 1979 (hekt.) (1979b)

MEYER, M.: Formale und handlungstheoretische Sprachbetrachtung. Stuttgart 1975

MEYER-HERMANN, R.: Direkter und indirekter Sprechakt. In: Deutsche Sprache 4/1976. S. 1ff.

MOTSCH, W.: Sprache als Handlungsinstrument. In: Linguistische Studien A/19. Berlin 1975. S. 1ff.

MOTSCH, W.: Einstellungskonfigurationen und sprachliche Äußerungen. Aspekte des Zusammenhangs zwischen Grammatik und Kommunikation. In: Sprache und Pragmatik. Lunder Symposium 1978. Hrsg. I. ROSENGREN. Lund 1979. S. 169ff.

MOTSCH, W.: Situational Context and Illocutionary Force. In: Speech Act Theory and Pragmatics. Hrsg. J. R. SEARLE/F. KIEFER/M. BIERWISCH. Dordrecht/Boston/London 1980. S. 155ff.

MOTSCH, W.: Kritische Bemerkungen zu intentionalistischen Kommunikationsbegriffen. In: Linguistische Studien A/113/1. Berlin 1983. S. 94ff.

MOTSCH, W.: Sprechaktanalyse – Versuch einer kritischen Wertung. In: Deutsch als Fremdsprache 6/1984 und 1/1985

MOTSCH, W./VIEHWEGER, D.: Sprachhandlung, Satz und Text. In Sprache und Pragmatik. Lunder Symposium 1980. Hrsg. I. ROSENGREN. Lund 1981. S. 125ff.

REHBEIN, J.: Komplexes Handeln. Elemente zur Handlungstheorie der Sprache. Stuttgart 1977

ROSENGREN, I. (Hrsg.): Sprache und Pragmatik. Lunder Symposium 1978. Lund 1979

ROSENGREN, I.: Die Sprachhandlung als Mittel zum Zweck. Typen und Funktionen. In:

Sprache und Pragmatik. Lunder Symposium 1978. Hrsg. I. Rosengren. Lund 1979. S. 188 ff.

Rosengren, I. (Hrsg.): Sprache und Pragmatik. Lunder Symposium 1980. Lund 1981

Rosengren, I. (Hrsg.): Sprache und Pragmatik. Lunder Symposium 1982. Malmö 1983

Rosengren, I.: Die Textstruktur als Ergebnis strategischer Überlegungen des Senders. In: Sprache und Pragmatik. Lunder Symposium 1982. Hrsg. I. Rosengren. Malmö 1983. S. 157 ff.

Sadock, J.M.: Toward a linguistic theory of speech acts. New York/San Francisco/London 1974

Schlieben-Lange, B.: Linguistische Pragmatik. Stuttgart/Berlin/Köln/Mainz 1975

Schmidt, S.J. (Hrsg.): Pragmatik I. Interdisziplinäre Beiträge zur Erforschung der sprachlichen Kommunikation. München 1974

Schwitalla, J.: Textbeschreibung durch Illokutionsanalyse? In: Sprache und Pragmatik. Lunder Symposium 1980. Hrsg. I. Rosengren. Lund 1981. S. 207 ff.

Searle, J. R.: Speech Acts. An Essay in the Philosophy of Language. Cambridge 1970. Deutsche Übersetzung: Sprechakte. Ein sprachphilosophischer Essay. Frankfurt (Main) 1971

Searle, J. R.: Linguistik und Sprachphilosohie. In: Linguistik und Nachbarwissenschaften. Hrsg. R. Bartsch/Th. Vennemann. Kronberg 1973

Searle, J. R.: Chomsky's Revolution in Linguistics. In: On Noam Chomsky. Critical Essays. Hrsg. G. Harman. New York 1974. S. 2 ff.

Searle, J. R.: Indirect Speech Acts. In: Syntax and Semantics. Vol. 3. Speech Acts. Hrsg. P. Cole/J. L. Morgan. New York/San Francisco/London 1975. S. 59 ff. Deutsche Übersetzung: Indirekte Sprechakte. In: Sprechakttheorie. Ein Reader. Hrsg. P. Kussmaul. Wiesbaden 1980. S. 127 ff. (1980b)

Searle, J. R.: A classification of illocutionary acts. In: Language in Society 5/1976. S. 1 ff. Deutsche Übersetzung: Eine Klassifikation der Illokutionsakte. In: Sprechakttheorie. Ein Reader. Hrsg. P. Kussmaul. Wiesbaden 1980. S. 82 ff. (1980a)

Searle, J. R.: What is a Speech Act? In: The Philosophy of Language. Hrsg. J. R. Searle. Oxford 1977. S. 39 ff. Deutsche Übersetzung: Was ist ein Sprechakt? In: Pragmatik I. Interdisziplinäre Beiträge zur Erforschung der sprachlichen Kommunikation. Hrsg. S. J. Schmidt. München 1974. S. 84 ff. Searle, J. R./Kiefer, F./Bierwisch, M. (Hrsg.): Speech Act Theory and Pragmatics. Dordrecht/Boston/London 1980

Sökeland, W.: Indirektheit von Sprechhandlungen. Eine linguistische Untersuchung. Tübingen 1980

Stalnaker, R. C.: Pragmatics. In: Semantics of Natural Language. Hrsg. D. Davidson/G. Harman. Dordrecht/Boston 1972. S. 380 ff.

Stampe, D. W.: Meaning and Truth in the Theory of Speech Acts. In: Syntax and Semantics. Vol. 3. Speech Acts. Hrsg. P. Cole/J. L. Morgan. New York/San Francisco/London 1975. S. 1 ff.

Steube, A.: Grenzziehungen zwischen Semantik und Pragmatik. In: Linguistische Arbeitsberichte 23. Leipzig 1978. S. 67 ff.

Strawson, P. F.: Intention and Convention in Speech Acts. In: The Philosophy of Language. Hrsg. J. R. Searle. Oxford 1977. S. 23 ff. Deutsche Übersetzung: Intention und Konvention in Sprechakten. In: Logik und Linguistik. Hrsg. P. F. Strawson. München 1964

Strawson, P. F.: Meaning and Truth. London 1970

Viehweger, D.: Semantik und Sprechakttheorie. In: Richtungen der modernen Semantikforschung. Hrsg. W. Motsch/D. Viehweger. Berlin 1983. S. 145 ff.

WITTGENSTEIN, L.: Philosophische Untersuchungen. Frankfurt (Main) 1967
WUNDERLICH, D. (Hrsg.): Linguistische Pragmatik. Frankfurt (Main) 1972
WUNDERLICH, D.: Zur Konventionalität von Sprechhandlungen. In: Linguistische Pragmatik. Hrsg. D. WUNDERLICH. Frankfurt (Main) 1972 (1972a)
WUNDERLICH, D.: Sprechakte. In: Pragmatik und sprachliches Handeln. Hrsg. U. MAAS/D. WUNDERLICH. Frankfurt (Main) 1972. S. 69ff. (1972b)
WUNDERLICH, D.: Mannheimer Notizen zur Pragmatik. In: Pragmatik und sprachliches Handeln. Hrsg. U. MAAS/D. WUNDERLICH. Frankfurt (Main) 1972. S. 279ff. (1972c)
WUNDERLICH, D.: Studien zur Sprechakttheorie. Frankfurt (Main) 1976
WUNDERLICH, D.: Methodological Remarks on Speech Act Theory. In: Speech Act Theory and Pragmatics. Hrsg. J. R. SEARLE/F. KIEFER/M. BIERWISCH. Dordrecht/Boston/London 1980. S. 291ff.

المبحث الرابع

٢-٤ الوصف اللغوي الوظيفي – التواصلي

٢-٤-١ المهام والأهداف

[٢٢١] تطور الوصف اللغوي الوظيفي – التواصلي بشكل مستقل نسبياً عن الاتجاهات الأخرى – بوصفه استمرارًا لتطور رؤية النحو الوظيفي المتطورة في معهد بوتسدم Potsdam العالي التربوي (انظر حول ذلك هلبش ١٩٧٠، ص١٦٢ وما بعدها)ـ وانتشر بوجه خاص في تدريس المعلمين في جمهورية ألمانيا الشرقية (انظر باختصار خصوصاً لدى شميت وآخرين ١٩٧٧، وشميت / شتوك ١٩٧٩، وشميت وآخرين ١٩٨١). وقد أدى المطلب المركّز عليه بوضوح منذ نهاية الستينيات بتتبع مسائل التأثير المتبادل بين اللغة والمجتمع وتطور الشخصية، وعلى هذا النحو إيجاد الأسس للتملك الأمثل، وامتلاك ناصية اللغة الأم، ولثقافة عليا للغة أيضاً، إلى مشروع بحثي (يقوده معهد بوتسدم العالي التربوي) حول الأسس اللغوية للتعليم والتربية باللغة الأم، يُشكّل إسهام علم اللغة الجرماني في المعاهد العليا التربوية في جمهورية ألمانيا الشرقية لزيادة فاعلية تدريس اللغة الأم في المدرسة الخاصة بالتعليم العام، ومواصلة تعليم معلمي الألمانية وتثقيفهم (شميت وآخرين ١٩٨١، ص١١).

ويُفهَم الوصف اللغوي الوظيفي – التواصلي بأنه وصف لغوي وظيفي بالنظر إلى التواصل، يشتمل على تضافر الوسائل اللغوية في مستويات مختلفة للنظام اللغوي واستلزامها المتبادل وتبعيتها المتبادلة في ضوء الإنجاز التواصلي المقصود (شميت وآخرين ١٩٨١، ص١١). مثل ذلك الوصف اللغوي ينبغي أن يتيح تعميق علم أكثر تأثيراً للتشكيل اللغوي. ويريد لهذا الهدف أن يبني الأساس «لعلم لغوي متكامل»،

ينبغي أن يكون وظيفياً وعملياً في الوقت نفسه: وفي ذلك تعني الصفة «وظيفي» أنه لا ينطلق من وسائل لغوية مفردة، بل على العكس من ذلك من التأثير التواصلي المقصود [٢٢٢] (من الوظيفة وطرح المهام في التواصل)، وتشير الصفة «عملي» إلى التوجه التربوي (أي في وصف الوسائل اللغوية، وتوسط المعرفة اللغوية في ضوء تهذيب القدرة اللغوية، وكفاءة التواصل). وبهذه الطريقة ينبغي أن تُوجَد الأسس اللغوية لتدريس لغة في إطار جانب تواصلي (انظر أيضاً نويمان وآخرين ١٩٧٦، ص٣٣ وما بعدها).

٢-٤-٢ المنطلق والمفاهيم الأساسية

إن منطلق الوصف اللغوي الوظيفي – التواصلي هو قبل أي شيء نتائج علم النفس وعلم اللغة النفسي السوفيتيين، وكذلك المعنى المحوري لمفهوم «النشاط» (انظر بتفصيل أكثر ٢ -٧ -٣). وعلى أساس هذا المنطلق تُطوّر المفاهيم الأساسية للوصف اللغوي الوظيفي – التواصلي، ويُفرّق بوجه خاص بين وظيفة التواصل وقصد التواصل وخطة التواصل ونهج التواصل (انظر حول ذلك شميت / هارنيش ١٩٧٤، ص٣٠ وما بعدها، وهارنيش ١٩٧٦، ص٤٧ وما بعدها، وشميت وآخرين ١٩٨١، ص١٨ وما بعدها).

وينبثق عن العلاقات الاجتماعية والأنشطة الاجتماعية المطابقة الحاجة المحددة المختصة للتواصل، ومن ثم فالتحفيز ووضع الهدف لعملية التواصل المفردة، أنتجا وظيفة التواصل المختصة، أي المطلب الناشئ عن حاجات اجتماعية أو فردية لتحقيق فعل التواصل، للوصول إلى تأثير تواصلي محدد، ونتيجةً لذلك يُراد أداء وظيفة التواصل لتحقيق هدف نشاط علوي، يُنجَز في أُطره فعل التواصل، ويحدد فعل التواصل. ويُنشأ على أساس وظيفة التواصل لدى منتج النص بمراعاة شروط خارجية

وداخلية قصدُ التواصل، أي القصد الذي يوجه في إطار أنشطة اجتماعية إلى التأثير في وعي المشاركين في التواصل وتوجيه سلوكهم. ويُفرّق بين ثلاثة أنواع أساسية لقصود التواصل، تتفرع إلى حد ما وفق مظهرها الخاص في سلاسل غير مقيدة: الإبلاغ (إبلاغ مركز على موضوع، وإبلاغ مركز على واقعة معايشة) والتفعيل (يُوزّع إلى الإقناع، والحشد، والتقييس، والاهتمام، والحركة العاطفية) والشرح، أما خطط التواصل فهي تصورات للتحقق الأمثل لقصد التواصل، وهي تشتمل على – طبقاً للموضوع، وبمراعاة العوامل الموضوعية والذاتية، وشروط عملية التواصل – اختيار المادة واستعمال مناهج مختلفة للتواصل عند معالجة المادة، وتشكل الأساسَ لاختيار وسائل بناء، وتحديد البنية المضمونية والشكلية (التأليف والبناء) للنص. ومن البديهي أن [٢٢٣] قصداً محدداً للتواصل يجيز تحقيقات مختلفة من خلال خطط للتواصل تتشكل بصورة متباينة.

أما سبل التواصل (KV) فهي عناصر البنية في خطة تواصل، التي تحدد التشكيل (التأليفي، والبنائي واللغوي) المعين. وتفهم على أنها «عمليات عقلية - لغوية»، وهي ذاتها تتفرع عن الأفعال، وتشير صفة «عقلية» إلى أنها تعبير عن «التفكير التواصلي، وصفة «لغوية» إلى أنها مؤثرة ومدركة تواصلياً دائماً في ظاهريتها اللغوية، ومن ثم فهي تعبير عن موضوعيتها (انظر شميث وآخرين ١٩٨١، ص٣٠). وسبل التواصل منظمة للأفعال التواصلية وتستخدم لتحقيق هدف الفعل، وهي وسائل لتحقيق الهدف، وهكذا يمكن أن تستند إلى أهداف على أساس تحديد الغرض منها، ولكن لا تتطابق مع أهداف (ميشل / هارنيش ١٩٨٣، ص٨٨). ويتشكل إنجاز سبل التواصل من خلال الموقف التواصلي للمرسل، أي من خلال موقفه من عوامل التواصل وشروطه، وإنجاز الوعي المميز، الذي تتحقق على أساسه معالجة تواصلية مطابقة. وتعد سبل التواصل الأساسَ لاختيار وسائل التشكيل

(اللغوية والأخرى)، ومن ثم هي شرط لتركيب الفعل التواصلي وتكونها الموضوعي في بنية النص. إن استعمال سبل التواصل ليس عشوائياً بل منظماً، تحدده خصوصية إنجازها. ويتحقق اختيار سبل التواصل في مرحلة التخطيط. وتنعكس بوصفها مكونات مميزة للنهج في النص، وهي أساس مهم لتلقي النص (يجب أن يكون من الممكن تعرف تأثيرات مقصودة للفعل عبر سمات النصوص). كما أن سبل التواصل عمليات لغوية – تواصلية مألوفة اجتماعياً لمعالجة المادة، وقد تكونت بوصفها نماذج للفعل وثُبِّتت، وتمتلك بذلك طبيعة المعايير (شابان ١٩٧٩، ص٤٢)

ويُفرق في ضوء الجانب الوظيفي - التواصلي سبل التواصل الآتية (انظر شميت وآخرين ١٩٨١، ص٣٥ وما بعدها):

١) سبل تواصل وصفية **Deskriptive**

أ) الإبلاغ...

ب) الإخبار، والوصف...

ج) الإحالة، والاقتباس..

د) التقرير، والزعم..،.

هـ) الحكي، والتصوير...

٢) سبل تواصل دالة على الحث **Inzitative**

أ) الإيعاز، والرجاء، والنداء، والاستجابة، الطلب، والتوجيه، والأمر...

ب) الاستفهام...

ج) المدح، والعتاب...

د) السماح، والتحريم...

٣) سبل التواصل إبداعية **Inventive**

أ) المقارنة، والتعليل، والاستنتاج، والتعميم.؟..

[٢٢٤] ب) التوضيح والإيجاز...

ج) الإجابة، والرد...

د) التصنيف، والتعريف...

هـ) الإثبات، والتفنيد...

و) الحكم، والفضح...

ويُحدد جوهر سبل التواصل من خلال سمات وظيفية – تواصلية (FKM)، تمثل سمات ثابتة، تحكم المنع أو الاستخدام الأثير لوسائل لغوية في الوقت نفسه (انظر شيبان ١٩٧٩، ص٤٢ وما بعدها، وشميت وآخرين ١٩٨١، ص٣٢ وما بعدها). تلك السمات الوظيفية – التواصلية هي مثلاً «وصفية، وتوضيحية، واختيارية، وإبداعية، وسببية، ومقارنة، وتقويمية، وتعميمية، ورأسية، وتخطيئية، ونهائية، ومُوجِّهة للشركاء، وتأكيدية، ومُؤكِّدة للموضوع، ومُعدِّلة، وغير ذلك. وتجيز هذه السمات الوظيفة التواصلية أن يُفرِّق بين سبل تواصل مفردة بعضها عن بعض (تحدد في كلٍّ من خلال سمات وظيفية – تواصلية)، وأن تلحق سبل التواصل المتقاربة بعضها ببعض أيضاً. وتصلح السمة الوظيفية – التواصلية: مُؤكِّدة للموضوع لنهج التواصل: الإبلاغ، بل لسبل التواصل: التقرير (الإخبار)، والوصف، والإحالة والاقتباس أيضاً. وتفصل السمة الوظيفية التواصلية: مُعدِّلة، سبل التواصل: الحكي والتصوير عن سبل التواصل: الإخبار والوصف، وسبل التواصل: الزعم والتقرير عن نهج التواصل: الإبلاغ. وتنتج سمات وظيفية تواصلية مثل «وصفي» وتوضيحي «النهج التواصلي» الوصف، وسمات وظيفية تواصلية، مثل: نهائي، ومُوجِّهة للشركاء، ومؤكدة، النهج التواصلي «الطلب»، وسمات وظيفية تواصلية، مثل: إبداعي، وسببي.نهج التواصل «التعليل»، وسمات وظيفية تواصلية، مثل: إبداعي، مقارن.نهج التواصل المقارنة، وسمات وظيفية تواصلية، مثل: إبداعي، وتعميمي.نهج التواصل

«التعميم»، وسمات وظيفية – تواصلية، مثل: إبداعي، وردّي نهج التواصل «الإجابة»... الخ.

٢-٤-٣ تصنيف النصوص

ويسعى الوصف اللغوي الوظيفي – التواصلي من المفاهيم الأساسية التي عُرِضت في ٢ -٤ -٢ إلى تنميط للنصوص حسب وظيفة النص (مثل قصد التواصل لمنتجي النص المصوغ في النص) (انظر شميت وآخرين ١٩٨١، ص٤٢ وما بعدها، وانظر أيضاً بفوتسه / بلاي ١٩٨٢، ص٧٠٥ وما بعدها). ويُفترض في ذلك – خلافاً لأغلب الطرائق التي عُرِضت في ٢ -٢ -٧، و٢ -٢ -٨) تطابق (مباشر) بين قصد التواصل ووظيفة النص)، ويُستخدم أساساً لتقسيم النصوص. وعلى أساس قصد التواصل المهيمن فيها (وظيفة النص العامة) يُفرِّق بين ثلاثة أقسام للنصوص: نصوص إبلاغية، ونصوص تفعيلية، ونصوص توضيحية. وينتج عن التقسيم الفرعي للأنواع الثلاثة الأساسية لقصود التواصل بشكل قياسي تقسيم فرعي لأقسام النصوص إلى أنماط نصية أكثر خصوصية، وذلك حسب وظائف النص الخاصة المهيمنة فيها (بهذه الطريقة يُفرِّق بين نصوص إبلاغية مُؤكِّدة للموضوع، ومؤكِّدة للحدث، وإقناعية، وحشدية، وتقييسية، واهتمامية، ومُحرِّكة عاطفياً، وتوضيحية). ويمكن أن تفترق أنماط النص على مستوى آخر فرعي مرة أخرى إلى أنواع النصوص، [٢٢٥] وذلك على أساس سبيل التواصل المهيمنة (بوصفها عناصر بنية خطة التواصل): وقد يُصنف نص إبلاغي موضوعياً في ضوء هذا الجانب بأنه إبلاغ خبر، وصف، ونص حشدي بأنه نداء واستجابة وتوجيه وغير ذلك. ويمكن أخيراً أن يفرق – في إطار اشتمال أقوى على جوانب بلاغية أيضاً – بين أشكال النصوص

أيضاً بوصفها صياغة متباينة لأنواع النصوص (مثل: توصية، وحكم الهيئة، والوصف داخل النوع النصي «الحكم».

٢-٤-٤ مشكلات وأسئلة

نتجت مشكلة أولى مع مفهوم الوظيفة، الذي – بعد أن عُدِّل مراراً في المراحل المبكرة للنحو الوظيفي، تارة على مستويات مختلفة للغة، وتارة أخرى في الجانب المضموني فقط، وأخيراً استند إلى تأثير التواصل الذي يقع خارج اللغة (انظر هلبش ١٩٧٠، ص١٧٠ وما بعدها) – حدِّده في فترة متأخرة شميت (١٩٨٢، ص٩ وما بعدها) وأُدخِل في علاقة «الهدف – الوسيلة – الغاية» في المفهوم الماركسي للنشاط: وفي ضوء هذا الجانب يُعنَى بوظيفي مؤخراً في الوصف اللغوي الوظيفي – التواصلي تَوجُّهَ الفعل اللغوي إلى الهدف، وتحديد الغرض للوسائل الموضوعة لذلك. وبذلك يدرك بلا شك جانب جوهري للغاية، ومع ذلك لا يُكَشف مع تحديد مفهوم الوظيفة في هذه الواقعة (المحورية) عن تعدد طبقات الموصوف وتنوعه وتدرجه بمصطلح «وظيفة» في علم اللغة. (انظر مثلاً كاتسنلون ١٩٧٤، ص٢٥، وص٥٠، وص١١٣، وهلبش ١٩٦٨، ويجر ١٩٧٦، ص٩، وهلبش ١٩٧٧، ص١٢).

أما السؤال الثاني – الذي طُرِح غالباً ومن البداية في النقاش أيضاً (انظر مثلاً هارتونج ١٩٧٤، ص١١٥) – فهو السؤال عن وضع المفاهيم الأساسية المستخدمة في الوصف اللغوي الوظيفي – التواصلي؛ هو السؤال عن: أين نشأت، وكيف يمكن أن يُتحقَّق منها، وبخاصة السؤال عن وضع سبل التواصل وعلاقاتها بالنظام اللغوي من جهة (إذ إن علاقات سبل التواصل بالوسائل النحوية من المؤكد أنها ليست واضحة، فذلك يشترط إيضاح العلاقات بين سبل التواصل والوسائل اللغوية للنحو)، وعلاقاتها بالتفاعل الاجتماعي من جهة أخرى (الذي لا يمكن أن يُقلص في المفاهيم

الأساسية المذكورة). وقد أُجيب عن هذه الأسئلة الأساسية من طرف ممثلي الوصف الوظيفي التواصلي أيضاً: ففيما يخص علاقاتها بالنظام اللغوي تمثل السمات الوظيفية التواصلية (FKM) عنصراً وسيطاً مهماً بين النشاط التواصلي وبين النظام اللغوي، لأنها تنقل علاقة سبل التواصل بالمنطوق اللغوي، ولا يمكن أن تُدرك سبل التواصل إلا عبره، وعبر مؤشرات لغوية فقط، وكذلك يمكن أن يُستفاد منها تربوياً (انظر شيبان ١٩٧٩، ص٤٢ وما بعدها) حتى وإن كان ما يزال رصيد السمات الوظيفية – التواصلية التي طُوِّرت حتى الآن (انظر ٢ -٤ -٢) [٢٢٦] غيرَ متجانس للغاية، والعلاقات الموصوفة بين سبل التواصل والسمات الوظيفية - التواصلية ليست خالية من صور الإطناب (مثل «سببي» - التعليل، و«مقارن» - المقارنة). أما ما يخص علاقة سبل التواصل بالتفاعل فتتميز في السنوات الأخيرة باستمرار التطور من خلال فهم سبل التواصل على أنها أنماط لفعل لغوي تواصلي (انظر ميشل ١٩٨٢، ص٦٨٦ ت، وميشل / هارنيش ١٩٨٣، ص٨٢)، واستخدام نهج التواصل ونمط الفعل مترادفين إلى حد بعيد، وتحديد الوضع الغامض بعض الشيء بهذه الطريقة بأنه عمليات عقلية – لغوية (حيث يمكن أن يُسأل بداهة هل يمكن ألا يصير المفهوم الذي يعد محورياً في الأصل زائداً).

وينتج سؤال ثالث عن استهداف الوصف اللغوي الوظيفي – التواصلي إعدادَ أساسٍ مباشر لتدريس اللغة، لتعليم لغوي متكامل، ووظيفي وعملي. ويكمن في الغالب خلف مطلب نحو تواصلي أو وظيفي (بمعنى أن يندمج مباشرة في مجالات تواصلية مختلفة، ويمكن مباشرة أن يستعمل لتدريس اللغة – انظر أيضاً نويمان وآخرين ١٩٧٦، ص٣٤) افتراضُ قياس معارف لغوية بإمكانية استعمالها فقط في تدريس اللغة، وإمكان أن توجهها عند عمل نحو لغوي معايير تربوية – منهجية. مثل ذلك المطلب يتجاهل العلاقات المعقدة بين علم اللغة وتدريس اللغة، والتحول

الضروري (كوساطة) الذي يجب أن تجتازه المعارف اللغوية من أجل استخدامها في تدريس اللغة – لأنها تعيد إسقاط هذا التحول في مجال موضوع النحو نفسه (انظر بتفصيل أكثر هلبش ١٩٨١، ص١٠٩ وما بعدها، وص١١٥ وما بعدها).

٢-٤-٥ الوصف اللغوي الوظيفي – التواصلي ونظرية الفعل الكلامي

ليس من المستغرب أنه في فترة متأخرة قد أقيمت من طرف الوصف اللغوي الوظيفي – التواصلي موازنات بنظرية الفعل الكلامي (انظر ٢ -٣) (انظر ميشل ١٩٨٢، ص٦٨٥، وما بعدها، وميشل / هارنيش ١٩٨٣، ص٨٢ وما بعدها)، لأنه من جهة تشير المصطلحات المستخدمة لوصف سبل التواصل إلى مصطلحات مشابهة لما تظهر في تصنيفات مختلفة للأفعال الكلامية، ومن جهة أخرى يدل التفسير المتأخر لسبل التواصل بأنها أنماط للفعل ضمنياً بصورة شديدة، على تلك المقارنة. ولما كان يُقصَد سواء بأفعال كلامية أو سبل التواصل أنماط فعل لغوي، فإنه يتحتم في الحقيقة السؤال: هل سبل التواصل شيء آخر غير أفعال الكلام، هل يتساوى التصور النظري في كلا النهجين أو فيما يفترقان. ويُؤكَّد من طرف الوصف اللغوي الوظيفي – التواصلي على الفروق الآتية بوجه خاص:

[٢٢٧] أ) الأفعال الكلامية تُحدد بأنها <u>مقصدية</u> في المقام الأول (أي من خلال نوع قصد المتكلم / الكاتب)، وسبل التواصل بأنها <u>عملية</u> في المقام الأول (أي من خلال نوع معالجة موضوع التواصل لمصلحة هدف أو مقصد علوي). وفي الوصف اللغوي الوظيفي – التواصلي يُفصَل قصدُ التواصل ونهج التواصل (بوصفه غاية ووسيلة) بعضها عن بعض، في حين يطابق كلاهما معاً الدورَ الإنجازي في نظرية الفعل اللغوي (فالمقصد ونمط الفعل يتطابقان إلى حد بعيد).

ب) بينما تكون نظرية الفعل الكلامي «مركزةً على الجملة» (أ) تفهم الجملة بوصفها الكم الأساسي لإلحاق أنماط الفعل، وتعد النصوص – كأنها ثانوية – تتابعات أفعال أو أفعال كلامية)، فإن نظرة الوصف اللغوي الوظيفي – التواصلي مُوجَّهة أساساً إلى النص المعقد بوصفه كلا كلامياً. ويتوارى خلف ذلك السؤال عن دور الجملة، والسؤال عن إمكان تناول «شامل» (انظر في الفصل الثالث).

ج) يعد الوصفُ اللغوي الوظيفي – التواصلي نظرية الفعل الكلامي بشكل إجمالي بأنها وضعية (جديدة) (انظر حول ذلك بتفصيل أكثر تحت ٢ -٣ - ٦). وبرغم هذه الفروق يتعلق الأمر مع الفهم اللغوي الوظيفي – التواصلي بصياغة خاصة (تختص بها إلى حد بعيد جمهورية ألمانيا الديمقراطية) لفهم لغوي متعلق بالفعل، على نحو ما تطور عن الأهداف والمنطلقات السابق ذكرها.

فهرس مراجع ٢-٤

HARNISCH, H.: Zur Erfassung und Beschreibung von Kommunikationsverfahren (KV) auf der Grundlage von Textanalysen. In: Potsdamer Forschungen A/23. Potsdam 1976. S. 47ff.

HARTUNG, W. (Diskussionsbeitrag). In: Linguistische Studien A/8. Berlin 1974. S. 115f.

HELBIG, G.: Zum Funktionsbegriff in der modernen Linguistik. In: Deutsch als Fremdsprache 5/1968

HELBIG, G.: Geschichte der neueren Sprachwissenschaft (Unter dem besonderen Aspekt der Grammatik-Theorie). Leipzig 1970

HELBIG, G.: Zu einigen theoretischen und praktischen Problemen der grammatischen Konfrontation. In: Bjuletin za s-postavitelno izsledvane na b-lgarskija ezik s drugi ezici. Sofia 1977. S. 5ff.

HELBIG, G.: Sprachwissenschaft – Konfrontation – Fremdsprachenunterricht. Leipzig 1981

JÄGER, G.: Einige Bemerkungen zum Problem der Repräsentationsebenen aus der Sicht des Sprachvergleichs. In: Linguistische Studien A/29/1. Berlin 1976. S. 1ff.

KAZNELSON, S. D.: Sprachtypologie und Sprachdenken. Berlin 1974

MICHEL, G.: Zum Verhältnis von Sprechakt und Kommunikationsverfahren. Handlungstheoretische Positionen in der Linguistik der DDR. In: Zeitschrift für Phonetik, Sprachwissenschaft und Kommunikationsforschung 6/1982. S. 685ff.

MICHEL, G./HARNISCH, H.: Zum Verhältnis von funktional-kommunikativer Sprachbeschreibung und Sprechakttheorie. In: Linguistische Studien A/113/I. Berlin 1983. S. 82ff.

NEUMANN, W., u. a.: Theoretische Probleme der Sprachwissenschaft. Berlin 1976

PFÜTZE, M./BLEI, D.: Zur handlungstheoretischen Typologisierung von Textklassen – Von Textklassen, Texttypen zu Textarten und Textsorten. In: Zeitschrift für Phonetik, Sprachwissenschaft und Kommunikationsforschung 6/1982. S. 705ff.

SCHIPPAN, Th.: Zum Status der funktional-kommunikativen Merkmale (FKM) von Kommunikationsverfahren. In: Linguistische Studien A/62/III. Berlin 1979. S. 42ff.

SCHMIDT, W., u. a.: Skizze der Kategorien und der Methode der funktionalen Grammatik. In: Zeitschrift für Phonetik, Sprachwissenschaft und Kommunikationsforschung 5/1969

SCHMIDT, W.: Aufgaben und Probleme einer funktional-kommunikativen Sprachbeschreibung. In: Zeitschrift für Phonetik, Sprachwissenschaft und Kommunikationsforschung 2/1979

SCHMIDT, W., u. a.: Sprache – Bildung und Erziehung. Leipzig 1977

SCHMIDT, W., u. a.: Funktional-kommunikative Sprachbeschreibung. Theoretisch-methodische Grundlegung. Berlin 1981

SCHMIDT, W.: Zum Funktionsbegriff in der neueren Linguistik, insbesondere in der funktional-kommunikativen Sprachbeschreibung. In: Zeitschrift für Phonetik, Sprachwissenschaft und Kommunikationsforschung 1/1982. S. 9ff.

SCHMIDT, W./HARNISCH, H.: Kommunikationspläne und Kommunikationsverfahren. In: Linguistische Studien A/8. Berlin 1974. S. 30ff.

SCHMIDT, W./STOCK, E. (Hrsg.): Rede – Gespräch – Diskussion. Leipzig 1979

المبحث الخامس

٢-٥ تحليل المحادثة

٢-٥-١ المهام والمنابع

[٢٢٨] ويفهم تحليل المحادثة أيضاً على أنه مجال فرعي جديد لعلم لغة قائم على أساس براجماتي (هنّه / ريهبوك ١٩٧٩، ص٣). ويظهر تحت مصطلحات مختلفة: تحليل الحديث (منذ أونجهور ١٩٧٤، وهنّه/ ريهبوك ١٩٧٩)، أو تحليل المحادثة (كالماير/ بفوتسه ١٩٧٦) أو تحليل الخطاب (فوندرليش ١٩٧٦ أ، ص٢٩٣) أو تحليل الحوار (ستيجر ١٩٧٦). ويتوارى خلف هذه المصطلحات المهمة الأساسية العامة، في مقابل إهمال لغة شفوية في علم اللغة التقليدي (عولجت حتى الآن على أية حال في البلاغة، وهناك عولجت معالجة معيارية أكثر من وصفية)، وهي وضع اللغة المنطوقة للحوار في قلب البحث. وكان المنطلق في ذلك الفهم الكائن إن التواصل في جوهره يجري حوارياً وأن الوحدة الأساسية للتواصل اللغوي (لكلام إنساني) هو <u>المحادثة</u> Gespräch (وليس: الكلمة، ولا الجملة ولا النص، وليس الفعل الكلامي أيضاً) [٢٢٩] (انظر هنه / ريهبوك ١٩٧٩، ص١٢ وما بعدها، وص١٨). ولما كانت المحادثة تشترط شريكين للتواصل، يتبادلان في أدوار المتكلم وأدوار السامع، فإن <u>العلاقة المتبادلة</u> بين المتكلم والسامع (من المبادرة بالموضوعات وقبولها) السمة البارزة للمحادثة (الحديث). وهكذا يُعزَى <u>للسامع</u> (خلافاً لأغلب الاتجاهات الأخرى لعلم اللغة) دور مهم (انظر أيضاً هنه ١٩٧٩). ويرجع تحليل المحادثة — المنتشر في جمهورية ألمانيا الاتحادية خاصة — إلى ثلاثة منابع: (أ) «تحليل الحوار» المتعلق بالمنهج الإثني في الولايات المتحدة الأمريكية، و(ب) بحوث في اللغة المنطوقة (GS) في جمهورية ألمانيا الاتحادية (ج) نظرية الفعل الكلامي. و كان تحليل الحوار في

الولايات المتحدة الأمريكية موجهاً إلى بنية مجريات المحادثة، وسعي إلى بحث أوجه النظام التي تعد أساس التفاعل الإنساني، وإلى إبراز المعرفة المنهجية التي يجب أن تتوفر لشركاء التفاعل من أجل تعاون ناجح. ووُضع مفهوم «الدور» (خطوة الحديث، وإسهام الحديث) في القلب (انظر ينجفه ١٩٧٠). وأُقِرَّ أن تبادل المتكلمين داخل محادثة ما هو الجانب الأكثر جلاء في المحادثة، الذي كون لذلك أيضاً أحد أهم الدوافع للتحليل الأمريكي للمحادثة (انظر هنّه / ريهبوك ١٩٧٩، ص٨). وأثرت الطرائق المتعلقة بنظرية الفعل الكلامي (انظر بتفصيل أكثر ٢ -٣) والطرائق المتعلقة بنظرية الفعل (انظر مثلاً ريهباين ١٩٧٧) في الوقت الراهن في تحليل المحادثة، حين توجه علم اللغة بوجه عام إلى خاصية اللغة باعتبارها أداة الفعل، وبُحِث عن تلازم وحدات مستوى المنطوق ومستوى الفعل (انظر هنّه / ريهبوك ١٩٧٩، ص١٧٤ وما بعدها) وإسهامات الكلام (الأدوار) وأفعال الكلام (انظر فوندرليش ١٩٧٦أ، ص٢٩٩ وما بعدها).

وقبل أن يتأسس في السبعينات في جمهورية ألمانيا الاتحادية تحليل المحادثة اتجاهاً مستقلاً صارت في الستينات اللغة المنطوقة موضوعاً متصدراً في علم اللغة. وقد اهتمت هذه المرحلة الأولى لتحليل المحادثة - هي في الحقيقة مستقلة عن المنهجية الاثنية الأمريكية، ومرتبطة بالنحو التقليدي وعلم اللهجات – في البداية في الغالب بالفروق بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة، وعملت في بادئ الأمر بمنهج إحصائي، استُقِيَ من البحث الاجتماعي التجريبي، ووُضِعت فيما بعد المنطوقات اللغوية – طبقًا لنظرات عامة لعلم اللغة – بصورة متزايدة في ترابطات الفعل. ولم يكن جديداً فحسب نقلُ اهتمام البحث من النظام إلى الاستخدام ومن اللغة المكتوبة إلى اللغة المنطوقة، بل علاقةٌ جديدة بالتجريب أيضاً: ولم يعد يرجع من ناحية منهجية البحث إلى الحدس وكفاءة متكلم / سامع مثالي (في جماعة لغوية

يشترط فيها أن تكون متجانسة)، بل مادة نصية متحصلة بطريقة تجريبية (انظر بتفصيل أكثر شانك/ شونتل ١٩٧٦، ص١ وما بعدها، وص٥ وما بعدها، وص١٦، ووشانك / شفيتلا ١٩٨٠، وص٣١٣ وما بعدها). ولم تعد تُحصل المواد (المعلومات) من الكفاءة في أمثلة تركيبية مفردة بل تفسيرياً على أساس مادة تجريبية.

[٢٣٠] وبعد أن تصدرت في البداية اللغة المنطوقة بشكل إجمالي الاهتمام (بوصفها كلاماً مصاغاً بحرية، وفورياً في مواقف طبيعية للتواصل) فقد صار واضحاً فيما بعد أن خصائص اللغة المنطوقة يجب أن تُميزَ فيما يتعلق بورودها في مواقف معينة للمحادثة. وبهذه الطريقة تنشأ أشكال نصية (حسب سمات مثل: متكلم واحد أم عدة متكلمين، التساوي في الرتبة أم تميز المتكلمين، ودرجة العلانية، ودرجة الشيوع، والتحديد السابق للموضوعات، وتشابك الموقف، ودرجة شهرة المتكلمين وغيرها)، (انظر خاصة شتجر / دويتريش / شانك / بفوتسه ١٩٧٤، ص٣٩ وما بعداه، وشانك / شونتل ١٩٧٦، ص٤٠، وشانك / شفيتلا ١٩٨٠، ص٣١٧). وقد حددت أشكال النص بهذه الطريقة حسب معيار الموقف (انظر حول ذلك أيضاً ٢ -٢ -٨): وتصير هيئات الكلام ونماذج الكلام أيضاً نمطية حيث يلحق بكل نمط لهيئة الكلام بشكل واضح تماماً شكل نصي معين.

وبهذه الطريقة يُحقق في بحوث اللغة المنطوقة الانتقالُ من النظام إلى الاستخدام، ومن الجملة إلى النص أيضاً، قبل أن يكون قد حُقِّق في تحليل المحادثة فيما بعد الانتقال من النص إلى الحوار (بوصفه وحدة أساسية). ويَعِد هذا التطور بالكثير لأسباب عدة: فهو يجعل التواصل اللغوي موضوعاً بقدر متزايد بوصفه عملية متبادلة (لم يعد الأمر فيها يدور حول المتكلم المنعزل – ونادراً – حول السامع المنعزل). وهو يبرز بشكل أوضح الاختلاف والتعدد الطبقي للفعل التواصلي

والتفاعل. ويَعد آخر الأمر بنظرات أخرى أيضاً في المسائل الأساسية في علم لغة النص (الذي يقتصر حتى الآن في المقام الأول على خواص نصوص مكتوبة ومونولوجية (حوار داخلي مفرد))، وفي وظائف المنطوقات؛ أي كيف أدخلت مع نظرية الفعل الكلامي – في الواقع في إطار تجريدات معينة إلى مجال النظر (انظر تشتمابر ١٩٨٢ ب، ص٦٧٧ وما بعدها).

٢-٥-٢ مفاهيم أساسية

من المسائل الأساسية والمفاهيم الرئيسية لتحليل المحادثة (انظر حول ذلك بالتفصيل هنّه / ريهبوك ١٩٧٩، ص٢٠ وما بعدها، وشانك / شفيتلا ١٩٨٠، ص٣١٨، وما بعدها) كل مسائل تنظم الحوار (الذي وُضّحت أبنيته حتى وإن كان باختصار فقط)، ومسائل افتتاح المحادثة وإنهائها (مثل التحية والمخاطبة، وإنشاء الاتصال، وتحديد المشاركين، وفهم مقصد الكلام ومخطط التواصل وخطة الفعل)، وبخاصة مشكلات خطوة المحادثة أو إسهام الكلام (الدور)، وتبادل المتكلمين في الحديث (أخذ الأدوار)، وتتابع المحادثة، والفعل الكلامي المطابق لإسهام الكلام (الدور). ومع إسهام الكلام، وتبادل المتكلمين وتتابع المحادثة تكون قد وضعت مصاعب معينة لتحليل المحادثة: فخطوة المحادثة هي ما يفعله ويقوله متكلم، في حين يكون عليه الدور في كل مرة، [٢٣١] وتتابع المحادثة هو اختصار خطوات المحادثة لشركاء عدة في المحادثة، يمكن أن يتوقعوا بشكل مشروط (انظر هنّه / ريهبوك ١٩٧٩، ص٢٢ وما بعدها).

ولم يُجَب بوضوح كامل عن السؤال عن علاقة خطوات المحادثة (إسهامات الكلام) بالأفعال الكلامية: فبينما يرى فوندرليش (١٩٧٦ أ، ص٢٩٩) إسهام الكلام والفعل الكلامي مفاهيم أساسية في تحليل الخطاب، ويفهم تحت الفعل

الكلامي الوظيفةُ التواصلية لإسهامات الكلام، يحاول هنّه / وريهبوك (١٩٧٩، ص٢٥، ص١٧٤) تنظيمًا أيضاً لخطوة المحادثة (بوصفها وحدة مستوى المنطوق) بالفعل الكلامي (بوصفه وحدة مستوى الفعل)، بل يؤكدان أن خطوات المحادثة لا تتطابق ضرورةً مع الأفعال الكلامية، لأن أفعال الكلام أجزاء من خطوات المحادثة أو متماثلة معها. ويفترضان بوجه خاص – مكملاً للفعل الكلامي – فعلاً لفهم المسموع خاصاً في جانب السامع (يتحدثان – كبناء مواز للإنجازي – عن «قوة غير سمعية» مطابقة).

ويجوز بلا خلاف أن تكون الطبيعة التتابعية لخطوات المحادثة وأفعال الكلام أيضاً. وبهذه الطريقة ينتج (من خلال الوضع في مجرى التفاعل والمكان في مجرى المحادثة) قسمان كبيران: إسهامات في الكلام أو أفعال كلامية دالة على المبادرة initiative (مفتتحة للتتابع) ودالة على رد الفعل reactive (تتابع مختتم أو وارد داخل التتابع، ولكن على أية حال ليس تتابعاً مفتتحاً) (انظر فوندرليش ١٩٧٦أ، ص٣٠٠، وانظر أيضاً هنّه / ريهبوك ١٩٧٩، ص٢١٠ وما بعدها). والتتابعات المتفرعة إلى فرعين هي مثلاً:

١) تحية – رد التحية
٢) مخاطبة – رد لفظي
٣) استفهام – إجابة
٤) مجاملة – رد المجاملة
٥) طلب / رجاء لفعل متأخر – وعد
٦) عرض – قبول / رفض
٧) نصيحة – اعتبار
٨) لوم – تبرير

٩) اشتباه – اعتذار.

ويرتبط تبادل المتكلمين بوجه عام بالتتابعات المذكورة: فالشريك يصنع الإسهام المبادر، ويتيح للمخاطب في الوقت نفسه الفرصةَ لإسهام في الكلام، ويوجد كذلك إلى جانب تتابعات ذات فرعين تتابعات ذات فروع عدة أيضاً (مثل: الاشتباه – الاعتذار – المكافأة، نقل معلومة، ثبت – إعادة التثبت).

في اللغة المنطوقة، ومن ثم في المحادثة تظهر وسائل معينة، تُوجِّه التواصل اللغوي بمفهوم المتكلم: يتعلق الأمر بإشارات التفريع (جوليش ١٩٧٠)، وبخاصة بأدوات يُطلق عليها «أدوات التفريع»، وتُفرِّع خطوة المحادثة بمفهوم المتكلم، وتُقوِّي المضمون، وتُجهز تبادلاً للمتكلمين. ومن طرف السامع تُطابق أدوات إعادة التبليغ – كسلوك لإعادة الربط – black – channel – behavior) وسائل [٢٣٢] السامع المختص لتوطيد المحادثة وتأكيدها بمفهومه (انظر هِنّه / ريهبوك ١٩٧٩، ص٢٦ وما بعدها). ومع هذه الأدوات تَدخل مظاهر مجالَ النظر وتُبحَث أفعال كلامية (مُنظِّمة لمجرى المحادثة)، وَجِدت بالكاد اهتماماً في نظرية الفعل الكلامية «الكلاسيكية» (انظر بتفصيل أكثر ٢ -٥ -٤). ومن إجراءات الإفهام حول الأفعال الكلامية في المحادثة الأفعال الكلامية ما وراء التواصلية التي بُحثت مراراً (انظر مثلاً شفيتلا ١٩٧٨، وماير – هرمان ١٩٧٨، وفيجند ١٩٧٩، وتشتماير ١٩٨٢أ، وتشتماير ١٩٨٤، ص١٢٢ وما بعدها). وعبر هذه المسائل لتنظيم المحادثة ينهض تحليل المحادثة أيضاً بمحاولات لتعيين الموقف الاجتماعي والبراجماتي للمحادثة (انظر هِنّه / ريهبوك ١٩٧٩، ص٢٨ وما بعدها). ويشكل الواقع الاجتماعي الأساس لصياغات متباينة للمحادثات، تُوصَف بمجالات المحادثة (مثل المحادثة الشخصية، وأحاديث الاحتفال، ومحادثات البيع، والمؤتمرات، والمقابلات، ومحادثات التدريس، ومحادثات المشورة). وتؤسس هذه المجالات للمحادثة – أو

استناداً إلى فيشمان (١٩٧٥، ص٥٠) «Gesprächsdomänen» من جهتها تواصلياً – براجماتياً من خلال مقولات، مثل التدفق، والخيالية، ودرجة العلانية، والعلاقة الاجتماعية، ودرجة الشهرة، ودرجة استعداد المشاركين في المحادثة، وتثبيت موضوع المحادثة: بهذه الطريقة تنشأ أنماط المحادثة بوصفها توضيحاً وتخصيصاً تواصلياً – براجماتياً لمجالات المحادثة. وبذلك يصير مفهوم الموقف أو هيئة الكلام المستخدم في البحوث حول اللغة المنطوقة مجال المحادثة، واستمر تطور مفهوم شكل النص المستخدم هناك إلى نمط المحادثة.

٢-٥-٣ تنظيم ونقد مختصان بتاريخ العلم

توصف علاقة تحليل المحادثة بعلم لغة النص بأن علم لغة النص في الأساس يشتمل على تحليل المحادثة باعتباره فرعاً له، إذ إن تحليل المحادثة لا يُعنَى إلا بكم جزئي من النصوص (بنصوص منطوقة تتميز بتبادل المتكلمين). وكون تحليل النص في الفترة الأخيرة قد تطور إلى فرع (مستقل نسبياً) يتعلق بخواصٍ معينة للنصوص تنفصل بوضوح من خلالها عن أنواع نصية أخرى (انظر روزنجرن ١٩٨٠، ص٢٧٥).

أما علاقة تحليل المحادثة بنظرية الفعل الكلامي فأصعب للغاية وأكثر خلافية، فقدت تُحدِّث بمفهوم أعم عن نظريات يتوقف بعضها على بعض (انظر روزنجرن ١٩٨٠، ص٢٧٥)، يشترط بعضها بعضاً. ومع ذلك تُعَد نظرية الفعل الكلامي أحياناً من قبل ممثلي تحليل المحادثة أنفسهم تطوراً خاطئاً، ويُشار إلى اختصارين جوهريين لنظرية الفعل الكلامي (من جهة إلى انفصال متكلم - وسامع، ومن جهة أخرى إلى توجه أحادي إلى منظور المتكلم، يؤديان إلى الاستنتاج القائل [٢٢٣] إن الوحدة الأساسية للتواصل اللغوي ليست الفعل الكلامي، بل المحادثة، وأن الفعل الكلامي ليس إلا مقولة تحليل داخل، علم لغة براجماتي

مؤسس على نظرية المحادثة (هنه / ريهبوك ١٩٧٩، ص١٦ وما بعدها). وخلافاً لذلك يسعى فوندرليش (١٩٧٩أ، ص٢٩٥ وما بعدها) بالأحرى إلى ربط نظرية الفعل الكلامي بتحليل المحادثة حين يربط الإسهام في الكلام بالفعل الكلامي، ويتوقع من تحليل المحادثة بوصفه أساس المادة استمرار تطور نظرية الفعل الكلامي.

ويرى فيت (١٩٨١، ص٤٧ وما بعدها) خلف العلاقة بين نظرية الفعل الكلامي وتحليل المحادثة، مثلما هو خلف العلاقة بين البنائية والنحو التوليدي – علاقة بين البرادجماتية (الجدولية) والسينتجماتية (النحوية): فبينما تعالج نظرية الفعل الكلامي في الغالب أفعالاً كلامية مفردة جدولياً، يبحث تحليل المحادثة مباشرة تتابعات لوحدات متوالية، أي تتابعات المحادثة التي تعد جزئياً تتابعات أفعال كلام أيضاً، وبينما تستند البنائية والنحو التوليدي إلى الجملة، ونظرية الفعل الكلامي إلى الفعل الكلامي، يستند تحليل المحادثة إلى تتابع الأدوار الذي من المحتمل أن يكون تتابعاً لأفعال كلامية. وبينما يعد موضوع البحث في البنائية وفي النحو التوليدي، وإلى حد كبير في نظرية الفعل الكلامي أيضاً النظامَ اللغوي، ويقوم حدس المتكلم / اللغوي بوظيفة المعيار للأمثلة (المتكونة ذاتياً إلى حد كبير) فإن موضوع تحليل المحادثة هو الكلام المجرد، ويتخلى المرء عن المطالبة بأنظمة مجردة واكتشافها، ويضع قيمة كبيرة في مواد المدخل (بوصفها المادة النصية المدروسة) المتحصلة تجريبياً، وفي صحة المادة اللغوية.

ومع التطور من الجملة إلى النص، ومن النص إلى الفعل الكلامي، ومن الفعل الكلامي إلى المحادثة يُشار في الوقت نفسه إلى تطور تحقق في السبعينيات من علم لغة النظام عبر علم لغة النص إلى نظرية الفعل الكلامي، وأخيراً إلى تحليل المحادثة (انظر فوندرليش ١٩٧٦ أ، ص٢٩٥ وما بعدها)، ويمكن أن يعد هذا التطور من جهة

براجماتية متقدمة لمشكلات لغوية، ومن جهة أخرى تجريبيًا متزايدًا لتكوين الموضوع (انظر هنّه / ريهبوك ١٩٧٩، ص١٥، ص١٥٨). وفي هذا المجرى الخاص بتاريخ العلم يمكن إدراك تطور يُعنَى بإلغاء متزايد لأوجه التجريد والمثالية، ويرتبط بهذه البراجماتية المتزايدة والتجريب المتنامي أيضاً أن المداخل إلى النص وإلى الفعل الكلامي (على الأقل حتى الموقف الحالي) نُظِّرت بشكل أقوى من المداخل إلى المحادثة. وتبدو خلافيةً مسألة علاقة نظرية محتملة للمحادثة بعلم اللغة بشكل إجمالي، حيث إنه من المؤكد أن تقليص علم اللغة في نظرية المحادثة هذه لا مبرر له، لأن هذا ربما كان براجماتية غير مشروعة، وتخلياً عن طبيعة النظام في اللغة وإعادة تقليص لعلم اللغة من جديد (حتى وإن كان ذا طبيعة أخرى غير أوجه التقليص ذات الطبيعة البنيوية) (انظر هلبش ١٩٧٩، ص٣٩٥).

[٢٣٤] وفي إطار هذا الجانب يمكن أن ينظر أيضاً إلى اعتراضات نقدية، أُبْدِيَت تجاه تحليل المحادثة، فحين يطرح فوندرليش (١٩٧٦ب، ص٤٦٦ وما بعدها وص٤٧٥) السؤال عن قدرة إنجاز تحليل الخطاب، يسلك الطريق من الفعل الكلامي إلى الخطاب (وليس: من الخطاب إلى الفعل الكلامي)، لأن إعادة تكوين السياق الكامل (ومن ثم المغزى التواصلي)، لا يكون أكثر وعداً بالنجاح عبر الخطاب الثابت (الشديد الثراء)، ولكن من السياق المحايد (انظر ٢ -٣ -٤) بمساعدة نتائج عملية. وأكثر من ذلك فقد أشار هونزنورشر (١٩٨٠) إلى أن سؤال ربط أفعال كلامية لا يمكن أن يحل تجريبياً بمناهج خاصة بتحليل المحادثة، وَطَوَّر بدلاً من ذلك (انظر أيضاً هونزنورشر ١٩٨١) نموذج «نحو الحوار» على أساس متعلق بنظرية الفعل الكلامي (انطلاقاً من أبنية أساسية). ويُشار أخيراً إلى بعض قيود، ترتبط في الغالب بالفروض الأساسية لتحليل المحادثة، مثل: الإشارة إلى مفهوم

مختزل للمجتمع والتواصل، وإلى تجريد القيود الاجتماعية، ومحددات التواصل والمحادثة أيضاً (انظر تشتماير ١٩٨٤، ص٢٠ وما بعدها).

٢-٥-٤ بحث الأدوات

تطور في سياق تحليل المحادثة (ولكن بلا شك ليس ضرورياً في إطاره) في العقود الأخيرة بحث شامل للأدوات، وأحياناً أيضاً يُوصف بعلم لغة – الأدوات (هِنّه، ١٩٧٩، ص١٣٢)، وعلم الأدوات (فنت ١٩٨١، ص٤٦). وليس هذا التطور عرضياً لأن اللغة المنطوقة أكثر ثراءً إلى حد بعيد في الأدوات من اللغة المكتوبة (فهي تضم ضعفين أو ثلاثة أضعاف ما في اللغة المكتوبة)، لأن اللغة اليومية تضم أدوات أكثر من لغة الأدب أو لغة الصحافة بكثير (ما أسفرت عنه مقارنة بين لغة الأدب (٧٠٥ أدوات)، ولغة الصحافة (٨٦٩ أداة)، واللغة اليومية (٣١١١ أداة)، لأنه في الحوار (حتى داخل الرواية) تظهر الأدوات على نحو غاية في الشيوع (انظر فيت ١٩٧٩، ص٨٥ وما بعدها، وص٩٨ وما بعدها). ومن ثم لا مسوغ أيضاً لأن يُقَلل من قيمة الأدوات بأنها مجرد كلمات حشو (راينرز ١٩٦١، ص٢٤، وانظر أيضاً ريزل ١٩٦٩، ص٤٤٨) أو حشو لالون له (باهت) في الكلام (ليندكفيست ١٩٦١، ص٢٤)، كما حدث هذا غالباً في علم الأسلوب المعياري. وفي إطار علم لغة – النظام أيضاً لم يكن لها مكان صحيح على أساس فقرها الدلالي النسبي. وبرغم هذا الفقر في المحتوى الدلالي الحقيقي فإنها تعبر عن فروق ضئيلة تواصلية كثيرة – فاصلة أحياناً أيضاً – لا يمكن أن تُستنتج إلا من وظيفتها التواصلية – البراجماتية (انظر هلبش / كوتس ١٩٨١، ص٧، وص١٤).

ويذكر فيت (١٩٨١، ص٤٥) أسباباً عدة للاهتمام بالأدوات الذي قَوِي في الفترة الأخيرة: لما كانت الأدوات شديدة التنوع في وظيفتها فقد صارت محور مناهج

مختلفة، تجتمع فيها طرائق كثيرة يمكن أن تُختَبر بها أيضاً. وَنَمَّت الحقيقة القائلة [٢٢٥] إن علم اللغة صار أكثر تجريبياً بشكل جوهري في السنوات الأخيرة (ولم يعد يقتصر على الجملة المتركبة ذاتها)، ووجَّه نظرَه بقوة إلى التواصل الشفهي في مواقف حقيقية للمحادثة، نَمَّت الالتفات إلى الأدوات التي تظهر في المحادثة شائعة بدرجة كبيرة. ويؤدى أيضاً التغير في الفروض الأساسية، وفيما يُعَد الموضوع الرئيسي للبحث في علم اللغة (الكلمة ← الجملة ←النص ← الفعل الكلامي ← المحادثة) إلى اهتمام متزايد لعلم اللغة بالأدوات، تماماً مثل الدمج المباشر بدرجة كبيرة للغة في علاقات التواصل والتفاعل.

ومن ثم ليس من المستغرب إذا ما بُحِثَت الأدوات من جوانب مختلفة وفي ضوء أوجه متباينة في إطار أكبر (انظر بوجه خاص فيت ١٩٧٦، وفيت ١٩٧٩، وفيت وآخرين ١٩٨٣). ولا يجوز أن يُدهِش أنه تُقَيَّد هنا أوجه تركيز متباينة – بالنظر إلى إنجازات الأدوات أيضاً – فقد عُدَّت الأدوات في المقام الأول مؤشرات إنجازية انطلاقاً من نظرية الفعل الكلامي (انظر فوندرليش ١٩٧٢، ص١٨، وهلبش ١٩٧٧، ص٣٠ وما بعدها، وانظر حول ذلك، ولكن مع تعديل فوندرليش ١٩٧٦أ، ص١٣٧) وقد أُكِّد على أساس البحوث في اللغة المنطوقة وتحليل المحادثة بوجه خاص دورُ الأدوار بوصفها إشارات للتفريع وعناصر توجيه: وهكذا يتحدث مثلاً هِنَه / ريهبوك (١٩٧٩، ص٣٦) عن أدوات التفريع (من ناحية المتكلم)، وعن أدوات إعادة التبليغ (من طرف السامع). وأدى شرح الأدوات في تحليل المحادثة إلى أن يُرَى دورها في أن يُرسَى في السياق الحواري أو الحجاجي، وأن يُضفى التعبير عن الجانب الوجداني لوضع العلاقة بين المتفاعلين (فرانك ١٩٧٩، ص٤) وأن يُعَدِّل الفعل الكلامي، وأن يستند في إنجازه بمساعدتها إلى معطيات التفاعل (انظر ساندج ١٩٧٩، ص٨٩)، وأن يُوجَّه الحوار بمفهوم المتكلم، بل أن يبقيه مرناً أيضاً، بحيث ينهيه المتكلم (ترومل

– لوتس ١٩٧٩، ص٣١٩)، وأن يُوجِّه تفسير المنطوقات، والتفاعل أيضاً (عملية التفسير والحكم من قبل السامع) (انظر بارتش ١٩٧٩، ص٣٦٧). ولما كانت الأدوات (برغم أنه لا يمكن أن تستنتج إنجازاتها المميزة إلا عبر النص وأفعال الكلام والتواصل) تمتلك في كلٍّ دلالات معينة فإنه لم تستنفد بحثها الجهود (الحثيثة) لتحليل أفعال الكلام والمحادثة. ويبدو أنه ما يزال لم يُوضَّح بشكل تام السؤال الآتي: هل يمكن في كل حالة يُتَحدث فيها عن معنى دلالي، يمكن فيما يبدو أن تُثَبَّت عليه البدائل (المتغيرات) البراجماتية الثانوية(المحددة من خلال السياق) (انظر هلبش ١٩٧٩، ص٣٩٥).

BARTSCH, R.: Die Unterscheidung zwischen Wahrheitsbedingungen und anderen Gebrauchsbedingungen in einer Bedeutungstheorie für Partikeln. In: Die Partikeln der deutschen Sprache. Hrsg. H. WEYDT. Berlin/New York 1979. S. 365ff.

DITTMANN, J. (Hrsg.): Arbeiten zur Konversationsanalyse. Tübingen 1976

FISHMAN, J. A.: Soziologie der Sprache. München 1975

FRANCK, D.: Abtönungspartikeln und Interaktionsmanagement. In: Die Partikeln der deutschen Sprache. Hrsg. H. WEYDT. Berlin/New York 1979. S. 3ff.

GÜLICH, E.: Makrosyntax der Gliederungssignale im gesprochenen Französisch. München 1970

HELBIG, G.: Probleme der linguistischen Beschreibung des Dialogs im Deutschen. In: Deutsch als Fremdsprache 2/1975

HELBIG, G.: Partikeln als illokutive Indikatoren im Dialog. In: Deutsch als Fremdsprache 1/1977. S. 30ff.

HELBIG, G.: Abschließende Zusammenfassung. In: Sprache und Pragmatik. Lunder Symposium 1978. Hrsg. I. ROSENGREN. Lund 1979. S. 391ff.

HELBIG, G./KÖTZ, W.: Die Partikeln. Leipzig 1981

HENNE, H.: Gesprächsanalyse – Aspekte einer pragmatischen Sprachwissenschaft. In: Gesprächsanalysen. Hrsg. D. WEGNER. Hamburg 1977. S. 67ff.

HENNE, H.: Die Rolle des Hörers im Gespräch. In: Sprache und Pragmatik. Lunder Symposium 1978. Hrsg. I. ROSENGREN. Lund 1979. S. 122ff.

HENNE, H./REHBOCK, H.: Einführung in die Gesprächsanalyse. Berlin (West)/New York 1979

HUNDSNURSCHER, F.: Konversationsanalyse versus Dialoggrammatik. In: Akten des VI. Internationalen Germanisten-Kongresses. Hrsg. H. RUPP/H.-G. ROLOFF. Basel 1980. Teil 2. S. 89ff.

HUNDSNURSCHER, F.: On insisting. In: Possibilities and Limitations of Pragmatics. Proceedings of the Conference on Pragmatics (Urbino, Juli 1978). Hrsg. H. PARRET/M. SBISA/J. VERSCHUEREN. Amsterdam 1981. S. 343ff.

KALLMEYER, W./SCHÜTZE, F.: Konversationsanalyse. In: Studium Linguistik 1/1976. S. 1ff.

KLEINE ENZYKLOPÄDIE – DEUTSCHE SPRACHE. Hrsg. W. FLEISCHER/W. HARTUNG/J. SCHILDT/P. SUCHSLAND. Leipzig 1983

LINDQVIST, A.: Satzwörter. Göteborg 1961

MEYER-HERMANN, R.: Aspekte der Analyse metakommunikativer Äußerungen. In: Sprechen – Handeln – Interaktion. Hrsg. R. MEYER-HERMANN. Tübingen 1978. S. 103ff.

REHBEIN, J.: Komplexes Handeln. Elemente zur Handlungstheorie der Sprache. Stuttgart 1977

REINERS, L.: Deutsche Stilkunst. München 1944

RIESEL, E.: Stilistik der deutschen Sprache. Moskau 1969

ROSENGREN, I.: Texttheorie. In: Lexikon der Germanistischen Linguistik. Hrsg. H. P. ALTHAUS/H. HENNE/H. E. WIEGAND. Tübingen 1980. Band II. S. 275ff.

SANDIG, B.: Beschreibung des Gebrauchs von Abtönungspartikeln im Dialog. In: Die Partikeln der deutschen Sprache. Hrsg. H. WEYDT. Berlin/New York 1979. S. 84ff.

Schank, G./Schoenthal, G.: Gesprochene Sprache. Eine Einführung in Forschungsansätze und Analysemethoden. Tübingen 1976
Schank, G./Schwitalla, J.: Gesprochene Sprache und Gesprächsanalyse. In: Lexikon der Germanistischen Linguistik. Hrsg. H. P. Althaus/H. Henne/H. E. Wiegand. Tübingen 1980. Band II. S. 313ff.
Schwitalla, J.: Metakommunikation als Mittel der Dialogorganisation und der Beziehungsdefinition. In: Arbeiten zur Konversationsanalyse. Hrsg. J. Dittmann. Tübingen 1978. S. 111ff.
Steger, H.: Einleitung. In: Projekt Dialogstrukturen. Ein Arbeitsbericht. Hrsg. F.-J. Berens u. a. München 1976. S. 7ff.
Steger, H., u. a.: Redekonstellation, Redekonstellationstyp, Textexemplar, Textsorte im Rahmen eines Sprachverhaltensmodells. In: Gesprochene Sprache. Jahrbuch des Instituts für deutsche Sprache. Düsseldorf 1974. S. 39ff.

Techtmeier, B.: Das Gespräch. Funktionen, Normen, Prozeduren. Diss. B. Berlin 1982 (1982a)
Techtmeier, B.: Gesprächsanalyse – neue Perspektiven in der Kommunikationsforschung. In: Zeitschrift für Phonetik, Sprachwissenschaft und Kommunikationsforschung 6/1982. S. 677ff. (1982b)
Techtmeier, B.: Das Gespräch. Funktionen, Normen und Strukturen. Berlin 1984
Trömel-Plötz, S.: „Männer sind eben so“: Eine linguistische Beschreibung von Modalpartikeln aufgezeigt an der Analyse von dt. *eben* und engl. *just*. In: Die Partikeln der deutschen Sprache. Hrsg. H. Weydt. Berlin/New York 1979. S. 318ff.

Ungeheuer, G.: Was heißt ‚Verständigung durch Sprechen‘? In: Gesprochene Sprache. Jahrbuch des Instituts für deutsche Sprache 1972. Düsseldorf 1974. S. 7ff.

Wegner, D. (Hrsg.): Gesprächsanalysen. Hamburg 1977
Weydt, H.: Abtönungspartikel. Die deutschen Modalwörter und ihre französischen Entsprechungen. Bad Homburg/Berlin (West)/Zürich 1969
Weydt, H. (Hrsg.): Aspekte der Modalpartikeln. Tübingen 1976
Weydt, H. (Hrsg.): Die Partikeln der deutschen Sprache. Berlin (West)/New York 1979
Weydt, H. (Hrsg.): Partikeln und Deutschunterricht. Heidelberg 1981
Weydt, H.: Methoden und Fragestellungen der Partikelforschung. In: Partikeln und Deutschunterricht. Hrsg. H. Weydt. Heidelberg 1981. S. 45ff.
Weydt, H., u. a.: Kleine deutsche Partikellehre. Stuttgart 1983
Wiegand, H. E.: Bemerkungen zur Bestimmung metakommunikativer Sprechakte. In: Sprache und Pragmatik. Lunder Symposium 1978. Hrsg. I. Rosengren. Lund 1979. S. 214ff.
Wunderlich, D.: Zur Konventionalität von Sprechhandlungen. In: Linguistische Pragmatik. Hrsg. D. Wunderlich. Frankfurt (Main) 1972. S. 11ff.
Wunderlich, D.: Studien zur Sprechakttheorie. Frankfurt (Main) 1976 (1976a)
Wunderlich, D.: Sprechakttheorie und Diskursanalyse. In: Sprachpragmatik und Philosophie. Theoriediskussion. Hrsg. K.-O. Apel. Frankfurt (Main) 1976 (1976b)

Yngve, V. A.: On Getting a Word in Edgewise. In: Papers from the 6th Regional Meeting of the Chicago Linguistic Society. Chicago 1970. S. 567ff.

المبحث السادس

٢-٦ علم اللغة الاجتماعي

٢-٦-١ النشأة والمهام

[٢٢٨] تطور علم اللغة الاجتماعي أيضاً حركةً مضادةً للبنيوية والنحو التوليدي: فقد سعى إلى تجاوز تقييدها لمجال موضوع علم اللغة في النظام اللغوي من خلال مفهوم أوسع لعلم اللغة، فوجَّه النظر إلى المحددات الاجتماعية للغة، وإلى الأسس الاجتماعية للغة وتأثيرها في المجتمع، باختصار: إلى العلاقات المتبادلة بين اللغة المجتمع (انظر جروسه / نويبرت ١٩٧٤، ص٧ وما بعدها). فإذا كان هدف علم اللغة البنيوي والتوليدي وصف البنية اللغوية الداخلية في إطار شرط جماعة لغوية متجانسة (مثالية): تتزحزح في علم اللغة الاجتماعي على العكس من ذلك التبعيةُ المتبادلة لأبنية لغوية واجتماعية إلى القلب، وتُدرَس الاختلافات (البدائل) اللغوية في تبعيتها للشروط التاريخية والاجتماعية أيضاً في التواصل اللغوي، وصار الآن الاختلاف اللغوي موضوع علم اللغة الاجتماعي (انظر برايت ١٩٦٦، ص١١، ولابوف ١٩٧٢، ص١٢٥ وما بعدها). إن الحاصل هو تبديل للتوجه من النظام اللغوي إلى التواصل الواقعي، ومن اللغة إلى الكلام، ومن البنية إلى الوظيفة، ومن الشفرة إلى السياق (انظر هايمس ١٩٧٥، ص١٠٢، وانظر أيضاً هارتونج وآخرين ١٩٧٤، ص١٨٠). ومن البديهي أنه لم يتحدد بذلك لمرة أخيرة أن علم اللغة الاجتماعي لا يعني إلا بوقائع من مجال الأداء اللغوي. وانسجاماً مع إعلاء قيمة مفهوم الأداء الملاحظ في اتجاهات عدة للتوجه التواصلي – البراجماتي لعلم اللغة، ومع توسيع يتماشى معه لمفهوم الكفاءة اللغوية (انظر حول ذلك ٢ -٣ -١)، تتضح أيضاً في أثناء تطور علم

اللغة الاجتماعي في بعض اتجاهات النظرة القائلة إن القيم الاجتماعية اللغوية يجب أن يكون من الممكن توكيدها، ومن ثم رُكّبت في الكفاءة اللغوية (إذ لا يمكن أن يكون موضوع علم الاجتماع ما هو مفرد، وما هو غير نظامي وما هو فردي فقط)، ومن هذه الناحية يُتحدث أيضاً عن كفاءة اجتماعية لغوية – بوصفها قدرة على فهم البدائل المناسبة اجتماعياً و استعمالها (انظر جروسه / نوبيرت ١٩٧٤، ص١١، ونوبيرت ١٩٧٤، ص٢٩). وقد نُقِل أيضاً مفهوم «الكفاءة التواصلية الذي صاغه هايمس (انظر ١٩٧٩، ص٢٦٩ وما بعدها) – في جدله مع المفهوم التشومسكي الضيق «للكفاءة اللغوية» - (بوصف الأول قدرة المتكلم على أن يختار من مجموع التعبيرات النحوية المتاحة له تلك التي تناسب المعايير الاجتماعية للسلوك في مواقف مميزة) نُقِل إلى علم اللغة الاجتماعي (انظر جومبرتس ١٩٧٩، ص٢٠٥).

وقد ظهر مصطلح «علم اللغة الاجتماعي» (لبحث العلاقات بين السلوك اللغوي والوضع الاجتماعي) للمرة الأولى سنة ١٩٥٢ في عمل لكوري Currie (١٩٥٢)، ولكنه ظل في بادئ الأمر بلا نتائج (انظر حول ذلك وحول ما يلي ديتمار ١٩٧٣، ص١٦٠ وما بعدها)، ولم يحصل المصطلح على معناه المبدئي [٢٢٩] إلا سنة ١٩٦٤م، حين أصدر هايمس (١٩٦٤) المجلد الجامع مع الأعمال التي نشأت منذ عشرين عاماً حول الأهمية الاجتماعية للغة، وحين أقيم المؤتمر الأول لعلم اللغة الاجتماعي تحت هذا العنوان في جامعة كاليفورنيا في لوس أنجليس (انظر تقرير المؤتمر نشره برايت ١٩٦٦)، وحين أثبت لابوف Labov (١٩٦٦) في مجال تجريبي في عمله حول الاستعمال اللغوي المميز للطبقات في مدينة نيويورك، التنوع المنتظم لظواهر لغوية بمقاييس اجتماعية. ومنذ ذلك الوقت انتشر بسرعة وامتد الاتجاه المسمى «علم اللغة الاجتماعي – برغم المنطلقات المختلفة والاهتمامات العلمية شديدة التباين.

ومن البديهي أن تظهر مصطلحات مختلفة للمجال البحثي المُصَوَّب إلى (اللغة والكلام في السياق الاجتماعي، والعلاقات المتبادلة بين أبنية لغوية وأبنية اجتماعية، واللغة بوصفها جزءاً من الثقافة والمجتمع وغير ذلك) (تشير (تلك المصطلحات) إلى حد كبير إلى منطلقات واهتمامات متباينة أيضاً): وتُستَخدم إلى جانب مصطلح «علم اللغة الاجتماعي مصطلحات مثل: علم الاجتماع اللغوي، وعلم الاجتماع للغة، وعلم اللغة السوسيولوجي، وعلم اللغة الانثروبيولوجي، والانثروبولوجيا اللغوية، وعلم اللغة الاثني واثنوجرافيا التواصل (انظر برايد ١٩٧٥، ص٢٥٧، وستيجر ١٩٧٣، ص٢٤٥). وبرغم أن كل المصطلحات تتعلق باتجاهات البحث التي تتجه إلى التعلق (الارتباط) المتبادل بين البنية الاجتماعية والثقافة واللغة فإن التساؤلات اللغوية وغيرها لا ينفصل بعضها عن بعض بوضوح دائماً. ويتعلق الأمر تارة بمترادفات لمصطلح «علم اللغة الاجتماعي» وتارة أخرى أيضاً باتجاهات البحث التي وُجدت من قبل، والآن (كأنها أصل) انتقلت إلى علم اللغة الاجتماعي. ويسري الأخير بوجه خاص على علم اللغة الأنثروبولوجي (الإنساني) (انظر مثلاً هوجر ١٩٦١)، الذي عُنِيَ بلغات الهنود الأمريكيين بوجه خاص (غير المثبتة كتابياً)، وعلى علم اللغة الاثني (العرقي) الموجَّه إلى دراسة العلاقات بين اللغات والظواهر الاجتماعية – الثقافية، حيثُ يُفتَرض في ذلك تأثير مهيمن للغة في أحوال كثيرة في التفكير، وكذلك تناظر ممتد للغة وبنية الفكر والبنية الاجتماعية (مثلاً لدى سابير وورف، انظر حول ذلك هلبش ١٩٧٠، ص١٤٩ وما بعدها).

وتجيز هذه النشأة لعلم اللغة الاجتماعي استنتاجين: فمن جهة قُدِّم بالعنوان «علم اللغة الاجتماعي» مصطلح جديد فعلاً، لا يشير مع ذلك بداهةً إلى موضوع جديد كليةً. فالاهتمام بالعلاقات بين اللغة والمجتمع قديم جداً على الأرجح، يرجع إلى زمن بعيد، وكان منتشرًا للغاية في القرنين التاسع والعشرين في اتجاهات كثيرة

لعلم اللغة (فالعوامل الاجتماعية متضمنة في النظر إلى اللغة أو حتى عُدَّت محدِّدة): وُيشار بوجه خاص بخلاف علم اللغة الانثروبولوجي وعلم اللغة الاثني السابق ذكرهما إلى علم اللهجات والجغرافيا اللهجية (إذ إن بحثاً لغوياً للهجات (الاجتماعية) يشترط دائماً فهماً سابقاً محدداً للبنية الاجتماعية [٢٤٠] – ومن هذه الناحية تنتقل هذه البحوث في إطار جانب أشمل إلى علم اللغة الاجتماعي المعاصر)، وإلى اعمال كثيرة لعلم لغة مدرسة براغ (انظر ١ -٥ -٣ -٢)، وبوجه خاص علم اللغة السوفيتي الذي كانت مهمته المحورية من البداية (قبل أن يُصاغ مصطلح «علم اللغة الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية) اللغة بوصفها ظاهرة اجتماعية (انظر بتفصيل أكثر ٢ -٦ -٨) وانظر برايد ١٩٧٥، ص٢٥٨، وستيجر ١٩٧٣، ص٢٤٦). وكما أن العلاقة المتبادلة بين اللغة والمجتمع من جانب ليست موضوعاً جديداً كلية (ربما لم يدخل إلى مجال اهتمام علم اللغة إلا مع صياغة مصطلح «علم اللغة الاجتماعي»)، بل جُعلت في اتجاهات مختلفة وفي إطار جوانب متباينة موضوع أفكار لغوية، فإنه توجد من جانب آخر هذه الاتجاهات المتباينة، التي عُنِيَت بهذه الموضوعات وهي عرض مصادر علم اللغة الاجتماعي، والتعمق معها في علم اللغة الاجتماعي، وأضفت على علم اللغة الاجتماعي المعاصر (من البداية حتى الوقت الحاضر) طبيعة غير موحدة وغير متجانسة في الظاهر، وهكذا يطلق عليها برايت (١٩٦٦، ص١٢ وما بعدها) سبعة أبعاد لعلم اللغة الاجتماعي: فهو يجب أن يبحث (١) الهوية الاجتماعية للمتكلم في عملية التواصل، و(٢) الهوية الاجتماعية للسامع، و(٣) المحيط الاجتماعي (السياق)، ا لمتحدث فيه، و(٤) التحليل التزامني والتعاقبي للهجات اللغوية، و(٥) التقديرات المتباينة للسلوك اللغوي من خلال المتكلم، و(٦) مدى الاختلاف اللغوي (التنوع)، سواء أكان تعدداً لهجياً أو لغوياً أو لهجياً فردياً، و(٧) إمكانات تطبيق علم اللغة الاجتماعي بالنظر إلى تشريح المجتمع وتاريخ اللغة

والسياسية اللغوية (انظر حول ذلك أيضاً أوسلر ١٩٨٢، ص٧٥)، ويشبهه في الاتساع وعدم التجانس المهام التي يريد ستيجر (١٩٧٣، ص٢٤٥) أن يعزوها إلى علم اللغة الاجتماعي: تضمين وظائف اجتماعية أخرى (مثل وظيفة العرض) في الوصف اللغوي، وبحث العلاقات الاجتماعية للطبقات والمراحل والوحدات الجزئية اللغوية، ووضع وسائل التواصل المختلفة ووظائفها في الجماعة اللغوية، ودراسات الفعل اللغوي بوصفه منطلقاً (علم اللغة البراجماتي)، وعرض التحديد التابع للجماعات (للطبقات) للنظام اللغوي (الأنظمة اللغوية) والاستعمال اللغوي، وعرض تبعية الاستعمال اللغوي المحدد لمواقف اجتماعية (ائتلافات كلامية) ومسائل الازدواجية، والثنائية، والتعددية اللغوية، ومسائل الاقتضاء التاريخي – الاجتماعي لمعايير لغوية وأوجه توحيد المعايير، وفي سياق ذلك مشكلات التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية، والاقتضاء التاريخي – الاجتماعي للتغييرات في الأنظمة والاستعمالات اللغوية، ووصف ستيجر (١٩٨٠، ص٣٤٧) حديثاً مجال موضوع علم اللغة الاجتماعي بأنه يُنشئه «فرض أساسي» (افتراض ترابط (غير سببي) - «تبعية داخلية» بين الشروط التاريخية – الاجتماعية والتواصل اللغوي)، وثلاثة فروض جزئية أخرى: (١) تبين الشروط التاريخية – الاجتماعية تأثيرات مميزة في السلوك اللغوي. (٢) تشكل [٢٤١] مجالات الاستعمال أيضاً والتنظيم الداخلي للأنظمة اللغوية على نحو مميز اجتماعياً إلى حد ما. (٣) يؤثر التفريع الناشئ تاريخياً للنظام اللغوي في المجتمع تأثيراً عكسياً.

٢-٦-٢ حول مجال موضوع علم اللغة الاجتماعي ومفاهيمه

مع سرد تلك «الأبعاد»أو المهام يكون مجال بحوث علم اللغة الاجتماعي قد حُدِّد تقريباً، ولكن ما يزال لم يُقَرر بدقة موضوع علم اللغة الاجتماعي بأية حال،

وفي الواقع لا يوجد إلى الآن تحديد موحد لموضوع علم اللغة، الاجتماعي، ولا وضوح تام حول وضعه (انظر شفيسر ١٩٧٧، ص٥٧ وما بعدها). وبمفهوم أعم يبحث علم اللغة الاجتماعي العلاقات المتبادلة بين اللغة والمجتمع (جروسه / نوبيرت ١٩٧٤ / ص٩)، والتداخلات وتحديد متبادل بين البنية الاجتماعية والثقافة واللغة (كتاب Funk-Kolleg Sprache)، ١٩٧٣، ص١٩٧٦، وستجر ١٩٨٠، ص٣٤٧)، أو اللغة والكلام في سياقهما الاجتماعي (ستجر ١٩٧٣، ص٢٤٥). ويشير سؤال فيشمان أيضاً (١٩٧٩، ص١٥) إلى هذا المدى والاتجاه العام وهو: من يتحدث - بأية لغة - متى-لمن؟ ولكن مع تلك التقريرات العامة ما يزال لم يُجَب بأية حال عن السؤال: على أي نحو أقيمت العلاقة بين اللغة والمجتمع وعلم اللغة وعلم الاجتماع داخل علم اللغة الاجتماعي: إن الإجابة عن هذا السؤال قد يجعل أكثر وضوحاً ما علم اللغة الاجتماعي حقيقةً (انظر برايد ١٩٧٥، ص٢٥٨) وتعد أكثر خصوصية تلك التحديدات للموضوع التي تنطلق من الاختلاف اللغوي في المجتمع (فيها تترسب من جهة اختلافات اجتماعية، ويؤثر المجتمع بدوره فيها إلى حد ما من جهة أخرى). والتي تعز وإلى علم اللغة الاجتماعي الاشتغال بالتنوع اللغوي إلى لغات، وخواص فردية، ولهجات، وأساليب، وأجناس أدبية، وأنواع نصية، وبدائل أخرى، مادام يظهر في صورة جمعية ومطردة (ستجر ١٩٧٣، ص٢٤٥). ومما يميز هذا المفهوم، الذي يزحزح التنوع إلى المركز، ويُوجِّه في الوقت نفسه إلى التنوع المصاحب لأبنية لغوية واجتماعية، تحديد برايت للموضوع (١٩٦٦، ص١١) الذي تعد مهمة علم اللغة الاجتماعي وفقاً له أن يبين التماثل الشكلي المشترك المنظم للبنية اللغوية والبنية الاجتماعية، وربما أن يبين أيضاً العلاقة السببية في اتجاه واحد أو الآخر... ومن المهام الرئيسية لعلم اللغة الاجتماعي أن يبين أن هذا التنوع أو الاختلاف ليس في

الحقيقة حراً، بل متلازماً مع اختلافات اجتماعية منظمة. وفي هذه النهاية وفي طرق ما تزال أوسع يعد الاختلاف اللغوي بالتحديد موضوع علم اللغة الاجتماعي.

وهكذا فمع التنوع الاجتماعي للغة والكلام تكون قد صيغت بقدر كبير المهمة الأساسية لعلم اللغة الاجتماعي (انظر بتفصيل أكثر ٢ -٦ -٣)، وقليلاً ما تخبر فرضية التنوع المشترك المنظم للأبنية اللغوية والاجتماعية: كيف يوصف هذا التنوع المشترك [٢٤٢]، وفي أي اتجاه، وبأية علاقة تحديد، وبأية درجة توسط (علاقة – تناظر مباشرة أو وساطة مباشرة؟). وفي هذه الأسئلة ليست الآراء على الإطلاق متفقة، وفي إطار هذا الجانب يمكن (ويجب) أن يميز بين وجهات نظر متباينة، وفي إطارها يمكن أن يُنظر إلى العلاقة بين اللغة والبنية الاجتماعية، ذلك وفق السؤال الآتي: هل يُنطلق من أن السلوك اللغوي يعكس البنية الاجتماعية، وأن السلوك اللغوي يحدد السلوك الاجتماعي أو أن السلوك اللغوي والسلوك الاجتماعي متعلقان بعضهما ببعض تعلقاً جدلياً؟ (انظر جريمشو ١٩٧١، ص١١٤، وديتمار ١٩٧٣، ص٢٩٠ وما بعدها). حتى حين يُرفَض تناظر بين أبنية اجتماعية معينة وأبنية لغوية محددة، ويتحدث عن تحديد متبادل لنوعين من الأنظمة، من المؤكد أنه لا يكفي أن تُفهَم هذه الجوانب على أنها تحديد اجتماعي للغات، وتحديد لغوي للمجتمع (هكذا لدى شليبن – لانجه ١٩٧٣، ص١٤).

ويميز بوخمان Bochmann (١٩٨٣، ص٦٢ وما بعدها) بوضوح أكثر بين ثلاثة مركبات بحثية لعلم اللغة الاجتماعي، يمكن أن تختصر في الأسئلة الآتية: (١) كيف يتجلى التحديد الاجتماعي للغة (أ) فيما يعلق بتنوعها (الاجتماعي، والوظيفي، والأسلوبي)، (ب) على مستويات مختلفة للنظام اللغوي، و(٢) كيف تؤثر اللغة في المجتمع، وبشكل أدق: كيف ومع أية مقاصد يستعان باللغة لقوى

اجتماعية معينة (بما في ذلك مسألة تكون المعايير والسياسة اللغوية والتخطيط اللغوي)، و(٣) كيف يظهر التحديد الاجتماعي للغة في عملية التواصل. وكما تبين هذه الإيضاحات ليس لعلم اللغة الاجتماعي بَعدُ موضوعاً موحداً، بل عدة نشأت تاريخياً، بحيث إنه لا يوجد إلى الآن علم لغة اجتماعي موحد في ضوء جانب نظري (بوخمان ١٩٨٣، ص٦٢). وفي الواقع لا تستخلص هذه النتائج بأية حال في كل مكان، فأحياناً يطالب بموضوع موحد لعلم اللغة الاجتماعي (يتجاوز بداهة العلاقات العامة المذكورة بين أبنية لغوية وأبنية اجتماعية بصعوبة): النقطة التي تهم هي أن علم اللغة الاجتماعي يقر بموضوع بحث وحيد، يؤول في نواح عدة وإن لم يكن في كل ناحية إلى مزج أشكال السلوك، وإلا فقد يُعالج كل شكل منها (حين يجب أن يفصل بعضه عن بعض في كل حالة) مستقلاً عن الآخر في علوم مختلفة (برايد ١٩٧٥، ص٢٥٨).

بيد أن عدم التجانس في علم اللغة الاجتماعي الحالي لا يكمن في النظر إلى مجال موضوعه فحسب، بل في النظر أيضاً إلى الكيفية التي ينبغي أن يصور فيها علمياً. ففي البداية تميز في هذا التيار اتجاهان متباينان: فمن ناحية فُهِم علم اللغة الاجتماعي على أنه فرع بحثي جديد متداخل الاختصاصات، ومن ناحية أخرى فُهِم بالأحرى على أنه توسيع للعِلْمَين الأصليين علم الاجتماع أو علم اللغة (انظر ديتمار ١٩٧٣، ص١٦٤ وما بعدها). ومما يميز الاتجاه الأول فهم هايمس (انظر ١٩٦٧، [٢٤٣] ص٦٤٠) الذي أيد مراراً نظرية مدمجة للوصف اللغوي الاجتماعي الذي هو أكثر من مزج آلي من علم اللغة التقليدي وعلم الاجتماع التقليدي: قد يترتب على استخدام علم الاجتماع غير الناطق في علم اللغة الذي لا يأخذ في حسبانه علم الاجتماع نتائج أفضل نوعاً ما من محاولات تالية تستهدف دراسة العلاقات التبادلية، ولكنها تفتقر إلى جوهر البيانات الأساسية اللازمة. مثل تلك النظرية المدمجة لا

ينبغي أن تقدم فقط إيضاحاً لغوياً أو اجتماعياً أحادياً لمعلومات مترابطة، بل أن تعالج أيضاً معلومات جديدة لا تنتج إلا من هذا الترابط (انظر كنجيسر ١٩٧٢، ص٨٨ وما بعدها). ويؤيد الاتجاه الثاني فشيمان (١٩٧١) ولابوف (١٩٧٠)، اللذان يطمحان إلى توسيع العِلْمَين الأصليين – وذلك على نحو مختلف أيضاً – فيشمان من خلال اهتمامه بسوسيولوجيا اللغة، ولابوف (انظر ١٩٧٦، ص٨ وما بعدها) على العكس من ذلك (انطلاقاً في علم اللهجات) من خلال ربط تحليله اللغوي بالسياق الاجتماعي (أي انطلاقاً من علم اللغة). ويعترض لابوف (١٩٦٦، ص٥) بوضوح أيضاً على علم اللغة الاجتماعي بوصفه مجالاً جديداً متداخلاً لوصف شامل للعلاقات بين اللغة والمجتمع. إن الأمر بالنسبة له يتعلق بحل مشكلات لغوية، وإن كان على أساس السلوك الاجتماعي (انظر حول ذلك أيضاً هارتونج وآخرين ١٩٧٤ ت، ص١٨٢).

ويرتبط بذلك - من البداية حتى الوقت الحاضر – التفريق بين فهم أوسع وفهم أضيق لعلم اللغة الاجتماعي، أي بين فهم أوسع ما أمكن ذلك لمجال موضوع علم اللغة الاجتماعي، وتضييق هذا الموضوع في مجالات محددة تماماً للعلاقة بين اللغة والمجتمع (انظر ديتمار ١٩٧٣، ص١٦٥ وما بعدها، وهارتونج وآخرين ١٩٧٤، ص١٨١ وما بعدها). وبعبارة مبسطة: يشتمل الفهم الأضيق لعلم اللغة الاجتماعي على تلك التحديدات التي تؤدي إلى توسيع علم اللغة بمفهوم «دراسة اللغة في سياق اجتماعي» (انظر لابوف ١٩٧٠، ١٩٧٦)، أما الفهم الأوسع فيقع في إطار تحديد: من يتكلم، بأية لغة، متى، لمن (انظر فيشمان ١٩٧٩). وبينما يفضي الفهم الأخير آخر الأمر إلى نظرية عامة لموضوع اللغة في الحياة الاجتماعية، توجد مفاهيم أضيق تميل إلى قصر مجال موضوع علم اللغة الاجتماعية في أوجه التوازي الموصوف بالتنوع المشترك والاختلاف المشترك بين البنية اللغوية والبنية الاجتماعية (انظر برايت

١٩٦٦، ص١١). وتوجد أخيراً مفاهيم أكثر ضيقاً (شديدة الضيق)، تميل إلى اختزال علم اللغة الاجتماعي في علم اللهجات (الحضري)، ويجب بين هذين القطبين أن تستقر تحديدات موضوع علم اللغة الاجتماعي. وكان فيشمان (١٩٧١، ص٩) قد اقترح إلى جانب علم لغة اجتماعي أضيق سوسيولوجيا لغوية واسعة نسبياً، كان عليها أن تدمج البحوث الأشد تبايناً في معنى اجتماعي للغة؛ فعلم اللغة الاجتماعي في الحقيقة بوصفه مخططاً مقابلاً لعلم اللغة التقليدي بالنسبة له «نبوءة ذاتية التصفية»، قد تبطل ذاتياً بمجرد أن يقر المرء أن اللغة تقع دائماً في سياق اجتماعي، وأن علم اللغة يجب نتيجة لذلك أن يكون بداهة علم لغة اجتماعي (انظر أيضاً ٢ - ٦ -٩). وفي ضوء هذا الجانب يسأل أيضاً بعض المؤلفين كيف يمكن أن يعد علم اللغة الاجتماعي شيئاً موجوداً إلى جانب علم اللغة [٢٤٤] (لابوف ١٩٧٩، ص١٢٣)، كما أنكر فرعاً علمياً خاصاً تحت اسم علم اللغة الاجتماعي، لأن علم اللغة هو بذاته علم لغة اجتماعي أيضاً، لأن الفعل اللغوي أيضاً – مثل كل الأفعال - لا يتحقق إلا في سياق اجتماعي (انظر كنجيسر ١٩٧٢، ص١٣).

وما يزال يرتبط بذلك السؤال الأعم، وهو هل علم اللغة الاجتماعي اتجاه بحثي مدمج جديد (بمفهوم هايمس)، هل هو بناء على ذلك علم مستقل جديد أو حتى (بمفهوم الفهم الأوسع لعلم اللغة الاجتماعي) يجب أن يعد نوعاً من استراتيجية جديدة لعلم اللغة الكلي (انظر بوخمان ١٩٨٣، ص٦١ وما بعدها). ومما هو خلافي بعض الشيء أن علم اللغة الاجتماعي اتجاه بحثي مدمج، وأنه (بمفهوم أوسع) استراتيجية بحثية عامة (تقع في إطار مطلب إدراك كل الظواهر اللغوية، في ضوء ارتباطها أو تحديدها الاجتماعي). وربما كان علم اللغة الاجتماعي في الفهم (الشامل) المذكور أخيراً مصطلحاً آخر لعلم اللغة، يمكن أن يتخلى عنه أو يحصر، حين ينبغي أن تتسيد النظرة الكلية التي مهّد لها علم اللغة الاجتماعي(ستيجر

١٩٨٠، ص٣٤٩). نعم يجب أن يكون هدف علم اللغة الاجتماعي أيضاً أن يترأس تصفيته الذاتية (هايمس ١٩٧٥، ص١٦).

بيد أنه ثمة خلاف حول إذا ما كان بناءً على ذلك فرعاً لغوياً مستقلاً أيضاً. بدايةً يعني الوضع عكس ذلك، وهو أنه ما يزال حتى الآن ليس موضوعاً موحداً، وليست له نظرية موحدة ولا جهازاً مفهومياً موحداً. ومع ذلك يُشار باستمرار وبقدر متزايد إلى أنه من الممكن (والضروري أيضاً) في إطار شروط معينة أن يُضفي عليه من خلال تحديد موضوع موحد تطورَ نظرية مناسبة ومنهجية، وضعَ فرع علمي، فرع علمي ناشئ (انظر شفيتسر ١٩٧٧، ص٥٧ وما بعدها، وبوخمان ١٩٨٣، ص٦١)، وفي إطار الإشارة أيضاً إلى فرع علمي ناشئ آخر، مثل الكيمياء الفيزيائية من الكيمياء والفيزياء (انظر دشريف ١٩٧٣، ص٥).

وغير موحد أيضاً استخدام مصطلحي «علم اللغة الاجتماعي» و«سوسيولوجيا اللغة»، إذ يُستخدم كلا المصطلحين في أغلب الأعمال (وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية) مترادفين تقريباً. ويُتَّخذ تفريق لدى جروسه / نويبرت (١٩٧٠، ص٣): فعلم اللغة الاجتماعي يبحث العلاقات المتبادلة بين اللغة والمجتمع، وذلك في إطار وجهات نظر لغوية، في حين يتخذ سوسيولوجيا اللغة نقطة انطلاقه عند تحديدات سوسيولوجية (اجتماعية). ويمكن أن تُبحَث العلاقات المتبادلة بين اللغة والمجتمع تبعاً لذلك انطلاقاً من جانب اللغة، ومن جانب المجتمع على حد سواء. فكلا المنطلقين يكمل بعضهما بعضاً... فمن جهة يمكن أن تُسجَّل بدائل لعلامات لغوية أو مركبات علاماتية، وأن تُنظَّم في نظام – بيني، وأن تُدرَس علاقتها بأقسام ومجموعات محددة وثيقة الصلة من الناحية الاجتماعية، أو بمواقف تواصل اجتماعية معينة، ولكن الطريق المعكوس من المقولات الاجتماعية (...) إلى

الظواهر اللغوية الواصفة لها ممكن أيضاً. وتُوحِّد التحديدات اللغوية الاجتماعية [٢٤٥] (وبمفهوم أوسع لـ جهـ المؤلف) كلا السبيلين المنهجين (جروسه / نوييرت ١٩٧٤، ص١٠، وانظر أيضاً نوييرت ١٩٧٤، ص٣٦، وجروسه ١٩٧٠). ويعد كلا المنطلقين النظريين مكمِّلين، يصفان الوقائع ذاتها في إطار جوانب مختلفة، ومن ثم لا يصح لكلا المنطلقين أيضاً أي تقويم متباين للعلاقة بين اللغة والمجتمع، بل بطريقة مماثلة أولية ما هو اجتماعي في علاقة متبادلة بين اللغة والمجتمع. واتخذ تفريق آخر لدى نيكوليسكي (١٩٧٤، ص٩٩)، يُعنَى علم اللغة الاجتماعي، وفقًا له،بانعكاس ظواهر وعمليات اجتماعية في اللغة، وعلى النقيض من ذلك يُعنَى سوسيولوجيا اللغة باللغة بوصفها أحد العوامل الاجتماعية النشطة، التي تؤثر في عمليات اجتماعية. ولعله لم يعد يتعلق الأمر مع هذا التمييز بمدخلين منهجين مختلفين إلى العلاقات المتبادلة ذاتها فحسب (انظر شفيتسر ١٩٧٧، ص٦١) بل بموضوعين مختلفين (مطابقين تقريباً لـ(١) و(٢) لدى بوخمان ١٩٨٣، ص٦٢ وما بعدها).

٢-٦-٣ الاختلاف والتغير

في إطار الربط العام بين اللغة والمجتمع ينصب الاهتمام الخاص لعلم اللغة الاجتماعي على التغير اللغوي والاختلاف اللذين جُعِلا لذلك أيضاً مفهومين محورين في علم اللغة الاجتماعي (انظر شفيسر ١٩٧٧، ص٧٨ وما بعدها، وستجر ١٩٧٣، ص٢٤٥). ويتضمن كل مجتمع عدداً محدداً من التنوعات اللغوية التي يختلف بعضها على بعض حسب وظيفتها، وفي رأي فيشمان (١٩٧١ب، ص١٧ وما بعدها، وص٢٠) مهمة علم اللغة الاجتماعي وصف هذه التنوعات اللغوية، ووظائفها ومتكلميها، وأن يراعى في ذلك أن كل هذه العوامل الثلاثة يؤثر بعضها في بعض، وتتأثر بصورة

متبادلة في إطار الجماعة اللغوية. ويعد علم اللهجات أو البحث اللهجي أحد أقدم العلوم التي عنيت بالاختلافات اللغوية (انظر حول ذلك أيضاً ديتمار ١٩٧٣، ص١٤٥)، ومع ذلك توجد اختلافات (لهجات) (أو Lekte) ذات طبيعة متباينة: إذ يفهم تحت لهجات فردية خصوصيات تعد مميزة لمتكلم ما، وتختلف عن خصوصيات متكلمين آخرين. أما اللهجات فهي بدائل تنتج عن وجهات نظر إقليمية، تُعيِّن الترتيب الطبقي الاقليمي والأفقي للغة، أما الخصوصيات (اللهجات) الاجتماعية فهي بدائل تنتج عن تنظيمات اجتماعية واقتصادية اجتماعية (الفئات والطبقات، والجماعات ذات الأنواع المختلفة)، تُعيِّن الترتيب الطبقي الاجتماعي والرأسي للغة (دون أن يكون من الممكن أن يعرف مفهوم «الخصوصية / اللهجة» حتى الآن تعريفاً موحداً انظر بتفصيل أكثر بورش ١٩٨٠، ص٣٥٨ وما بعدها)، وتنتج اللهجة التزامنية المفترضة أحياناً أيضاً عن تاريخ اللغة والتوجه إلى النقاط المختلفة للتطور التاريخي للغة (انظر أيضاً بورش ١٩٧٣، ص٢٥٤ وما بعدها، و١٩٨٠، ص٣٥٨ وما بعدها، وأمهسلي وآخرين ١٩٧٩، ص٢٠٤ وما بعدها) ويوجد إلى جانب ذلك بدائل موقفية تنتج عن موقف التواصل.

[٢٤٦] ولا يُعنَى علم اللغة الاجتماعي بكل البدائل، فعلى سبيل المثال لا يعني باللهجات الفردية بوصفها انحرافات فردية عن معيار النظام اللغوي، بل بتلك البدائل فقط التي لها أهمية اجتماعية. وتكون مهمة علم اللغة الاجتماعي في ضوء هذا الجانب وصفَ وإيضاح البدائل الاجتماعية، وتفريعها والعلاقات المتبادلة (انظر جروسه / نويبرت ١٩٧٤، ص١٢). ولهذا الغرض يجب من جهة أن يُوصَف مستودع الوسائل اللغوية، الذي يغترف منه، ولكن يجب من جهة أخرى أن تدرك أيضاً قواعد الاختيار من البدائل الاجتماعية في الفعل التواصلي. الأمر إذن لا يتعلق باختيار جزائي أو اختلاف حر فحسب، بل اختيار مُوجَّه اجتماعياً يقوم على شروط ومعايير

اجتماعية (لا يقع تعليلها إذن في النظام اللغوي ذاته) – ولذلك أيضاً يصير إلى جانب مفهوم الاختلاف، مفهوم المعيار المفهوم المحوري الثاني لعلم اللغة الاجتماعي (انظر بتفصيل أكثر ٢ -٦ -٤). وتتجه بحوث علم اللغة الاجتماعي من جهة إلى تأثير البدائل الاجتماعية في فعل التواصل، ومن جهة أخرى إلى الشروط الاجتماعية لوجود تلك البدائل الاجتماعية في فعل التواصل، ومن جهة أخرى إلى الشروط الاجتماعية لوجود تلك البدائل الاجتماعية في اللغة وتطورها (جروسه / نوبيرت ١٩٧٤، ص١٢).

أما منطلق علم اللغة الاجتماعي في ذلك – خلافاً لجماعة لغوية متجانسة تُشتَرط كثيراً في علم اللغة النظامي – فهو عدم التجانس والاختلاف، والخبرة التواصلية بأنه توجد «طرق غير واحدة للكلام» اختلافات داخل اللغة (اختلافات الكلام)، ليست فردية فحسب ولا محض عارضة أيضاً (على نحو ما يمكن أن يظهر أحياناً في البناء اللغوي للنظرية حتى تشومسكي)، تتبع على الأرجح جوهر التواصل، وهي مؤشرات في الوقت نفسه لخواص اجتماعية للمتكلمين و/أو للشروط الاجتماعية التي يقام في إطارها التواصل، وهي تختص بكل المستويات اللغوية، ومرتبطة أيضاً في وعي المتكلمين في الوقت الحاضر وبدرجة شائعة بنظام للقيم. وبذلك لا تكون الاختلافات في طرق الكلام غايةً في ذاتها ولا تجاوراً عارضاً (قد يعزى إليه مغزى في وقت متأخر بعض الشيء) بل ينتج في الحقيقة عن الشروط التواصلية المختلفة (انظر هارتونج / شونفلد ١٩٨١، ص١١ وما بعدها).

ويكمن السؤال الحاسم – متجاوزاً إمكانية اختلاف البدائل – فيما يأتي: من خلال أي شيء تكون هذه البدائل مشروطة (موجهة)، وعبر أي وسائط ترتبط بالبشر الفاعلين في الواقع الاجتماعي، وكيف يمكن إذن أن تُنقَل الاختلافات والشروط اللغوية للفعل إلى ترابط شارح (انظر حول ذلك بتفصيل أكثر هارتونج /

شونفلد ١٩٨١، ص٢٦ وما بعدها)، ولإنشاء هذا الترابط لا يكون مناسباً نموذج يفصل اللغة والمجتمع بعضهما عن بعض (كما في البنيوية)، ولكن لا تكفي أيضاً استراتيجية بحثية (كما هي الحال في المرحلة المبكرة لعلم اللغة الاجتماعي)، تربط تغيراً لغوياً بالمعلومات الاجتماعية للمتكلم ببساطة [٢٤٧] (على أساس أن الأمر يتعلق مع اللغة والمجتمع بموضوعين مركبين لهما بنية شارحة داخلياً إلى حد بعيد). ولذلك لا يكفي مثل هذا التلازم لمواد لغوية ومواد اجتماعية – في الغالب تحت المفهومين المحورين المذكورين «التغير المشترك أو الاختلاف المشترك – لأنه يشترط فصلاً واسعاً لما هو لغوي عما هو اجتماعي، ولأنه لا يقول شيئاً عن اتجاه التحديد (من المجتمع إلى اللغة)، ولأنه لا يقول شيئاً عن اتجاه التجديد (من المجتمع إلى اللغة) ولأنه مرتبط في الغالب أيضاً بفرض علاقة التناظر أو المطالبة بعلاقة سببية أو انعكاس بسيطة (لا تبعد حقاً، ولكنها مع ذلك خاطئة، لأنه لا يمكن أن يُتوصل من اختلافات اجتماعية مباشرة إلى اختلافات لغوية أو العكس). وقد أشار هارتونج / شونفلد ١٩٨١، ص٤٤ وما بعدها، وص٥٧ وما بعدها) في استثماره لمفهوم النشاط في علم النفس السوفيتي إلى أن حلاً لهذه المشكلة يجب أن ينطلق من إمكانية عدم الفصل بين المجتمع واللغة، ومن تأثيرهما المتبادل، وينبغي أن يفترض الإنسان في <u>نشاطه</u> عنصراً بينياً وسيطاً حاسماً، بحيث يُظهر الاختلاف اللغوي تحويلاً لقيود النشاط، فالاختلافات اللغوية لا تعكس في ضوء هذا الجانب اختلافات اجتماعية وموقفية مباشرة، بل تشكل قيودَ (نشاط) محددة للتواصل، يمكن أن تتعلق بتلك الاختلافات.

وثمة سؤال آخر لعلم اللغة الاجتماعي هو متى، ووفق أية معايير وما كم التنوعات (استناداً إلى «اللغة الكلية توصفها تجريداً دائماً) التي يمكن أو يجب أن تستعمل (انظر حول ذلك وما يأتي هارتونج / شونفلد ١٩٨١، ص٧٣ وما بعدها).

فإذا ما غض المرء النظر عن البعد التاريخي فإنه يمكن أن يفرق بين تنوعات إقليمية (لهجات ولغات سائرة) وتنوعات اجتماعية (لهجات اجتماعية وخصائص اجتماعية) وتنوعات موقفية بعضها عن بعض. وتشكل التنوعات الاجتماعية (أشكال الوجود) بناءً، يحدده التكوين الاجتماعي الاقتصادي باعتبار أنه مع تغير هذا التكوين تتحرك العلاقة بين المتكلمين إلى استخدام أشكال الوجود، وتنتج التنوعات المحددة اجتماعياً عن تبعية المتكلمين لمجموعات اجتماعية محددة (الفئات والطبقات و المهنة والعائلة والعمر وغير ذلك) ويُتَحدث أحياناً في سياق هذا التفريق الاجتماعي عن «تنوع طبقي» أيضاً خلافاً للتنوع الموقفي) (انظر شفيسر ١٩٧٧، ص٧٨ وما بعدها). وبينما يمكن أن تختلف تنوعات إقليمية واجتماعية وفق مجموعات المتكلمين، تستند التنوعات الموقفية إلى سلوك مجموعة المتكلمين ذاتها في موقف ومجالات تواصل متباينة. ومن ثم يُدرَك جزء كبير فيها أيضاً من خلال نماذج أخرى (من خلال علم الإحصاء الوظيفي أو سجل الاختلاف مثلاً)، إذ يستطيع متكلم هو ذاته أن يختار وفق موقف متباين وحدات لغوية مختلفة من شفرات مختلفة وأن يغير الشفرة (Code- switching). ومن البديهي أنه من الصعب أحياناً إقامة حدود بين تنوع إقليمي وتنوع اجتماعي، إذ يمكن أن تُفرَّع إقليمياً خصوصيات اجتماعية، [٢٤٨]، ويمكن أن تقوم لهجات – إذا قُيِّمت اجتماعياً – بوظيفة الخصوصيات الاجتماعية. ووظيفة علم اللغة الاجتماعي وضعُ عدد كبير من التنوعات الواردة في علاقة منظمة ومتدرجة ما أمكن ذلك وتفسيرُ: على أي نحو تنشأ هذه التنوعات وتُوجَّه.

٢-٦-٤ مفهوم المعيار

لما كان الاختلاف يخضع للتقييس فإن مفهوم المعيار يمثل المفهوم المحوري الثاني لعلم اللغة الاجتماعي. والمعايير في المفهوم الأعم إرشادات للفعل، وهي إبراز لمطالب وأوجه اتفاق وانتظام في مجال معين للسلوك، وهي مطالب – مستندة إلى علم اللغة – بكيفية متوافقة محددة لنشاط لغوي – تواصلي، وبخاصة لنتاجات أنتجت من خلاله، للمنطوقات (هارتونج/ شونفلد ١٩٨١، ص٦٣). ومن الطبيعي أن علم اللغة قد عُنِيَ دائماً بالمعايير، ويعد اشتغاله بالمعايير اللغوية قديماً قِدَم الاهتمام باللغة بوجه عام، ومع ذلك فمن الجديد في العقد الآخر أنه مع نقل الثقل إلى البعد الاجتماعي للغة رُوعِيَ النشاط الاجتماعي في إطار وجهة نظر معايير اجتماعية، ووجب نتيجة لذلك إثراء المفهوم اللغوي للمعيار من خلال اختلافات من علم الاجتماع. ويمكن أن تفهم المعايير الاجتماعية هنا بأنها حدود ذهنية تستند إلى أفعال إنسانية، وتمتلك التزاماً جمعياً، وتتطلب من ثم من الفاعل نوعاً محدداً متكرراً للفعل، ولذا تهدف إلى اطراد سلوك اجتماعي (انظر كلاوس/ بور ١٩٧٥، ص٨٧٧). وفيما يتعلق بالنشاط اللغوي – التواصلي ربما كانت المعايير التي تعد أساساً له حدوداً ذهنية يستخدمها البشر بوصفهم متكلمين / كُتّاباً أو سامعين / قُرّاءً داخلين في علاقات تواصلية بعضهم إلى بعض أساساً لـ: كيف يمكن أو يجب أن يتصرفوا عند تحقيق العلاقات التواصلية (هارتونج ١٩٧٧، ص١٢). إن الأمر يتعلق مع المعايير بتجريدات تحصل من تعميم أوجه اطراد النشاط اللغوي – التواصلي من جهة. وتعد ثانية مبادئ هذا النشاط من جهة أخرى (إذ إنها تُقدم لشركاء التواصل). ويسري ذلك بقدر خاص أيضاً على المعايير التواصلية والتنوعات الإقليمية والاجتماعية الموقفية. ولكن من أجل مفهوم المعيار يمكن أن يُستَنَد إلى وقائع اجتماعية لغوية، ويجب أن يُفهَم فهما أدق.

لم يدخل مفهوم المعيار إلا مع نقل اهتمام علم اللغة من النظام إلى وظيفة اللغة بشكل أقوى إلى مركز التأمل اللغوي فحسب، بل فُهم ويُفهَم أيضاً في الاتجاهات اللغوية المختلفة بصورة جد متباينة [٢٤٩] (انظر بتفصيل أكثر سمنيوك١٩٧٥، ص٤٥٤ وما بعدها). وبينما لم يكن المعيار لدى دي سوسير مفهوماً مستقلاً، يظهر لذاته في مدرسة براغ (لدى هفرانك تارة بوصفه النظام اللغوي الموصوف بالتزامه، وتارة أخرى – في ضوء الوظيفة – ما يُقره المجتمع). وفي مقابلة هليمسليف «شكل محض» (نظام) – معيار – استعمال – فعل كلامي فردي (حيث يعد المعيار والاستعمال والفعل الكلامي الفردي جوانب ثلاثة للتحقق اللغوي) يثبت أن مفهوم المعيار آخر الأمر تجريدي غير ضروري، ولكن يمهد الطريق في الوقت نفسه لإلغاء الثنائية المطلقة اللغة والكلام ولإدخال المعيار في هذا المخطط أيضاً، وقد خطا كوزريو (١٩٧١، ص٥٣ وما بعدها) بوجه خاص هذه الخطوة من خلال فصله النظام عن المعيار، ذلك الذي وجد انتشاراً كبيراً (في الاتحاد السوفيتي مثلاً، بل وفي بلدان أخرى أيضاً): فالنظام يجسد في ذلك الإمكانات والقدرات التركيبية، والمعيار في مقابل ذلك هو نظام التحققات الإجبارية والمتحقق بدقة وما يقره المجتمع. وفي سبيل الفصل بين نظام وظيفي (= نظام) ونظام قياسي (= معيار) ينشأ تقسيم ثلاثي من نظام (بوصفه ثوابت وظيفية)، ومعيار (بوصفه ثوابت قياسية) وكلام (بوصفه ثوابت معينة)، أي أنه بين النظام المجرد لثوابت وظيفية، والكلام المحدد يقع كذلك نظام مجرد لتحققات قياسية، أي للمعايير (انظر بوجه خاص كوزريو ١٩٧١، ص٦٤ وما بعدها). وبهذه الطريقة يصير المعيار – في الأصل ليس إلا خاصية عامة للغة وصفة جوهرية للنظام – مفهوماً لغوياً خاصاً في مجال التحقق اللغوي (انظر سمنيوك ١٩٧٥، ص٤٥٨).

وتَبِع سمنيوك (١٩٧٥، ص٤٥٨ وما بعدها) كوزريو، وفَهِم تحت «معيار» مجموع التحققات الأثبت والتقليدية المختارة والقارة من خلال الواقع اللغوي الاجتماعي لعناصر البنية اللغوية، وصرح في ذلك بأن اللغة يمكن أن تعالج في ضوء تنظيمها الداخلي (أي بوصفها بنية)، وفي ضوء تحققها ووظيفة هذه البنية (أي بوصفها معياراً). وفي ثلاثية مخطط البنية (= النظام) والمعيار والاستعمار يتعلق الأمر مع النظام والمعيار بمستويات تجريد متباينة، فالمعيار هو مستوى البنية الأدنى، والنظام هو مستوى البنية الأعلى. ولذا يطابق مثلاً الفونيم الألماني [r] بوصفه عنصر بنية في نظام بدائل عدة للمعيار ([r]، [R])، إذ يمكن أن تطابق معايير عدة نظاماً لغوياً واحداً، تقع بعضها إلى بعض في علاقة اختلاف. ولا يبرز المعيار من النظام فقط، بل من الاستعمال أيضاً، لأن المعيار يشتمل على التحققات الأثبت التقليدية فقط، التي أقرها المجتمع، ووجدت أنها صحية وملزمة، والاستعمال على العكس من ذلك هو مجموع الاستخدامات الواقعية للغة، بالإضافة إلى المعيار، عدد محدد من التحققات المنتشرة، وغير التقليدية، وغير الصحيحة، أيضاً (مثل: Gebürge، Interezant(*)) (انظر سمنيوك (١٩٧٥، ص٤٦١). وبهذه الطريقة يَثْبُت أن المعيار في الوقت ذاته مقولة لغوية خاصة [٢٥٠] (هذا هو جانبه الموضوعي) ومقولة اجتماعية – تاريخية (جانبه الذاتي الذي يرتبط بافتراضه وتشفيره من خلال جمع من المتكلمين). وطبقاً لذلك فإن السمات الأعم للمعيار اللغوي أيضاً غير متجانسة: (أ) ثبات نسبي، و(ب) طبيعة اختيارية (في مقابل النظام)، و(ج) التزام التحققات وصحتها (في مقابل الاستعمال)، لأن (أ) في الغالب هي خاصية التحقق اللغوي ذاته، في حين يتجلى في (ب)، و(ج) التقويم الواعي للتحققات من قِبَل المجتمع.

(*) Gebirge (سلسلة جبال)، Interesant (مهم).

واستناداً إلى كوزريو وسمنيوك يُفرق في ألمانيا الديمقراطية أيضاً مؤلفون مختلفون بين النظام والمعيار بوضوح. فانطلاقاً من الطبيعة المزدوجة للمعيار اللغوي (لغوي – داخلي واجتماعي – خارجي) يعد المعيار اللغوي بالنسبة للرشنر Lerchner (١٩٧٣، ص١٠٨ وما بعدها) من جهة محدداً من خلال أوجه قواعدية خاصة نسبية للنظام (= الإمكان)، ومن جهة أخرى ينظم طريقة الاستعمال الاجتماعية (= الواقع). وبهذه الطريقة يصير حلقة محورية اختصاراً في الوقت نفسه لتتابع التشابك السببي لتغيرات التكوين الاجتماعي الاقتصادي، وتغيرات الحاجات الاجتماعية – التواصلية، وتغيرات السلوك اللغوي، وأخيراً تغيرات في النظام اللغوي، وفصلها بعضها عن بعض تحليلياً، وتمثل المعيار اللغوي بالنسبة له (١٩٧٣، ص١١٠) مُعامل الإفادة للنظام اللغوي الذي تصور بنيته في مقابل المعيار مستوى التجريد الأعلى لوصف لغوي، أو بعبارة سلبية المعيار اللغوي مساوٍ للنظام اللغوي بلا علامات أو ائتلافات علاماتية واقعية. وفي ضوء هذا الجانب تُعزَى معايير لكل طريقة استعمال اجتماعية ثابتة نسبياً للوسائل اللغوية: لكل نظام لغوي يوجد بشكل مشروط تاريخياً – اجتماعياً، معايير مميزة، كما توجد تحققات ثابتة للنظام اللغوي يمكن حدُّها اجتماعياً أو إقليمياً أو وظيفياً (لشنر ١٩٧٣، ص١١١، انظر حول ذلك أيضاً لشنر ١٩٧٤، ص١٣٣ وما بعدها) – حيث لا يجوز بداهة أن يطابق المعيار بتشفيره (انظر أيضاً هفرانك ١٩٧٦، ص١٤٣ وما بعدها)، ولذلك ليس لأن أوج التشفير هذه ظواهر مستنبطة ومرتبطة بجوانب ذاتية – ذات نفاذ (انظر دورن معاجم النطق). واستند نريوس Nerius (١٩٧٣، ص٨٣ وما بعدها) إلى التفريق بين اللغة والكلام، ويفهم المعيار اللغوي بداية ببساطة بوصفه اتفاقاً في الاستعمال اللغوي في جماعة معينة، ويصل مفهوم المعيار بالنظام اللغوي والاستعمال اللغوي أيضاً، ويفرق بين معايير النظام (الإمكانات اللغوية المتحققة في جماعة لغوية في وقت معين، وهي

مستقلة عن القيود والمواقف التواصلية المحددة مثل: das Tisch، وer laufte(*) ومعايير الاستخدام، أي التحقق المحدد من خلال القيود التواصلية أو مجالات التواصل للإمكانات اللغوية، ويعني هذا اختيار الوسائل اللغوية الذي ينتج عن موقف أو وظيفة الاستخدام اللغوي المختص (تريوس ١٩٧٣، ص٨٧). ولا يوجد في مجال [٢٥١] لغة ثقافة متطورة معيار واحد فقط، بل عدة معايير مرتبطة بأشكال الوجود المفردة للغة (انظر نريوس ١٩٧٣، ص٩٠ وما بعدها). ولذلك تتوفر للتنوعات في بنية اللغة الكلية (اللغة القومية) معايير مميزة، بشكل مستقل عن الجماعة المعينة، ومتكلمي اللغة ومجال الاستخدام اللغوي.

وخلافاً لهذا الفهم (الواسع الانتشار) الخاص بالفصل بين النظام والمعيار (بوصفهما مقولتين مستقلتين تصوران وقائع متباينة) يُمثَّل في فترة متأخرة أيضاً (مرة أخرى) الرأيُ القائل إن النظام والمعيار (وبخاصة في إطار مفهوم النشاط) يجب أن يفهما على أنهما وحدة من جانبين عند ملاحظة الواقعة ذاتها، ثوابت منطوقات لغوية، وكشرط ونتيجة لنشاط اجتماعي ربما كانت لهذه الثوابت للمنطوقات اللغوية طبيعة نظامية ومعيارية أيضاً: فإذا ما نُظر في هذه الثوابت التي يمكن أن تجرد من المنطوقات اللغوية في إطار وجهة نظر ترابطها المتبادل، فإنها تعد نظاماً وإذا ما نُظر فيها في إطار التزامها الاجتماعي، فإنها تفهم على أنها معيار (نويمان وآخرين ١٩٧٦، ص٤٥٢). وبذلك ربما ألغى إلى حد بعيد التفريق الواسع الانتشار بين النظام والمعيار في إطار النشاط. ويُحَكم في إطار هذا الجانب على الأمثلة المسخرة في الغالب لدعم هذا التفريق من بناء الكلمة في الألمانية – أنه يمكن أن يبني أسماء الفاعلين من خلال تركيب جذر الفعل مع الإضافة er -، التي تعد موافقة للنظام

(*) صحتهما der Tisch (المنضدة)، وer lief (عدا).

والمعيار أيضاً (مثل Schreiber, Leser, Sprecher)، وأنه من جهة أخرى توجد وفق الإمكانية ذاتها أبنية موافقة للنظام، ولكنها غير موافقة للمعيار (مثل: Aufwacher) تقتضي في إطار هذا الجانب بأن أبنية المجموعتين لا توافق ليس فقط المعيار الملزم اجتماعياً، بل إنها لا تتبع أيضاً (بوصفها وحدات معجمية) النظام المحدد اجتماعياً (وهو ما يُصعِّب بداهة التفريق بين المجموعتين على الأقل).

وقد طرح هارتونج (١٩٧٧، ص٢٩ وما بعدها، وص٥٠ وما بعدها). في مناقشة المفاهيم الحالية للمعيار مشكلةَ العلاقة بين النظام والمعيار من جديد، وفرق بوضوح بين مستوى الموضوع ومستوى الانعكاس: وبينما يتوافق على مستوى النشاط المحدد المعيار والنظام إلى حد بعيد (تواجه اللغة كمعيار الفردَ، وليس النظام إلا تجريداً للغوي)، لا يتوافق المعيار والنظام على مستوى الانعكاس توافقاً كاملاً، إذ إن مفهوم المعيار أوسع من مفهوم النظام، لا يتعلق بالجانب اللغوي لنتاج النشاط (النص) فحسب، بل بقيود الإطار للتواصل أيضاً (بما يأتي أيضاً مثل: متى يستعمل التواصل، من يفتتحه... الخ).

ونتيجةً لذلك يُفرق بين أنواع مختلفة من المعايير: هذه لطبيعة نتاج النشاط (تحتها من جهة نحوية – دلالية، ومن جهة أخرى موقفية – في توافق تقريباً مع التفريق بين معايير النظام ومعايير الاستعمال، بين [٢٥٢] معايير لغوية ومعايير اجتماعية لغوية)، وتلك لتنظيم قيود الإطار للتواصل (انظر هارتونج ١٩٧٧، ص٣٩). وبالنسبة لعلم اللغة الاجتماعي يتضح هنا الدور المحوري لمفهوم المعيار: ولأن التنوعات لا يمكن أن تتبادل بشكل حر وجزافي، يحدد المعيار اختيار التنوع اللغوي. وكما أن التنوعات محددة اجتماعياً فإن المعايير محددة اجتماعياً أيضاً. وفي المعايير يتعلق النظام اللغوي والتراكيب الاجتماعية بشكل متوال فيما يبدو.

٢-٦-٥ تمايز لغوي اجتماعي

وُجِّه التصور الذي تطور في ألمانيا الديمقراطية الخاصة بتمايز لغوي اجتماعي إلى النموذج الكلي ذي التنوع المتعدد (انظر جروسه / نويبرت ١٩٧٤، ص١٣ وما بعدها. ونويمان وآخرين ١٩٧٦، ص٥٥٩ وما بعدها، وجروسه ١٩٧١، وص٦٦ وما بعدها) ويقع النشاط التواصلي للإنسان من جهة في النظام، ويُحدث من جهة أخرى التنوع الاجتماعي للنظام اللغوي. وينتج التمايز اللغوي الاجتماعي للتواصل بوصفه وحدة معقدة من العوامل الأربعة للشفرة اللغوية، للمرسل، والمستقبل (في دورها الاجتماعي اللغوي المختص) وفئة مواقف التواصل المختصة. وتتشكل الأنواع الاجتماعية (بوصفها أبنية فونولوجية، ونحوية، ودلالية) في ذلك من خلال المرسل والمستقبل و/أو موقف التواصل. ويؤدي التأثير من خلال المرسل أو المستقبل إلى طبقات اجتماعية لغوية، وينتج التداخل مع موقف التواصل مناطق اجتماعية لغوية، ويفضي التحديد العام للطبقات والمناطق الاجتماعية اللغوية إلى أنظمة اجتماعية لغوية، تُلغَى فيها الظاهرة اللغوية التي تعرف في البداية بأنها انحراف (نوع اجتماعي لغوي، وتحدد إيجابياً بأنها معيار اجتماعي لغوي. وبهذه الطريقة يثبت أن الأنواع الاجتماعية اللغوية والمعيار الاجتماعي اللغوي مقولات جدلية (انظر جروسه / نويبرت ١٩٧٤، ص١٣ وما بعدها وجروسه ١٩٧١، ص٦٧).

إن التمايز اللغوي الاجتماعي يروم أن يستوعب بشكل منظم التنوع اللغوي المشروط اجتماعياً بمساعدة تقسيم ثلاثي (انظر حول ذلك وما يأتي نويمان وآخرين ١٩٧٦، ص٥٦٠، وما بعدها): (١) الأصل الجغرافي للمتكلمين يؤدي إلى اللهجة واللغة السائرة الإقليمية، (٢) الوضع الاجتماعي للمتكلمين يؤدي إلى خصيصة لهجية، (٣) تنعكس متطلبات الموقف التواصلي أو الوظيفة التواصلية في مستوى

الأسلوب أو في الأسلوب الوظيفي. ويُقاس هذا التنوع الثلاثي للغة بناءً على ذلك زمنياً أيضاً (وهو ما يحدد المكون التاريخي للتمايز اللغوي الاجتماعي). ويمكن في ذلك أن يلازم التنوع الاجتماعي العناصر اللغوية ذاتها (مميزة للهجة) أو لا ينشأ إلا من خلال شحن الوحدات اللغوية المحايدة اجتماعياً من خلال قواعد استعمال موجهة اجتماعياً (مميزة للخصيصة الاجتماعية). وتختص اللهجات واختلافات اللغة السائرة التي تنشأ عن التفريق الإقليمي للغة [٢٥٣] خلافاً للمكونين الآخرين للتمايز (الاختلاف الاجتماعي والوظيفي – بالنظام اللغوي الكلي (من الصوت إلى المعنى)، ومن ثم كل مستويات اللغة. وهي تخضع لتغيرات (لا يمكن تعليلها من الناحية اللغوية الداخلية) تاريخية وأشكال إعادة تقويم تؤدي إلى تحديد جديد لدور اللهجة داخل التمايز الاجتماعي اللغوي (قبل تكوُّن اللغات السائرة واللغة الأدبية القومية أُشير إلى شكل وجود فريد للغة بعد ذلك في هامش البنية اللغوية القومية لأشكال الوجود). وبينما لا يكون الاختلاف الجدلي تعبيراً عن علاقات اجتماعية بشكل مباشر، والسمات الاجتماعية غير مستقلة عن الأصل الإقليمي للمتكلمين، فإن السمات الاجتماعية يمكن أن تدرك بوضوح في الخصيصة الاجتماعية، التي تنتج عن تبعية المتكلم لفئات أو جماعات ومجموعات صغرى اجتماعية (مثل الأسرة ووسط الأصدقاء) (حيث لا يجوز أن يفترض تماثل مباشر – كما هي الحال جزئياً في علم اللغة الاجتماعي العادي). وتتكشف الخصيصة الاجتماعية في جوانب ثلاثة: (أ) في تبعية المتكلم لفئة أو طبقة أو جماعة معينة (في العادة لجماعات تواصلية صغرى عدة)، و(ب) في سمات تَكُون تعبيراً عن نظرة جماعة اجتماعية (طريقة تفكير مجردة وطريقة إحساس – من الأيديولوجيا إلى موقف الراهن – الأفكار والتصورات التي يمكن أن تبعثها التبعية لجماعات، ولكن لا تحتاج إلى توافق معها)، (ج) في سمات تفهم على أنها مؤشر لموقف اجتماعي – تاريخي محدد (وبذلك

يُعبَّر في اللغة على نحو «تشخيصي» عن وقائع اجتماعية). وبينما تكون اللهجة والخصيصة الاجتماعية إلى حد بعيد غير تابعة لقصد التواصل الواضحة وإلى حد ما أيضاً غير تابعة لإرادة المتكلمين، تستخدم أنواع أسلوبية في العادة بوعي وعن قصد (انظر نويمان وآخرين ١٩٧٦، ص٥٩٦ وما بعدها). ويفرق تحت الأنواع الأسلوبية بين نوعين أساسيين: (أ) أساليب وظيفية، تنتج عن فروق في الباعث الاجتماعي وفي مجال التواصل – مثل: سير المصلحة، والعلم، ويوم العمل، والنشر (مع فروع ممكنة لكل منها)، (ب) مستويات الأسلوب التي تنتج عن فروق الموقف، وفروق مميزة للمتلقين – مثل: متكلف – رسمي – محايد – سائر – مألوف – عامي. ومن البدهي أن هذين النمطين للاختلاف يتداخلان، ويتبع كل منهما الآخر أيضاً. وتوجد بوجه عام علاقات متبادلة بين الجوانب المختلفة للتنوع الاجتماعي. ويقوم التمايز الاجتماعي اللغوي بوظيفة نظام مركب، برغم أنه من المسوغ والضروري أيضاً بغرض التصوير العلمي، أن تُفصَل أجزاء مفردة عن الحركة الكلية لمجرى التواصل، وأن تُوصَف بشكل مميز (انظر أيضاً جروسه / نويبرت ١٩٧٤، ص١٥٩).

٢-٦-٦ إشكالية - الحواجز اللغوية (فرضية – القصور)

[٢٥٤] تعرض صياغة خاصة لعلم اللغة الاجتماعي إشكالية «الحواجز اللغوية» كما طورها بيرنشتاين Bernstein منذ الخمسينيات، وانتشرت بوجه خاص في انجلترا وألمانيا الاتحادية انتشاراً واسعاً، وقد وقعت هذه الإشكالية مدة طويلة في مركز علم اللغة الاجتماعي في ألمانيا الاتحادية، الذي ركز إلى حد بعيد على هذه الإشكالية البحثية واختزلها على وجه التقريب. فقد نشر بيرنشتان بين ١٩٥٨ و١٩٧٣ حوالي ٣٠ مقالاً، يتضمن فرضية عن العجز في تعديلات عدة(انظر بوجه خاص بيرنشتاين ١٩٧٠، وبيرنشتاين ١٩٧٢، وبيرنشتاين وآخرين ١٩٧٠، وبيرنشتاين ١٩٧٣)

حيث تصدر حتى ١٩٦٢ التدليل التطبيقي، وبعده الإطار النظري. وبرغم أن التعديلات في تصور بيرنشتاين كانت جد كبيرة إلى حد ما فإننا نقتصر فيما يأتي على الفكرة الرئيسية العامة في تصوره (وهكذا نغض النظر عن التعديلات) ونختتم ذلك بتقويم نقدي (عروض مختصرة انظر بوجه خاص لدى ديتمار ١٩٧٣، ص١ وما بعدها، وبدورا/ جروس ١٩٧٣، ص٢٦٢ وما بعدها).

وتكمن الفكرة المحورية لتصور الحواجز اللغوية في أنه يُنشأ ترابط (تلازم) بين تنوعات لغوية اجتماعية، أي بين السلوك اللغوي المميز للطبقة من جهة وقدرات إدراكية متباينة وفرص ارتقاء اجتماعية أيضاً من جهة أخرى. وفي رأي بيرنشتاين يفترق السلوك اللغوي لجماعات اجتماعية معينة ذات دخل متدنٍ وتأثير اجتماعي ضئيل (طبقة دنيا)، والسلوك اللغوي لجماعات اجتماعية أخرى، لها تأثير أكبر في المجتمع على أساس أوجه تميز مادي وثقافي (طبقة وسطى). وتُقَوَّم هذه الفروق تقويماً اجتماعياً: فالطبقة الدنيا تُظلَم اجتماعياً بسبب لغتها القاصرة، ويُفَسر سلوكها اللغوي بأنه مظهر للقصور؛ بأنه نقص. وطبقاً لهذه الطبقات المختلفة يفرق بيرنشتاين بين «شفرة كلامية مُقَيَّدة (في أعماله المبكرة: «لغة عامة») للطبقة الدنيا، و«شفرة كلامية مُفَصَّلة (في أعماله المبكرة: لغة شكلية) للطبقة الوسطى. ويعد الفرق بين الشفرة الكلامية المقيدة والشفرة الكلامية المفصلة (بوصفهما تنوعين مشروطين اجتماعياً) السببَ الجوهري لعدم التكافؤ الاجتماعي القائم في الفرص.

ومن البديهي أن افتراض علاقة تبعية بين قدرة تعبير لغوية والخبرة النفسية – الاجتماعية للمتكلمين ليس جديداً كلياً: فقد كان سابير و ورف قد افترضا أوجه التوازي هذه، التي تتعلق بجماعات لغوية مختلفة. أما بيرنشتاين فنقل هذه الأفكار

إلى الحواجز الاجتماعية بين طبقات مختلفة في مجتمع ما، وأكمل فرضية النسبية بإضافة جوهرية وهي أن البنية الاجتماعية من جهة تحدد السلوك اللغوي الذي يعيد بدوره من جهة أخرى (في عملية دائرية) إنتاج البنية الاجتماعية (انظر بتفصيل أكثر ديتمار ١٩٧٣، ص٢ وما بعدها). [٢٥٥] وبينما تحدد اللغة الخبرة إلى حد بعيد على نحو أحادي لدى وورف (انظر هلبش ١٩٧٠، ص١٤٩ وما بعدها) تُفترض لدى بيرنشتاين علاقة متبادلة، فيها تحدد البنية الاجتماعية من جهة السلوك اللغوي، ولكن هذا (الأخير) من جهة أخرى يعيد إنتاج البنية الاجتماعية.

إن لتصور بيرنشتاين عن الحواجز اللغوية جذراً اجتماعياً سياسياً يمكن إدراكه بوضوح: ففكرته عن وجود اختلاف لغوي داخل المجتمعات الصناعية الحديثة من توزيع العمل يرتكز على فرضية أن المكانة الاجتماعية تنعكس نفسياً – اجتماعياً (في التفاعل المألوف المتباين) ولغوياً: فأطفال الطبقة الدنيا لا يكتسبون إلا الشفرة الكلامية المقيدة، ويكتسب أطفال الوسطى الشفرة الكلامية المفصلة المختلفة إلى حد أن الأخيرين يُمنَحون أوجه امتياز أكثر من خلال مخزونهم الفعلي الأكبر، من أطفال الطبقة الدنيا الذين لا يستطيعون أن يعبروا بشكل طيب. وهكذا فقد أجريت في الحقيقة مساواة بين مزايا اجتماعية وقدرة تعبيرية أكثر ثراءً من جهة، وبين عيوب اجتماعية وقدرة تعبيرية أكثر ضآلة من جهة أخرى، ويكمن الحاجز اللغوي في أن السلوك اللغوي للطبقة الدنيا قاصر defizitär. هذا القصور ينبغي أن يُزال بدرس لغوي تعويضي للتغلب على عدم التكافؤ في الفرص القائم. وربما كان هذا ضرورياً لأن الشفرة الكلامية المفصلة (الذي تضم الشفرة الكلامية المقيدة، ولكن ليس العكس) تهيئ مدخلاً إلى أوجه التمييز الاجتماعية. أما الشفرة الكلامية المقيدة على العكس من ذلك فإنها تسد هذا المدخل. ويعين بدقة الفرق بين الشفرة الكلامية المفصلة والشفرة الكلامية المقيدة القصوُر، الذي

يحول دون النجاح الاجتماعي لمتكلمين مقيدين (انظر بتفصيل أكثر أيضاً ديتمار ١٩٧٣، ص٧ وما بعدها، وص٣٢).

وفي داخل هذا التصور تتوسط بين اللغة بوصفها نظاماً قاعدياً، والمتكلم بوصفه أداءً البنيةُ الاجتماعية التي تُحَدد عبر استراتيجيات تخطط مميزة شفراتٍ كلامية (متباينة) مميزة. ويستخدم بيرنشتاين بوجه عام مع البنية الاجتماعية والشفرات الكلامية والمتلازمات النفسية لتفريقه ثلاث مستويات تحليل متباينة: تُوجِّه فروقٌ لغوية بعوامل اجتماعية ونفسية، وتنتج فروقٌ اجتماعية استراتيجيات تخطيط فعلية متباينة (على مستوى نفسي)، تشترط من جانبها طرائق كلامية متباينة (على مستوى لغوي). وليست الشفرات اللغوية اجتماعية فحسب، بل إنها مترسخة نفسياً أيضاً، وتنتج الشفرات اللغوية عن الطبقة الاجتماعية (بواسطة الحالة الاجتماعية الاقتصادية والوضع الثقافي)، وتنشأ في نظام أدوار مألوف. ويجب وفق بيرنشتاين أن يكون من الممكن أن يُتنبأ على كل المستويات الثلاثة (الاجتماعي، والنفسي، واللغوي) ما المتكلمون الذين يتكلمون على أساس تلك الخصائص بشكل «مفصل» أو «مقيد». وهكذا تشكل كل المستويات الثلاثة لديه مركباً علاماتياً مترابطاً تستلزم فيه العلامات المفردة بعضها بعضاً بصورة متبادلة. ويُفتَرض نتيجة لذلك ارتباطٌ وثيق للغاية بين الكلام والتفكير (بحيث [٢٥٦] يعني القصور اللغوي قصوراً إدراكياً في الوقت ذاته)، يؤدي إلى افتراض أن تكافؤ الفرص الاجتماعي يمكن أن يُعَوَّض برفع المستوى اللغوي، ويُزيل قصور الطبقة الدنيا بتهذيب لغوي تعويضي (انظر ديتمار ١٩٧٣، ص١٠ وما بعدها، وص٣٢، انظر أيضاً بورش ١٩٨١، ص٢٥٩ وما بعدها).

ومن المؤكد أن ثمة منطلقاً صحيحاً يعد أساس تصور الحواجز اللغوية: وهو أن الأطفال من طبقة العمال لا (يمكن) أن يتوفر لهم في العادة المخزون الثري والفعلي المختلف، مثل الأطفال من الطبقة الوسطى والعليا، وأن الشفرات الكلامية المتباينة ترجع في نشأتها إلى عوامل شرطية اجتماعية مميزة، وتُفهَم على أنها نتائج علاقات اجتماعية ومجتمعية. ولكن من الواضح أيضاً أن الأمر يتعلق بتصور مدني تحديداً لمجتمع الطبقات (ففي البحث الاجتماعي الاشتراكي لا توجد تلك الحواجز اللغوية التي تحتمها الطبقات ولا أوجه تكافؤ الفرص المرتبطة بها)، وثمة تصور لا يمكن معرفة مهمته الاجتماعية وهدفه الاجتماعي السياسي بوضوح نوعاً ما: وهو يبحث عن الأسباب التي تعد مسئولة عن الاستفادة القاصرة من المخزون الثقافي في المجتمع الرأسمالي، ويشار إلى النهج: كيف يمكن أن يُذلل حتى يستفاد منه بالنسبة للبنية الحاكمة والمنتجة الرأسمالية (انظر أوسلر ١٩٨٢، ص٤٦، وص٧٨ وما بعدها، وديتمار ١٩٧٣، ص١٠٥ وما بعدها).

ومن الواضح أن علاقات الإنتاج الرأسمالية، وفرضية — القصور (بوصفها تصوراً نظرياً) والتهذيب اللغوي التعويضي (بوصفه نتيجة متعلقة بالواقع) تقع في علاقة وظيفية بعضها ببعض. ومن الملاحظ أنه بصورة دقيقة في نقطة أخفق فيها الدرس اللغوي التعويضي، ثار بدرجة أقوى النقاش أيضاً حول فرضية القصور (بوصفها أساسه النظري) بأن عدم نجاح الجهود العملية حول الدرس اللغوي التعويضي أثّر مرة أخرى في النظرية، وجعلها موضوع النقد العلمي والاجتماعي السياسي.

ويجب بوجه خاص أن تُرفَع اعتراضات آتية ضد تصور «الحواجز اللغوية» (انظر بتفصيل أكثر نويمان وآخرين ١٩٧٦، ص٤٥٩، وأوسلر ١٩٨٢، ص٣٦ وما

بعدها، وص٧٨ وما بعدها، وديتمار ١٩٧٣، ص٩٦ وما بعدها، وص١٢٠ وما بعدها، وبورش ١٩٨١، وص٢٥٩ وما بعدها).

١) يجب أن يُنظر إلى فكرة الحواجز اللغوية مرتبطة بالشروط الاجتماعية في البلدان الرأسمالية (وبخاصة: في ألمانيا الاتحادية): فعلى أساس الحاجة المتصاعدة (آنذاك) إلى الإنتاج ينبغي أن يستفاد من المخزون الثقافي؛ ينبغي أن يُفعَّل النظام الثقافي. ومع تصور «الحواجز اللغوية» يصير علم اللغة الاجتماعي نوعاً من «المعرفة المهنية المدنية» (ارليش وآخرين ١٩٧٢، ص١١٠، وما بعدها، وديتمار، ١٩٧٣، ص١٢٠).

٢) يستخدم بيرنشتاين للمتلازمات الاجتماعية للشفرات اللغوية نموذج الطبقة ونظرية الأدوار في علم الاجتماع المدني. ومع ذلك فمع الطبقة يُتَطلع إلى قيم تجريبية محددة، ومع الأدوار يتطلع إلى [٢٥٧] سمات محددة للفردية حول خواص تأسيسية للسلوك اللغوي. هذا غير كافٍ من ناحية النظرية الاجتماعية، لأنه لا يعكس مفهوم الطبقة ولا مفهوم الأدوار الاختلافات الحقيقية وقوانين التطور في المجتمع المدني – الرأسمالي (انظر ارليش وآخرين ١٩٧٢، ص١١١ وما بعدها، وديتمار ١٩٧٣، ص١٢٢).

٣) الأهم حقيقةً أن «التهذيب التعويضي» الذي يُروَّج بوصفه وسيلةً لتحرير الطبقة الدنيا ينبغي في الحقيقة أن يوفق بين هذه الطبقة الدنيا وشروط الإنتاج الرأسمالية، فالوظيفة الحقيقية لبرامج تعويضية هي التعويض بدلاً من التحرير، فلا يوجد تحرير حقيقي (ربما عليه أن ينطلق من تصحيح الشروط المحددة للحياة في الطبقة الدنيا) بل إسهام دمج مُوَطِّد للنظام في الطبقة الدنيا (ديتمار ١٩٧٣، ص١٢٦).

٤) إن ما توصف بالحواجز اللغوية هي في الواقع حواجز اجتماعية (مشروطة اجتماعياً واقتصاديًا) نشأت من خلال أوجه تميز ثقافي للطبقة الحاكمة. ومن ثم لا يتوصل مع التغلب على الحواجز اللغوية إلى تكافؤ في الفرص فحسب،

طالما لم تُغيَّر العلاقات المسؤولة عن هذه الحواجز اللغوية (القيود الاجتماعية والاقتصادية والعلاقات الحاكمة). وفي الواقع تُفهَم مع مشكلة – الحواجز اللغوية ظاهرة لغوية – اجتماعية حقيقية، ولكن ظاهرة فقط، وليس الجوهر (المحتم من الناحية الاجتماعية – الاقتصادية). ولا ينفذ تصور الحواجز اللغوية من الظاهرة إلى الجوهر أبداً، بل يتطلع إلى تعويض لغوي ليتجنب تغيرات اجتماعية، ويتكيف بدلاً من ذلك مع أهداف التصور المدني للمجتمع (انظر بتفصيل أكثر أوسلر ١٩٨٢، ص٣٦ وما بعدها، وص٧٨ وما بعدها، وانظر أيضاً البرشت ١٩٧٤).

٥) يرتكز القول بالقصور اللغوي والإدراكي على افتراض تطابق وثيق للغاية ومباشر بين اللغة والفكر. فلا تُفصَّل بوجه عام مستويات التحليل الثلاثة المختلفة لدى بيرنشتاين ومن جاء بعده بعضها عن بعض بوضوح كافٍ (فهي مؤثرة أساساً على المستوى النفسي، ولكنها قريبة المنال مباشرة عبر وقائع لغوية واجتماعية فقط)، ويُطالَب بربط مباشر للغاية بين طبقات (اجتماعية) وشفرات (لغوية) (دون أن تُبيَّن الآليات المحددة للوساطة) وتُعزَى قدرات إدراكية على نحو مباشر للغاية لاستعمال وسائل لغوية (انظر بتفصيل أكثر بورش ١٩٨١، ص٢٥٩ وما بعدها).

ويوجد أيضاً في ألمانيا الاتحادية عدد من اللغويين لديهم نزعة تقدمية (انظر أمون ١٩٧٧، ص٤٧ وما بعدها) لا يختزلون الفروق الاجتماعية بوجه عام في حواجز لغوية، ويُعلّقون على العكس من ذلك أهميةً كبيرة على تعليم الطبقات الدنيا اللغة الفصحى، لأن امتلاك أتباع الطبقات المتدنية المزايا ناصية اللغة الفصحى يعد شرطاً ضرورياً في صراع سياسي مؤثر.

[٢٥٨] وتُقابل فرضية – القصور لبرنشتاين وآخرين في الغالب – في نقاش نقدي معها إلى حد ما – بفرضية الاختلاف التي (أُسِّست وصفياً وليس معيارياً) بشكل غير متحيز، وتنطلق من التكافؤ الوظيفي لتنوعات اجتماعية (وإقليمية)

متباينة، وتستبعد إلى حد بعيد الجوانب النفسية والإدراكية للسلوك اللغوي (انظر ديتمار ١٩٧٣، ص١٢٨ وما بعدها، وص١٥٨، وانظر أيضاً امهسلي وآخرين ١٩٧٩، ص٢١٠ وما بعدها). وليست فرضية الاختلاف مختزلة في السلوك اللغوي المميز للطبقات، بل تبحث التنوعات اللغوية في ارتباط معقد بعدد كبير من مقاييس (بارامترات) إقليمية واجتماعية ومميزة للموقف، وتفهم تنوعات إقليمية واجتماعية ووظيفية على أنها أجزاء من مخزونات فعلية مميزة للسياق والموقف (انظر حول ذلك بشكل أدق تحت ٢ -٦ -٣، و٢ -٦ -٤، و٢ -٦ -٥).

٢-٦-٧ علم اللغة الاجتماعي المدني والماركسي

برغم «نواة مشتركة» لعلم اللغة الاجتماعي في كل البلدان (انظر شفيسر ١٩٧٧، ص٥) – يمكن أن تعرض مع موضوع اللغة والمجتمع بمفهوم أوسع، ومع اختلافات أو تنوعات اللغة بمفهوم أضيق – توجد فروق واضحة في تطور علم اللغة الاجتماعي في بلدان متباينة: فبينما يقدم علم اللغة الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية صورة غير متجانسة جداً، يسود في انجلترا وألمانيا الاتحادية الاستعمال اللغوي المميز للطبقات المرتبط بإشكالية – الحواجز اللغوية (كان النطاق ضيقاً نسبياً)، وكان علم اللغة الاجتماعي في فرنسا مرتبطاً بمسائل تحليل النص وتحليل الخطاب، ومختزلاً في إيطاليا في علاقة اللهجة باللغة المعيارية. ونشأت في البلدان النامية لغات الأدب الوطنية، ونشأت في الاتحاد السوفيتي (انظر بتفصيل أكثر ٢ -٦ -٨) مشكلات نظرية للعلاقة بين اللغة والمجتمع وقضايا واقعية للتعدد اللغوي والبناء اللغوي والسياسة اللغوية والعلاقات بين اللغات الوطنية ولغة التفاهم بين القوميات، وفي ألمانيا الديمقراطية آليات التواصل اللغوي، والتمايز اللغوي الاجتماعي في المركز (انظر شليين – لانجه ١٩٧٣، ص٣١ وما بعدها، وص٤٤ وما

بعدها، وص٥٠ وما بعدها، وص٥٣ وما بعدها، وشفيسر ١٩٧٧، ص٤، وأوسلر ١٩٨٢، ص٧٦، وما بعدها، ويوخمان ١٩٨٣، ص٦٠).

وفي كل حالة توجد حاجات اجتماعية للأنواع الأشد تبايناً التي قدمت لعلم اللغة الاجتماعي في البلدان المختلفة اتجاهاً متبايناً (وفي ذلك صُعب في الوقت نفسه تكوُّن علم لغة اجتماعي موحد عالمياً — فيما يتعلق بالموضوع والنظرية والمنهجية)، ونتجت هذه المهمة الاجتماعية في علم اللغة في الاتحاد السوفيتي من خلال متطلبات عملية للمجتمع بعد ثورة أكتوبر، من خلال حتمية تطوير برنامج بعيد المدى للسياسة اللغوية، على أساس سياسة القوميات اللينينة، ينطلق من المساواة بين كل اللغات [٢٥٩] وتطورها من جميع الجوانب، ويشمل تشجيع اللغات المقهورة إلى الآن، وتأسيس لغات أدب وطنية واستمرار تطويرها لشعوب بلا أي تراث أو ذات تراث حديث جداً، ووضع أبجديات وأنحاء ومعاجم لأقليات وقوميات حديثة كثيرة في الاتحاد السوفيتي، وكذلك مشكلات اللغة الروسية بوصفها اللغة المشتركة للتفاهم والتعاون بين القوميات وأشياء أخرى كثيرة (انظر حول ذلك برنزين ١٩٨٤، ص٦٧ وما بعدها، وانظر هارتونج وآخرين ١٩٧٤، ص١٨٣). بيد أنه أيضاً قد يكمن خلف علم اللغة الاجتماعي المدني مهمة اجتماعية متعلقة بالواقع العملي (حتى لم تتجلَّ بوضوح، ولا يجوز أن يكون علماء اللغة الاجتماعيين أنفسهم بوجه عام واعيين بها) مهمة اجتماعية في الواقع ذات طبيعة مختلفة كليةً: فقد تطلب التقابل التي تحتمه الطبقات بين الغنى والفقر في البلدان الرأسمالية إجراءات لإزالة التوترات القائمة (مثلاً من خلال الحصول على مكان عمل، وبرامج التعليم التعويضية) وللوصول إلى انسجام بين الجماعة المتعددة اللهجات في المجتمع. ومن البديهي أنه بذلك يُنقَل ما هو اجتماعي إلى ما هو لغوي، وينبغي أن تُتَجاوز الاختلافات الاجتماعية بحل مشكلات لغوية، ولما كان ذلك الحل غير ممكن، فإنه قد ثُبِت

أن الإجراءات (التي نشرها علم اللغة الاجتماعي الشعبي) مجرد تصويبات للظاهرة، لم تغير شيئاً في التميز المتدني الحقيقي للطبقات المظلومة لأن الأسباب الاقتصادية والسياسية الجوهرية لعدم المساواة لم تُمَس، ولم يتغلب على تعارض الميل الخاص للثراء المنتج اجتماعياً، هذا الذي أُشرع تحت عنوان مزين لغوياً «تكافؤ الفرص» لم يكن إلا علة ليصير الديناميت الاجتماعي تحت السيطرة، وللوصول إلى تناسب الطبقات المتدنية المزايا مع المجتمع الرأسمالي. ومن هذه الناحية يكمن خلف البحوث اللغوية الاجتماعية حول التنوعات اللغوية في الولايات المتحدة الأمريكية (التي لا تمول بشكل خاص إلا من وزارات الصحة والتعليم والخدمة الاجتماعية تقريباً) المهمة الاجتماعية ذاتها بالنسبة للبحوث حول الحواجز اللغوية في انجلترا وفي ألمانيا الاتحادية: وفي كلتا الحالتين يتعلق الأمر بتناسب الأجزاء المتدنية المزايا من الشعب (وهي الطبقة الدنيا، الأقليات السوداء) مع العلاقات الاجتماعية الرأسمالية، بدمجهم في هذا المجتمع الذي ينبغي أن يحققوا فيه انسجاماً لغوياً، ولكن لا ينبغي أن تُمَس العلاقات الاجتماعية الأساسية، وعدم المساواة المادية المرتبطة بذلك (انظر بتفصيل أكثر ديتمار ١٩٧٣، ص١٦٣، ص٢٩٦ وما بعدها، وشليبن – لانجه ١٩٧٣، ص٣١ وما بعدها، ونوبيرت ١٩٧٦، ص٥٦٨ وما بعدها).

ولهذا السبب توجد فروق أساسية بين علم اللغة الاجتماعي المدني وعلم اللغة الاجتماعي الماركسي (تعد أساسية أكثر من الفروق بين اتجاه التطور المختلف المشار إليه في البلدان المفردة)، فروق تنتج عن المهمة الاجتماعية، وتنعكس في تحديد موضوع علم اللغة الاجتماعي ونظريته ومنهجيته. وتتجلى هذه الفروق بوضوح في مجال [٢٦٠] علم اللغة الاجتماعي أكثر مما في المجالات الأخرى لعلم اللغة (في علم اللغة النظامي مثلاً)، إذ يتطلب علم اللغة الاجتماعي دائماً معرفة مسبقة فلسفية واجتماعية، ويرقى إلى حد بعيد بين العلوم الاجتماعية التي تُحَدد من جهتها من

خلال فروق متعلقة برؤية عالمية. ومن هذه الناحية تعد المنطلقات الفلسفية والسياسية والمتعلقة برؤية عالمية بشكل جوهري أساسَ علم اللغة الاجتماعي، ولها تأثيرات جوهرية على النظرية والمنهج وأهداف البحث (انظر بوخمان ١٩٨٣، ص٦٠).

ويكمن أهم فرق بين علم اللغة المدني وعلم اللغة الماركسي في أن الأساس الحاسم لعلم اللغة الماركسي هوالنظرية الماركسية – اللينينية للمجتمع، في حين يتجنب علم اللغة الاجتماعي المدني تحديداً من ناحية علم الاجتماع (المجتمع) ذا أساس فلسفي أو لا يُخفي موقفه الأساسي الوضعي (جروسه / نوبيرت ١٩٧٤، ص٩). ومن المنطلقات الأساسية لعلم اللغة الاجتماعي الماركسي الرأي القائل إن اللغة ظاهرة اجتماعية، ومن ثم محتمة اجتماعياً (فاللغة لا توجد خارج المجتمع، ولا يوجد المجتمع بلا لغة)، وأنه يجب أن يُقر مع العلاقة المتبادلة بين اللغة والمجتمع بأولية ما هو اجتماعي (حتى وإن بُحِثت في دراسات لغوية صغرى أبنية النظام في مثالية معللة منهجياً)، وأنه يجب أن تقوم على أساس علم اجتماع ماركسي ينطلق من مبادئ المادية الجدلية والتاريخية وتحليل ماركسي للعلاقات الاجتماعية وبنية المجتمع. وعلى النقيض من ذلك يقوم علم اللغة الاجتماعي المدني على علم الاجتماع المدني، ويأخذ إلى حد بعيد عيوبه: فالظواهر الاجتماعية لا تفسر على أساس الترابط المعقد للمجتمع، ولكن تُحَلل على أساسها الاقتصادي (تستقل كأدوار أو طبقات)؛ توصف على أساس ظواهر سطحية دون السعي في العادة إلى تفسير للجوهر الاجتماعي، الذي يؤدي إلى هذه الظواهر وتحديدها – (انظر جروسه / نوبيرت ١٩٧٤، ص٩ وما بعدها، وشفيسر ١٩٧٧، ص٧ وما بعدها، وهارتونج وآخرين ١٩٧٤، ص٧٥، وأوسلر ١٩٨٢، ص٩ وما بعدها، وبرزين ١٩٨٤، ص٦٧ وما بعدها).

ويرتبط بهذا الفرق الأساسي فروق أخرى تتعلق بالعلاقة بين اللغة والمجتمع التي تُلاحَظ حولها من الناحية النظرية مواقف عدة: (أ) اللغة تحدد المجتمع (وورف مثلاً)، و(ب) البنية الاجتماعية تحدد اللغة، و(ج) اللغة والبنية الاجتماعية يحددها عامل ثالث (الجهاز البيولوجي – الجيني للإنسان)، كما هي الحال لدى تشومسكي مثلاً، و(د) اللغة والبنية الاجتماعية تقعان في علاقة تحديد متبادل (انظر شفيسر ١٩٧٧، ص٢٨)، وقدم علم اللغة الاجتماعي المدني إجابات شديدة التباين وغير متجانسة عن هذا السؤال، ولم يُجب عن السؤال عن العلاقات الأحادية أو الثنائية بين اللغة والمجتمع بوضوح – ولم يستطع أن يصف بجلاء – حتى مع افتراض علاقات ثنائية – [٢٦١] طبيعة هذه العلاقات (هل هي تحديد سببي أم لا؟ هل هي علاقة تناظر أم اختلاف مشترك؟) ولم يجب كذلك صراحة عن السؤال: ما البنية الاجتماعية في جوهرها (بمفهوم النظرية الاجتماعية الماركسية). في البداية يمكن أن يفرق بين أتباع مفهوم التناظر، وأتباع مفهوم الاختلاف المشترك (انظر شفيسر ١٩٧٧، وص٢٧، وما بعدها وص٣٦ وما بعدها). وبينما يفترض ممثلو مفهوم التناظر توازياً بعيداً أو حتى تطابقاً بين أنظمة لغوية وأنظمة اجتماعية ثقافية (كما هي الحال مثلاً لدى جريمشو (١٩٧١) بمفهوم الموقف (د) السابق ذكره)، يفترض ممثلو مفهوم الاختلاف المشترك علاقات تلازم (ارتباط) بسيطة بين ظواهر لغوية وظواهر اجتماعية، ويجيبون في ذلك عن السؤال عن اتجاه التحديد و عِلِّية العلاقات إجابة جد متباينة. ويظل فيشمان (١٩٦٨، ص٦) عند الظن بأنه – لأن اللغة والمجتمع يتبع كل منهما الآخر في التفاعل – تقع تجلياتهما الممكن ملاحظاتها والسلوك اللغوي والسلوك الاجتماعي في علاقة بعضها ببعض على نحو حتمي وممكن إدراكه... وهكذا يمكن أن لا تبين اللغة والمجتمع اختلافاً مشتركاً حتمياً فحسب بل إن كل نظرة إضافية يمكن أن تبلغ إلى أخرى، ولم يطرح السؤال عن العلية في ذلك

مطلقاً، إذ تعد بالنسبة له العلاقات بين البنية الاجتماعية واللغة علاقات بين شركاء وليس بين أعلى وأدنى (فيشمان ١٩٧١ أ، ص٣٥٣). وأشار برايت (١٩٦٦، ص١١) – انظر حول ذلك ما ورد تحت ٢ -٦ -٢ - في تحديده المبرمج للمهام بالنسبة لعلم اللغة الاجتماعي، إلى العلاقات السببية، ولكنه عدها ممكنة فقط (وليست ضرورية بأية حال) في اتجاه أو آخر (وبشكل جوهري لبيان الاختلاف المشترك المنظم بين بنية لغوية وبنية اجتماعية، وبعد ذلك فقط، ربما لبيان علاقة سببية في اتجاه أو آخر). وبذلك لا يُجاب عما إذا كانت توجد علاقات سببية دائماً، وفي أي اتجاه يجري التحديد، وعلى أي نحو (على أرض أية نظرية) ينبغي أن توصف البنية الاجتماعية. هذه الأسئلة أجاب عنها علم اللغة الاجتماعي الماركسي على أساس نظرية المجتمع الماركسية التي تتيح توجيهاً أساسياً حول العلاقة بين اللغة والمجتمع (وفي ذلك أيضاً يمكن أن ينظم طبقاً لذلك مفهوم الأدوار والطبقات الاجتماعية)، وتنطلق من تحديد اللغة من خلال المجتمع، وتفترض بوجه عام علاقات ثنائية أيضاً (علاقة تبادل جدلية) بين اللغة والمجتمع (تنتج عن الدور النشط للغة في المجتمع)، لا يمكن أن تفسر بمجرد الاختلاف المشترك ولا افتراض مفاهيم تناظر آلية (انظر حول ذلك شفيسر ١٩٧٧، ص٦٨، وهارتونج وآخرين ١٩٧٤، ص٧٥، وأوسلر ١٩٨٢، ص٧٤).

ويمكن القول باختصار: إن علم اللغة الاجتماعي الماركسي (التاريخي – المادي)، وعلم اللغة الاجتماعي المدني (الوضعي) يفترقان من خلال أن الأول يقوم على أساس نظرية معقدة للمجتمع (بالنظر إلى طريقة الإنتاج)، ولا يعد أساس الثاني نظرية معقدة للمجتمع [٢٦٢] (لا صلة بطريقة الإنتاج). ويرتبط بذلك اختلافات أخرى بين علم اللغة الاجتماعي المدني وعلم اللغة الاجتماعي الماركسي، يمكن أن

تُعرَض في الكلمات الآتية: الوصف في مقابل التفسير، والمعرفة في مقابل التغير، والحيادية في مقابل الحزبية (انظر حول ذلك أمون ١٩٧٣، ص١٢٨ وما بعدها).

٢-٦-٨ علم اللغة الاجتماعي في الاتحاد السوفيتي

يعد علم اللغة الاجتماعي السوفيتي من جهة أحدث من علم اللغة الاجتماعي المدني، ولكنه من جهة أخرى أقدم من هذا (الأخير)، فهو أحدث لأنه لم يُتلفَّظ به فرعًا مستقلاً إلا في فترة متأخرة، ولم يظهر تحت هذا الاصطلاح إلا في فترة متأخرة. وهو أقدم لأن اللغة عُدَّت منذ البداية ظاهرة اجتماعية، وللأعمال حول علم اللغة الاجتماعي (بمفهوم أوسع) - الذي يُعنَى نظرياً وتجريبياً بالتأثير المتبادل والتبعية الداخلية بين اللغة والمجتمع - إرث ممتد (انظر أوسلر ١٩٨٢، ص١١، وص٩٢ وما بعدها، وبرزين ١٩٨٤، ص٦٧ وما بعدها، ، وشفيسر ١٩٧٧، ص٤ وما بعدها، جيركه / باخنوف ١٩٧٤، ص١٠ وما بعدها). هذا الإرث الممتد والواسع حَفَّزته من جهة نظرية المادية الجدلية والتاريخية (على هذا الأساس صارت العلاقة بين اللغة والمجتمع منذ البداية موضوعاً أثيراً لعلم اللغة السوفيتي)، ومن جهة أخرى كان باعثه عدد من مشكلات لغوية عملية مثل السياسة اللغوية في مجال متعدد القوميات في الاتحاد السوفيتي في إطار سياسة القوميات اللينينية (انظر حول ذلك ماسبق ٢ -٦ -٧). وبديهي أن خط الإرث المتعلق بعلم اللغة الاجتماعي في الاتحاد السوفيتي لم يسرِ في مسار واحد تماماً. فقد شهد علم اللغة الاجتماعي السوفيتي نهضة أولى (وذروة) بعد ثورة أكتوبر مباشرة في العشرينيات والثلاثينيات، وتخللت هذه الفترة المثمرة عروض مبسطة ومادية دارجة للعلاقة بين المجتمع واللغة على يد مار Marr وتلاميذه الذين افترضوا توافقاً مباشراً بين قوى الإنتاج والتفكير واللغة، ولم يؤد النقاش بين ستالين ومار بشكل مباشر إلى استئناف مشكلات لغوية

اجتماعية، بل في البداية - كرد فعل مباشرةً على مبالغة «مار» في اجتماعية اللغة – إلى تراجع العلاقة بين اللغة والمجتمع؛ إلى موقف غير مختلف من التساؤلات اللغوية الاجتماعية. ولم تعالج تلك التساؤلات مرة أخرى إلا بعد سنة ١٩٥٦، بحيث سُجِّلت بعد ذلك نهضة ثانية (وذروة) في علم اللغة الاجتماعي السوفيتي، الذي تشكل آنذاك أيضاً بوصفه فرعاً مستقلاً – حتى وإن لم يظهر سريعاً تحت هذا المصطلح (انظر حول ذلك هارتونج وآخرين ١٩٧٤، ص١٨٦، وأوسلر ١٩٨٢، ص٩٥ وما بعدها، جيركه / ياخنوف ١٩٧٤، ص١٧ وما بعدها).

وكذلك دون إمكان تقديم نظرة عامة شاملة بشكل تقريبي فقط (انظر حول ذلك بتفصيل أكثر برزين ١٩٨٤، ص٦٧ وما بعدها، وأوسلر ١٩٨٢، ص٩٥ وما بعدها، جيركه / باخنوف ١٩٧٣) ينبغي أن يشار فيما يأتي إلى بعض الاتجاهات الرئيسية (وممثليها) على الأقل. في فترتها الأولى كانت متطلبات موضوعية كثيرة [٢٦٣] للمجتمع، أدت بعد ثورة أكتوبر إلى دراسات نظرية وتطبيقية ذات أهداف لغوية اجتماعية (مثل وظيفة اللغة الروسية الآن بوصفها وسيلة تواصل أشمل للشعب كله، وتحولات للروسية مشروطة من الناحية الاجتماعية – الاقتصادية بعد الثورة، وتسرب تعبيرات لهجية في الأدب، واللغات واللهجات الاجتماعية)، يمكن أن تعد محاولة أولى لبناء علم اللغة الاجتماعي الماركسي (جوشمان ١٩٧٢، ص٣، وانظر أيضاً شفيسر ١٩٧٤، ص٤). وطالب أحد مؤسسي علم اللغة الاجتماعي السوفيتي بوليفانوف Polivanov (١٩٢٩) بأن علم اللغة – ينبغي أن يتناسب مع موضوعه البحثي – يجب أن يكون اجتماعياً (١٩٦٨، ص١٨٢)، وأكد أن بناء علم اللغة الماركسي لا يجيز أي طواف فدفن علم اللغة المتعلق بالتاريخ الطبيعي، وأنه على الأرجح يجب أن يؤدي إلى بناء فروع لغوية جديدة على أساس الوقائع والأفكار التي لا يُختلَف حولها التي حشدت علم اللغة بوصفه علماً متعلقاً

بتاريخ طبيعي. ويذكر فيما يذكر مشكلات مناسبة لعلم اللغة الاجتماعي: تحديد اللغة بأنها حقيقة تاريخية اجتماعية، ووصف اللغة واللهجات من وجهة نظر اجتماعية، ودراسة الترابطات العلية بين الظواهر الاقتصادية – الاجتماعية والظواهر اللغوية، والسياسية اللغوية من مشكلات تطبيق علم اللغة الاجتماعي (بوليفانوف ١٩٦٨، ص١٨٥)، ويُخَصَّص كتاب شور Šor «اللغة والمجتمع» بوصفه أول كتاب في علم الاجتماع اللغوي السوفيتي (انظر أوسلر ١٩٨٢، ص٩٢) – للهجات الاجتماعية، التي تفهم على أنها تنوعات (بدائل) اجتماعية تفرضها طبقات اجتماعية – اقتصادية، وجماعات اجتماعية (انظر ١٩٢٦، ص١١٨)، ويحلل درجافين Deržavin (١٩٢٦) لغة الثورة الفرنسية بوصفها تعبيراً عن علاقات محددة للطبقات. وعني لارين Larin في أعماله حول «لغة المدينة» (١٩٢٨أ، و١٢٨ب) بلغات الجماعات المتمدنة وعلاقتها بالنظام اللغوي المعياري. ولما كانت دراساته التطبيقية تهدف إلى بحث منظم للموقف اللغوي في المدن الروسية في إطار جانب اجتماعي، وضع تحت نظره في ذلك اللغة السائرة الحضرية الدنيا، فقد أنجز في العشرينيات شيئاً مشابهاً لما أنجزه لابوف (١٩٦٦) في الولايات المتحدة الأمريكية بالنظر إلى التقسيم الاجتماعي للإنجليزية في نيويورك (انظر أيضاً برزين ١٩٨٤، ص٦٨) جيرمونسكي Žirmunskij (بوصفه واحدًا من أهم علماء اللهجات السوفيت) الذي قاد في لينِنجراد موقع عمل «لعلم اللهجات الاجتماعي»، وأثبت في كتابه «اللغة القومية واللهجات الاجتماعية» (١٩٣٦) الارتباط الاجتماعي بلغات فصحى قومية، واستنبط من عدم المساواة الاجتماعية بين الطبقات والجماعات عدم المساواة في اللغات التي تستعملها، وأقر في المجتمع الرأسمالي باختلاف تقتضيه علاقات الطبقات: إذ نجد إلى جانب لغة الطبقة الحاكمة التي تعد اللغة المهيمنة في المجتمع المَعْنِي لهجات اجتماعية أخرى: لهجات مختلفة للفلاحين، واللغة السائرة المتدنية للبسطاء، واللغة المتلونة

لهجياً للعمال [٢٦٤] (١٩٣٦، ص٥). ويكمن الاختلاف بين اللغة القومية واللهجات الاجتماعية بالنسبة له في الوظيفة الاجتماعية، أي في اختلاف تكافؤها؛ في أن اللغة القومية يثبت أنها معيار اجتماعي يحكم كل اللهجات الاجتماعية الأخرى (جيرمونسكي ١٩٣٦، ص١٥). ويختلف النظر إلى اللهجات على أساس خلفية اقتصادية – اجتماعية، وفي وظيفتها الاجتماعية عن علم اللهجات الكلاسيكي (انظر جيرمونسكي ١٩٣٦، ص٧٤) - الذي يعد اللهجات بقايا قديمة للغات الأصل الأقدم – وقد تَقدُّم آنذاك خطوة معرفية جوهرية.

وفي الفترة الثانية لعلم اللغة الاجتماعي السوفيتي ظهرت بالإضافة إلى المشكلات التي سبق ذكرها مشكلات جديدة، مثل قضايا الثنائية اللغوية والتعدد اللغوي في الاتحاد السوفيتي، وتشجيع اللغات بوصفه مظهراً للسياسة اللغوية في الاتحاد السوفيتي المتعدد القوميات، وقضايا التأثير المتبادل والتلقيح المتبادل للغات، والتحولات في اللغة الروسية ولغة القوميات داخل الاتحاد السوفيتي منذ الثورة، ومشكلات الأسلوب، وقضايا التخطيط اللغوي والتقييس اللغوي وغيرها (انظر أوسلر ١٩٨٢، ص٩٧). ويعد ذا أهمية كبيرة عمل سريرنيكوف (١٩٧٥، ص٣٤٣ وما بعدها) حول اللغة بوصفها ظاهرة اجتماعية، تعارض من جهة فهم مار لطبيعة البناء السامق للغة، وتحرك من جهة أخرى التبعية المتنوعة للغة بالمجتمع إلى مجال النظر. وفي سنة ١٩٦٩م ظهر مجلد جامع أشمل حول «قضايا علم اللغة الاجتماعي» (Voprosy) يعكس منظوراً (نظرياً وتطبيقياً) أوسع لعلم اللغة الاجتماعي السوفيتي، وصُدِّر بمقالة جيرمونسكي الأساسية حول «الماركسية وعلم اللغة الاجتماعي (١٩٦٩). ويقدم جيرمونسكي الإثبات بأن اللهجات غير المُعَلَّمة اجتماعياً في الأصل مع نشوء الدولة القومية المدنية واللغة المعيارية وقعت في تقابل اجتماعي، وصارت سمات طبقات اجتماعية، ومن ثم يجب أن يُمارس علم اللهجات

دائماً على أنه علم لهجات اجتماعي (١٩٦٩، ص٢٢). وفي أعمال عدة يتجه فيلين Filin إلى علاقات التبادل بين اللغة والمجتمع على أساس نظري عام: فلا يجوز أن يُبالَغ ولا أن يُهوَّن من شأن العوامل الاجتماعية بوصفها سبباً لتغيرات لغوية، ولا أن يختلف حولها مطلقاً (انظر فيلين ١٩٦٦، ص٣١). فبدون معرفة أساسية في تاريخ المجتمع، أي تصور اجتماعي منطقي، وبدون تصور للمادية التاريخية في تطبيقه على مجموعات محددة للمجتمع لا تُبحَث الوظائف الاجتماعية للغة بحثاً علمياً. وفي ذلك ليست هذه الوظائف الاجتماعية للغة... في مقابل بنيتها وعلاقتها النظامية شيئاً ظاهرياً فقط (فيلين ١٩٦٦، ص٣٨). إن اللغة تُستخدم في المجتمع وسيلةَ تواصل، وتحمل بذلك خاصية اجتماعية أساساً، ومن ثم يجب أن يُتَضمن هذا الجانب الاجتماعي (غير اللغوي) في بحث للغة مناسب للموضوع دائماً، وأكد شفيسر Švejcer طبيعة النظام للترابطات بين المجتمع واللغة، التي تتطلب علم لغة اجتماعي ذا كيفية جديدة (انظر ١٩٦٩) ويُناقش علم اللغة الاجتماعي الأمريكي مناقشة نقدية (انظر ١٩٧١، و١٩٧٧). ويتجه كريسين Krysin (١٩٧٠) إلى التنوعات [٢٦٥] داخل المستويات المفردة للنظام الروسي اللغوي الفصيح في تبعية لشروط موقفية، ووظيفية – أسلوبية وبخاصة لسمات اجتماعية للمتكلمين (وهكذا ليس للهجات اجتماعية مائزة بل لتحقيق متباين للغة المعيارية من خلال متكلمين مُعَلَّمين اجتماعياً). وعلل بلودد Beloded في أعمال عدة (انظر ١٩٦٩، و١٩٧٢) دور الروسية بوصفها لغة مشتركة للفهم والتعاون المتجاوز القوميات في الاتحاد السوفيتي في إطار تطور اللغات المختلفة وتشجيع اللغات القومية في الاتحاد السوفيتي.

٢-٦-٩ هل علم اللغة الاجتماعي فرع مستقل؟

ليس من المستغرب بالنظر إلى التطور الواسع والنطاق الممتد لتساؤلات لغوية اجتماعية أن مشكلة: هل يعد علم اللغة الاجتماعي حقيقة فرعاً علمياً مستقلاً ويمكن تحديده؟ تتكرر باستمرار وما تزال لم تحسم إلى يومنا هذا أيضاً بصورة واضحة، ويتأسس التشكك – بعبارة مبسطة – على أنه في إطار شرط أن المجتمع مهم للغة، لا تكون ضرورةُ فرع مستقل (ويمكن تحديده) أي علم اللغة الاجتماعي (إلى جانب علم اللغة في ذاته) منطقية بلا شك.وقد عُبِّر عن التشكك في الماضي والحاضر (من ممثلين مبكرين لعلم اللغة الاجتماعي ذاته إلى حد ما) مراراً، مثلاً من فيشمان (١٩٧١ أ، ص٩)، ومن لابوف (١٩٧٢، ص١٢٣) ولدى كنجيسر (١٩٧٢، ص١٣)، ولدى ديتمار (١٩٧٣، ص١٦٥) – انظر حول ذلك بتفصيل أكثر تحت ٢ -٦ -٢.

وفي فترة أحدث أُثير من جديد إلى هذه الإشكالية على يد هارتونج (انظر هارتونج وآخرين ١٩٧٤، ص٩٤، ١٧٩، ١٨٣، ١٨٩، وانظر أيضاً هارتونج / شونفلد ١٩٨١، ص٣٠)، ووُضِع وجود فرع مستقل هو «علم اللغة الاجتماعي» موضوع تساؤل، لأن اللغة حسب جوهرها هي شيء اجتماعي دائماً، وعلم اللغة يجب إذن أن يؤسس اجتماعياً ومجتمعياً دائماً، وتكمن الإشكالية في رأي هارتونج في أنه مع تأسيس علم لغة اجتماعي مستقل (وضيق) – كما هي الحال أيضاً مع علم لغة نفسي مطابق (انظر حول ذلك ٢ -٧ -٨) – (أ) قد يختزل التساؤل التواصلي في تساؤل لغوي ويُفصَل عن ترابطاته المتداخلة الاختصاصات، (ب) قد يصير داخل علم اللغة إشكالية خاصة (بدلاً من أن يُعزَى إليه مكان مهيمن). وتثبت حقيقةُ أنه لم يُوفق إلى يومنا هذا إلى العثور على استدلال مقنع تماماً لتشكيل علم لغة اجتماعي

على أنه فرع علمي خاص (ذو مجال خاص لموضوعه ونظرية خاصة ومنهجية) أن الأمر لا يتعلق بمجال للحد فحسب، بل بمهمة مركزية لعلم اللغة الكلي. ولم يعقب عن مجال البحث المتداخل الاختصاصات لعلم اللغة الاجتماعي (هذا لا خلاف عليه) بعدُ حاجة إلى فرع مستقل. وفي الواقع فإن الفهم الضيق والواسع أيضاً لعلم اللغة الاجتماعي [٢٦٦] إشكالي؛ الضيق لأنه تكمن فيه خطورة إهمال الترابطات، والواسع لأنه يُصَعِّب أي حد، ويستخلص أخيراً من علم اللغة بمفهوم أضيق كل المشكلات الاجتماعية، وقد يُختَزل علم اللغة في علم لغة داخلي لدى سوسير (ولكنه معاكس بشكل قطري لمطلب علم اللغة الاجتماعي).

ويفرق فوندرليش (١٩٧٢، ص٣٢٧) حسب المحيط و التركيز بين أربعة إمكانات لعلم اللغة الاجتماعي:

أ) أوسع مفهوم لعلم اللغة الاجتماعي يشمل الجانب الاجتماعي للتواصل بوجه عام، والعلاقات المعقدة بين نظرية المجتمع واللغة والتواصل.

ب) مفهوم واسع لعلم اللغة الاجتماعي يفترض الاختلاف الاجتماعي للمجتمع موجوداً، ويربط اختلافات لغوية بمقاييس اجتماعية، ولكن يستند في ذلك إلى عوامل مباشرة لعمليات تواصل مفردة فقط.

ج) مفهوم ضيق لعلم اللغة الاجتماعي، يربط أنماط الشفرات اللغوية بمقاييس اجتماعية (غير مُفسَّرة ولكنها مشروطة)، ولكن لا تُراعَى في ذلك عوامل أخرى (مشاركة في تحديد سلوك المنطوق).

د) مفهوم ضيق آخر لعلم اللغة الاجتماعي يربط سلوك المنطوق بمقاييس اجتماعية (وهو الفهم السائد حقاً في ألمانيا الاتحادية، ولكنه في الوقت نفسه الفهم البالغ السطحية لعلم اللغة الاجتماعي).

وطالب مؤلفون آخرون بعلم لغة اجتماعي مستقل (انظر مثلاً شفيسر ١٩٧٧، ص٥٧ وما بعدها، وأوسلر ١٩٨٢، ص٩ وما بعدها، وص٧٠، وبوخمان ١٩٨٣،

ص٦١). وبذلك لم يطرح الفهم الواسع لعلم اللغة الاجتماعي – بوصفه استراتيجية كلية لعلم اللغة – بأية حال موضع تساؤل، إذ إنه ينتج عن الجوهر الاجتماعي (الأساسي للفهم اللغوي الماركسي) للغة. ومع ذلك يعد علم اللغة الاجتماعي فضلاً عن ذلك فرعاً مستقلاً متطوراً أيضاً. ومن الممكن بالنسبة له أن يُلغَي موضوع أو عدة موضوعات من مجال العلاقة الشامل للتأثيرات المتبادلة (انظر بتفصيل أكثر ٢ -٦ -٢). ويجب بالنسبة لبحث هذه البدائل (الظاهرية) أن يُفرَّق بين مستويين للعرض (انظر نويمان وآخرين ١٩٧٦، ص٥٧١).

١) ففي جانب أن كل شيء في اللغة (وإن كان نحو متباين ووسيط إلى حد ما) مشروط اجتماعياً، يتعلق الأمر بمستوى تجريد، ربما كان فيه علم اللغة وعلم اللغة الاجتماعي متطابقين، وربما تُلغَي الحاجة إلى فرع خاص «علم اللغة الاجتماعي».

٢) ويستند مستوى تجريد آخر بالجانب الأكثر خصوصية: ليس إلى التعليق العام للمجتمع باللغة، بل بذلك التعلق المميز للمجتمع الذي يتحقق في تنوعات لغوية [٢٦٧]. ويمكن (ويجب) أن يكون الموضوع الخاص لفرع مستقل «علم اللغة الاجتماعي».

ومن الظاهر أن الأمر يجري في (١) حول فهم واسع وفي (٢) حول فهم أضيق لعلم اللغة الاجتماعي. ومع ذلك فإن كلا الفهمين لا يستبعد كل منهما الآخر (وذلك لأنهما يمثلان جانبين مختلفين ومستويي تجريد، لأن علم اللغة الاجتماعي – على الأقل نظرياً – يمكن أن يكون استراتيجية بحث عامة وفرعاً علمياً مستقلاً في الوقت ذاته). وفي الواقع تظل مع (٢) كما قيل من قبل قضايا غير موضحة فيما يتعلق بمجال الموضوع والنظرية والمنهجية، وربما يجب مع (٢) أيضاً أن يُفرَق بشكل أقوى بين إمكانات مختلفة للتضييق (وهكذا يمكن أن يتعلق علم اللغة الاجتماعي

بكل التنوعات، بالتنوعات (الاختلافات) الإقليمية والاجتماعية الوظيفية فقط، وربما يُطابق ذلك التمايز اللغوي الاجتماعي – أو – ولعل هذا أضيق فهم – بالتنوعات (الاختلافات اللهجية الاجتماعية فقط).

فهرس المراجع لـ ٢-٦

ALBRECHT, E.: Warum müssen wir uns mit den linguistischen, sprachphilosophischen und politischen Grundlagen der Theorie der ‚Sprachbarrieren' auseinandersetzen? In: Wissenschaftl. Zeitschrift der Ernst-Moritz-Arndt-Universität Greifswald. GSR 1974. S. 7 ff.

AMMON, U.: Probleme der Soziolinguistik. Tübingen 1973

BADURA, B./GROSS, P.: Sprachbarrieren. In: Lexikon der Germanistischen Linguistik. Hrsg. H. P. ALTHAUS/H. HENNE/H. E. WIEGAND. Tübingen 1973. S. 262 ff.

BADURA, B./GROSS, P.: Sprachbarrieren. In: Lexikon der Germanistischen Linguistik. Hrsg. H. P. ALTHAUS/H. HENNE/H. E. WIEGAND. Tübingen 1980. Band II. S. 368 ff.

BAUSCH, K.-H.: Soziolekte. In: Lexikon der Germanistischen Linguistik. Hrsg. H. P. ALTHAUS/H. HENNE/H. E. WIEGAND. Tübingen 1973. S. 254 ff.

BAUSCH, K.-H.: Soziolekte. In: Lexikon der Germanistischen Linguistik. Hrsg. H. P. ALTHAUS/H. HENNE/H. E. Wiegand. Tübingen 1980. Band II. S. 358 ff.

BELODED, I. K.: Razvitie jazykov socialističeskich nacii SSSR. Kiew 1969

BELODED, I. K.: Leninskaja teorija nacional'no-jazykogo stroitel'stva v socialističeskom obščestve. Moskva 1972

BERÉSIN, F. M.: Reader zur Geschichte der sowjetischen Sprachwissenschaft. Russisches Original: Istorija sovetskogo jazykoznanija. Chrestomatija. Moskva 1981

BERNSTEIN, B.: Soziale Struktur, Sozialisation und Sprachverhalten. Aufsätze 1958–1970. Amsterdam 1970

BERNSTEIN, B.: Studien zur sprachlichen Sozialisation. Hrsg. W. LOCH/G. PRIESEMANN. Als: Sprache und Lernen. Band 7. Düsseldorf 1972

BERNSTEIN, B.: Soziale Schicht, Sprache und Sozialisation. In: Sprache und kommunikative Kompetenz. Hrsg. D. C. KOCHAN. Stuttgart 1973. S. 43 ff.

BERNSTEIN, B., u. a.: Lernen und soziale Struktur. Aufsätze 1965–1970. Amsterdam 1970

BOCHMANN, K.: Bemerkungen zu Wesen und Gegenstand der Soziolinguistik. In: Linguistische Arbeitsberichte 39. Leipzig 1983. S. 60 ff.

BRIGHT, W.: The Dimensions of Sociolinguistics. In: Sociolinguistics. Hrsg. W. BRIGHT. The Hague 1966. S. 11 ff.

BRIGHT, W. (Hrsg.): Sociolinguistics. Proceedings of the UCLA Sociolinguistic Conference 1964. The Hague/Paris 1966

COSERIU, E.: Sprache. Strukturen und Funktionen. 12 Aufsätze. Tübingen 1971

CURRIE, H. C.: A Projection of Sociolinguistics: The Relationship of Speech to Social Status. In: Southern Speech Journal 18/1952. S. 28 ff.

DERŽAVIN, K.: Bor'ba klassov i partij v jazyke velikoj francuzskoj revolucii. In: Jazyk i literatura. T. 2. Nr. 1–2. LGU Leningrad 1927. S. 1 ff.

DEŠERIEV, Ju. D.: Problema funkcional'nogo razvitija jazykov i zadači sociolingvistiki. In: Jazyk i obščestvo. Red. F. P. FILIN u. a.. Moskva 1968. S. 55 ff.

DEŠERIEV, Ju. D.: Social linguistics. In: Linguistics 113/1973

DEŠERIEV, Ju. D.: Social'naja lingvistika. Moskva 1977

DITTMAR, N.: Soziolinguistik. Exemplarische und kritische Darstellung ihrer Theorie, Empirie und Anwendung. Mit kommentierter Bibliographie. Frankfurt (Main) 1973

EHLICH, K./MÜLLER, F./WIEHLE, D.: Soziolinguistik als bürgerliches Herrschaftswissen – Marxistische Sprachanalyse. In: Aspekte der Soziolinguistik. Hrsg. W. KLEIN/D. WUNDERLICH. Frankfurt (Main) 1972. S. 110 ff.

FILIN, F. P. (Red.): Jazyk i obščestvo. Moskva 1968

FILIN, F. P.: K probleme social'noj obuslovlennosti jazyka. In: Voprosy jazykoznanija 4/1966. S. 31 ff. Auch in: Jazyk i obščestvo. Red. F. P. FILIN u. a.. Moskva 1968. S. 5 ff.

FISHMAN, J. A.: The Soziology of Language. In: Readings of the Sociology of Language. Hrsg. J. A. FISHMAN. The Hague 1968. S. 5 ff.

FISHMAN, J. A. (Hrsg.): Advances in the Sociology of Language. Basic Concepts, Theories and Problems: Alternative Approaches. The Hague/Paris 1971 (1971 a)

FISHMAN, J. A.: Sociolinguistique. Bruxelles/Paris 1971 (1971 b)

FISHMAN, J. A.: The Relationship between Micro- and Macro-Sociolinguistics in the Study of Who speaks What Language to Whom and When. In: Sociolinguistics. Selected Writings. Hrsg. J. B. PRIDE/J. HOLMES. Harmondsworth 1979. S. 15 ff.

FUNK-KOLLEG SPRACHE. Eine Einführung in die moderne Linguistik. Band II. Frankfurt (Main) 1973

GIRKE, W./JACHNOW, H.: Sowjetische Soziolinguistik. Probleme und Genese. Kronberg 1974

GRIMSHAW, A. D.: Sociolinguistics. In: Advances in the Sociology of Language. Basic Concepts, Theories and Problems: Alternative Approaches. Hrsg. J. A. FISHMAN. The Hague/Paris 1971

GROSSE, R.: O sootnošenii jazyka i nacii. In: Inostrannye jazyki v škole 3/1970

GROSSE, R.: Zum Verhältnis von Soziolinguistik und Textlinguistik. In: Textlinguistik 2. Dresden 1971. S. 64 ff.

GROSSE, R./NEUBERT, A.: Thesen zur marxistischen Soziolinguistik. In: Linguistische Arbeitsberichte 1. Leipzig 1970. S. 3 ff.

GROSSE, R./NEUBERT, A.: Thesen zur marxistisch-leninistischen Soziolinguistik. In: Beiträge zur Soziolinguistik. Hrsg. R. GROSSE/A. NEUBERT. Halle 1974. S. 9 ff.

GUCHMAN, M. M.: U istokov sovetskoj social'noj lingvistiki. In: Inostrannye jazyki v škole 4/1972

GUMPERZ, J. J.: Sociolinguistics and Communication in Small Groups. In: Sociolinguistics. Selected Readings. Hrsg. J. B. PRIDE/J. HOLMES. Harmondsworth 1979. S. 203 ff.

HARTUNG, W., u. a.: Sprachliche Kommunikation und Gesellschaft. Berlin 1974

HARTUNG, W.: Zum Inhalt des Normbegriffes in der Linguistik. In: Normen in der sprachlichen Kommunikation. Berlin 1977. S. 9 ff.

HARTUNG, W./SCHÖNFELD, H. u. a.: Kommunikation und Sprachvariation. Berlin 1981

HAVRÁNEK, B.: Das Problem der Norm in der heutigen Sprachwissenschaft und Sprachkultur. In: Grundlagen der Sprachkultur. Hrsg. J. SCHARNHORST/E. ISING. Teil 1. Berlin 1976. S. 142 ff.

HELBIG, G.: Geschichte der neueren Sprachwissenschaft. Unter dem besonderen Aspekt der Grammatik-Theorie. Leipzig 1970

HOIJER, H.: Anthropological Linguistics. In: Trends in European and American Linguistics 1930–1960. Utrecht/Antwerpen 1961. S. 110 ff.

HYMES, D. (Hrsg.): Language in Culture and Society. A Reader in Linguistics and Anthropology. New York 1964

HYMES, D. H.: Obščenie kak etnolingvističeskaja problema. In: Voprosy jazykoznanija 2/1965. S. 102 ff.

HYMES, D.: Why Linguistics needs the Sociologist. In: Social Research 34, 4/1967. S. 632 ff.

HYMES, D.: Der Gegenstandsbereich der Soziolinguistik. In: Probleme der Soziolinguistik. Hrsg. S. JÄGER. Göttingen 1975

HYMES, D. H.: On Communicative Competence. In: Sociolinguistics. Selected Readings. Hrsg. J. B. PRIDE/J. HOLMES. Harmondsworth 1979. S. 269 ff.

IMHASLY, B./MARFURT, B./PORTMANN, P.: Konzepte der Linguistik. Eine Einführung. Wiesbaden 1979

JÄGER, S. (Hrsg.): Probleme der Soziolinguistik. Göttingen 1975

KANNGIESSER, S.: Bemerkungen zur Soziolinguistik. In: Gegenwartssprache und Gesellschaft. Hrsg. U. ENGEL/O. SCHWENCKE. Düsseldorf 1972. S. 82 ff.

KLAUS, G./BUHR, M.: Philosophisches Wörterbuch. Leipzig 1975

KLEIN, W./WUNDERLICH, D. (Hrsg.): Aspekte der Soziolinguistik. Frankfurt (Main) 1972

KRYSIN. L. P.: Jazykovye varianty i social'noe rassloenie govorjaščich. In: Russkij jazyk v nacional'noj škole 4/1970. S. 10 ff.

LABOV, W.: The Social Stratification of English in New York City. Washington 1966

LABOV, W.: The Study of Language in Social Context. In: Studium Generale (23) 1/1970 S. 30 ff. Auch in: Sociolinguistics. Selected Readings. Hrsg. J. B. PRIDE/J. HOLMES. Harmondsworth 1979. S. 180 ff. Deutsche Übersetzung: Das Studium der Sprache im sozialen Kontext. In: Aspekte der Soziolinguistik. Hrsg. W. KLEIN/D. WUNDERLICH. Frankfurt (Main) 1972. S. 123 ff.

LABOV, W.: Sprache im sozialen Kontext. 1. Band. Kronberg 1976; 2. Band. Kronberg 1978

LARIN, B. A.: K lingvističeskoj charakteristike goroda. In: Izvestija Leningradskogo gos. ped. instituta im. Gercena 1928. T. 1. S. 175 ff. (1928a). Auch in: Larin, B. A.: Istorija russkogo jazyka i obščee jazykoznanie. Moskva 1977. S. 189 ff.

LARIN, B. A.: O lingvističeskom izučenii goroda. In: Russkaja reč'. Vyp. III/1928. S. 61 (1928b). Auch in: Larin, B. A.: Istorija russkogo jazyka i obščee jazykoznanie. Moskva 1977. S. 175 ff.

LERCHNER, G.: Sprachnorm als linguistische und soziologische Kategorie. In: Linguistische Studien A/3. Berlin 1973. S. 108 ff. Auch enthalten in: Linguistische Arbeitsberichte 6. Leipzig 1972

LERCHNER, G.: Variabilität von Sprachnormen und Veränderung kommunikativer Bedürfnisse. In: Linguistische Studien A/8. Berlin 1974. S. 133 ff.

NERIUS, D.: Zur Sprachnorm im gegenwärtigen Deutschen. In: Linguistische Studien A/3. Berlin 1973. S. 83 ff.

NEUBERT, A.: Zu Gegenstand und Grundbegriffen einer marxistisch-leninistischen Soziolinguistik. In: Beiträge zur Soziolinguistik. Hrsg. R. GROSSE/A. NEUBERT. Halle 1974. S. 25 ff.

NEUBERT, A.: Zur Kritik der bürgerlichen Soziolinguistik. In: Zeitschrift für Phonetik, Sprachwissenschaft und Kommunikationsforschung 5–6/1976. S. 566 ff.

NEUMANN, W., u. a.: Theoretische Probleme der Sprachwissenschaft. Berlin 1976

NIKOL'SKIJ, L. B.: Rol' jazyka v razvivajuščichsja stranach (predposylki lingvosociologii). in: Narody Azii i Afriki 2/1974

POLIVANOV, E. D.: Krug očerednych problem sovremennoj lingvistiki. In: Russkij jazyk v sovetskoj škole 1/1929. Auch in: POLIVANOV, E. D.: Stat'i po obščemy jazykoznaniju Moskva 1968. S. 178 ff.

PORSCH, P.: Die Theorie der sprachlichen Kodes und ihr Verhältnis zur Differenziertheit der Sprache. In: Kommunikation und Sprachvariation. Hrsg. W. HARTUNG/H. SCHÖNFELD. Berlin 1981. S. 259 ff.

PRIDE, J. B.: Sociolinguistics. In: New Horizons in Linguistics. Hrsg. J. LYONS. Middlesex (England) 1970. S. 287ff. Deutsche Übersetzung: Soziolinguistik. In: Neue Perspektiven in der Linguistik. Hrsg. J. LYONS. Hamburg 1975. S. 257ff.

SCHLIEBEN-LANGE, B.: Soziolinguistik. Eine Einführung. Stuttgart/Berlin/Köln/Mainz 1973

SCHÖNBACH, P.: Soziolinguistik. In: Perspektiven der Linguistik. Hrsg. W. A. KOCH. Band 2. Stuttgart 1974. S. 156ff.

SEMENJUK, N. N.: Die sprachliche Norm. In: Allgemeine Sprachwissenschaft. Band I: Existenzformen, Funktionen und Geschichte der Sprache. Hrsg. B. A. SERÉBRENNIKOW. Berlin 1975. S. 454ff.

SERÉBRENNIKOW, B. A.: Die Sprache als gesellschaftliche Erscheinung. In: Allgemeine Sprachwissenschaft. Band I. Hrsg. B. A. SERÉBRENNIKOW. Berlin 1975. S. 343ff.

ŠOR, R.: Jazyk i obščestvo. Moskva 1926

STEGER, H.: Soziolinguistik. In: Lexikon der Germanistischen Linguistik. Hrsg. H. P. ALTHAUS/H. HENNE/H. E. WIEGAND. Tübingen 1973. S. 245ff.

STEGER, H.: Soziolinguistik. In: Lexikon der Germanistischen Linguistik. Hrsg. H. P. ALTHAUS/H. HENNE/H. E. WIEGAND. Tübingen 1980. Band II. S. 347ff.

ŠVEJCER, A. D.: Nekotorye aktual'nye problemy sociolingvistiki. In: Inostrannye jazyki v škole 3/1969. S. 2ff.

ŠVEJCER, A. D.: Voprosy sociologii jazyka v sovremennoj amerikanskoj lingvistike. Leningrad 1971

ŠVEJCER, A. D.: Sovremennaja sociolingvistika. Teorija, problemy, metody. Moskva 1977

UESSELER, M.: Soziolinguistik. Berlin 1982

VOPROSY SOCIAL'NOJ LINGVISTIKI. Hrsg. Akademija nauk SSSR. Leningradskoje otdelenie. Leningrad 1969

WUNDERLICH, D.: Zum Status der Soziolinguistik. In: Aspekte der Soziolinguistik. Hrsg. W. KLEIN/D. WUNDERLICH. Frankfurt (Main) 1972. S. 309ff.

ŽIRMUNSKIJ, V.: Nacional'nyi jazyk i social'nye dialekty. Leningrad 1936

ŽIRMUNSKIJ, V. M.: Problemy social'noj differenciacii jazykov. In: Jazyk i obščestvo. Red. F. P. Filin u. a. Moskva 1968. S. 22ff.

ŽIRMUNSKIJ, V. M.: Marksizm i social'naja lingvistika. In: Voprosy social'noj lingvistiki. Leningrad 1969. S. 5ff. Deutsche Übersetzung in: Potsdamer Forschungen A/12. S. 89ff.

المبحث السابع

٢-٧ علم اللغة النفسي

٢-٧-١ نشأة علم اللغة النفسي ومجالات موضوعاته

[٢٧١] ظهر مصطلح «علم اللغة النفسي» في الأربعينيات، واستقر في الخمسينيات في الولايات المتحدة الأمريكية لطريقة بحث موجهة بشكل متداخل الاختصاصات. ومن البديهي أنه لا يرتبط بهذا المصطلح الجديد موضوع جديد مطلقاً، لأن هذا الموضوع – بوجه عام: وهو العلاقة بين اللغة والنفس أو السلوك اللغوي في ارتباط بالسلوك غير اللغوي (انظر جاوجر ١٩٧٣، ص٢٩٩) يرجع إلى العصور القديمة (انظر ماير ١٩٧٩، ص٩٠ وما بعدها)، وله أيضاً في القرن التاسع عشر في أوروبا إرث حافل (انظر فونت، وكاينتس)، وهو المعروف تحت مصطلح «علم النفس اللغوي». وليس من المستغرب بالتأكيد أنه وُجد ركن خاص في علم النفس للبحث الموجه لغوياً وعلى العكس في علم اللغة للبحث الموجه نفسياً (بيبولد ١٩٦٥، ص٢٠٥). وفي الواقع قد تشارك في بحث هذا الموضوع من قديم فروع مختلفة أيضاً، نقلت معها منهجيتُها الخاصة في طرح التساؤلات، وهو ما أثر تأثيراً معوقاً إلى حين بالنسبة لتكوين فرع مستقل وتطويره (في البداية مستقل عما إذا كان تحت مصطلح «علم النفس اللغوي أو علم اللغة النفسي) (انظر أيضاً هارتونج / شونفلد ١٩٨١، ص١٧٠).

قبل أي شيء بدا أنه يوجد بين علم اللغة وعلم النفس نوع من تقاسم العمل (انظر أ.أ ليونتيف ١١٩٧٥، ص٢٥٥ وما بعدها): فمن ناحية فهم اللغويون اللغة عادة على أنها نظام افتراضي، والكلام على العكس من ذلك تحقيق بسيط لهذا النظام.

وفي ذلك حُذف كثيراً من الناحية العملية الكلامُ من علم اللغة، وصار طبقاً للإرث موضوع علم النفس الذي اهتم من جهته بنظام اللغة فقط بقدر ما تجلى على نحو محدد في الكلام، والذي رأى أيضاً إلى حد ما في النظرة النفسية للغة في ذاتها مذهباً نفسياً غير مسوغ. وفي تقاسم العمل هذا يجب أن تظل مشكلات محددة لا تراعي، ويمكن بوجه خاص ألا يتضح أنه توجد آلية نفسية – فيزيائية مميزة لنشاط الكلام، ليست مجرد تحقيق للنظام اللغوي المجرد، ولا ذات طبيعة فردية فقط. ويؤدي النظر في خصائص هذا النشاط للكلام (أو السلوك اللغوي) والحاجة إلى بحث السلوك اللغوي على نحو معقد، آخر الأمر إلى نشأة فرع جديد هو «علم اللغة النفسي»، لأن المقابلة التقليدية بين اللغة والكلام، وعلم اللغة وعلم النفس لا تكفي لمدخل مدمج معقد للسلوك اللغوي.

وسرعان ما أُلِّفت هذه الفكرة لمدخل متداخل الاختصاصات إلى السلوك اللغوي بين لغويين وعلماء نفس أمريكيين سنة ١٩٥١م، في حلقة دراسية صيفية [٢٧٢] في جامعة – كورنل (حيث صُوِّب علم اللغة النفس بوصفه فرعاً موحداً)، ثم حدث تلاق من جديد سنة ١٩٥٣ في بلومنجون، حيث دقت ساعة الميلاد الحقيقية للفرع الجديد: فقد دُشِّن الفرع الجديد، وثُبِّت بالهدف المشترك وهو التطلع إلى بحث اللغة والسلوك اللغوي على نحو متداخل الاختصاصات، ثم في سنة ١٩٥٤ ظهر تقرير العمل «علم اللغة النفسي لأوسجود / سبيوك (اللذين ينتميان إلى المشاركين في كلا المؤتمرين)، الذي جعل مصطلح «علم اللغة النفسي» مشهوراً بوجه عام، ونُقِل بسرعة نسبية أيضاً إلى بلدان أخرى (انظر حول ذلك أ.أ ليونتيف ١٩٦٧، ص٢٧ وما بعدها، وأ.أ. ليونتيف ١٩٦٩، ص٩٤ وما بعدها). وطبقاً لهذا الأساس ينبغي أن يعني الفرع الجديد «بعمليات التشفير وفك التشفير على نحو ربطها حالات الرسائل بحالات المتواصلين» (أوسجود / سبيوك ١٩٦٥، ص٤). وحين وقعت عمليات التشفير

وفك التشفير (وإدراكهما العملي على مستويات مختلفة) في المركز، فقد طرح أيضاً السؤال عن الأهمية اللغوية لوحدات نفسية، وعن الواقع النفسي لوحدات لغوية (انظر أوسجود/ سبيوك ١٩٦٥، ص٦٢، انظر حول ذلك ليونتثيف ١٩٦٧، ص٣٣). وكانت بادئ الأمر ثلاثة اتجاهات رئيسية، استُمِد من مصادرها علم اللغة النفسي الأمريكي: (أ) علم اللغة الوصفي، و(ب) علم النفس السلوكي (أوسجود مثلاً)، و(ج) نظرية المعلومات الرياضية (انظر حول ذلك أ.أ. ليونتثيف ١٩٧٥أ، ص٢٥٧، وأ.أ. ليونتثيف ١٩٦٩، ص٩٦). في أثناء التطور أحل محل (أ) النحو التوليدي، وحُلِّل (ب) من خلال الاتجاه المضاد للسلوكي – العقلاني (من خلال تشومسكي، وميلر وآخرين). وإذا وصف علم اللغة النفسي بأنه اقتران غير سعيد بين علم اللغة وعلم النفس (هولين/ يونج ١٩٧٩، ص١٨) يجب أن يقتصر هذا على حالة خاصة لربط (تعيس في الواقع) النموذجين اللغويين المتقابلين البنيوية والنحو التوليدي بالتقابل النفسي بين السلوكية والعقلانية، فإنه لا يجوز أن يُمَد إلى العلاقات بين علم اللغة وعلم النفس بشكل إجمالي.

وقد وَجَّه نهج البحث المتداخل الاختصاصات المرتبط بتأسيس علم اللغة النفسي النظرَ إلى مجالات كثيرة للموضوعات تقع في نقطة تقاطع للعلاقات بين علم اللغة وعلم النفس، وأدت – في بادئ الأمر بشكل ما يزال غير منظم – إلى مرتكزات ثقل بحثية آتية (انظر جاوجر ١٩٧٣، ص٣٠٠، وليفاندوفسكي ١٩٧٩، ص٦٠١): ينبغي أن تبحث عمليات التفسير وفك التشفير لمنطوقات لغوية والشروط النفسية للغة والاكتساب اللغوي والتواصل والعلاقات بين اللغة والفكر وبين إنجازات لغوية وإنجازات إدراكية، ومشكلات الاكتساب اللغوي والتربية اللغوية، والعلاقات بين الاكتساب اللغوي وتطور وظائف نفسية أخرى، ومسائل فقد اللغة، ومظاهر التعطل اللغوي (مثل الحُبْسَة) وعلاجها، وعمليات نفسية عند الإنتاج اللغوي

والتلقي اللغوي، ووثاقة الصلة النفسية وواقعية نماذج لغوية، واستخدام الكفاءة اللغوية في الأداء اللغوي وغير ذلك. [٢٧٣] وتُتناول فيما يأتي (انظر ٢ -٧ -٤، حتى ٢ -٧ -٧) بعض مجالات الموضوعات هذه تناولاً أدق.

ويعكس الاختلاف في مجالات الموضوعات هذه وعدم تجانس التساؤلات حالة أن فروعاً مختلفة مع طرحها للمشكلة ومنهجيتها قد وجدت مدخلاً إلى علم اللغة النفسي. ومن ثم ليس من المصادفة أنه داخل علم اللغة النفسي (أو علم النفس اللغوي تظهر من البداية اتجاهات - مختلفة بوضوح (انظر حول ذلك جاوجر ١٩٨٠، ص٤٢٣). وحين تُفتَرض التبعية الداخلية لأبنية تركيب لغوية وعمليات إدراكية موضوعاً موجزاً لعلم اللغة النفسي (انظر بيرفيش ١٩٧٩أ، ص٦)، فإنه ينتج بالنسبة لعلاقات الغلبة بين علم اللغة وعلم النفس ثلاث إمكانات مختلفة (انظر بيرفيش ١٩٧٩أ، ص٤):

أ) تطورت الافتراضات حول جانب البنية في عمليات نفسية للسلوك اللغوي مستقلة عن علم اللغة «داخل علم النفس» - وتهيمن عليها في الغالب فروض مستقلة حول جانب العملية (كما هي الحال مثلاً في علم النفس اللغوي السلوكي، بل لدى بياجيه أيضاً)؛

ب) نقلت نماذج البنية الموضحة نفسياً عن علم اللغة، ورُبِطَت بافتراضات نفسية للعملية (كما هي الحال مثلاً لدى ميلر في عقب تشومسكي، بداية الستينيات)؛

ج) تطورت افتراضات البنية بوصفها طرحاً نفسياً للمشكلة، بل مع أدوات علم اللغة، أي بشكل متداخل الاختصاصات (كما في أغلب أعمال السبعينيات، بل لدى فونت وبولر من قبل أيضاً).

ولا يتعلق الأمر مع (أ) إلى (ج) إلا بإمكانات نظرية مختلفة، بل – كما ينبغي أن توضح الأسماء والاتجاهات المضافة بين أقواس – بمراحل تاريخية متباينة في

الوقت نفسه، فقد جرى التطور التاريخي – بتبسيط تقريبي – من (ج) عبر (أ) و(ب) ومرة أخرى بعد (ج)، ومن الطبيعي أن يتسع بالمحصول الذي نتج عن تطور علم اللغة وعلم النفس. وبهذه الطريقة تلقى علم اللغة النفسي نظرة أخرى ثانية تنعكس أيضاً في مداخل متباينة وتقارير بحثية حول علم اللغة النفسي لدى هورمان (١٩٦٧) مثلاً – الذي يبحث بناء النظريات ونتائج البحث في الستينيات – ولدى ليست List (١٩٧٢) – التي تقدم مدخلاً إلى الوضع السابق للبحث – ولدى لوينجر وآخرين (١٩٧٢) – الذين يعرضون بوجه خاص نتائج علم اللغة النفسي القائم على أساس النحو التوليدي.

٢-٧-٢ التقابل بين نموذجي: السلوكية – العقلانية

[٢٧٤] لا يمكن أن يتحدث في الولايات المتحدة الأمريكية عن علم لغة نفسي واحد: إذ يوجد – بغض النظر عن علم النفس اللغوي التقليدي – اتجاهان مستقلان لعلم اللغة النفسي: ففي جانب علم اللغة النفسي المؤسس على البنيوية الكلاسيكية والسلوكية (الجديدة) (وبخاصة لدى أوسجود) – الذي يبحث اللغة بوصفها سلوكاً فعلياً – وفي جانب آخر علم اللغة النفسي الذي حَفَّزته أفكار النحو التوليدي لتشومسكي (وبخاصة لدى ميلر ومدرسته) – الذي يفسر اللغة والكلام من خلال القدرة اللغوية الفطرية (انظر حول ذلك أيضاً أ.أ. ليونتثيف ١٩٧٥ ج، ص٧). ويكمن خلف هذا التفريق التقابلُ المميز لكل من علم اللغة وعلم النفس بين نموذجي السلوكية والعقلانية (انظر حول ذلك هلبش ١٩٧٠، ص٢٩٧ وما بعدها، وص٣٠٥ وما بعدها). وبتعبير مبسط يتعلق الأمر بفروق آتية: عُنِيَ علم اللغة النفسي قبل ١٩٥٧ بوجه خاص بالمفردات، وكان موجهاً بصفة خاصة إلى عمليات التداعي والتشارط، ولم يكن متأثراً بعلم اللغة إلا على نحو ضئيل، وعُنِيَ علم اللغة النفسي

بعد ١٩٥٧ بالجملة خاصة، وكان موجهاً قبل أي شيء إلى أنظمة قاعدية، ويوصف من خلال تأثر قوي للغاية من جانب علم اللغة (انظر انجل – كامب ١٩٧٤، ص١٥).

تأثرت المرحلة المبكرة لعلم اللغة النفسي الأمريكي (مثل المؤتمر المذكور من قبل في بلومنجتون) بأوسجود بشكل جوهري، الذي حاول أن ينتظم علم اللغة النفسي في النظرية العامة للتواصل. وبرغم أن البنيوية الكلاسيكية ذات الضرب التوزيعي ذاتها كانت موجهة بشكل منطقي توجيهاً ضد نفسي (فقد فُهِمت بأنها وصف لغوي محرر من المذهب النفسي)، فإن لعلم اللغة النفسي المرتبط بها – بمفهوم أكثر من نظرية المعلومات – علاقةً بعمليات التشفير وفك التشفير، بقدر ما تربط هذه العمليات أحوال الإبلاغات بأحوال شركاء التواصل (المتواصلين) (أوسجود / سبيوك ١٩٦٥، ص٤، وانظر حول ذلك أيضاً أ.أ. ليونتثيف ١٩٦٩، ص١٠٧، وجوجر ١٩٧٣، ص٢٩٩، وهارتونج وآخرين ١٩٧٤، ص١٨٧). ولاحظ ليونتثيف بحق حول ذلك أنه بهذه الطريقة تُعرَّف قيم غير معروفة بقيم غير معروفة بدرجة أكبر، ومع ذلك يُقابَل تفريقان جوهريان (انظر أ.أ. ليونتثيف ١٩٧٥ب، ص١٤): إذ يفرق بين وحدات اللغة والوحدات التي يستخدمها المتكلم حين يتحدث عن لغته، أي الوحدات التي يعرفها المتكلم معرفةً حدسية، ويُفرِّق أبعد من ذلك بين وحدات لغوية ونفسية من جهة، ووحدات خاصة (لغوية نفسية) للسلوك اللغوي من جهة أخرى. هذه الوحدات اللغوية النفسية هي تلك الأجزاء للإبلاغ التي تظهر ككل عملية وظيفية في عمليات فك التشفير والتشفير، وتُخضَع لتحليل المستويات. ومع ذلك يطرح في الوقت نفسه السؤال عن الواقع النفسي للوحدات اللغوية، وهو سؤال ينبغي فيما بعد – عند توجه علم اللغة النفسي [٢٧٥] إلى النحو التوليدي – أن يصير مشكلة مركزية، ويمكن أن يضم في طياته على الأقل تصور (نشأت عن

ذلك التناقضات المتأخرة) أن بنية اللغة ذاتها يمكن أن تصور بشكل أساسي ومباشر في السلوك اللغوي.

وتتميز المرحلة المتأخرة من علم اللغة النفسي الأمريكي بالنحو التوليدي لتشومسكي الذي استنبط منه بصفة خاصة ميلر تساؤلات جديدة لعلم اللغة النفسي. وكان أحد أهم المنطلقات للتوجه الجديد هو النظر إلى سوء العلاقة بين المدخل والمخرج في تطور لغة الأطفال، في حقيقة أن الأطفال الذين يتعلمون لغة يعرفون أبعد بكثير مما يمكن أن يستخلصوا من المعلومات اللغوية الأساسية المقدمة لمعرفتهم المباشرة، وأنهم يتوفر لهم نظرية فطرية لأوجه وصف تركيبية ممكنة: فالطفل الذي يكتسب لغة على هذا النحو يعرف بداهةً كمًا أكبر مما تعلم. وتتجاوز معرفته باللغة كما يحددها نحوه الداخلي إلى حد بعيد المعلومات اللغوية الأساسية المقدمة، وهي ليست بحال تعميماً استقرائياً من هذه المعلومات، ويمكن أن يُعاد صياغة هذا النموذج لتعليم اللغة بشكل مباشر بوصفه، وصفاً للكيفية التي ربما يسوغ بها لغوي... نحواً، شكّله للغة على أساس معلومات لغوية أساسية مقدمة (تشومسكي ١٩٦٩، ص٤٩).

وبذلك صار التفريق الأساسي الموفق لتشومسكي بين الكفاءة اللغوية (معرفة المتكلم / السامع بلغته) والاستعمال اللغوي (الاستعمال الفعلي للغة في مواقف محددة) مهمًا لعلم اللغة النفسي أيضاً. وبالنسبة للغوي كما هي الحال بالنسبة للطفل الذي يتعلم اللغة توجد مشكلة تحديد النظام القاعدي الأساسي انطلاقاً من معلومات الاستعمال اللغوي، ذلك النظام الذي يمتلكه المتكلم / السامع، ويُستخدم في الاستعمال اللغوي الفعلي. ولذلك فالنظرية اللغوية عقلانية بمفهوم محدد لأنها تسعى إلى الكشف عن واقع عقلي، يعد أساس السلوك الفعلي

(تشومسكي ١٩٦٩، ص١٤). وبرغم ذلك فالنحو التوليدي (بوصفه وصفاً للكفاءة اللغوية الباطنية للمتكلم / السامع المثالي) ليس نموذجاً للمتكلم ولا نموذجاً للسامع، ولا تعني شيئاً فيما يتعلق بـ (كيف يمكن للمتكلم أو السامع أن يتصرف عملياً (فذلك يتبع نظرية الاستعمال اللغوي). ومع ذلك يُدمَج نموذج عقلي للاستخدام اللغوي النحو التوليدي بوصفه مكوناً أساسياً يعبر عن المعرفة اللغوية للمتكلم / السامع، ولكن هذا النحو التوليدي لا يعرض من ذاته أي حكم بالنسبة لطبيعة نموذج للإدراك ووظيفته أو نموذج للعملية الكلامية (تشومسكي ١٩٦٩، ص٢٠).

وبينما مهمة علم اللغة في إطار هذا الجانب وصف الكفاءة اللغوية المثالية، تتشكل بالنسبة لعلم اللغة النفسي مهمتا:

[٢٧٦] أ) بحث تطبيق الكفاءة اللغوية عند الكلام الفعلي، أي الكشف عن العوامل النفسية التي (بالإضافة إلى الكفاءة اللغوية) تحدد الأداء اللغوي، أي تطوير نموذج الأداء اللغوي (الاستعمال اللغوي) آخر الأمر والتحقق منه؛

ب) عمل نموذج للاكتساب اللغوي (تكوين الفرد) (انظر أيضاً تشومسكي ١٩٦٤، ص٩٢٣، جَوْجر ١٩٧٣، ص٢٩٩).

وأكد تشومسكي مراراً حول ذلك أن هذه النماذج اللغوية النفسية لا يمكن أن تُكَوَّن إلا على أساس نموذج (لغوي)، للكفاءة. هو نفسه أسهم على نحو محدد بقدر قليل فقط في تفسير لغوي نفسي لنموذجه اللغوي – باستثناء الإشارة إلى شروط الذاكرة، وعوامل نفسية أخرى (مثل التشتت، والانتباه، والاهتمام) وإلى التفريق بين النحوية والمقبولية (انظر مثلاً تشومسكي ١٩٦٩، ص١٣، ص٢١ وما بعدها، وانظر حول ذلك هلبش ١٩٧٠، ص٣٠٠). وعلى النقيض من ذلك تنتمي التجارب (والاستنتاجات) الكثيرة لميلر ومدرسته – التي تقوم بمحاولة إثبات قواعد الكفاءة في الأداء (مثل إنشاء علاقة بين التحويلات النحوية الموجودة والزمن المحتاج إليه

للعمليات في السلوك اللغوي، هنا حسب مبدأ «تحويلات أكثر - عمليات أكثر» - تنتمي إلى أمتع وأهم بحوث لغوية نفسية في السنوات الأخيرة (أ.أ. ليونتتي ١٩٧٥ب، ص٩٨ وما بعدها).

ومع ذلك لم تُستفَد بذلك في إطار وجهة نظر النحو التوليدي العلاقات بين علم اللغة وعلم النفس أن علم اللغة يجب أن يشكل على نحو أساسي نموذجاً للكفاءة وعلم اللغة النفسي على نحو ثانوي نموذجاً للأداء (يشترط هذا (الأخير) على الأقل نموذج الكفاءة إن لم يتجسد فيه). وينتج على الأرجح من خلال فهم الكفاءة ذاتها بوصفها واقعاً عقلياً يعد أساس السلوك الفعلي انتظام لعلم اللغة في علم النفس وفهم النظرية اللغوية على أنها جزء من علم النفس (وعلم النفس بدوره جزء من علم الأحياء) (انظر بوضوح تشومسكي ١٩٣٦، ص٣٦ وما بعدها). وزُعِم أن إمكانية التفسير النفسية تصير مقياساً لتبرير النظرية النحوية. وبهذا المعنى يتحدث تشومسكي (١٩٦٩، ص٤٣) عن تبرير للنحو التوليدي تارة لأسباب خارجية (على مستوى الكفاية الوصفية)، أي لأسباب التطابق مع وقائع لغوية، وتارة أخرى لأسباب داخلية (على مستوى الكفاية التفسيرية)، أي لأسباب علاقتها بنظرية لغوية (التي تجيز اختياراً من أنحاء ممكنة)، وهو في الأساس السؤال عن بناء نظرية لتعلم اللغة)، وبتفسير القدرات الفطرية المميزة التي تتيح هذا الإنجاز. وبذلك يُجرَى تبرير خارجي وتبرير داخلي أيضاً للنحو انطلاقاً من جانب نفسي آخر الأمر (انظر حول ذلك بيرفش ١٩٧٩أ، ص٨ وما بعدها)؛ وتبعاً لذلك يجب أن يُبنَى نحو ما من البداية بحيث [٢٧٧] يستوعب التعميمات المتضمنة في المعرفة اللغوية، التي تتوفر للكائن الحي بوصفها أساس السلوك اللغوي، ويصف البنية اللغوية كما يمثل كنتيجة في الكائن الحي. وتنتج عن ذلك منطقياً الفكرة الرئيسية للبحوث اللغوية النفسية التي تجري على هذا الأساس النظري، التي كان هدفها إثبات الواقع النفسي لأنحاء

لغوية (أي وثاقة صلة وحداتها وقواعدها بالسلوك اللغوي) والتحقق منه ما أمكن ذلك – فكرة رئيسية كانت مركزية لعلم اللغة النفسي الذي يعمل على أساس النحو التوليدي، وأدت في الوقت نفسه فيما بعد إلى حلول بديلة عدة (انظر بشكل أدق تحت ٢ -٧ -٤).

وينتج عن هذا الجانب المزدوج للعلاقات بين علم اللغة وعلم النفس اعتراضات عدة من الناحية النظرية، تُقَدَّم من جوانب متباينة (انظر جَوْجر ١٩٧٣، ص٢٩٩، وأ.أ. ليونتيف ١٩٧٥ب، ص٤، وص٩٠ وما بعدها، وص٩٦ وما بعدها):

١) لما كانت الكفاءة اللغوية (بوصفها واقعاً عقلياً) ذاتها ليست شيئاً غير نفسي – حتى حين تعد أساس الآليات اللغوية النفسية للأداء والاكتساب اللغوي حقاً، وبذلك تُقدَّم – ينتج السؤال عن الفصل الإشكالي بين الكفاءة والأداء، السؤال عما إذا كان من الممكن (والمفيد) إبراز آلية قاعدية للكفاءة من المعلومات الملاحظة للأداء بغض النظر عن عوامل نفسية واجتماعية.

٢) من الجانب الآخر يُطرَح السؤال، كيف يمكن أن يُبنَى نموذج للسلوك اللغوي يشمل في طياته معرفة اللغة، حين يكون مضمون الكفاءة (النحو التوليدي) وثيق الصلة نفسياً، وهل لا تُخلَط بهذه الطريقة في نظرية «الأداء» مواقف المتكلم العادي واللغوي.

٣) في مفهوم الكفاءة – الذي يستخدمه تشومسكي (١٩٦٩، ص٤٠) بأكثر من معنى بشكل منظم، تارة يتعلق بنظرية اللغة المتمثلة داخلياً في المتكلم، وتارة أخرى بالمدخل اللغوي إليها – يُخلَط فيما يبدو بين شيئين، ليسا متطابقين ضرورة بوجه عام: القواعد في اللغة وقواعد المتكلم في السلوك اللغوي. وبهذه الطريقة تتساوى اللغة بالمقدرة اللغوية: فكل ما يتضمن النحو في لغة ما يجب أن يوجد أيضاً في رأس متكلم لهذه اللغة، وأن يكون لكل كلمة في لغة ما توأم في المعجم الذاتي. وتتطابق قواعد العمل عند إنتاج اللغة

وتلقيها مع قواعد العمل في اللغة بوصفها جسداً ميتاً.

٤) يستند تشومسكي في فروضه حول نموذج لغوي نفسي للأداء من جانب واحد على إدراك اللغة واكتسابها (لم يُفرِّق أيضاً بين هاتين الحالتين بوضوح كافٍ)، [٢٧٨] وبدرجة أقل على إنتاج اللغة. وبالنظر إلى إنتاج اللغة تمحى كلية المراحل <u>ما قبل اللغوية</u> (مثل التحفيز والبرمجة الداخلية)، فهي يجب أن تُتَجاهل في نموذج ينطلق من الكفاءة اللغوية، ويفسر أبنية لغوية على نحو مباشر بأنها عمليات نفسية.

٥) إن التحديد النفسي عند إنتاج المنطوقات في أنواع نصية متباينة (كما في: الحوار الفردي والحوار الثنائي) ذو طبيعة متباينة. فلا توجد فيما يبدو بوجه عام أية أدلة واضحة على أن <u>منطوقاً هو ذاته</u> يجب حتماً باستمرار أن يُولَد <u>بطريقة بعينها</u> (هو شرط تنطلق منه مع ذلك أغلب التجارب في هذا الاتجاه اللغوي النفسي).

وحتى حين يفوق نموذج النحو التوليدي بوصفه وصفاً للكفاءة نماذجَ سابقة في قوته التفسيرية فإن ادعاءه بصلاحية دون غيره للوصف اللغوي النفسي للسلوك اللغوي يصدق بالكاد إجمالاً (انظر أ.أ. ليونتيف ١٩٧٥ب، ص١١٩).وُجِدت كذلك إلى جانب تجارب كثيرة دعمت النموذج، تجارب كثيرة أيضاً تثبت عدم كفاية نموذج النحو التوليدي لتساؤلات لغوية نفسية، تؤدي إما إلى دحض النموذج الكلي وإما إلى تعديل أو مراجعة «من الداخل إلى الخارج».

٢-٧-٣ علم اللغة النفسي السوفيتي

في الاتحاد السوفيتي أدت تساؤلات من مجال تداخل علم اللغة وعلم النفس في الثلاثينيات دوراً محورياً (وبخاصة لدى فيجوتسكي وتلاميذه)، في الواقع ليس تحت مصطلح «علم اللغة النفسي»، بل في إطار علم النفس. وكما نشأ اتجاه أوسجود في علم اللغة النفسي من خلال تطبيق نظرية محددة نفسية — عامة

للسلوك، فقد انبثقت البحوث السوفيتية في هذا المجال بشكل مباشر من الإرث النفسي السوفيتي، وعكست من البداية فهماً منهجياً محدداً للغاية ونفسياً – عاماً عن النفس والوعي والنشاط، فهماً ارتكز أساساً على المادية الفلسفية، وُحِّدد في نظرية نفسيةللنشاط (انظر أ.أ ليونتيف ١٩٧٥جـ، ص٨)؛ وذلك لأن علم اللغة النفسي السوفيتي أُسِّس من البداية على نحو آخر وأعقد من علم اللغة النفسي الأمريكي، فقد حاول في البداية أن يتجنب مصطلح علم اللغة النفسي، وكلن يبقى عليه (لأنه موجز وسائد عالمياً) برغم أنه يريد أن يفهم علم اللغة النفسي حقيقة بمفهوم أوسع نظرية للنشاط اللغوي التواصلي.

[٢٧٩] وانبثق مفهوم النشاط من الحاجة إلى التغلب على الثنائية المميزة لاتجاهات نفسية كثيرة في علاقة الذات – الموضوع. فقد عُثِر على عنصر الوساطة بين الذات والموضوع – طبقاً لمبادئ المادية الجدلية – في الواقع الإنساني، في النشاط (انظر أيضاً الموسوعة الصغرى ١٩٨٣، ص٣٥٥). وصار، انطلاقاً من أعمال فيجوتسكي وجلبرن وأ.ن ليونتيف وآخرين، مبدأ النشاط المبدأ الأساسي المنهجي لعلم النفس السوفيتي، ونقل من هناك إلى علم اللغة النفسي وبخاصة على يد أ.أ. ليونتيف الذي يعد أهم ممثل لعلم اللغة النفسي السوفيتي المعاصر، الذي تطور بسرعة في العشرينيات الأخيرة، ومع بداية السبعينيات (بوصفه نظرية للنشاط اللغوي) دخل في الساحة العالمية، وله كذلك من خلال ترجمات ونقود تأثر كبير في بلدان كثيرة (انظر أيضاً أ.أ ليونتيف ١٩٧٥ب، ص١٦). وترجع في ألمانيا الديمقراطية أعمال هارتونج وآخرين مثلاً (١٩٧٤) وكذلك طرائق لغوية وظيفية – تواصلية (انظر حول ذلك بتفصيل أكثر ٢ -٤) إلى تحفيزات علم اللغة النفسي السوفيتي.

واتجه علم اللغة النفسي السوفيتي على أساس الاستناد إلى مبدأ النشاط – على النقيض من اتجاهات لغوية نفسية أخرى (وبخاصة الأمريكية) - من البداية ضد تضييق موضوع البحث. وينعكس ذلك في تعريفات علم اللغة النفسي كجزء من علم النفس مع مفهوم أساسي للنشاط بوصفه نظرية للنشاط الكلامي (انظر أ.أ. ليونتثيف ١٩٦٧، ص١٠٩ وما بعدها)، بوصفه علماً موضوعه النشاط الكلامي ككل، وحتميات صياغته المعقدة (أ.أ. ليونتثيف ١٩٦٩، ص١١٠). وفي ذلك يُشار في الوقت نفسه إلى أن مصطلح «النشاط الكلامي» (أو النشاط اللغوي أو النشاط التواصلي) يتضمن تناقضاً داخلياً محدداً باعتبار أن النشاط اللغوي يبدو شديد الندرة كفعل نشاط مستقل، منفرد، بل يُتَضمَّن عادة بوصفه جزءًا في نشاط نظام أعلى، وكفعل نشاط كلي (متضمن في مركبات أفعال لغوية) لا يمكن أن يعد منفرداً إلا حين يكون تقعيد السلوك الذي يتطلع إليه معه موفقاً (انظر أ.أ. ليونتثيف ١٩٧٥ب، ص١٥٤).

وترجع نقاط بحثية كثيرة لعلم اللغة النفسي السوفيتي إلى فيجوتسكي، الذي يجب أن ينفصل من جهة عن الفهم المثالي للعمليات النفسية (بوصفها سمات داخلية وأصلية فقط للنفس، يجب ألا تبحث إلا بحثاً استبطانياً)، ومن جهة أخرى عن علم السلوك الآلي (الذي لم يرَ بين سلوك الحيوانات والنشاط النفسي للإنسان أي فارق جوهري). وكان فيجوتسكي أحد الأوائل الذي قَدَّر أهمية الوعي والنشاط النفسي بالنسبة لعلم نفس مادي تقديراً مناسباً، وإن وُصِم فهمه ببعض العيوب، التي تتعلق بمراعاة غير كافية لدور النشاط العملي للإنسان عند تطور الوعي (والتي أفضت إلى عزل معين للوعي عن النشاط العملي). وينطلق فيجوتسكي [٢٨٠] من الأسس النفسية للنشاط النفسي (بمفهوم بافلوف بوجه عام)، ولكن يقر أن ليست كل أشكال النشاط الواعي يمكن أن تُعاد إلى انعكاسات مشروطة، وأن الوعي

لا يمكن أن يستنبط بشكل مباشر من النشاط العملي للإنسان (انظر حول ذلك أ.أ. ليونتثيف / لوريا ١٩٦٤، ص٣ وما بعدها، وص٢٠).

وإلى فيجوتسكي (انظر ١٩٦٤، ص١١٥ وما بعدها) ترجع فكرة الطبيعة الوسيطة للفكر والشعور الإنسانيين، فكرة أن الفكر الإنساني يُنقَل من خلال استعمال أدوات، وبخاصة علامات، يُفرق من خلالها عن نفس الحيوانات من الناحية الكيفية. وتميز فكرة النشاط أيضاً على نحو نوعي الإنسان، إذ يُفهَم تحت نشاط عملية فاعلة (مع تخطيط مسبق وتقعيد نشط)، ليس تكييفاً سلبياً للكائن الحي بالبيئة – خلافاً لسلوك الحيوانات (انظر أ.أ. ليونتثيف ١٩٧٥ أ، ص٢٥٨ وما بعدها).

وإلى فيجوتسكي أيضاً (انظر ١٩٦٤، ص٦١، ص١٠١ وما بعدها، وص٢٧٠ وما بعدها) ترجع مشكلة اللغة الداخلية أو الكلام الداخلي: فاللغة الداخلية (باعتبار أن كلاماً لذاته انفصل عن اللغة الاجتماعية المؤدية مهام التواصل والربط بين الناس بعضهم ببعض – فيجوتسكي ١٩٦٤، ص٦١) بالنسبة له ليست متطابقة مع الفكر ولا اللغة الخارجية، بل هي بنية خاصة وفق طبيعتها النفسية؛ نوع خاص للنشاط اللغوي...، له ماهيته المميزة، ويقع في علاقة معقدة بأنواع أخرى للنشاط اللغوي، هي لغة للمتكلم ذاته (فيجوتسكي ١٩٦٤، ص٢٧٢).

ولهذه اللغة الداخلية السمات الآتية:

أ) هي لغة مجتزأة أساساً، كلغة لذاتها تسلسل أفقي (صامت تقريباً في بعض الأحيان) لوحدات معنى دلالية؛

ب) لها طبيعة إخبارية، لا تتكون بشكل جزئي إلا من محمولات (نفسية) بترك الموضوعات (النفسية)؛

ج) لها درجة عليا من المشروطية الموقفية والسياقية.

وعند الانتقال من اللغة الداخلية إلى اللغة الخارجية يحدث تغير في التركيب، تحول في نحو الكلام الخارجي (انظر فيجوتسكي ١٩٦٤، ص٦١ وما بعدها، وص٢٨٣ وما بعدها، وانظر حول ذلك أيضاً أ.أ. ليونتثيف ١٩٧٥ب، ص١٢٦ وما بعدها، وص١٨١ وما بعدها).

وربط لوريا بذلك دراسته عن المخطط الدينامي الداخلي للمنطوق، وعن مرحلة الفكرة الرئيسية (أو اللغة الداخلية) التي يجري عبرها تشفير الفكرة في منطوق لغوي، ويفرق افتراضُ ذلك البرنامج الداخلي أو المخطط الداخلي للنشاط اللغوي – الذي يشغل في التتابع عند توليد الكلام أحد الأماكن الأولى أيضاً – علمَ اللغة النفسي السوفيتي من البداية عن علم اللغة النفسي الأمريكي (كان غريباً عن عنصر الوساطة هذا على أساس «لغويته»). ويؤدي وجود عنصر الوساطة إلى التخلي عن مبدأ نقل مباشر لوحدات لغوية إلى وحدات لغوية نفسية، لأنه يمكن أن تغيب مكافئات مباشرة حول مبادئ اللغة الداخلية (المخطط الداخلي) [٢٨١] في النموذج اللغوي للمنطوق (انظر أ.أ. ليونتثيف ١٩٧٥ب، ص١٢٨).

واستُمِر في مدرسة فيجوتسكي في تعميق أسس المفهوم العام للنشاط، فقد فُهِم تحت النشاط مجموع العمليات التي استخدمت في استهداف نتيجة معينة، تعد الحافز الموضوعي للنشاط في الوقت نفسه (انظر أ.أ. ليونتثيف ١٩٧٥أ، ٢٦٤). وتتجلى في ذلك الطبيعة الموجهة لهدف لكل نشاط؛ فكل نشاط يشترط هدفاً كامناً من قبل (هذا عند نجاح عملية النشاط يكون نجاحاً لنتيجته في الوقت ذاته) وحافزاً لوضع الهدف وتحقيقه، لأنه لا يوجد نشاط دون حافز، ونشاطٌ غير محفز ليس نشاطاً (أ.ن ليونتثيف ١٩٨٤، ص٢١). وثمة سمة جوهرية ثانية – إلى جانب التوجه إلى هدف والتحفيز – هو تركيبة النشاط أي حقيقةَ أن النشاط يظهر

تنظيماً داخلياً محدداً، وأن عملية النشاط تتكون بوجه خاص من أفعال مفردة (بوصفها مكونات النشاط مع أهداف تابعة معينة)، وعمليات محددة (مستقلة عن شروط الوصول إلى هدف) (أ.أ. ليونتثيف ١٩٧٥أ، ص٢٦٤، أ.ن ليونتثيف ١٩٨٤، ص٢١ وما بعدها). ومن ثم تشتمل عملية نشاط معقدة دائماً حافزاً (ضرورةً) وهدفاً وأفعالاً وعمليات مطابقة. ونقلت هذه النظرات في طبيعة النشاط من علم اللغة النفسي السوفيتي إلى نشاط الكلام، وفُهِم الفعل الكلامي على أنه حالة خاصة لفعل داخل فعل للنشاط، ويُوصَف من خلال هدف خاص ومهمة خاصة، ومن خلال بنية النشاط ككل أيضاً، وبوجه خاص من خلال أفعال تسبقها داخل فعل للنشاط (انظر أ.أ. ليونتثيف ١٩٧٥ب، ص١٦٦). وكما يُوصَف كل نشاط آخر من خلال الحافز والهدف والأفعال والعمليات، ويجتاز عدة مراحل (مرحلة التوجيه والتخطيط، ثم مرحلة الإنجاز والتحقق، ثم مرحلة الضبط)، فإنه يمكن أيضاً في التواصل (بوصفه نشاط الكلام). تُعرَف تتابع من عدة مراحل، وبخاصة:

أ) الحافز (تحفيز الفعل الكلامي، الذي ينتج عنه توجيه أساسي، وموقف المشكلة).

ب) قصد التواصل (قصد الكلام، الفكرة الأساسية) – بوصفه توجيهاً ثانوياً، ينبثق عن التحفيز والتوجيه الأساسي.

ج) البرنامج الداخلي للفعل الكلامي (برمجة داخلية، لغة داخلية، تحويل قصير التواصل إلى شفرة ذات وحدات – معنوية أساسية).

د) تحقق البرنامج الداخلي، ومن ثم فكرة (الخطة)، أي صياغة دلالية ونحوية.

هـ) مقارنة تحقيق الفكرة بالفكرة ذاتها (انظر مثلاً أ.أ. ليونتثيف ١٩٧٥ب، ص١٥٢ وما بعدها، وأ.ن. ليونتثيف ١٩٧٤ب، ص١٣١ وما بعدها).

وتُدرَس تلك المراحل من مؤلفين روس في إطار نماذج لتوليد الكلام. وفي ذلك يوجد بالتفصيل بعض فروق في [٢٨٢] عدد المراحل المفردة وتسميتها لدى ممثلين متفرقين (انظر حول ذلك نظرة عامة لدى دسلمان ١٩٨١، ص٢٥٨ وما بعدها). ومع ذلك فليس المشترك بين جميع الطرائق الموقف الأساسي المنهجي الموحد فحسب، بل حقيقة أن توليد منطوق لغوي ليست خَرْجاً بسيطاً لنص مختزن في الذاكرة، بل هو نشاط خلاق أيضاً ينبعث من حافز وموجه لهدف، وتحركه لدى المتكلم سلسلة من العمليات، يُخَطط من خلالها ويُحَقق ويُضبَط الفعلُ الكلامي، حيث يقدم المتكلم ذهنياً هدف فعله الكلامي، ويطور برنامجاً داخلياً للتشكيل اللغوي لكلامه (انظر حول ذلك بوجه خاص أ.أ. ليونتيف ١٩٧٥ب، ص١٦٤ وما بعدها، ص٢٥٣).

٢-٧-٤ حول الواقع اللغوي النفسي للنحو

ثمة دائرة إشكالية مركزية أولى لعلم اللغة النفسي هي السؤال: كيف تصير أبنية تركيب لغوية في العمليات النفسية المختلفة للسلوك اللغوي مؤثرة، على أي نحو تشترك المعرفة اللغوية (الكفاءة اللغوية) في إنتاج منطوقات لغوية وفهمها في الاستعمال اللغوي. إن الأمر يتعلق بالسؤال عن الواقع النفسي لأبنية وعمليات لغوية، وعن التلازم النفسي بين وحدات ونماذج لغوية، وعن وثاقة الصلة النفسية بنموذج الأداء اللغوي. وقد أُجيب (ويُجَاب) عن هذا السؤال في علم اللغة النفسي بطريقة شديدة التباين، بل بشكل متناقض، ولكنه أثار التجارب وبناءَ الفروض أيضًا بشكل غير عادي. كان أوسجود حقاً قد دل على أنه مشكلة، ولكنه صُيِّر المشكلة المركزية في علم اللغة النفسي القائم على تشومسكي. وفي تجربة ونظرية طُرِح السؤال: هل القواعد التي أعاد النحو التوليدي بناءها بطريق جد وسيط لبناء تراكيب نحوية واستنباطها واقع نفسي في الوقت نفسه، وهل يمكن أن تدخل

تراكيب (الكفاءة) المتحصلة وفق معايير لغوية داخلية بشكل غير معدل في أبنية لغوية نفسية للفروض، وهل يجب أن تُعَّدل هذه القواعد تعديلاً جوهرياً، أو هل يمكن ألا تدخل بوجه عام في استراتيجيات الأداء (انظر مثلاً لوينينجز ١٩٧٢، ص٧ وما بعدها، وليست ١٩٧٢، ص١١ وما بعدها).

وكان السبيل الأول للإجابة من هذا السؤال افتراض تلازم مباشر (فرضية التلازم) بين الأبنية اللغوية والعمليات النفسية لدى السلوك اللغوي؛ التفسير اللغوي النفسي المباشر للنموذج اللغوي (للنحو التوليدي). وبرغم أن تشومسكي نفسه قد حذر مراراً وبشكل مشدد من مطابقة الكفاءة والأداء، ومن تفسير مباشر للنحو التوليدي على أنه نموذج المتكلم - / السامع (انظر ١٩٦٩، ص١٤، ٢٠) فقد أغفل علم اللغة النفسي المرتكز على تشومسكي في البداية إلى حد بعيد أن القواعد اللغوية التي يصفها النحو التوليدي [٢٨٣] لتوليد الجمل لا تتساوى مع القواعد اللغوية النفسية التي تعد أساس الإنتاج الفعلي للمنطوقات وفهمها، بل إنها تسقط ما كان تشومسكي قد عزاه إلى الكفاءة المجردة لمتكلم / سامع مثالي (لم يُمَس من الشروط النفسية للسلوك الكلامي المحدد)، على كل تابع واقعي للجماعة اللغوية، على السلوك الفعلي.

ويكمن بالتأكيد أحد أسباب هذه الاستنتاجات الإشكالية التي استُخلِصت من نظرية تشومسكي في عدم وضوح مفهومه للكفاءة الذي استخدمه بأكثر من معنى بشكل منظم — بوصفه نظرية داخلية للمتكلم وبوصفه نظرية لغوية (انظر تشومسكي ١٩٦٩، ص٤٠). ومع شكل المتكلم / السامع المثالي وفهم الكفاءة على أنها واقع عقلي كان قد سُجِّل فضلاً عن ذلك تضمين لغوي نفسي في النظرية اللغوية بحيث نبه نتيجة ذلك إلى خطورة نقل ما قيل بالنسبة للمتكلم / السامع

المثالي (فيما يتعلق بالكفاءة) إلى متكلم / سامع واقعي (فيما يتعلق بالأداء). وانبثقت عن حقيقة أن التبرير الداخلي والخارجي (انظر حول ذلك ٢ -٧ -٢) هو بالنسبة لتشومسكي ذو طبيعة لغوية نفسية آخر الأمر، الفكرة الرئيسية، اللغوية النفسية الأولى للسؤال عن وثاقة صلة السلوك بالقواعد والوحدات اللغوية. ومن خلال الإشارة إلى الاستعداد الفطري للاكتساب اللغوي لدى الطفل أيضاً أوشك أن يختفي الفرق بين المتكلم / السامع المثالي (الذي يريد أن يصف النحو التوليدي نحوه الداخلي)، والمتكلم / السامع المحدد، الذي لا يتحدد استعماله اللغوي بفروض نحوية فحسب، بل بفروض لغوية نفسية أيضاً. وبذلك يُقَوَّض التفريق الذي أدخله تشومسكي بين نظرية لغوية للكفاءة ونظرية لغوية نفسية للأداء على الأقل، إن لم يتخلَّ عنها كليةً. وأدى تعدد معنى مفهوم الكفاءة، والتضمينات اللغوية النفسية في مفهوم الكفاءة، والزعم بتبرير النحو من خلال علم النفس وعلم الأحياء للاكتساب اللغوي للطفل إلى أن علم اللغة النفسي لا يدرك التصور النحوي للنحو التوليدي على أنه بنية لغوية (فحسب)، بل وصف لعمليات لغوية نفسية تجري بشكل محدد عند الاستعمال اللغوي (أيضاً).

وقد حُووِل في تجارب كثيرة إثبات الواقع اللغوي النفسي للنحو (اللغوي)، وعلى هذا النحو بيان أن الوحدات اللغوية التي يبحثها علم اللغة لها تطابق نفسي (مباشر) (تلازم نفسي). وبهذه يُقدّم علم اللغة منطقياً على علم اللغة النفسي، فوظيفة علم اللغة النفسي كانت بحث الوضع النفسي لأبنية لغوية سابقة بحثاً تجريبياً، وإثبات الدليل التطبيقي لفرض الواقع النفسي لفصائل لغوية (نحوية بوجه خاص) (انظر خاصة ميلر ١٩٦٢، و١٩٧٤). وتتجاوز التجارب المستويات اللغوية المختلفة (من الصوت عبر الكلمة إلى الجملة)، وينبغي أن تختص بواقع [٢٨٤] أبنية لغوية وواقع عمليات لغوية أيضاً (انظر حول ذلك بتفصيل أكثر ليست ١٩٧٢، ص١٧

وما بعدها، ولوينينجر وآخرين ١٩٧٢، ص١٤ وما بعدها، وجَوْجر ١٩٧٣، ص٣٠٠).
وفي ذلك يتعلق الأمر مثلاً بالأسئلة الآتية: أية وحدات لغوية في المستوى الصوتي (وحدة صوتية أو سمات وحدة صوتية) تكون وثيقة الصلة نفسياً؟ وأي واقع نفسي لمفهوم الكلمة أو الوحدة الصرفية (من المعروف أنه قد وضعت الكلمة موضع تساؤل غالباً لصالح الوحدة الصرفية – وبخاصة في الوصفية الأمريكية)؟ وهل للمعجم اللغوي – مع مداخل لسمات دلالية – تطابق عقلي مباشر في «المعجم الذاتي» للمتكلم؟ وهل يتطابق التفريق اللغوي بين بنية سطحية وبنية عميقة مع واقع معرفي أو إدراكي؟ وكيف تشترك بنية سطحية وبنية عميقة في عملية فك التشفير والتشفير؟ وهل للبنية العميقة وثاقة صلة نفسية؟ وما الدور الذي تؤديه التحويلات اللغوية في السلوك اللغوي؟ وهل لخطوات مفردة للتحويل (التعقد اللغوي للاستنباط) تناظر مع العمليات النفسية عند إنتاج الجمل أو إدراكها؟ وكان التساؤل الأساسي واحدًا بوجه عام: وهو ما الاستراتيجيات التي يستخدمها المتكلمون / السامعون عند إنتاج المنطوقات / وإدراكها، وما علاقة هذه الاستراتيجيات بالنظام القاعدي اللغوي؟. يوحى التصور المحوري للطبيعة الخلاقة، للنظام القاعدي النهائي – برغم أنه قد ظُنَّ فيه في البداية الاحتمالية فقط، وأنه قد صُمِّم لمتكلم / سامع مثالي – بنقل مباشر إلى عمليات كلامية فعلية (انظر لوينينجر وآخرين ١٩٧٢، ص١٠ وما بعدها، ولوينينجر ١٩٧٣، ص٢٢٧ وما بعدها). ولا يمكن أن توضح الأسئلة السابق ذكرها (والمشابهة لها) في الواقع إلا من خلال فروض وتجارب. بدايةً بدت نتائج هذه التجارب مؤكدة هذا الفرض الصارم للتلازم أيضاً (كانت هذه النتيجة المثيرة لهذه المرحلة)، ولكن سرعان ما تبين أنه زائف – ليس مشروطاً آخر الأمر بنوع التجارب. وتحدث بيرفيش (١٩٧٩أ، ص١١) عن سوء فهم مثمر حقاً، ولكنه إشكالي سببته القوة الموحية للنظام القاعدي. ويكمن سوء الفهم (وبخاصة لدى ميلر وتلاميذه) في

أن عوامل وصف البنية اللغوية على نحو غير مبرر اختلطت أو تطابقت مع تلك العوامل لتفسير ممكن لعمليات الاستخدام اللغوي (انظر أيضاً لوينينجر وآخرين، ١٩٧٢، ص٤٣ وما بعدها): ففي الحقيقة الأنحاء اللغوية فروض حول البنية اللغوية وليس حول عمليات لغوية، فهي لا تصف إلا في شكل مجرد، مثالي المعرفة (الضمنية) التي تتيح سلوكاً لغوياً، ولكن ليس آليات ومجريات تتحقق فيها حقيقة (انظر بيرفيش ١٩٧٩أ، ص٢١١، وانظر أيضاً بيرفيش ١٩٨٢، ص١٣٩ وما بعدها). ولذلك ثبتت هذه الطريقة الأولى في شكل الفرض الصارم للتلازم بوصفه محاولة لربط مؤقت بين علم اللغة وعلم النفس.

وتطورت عن ذلك طريقة ثانية، يُبحَث بها عن نماذج (على نحو أقوى بمفهوم تشومسكي ذاته) ينبغي أن تستوعب تضافر النحو مع الآليات المختلفة لإنتاج منطوقات لغوية وتلقيها [٢٨٥] وتخزينها. ويرتبط بذلك السؤال: على أي نحو تستند هذه العمليات إلى قواعد نحوية؟ وبعد التوقع المخيب للآمال بأن مشكلات علم اللغة النفسي قد تُحَل بمجرد أن تُتَلقى أو تُدمَج نماذج لغوية في علم النفس الإدراكي، لم يعد يُطالَب الآن (لم يعد في شكل فرضية تلازم صارمة بل معدلة) بعلاقة تكافؤ بين الأبنية اللغوية من جهة والأنشطة اللغوية المتضمنة في الأداء بل بنوع من علاقة الاشتمال: وبهذه الاستراتيجية البحثية المتغيرة تَطلَّع علم اللغة النفسي الآن إلى نظرية للأداء، مدمجةٍ بمفهوم أنها تتضمن في طياتها، وتجسد تصور الكفاءة المثالية، ولكنها لا تقتصر على هذه الكفاءة، فمن البديهي أن نظرية الأداء المخططة ظلت في ذلك أيضاً متعلقة بنظرية الكفاءة (ويمكن أن تهضم إسهامات محددة تماماً فقط من جانب علم السلوك، انظر ليست ١٩٧٢، ص٦٩ وما بعدها). وبمفهوم تشومسكي تشترط استراتيجيات الأداء من جهة الكفاءة اللغوية، ولكن تؤدي من جهة أخرى عوامل أخرى (مثل السعة المحدودة للذاكرة) دوراً بالإضافة إلى ذلك،

وتتضافر مع الكفاءة الأساسية وتُحدد الأداء الفعلي. هذه المدخلات الإضافية مرتبطة على نحو معقد بالكفاءة، التي تحكم من جهتها خلافاً للطريقة الأولى السابق ذكرها – بوصفها عاملاً من عدة عوامل النظام المعقد لاستراتيجيات الأداء. ويبدو واضحاً أن إلحاقات المعنى – بالصوت في عمليات كلامية وسمعية محددة تحدث على النحو ذاته بدقة، كما تدرك القواعد من الكفاءة، وأن قواعد النحو لا تُنقَل إلى استراتيجيات فعلية للمتكلم أو السامع (انظر موتش ١٩٧٢، ص٢١٨). ومن جهة أخرى لا يعني هذا بأية حال أن القواعد المعللة لغوياً في إطار جانب نفسي هي مجرد افتراضات، بل يجب أن تُراعَى عند تكوين نماذج لغوية نفسية، ويجب (من خلال وسائط ما تزال غير واضحة) أن تُتَضمن في نموذج عملية السلوك اللغوي (انظر بيرفيش ١٩٧٩أ، ص١٣، وبيرفيش ١٩٧٩ب، ص١١٤). وعلى نحو معقد ترتبط نظرية النحو في إطار هذا الجانب بحقائق السلوك اللغوي ونظرياته، لأن القواعد النحوية لم تعد تفسر – كما هي الحال في الطريقة الأولى – بشكل مبسط ومؤقت للغاية بأنها عمليات فعلية (انظر أيضاً لوينينجر ١٩٧٣، ص٢٢٨ وما بعدها). وبديهي الآن أن يتعلق إلى حد بعيد: بأي العوامل تحدد بالتفصيل الأداء (بخلاف الكفاءة)، وعلى أي نحو ترتبط بالنظام القاعدي للكفاءة، ببحوث تجريبية (وتجارب) على نحو ما أنجزها علم اللغة النفسي على نحو زاخر؟.

وكما قدمت التجارب في الطريقة الأولى نتيجة غير موحدة تمامًا– فقد أكد بعض المؤلفين وخَطّأ بعض آخر الواقعَ النفسي للبنية العميقة أو للتحويلات – فقد حدث هذا في الطريقة الثانية أيضاً. وترتبط هذه الحقيقة أساساً [٢٨٦] بإشكالية التجربة في علم اللغة النفسي بوجه عام. وفي أغلب الاختبارات المنفذة جُرِّدت من الشروط التواصلية لاستعمال لغوي فعلي كليةً: لم يدخل المختبرون في مواقف تواصلية، بل طُلِبت منهم أحكام في الغالب، وما بُحِث في ذلك كانت أحكاماً (ما

وراء لغوية) أكثر عن اللغة، وليس السلوك اللغوي التلقائي ذاته. ولذلك لم يكن من المستغرب أن في تجارب من هذا النوع يصور بدقة ما ينظم النظرية قبل ذلك (انظر حول ذلك ليست ١٩٧٢، ص٢٠، ولوينينجر وآخرين ١٩٧٢، ص٤). وتكمن إشكالية تجارب لغوية نفسية في أن أقوالاً دقيقة، ما أمكن، عن مكونات جزئية لعمليات السلوك اللغوي ينبغي أن تصدق من جهة (وهو ما يشترط قيوداً ضابطة بشكل صارم لتحليل هذه المكونات، ويخفي في طياته دائماً خطر تحريفات خاصة بالمشكلة)، ولكنه من جهة أخرى يتطلع إلى أقصى مشروعية لا تُقدَّم آخر الأمر إلا بشروط التواصل الواقعي (وما تزال تجيز بالكاد من جهتها ضبطاً تجريبياً صارماً للتنوعات المدروسة). ولذلك أيضاً لا تمثل في إطار قيود تجريبية صارمة الأداء السلبي إلا بالكاد بل تمثل عمليات معرفية، يبينها الشخص الخاضع للتجربة على أساس خلفية معرفته اللغوية، ولكنها تجيز ليس على نحو مباشر (وفي الغالب ليس على نحو غير مباشر أيضاً) استنتاجات على الأداء الساذج والتلقائي (انظر اسر ١٩٧٤، ص١٨). وتُضاعَف المشكلات مع تصورات ذات درجة تجريد عالية (مثل البنية العميقة والتحويلات)، لأن نقل قيم مجردة إلى تساؤلات تجريبية يمكن أن يكون إشكالياً جداً. إن التجارب مواقف ملاحظة منضبطة، فيها توجه سلسلة من القيم (التنوعات المستقلة) من مجربين، في حين تُسجل قيم أخرى (التنوعات التابعة) في تغيرها، بحيث ينبغي آخر الأمر أن تحصل فروض عن الاختلاف المشترك لنمطي المتغيرات. ومع ذلك لا يمكن أن تُحَوَّل تصورات نظرية ومجردة إلى متغيرات تجريبية إلا بصعوبة بالغة، ولا تُقام بينها وبين ردود أفعال ملاحظة مباشرة إلا بمشقة، (انظر بتفصيل أكثر ليست ١٩٧٢، ص٦٠ وما بعدها)، ومن ثم لا تُحقق أو تُزيف مباشرة أيضاً (انظر بيرفيش ١٩٧٩أ، ص١٧). وربما يعد هذا أيضاً سبب: لماذا يصعب تجريب البنية العميقة، ولماذا استندت التجارب مدة طويلة إلى تصور «الأبنية النحوية» (وإلى

حد ما فيما بعد إلى نموذج المعيار للنحو التوليدي)، فقد اشتغل المرء غالباً بقيمة تقريبية – شُرِّعت لغوياً أساساً بالكاد – للبنية العميقة (طابقت إلى حد بعيد «الجملة النواة» في «الأبنية التركيبية». وتعلل هذه المشكلات مع التجارب بدرجة كبيرة أنها خرجت قليلة الوضوح، ولا يجوز أن يُبالَغ في تأكيد قيمتها، أما ما تثبته فقط أساساً فهو أنه عند الإنتاج اللغوي في إطار أحوال محددة مقدمة ضمنياً في العادة يمكن أن يطبق المبدأ اللغوي المَعْنِي أيضاً (انظر أ.أ. ليونتيف ١٩٧٥ب ص٢٤٨).

وأدت هذه التجارب باستمرار أيضاً إلى أن [٢٨٧] علم اللغة النفسي قد مضى في الطريق الثالث، الذي ابتعد فيه عن فرضية التلازم سواء في شكلها الأقوى (الصارم) أو الأضعف (المعدَّل). وأفضى البحث المتزايد للعوامل النفسية، التي تُقَيِّد استعمال الكفاءة في الأداء، تدريجياً إلى رفض فرض التكافؤ لنحو لغوي ونحو عقلي، وكذلك رفض فرض الدمج (الأضعف)، وعلى هذا النحو أيضاً إلى حل للنحو التحويلي التوليدي، وإلى تغير للتوجه واستقلال أكبر لعلم اللغة النفسي في مقابل علم اللغة: ويفقد نموذج الكفاءة اللغوي (الذي لم يعد إلى الآن في إطار النحو التوليدي يمكن أن يسأل عن خلفيته) مكانته المتقدمة، ويتوقف علم اللغة النفسي عن أن يكون ملحقاً منطقياً فقط لعلم اللغة (انظر اسر ١٩٧٤، ص١٥، ولوينينجر وآخرين ١٩٧٢، ص٢، ٨).

وانفصل بناء النظرية في علم اللغة النفسي تدريجياً عن تصور علم لغة مستقل (بوصفه منطلقاً وحيداً لعلم اللغة النفسي): فقد أنكر شليزنجر (١٩٦٧، ١٩٧٤) أن بناء الفرضيات في علم اللغة النفسي يجب أن يُجعل تابعاً لعلم اللغة النظري بشكل متحيز، ويرى انجرام (١٩٧١، و١٩٧٤) مجالات لموضوع علم اللغة وعلم اللغة النفسي

غير متطابقة ضرورةً (لأن علم اللغة يُعنَى بأنظمة قاعدية لبناء الجمل، ويُعنَى علم اللغة النفسي بالعمليات التي تعد أساس السلوك اللغوي)، ويُحاج ضد نظرية «تعقد الاستنباط» لميلر، التي يطابق وفقاً لها التعقد النفسي لجملة ما عند إنتاجها وفهمها تاريخَها الاشتقاقي النحوي (أي عدد القواعد الضرورية للتوليد أيضاً)، وكذلك ضد تمييز الكفاءة / الأداء. ويمكن في رأي بفر Bever (١٩٧٠، و١٩٧٤) أن تفسر أبنية لغوية على الأقل من فروض لغوية نفسية أحياناً. ولدى وات Watt (١٩٧٤) أيضاً يجب أن يُتوصَّل إلى موقف علم لغة نفسي غير تابع، مستقل عن علم اللغة. وبذلك يمضي الزمن إلى نهاية كان علم اللغة النفسي فيها مساعداً لعلم اللغة، يسعى إلى اختبار كل خاطر جديد، وكل اختلاف جديد لبناء النظرية على أساس وثاقة الصلة النفسية (هورمان ١٩٧٤، ص١٤٧). ويُستنبط أحياناً (هورمان ١٩٧٤، ص١٤٨ وما بعدها مثلاً) مطلبُ ضرورةِ فصل علم اللغة النفسي عن مورده النظري علم اللغة، وتطوره إلى علم نفس لغوي أوسع، ومستقل وقائم على أساس وظائف اللغوة، وربطه من ثم ببولر وآخرين أيضاً (انظر أيضاً جَوْجر ١٩٨٠، ص٤٢٢، وص٤٢٧).

ومما يميز هذا التطور أعمال بفر بوجه خاص (١٩٧٠، ١٩٧١)، ويصل بفر على أساس بحوثه إلى نقد أساسي لفرضية التلازم الصارمة وفرضية التلازم المعدلة أيضاً. ويكمن فضله في أنه قرّب مشكلة الواقع النفسي لأبنية لغوية إلى حل من خلال نقله آليات الاستعمال اللغوي إلى نظام مصوغ بدقة لاستراتيجيات نفسية لغوية. ويتضمن هذا النظام قدرات لغوية أساسية [٢٨٨] (أي إنشاء قدرات وعلاقات إحالة وعلاقات دلالية عامة، مثل «فاعل» و «فعل»، وموضوع)، واستراتيجيات سلوكية، وأبنية ابستمولوجية (معرفية) (وتصف الأخيرة أوجه الحدس التي تجيز إثبات النحوية وعلاقات إعادة الصياغة وأوجه غموض الجمل). وتعد استراتيجيات السلوك لديه استراتيجيات اختصار لا تصور بأية حال الأبنية اللغوية تصويراً مباشراً، وتعمل

عمليات نفسية على أبنية محددة لغوياً، ولكنها ليست تصويراً مباشراً للعمليات النحوية التي ترتبط هذه الأبنية في النحو بعضها ببعض. وبذلك يُرفَض كل نموذج للسلوك اللغوي يدمج القواعد النحوية مباشرة بوصفها مكونات لعمليات السلوك يمكن فصلها (انظر بفر ١٩٧٠، ص٢٨٢ وما بعدها ،وص٣٤٢، وص٢٧٩ وما بعدها، وبفر ١٩٧٤، ص٥١). ويتجه نقد بفر إلى مفهوم الكفاءة بوجه عام (وكذلك ضد التفريق المُجرَي بين الكفاءة والأداء)، إذ إنه في وصف الكفاءة في النحو التوليدي قد سُجِّلت استراتيجيات السلوك التي تحدد أوجه الحدس اللغوي وبناء مجال الموضوع من البداية (انظر بفر ١٩٧٤، ص٥٤ وما بعدها). وما يطلق عليه تشومسكي كفاءة هو بالنسبة لبفر ليس إلا استكمالاً منظمًا لعلاقات نحوية على أساس أوجه إلحاق المعنى بالصوت المقررة في استراتيجيات الأداء. وبذلك يتعثر مفهوم الكفاءة أساساً،ويوضع موضع ارتياب (كما في الطريقة الأولى، في إطار الجانب المقابل بدقة فقط): في نموذج بفر للإدراك لم تعد تتضمن قواعد نحوية للكفاءة، وبينما في الطريقة الأولى في الأساس يُنكَر أداء مميز (إلى جانب الكفاءة). فإن الطريقة الثالثة تفضي إلى إنكار كفاءة مميزة (خارج الأداء).

إن الأساس بالنسبة لبفر هو استراتيجيات الأداء فقط، لأن السؤال وثيق الصلة – وليست النظريات اللغوية – عن الواقع العقلي لقواعد لغوية يمكن أن يُحَل لأنه لا يمكن أن تُستنبَط من نظرية لغوية أية اقتراحات كافية لنموذج الأداء. وتعد استراتيجيات السلوك بالنسبة له استراتيجيات غير نحوية لعمليات كلامية مباشرة (انظر بفر ١٩٧١، ص٢٤٢، وص٢٣٤)، لا تؤدي فيه الكفاءة بوجه عام ولا التحويلات مثلاً بوجه خاص دوراً (انظر حول ذلك بتفصيل أكثر بفر ١٩٧٤، ص٥٥ وما بعدها، ولوينينجر وآخرين ١٩٧٢، ص٢٣ وما بعدها، وص٣٧ وما بعدها، وص٥١ وما بعدها، وموتش ١٩٧٢، ص٢١٨ وما بعدها).

ولا يكون الحكم بأية طريقة تعد أكثر مناسبة، ممكناً إلا حين يثبت أن أوجه إلحاق المعنى بالصوت في النحو لا يمكن أن تُعرَض إلا من خلال استراتيجيات الأداء على نحو أكثر مناسبة. ويشار إلى دائرية معينة في جدل بفر، إذ لا يريد من جهة أن يستنبط استراتيجيات الإدراك من قواعد لغوية، ولكنه من جهة أخرى يتشكل على أساس أوجه وصف للبنية (وإن كانت مختصرة) (انظر لوينينجر وآخرين ١٩٧٢، ص٥٨). وإذا ثُبِّت مع ذلك ضرورةً أنه يمكن في حالات حكم معقدة آخر الأمر أن يدخل نظام النحو، فإنه يحافظ على [٢٨٩] التمييز بين الكفاءة – والأداء على نحو كامن، ويظل وثيق الصلة أيضاً بآليات النشاط اللغوي: فربما توجد الكفاءة بوصفها عملاً قاعدياً كاملاً وواضحاً، وتعمل في الأداء استراتيجيات إلحاق موجزة، تُبني على أساس الكفاءة وتحتاج في مواقف الحكم إلى استكمال أيضاً من خلال الكفاءة: (انظر موتش ١٩٧٢، ص٢١٩).

أما الطريقة الأكثر منطقية فهي الطريقة الرابعة فترى في السؤال عن الواقع النفسي للنحو «مشكلة مزيفة» واضطراباً (انظر بوجه خاص أ.أ. ليونتئيف ١٩٧٥ب، ص١٥ وما بعدها، وص١١٨، وص٢٤٧): ويعترض – فيما يتعلق في الواقع بوجه خاص بالطريقة الأولى لتلازم مباشر بين أبنية لغوية وعمليات نفسية، وقبل أي شيء بميلر، بل وبتشومسكي أيضاً – أساساً على أن النموذج اللغوي والنموذج النفسي بهذه الطريقة يمزجان أو يتطابقان على نحو غير مبرر. ولا علاقة لمشكلة النموذج اللغوي النفسي لميلر وتشومسكي (في إطار هذا الجانب) بمشكلة النحو التوليدي ذاتها، أما النقل المُجرَى للنموذج اللغوي إلى الآليات النفسية للسلوك اللغوي فهو في أفضل الأحوال خطوة أولى في البحث عن روابط نفسية لبنية غير نفسية (لنظام اللغة)، ولكن نقلاً بسيطاً ومباشراً لا يتناسب وحقيقة أنه لا يوجد تطابق مباشر بين أبنية لغوية وعمليات السلوك اللغوي. ولا يجوز لبحث موفق لعمليات السلوك اللغوي

في إطار هذا الجانب أن يُنطلَق أساساً من علم اللغة بل يجب أن يُنطلَق من علم النفس.

وبهذا المعنى فرّق أ.أ. ليونتيف (١٩٧٥ب، ص١١٨) بحق بين طريقتي تفكير مختلفتين في علم اللغة النفسي: «طريقة تفكير لغوي» (إنجاز نموذج على أساس معايير لغوية والتشكيل المطابق للوصف النفسي) و«طريقة تفكير نفسي» (إنجاز نموذج على أساس معايير نفسية، والتشكيل المطابق للوصف اللغوي). ولم يُنطلَق إلى الآن إلا من طريقة التفكير اللغوي تقريباً. وقد أغلقت هذه الحقيقة الطريق أمام بعض نظرات، لأن نموذجاً لغوياً هو مختلف أساساً عن نموذج نفسي، إذ إن فيه تؤدي خصائص الوصف دوراً مهيمناً، تلك التي ليست لها علاقة بخصائص التوليد الواقعي للكلام. ويعمل اللغوي بوحدات وقواعد، ولكنه لا يفكر في اصطلاحات العمليات.

بيد أنه ما يزال مع هذا القلب للنظر (لغلبة علم النفس على علم اللغة في علم اللغة النفسي لم تُقدَّم أية إجابة عن البدائل التي تنتج على أساس حقيقة أن يمكن أن تُربَط إلى الآن نماذج أبنية تركيب لغوية، وإن كان بوجه عام بل في إطار وسائط غير واضحة إلى حين فقط بنماذج عملية السلوك اللغوي. ويمكن أن يُتفكر ويلاحظ أيضاً في ردّ فعل على النظر في هذه الحقيقة (انظر بيرفيش ١٩٧٩أ، ص١٤):

[٢٩٠] أ) يعد ربط تساؤلات نفسية ولغوية وأبنية النظرية في غير محله أو على الأقل سابقاً لأوانه.

ب) يتطلب حل مشكلات لغوية نفسية (برغم المدخل المختلف وطريقة التفكير المختلفة) ربطاً منظماً لتحليلات لغوية ونفسية تتضمن الوساطة بين وجهات نظر ونتائج خاصة في كلٍّ في بناء النظرية.

ويميل إلى (أ) ماير (١٩٧٩، ص٩٧ وما بعدها)، حين يعد المزج بين أبنية لغوية وعمليات نفسية (كما في فرضية التلازم) خطأً، ويطالب بناء على ذلك بتطور لعلم اللغة النفسي، يجب أن يكون خِلواً من فروض لغوية. ويدافع بيرفيش عن (ب) أي عن دمج دقيق (وليس عن فصل) لتحليلات لغوية ونفسية، إذ إن طريقة التفسير لا يمكن أن تتخلى عن خصائص لغوية للبنية ولا عن الوصف النفسي للعمليات المتضمنة، إن العلاقات بالنسبة له متبادلة (ولكنها غير متكافئة، انظر حول ذلك أيضاً بيرفيش ١٩٨٣، ص١٥ وما بعدها): فمن جانب تظل أوصاف نحوية مرتبطة بالحاجة إلى إمكانية التفسير النفسية، لأنه عند الاختيار من إمكانات مختلفة لتصوير نتائج لغوية تكون الإمكانية الحاسمة دمج فروض لغوية في البناء النفسي للنظرية. ومن جانب آخر تعد نتائج لغوية لا محيد عنها لطرائق نفسية للنموذج أيضاً، وذلك لأن الأمر يدور حول فهم الجمل والحفاظ على المفردات (فهذا يرتبط بجمل ومفردات)، وأيضاً لأن للبنية اللغوية مبدأً محدداً للدمج، وفي مقابل ذلك لا تبدو آليات السلوك غير مختلفة (انظر بيرفيش ١٩٧٩أ، ص١٦ وما بعدها). ويستند أ.أ. ليونتثيف بدرجة أقوى إلى علم النفس (انظر حول ذلك أيضاً ٢ -٧ -٣) - ولذلك ربما لا تعتمد أيضاً الحجة المذكورة أخيراً للتحديد اللغوي للسلوك - ،ويؤكد اختلاف أبنية نفسية ولغوية للنموذج، ويركز على نحو خاص - مثل بيرفيش - الأهمية المحتملة لعلم النفس بالنسبة لعلم اللغة بوصفها معيار اختيار لعدد كبير من أوصاف لغوية ممكنة (انظر أ.أ ليونتثيف ١٩٧٥أ، ص٢٩٩). غير أن إمكانية التفسير النفسية هذه هي زعم طالب به النحو التوليدي خاصة، ولم يُقبَل بأية حال من كل اللغويين.

٢-٧-٥ حول التمثيل العقلي للمعجم

وكما هي الحال في النحو وجد مع الأهمية المعجمية أيضاً لعلم اللغة النفسي السؤال عن التمثيل العقلي: هل توجد في المجال الإدراكي عناصر - للمعنى يمكن حدها تطابق المعاني المعجمية تقريباً، مختزنةٌ في الذاكرة ويمكن استدعاؤها؟ كيف يتمثل المعنى في الوعي؟ ما وثاقة الصلة النفسية [٢٩١] لمعاني المفردات؟ ما علاقة الروابط النفسية بالبنية اللغوية للمعنى؟

في بادئ الأمر استثمرت في التصور السلوكي نتائج علم نفس التداعي، وأُدرِك المعنى على أنه مجموعة التداعيات Assoziationen المرتبطة بكلمة ما، واختبرت أوجه الربط بين المثيرات وردود الأفعال، وقيسَت قوة علاقة التداعي بين أوجه الربط بين المثير - ورد الفعل على نحو مختلف. ويظهر المعنى في إطار عقلي كأنه شبكة موجودة على مستوى وحيد من علاقات التداعي بين وحدات لم تتكون داخلياً (انظر لوينينجر وآخرين ١٩٧٢، ص٨٥، وما بعدها).

بيد أن داخل التصور ذاته الذي انتظم المعنى أساساً في مخطط السلوك، وتطابق مع عناصر المثير ورد الفعل غير اللغوية، ظهرت بدائل متباينة (أو درجات) نتجت عن الانفصال عن المواد الممكن ملاحظتها مباشرة، وأفضت إلى مفهوم وساطة المعنى (التوسط): فقد تطور عن النموذج البسيط الأولي للتشارط الأداتي (تحصل العلامة على المعنى من خلال ربط بموضوع مشار إليه، ومن خلال التأكيد في الموقف) بادئ الأمر نموذج المرحلتين للتوسط (فقد أُلغِيَ الوجود المباشر للموضوع، ووقعت الوساطة من خلال علامة حُمِّلت بمعنى، ويظل الوسيط - الجانب الإشاري لكلمة - يُمكن ملاحظته). وبناء على ذلك نموذج «الوساطة بالنيابة» (مرحلة وساطة بين الموضوع والعلامة لم يعد من الواجب أن تكون رد فعل يمكن تسجيله،

ويمكن أن تكون قيمة «رمزية» ضمنية). وبهذه الطريقة حُطِّم المخطط الكلاسيكي للمثير – ورد الفعل وتأكيده (بوصفه تتابعاً زمنياً لنتائج مسببة) (انظر ليست ١٩٧٢، ص٣٠ وما بعدها، وانظر أيضاً هورمان ١٩٦٧، ص١٨٦ وما بعدها).

وتتم عودة علاقة الإحالة الأحادية الاتجاه بين العلامة والموضوع بوجه خاص في نموذج «الوساطة بالنيابة» لأوسجود الذي يصير فيه السلوك الداخلي لرد الفعل معنى خاصاً للعلامة، والمعنى عملية تمثيل، لا يمكن أن تُلاحَظ مباشرة، بل رد فعل وسيط (يعد رد الفعل الناتج عن العلامة نائباً عن السلوك). وبرغم أن المعنى يظل في ذلك مستكناً في السلوك، يتجاوز الرجوع إلى مثيرات / وردود أفعال لا يمكن ملاحظتها مباشرة الطريقةَ السلوكية الصارمة. ويصير هذا واضحاً أيضاً في مفهومه للتمايز الدلالي (منهج قياس المعنى) الذي يُفهَم فيه المعنى على أنه كم من التداعيات الوسيطة، حيث يرجع المعني فيها إلى مواقف المتكلم (إلى سلوك داخلي) أي يقتصر على جوانب ضمنية (انظر هورمان ١٩٦٧، ص١٩٩). وبذلك تُقدَّم طريقتان لتفسير براجماتي للمعنى. وفي الواقع يجب أن يُسأل هل المعنى نفسه بذلك قد أُدرِك أم لا، [٢٩٢] إنه على الأرجح تأثير المعنى (في العمليات النفسية للقصد والفهم).

ووُجد نهج جديد مع تجاوز النحو التوليدي للنموذج السلوكي، أساسه نموذج تنظيم معجمي، يحاول أن يفسر علاقات التداعي من البنية الداخلية لوحدات معجمية، ويُخطَّط – بمفهوم النظرية الدلالية لكاتس / فودر (انظر هلبش ١٩٧٠، ص٣١١ وما بعدها) – بوصفه تدرجاً لسمات دلالية. وقياساً على نموذج تشومسكي للنحو والنظرية الدلالية لكاتس / فودر افتُرِض أن المتكلم يمتلك معجماً ذاتياً، يمكن أن تختزن فيه الوحدات المعجمية في شكل تلك التقييدات السماتية. ولم

يتضمن ذلك المعجم الذاتي شيئاً أكثر من الروابط النفسية لأبنية نحوية – على المستوى المعجمي (انظر مثلاً ميلر ١٩٦٧، ١٩٦٩). وبما أنه يُستَفسر عن السمات التصورية المنظّمة المشكّلة للأقسام في المعجم الذاتي (بوصفها مجموعات) في تطابقها مع السمات الدلالية المعمقة في إطار لغوي (يُبحَث عن تطابق مباشر أو غير مباشر) فإن الأمر يتعلق بسؤال مقاس على النحو تماماً: بسؤال مركزي لعلم اللغة النفسي في إطار هذا الجانب؛ كيف يمكن إثبات الواقع النفسي للسمات الدلالية، ومن ثم يمكن أن يُبرهَن على أن الوصف اللغوي وثيق الصلة نفسياً. ويكون هذا السؤال منطقياً حين تُدرَك السمات الدلالية على أنها ليست سمات فيزيائية خارجية، بل مكونات تمثل الاستعدادات الأساسية للبنية المعرفية والإدراكية للكائن الحي البشري، بوصفها كيانات نظرية مجردة، تمثل الأبنية والآليات النفسية المعقدة (بيرفيش ١٩٧٤، ص١٦٤).

ويتضح الآن بداهةً (سواء في التجارب التالية أو في بناء النظرية) أنه ارتبطت بالبحث عن واقع نفسي لسمات دلالية صعوبات جوهرية (انظر حول ذلك أيضاً لوينينجر وآخرين ١٩٧٢، ص٩٢) في مجال لغوي (لم يُوضَّح تماماً وضعُ السمات الدلالية وعددها، وكذلك لم يُتناول دور المميز وصفاً لغوياً إلى الآن إلا في أنظمة فرعية مغلقة)، ويحق عند السؤال عن التوافق بين تقسيم لغوي وتقسيم نفسي للثروة اللغوية (الذي لا يتحقق فيما يبدو وفق المبادئ ذاتها). وكان السؤال منطقياً سواء أتُحلّل الوحدات المعجمية في عمليات سلوك لغوي بوجه عام إلى مكوناتها أو تعالج بوصفها كليات: وكما هي الحال في النحو وُجدت هنا أيضاً من خلال تجارب الإجابة وهي أن الوحدات المعجمية في السلوك اللغوي لا تُجزَّأ إلا إلى أبنية سماتها، حين حددت مطالب خاصة، وإلا تعالج بوصفها كليات، وأنه تتوفر حقاً بنية قاعدية، ولكن لا تُفعَّل إلا في مواقف خاصة (انظر حول ذلك كنتش ١٩٧٤،

وبيرفيش ١٩٧٩، ص١١٤). وثمة سؤال أبعد من ذلك وهو السؤال عن الوضع المعرفي للسمات الدلالية، أي عما إذا كان الأمر [٢٩٣] ما يزال يتعلق بوجه عام بسمات دلالية بالمفهوم اللغوي، يعمل بها المتكلم فعلاً. وقد صار أكثر وضوحاً بصورة متزايدة أن المعرفة الدلالية للمتكلم المتوسط التي تستخدم في السلوك الفعلي وترتبط بالوحدات المعجمية المفردة لا تتوافق فيما يبدو مع النظام اللغوي ولا مع النظام المنطقي الموضوعي (مع نظام الأحياء أو الفيزياء مثلاً)، بل تتكون وفق مبادئ أخرى (انظر أيضاً امهسلي وآخرين ١٩٧٩، ص٩٠). ولذلك يتحدث بيرفيش (١٩٨٣، ص٤٨ وما بعدها) عن «أبنية تصورية»، تُشكّل نظاماً كلياً، يمثله المتكلمون بوصفه صورة داخلية عن العالم، وتَعرض مبدأً يؤسس تمثيلات دلالية، ويجعل من الممكن صياغة مقاصد معجمية، ولكن لا يجيز أن تطابق بالبنية الدلالية، لأن الأبنية التصورية ذات نمط آخر وبنية أخرى غير التمثيلات الدلالية (التي تعد امتدادًا لها).

٢-٧-٦ نظريات الاكتساب اللغوي

ثمة مشكلة رئيسية ثانية بالنسبة لعلم اللغة النفسي – إلى جانب السؤال عن الواقع النفسي للنحو والمعجم (انظر ٢ -٧ -٤ و ٢ -٧ -٥) – هي مركب الاكتساب اللغوي؛ والسؤال عن امتلاك معرفة لغوية وتطور آليات الإنتاج والتلقي المناسبة، والسؤال عن اكتساب وتَعلُّم مكونات السلوك اللغوي. وقد صار موضوع الاكتساب اللغوي أقرب إلى نوع من نموذج بحوث لغوية نفسية، إذ تنعكس فيه الطرائق النظرية المتباينة (انظر ليست ١٩٧٢، ص٧٤ وما بعدها، وجريم / انجلكامب ١٩٨١، ص١٦٤ وما بعدها). وكان علم اللغة النفسي الأمريكي في

البداية قدت ميز بالمقابلة بين الطريقة السلوكية والطريقة الفطرية (للنحو التوليدي).

وتُرجِع التصورات السلوكية (لدى سكينر وأوسجود مثلاً) عمليات الاكتساب اللغوي إلى الخبرة، والمحاكاة، والتدعيم، حيث يختزل دور الخبرات بالبيئة في الآلية العلية للمثير ورد الفعل، ويمثل تصور التدعيم الشكلَ السلوكي للقيام بعملية التأثير البيئي (انظر ليوينينجر وآخرين ١٩٧٢، ص١٧١ وما بعدها). وبهذه الطريقة يفهم الاكتساب اللغوي بأنه تعلم سلوك وفق نموذج المثير ورد الفعل، ويعد تابعاً لمعلومات خارجية عن البيئة فقط. ويتعلم الطفل لغته (في صورة «عادات») بمحاكاة منطوقات سمعها من قبل، ويكمن التدعيم الثانوي في محاكاة المسموع. وفي الشكل البالغ التطرف للسلوكية (مثلاً لدى سكينر الذي لا يعد لذلك ممثلاً للتصور السلوكي الكلي — انظر حول ذلك ليست ١٩٧٢، ص٧٨) تُستبعَد كل خصائص الوعي، وتُنقَل نتائج علم نفس الحيوان إلى السلوك الإنساني. ويُبنَى السلوك اللغوي من الخارج (غير جيني) [٢٩٤] عبر مخططات المثير — ورد الفعل بمساعدة قيود تشارط خاصة، وهو ليس في الحقيقة نشاطاً (فاعلاً)، بل إنه ليس إلا رد فعل للكائن الحي على البيئة.

وعلى العكس من ذلك تماماً لا يعد التصور الفطري (القائم بادئ الأمر على أساس نقد تشومسكي لكتاب السلوك اللغوي لسكينر)(*) الاكتساب اللغوي

(*) رأي سكينر فيه أن اللغة لا تعدو أن تكون عادة اجتماعية مثلها في ذلك مثل سائر العادات الاجتماعية الأخرى، وأن اكتسابها يتم بالطريقة ذاتها أي من خلال المحاولة والخطأ. ورأى أيضاً أن اللغة مجموعة من العادات الظاهرية التي تتكون لدى الإنسان نتيجة للاستجابات المتواصلة للمؤثرات الخارجية دونما حاجة إلى جهاز فطري أو عقلي خاص يُعين على ذلك، ورأى أيضاً إمكان التنبؤ بالسلوك اللغوي للفرد من خلال دراسة المؤثرات الخارجية التي= تحيط به.

تطويعاً، بل هو (جيني داخلي) توليد نظام ذاتي عملية إنضاج مستقلة، ترتكز على آلية اكتساب لغوي فطرية، وفيها لا يكون لتأثيرات البيئة إلا وظيفة إثارة. واكتساب اللغة ليس اكتسابًا لعادات، بل هو إظهار قدرات لغوية فطرية (يعد شرطاً لإمكان أن يطور الطفل جهازاً قاعدياً مناسباً). وفي الحقيقة أثار النحو التوليدي عددًا كبيراً من بحوث تجريبية حول التطور الداخلي Ontogenese للغة. وبرغم أنه مخطط كنظرية لغوية (تصف كفاءة المتكلم / السامع المثالي)، فقد حصل هذا المتكلم / السامع المثالي لدى تشومسكي نفسه، بل وأكثر من ذلك لدى خلفائه على وضع تجريبي مميز (انبثقت عنه طرائق نظرية للتعلم). وحدث هذا أيضاً من خلال افتراض أن نظرية للنحو لا تبررها (كفاءة التفسير) «أسباب داخلية» إلا حين يمكن أن تختار هذه النظرية اللغوية التابعة لذلك هذا النحو من أنحاء أخرى، وأن تكون «كفاءة التفسير» في جوهر الأمر سؤالاً عن نظرية للتعلم اللغوي؛ التفسير لقدرات فطرية مميزة، تتيح هذا الإنجاز» (تشومسكي ١٩٦٩، ص٤٣).

أما أقوى حفز لرفض النظرية السلوكية للاكتساب اللغوي وافتراض آلية لغوية فطرية (جهاز اكتساب اللغة = LAD) فكان ملاحظة أن الخبرة اللغوية ليست كاملة وافرة بشكل كافٍ لكي تتيح وحدها من خلال تعميم استقرائي تجريدَ نظام توليدي أساسي، ومن ثم لا يمكن أن تفسر قدرة متكلم على إنتاج وفهم جمل جديدة بشكل تلقائي تماماً، لا تشابه المسموعة من قبل، ولا تترابط من خلال تشارط مع المسموعة في وقت مبكر، ولا يمكن أن تُشتَق منها من خلال أي نوع من التعميم... ويرتكز تعلم اللغة فيما يبدو على أن الطفل يكتسب ما هو نظرية عميقة ومجردة من خلال وجهة نظر شكلية – نحواً توليدياً للغته (تشومسكي ١٩٦٩، ص٨١). وتقود هذه الملاحظة تشومسكي إلى افتراض جهاز اكتساب اللغة الإنساني بشكل مميز الذي يجيز تفسير الظاهرة، وهي أن الأطفال (برغم أن منطوقات

بيئتهم (محيطهم) لا تصور إلا مدخلاً غير كامل) يمكنهم أن يمتلكوا ناصية قواعد لغتهم في وقت قصير نسبياً، وأن يبنوا ويفهموا كمًا غير محدد تقريباً من تعبيرات نحوية. ويطور الطفل بهذا المخطط الفطري لجهاز اكتساب اللغة ونظام إجراءات معرفية فروضاً عن المدخل، وينجز بذلك بناءً ضمنياً للنظرية، يمكن أن يقارن بالعمل الواضح للغوي، ويُكَوِّن من المواد النحوَ للغة ما [٢٩٥] (انظر تشومسكي ١٩٦٩، ص٤٠ وما بعدها، وص٥٠، وص٦٦ وما بعدها، وتشومسكي ١٩٧٦، ص١٣ وما بعدها، وص٢٩ وما بعدها، وكاتز ١٩٦٦، ص٢٤٠ وما بعدها، وانظر حول ذلك أيضاً لوينينجر وآخرين ١٩٧٢، ص١٧٨ وما بعدها).

وفي داخل هذا التصور الفطري أسس لنيبرج Lenneberg (١٩٦٧) - الذي يعد الاكتساب اللغوي عملية إنضاج أيضاً، وتقوم بالنسبة له شروط خارجية بوظيفة زناد فقط – فكرةَ «المبادئ الفطرية» على نحو أشمل وأدق، وتتبع الأسس البيولوجية – النفسية للاكتساب اللغوي على نحو أدق، وربط البنية التحتية النفسية للاكتساب اللغوي بالبنية التحتية النفسية لقدرات نظرية أخرى للطفل. وفي نظريته البيولوجية للاكتساب اللغوي يُجاب عن السؤال: ما الذي وُلِد به حقيقة إجابة أدق: في الواقع هي صيغ تكوين المقولات... فهي جانب للبنية الكامنة. وتعد الصيغة العامة لعملية التفعيل أيضاً فطرية، وعلى النقيض من ذلك ليست جانباً خاصاً للبنية الواقعية. وفي ذلك توجد أسباب كثيرة تُلاحَظ، وهي أن العمليات، التي بمقتضاها تتطور البنية الخارجية الواقعية للغة، عميقةُ الجذور، متميزة في نوعها، خواص فطرية للطبيعة البيولوجية للإنسان (لنيبرج ١٩٨٧، ص٤٦١). وعلى هذا النحو يعد الاكتساب اللغوي جزءاً من التطور البيولوجي للإنسان، يحدث على مراحل، ويتعلق بقيود عصبية فسيولوجية في المخ (يُعلِّل هذا الفهم عصبياً – ونفسياً من خلال بحث ظواهر باثولوجية لغوية). وترتكز اللغة على قدرات بيولوجية مميزة غير معروفة إلى

الآن (لنيبرج ١٩٦٧، ص٩٤)، وتتطور في الحدود لعملية إنضاج بيولوجية، لا يقوم المحيط بالنسبة لها إلا بوظيفة عامل مساعد. وعلى هذا النحو ليس بهذا التصور مكان بالنسبة للتأثير المتبادل الجدلي بين عوامل اجتماعية وعوامل بيولوجية ولا بالنسبة له أيضاً بين تطور متواصل وتطور غير متواصل (انظر بصورة نقدية حول ذلك أ.أ. ليونتثيف ١٩٧٥ب، ص١٤٥، ونويمان وآخرين ١٩٧٦، ص١٤٥ وما بعدها).

وقد تبين أن كلا التصورين — السلوكي والعقلي — الفطري — لا يكفيان لتفسير الاكتساب اللغوي (انظر أيضاً بيرفيش ١٩٧٩ب، ص٨٣)، وأن السؤال عن التجديد الاجتماعي (الخارجي) والبيولوجي (الداخلي) لا يمكن أن يُجاب عنه أيضاً بمفهوم إما وإما، بل بمفهوم سواء أو فقط (انظر أ.أ. ليونتثيف ١٩٧٥ب، ص١٥٠، وأوسكار ١٩٨٠، ص٤٣٦)، وإن كلا الموقفين المتضادين (التجريبية في مقابل العقلانية، والسلوكية في مقابل العقلية / الفطرية) يجب أن تحل محلهما (ومن ثم أن يلغيا) فروض وسيطة وأقرب إلى الواقع لأنه لا يمكن من حقيقة أن الطفل تتوفر له آلية قاعدية معينة، وحدها أن يُستنتج أنه قد وُلد بهذه الآلية، ولا أنه قد اكتسبها من خلال تشارط (بناء ردود أفعال مشروطة لدى الإنسان) (انظر أوكسار ١٩٧٣، ص٣٠٥). وفي الواقع قد سُخِّرت ظواهر محددة أيضاً مع الاكتساب اللغوي — مثل حقيقة أن الأطفال يبنون صنيعاً مثل: comed بدلاً من came و kommte بدلاً من kam و goed بدلاً من went — من كلتا النظريتين المتضادين والمتنافستين بوصفهما مادة إثبات في اتجاه متخالف: بالمفهوم السلوكي بوصفها [٢٩٦] تعميمات مبالغ فيها لخبرات لغوية، وبمفهوم عقلاني بوصفها بقايا بنية عميقة أو جزء من نحو للطفل موجود في البناء (انظر حول ذلك أيضاً ليست ١٩٧٢، ص٧٧). ويضاف تقييد جوهري وهو أنه في كلا التصورين للحقيقة الأساسية تُولى أهمية قليلة جداً إلى أن الطفل دون محيط لغوي، ودون اشتراك إيجابي أو سلبي في عملية التفاعل بوجه

خـاص، لا يـكتسب أيـة لغـة (انظـر أيضـاً أوسـكار ١٩٧٣، ص٣٠٣، وهـارتونج / شونفلد ١٩٨١، ص١٧٠ وما بعدها). وأدى إهمال الجانب الاجتماعي والمتعلق بالفعل والتوجه الخاص إلى الإنسان بوصفه فرداً (مع تفسير بيو – فيزيائي إلى حد بعيد) أيضاً إلى رد فعل مضاد (يمكن ملاحظته في الولايات المتحدة الأمريكية منذ السبعينيات).

وفي ذلك وُجدت (بخلاف التصور السلوكي والتصور الفطري) قبل ذلك في أوروبا طرائق أخرى لتفسير الاكتساب اللغوي، وتعد من ذلك بوجه خاص نظرية الاكتساب اللغوي لبياجيه Piaget (١٩٢٣) الداخلة في الغالب من جهة تاريخ التطور (انظر هولن/ يونج ١٩٧٩، ص٢٨ وما بعدها) التي كان روبنشتاين Rubinstein (١٩٨١، ص٩٤) قد وصفها بأنها نظرية عامة تامة وحيدة إلى الآن في تطور كلام الطفل. ويتعلق الأمر بنموذج نظري متدرج، يتميز من خلال انتقال لغة «ذاتية» في الأصل (فيما يبدو قبل التواصل مع البالغين) إلى لغة «اجتماعية» متأخرة. وبرغم كل نقد مُورِس إلى هذه المراحل (يدور الأمر بالأحرى حول علاقة بين كلام موقفي وكلام سياقي، ولكن كلاً منهما موجه اجتماعياً، ويتبعان بموقف الاتصال في التواصل اللغوي، و«اللغة الذاتية» هي بالأحرى مرحلة وسطى على الطريق إلى الداخلية – انظر حول ذلك فيجوتسكي ١٩٦٤، ص٥٥ وما بعدها، راينكه ١٩٨٥، وانظر أيضاً لوريا ١٩٨٢، ص١١٥، وما بعدها، وص٢٢٧ وما بعدها). ويعد لدى بياجيه تطور الأبنية الإدراكية لدى الطفل محدداً جينياً إلى حد بعيد، ويُعزَى التطور اللغوي بصورة كبيرة إلى التطور الإدراكي (دون أن يُطابَق الفكر باللغة). ويُنتظَم تعلم اللغة في علاقات تفاعل (دون أن يكون من الممكن معرفة تصور للنشاط بداهة بالمفهوم الحالي).

وتقع إعادة تفكير منطقية بأن اللغة شكل للفعل الإنساني، في نظريات اكتساب اللغة الجدلية – المادية، وبخاصة في علم اللغة النفسي السوفيتي (انظر بوجه خاص فيجوتسكي ١٩٦٤، ولوريا ١٩٨٢، ص١٥٢ وما بعدها، وص٢١٢ وما بعدها، أ.أ. ليونتئيف). فيُنظَر إلى التطور اللغوي واكتساب اللغة في سياق التطور النفسي الكلي وارتباطاً بتطور الفكر. وتتكون نظرية النشاط إطارًا للتفسير (انظر بشكل أدق ما ورد تحت ٢ -٧ -٣). ويُشتَق النشاط النفسي من النشاط الموضوعي، وفي إطار النشاط الموضوعي يتعلم الطفل الكلام ويكتسب اللغة. وبذلك يبدو الاكتساب اللغوي عملية اجتماعية مرتبطة بتفاعل إنساني. وتُدرَس نماذج للمراحل (انظر ٢ -٧ -٣) اختُبِرت أيضاً عبر محاولات – من الناحية الفرضية إلى حد بعيد – مع مصابين بالحُبْسَة (وبخاصة على يد لوريا).ويؤدي دوراً محورياً [٢٩٧] في ذلك مفهومُ «اللغة الداخلية» «أو الكلام الداخلي» (انظر ٢ -٧ - ٣)، والعوامل«ما قبل اللغوية» بوجه عام بالنسبة لبنية المنطوق (انظر أ.أ. ليونتئيف ١٩٧٥ب، ص١٥١). وليس من خلال ذلك فقط بل من خلال فهم النشاط إجمالاً تفترق هذه التصورات أساساً عن محاولات التفسير السلوكية والفطرية، التي تعد من جهتها – بوصفهما متضادين – وحدها غير كافية، ولكنهما معاً أيضاً يقصران عن الإطار التفسيري المعقد لتصور النشاط (لأنهما يخضعان للقيود المذكورة).

وليس لنظريات اكتساب اللغة أهمية نظرية فحسب، بل أهمية عملية عالية، فهي وثيقة الصلة بواقع مجالات مختلفة، حين يُفرَّق داخل الاكتساب اللغوي على الأقل (بغض النظر عن اكتساب اللغة الموجه علاجياً مع أوجه خلل لغوي) بين اكتساب اللغة الأول (الطبيعي) غير الموجه واكتساب اللغة الثاني (الطبيعي) غير الموجه، واكتساب اللغة الثاني الموجه (كما في تعليم اللغات الأجنبية مثلاً) (انظر بوسمان ١٩٨٣، ص٤٧٦، ورايناكه ١٩٨٥). وفي الغالب تُتَجاهل هذه الفروق، وتنقل

نتائج النوع الأول من اكتساب اللغة (في الغالب: اللغة الأم لدى الأطفال) إلى نوع آخر من اكتساب اللغة (في الغالب: اللغة الأجنبية). وقد أُشير في ذلك مراراً وبحق تام إلى أن عمليات اكتساب اللغات الأم واللغات الأجنبية تجري على نحو آخر، وحتى في اتجاه مضاد: في الحال الأولى من الاستخدام الحر التلقائي إلى النظر الواعي، وفي الحال الثانية من النظر الواعي والتمكن الجزائي إلى الكلام الحر التلقائي، بالإضافة إلى ذلك على أساس لغة أم مكتسبة (انظر بوجه خاص فيجوتسكي ١٩٦٤، ص٢٢٨ وما بعدها، وأ.أ. ليونتثيف ١٩٧٤، ص٣٢ وما بعدها، وأ.أ. ليونتثيف ١٩٧٥ب، ص٢٨٦، وهلبش ١٩٨١، ص٥٢ وما بعدها) وأنه توجد أوجه مشتركة وفروق بين اكتساب اللغات الأم واكتساب اللغات الأجنبية (انظر هولن / يونج ١٩٧٩، ص١٩ وما بعدها)، وأنه لا يتفق اكتساب اللغات الأم واكتساب اللغات الأجنبية إلا نُظِر إلى ذلك من ناحية نظرية التطور، ولكن ليس إذا نُظِر إليه مرحلياً (انظر راينايكه ١٩٨٥).

ولذلك فإن نظرية لاكتساب اللغة بوجه خاصة ضروريةٌ لتدريس اللغات الأجنبية، لأن تساؤلات المنهجية والجدلية الحاليتين في تدريس اللغات الأجنبية جد تجريبية (انظر أيضاً أ.أ ليونتثيف ١٩٧٥ب، ص٢٨٣)، ولأنه قد استُخلِصت من قِبَل هذه الفروع في الغالب عوامل مفردة من مجموع مركب العوامل الضروري لاكتساب اللغة، وصُيِّرت مطلقة على نحو حدسي (انظر راينايكه ١٩٨٥)، ولأن المنهجية (بوصفها علماً يستفسر عن منهج التعليم المناسب للتوسط الأمثل للغة مفردة في إطار بنية شرطية محددة)، ما تزال نظرية غير كاملة لتعليم اللغات الأجنبية. وتتبع تلك النظرية – إلى جانب المنهجية والجدلية العامة لتدريس اللغات الأجنبية (التي من جهتها تعدل عن اللغات المفردة والأبنية الشرطية المجددة) – نظرية لاكتساب اللغة. ولذلك فإنه لا يمكن التخلي عن تلك النظرية لاكتساب اللغة (في

مقدمة تعليم اللغات الأجنبية ومنهجيات اللغات المفردة)، لأن السؤال عن: كيف يمكن أن توجه وتمثل عمليات امتلاك لغة مفردة، [٢٩٨] يشترط معرفةً عن: كيف (يمكن) أن تجري هذه العمليات بوجه عام (فسيولوجياً ونفسياً). ولا يمكن أن تعلل استراتيجيات مؤلف الكتاب التعليمي والمعلم وتكتيكاتهما بشكل مفيد إلا على هذا الأساس، لاسيما أن عمليات تعليم لغات أجنبية تُوفَّق دائماً مع هدف التعلم، وهكذا تشترط نظرات عميقة حول عمليات التعلم (انظر هلبش ١٩٧٧، ص٥٨، وهلبش ١٩٨١، ص١٣٠ وما بعدها، وهلبش ١٩٨٣، ص٣٠، ورايناكه ١٩٨٥).

٢-٧-٧ قضايا فقد اللغة والاضطرابات اللغوية

(علم أمراض الكلام)

وتتبع علم اللغة النفسي بالمفهوم الأوسع قضايا فقد اللغة المتعلقة بعلم أمراض الكلام والاضطرابات اللغوية أيضاً (على طرف نقيض لاكتساب اللغة). ومن البديهي أنه يجب من البداية أن تُفرق اضطرابات خاصة للغة (على أساس أوجه خلل أو أمراض عضوية للمركز اللغوي في المخ) عن اضطرابات الكلام (المشروطة باضطرابات الوظيفة أو أمراض جهاز الكلام أو جهاز السمع) وعن اضطرابات التواصل على أساس تغيرات عصبية، ليست عضوية (مشروطة نفسياً) (انظر لايشنر ١٩٧٣، ص٢٨٨، ولايشنر ١٩٨٠، ص٤٠٧، وانظر أيضاً جورشنك / روكتشل ١٩٨٣، ص١٥٥). وتتبع الاضطرابات الخاصة للكلام وحدها هذا المجال الذي يوصف في الغالب أيضاً بعلم اللغة العصبي، ولكنه لا يُحَد بدقة عن علم اللغة النفسي (انظر لايشنر ١٩٧٣، ص٢٨٧). وفي الأساس لا يتعلق الأمر بعلم اللغة العصبي، بل على نحو أدق بعلم اللغة العصبي النفسي، إذ إن الأمر لا يدور حول أقوال ذات طبيعة لغوية، بل ذات طبيعة نفسية لغوية، حول تحليلات تستفسر على

أساس معطيات تتعلق بالحُبْسَة على أساس عصبي لاضطرابات لغوية وتفتح مدخلاً إلى الأسس المحايدة (أي البيولوجية) للقدرة اللغوية (انظر بيرفيش ١٩٧٩أ، ص٢٠).

ويُعني علم اللغة العصبي... وهكذا يكون هذا المفهوم غير حاد أيضاً – على أية حال (وإن لم يكن بها فقط) بالحُبْسَة (أي بفقد اللغة واضطرابات لغوية تحتمها صور تلف عضوي في المخ). وكان يشير علم النفس العصبي من خلال بحث الحبسة من البداية إلى مراعاة ظواهر لغوية، إذ توضح اضطرابات في إنجاز عادي وظيفته، ومن التساؤلات الأساسية في علم النفس العصبي التساؤل عن العلاقة بين إنجازات السلوك وبنيتها العصبية التحتية (التي يمكن أن تدرك على أساس تحديد تشريحي لمصدر الاضطرابات). ويُعنَى علم اللغة العصبي بتلك الأمراض العصبية المستلزمة عصبياً، التي تظهر من بينها اضطرابات اللغة (باعتبار أنها جزء من علم اللغة الباثولوجي أو الباثولوجيا اللغوية الأشمل). ويتفق إلى حد بعيد مع الحباسة Aphasiologie (الدراسة الطبية للحُبْسَة (انظر حول ذلك لايشنر ١٩٧٣، ص١٨٧، وما بعدها، ولايشنر ١٩٨٠، ص٤٠٦). ومع ذلك فالمصطلح باثولوجيا اللغة أو علم اللغة الباثولوجي ليس موفقاً تماماً (وربما كان أكثر دقة: علم اللغة النفسي الباثولوجي)، إذ إن الأمر لا يتعلق باضطرابات [٢٩٩] في وحدات لغوية (فقط)، بل بآليات وعمليات نفسية بوجه خاص تعد أساس هذه الاضطرابات الملحوظة (انظر جريم / انجلكامب ١٩٨١، ص١٠٢ وما بعدها).

وفي الاتحاد السوفيتي أُنجزت أعمال حول الباثولوجيا اللغوية على يد لوريا ومدرسته بوجه خاص (انظر مثلاً لوريا، ١٩٧٥، ولوريا / وينوجرادوفا ١٩٧٥). وفي هذه البحوث (حول صور الحُبْسَة) أقيمت علاقة بين المواد حول، أشكال الاضطرابات المختلفة للسلوك اللغوي والمنطوق الفعلي مع أشكال تلف موضعية في

المخ، وبين تصورات لغوية حقاً عن بنية اللغة ووظائفها. وعلى أساس هذه الخلفية تطور — بوصفه اتجاهاً جديداً لعلم النفس العصبي — علم اللغة (النفسي) — العصبي الذي يُوحِّد بين علم النفس العصبي وعلم اللغة (انظر لوريا ١٩٨٢، ص١١). وفي اتجاهات أخرى الباثولوجيا اللغوية وبحث الحُبْسَة يُسعَى إلى الدليل بمساعدة الحبسة لتأكيد التفريق بين الكفاءة والأداء وإثباته من الناحية النفسية العصبية وتقديم البرهان على وثاقة الصلة اللغوية النفسية لفروض لغوية (وبخاصة للواقع النفسي للكفاءة). وتُفَسر صور الحبسة في إطار هذا الجانب بأنها اضطرابات مكونات أو مكونات فرعية في نظام الأداء، في حين يظل الاحتفاظ بالكفاءة الأساسَ له (ماعدا في حُبْسَة كلية لا تجيز في هذا الاتجاه أية إثباتات) (انظر فيجل/ بيرفيش ١٩٦٨، ص٤ وما بعدها).

٢-٧-٨ حدود علم اللغة النفسي واستقلاله

بمرور الوقت صارت حدود معينة لعلم اللغة النفسي (وبخاصة في المدرستين الأمريكيتين) أكثر وضوحاً باستمرار، وأفضى ذلك إلى توسيع لمجال موضوعه، وإلى تضمين السياق الإدراكي والبراجماتي — التواصلي والاجتماعي — التفاعلي بوجه خاص (كما في علم اللغة النفسي السوفيتي مثلاً). وبديهي أنه قد نشأت الآن أسئلة جديدة، ولاسيما السؤالان (أ) عن علاقة علم اللغة النفسي بعلم اللغة الاجتماعي، وبنظرية التواصل وبالبراجماتية ونظرية الفعل الكلامي، و(ب) عن استقلال علم اللغة النفسي بوصفه فرعاً خاصاً.

وبقدر ما يتجاوز علم اللغة النفسي حدوده الضيقة، فإنه يتغلب على الإغفال الحالي لعوامل تواصلية — براجماتية واجتماعية — تفاعلية (وهو بلا شك ضروري موضوعياً، حين يريد أن يُقدِّر اللغة بأنها وسيلة تواصل وأداة للفعل)، ويقترب من

الفروع الأخرى (نظرية التواصل، وعلم اللغة الاجتماعي ونظرية الفعل الكلامي... الخ)، ويشرع في أن يتداخل معها. وعلى العكس من ذلك يجب أيضاً أن يراعى علم اللغة الاجتماعي بالنسبة لبناء نظريته نتائج علم اللغة النفسي، ولم يعد يستطيع أيضاً أن يمنع نظرية للفعل الكلامي من تضمينات لغوية نفسية (تبين ذلك مصطلحاتٌ مثل: المقصد، والتوقع، والسلامة [٣٠٠] وغيرها). وكلما زاد انتظام مشكلات السلوك اللغوي وتطور اللغات في السياق الأعم للتواصل والتفاعل وعدم استناد علم اللغة النفسي على نحو متحيز إلى تساؤلات فردية عن القدرة اللغوية (وهو ما أفضى في التصور الفطري آخر الأمر إلى الحتمية البيولوجية) قلَّ إمكان تحديد المجال المميز لموضوع علم اللغة النفسي (انظر أيضاً ليست ١٩٧٢، ص٩٧ وما بعدها، وص١٠٥، ولينينجر وآخرين ١٩٧٢، ص٤، وجَوْجر ١٩٧٣، ص٢٩٩).

وحتى في علم اللغة النفسي السوفيتي الذي يُفهَم في صورة موسعة على أنه نظرية للنشاط اللغوي – التواصلي، وأُقِيم على أساس علم نفس للتواصل اللغوي (بوصفه جزءاً من نظرية للتواصل) تظل حدود معينة أشار إليها أ.أ. ليونتيف (١٩٧٥جـ، ص٩، و١٩٨٤ب، ص٤٧ وما بعدها): فهي من جهة فردية جداً (لأنها لا يمكن أن تراعي بشكل كافٍ الوظائفَ الاجتماعية للتواصل ومكانها في النظام الكامل لنشاط المجتمع)، ومن جهة أخرى شمولية جداً (لأنها لا تسمح إلا بمساحة ضيقة لخواص شخصية). ولكنها – خلافاً لكلا الاتجاهين الأمريكيين – في نظامها المفهومي لتوسيع وتعميق في هذا الاتجاه مفتوحة (وبدون وجوب أن يؤدي هذا إلى ثورة راديكالية للنظام الحالي).

ومع ذلك فمما لا ريب أنه لا توجد مشكلات لم توضح بشكل نهائي لاستقلال علم اللغة النفسي وحده مع الفروع الأخرى المذكورة سواء مع الفهم

الأضيق أو الأوسع لعلم اللغة النفسي (انظر حول ذلك هارتونج وآخرين ١٩٧٤، ص٩٤، ص١٨٩): ففهم ضيق لعلم اللغة النفسي هو في خطر استبعاد المحددات الاجتماعية للسلوك اللغوي أو على الأقل تقليل قيمتها، واختزال إشكاليته في إشكالية لغوية وفصله على نحو غير مبرر عن علاقاته المتداخلة الاختصاصات. (ولن يكون إلا حين يُقابَل علم نفس لغوي غير متعلق بعلم اللغة بفرع من علم اللغة)، وكذلك جعل الإشكالية داخل علم اللغة إشكالية خاصة (ما تزال تلحق على أنها تبدو إضافية أو متأخرة)، بدلاً من أن تشغل مكاناً مهيمناً (ينتج عن أن موضوع علم اللغة من البداية هو ظاهرة نفسية أيضاً). أما فهم واسع لعلم اللغة النفسي على العكس من ذلك فيعرقل كل حد عن الاتجاهات الأخرى المذكورة، ولا يبقى لعلم اللغة نفسه آخر الأمر أكثر من أن يكون النظامَ اللغوي «وعلمَ اللغة الداخلي» (بمفهوم دي سوسير)، ويؤدي أخيراً إلى أن يوضع علم اللغة فيما يبدو تحت أو على الأقل إلى جوار علم اللغة النفسي — وهذا بدوره تحت أو إلى جوار علم النفس.

فهرس مراجع ٢-٧

Apelt, W.: Positionen und Probleme der Fremdsprachenpsychologie. Halle 1976

Bever, T. G.: The cognitive basis for linguistic structures. In: Cognition and the Development of Language. Hrsg. J. R. Hayes. New York/London 1970. S. 279 ff.

Bever, T. G.: The Nature and Cerebral Dominance in Speech Behavior of the Child and Adult. In: Language Acquisition: Models and Methods. Hrsg. R. Huxley/E. Ingram. New York/London 1971. S. 231 ff.

Bever, T. G.: Drei Schlußfolgerungen. In: Linguistik und Psychologie. Hrsg. H. Leuninger/M. H. Miller/F. Müller. 1. Band. Frankfurt (Main) 1974. S. 51 ff.

Bierwisch, M.: Semantik. In: Neue Perspektiven in der Linguistik. Hrsg. J. Lyons. Hamburg 1974. Englisches Original: Semantics. In: New Horizons in Linguistics. Hrsg. J. Lyons. Harmondsworth 1970

Bierwisch, M.: Strukturen und Prozesse im Sprachverhalten. Einleitende Bemerkungen. In: Psychologische Effekte sprachlicher Strukturkomponenten. Hrsg. M. Bierwisch. Berlin 1979. S. 1 ff. (1979 a)

Bierwisch, M.: Sprache und Gedächtnis – Ergebnisse und Probleme. In: Psychologische Effekte sprachlicher Strukturkomponenten. Hrsg. M. Bierwisch. Berlin 1979. S. 29 ff. (1979 b)

Bierwisch, M.: Sprache als kognitives System – Thesen zur theoretischen Linguistik. In: Deutsch als Fremdsprache 3/1982. S. 139 ff.

Bierwisch, M.: Psychologische Aspekte der Semantik natürlicher Sprachen. In: Richtungen der modernen Semantikforschung. Hrsg. W. Motsch/D. Viehweger. Berlin 1983

Bussmann, H.: Lexikon der Sprachwissenschaft. Stuttgart 1983

Campbell, R./Wales, R.: Die Erforschung des Spracherwerbs. In: Neue Perspektiven der Linguistik. Hrsg. J. Lyons. Hamburg 1975. S. 217 ff.

Chomsky, N.: The Logical Basis of Linguistic Theory. In: Proceedings of the Ninth International Congress of Linguists (Cambridge/Mass. 1962). The Hague 1964

Chomsky, N.: Review of B. F. Skinner's „Verbal Behavior". In: Language 35. Auch in: The Structure of Language. Hrsg. J. A. Fodor/J. J. Katz. New Jersey 1965

Chomsky, N.: Aspekte der Syntax-Theorie. Frankfurt (Main)/Berlin 1969

Chomsky, N.: Reflections on Language. London 1976

Desselmann, G.: Zu Fragen des Generierungsprozesses sprachlicher Äußerungen – Redegenerierungsmodelle sowjetischer Autoren. In: Deutsch als Fremdsprache 5/1981. S. 257 ff.

Diebold, A. R.: A survey of psycholinguistic research 1954 – 1964. In: Psycholinguistics. Hrsg. C. E. Osgood/T. S. Sebeok. Baltimore 1965. S. 205 ff.

Engelkamp, J.: Psycholinguistik. München 1974

Esser, U.: Zu einigen inhaltlichen Fragestellungen, methodologischen Positionen und methodischen Zugängen der Psycholinguistik. In: Deutsch als Fremdsprache 1/1974. S. 13 ff.

Felix, S. W.: Psycholinguistische Aspekte des Zweitsprachenerwerbs. Tübingen 1982

Fellmann, A.: Sprachabbau. In: Lexikon der Germanistischen Linguistik. Hrsg. H. P. Althaus/H. Henne/H. E. Wiegand. Tübingen 1980. Band II. S. 440 ff.

Gauger, H.-M.: Psycholinguistik. In: Lexikon der Germanistischen Linguistik. Hrsg. H. P. Althaus/H. Henne/H. E. Wiegand. Tübingen 1973. S. 299 ff.

GAUGER, H.-M.: Psycholinguistik. In: Lexikon der Germanistischen Linguistik. Hrsg. H. P. ALTHAUS/H. HENNE/H. E. WIEGAND. Tübingen 1980. Band II. S. 421 ff.

GORSCHENEK, M./RUCKTÄSCHEL, A. (Hrsg.): Kritische Stichwörter zur Sprachdidaktik. München 1983

GRIMM, H./ENGELKAMP, J.: Sprachpsychologie. Handbuch und Lexikon der Psycholinguistik. Berlin 1981

HARTUNG, W., u. a.: Sprachliche Kommunikation und Gesellschaft. Berlin 1974

HARTUNG, W./SCHÖNFELD, H., u. a.: Kommunikation und Sprachvariation. Berlin 1981

HELBIG, G.: Geschichte der neueren Sprachwissenschaft. Unter dem besonderen Aspekt der Grammatik-Theorie. Leipzig 1970

HELBIG, G.: Linguistik, Methodik und Fremdsprachenunterricht (Notizen zu ihren Beziehungen). In: Linguistische Arbeitsberichte 16. Leipzig 1977

HELBIG, G.: Sprachwissenschaft – Konfrontation – Fremdsprachenunterricht. Leipzig 1981

HELBIG, G.: Zur Bedeutung und zu den Grenzen der Linguistik für den Fremdsprachenunterricht. In: Gegenwärtige Probleme und Aufgaben der Fremdsprachenpsychologie. Als: Wissenschaftl. Beiträge der Karl-Marx-Universität Leipzig 1983. S. 27 ff.

HÖRMANN, H.: Psychologie der Sprache. Berlin (West)/Heidelberg/New York 1967

HÖRMANN, H.: Psycholinguistik. In: Perspektiven der Linguistik. Hrsg. W. A. KOCH. 2. Band. Stuttgart 1974. S. 138 ff.

HÖRMANN, H.: Meinen und Verstehen. Grundzüge einer psychologischen Semantik. Frankfurt (Main) 1976

HÜLLEN, W./JUNG, L.: Sprachstruktur und Spracherwerb. Düsseldorf/Bern/München 1979

IMHASLY, B./MARFURT, B./PORTMANN, P.: Konzepte der Linguistik. Eine Einführung. Wiesbaden 1979

INGRAM, E: A further note on the relationship between psychological and linguistic theories. In: IRAL 4/1971. S. 335 ff. Deutsche Übersetzung: Weitere Überlegungen zum Verhältnis von Linguistik und Psychologie. In: Linguistik und Psychologie. Hrsg. H. LEUNINGER/M. H. MILLER/F. MÜLLER. 1. Band. Frankfurt (Main) 1974. S. 38 ff.

JOHNSON-LAIRD, P. N.: Wahrnehmung und Erinnerung von Sätzen. In: Neue Perspektiven der Linguistik. Hrsg. J. LYONS. Hamburg 1975. S. 234 ff.

KATZ, J. J.: The Philosophy of Language. New York/London 1966

KINTSCH, W.: The Representation of Meaning in Memory. New York 1974

KLEINE ENZYKLOPÄDIE – DEUTSCHE SPRACHE. Hrsg. W. FLEISCHER/W. HARTUNG/J. SCHILDT/P. SUCHSLAND. Leipzig 1983

LEISCHNER, A.: Neurolinguistik. In: Lexikon der Germanistischen Linguistik. Hrsg. H. P. ALTHAUS/H. HENNE/H. E. WIEGAND. Tübingen 1973. Band II. S. 287 ff.

LEISCHNER, A.: Neurolinguistik. In: Lexikon der Germanistischen Linguistik. Hrsg. H. P. ALTHAUS/H. HENNE/H. E. WIEGAND. Tübingen 1980. Band II. S. 406 ff.

LENNEBERG, E. H.: Biological Foundations of Language. New York 1967. Deutsche Übersetzung: Biologische Grundlagen der Sprache. Frankfurt (Main) 1972

LEONT'EV, A. A.: Psicholingvistika. Leningrad 1967

LEONT'EV, A. A.: Jazyk, reč', rečevaja dejatel'nost'. Moskva 1969. Deutsche Übersetzung: Sprache, Sprechen, Sprechtätigkeit. Stuttgart 1971

LEONT'EV, A. A.: Psycholinguistik und Sprachunterricht. Stuttgart/Berlin (West)/Köln/Mainz 1974

LEONT'EV, A. A.: Die psychophysischen Mechanismen der Rede. In: Allgemeine Sprachwissenschaft. Band I. Hrsg. B. A. SERÉBRENNIKOW. Berlin 1975. S. 255 ff. (1975 a)

LEONT'EV, A. A.: Psycholinguistische Einheiten und die Erzeugung sprachlicher Äußerungen. Berlin 1975 (1975 b)

LEONT'EV, A. A.: Vorwort. In: Probleme der Psycholinguistik. Berlin 1975 (1975c)
LEONT'EV, A. A.: Sprachliche Tätigkeit. In: Grundfragen einer Theorie der sprachlichen Tätigkeit. Hrsg. D. VIEHWEGER. Berlin 1984. S. 31ff. (1984a)
LEONT'EV, A. A.: Psychologie der Kommunikation. In: Grundfragen einer Theorie der sprachlichen Tätigkeit. Hrsg. D. VIEHWEGER. Berlin 1984. S. 45ff. (1984b)
LEONT'EV, A. A.: Tätigkeit und Kommunikation. In: Grundfragen einer Theorie der sprachlichen Tätigkeit. Hrsg. D. VIEHWEGER. Berlin 1984. S. 199ff. (1984c)
LEONTJEW, A. N./LURIJA, A. R.: Die psychologischen Anschauungen L. S. Wygotskis. In: L. S. WYGOTSKI: Denken und Sprechen. Berlin 1964. S. 1ff.
LEONT'EV, A. N.: Der allgemeine Tätigkeitsbegriff. In: Grundfragen einer Theorie der sprachlichen Tätigkeit. Hrsg. D. VIEHWEGER. Berlin 1984. S. 13ff.
LEUNINGER, H.: Linguistik und Psychologie. In: Linguistik und Nachbarwissenschaften. Hrsg. R. BARTSCH/Th. VENNEMANN. Kronberg 1973, S. 243ff.
LEUNINGER, H./MILLER, M. H./MÜLLER, F.: Psycholinguistik. Ein Forschungsbericht. Frankfurt (Main) 1972
LEUNINGER, H./MILLER, M. H./MÜLLER, F. (Hrsg.): Linguistik und Psychologie. Ein Reader. 2 Bände. Frankfurt (Main) 1974
LEWANDOWSKI, Th.: Linguistisches Wörterbuch. 3 Bände. Heidelberg 1979
LIST, G.: Psycholinguistik – Eine Einführung. Stuttgart/Berlin (West)/Köln/Mainz 1972
LURIJA, A. R.: Osnovnye problemy nejrolingvistiki. Moskva 1975
LURIJA, A.: Sprache und Bewußtsein. Berlin 1982
LURIJA, A. R./WINOGRADOWA, O. S.: Die objektive Erforschung der Dynamik semantischer Systeme. In: Probleme der Psycholinguistik. Berlin 1975. S. 191ff.
LYONS, J. (Hrsg.): Neue Perspektiven in der Linguistik. Hamburg 1974. Englisches Original: New Horizons in Linguistics. Harmondsworth 1970

MEIER, G. F.: Zu methodischen Problemen der Psycholinguistik. In: Linguistische Studien A/62/II. Berlin 1979. S. 90ff.
MILLER, G. A.: Some psychological aspects of grammar. In: American Psychologist 17/1962. S. 748ff. Deutsche Übersetzung: Einige psychologische Aspekte der Grammatik. In: Linguistik und Psychologie. Hrsg. H. LEUNINGER/M. H. MILLER/F. MÜLLER. 1. Band. Frankfurt (Main) 1974. S. 3ff.
MILLER, G. A.: Empirical Methods in the Study of Semantics. In: Journeys in Science. Small Steps – Great Strides. Hrsg. D. L. ARM. Albuquerque 1967. S. 51ff.
MILLER, G. A.: A psycholinguistic method to investigate verbal concepts. In: Journal of Mathematical Psychology 1969. S. 169ff.
MOTSCH, W.: Gedanken zum Verhältnis zwischen Linguistik, Psychologie und Fremdsprachenunterricht. In: Deutsch als Fremdsprache 4/1972. S. 213ff.

NEUMANN, W., u. a.: Theoretische Probleme der Sprachwissenschaft. Berlin 1976

OKSAAR, E.: Spracherwerb. In: Lexikon der Germanistischen Linguistik. Hrsg. H. P. ALTHAUS/H. HENNE/H. E. WIEGAND. Tübingen 1973. S. 303ff.
OKSAAR, E.: Spracherwerb. In: Lexikon der Germanistischen Linguistik. Hrsg. H. P. ALTHAUS/H. HENNE/H. E. WIEGAND. Tübingen 1980. Band II. S. 433ff.
OSGOOD, C. E./SEBEOK, T. S.: Psycholinguistics. A Survey of Theory and Research Problems. In: Journal of Abnormal and Social Psychology 49/1954. Auch: Baltimore 1965

PIAGET, J.: Sprechen und Denken des Kindes. Düsseldorf 1972. Französisches Original: Le langage et la pensée chez l'enfant. Neuchâtel-Paris 1923

REINECKE, W.: Linguodidaktik – zur Theorie des Fremdsprachenerwerbs. Leipzig 1985
RUBINSTEIN, S. L.: Probleme der allgemeinen Psychologie. Darmstadt 1981

SCHLESINGER, I. M.: A Note on the Relationship between psychological and linguistic theories. In: Foundations of Language 3/1967. S. 397ff. Deutsche Übersetzung: Überlegungen zum Verhältnis von Psychologie und Linguistik. In: Linguistik und Psychologie. Hrsg. H. LEUNINGER/M. H. MILLER/F. MÜLLER. 1. Band. Frankfurt (Main) 1974. S. 32ff.

SKINNER, B. F.: Verbal Behavior. London 1957

SLOBIN, D. I.: Einführung in die Psycholinguistik. Kronberg 1974. Englisches Original: Psycholinguistics. Glenview, Illonois 1971

SLOBIN, D. I./GREENE, J.: Psicholingvistika. Moskva 1976

WATT, W. C.: Autonome Linguistik, Psycholinguistik, kognitive Linguistik. In: Linguistik und Psychologie. Hrsg. H. LEUNINGER/M. H. MILLER/F. MÜLLER. 1. Band. Frankfurt (Main) 1974. S. 116ff.

WEIGL, E./BIERWISCH, M.: Neuropsychology and Linguistics – Topics of Common Research. In: ASG-Bericht Nr. 1. Berlin 1968

WYGOTSKI, L. S.: Denken und Sprechen. Berlin 1964. Russisches Original: Izbrannye psychologičeskie issledovanija 1934

المبحث الثامن

٢-٨ التأويل في علم اللغة

٢-٨-١ المنطلقات ووضع الهدف

[٣٠٤] لا يتعلق الأمر في التأويل Hermeneutik (الهرمنيوطيقا) باتجاه يمكن أن يقارن بالاتجاهات التي عرضت تحت ٢ -٢ حتى ٢ -٧، بل بمناهج وطرائق تظهر في الغالب مرتبطةً بتلك الاتجاهات، وحفّزها بشكل حاسم أيضاً الاتجاه التواصلي – البراجماتي. ويعد النقاش الذي دار منذ ١٩٧٠م تقريباً في علم اللغة في بلدان أوربية (وبخاصة ألمانيا الاتحادية) حول قيمة مناهج تأويلية ظاهرة عند الانتقال إلى اتجاه ما بعد البنيوية (المضاد للبنيوية أيضاً إلى حد ما) في تتابع نماذج بحثية متنافسة، ونشأ عن وسط علم اللغة النظامي وحتى فترة من التأثير المتقهقر للنحو التوليدي (انظر نويمان ١٩٨١، ص١ وما بعدها). ومع الإعراض عن النموذج المنهجي للعقلانية النقدية نشأ فراغ منهجي (اندرسن ١٩٧٦، ص١٣٥) يجب أن يُسَد بالنظر إلى تساؤلات جديدة أقيمت على أساس براجماتي بوجه خاص. فقُدِّم ذلك المنهج التأويلي الذي له إرث ممتد، وأولى ممثلوه الكلاسيكيون (مثل شلايرماخر في علم اللاهوت، ودلتاي، وفيما بعد هايدجر، وجاد امر في الفلسفة) مشكلة اللغة في وقت مبكر عناية كبيرة (انظر أيضاً البرشت ١٩٧٩، ص٣٤ و ما بعدها).

وصارت ذات أهمية للنقاش اللغوي للتأويل مقالة ابل Apel (١٩٧٢) التي ترتبط بنظرية تشومسكي وتطرح السؤال: ما التيار الفلسفي الذي لنظرية تشومسكي اللغوية أغلب العلاقات به. وبينما يكون الفصل الصارم (من جهة العلوم الطبيعية) بين ذات المعرفة وموضوعها مشتركاً بين التجريبية المنطقية والعقلانية النقدية،

يستند الاتجاه التأويلي [٣٠٥] إلى أن المجتمع يعالج ذاتية – موضوعية مفهومه للعلم. ويتحدث ابل (١٩٧٢، ص٢١ وما بعدها، وص٣١) عن معنيين من ناحية نظرية علمية لنظرية تشومسكي اللغوية، إذ إن هذه النظرية من جهة – مثل العلوم الطبيعية – ذات طبيعة شارحة وتطمح إلى الكفاية التفسيرية، ومع ذلك فهي من جهة أخرى تفترض – بمفهوم نهج تأويلي (خلافاً للعلوم الطبيعية) - حدسَ المتكلم الكفء بوصفه المرحلة الأخيرة للفصل. ومن ثم يمكن أن يُفهَم النحو التوليدي بالنسبة له على الأقل على أنه ليس تاماً حسب نموذج نظرية تفسيرية (بمفهوم العلم الطبيعي). فهو فيما يبدو أيضاً علم اجتماعي أو عقلي متفقّه، يشترط بدلاً من الفصل العلمي بين ذات العلم وموضوعه تحديدَ هوية تأويلية (- جدلية) لكلا الجانبين (انظر ابل ١٩٧٢، ص٤٩). ويمكن في ذلك أن يربط التفسير التأويلي لنظرية تشومسكي اللغوية بذلك سؤالاً خاصاً، وهو هل الطموح إلى نظرة عميقة أو السعي الحثيث إلى الموضوعية أهم سمة لعلم موفق (تشومسكي ١٩٦٩، ص٣٥) وقد أجاب تشومسكي نفسه عليه موافقاً النظرة العميقة، ومعارضاً الموضوعية (كهدف أسمى) (انظر هلبش ١٩٧٠، ص٣٠١)، وحتى حين يُربَط بذلك السؤال المحتمل، وهو هل الحاجة التي يعطي معها علم اللغة الحالي لمعلومات استبطانية وحدس المتكلم الأولويةَ، لا تخرجها آخر الأمر من مجال العلم (تشومسكي ١٩٦٩، ص٣٤).

٢-٨-٢ مشكلة الحصول على معلومات

وبذلك كان من الممكن ملاحظة أولية النظرة العميقة على الموضوعية في النحو، ولكنها صارت أكثر وضوحاً في طرائق تواصلية براجماتية. والحق أن تشومسكي قد تغلب على أوجه القصور الاستقرائي للبنيوية الوصفية، ولكن كان عليه في الوقت نفسه من خلال الحصول الاستبطاني على المعلومات (ودور حدس

المتكلم المرتبط بذلك، بوصفه مرحلة استكشافية محورية في البناء اللغوي للنظرية) أن يتخلى عن معيار الموضوعية للعقلانية النقدية. ولا يمكن في النحو، وبصورة أكثر في نظريات – البراجماتية أن تحل مشكلة الموضوعية بنقل طرائق منهجية من العلوم الطبيعية (انظر اندرس ١٩٧٦، ص١٢٩ وما بعدها، وص١٤٥). ويُستنتج من ذلك من طرف ممثلي التأويلية أن علم اللغة لا يستطيع في إطار الحصول على المعلومات أن ينطلق من مواد ملاحظة حقيقية (كما يُشترط ذلك في الغالب بالنسبة للعلوم الطبيعية)، بل بالأحرى من أحكام الخبرة، التي ترتبط بشكل عكسي بمدخل شبه منطقي للموضوع (شيكر ١٩٧٦أ، ص٩). ويسري هذا على علم اللغة النظامي الذي أرشد إلى التواصل بالمتكلم الأصلي (صاحب اللغة) (ويزال من خلال ذلك الفصل الصارم بين الذات والموضوع). ويستلزم الأمر أن كلا الفرضين للنظرية التحليلية للعلم – الاستقلال الصارم [٣٠٦] وفصل الذات عن الموضوع في عملية العلم والإعلان المطلق للقوانين – لا يوافقان علم اللغة (فالأمر لا يتعلق هنا بقوانين بل بقواعد، لا نخضعها بل تتوفر لنا) - ولا يُعد علماء اللغة التأويليون علم اللغة حسب مفهوم الموضوع وطرق المدخل من العلوم التحليلية (انظر شيكر ١٩٧٦أ، ص٩).

ويقع هذا الحجاج مقوياً لعلم اللغة القائم على أساس تواصلي – براجماتي. ولا يتعلق الأمر مع المعلومات في هذا المجال بالمواد اللغوية بالمفهوم البنيوي ولا بأحكام النحو بمفهوم تشومسكي، بل بأفعال لغوية في مواقف تواصل محددة. ويرتبط المدخل إلى هذه المواد – كما يحتج من طرف التأويل (انظر ديتمان ١٩٧٦، ص١٧٣) – بفهم منطوقات في علاقات تفاعلية من جهة اللغوي الذي يصير بشكل عملي على الأقل ملاحظاً مشاركاً في التفاعل. ولذلك – وهو الاستنتاج – قد لا توجد مواد بمفهوم نظرية العلم التجريبية: وينظر إلى المواد على أنها نتاجات لتفسير منطوقات

محددة عن طريق اللغويين. ويصير الحصول على معلومات (المواد) تكويناً للمواد، أي عملية تأويلية (انظر ابل ١٩٧٢، ص٢٢). ويدور الأمر حول إيضاح إتمام فهم المنطوق قبل خلفية معرفة مسبقة، كمعرفة قاعدية، تُوجَّه بوصفها نتاجاً لعمل عملي في شكل نظرية لغوية، وفي الوقت ذاته يشترط ويعد مثل تكوين المواد لهذه المعرفة المسبقة لفهم منطوقات محددة (ديتمان ١٩٧٦، ص١٩٧٤).

٣-٨-٣ "الفهم" في مقابل "الشرح"

إن المقولة المحورية لعملية المعرفة التأويلية هي مفهوم «الفهم» الذي يوضع عن قصد في مقابل مفهوم «الشرح» في العلوم الطبيعية وفي العلوم المستندة إلى نموذجها. فالفهم التأويلي هو عملية ذاتية، ينبغي أن تُجعَل معها منطوقات لغوية متاحة من خلال انتظام في سياق معنوي محدد ذاتياً مفترض احتمالاً. ويتعلق الأمر بفهم للمغزى لا تحدده أساساً اللغة، بل يتبع الذوات المشاركة في التواصل (وتُستنبَط الدلالات نتيجة لذلك أيضاً من المغزى Sinn. ويقع المدخل إلى اللغة بمفهوم التأويل من الداخل إلى الخارج، من منظورات المشاركين: فالخبرة التواصلية للمشاركين في التواصل مرحلة تأسيس لمعارف لغوية. ويتبين في ذلك امتزاج المنهج التأويلي بتساؤلات تواصلية – براجماتية (والاتصال بعلم لغة النص وعلم اللغة الاجتماعي وعلم اللغة البراجماتي)، وكذلك المواجهة الواضحة [٣٠٧] ضد البنيوية والنحو التوليدي (وطريقته في إعادة بناء الكفاءة أيضاً): فالتواصل هو المظهر الأساسي لموضوعه ومحل نظريته العلمية التي يبدأ فيه بتحديده للموضوع (انظر بتفصيل ١٩٨١، ص٢١ وما بعدها، وص٥٤ وما بعدها).

ومن البديهي أن الفهم التأويلي يتم كحركة دائرية داخل ترابطات للمغزى ذاتية فقط، ويرتبط «بالدائرة الهرمينوطيقية» (تشترط فهماً مسبقاً يؤدي إلى فهم

أفضل)، ولا تخترق هذه الطبيعة الدائرية للفهم، بل تكمل باستمرار؛ فالفهم التام ينشأ حال إتمام الدائرة الهرمينوطيقية (انظر حول ذلك نويمان ١٩٨١، ص٢٦ وما بعدها).

وفي الواقع أبرز بعض ممثلي التأويل المعتدلين أنه توجد فروق جوهرية بين الفهم الفلسفي لمفهوم الفهم، وفهم متعلق بمنطق البحث (مألوف في علم اللغة مثلاً) (انظر مثلاً شيكر ١٩٧٦أ، ص١٠): وبينما يكون المفهوم الفلسفي للفهم (لدى جادامر وهايدجر مثلاً) مفهوماً مضمونياً (بمعنى: من يريد أن يفهم معاني العلاقة ذاتها المتعلقة بتاريخ التأثير الذي تنتمي هو نفسه إليها يشترط هذه المعاني في الوقت ذاته – حتى وإن نقلت من ناحية تاريخ التأثير – أحكاماً مسبقة يمكن بمساعدتها أن يفهم أولاً المعاني المتقدمة) ومتعلقاً بماذا، فإن مفهوم الفهم المتعلق بمنطق البحث (بوصفه نهجاً للتقريب إلى الموضوع) هو مفهوم محض شكلي، يحجم عن كل المضامين ولا يُوجِّه إلا إلى كيف. وفَرَّق المرء أيضاً بين مواقف عدة داخل التأويل اللغوي (انظر شيكر ١٩٧٩ب، ص٩٣): إلى جانب اللغويين الذين يستخدمون النظرية التحليلية للعلم وفق ما سبق (بالنسبة لتساؤلات تواصلية – براجماتية أيضاً) (فوندرليش مثلاً) يوجد من جهة أولئك الذين ينطلقون حقاً من تكوين تأويلي للمواد، ولكن لا يستبعدون استمرارَ معالجة هذه المواد بمفهوم النظرية التحليلية للعلم (مثل ابل وشيكر)، ومن جهة أخرى أولئك الذين يستنتجون من التكوين التأويلي للمواد أن استمرار معالجة المواد لا يمكن أن يحدث إلا بمفهوم التأويل الفلسفي.

وقُدِّم إجمالاً المحتوى «الكلاسيكي» الموجود من قبل للفهم التأويلي، وسيلةً لفهم أحوال موضوعية غير كافية إلى الآن (في علم اللغة النظامي) ولتحريك سلوك

اجتماعي ونشاط لغوي إلى محط النظر بوصفهما حدثاً تاريخياً ومحدداً للمغزى وقصدياً. ولما لم يكن من الممكن أن تفهم اللغة بمفهوم «الشرح» الذي صاغته العلوم الطبيعية، بوصفها أداة للفعل ولا أن تنتظم في سياقات غير لغوية أكبر، ولما ظل هذا المجال غير متاح للمناهج «الموضوعية» بمفهوم العلوم الطبيعية، فقد بدا الفهم المتعلق بتاريخ الفكر يقدم إمكانات أكثر ثراء. ولذلك ظهرت وجهات نظر تأويلية [٣٠٨] هناك بوجه خاص، حيث تُجووِز مجال موضوع علم اللغة النظامي (وبخاصة: في علم لغة النص، وعلم اللغة الاجتماعي، ونظرية الفعل الكلامي)، وأثرت بقدر كبير في اتجاهات ما بعد بنيوية وغير بنيوية لعلم اللغة (انظر حول ذلك بوجه خاص نويمان ١٩٨١، ص٨ وما بعدها، وص٣٠ وما بعدها، وص٦١ وص٧٦).

٢-٨-٤ التنظيم والتقويم

إن لنهضة التأويل والدفاع القوي عن طرائق تأويلية في علم اللغة جانباً مزدوجاً، ومن ثم يقوم أيضاً بشكل منقسم (انظر بخاصة نويمان ١٩٨١، ص٧٧ وما بعدها، ص٩٧). وفي جانب تبطن في التأويل مشكلة عقلية متعلقة بنظرية المعرفة ومنهجية، إذ يتكون مجال الموضوع في علم اللغة (كما هي الحال في علوم أخرى) غيرَ مستقل عن الذوات المشاركة في عملية المعرفة (انظر روجيتشكا وآخرين ١٩٧٩، ص٩٨). ونتيجة لذلك يعد السؤال عن العلاقات بين الموضوع والذات في عملية المعرفة بلا شك مشروعاً وضرورياً، يُؤكَّد فيها التأويل دور اللغة في تكوين المغزى وفي سياق الفعل، وينطلق من نهج أكثر تعقيداً مقارَنةً بالطرائق المنعزلة، والمختزلة، والدراسة لعلاقات جزئية فقط في البنيوية. وكان النقد الصحيح للتأويل لكل التحيزات وفروض الاستقلال للنحو البنيوي والتوليدي (بالنظر إلى تحديد الموضوع واختيار المواد)، والتوجه إلى النشاط التواصلي أيضاً (في أولية التواصل في

مقابل النظام اللغوي) أساساً مناسباً لرفض مثاليات متطرفة والمذهب البيولوجي في بعض أنواع النحو التوليدي. ويبين هذا النقد الصحيح لفروض أساسية توازياً محدداً لأوجه الفهم الماركسي (لا تعد في الحقيقة إلا سطحية).

وفي جانب آخر يظل التأويل مقتصراً على تصور الفهم الذاتي وتستوعب اللغة فقط حتى الحدود هذا النهج الذاتي داخل جماعة للتواصل (بوصفه نوعاً من البدهية). أما ما يحدد التواصل على النقيض مما سبق، وفي أي إطار لهذا التواصل وظيفة مهيمنة فلم يعد بالنسبة للتأويل مما لا يُسأل عنه. وبرغم كل نقد للعقلانية التجريبية والنقدية (في الوضعية بمفهوم أضيق) يظل في إطار طريق التفكير الوضعية بمفهوم أوسع (فقد استخلصت من الكل علاقات جزئية – وإن كانت أكثر تعقيداً). ومن خلال الاختزال في مفهوم الفهم أُجرَى فصل أساسي وغير جدلي بين علوم طبيعية وعلوم المجتمع، بين الطبيعة والمجتمع، وتُخلِّيَ عن فكرة وحدة العلوم (بوصفها مطابقة للوحدة المادية للعالم) (انظر ٧٧ وما بعدها، ص٩٧). ومع مفهوم «الفهم الذاتي» (في الشرح الموضوعي) [٣٠٩] توجد في التأويل على نحو كامن ملامحُ النسبية المتعلقة بنظرية المعرفة والذاتية واللاأدرية، بل حتى اللاعقلانية (انظر البرشت ١٩٧٩، ص٣٤، ونويمان ١٩٨١، ص١١).

ويتجلى ذلك بوجه خاص في وظيفة التأويل في تاريخ الفكر والعلم. وكما قام اتجاه علم اللغة المتعلق بتاريخ الفكر المثالية الجديدة (فوسلر على سبيل المثال، انظر حول ذلك هلبش ١٩٧٠، ص٢٢ وما بعدها) في مطلع القرن برد فعل على المبالغة في تأكيد الجانب الموضوعي في الوضعية مع مبالغة تأكيد الجانب الذاتي (للانفعال والفهم والتفسير)، وكان له في ذلك وظيفة أيديولوجية واجتماعية قوية فإن التأويل المعاصر أيضاً رد فعل محدد من الناحية الفكرية على الوضعية ذو طبيعة أشبه

بالتبررية (انظر روجيتشيكا وآخرين ١٩٧٩، ص٥٥، ونويمان ١٩٨١، ص١١، وص٧٦، والبرشت ١٩٧٩، ص٤٤)، ولعله «قمة جبل ثلج» في تيار جديد للاعقلانية وهو رجوع تبريري (مضاد للماركسية) خروجاً من دائرة الوضعية إلى مرحلة الصعود النسبي في تاريخ التفكير المدني. وبعد أن لم يعد يقدم النحو المضموني بديلاً للاختزال الوضعي الجديد (فقد تقلص تأثيره بشكل جوهري)، ولم يعد النموذج البنيوي مناسباً كمنتج لأيديولوجيات قادرة على السيادة، عُدَّ التأويل ذلك البديل الذي يجيز من جهة الاتساع الضروري الأفق بالنسبة للنظرية اللغوية وتحت المفهوم الأعلى «للفهم» أو حتى يتطلب تنوعاً في المناهج، ولكنه من جهة أخرى فيه العيوب المذكورة، ويمارس الوظيفة التي أُشير إليها (انظر نويمان ١٩٨١، ص٣٨ وما بعدها).

فهرس المراجع ٢-٨

ALBRECHT, E.: Zur Kritik methodologischer Hauptströmungen in der BRD. In: Linguistische Studien A/62/II. Berlin 1979. S. 33 ff.

ANDRESEN, H.: Das Problem der Datenerhebung und der empirischen Bestätigung linguistischer Theorien. In: Methodologie der Sprachwissenschaft. Hrsg. M. SCHECKER. Hamburg 1976. S. 123 ff.

APEL, K.-O.: Noam Chomskys Sprachtheorie und die Philosophie der Gegenwart. In: Neue Grammatiktheorien und ihre Anwendung auf das heutige Deutsch. Als: Sprache der Gegenwart. Band XX. Düsseldorf 1972. S. 9 ff.

CHOMSKY, N.: Aspekte der Syntax-Theorie. Frankfurt (Main)/Berlin 1969

DITTMANN, J.: ‚Grammatische Bedeutung' und der handlungswissenschaftliche Regelbegriff. In: Methodologie der Sprachwissenschaft. Hrsg. M. SCHECKER. Hamburg 1976. S. 163 ff.

HELBIG, G.: Geschichte der neueren Sprachwissenschaft. Unter dem besonderen Aspekt der Grammatik-Theorie. Leipzig 1970

NEUMANN, W.: Hermeneutik und materialistische Dialektik bei der Untersuchung sprachlicher Tätigkeit. In: Linguistische Studien A/74. Berlin 1981. S. 1 ff.

RŮŽIČKA, R. (unter Mitarbeit von R. Conrad u. a.): Das Verhältnis von allgemeiner Methodologie und Methodologie der Sprachwissenschaft. In: Linguistische Studien A/62/I. Berlin 1979. S. 84 ff.

SCHECKER, M. (Hrsg.): Methodologie der Sprachwissenschaft. Hamburg 1976

SCHECKER, M.: Einleitung. In: Methodologie der Sprachwissenschaft. Hrsg. M. SCHECKER. Hamburg 1976. S. 7 ff. (1976a)

SCHECKER, M.: Argumentation und Verallgemeinerung – Zur Verallgemeinerungsfähigkeit theoretischer Aussagen in der Linguistik. In: Methodologie der Sprachwissenschaft. Hrsg. M. SCHECKER. Hamburg 1976. S. 93 ff. (1976b)

الباب الثالث

نظرة عامة

نظرة عامة

[٣١١] إذا لزم أن نقدم نظرةً عامة لخطوط البحث المتجانسة باختصار فإنه ينشأ بادئ الأمر السؤال عن العلاقة بين النظام اللغوي والتواصل، بين النظرية النحوية (في الجزء الأول من هذا المجلد) والتوجه التواصلي – البراجماتي (في الجزء الثاني من هذا المجلد). ومن ثم فهذا السؤال محوري لأن هذا التغير في النماذج يُفهَم أحياناً بحيث يجب على علم اللغة أن يتجه الآن إلى موضوعات جديدة (مهملة إلى الآن) (مثل التواصل اللغوي، واللغة والمجتمع، واللغة والسلوك النفسي، واللغة والفعل)، وربما كانت هذه البحوث ممكنة بشكل مستقل إلى حد بعيد عن النظرية النحوية، وفي فهم كهذا للتوجه التواصلي – البراجماتي لعلم اللغة يصير نظام التوجه القديم (مع أولوية مطلقة للنحو) على نحو محدد معكوساً فقط، ويُطمَح إلى دفع بلا عوض للنظرية النحوية (كعلم اللغة النظامي) أدى آخر الأمر إلى أن تتحرك نظريات ومناهج علوم أخرى إلى القلب عند تحليل ظواهر لغوية (وما هو لغوي خاصة يتقهقر) وأن تُعالَج تعبيرات لغوية بالأحرى بوصفها أمثلة في إطار تساؤلات اجتماعية ونفسية ومتعلقة بنظرية التواصل.

ولا يناقض ذلك الفهم للتوجه التواصلي البراجماتي الجدلية الموضوعية بين النظم اللغوي والتواصل فحسب، بل لا يتناسب أيضاً والحاجة إلى تحريك تلك التساؤلات إلى القلب التي تختص بالتضافر والعلاقات المتبادلة بين النحو والعلوم الأخرى. وترتكز هذه الحاجة على حقيقة أن المستوى النظري والوثوق في أقوال عن علاقات محددة يتبعان بقدر شديد المستوى النظري لأقوال عن خواص نحوية للغات طبيعية، وأن النظام اللغوي نتيجة لذلك يؤدي دوراً حاسماً عند بحث لغات طبيعية ويظل مُرتَكَزاً جوهرياً (حتى وإن لم يجز بأية حال بناء على ذلك – بمفهوم النموذج

القديم – أن يختزل موضوع علم اللغة في النظام اللغوي) (انظر موتش ١٩٨٤). وبهذا المعنى يجب أيضاً أن تفهم أقوال كنجيسر (١٩٧٦، ص٧٢ وما بعدها) بأن النموذج التصنيفي للمكونات C-Matrix والنموذج التصنيفي للمركبات P-Matrix لا يتعارضان؛ فنموذج المركبات هو توسيع أكثر من كونه إلغاء ساذجاً (نفياً) لنموذج المكونات. إن الأمر يتعلق بالأحرى بإلغاء جدلي، بمعنى أن أوصاف البنية وأوصاف الوظيفة [٣١٢] متساوقة بعضها مع بعض، ضُمِّنت الأولى في الأخيرة واشتُقّت الأولى من الأخيرة وتشترط الأخيرة الأولى.

ولا تعد مراعاة هذه العلاقات الجدلية بين النظام اللغوي والتواصل ضرورية لأسباب نظرية فقط (لتطور العلم وتقدم المعرفة)، بل لأسباب عملية أيضاً، ففي تلك المجالات العملية (مثل: تعليم اللغات الأجنبية) التي كانت في الأصل سبباً دافعاً لتحفيز تساؤلات قائمة على أساس التواصل في علم اللغة (لأن هدف تعليم اللغات الأجنبية ليس التمكن من النظام اللغوي، بل يطمح إلى قدرات ومهارات تواصلية)، وتبين حديثاً أنه لا يتوصل باستناد غير جدلي، متحيز إلى عوامل تواصلية فقط إلى الهدف المقصود. وهكذا يشير راينايكه (١٩٨٥) في تأكيد شديد إلى هذا التوجه المتحيز الذي يخرق الجدلية بين النظام والتواصل، بين الوظيفة الإدراكية والوظيفة التواصلية للغة، ويفضي إلى تناقض، وهو أن الاستناد الأساسي أو الوحيد إلى معايير تواصلية للنظام قد أدى ويؤدي مباشرة إلى وثاقة الصلة التواصلية لنتائج تعليم للغات الأجنبية شُكّل على هذا النحو.

وعلى نحو مشابه حذر جنوتسمان / شتارك (١٩٨٢، ص٢٠) من إطلاق فكرة التواصل، وإهمال الشكل اللغوي لأن التطبيق غير المناسب لتصور «الكفاءة التواصلية» (أولوية الوظائف التواصلية على الأبنية اللغوية الأجنبية) يحدد منذ مدة

طويلـة تعلـيم اللغـات الأجنبيـة، ويمنـع تنفيـذ فهـم لغـوي مناسـب لغويـاً، ومتعلـق بسيكلوجيا التعلم أيضاً، ومؤسس على الوحدة الجدلية بين الشكل الوظيفية، ويُنقَل هذا على نحو مطابق أيضاً إلى واقع تعليم اللغات الأجنبية. وفي إطار جانب مشابه يطرح بريرا – فيدل (١٩٨٢، ص٤٧) السؤال: هل تحت الأولية الصحيحة بوجه عام لوجهات نظر وثيقة الصلة بالتواصل لا ينظر إلى مجال النحو – الصرف بشكل متسرع إلى حد ما على أنه ثانوي أو حتى غير مهم.

وترتبط مشكلة ثانية باختلاف اتجاهات البحث المختلفة التي تشكل فيها الاتجاه التواصلي – البراجماتي في علم اللغة، وهكذا فالأمر لم يعد يختص بالفروق بين النظرية النحوية المقدمة في الجزء الأول وبين الطرائق الموجهّة على أساس الاتصال المعروضة في الجزء الثاني، بل بالفروق بين الطرائق الموجهة على أساس الاتصال (الموصوفة في الجزء الثاني) ذاتها. ولا تنتج هذه الفروق من المصادر الفلسفية المختلفة فحسب، بل ترتكز أيضاً على تصورات متباينة للنشاط أو الفعل، وكذلك على شروط وحاجات التلقي المتباينة في علم اللغة، التي تترابط من جهتها بأن اتجاهات البحث المتباينة تتميز من جهة باقتراب متباين من تساؤلات موروثة، ولكن من جهة أخرى من استنتاج متباين لتصور النشاط [٣١٣] (انظر فيهفجر ١٩٨٤، ص٨)، وأنها أُسِّست وطُوِّرت نظرياً على نحو متباين.

وفي أغلب الاتجاهات المقدمة في الجزء الثاني لم يظهر عَرَضاً السؤال عن الاستقلال أو المشروعية بوصفها «نظرية» خاصة. ويتوارى خلف هذا السؤال البديل (غير الحاسم بوضوح حتى الآن) هل من الممكن والمفيد (في الوقت الحاضر) في نوع من التحليل الشمولي وصف كل أسئلة اللغة بوصفها نشاطاً تواصلياً في نظرية شاملة (مقارنةً بتلك الطرائق التي ربما لم يعرض علم لغة النص ونظرية الفعل الكلامي،

وعلم اللغة النفسي منها إلا شرائح تُوضَع مشروعيّتها من موقف نظرية شاملة موضعَ تساؤل إلى حد ما)، أو هل يعد أكثر مناسبة للهدف وأكثر واقعية من جهة استراتيجية البحث تحقيق ذلك التحليل الشمولي تدريجياً عبر مهام جزئية عدة. ونظريات جزئية عدة، ويرتبط بتحليل شمولي مطلوب نوع من نهج شمولي، يعد هذه التحليلات فقط مقبولة في الغالب، وهي تلك التي تتضمن كل عوامل فعل التواصل على نحو واحد وفي الوقت نفسه (وهو ما أدى كثيراً إلى تخطيطات شاملة – عامة، بل بدرجة أقل إلى نماذج يمكن اختبارها تجريبياً) (انظر أيضاً سوكه لاند ١٩٨٠، ص١).

ويؤيد بعضهم في الوقت الحاضر (وربما أيضاً على مرمى أبعد للنظر) النهجَ الثاني، لأن مجال الظواهر المرتبطة بالتواصل اللغوي معقد إلى حد أن يمكن (على الأقل في الوقت الحاضر) أن يدرك على نحو شامل بالكاد، أي في ملمح وفي إطار نظرية (انظر موتش ١٩٨٣ أ، ص٩٤). وبهذه الطريقة يجب أن يعد بحث المجال الكلي لتواصل لغوي طرحاً للمهام، يمكن أن ينفذ تدريجياً فقط وعبر حل مهام جزئية. وقد تبلورت هذه المهام الجزئية في اتجاهات البحث في علم اللغة المعروضة في الفصل الثاني (في نظرية الفعل الكلامي، وفي علم لغة النص، وعلم اللغة النفسي، وعلم اللغة الاجتماعي مثلاً). وتُدرَك بهذه المهام الجزئية جوانبُ مميزة فيها للظاهرة الكلية المعقدة، يجب أن تُعقَد علاقة بعضها ببعض، وربما لم يدعُ هذا إلى نبذ هذه العلوم الفرعية أو تقييدها بل بالأحرى إلى تقييمها النقدي وتواصلها ووضعها في علاقة متبادلة (انظر موتش ١٩٨٣ب، ص٢٠١، وموتش ١٩٨٤).

ومن البديهي أنه ترتبط بذلك استنتاجات عدة يُواجهها التطور اللاحق لعلم اللغة (وليس بأن حال علم اللغة فقط): إذ تحول نظرة أن الأمر يتعلق بنظريات جزئية

(تُدرَج في كل معقد يُطمَح إليه عبر هذه النظريات الجزئية، بقدر خاص دون أية دوجماتية(*) للوضع المعرفي المتوصل إليه – طبقاً للمبدأ العام لنسبية معرفتنا المتقدمة والمتعمقة، وربما تكمن في دوجماتية الوضع المعرفي المتوصل إليه في اتجاهات المفردة خطورةُ اختزال مجال موضوع علم اللغة، وعلى نحو محتمل سد الطريق إلى نظرية معقدة للتواصل اللغوي. وتكتسب باستمرار – مع [٣١٤] وجود طرائق عدة – مقارنة هذه النتائج أهمية متزايدة: وفي ذلك لا يحدث فقط أن نظريات متباينة تفسر الوقائع ذاتها، ويمكن أن يُنقَل بعضها إلى بعض أو أن نظرية ما تكون أساساً أكثر مناسبة من الأخرى، بل أن نظرية أ تفسر الواقعة أ و ب أفضل من نظرية أخرى ب، وربما من جهتها تفسر الواقعة ج و د أفضل من النظرية أ. وتُستنبَط من وجود تلك النظريات المتكاملة (التي لا تعد بلا شك متساوقة) آخر الأمر الحاجة إلى مطالب محددة متعلقة بأخلاقيات العلم (إلى علم متبادل وفهم متبادل) للعلماء ذوي المفاهيم والاتجاهات والمدارس المختلفة (انظر هلبش/ موتش ١٩٨٣، ص٤٢٧).

(*) بمعنى تأكيد رأي/وجهة نظر دون دليل أو بينة أو دون مقدمات ممحصة.

فهرس مراجع الفصل ٣

Barrera-Vidal, A.: Schulgrammatik zwischen fachdidaktischer Analyse und linguistischer Deskription. In: Grammatikunterricht – Beiträge zur Linguistik und Didaktik des Fremdsprachenunterrichts. Hrsg. C. Gnutzmann/D. Stark. Tübingen 1982. S. 47 ff.

Gnutzmann, C./Stark, D.: Grammatik und Grammatikunterricht. In: Grammatikunterricht – Beiträge zur Linguistik und Didaktik des Fremdsprachenunterrichts. Hrsg. C. Gnutzmann/D. Stark. Tübingen 1982. S. 11 ff.

Helbig, G./Motsch, W.: Abschließende Zusammenfassung. In: Sprache und Pragmatik. Lunder Symposium 1982. Hrsg. I. Rosengren. Malmö 1983. S. 421 ff.

Kanngiesser, S.: Spracherklärungen und Sprachbeschreibungen. In: Wissenschaftstheorie der Linguistik. Hrsg. D. Wunderlich. Kronberg 1976. S. 106 ff.

Motsch, W.: Kritische Bemerkungen zu intentionalistischen Kommunikationsbegriffen. In: Linguistische Studien A/113/I. Berlin 1983. S. 94 ff. (1983 a)
Motsch, W.: Diskussionsbeitrag zu Helmut Henne. In: Sprache und Pragmatik. Lunder Symposium 1982. Hrsg. I. Rosengren. Malmö 1983. S. 199 ff. (1983 b)
Motsch, W.: Sprechaktanalyse – Versuch einer kritischen Wertung. In: Deutsch als Fremdsprache 6/1984 und 1/1985

Reinecke, W.: Linguodidaktik – zur Theorie des Fremdsprachenerwerbs. Leipzig 1985

Sökeland, W.: Indirektheit von Sprechhandlungen. Eine linguistische Untersuchung. Tübingen 1980

Viehweger, D. (Hrsg.): Grundfragen einer Theorie der sprachlichen Tätigkeit. Berlin 1984

فهرس الأشخاص





قائمة المصطلحات(*)

A	
Abstraktion	تجريد
Äquivalenz	تكافؤ
«äusser» Sprachwissenschaft	علم لغة «ظاهري»
Äusserungsakt	فعل لفظي
Äusserungsbedeutung vgl. kontextuelle Äusserungsbedeutung	دلالة المنطوق (انظر دلالة سياقية للمنطوق)
Äusserungsstruktur	بنية المنطوق
Äusserungstyp (Äusserungsform)	نمط المنطوق (شكل المنطوق)
Agens	فاعل
Akzeptieren von Sprechakten	قبول أفعال كلامية
Amerikanischer Strukturalismus	بنيوية أمريكية
angeborener Spracherwerbs - mechanismus	آلية اكتساب لغوي فطرية
anthropologische Linguistik	علم لغة انثربولوجي
Antimentalismus	لا عقلانية
Aphasie	حُبْسَة
Arbeit	عمل
Argument	حجة ، دليل

(*) اكتفيت بترجمة قائمة مصطلحات المؤلف التي وردت في آخر الكتاب برغم ورود مصطلحات كثيرة أخرى في المتن لم تتضمنها هذه القائمة عَزَفت عنها حتى لا يتضخم الكتاب .

«Aspects» - Modell	نموذج جوانب (نظرية النحو)
Aspektreichtum der Sprache	ثراء جانب اللغة
Asymmetrie (des sprachlichen Zeichens)	لا تناسق (العلامة اللغوية)
B	
Bedeutung	معنى
Bedeutungsfeindlichkeit	عداوة المعنى
Behaviorismus	السلوكية
behavioristisches Lernkonzept	تصور سلوكي للتعلم
Beschränkungen (für Transformationen)	قيود (للتحويلات)
Bewussstein	وعي
Bindungsbeschränkungen	قيود الربط
biologischer Charakter der Sprache	طبيعة بيولوجية للغة
Biologismus	المذهب البيولوجي/ الإحصائي
Bürgerliche Soziolinguistik	علم اللغة الاجتماعي المدني
C	
Cartesianismus (cartesianische Linguistik)	المذهب الديكارتي (علم اللغة الديكارتي)
case – features vgl. Kasusmerkmale	سمات الحالة الإعرابية
Chronolekt	لهجة تزامنية

C-Matrix (C- Paradigma)	نموذج تصنيفي للمكونات
D	
Datenbereich (der Linguistik)	مجال المواد / المعلومات
Deduction	استدلال / استنباط
Defizit – Hypothese	فرضية القصور
Denken	فكر
Dependenzgrammatik	نحو التبعية
Deskriptivismus	الوصفية
Determinanten der Wissenschaftsentwicklung	محددات تطور العلم
Diachronie	التعاقب
Dialect	لهجة
Dialektische – materialistische Spracherwerbstheorien	نظريات جدلية – مادية لاكتساب اللغة
Dialektologie	علم اللهجات
Dialektgeographie	(الجغرافيا اللهجية)
Dialoggrammatik	نحو الحوار الثنائي
Dichtersprache	لغة الشاعر
Didaktik des fremdspra chenunterrichts	تربية / تعليم اللغات الأجنبية
Differenz – Hypothese	فرضية – الاختلاف
Diskurs	خطاب

Diskursanalyse vgl. Gesprächanalyse	تحليل الخطاب (انظر تحليل المحادثة)
Disposition für Spracherwerb	الاستعداد لاكتساب اللغة
Distribution	التوزيع
Distributionalismus	التوزيعية
Dominanzverhältnisse (zwischen Linguistik und Psychologie)	علاقات الغلبة
E	
Ebenen (des Sprachsystems)	مستويات (النظام اللغوي)
eingeborene Ideen	أفكار فطرية
Einheit (des sprachlichen Zeichens)	وحدة (العلامة اللغوية)
elaborierter Sprechkode	شفرة كلامية مُفَصَّلة
Empirismus	التجريبية
Energetische Sprachwissenschaft	علم لغة حيوي / إبداعي
Entfremdung	تغريب / انحراف
Enthumanisierung der Sprachwissenschaft	تجريد إنسانية علم اللغة
Entwicklungsgeschichtliche Spracherwerbstheorie	نظرية اكتساب اللغة المتعلقة بتاريخ التطور
Erfolgreich-Sein von Sprechakten	توفيق / نجاح أفعال الكلام
Erklären	شرح / تفسير

erweiterte Standardtheorie (der generativen Grammatik)	نظرية المعيار الموسعة (في النحو التقليدي)
Etholinguistik	علم اللغة العرقي
Existenzformen	أشكال الوجود
Experiment	تجربة
explizit performative Äuβerung	منطوق أدائي صريح
explizit performative formel	صنيعة أدائية صريحة
F	
Filter	مرشح
Form	شكل / صيغة
Formalisierung	صياغة / شكلية
Fremdsprachendidatik vgl. Didaktik des Fremdsprachenerwerb	تعليم لغات أجنبية اكتساب لغات أجنبية
Function (der Sprache)	وظيفة (اللغة)
funktionale Grammatik	نحو وظيفي
functional Satzperspektive	منظور وظيفي للجملة
funktionales System	نظام وظيفي
functional – kommunktive Sprachbeschreibung	وصف وظيفي – تواصلي للغة
functional – kommunikatives Merkmal	سمة وظيفية تواصلية
Funktionalstil	أسلوب وظيفي

functional – strukturelle Betrachtungsweise	طريقة نظر وظيفية – بنيوية
Funktionsbegriff	مفهوم الوظيفة
G	
Gegenstand der Sprachwissenschaft	موضوع علم اللغة
Gegenstandserweiterung der Sprachwissenschaft	توسيع موضوع علم اللغة
Gelingen von Sprechakten	نجاح أفعال الكلام
gemeinsame Einordnungsinstanz (Integrationsinstanz)	مرحلة انتظام مشتركة (مرحلة دمج)
generative Grammatik	نحو توليدي
generative Semantik	دلالة توليدية
Gesamtbedeutung der Kasus	المعنى الكلي للحالة الإعرابية
Gesellschaft	مجتمع
gesellschaftliche Determiniertheit	حتمية اجتماعية
gesellschaftliche Praxis	واقع اجتماعي
gesellschaftliche Reproduktions - prozess	عملية إعادة إنتاج اجتماعية
Gesellschaftlichkeit der Sprache	اجتماعية اللغة
Gesellschaftstheorie	نظرية المجتمع
Gesellschaftswissenschaften	علوم المجتمع
Gesetz der Sprache	قانون اللغة

Gespräch	محادثة / حديث
Gesprächsanalyse	تحليل المحادثة
Gesprächsbereich	مجال المحادثة
Gresprächsschritt (Gesprächsbeitrag)	خطوة في المحادثة (إسهام في المحادثة)
Gesprächssequenz	تتابع المحادثة
Gesprächssteuerung	توجيه المحادثة
Gesprachstyp	نمط المحادثة
gesprochene Sprache	لغة منطوقة
Gliederungssignal	إشارة التفريع
Glossematik	الجلوسماتية
Glücken von Sprechakten vgl. Gelingen	توفيق أفعال الكلام
Grammatik	نحو
Grammatikalität	نحوية
Grammatiktheorie	نظرية نحوية
grammatische Kompetenz	كفاءة نحوية
grammatische Konventionalität	عرف نحوي
grammatische Relation	علاقة نحوية
grammatische Transformation	تحويل نحوي
H	
Habit	عادة

Handlung	فعل
Handlungsbedeutung	دلالة الفعل
Handlungsinstrument	أداة الفعل
Handlungsstruktur	بنية الفعل
Handlungstheorie	نظرية الفعل
Handlungstyp	نمط الفعل
Hermeneutik	التأويل / الهرمينوطيقا
hermeneutischer Zirkel	دائرة هرمينوطيقية
heterogene Grammatik	نحو غير متجانس
Heterogenität der Sprache	عدم تجانس اللغة
homogene Sprachgemeinschaft	جماعة لغوية متجانسة
Hypersatz vgl. performativer Hypersatz	جملة عليا
I	
idealer Sprecher / Hörer	متكلم / سامع مثالي
Idealisierung	مثالية
Idealismus in der Sprachwissenschaft	المذهب المثالي في علم اللغة
Ideologie	أيديولوجيا / عقائدية
Ideologie.gebundenheit	ارتباط أيديولوجي
Idiolekt	لهجة فردية
Illokution	إنجاز
illokutionäre Kompetenz	كفاءة إنجازية

Illokutionspotential	مقدرة الإنجاز
Illokutionsstruktur	بنية الإنجاز
Illokutionstyp	نمط الإنجاز
illokutive Rolle	دور إنجازي
illokutiver (illokutionärer) Akt	فعل إنجازي
illokutiver Indikator	مؤشر إنجازي
impliziter Sprechakt	فعل كلامي ضمني
Indikatoren für Sprechhandlungen vgl. illokutiver Indikator	مؤشرات للأفعال الكلامية
Indirekter Sprechakt	فعل كلامي غير مباشر
Induktion	استقراء
inhaltbezogene Grammatik	نحو مضموني
inhomogene Sprachgemeinschaft	جماعة لغوية غير متجانسة
initialphrase marker	واسم المركب الأولي
initiativer Sprechakt	فعل كلامي دال على المبادرة
innere Form	شكل داخلي
innere Rede	كلام داخلي
innere Sprache	لغة داخلية
«innere» Sprachwissenschaft	علم لغة داخلي
Instrumental	اداتي
integrale Sprachlehre	تعليم لغوي متكامل
Intention	مقصد

Intentionalistischer Bedeutungsbegriff	مفهوم مقصدي للمعنى
Intentionalität von Sprechakten	مقصدية أفعال كلامية
Interaktion	تفاعل
Interaktiansanalyse	تحليل التفاعل
interpretative Semantik	علم دلالة تفسيري
Intuitionslinguistik	علم لغة الحدس
intuitiver Bedeutungsbegriff	مفهوم حدسي للمعنى
Invarianten	لا بدائل / لا متغيرات
Isomorphie (zwischen Sprach-und Sozialstruktur)	تماثل شكلي (بين بنية لغوية وبنية اجتماعية)
Isotopie	تناظر
J	
Junggrammatiker	النحاة الجدد
K	
Kasusliste	قائمة الحالات الإعرابية
Kasusmerkmal	سمة الحالة الإعرابية
Kasusrahmen	إطار الحالة الإعرابية
Kasusrolle	دور الحالة الإعرابية
Kasustheorie	نظرية الحالة الإعرابية
kategoriale Grammatik	نحو مقولي
kategoriale Komponente	مكون مقولي
Klassenbedingtheit der Sprache	مشروطية الأقسام في اللغة

klassischer Strukturalismus	بنيوية كلاسيكية
kodifizierte Norm	معيار مشفر
kognitive Psychologie	علم النفس الإدراكي
Kohärenz	تماسك نحوي
Kommunikation	تواصل
Kommunikationsabsicht	قصد التواصل
Kommunikationsakt	فعل التواصل
Kommunikationsaufgabe	مهمة التواصل
Kommunikationsgemeinschaft	جماعة التواصل
Kommunikations __ intention vgl. Kommunikationsabsicht	مقصد التواصل
Kommunikationsplan	خطة التواصل
Kommunikationsverfahren	نهج التواصل
kommunikative Grammatik	نحو تواصلي
kommunikative Kompetenz	كفاءة تواصلية
kommunikative Konventionalität	عرفية تواصلية
kommunikative Tätigkeit	نشاط تواصلي
kommunikative Textauffassung	فهم تواصلي للنص
kommunikativer Sinn	مغزى توصلي
kommunkiatives Handeln	فعل تواصلي
kommunikative – pragmatische Wende	اتجاه تواصلي – براجماتي
Kompensatorische Spracherziehung	تعليم تعويضي للغة

Kompetenz	كفاءة
Komponenten (des Sprach – systems)	مكونات (النظام اللغوي)
Konnex	علامات أساسية
konstativer Satz (konstative Äusserung)	جملة إخبارية (منطوق إخباري)
Constitutive Regeln	قواعد تأسيسية
Kontext	سياق
kontextuelle Äusserungsbedeutung	معنى سياقي للمنطوق
Konvention	عرف
Konventionalität von Sprech akten	عرفية أفعال الكلام
Konversationsanalyse vgl. Gesprächsanalyse	تحليل المحاورة / المحادثة
Konversationsimplikatur	تضمين المحاورة
Konversationsprinzip	مبدأ المحاورة
Konzeptuelle Strukturen	أبنية تصورية
Korrelationshypothese	فرضية التلازم / الترابط
ko-Varianz (von sprachlichen und sozialen Strukturen)	تنوع – مشترك
Kreativität des Sprachgebrauchs	إبداعية الاستعمال اللغوي
L	
Langue	اللغة المعينة / اللسان
Laute	أصوات
Lerntheorie	نظرية التعلم
Lexikalische Transformation	تحويل معجمي

Lexikalismus (lexikalische Hypothese)	معجمية (فرضية معجمية)
Lexikon	معجم
Linguistische Grammatik	نحو لغوي
Literatursprache	لغة الأدب
logische Form	صيغة منطقية
logische Valenz	تكافؤ منطقي
lokutiver (lokutionarer) AKt	فعل قولي
M	
makrolinguistische Orientierung	توجه لغوي أكبر
Marxismus – Anarchismus	ماركسية – فوضوية
marxistische politische Ökonomie	اقتصادي سياسي ماركسي
marxistische Psychologie	علم النفس الماركسي
marxistisch – leninische Gesellschaftswissenschaften	علوم اجتماع ماركسية – لينينية
marxistische – leninistische Sprachauffassung (Sprachtheorie, Sprachwissenschaft)	فهم لغوي ماركسي لينيني
Materialismus und Idealismus	المادية والمثالية
mathematische – formale Modelle	نماذج رياضية – شكلية
Meaning	المعنى
Mediation	التوسط
Mehrdimensionalität der Sprache	تعدد أبعاد اللغة
mentale Grammatik	نحو عقلاني

mentale Repräsentation des Lexikons	تمثيل عقلاني للمعجم
mentalismus	المذهب العقلاني
Metakommunikativer Sprechakt	فعل كلامي ما وراء تواصلي
Methoden	مناهج
Methodik des Fremdsprachen – unterrichts	منهجية تعليم اللغات الأجنبية
mikrolinguistische Orientierung	توجه لغوي أصغر
Model (bildung)	(بناء) النموذج
Modularisierung	تعديل / تغيير
Montague – Grammatik	نحو مونتاجو
morphologische Natürlichkeit	طبيعة مورفولوجية
Motiv	حافز/ باعث / دافع
Mutterspracherwerb	اكتساب لغة الأم
N	
nativistisches Lernkonzept	تصور فطري للتعلم
natürliche Grammatik	نحو طبيعي
natürliche Logik	منطق طبيعي
Neohumboldtianismus	الهومبولتية الجديدة
Neopositivismus	الوضعية الجديدة
Neurolinguistik	علم اللغة العصبي
Neuropsycholinguistik	علم اللغة النفسي العصبي
Neuropsychologie	علم النفس العصبي

nicht-direkter Sprechakt	فعل كلامي غير مباشر
Nomination	تسمية / تعيين
Norm	معيار
Null-Kontext	السياق – صفر
O	
Oberflächenkasus	حالة إعرابية سطحية
Oberflächensatzglied	عنصر الجملة السطحي
Oberflächenstruktur	بنية السطح
Objekt der Sprachwissenschaft	موضوع علم اللغة
Objektive Realität	واقع موضوعي
Objektivitätskriterium	معيار الموضوعية
Operation	عملية
P	
Paradigma	نموذج / جدول
Paradigmenwechsel	تبادل النماذج
Parole	الكلام
Partikel – Forschung	بحث - الأداة
Performanz	الأداء اللغوي
Perfromanzstrategie	استراتيجية الأداء
Performanztheorie	نظرة الأداء
performativer Hypersatz	جملة عليا أدائية
performativer Satz (performative	جملة أدائية

Äusserung)	
performatives Verb	فعل أدائي
Performativformel	صيغة أدائية
Performativitätshypothese	فرضية الأدائية
perlokutiver (perlokutionarer) Akt	فعل تأثيري / استلزامي
Philosophie	فلسفة
philosophische Grundlagen und Interpretationen der Sprache	أسس فلسفية وتفسيرات اللغة
phonologische Natürlichkeit	طبيعية فونولوجية
P- Matrix (P- Paradigma)	نموذج تصنيفي للمركبات
Positivismus	الوضعية
postlexikalische Transformation	تحويل ما بعد معجمي
Pradikät	محمول
Prädkiatenlogik	منطق المحمولات
Prälexikalische Transformation	تحويل ما قبل معجمي
Prager Linguistenkreis	حلقة لغولي براغ
pragmalinguistik	علم اللغة البراجماتي
Pragmatik	البراجماتية
Pragmatische Valenz	تكافؤ براجماتي
Pragmem	وحدة براجماتية
Praxeogramm	وحدة فعل
Praxis	الموقع العملي
primär (primitive) performative	منطوق أادئي (أولي أساسي)

Äusserung	
Proform (Prowort)	صيغة بديلة (كلمة بديلة)
Proposition	قضية
Propositionale Textauffassung	فهم قضوي للنص
Propositionaler Akt	فعل قضوي
Propositionaler Gehalt	محتوى قضوي
Propositionaler Indikator	مؤشر قضوي
Propositionalstruktur	بنية قضوية
prozedurales Textmodell	نموذج إجرائي للنص
Psycholinguistik	علم لغة نفسية
psycholinguistische Interpretation der Grammatik	تفسير لغوي نفسي للنحو
Psychologie	علم النفس
Psychologie der sprachlichen Kommunikation	علم نفس التواصل اللغوي
psychologische (psycholinguistische) Grammatik	نحو نفسي (لغوي نفسي)
Psych (olog) ische Realität der Grammatik	واقع نفسي للنحو
R	
Rationalismus	العقلانية
reaktiver Sprechakt	فعل كلامي رد فعل
Rede	كلام
Redegenerierung	توليد الكلام
Redekonstellation	هيئة الكلام

Redetätigkeit	نشاط كلامي
Reduktionismus	المذهب الاختزالي
referentielle Bedeutung	معنى إحالي
Referenzidentität	تطابق الإحالة
Regel	قاعدة
regelgeleitetes Verhalten	سلوك توجهه قاعدة
regulative Regeln	قواعد تنظيمية
relatives Apriori	بدهية نسبية
Relativität der Erkenntnis	نسبية المعرفة
restrigierter Sprechkode	شفرة كلامية مُقيَّدة
revidierte erweiterte Standardthearie (der G.G.)	نظرية المعيار الموسعة المصححة
Rhetorik	بلاغة
romantische Sprachphilosophie	فلسفة لغوية رومانسية
S	
Satz	جملة
Satzglied	عنصر الجملة
Satz – meaning	معنى – الجملة
Satzmodell	نموذج الجملة
Schichtenspezifisches Sprachverhalten	سلوك لغوي مميز للطبقات
Selektionsbeschränkung	قيد الاختيار

Semantik	علم الدلالة
samantische Kompetenz	كفاءة دلالية
semantische Komponenten – analyse (Merkmalanalyse)	تحليل دلالي للمكونات (تحليل السمات)
semantische Valenz	تكافؤ دلالي
semantischer Kasus vgl. Kasusrolle	حالة إعرابية دلالية
semantisches Prädikat	محمول دلالي
semantisches Satzmodell	نموذج دلالي للجملة
Semiotik	علم العلامات
Semsyntax	نحو السمات
Sozialdialekt	لهجة اجتماعية
Sozialstruktur	بنية اجتماعية
Soziolekt	لهجة اجتماعية
Soziolinguistik	علم اللغة الاجتماعي
soziolinguistische Kompetenz	كفاءة لغوية اجتماعية
soziolinguistische Schicht	طبقة لغوية اجتماعية
soziolinguistische Sphäre	منطقة لغوية اجتماعية
soziolinguistische Differental	تمايز لغوي اجتماعي
soziolinguistisches System	نظام لغوي اجتماعي
Soziologie	علم الاجتماع
Sprachbarrieren	حواجز اللغة
Sprache, Kommunikation und Gesellschaft	اللغة والاتصال والاجتماع

Sprache und Bewusstsein	اللغة والوعي
Sprache und Denken	اللغة والفكر
Sprache und Verhalten	اللغة والسلوك
Spracherwerb	اكتساب اللغة
Sprachgemeinschaft	جماعة لغوية
Sprachhandlung vgl. auch Sprechakt	فعل لغوي (فعل كلامي)
Sprachhandlungssequenz	تتابع فعل لغوي
Sprachhandlungstheorie	نظرية الفعل اللغوي
Sprachkompetenz	كفاءة لغوية
Sprachkultur	ثقافة لغوية
sprachliches Feld	مجال لغوي
Sprachpathologie	باثولوجيا اللغة
Sprachpolitik	سياسية لغوية
Sprachpsychologie	علم نفس اللغة (لغوي)
Sprachsoziologie	علم اجتماع اللغة (لغوي)
Sprachstörung	اضطراب لغوي
Sprachsystem	نظام لغوي
Sprachtheorie und Grammatiktheorie	نظرية لغوية
Sprachverhalten	سلوك لغوي
Sprachverlust	فقد اللغة
Sprachverwendung	استعمال لغوي
Sprachwissenschaft und Linguistik	علم اللغة واللسانيات

Sprechakt	فعل كلامي
Sprechaktklassifikation	تصنيف الفعل الكلامي
Sprechakttheorie	نظرية الفعل الكلامي
Sprechakttypen	أنماط الفعل الكلامي
Sprecherintention	مقصد المتكلم
Sprecher – meaning	معنى – المتكلم
Sprecherwechsel	تبادل المتكلمين
Sprechhandlungstheorie vgl. auch Sprechakttheorie	نظرية الفعل الكلامي
Sprachhandlungstheorie	نظرية الفعل اللغوي
Sprechhandlungstyp vgl. Sprechakttypen	نمط الفعل الكلامي
Spurentheorie (der G.G.)	نظرية الأثر
Standardtheorie (der G.G.)	نظرية المعيار
Stilebene	مستوى الأسلوب
Stilistik	الأسلوبية
Stilvariante	بديل أسلوبي
Stimulus – Reaktions – Schema	نظام المثير ورد الفعل
Strukturalismus	البنيوية
strukturelle Methoden	مناهج بنيوية
subjektiver Idealismus	مثالية ذاتية
subjektives Lexikon	معجم ذاتي
Subject – Objekt – Grammatik	نحو الفاعل – المفعول

Substanz	مادة / جوهر
Synchronie	تزامنية
syntaktische Satzmodelle	نموذج نحوي للجملة
syntaktische Valenz	تكافؤ نحوي
Syntax	نحو
System	نظام
Systemlinguistik	علم اللغة النظامي
Systemnorm	معيار النظام
T	
Tätigkeit	نشاط
Tätigkeitsauffassung der Kommunikation	فهم النشاط للتواصل
Text	نص
Textanalyse	تحليل النص
Textart	نوع النص
Textdefinition	تعريف النص
Textebene	مستوى النص
Textem	وحدة نصية
Textfunction	وظيفة النص
Text - grammatik	نحو النص
Textklasse	فئة / قسم النص
Textkohärenz vgl. Kohärenz	تماسك دلالي للنص

Textkohäsion	تماسك نحوي للنص
Text konstitution	تكوين النص
Textlinguistik	علم لغة النص
Textphometik	صوتيات النص
Textpragmatik	براجماتية النص
Textsemantik	دلالة النص
Textsorte	شكل النص
Textsyntax	نحو النص
Texttheorie	نظرية النص
Texttyp	نمط النص
Texttypologie	تنميط النص
Textualität	نصية
Textwissenschaft	علم النص
Thema	موضوع / تيمة
Thema – Rhema – Gliederung	تقسيم موضوع – حديث
Theorie der Kommunikation	نظرية التواصل
Theorie des Spracherwerbs	نظرية اكتساب اللغة
Theorie und Methode	النظرية والمنهج
Tiefenstruktur	بنية العمق
Tiefen (struktur) kasus vgl. Kasusrolle	حالة بنية العمق
Topik (Kette)	(سلسلة) الموضوع
trace – Theory vgl. Spurentheorie	نظرية – الأثر

Traditionelle Sprachwissenschaft	علم لغة تقليدي
Transformation	تحويل
Transformationalismus (transformationalistische Hypothese)	المذهب التحويلي
Transphrastische Linguistik	علم لغة متجاوز للجملة
Turn vgl. Gesprächsschritt, Gesprächsbeitrag	دور
U	
Usus	استعمال
V	
Valenz (Valenztheorie)	تكافؤ
Valenzebenen	مستويات التكافؤ
Variabilität (Variation)	قابلية التغير (اختلاف)
Variable	قابل للتغير
Varianten	بدائل
Varietät	تنوع
Verabsolutierung des Zeichensystems	إطلاق نظام العلامات
Verdinglichung des Zeichensystems	تجسيم نظام العلامات
Verhaltem	سلوك
Verhaltenstrategien	استراتيجيات السلوك
Verstehen	فهم
Verstehen von Sprechakten	فهم أفعال الكلام
Vertextungsbedingungen	قيود التنصيص

Vertextungsmittel	وسيلة التنصيص
Verwendungsnorm	معيار الاستخدام
W	
Wahrheit (Wahrheitskriterium)	صدق
Weltansicht (Weltbild)	رؤية العالم (صورة العالم)
Wesen der Sprache	جوهر اللغة
Whimperatives	صيغ الأمر القائمة على الجملة
Widersprüche	تناقضات
Wiederaufnahme	استئناف
wissenschaftliche Revolution	ثورة علمية
wörtliche Bedeutung	معنى حرفي
Z	
Zeichen	علامة
Zeichensystem	نظام العلامات
Zuordnung	إلحاق / نسبة
Zwischenwelt	عالم بيني

مطبعة العمرانية للأوفست
الجيزة : المنيب ٣٣٧٥٦٢٩٩